

# دليل الجامعات التكنولوجية



## سؤال وجواب

حول قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ولجنة التنفيذ  
وعرض للمستخلص من قضاء وإفتاء مجلس الدولة في شأن المخاطبين  
بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولجنة التنفيذ



الجامعات التكنولوجية في مصر



المستشار

إسلام توفيق الشحيد

نائب رئيس مجلس الدولة  
المستشار القانوني لجامعة القاهرة  
الجديدة التكنولوجية

## دليل الجامعات التكنولوجية

### سؤال وجواب حول قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ولائحة التنفيذية

### وعرض للمستخلص من قضاء وإفتاء مجلس الدولة في شأن المطالبين بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحة التنفيذية

المستشار  
إسلام توفيق الشحى بك  
نائب رئيس مجلس الدولة  
المستشار القانوني لجامعة القاهرة  
الجديدة التكنولوجية

### جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بآلية طريقة سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم خلاف ذلك، إلا بموافقة المؤلف على هذا كتابة ومقعدا.



جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ  
رَأْسُ الْجُمْهُورِ



رَأْسُ الْجُمْهُورِ  
عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيِّدِ





السيد رئيس مجلس الوزراء  
الدكتور / مصطفى مديبولي





جمهورية دولة فلسطين العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور / محمد أيمن عاشور



**تقديم**  
**الأستاذ الدكتور / هشام الديب**  
**رئيس جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية**





## تقديم

## الأستاذ الدكتور/هشام الديب

## رئيس جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية

تسبب العنول وتبلغ الانسانية رتدها وتقدم الامم والشعوب بالعم والانتكار، فلقد كان ولازال التعليم من اكثر الهام حظرا واعمقها اتصالا بأمال لمواطني وطموحاتهم ولوثقها ارتباطا بمصالح المجتمع ومقاييس تقدمه بأعتمارة وسبلة لتحقيق السبلة الوطنية وساء اقتصاد المعرفة والذي يمكن مصر من احتلال موقع متميز علي الخريطة الدولية وكان علي الدولة بالتالي ان تهتم علي عاصمة الرئيسية فكشفت الدولة الحق في التعليم واستقلال الجامعات والمجامع العلمية وسعت لانشاء وتطوير المؤسسات التعليمية باعتمارة وسيلة لتحقيق لسيادة الوطنية باعتبار ان الجامعات تشكل قاطرة التنمية والتقدم وان الانتكار وكسب المهارات العلمية والعملية وتشجيع البحث العلمي هو أحد المقومات التي تساعد الدولة في اداء مهامها

وفي إطار حرص الدولة وسعيها لديم لتطوير منظومة التعليم بما يخدم الثورة الصناعية والتطوير الذي نشهده الجمهورية الجديدة في مجال الصناعة فقد تم استحداث مسار جديد متكامل لتعليم الاكاديمي يليه لسوق العمل من الفني والتكنولوجيين والتقنيين لذين يمثلون معارف ومهارات الممكيز والابتكار الفني والتكنولوجي المقترن بإمكانية الاستخدام للتكنولوجيا المتقدمة مما يفيد الخصل والتنمية والصناعية بالدولة ودفع الصاعات المصرية بشكل عام وتوفير فرص عمل حقيقية لتقديم احتياجات سوق العمل وباء الاقتصاد المصري.

ان تطوير التعليم التكنولوجي أصبح ضرورة حتمية باعتبارها يمثل الجناح الثاني لمنظومة إعادة بناء الإنسان المصري التي تقوم علي النهوض بمطلوباتي التعليم والبحث العلمي ولعد الجامعات التكنولوجية من لجامعات الأولى علي مستوى الجمهورية والمختصة بالاسهم الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير التعليم التكنولوجي بالجودة والكفاءة التي تتطلبها سوق العمل وتحقيق الفعير والابداع ولريادة العالمية بما يكف الاستقلالية والاكتفاء الذاتي ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ونصح أولى رسالها اعداد كوادر علمية مؤهلة من خلال تقديم تعليم تكنولوجي متميز عن طريق استخدام برامج علمية وعملية ذات جودة عالية في لتعليم العامي ولدراسات العليا علي تأهيل خريجين بمستوي متميز من لمعرفه والابداع التكنولوجي لادر علي المنافسة ولعمل الجماعي والانتكار وتحقيق ضمن الجودة والاعتماد الأكاديمي وفق المعير المعتمدة عالميا، والاسهام بفاعلية في تلبية لاحتياجات المحلية والاقليمية والدولية ونتاج بحوث ودراسات علمية وتنمية ابداعية ذات صلة بالتحديات المحلية والإقليمية، توفر تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة

مناظرة لنظم الجودة العالمية. وما يسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية

وتعد جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية مفعلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته. ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية. وتوحي المساعدة في رقي الفكر. وتقديم العلم. وتنمية القيم الإنسانية. وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات. وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة. وطرائق البحث المتقدمة. والقيم الرفيعة. ليساهم في بناء. وسعيم المجتمع. وصنع مستقبل لوطن، وخيمة الإنسانيه

واستمراراً لجهود جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية في دعم وتطوير التعليم التكنولوجي وسعياً للإرتقاء بالمستوى التعليمي والأكاديمي للجامعة طبق للمعايير الدولية والحصول على تصنيف عالمي متقدم وبها برسالتها السامية التي تتوافق مع خطة الدولة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠. وتعليم خدمات تعليمية ذكية ومتطورة، وفي إطار توجهات القيادة السياسية لتحويل الرقعة لجامعات مصرية وتحديد الجامعات التكنولوجية والتأكيد على تطوير منظومة التعليم العالي وفقاً لمتطلبات العصر والثورة الصناعية الرابعة. فقد شرعت الجامعة في إعداد خططها الاستراتيجية الأولى والتي تعد أيضاً أول خطة إستراتيجية في الجامعات التكنولوجية بشكل عام، فقد اهتمت الجامعة بتحديث البنية التكنولوجية لها والشروع في تحويلها إلى جامعة ذكية حصراء **Smart and Green University** وعدد البرامج المستحدثة والمتسوعة في مجال التعليم التكنولوجي.

حيث تركز الخطة الإستراتيجية لجامعة على عدة مفومات أساسية هي: الاهتمام بتحويل الجامعة إلى أول جامعة تكنولوجية ذكية في مصر بما يتوافق مع خطة السمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ والنتائج المرجوة منها. وكذلك تفعيل الشراكات الدولية للحصول على الاعتماد الدولي بـ **dual degree**. وتمتد دور التدريب العملي لطلاب الجامعة في مختلف لجهات لصاعية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المنيرة والملاحقة محلياً وإقليمياً وعالمياً. وتشجيع البحث العلمي والابتكار وزيادة الأعمال بما يتوافق مع توجهات الدولة

وأنه ليجدوني الأمر في أن تحقق الجامعات التكنولوجية الجديدة من خلال استراتيجيتها الانطلاق إلى افاق المستقبل ويتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة وأن تعم مصر بمقدراتها بنصر جهود وإبداعات شباب وعلمائها فتحدث عصر لتي يعيشه الآن في الواقع تحديات علمية وتكنولوجية، وهو عصر لا تنافس فيه ولا مشاركة عالمية. ولا يهاد إلى أسواق الحارحية، إلا من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولن يثنى ذلك إلا بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل لخدمة المجتمع والارتقاء به حصراً، وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانيه

حفظ الله مصر وشعبها

## مقدمة

تعد الجامعات التكنولوجية مؤسسات تعليمية حكومية من الهيئات العامة ذات الطابع العلمي والثقافي. اختص المشرع بموجب لقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٦ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون لتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتبع الوزير المختص، كصرح علي تشجيع أسلوب التعليم والتدريب للطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وفق أفضل الممارسات من الجانبين الأكاديمية والعملية، مع التركيز على بناء وتطوير المهارات الفنية اللازمة لتحقيق الخريج بموقع العمل مباشرة، إذ تعد من العوامل الأولى على مستوى لاجعورية والمختصة بالإسهام الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير المعلم التكنولوجي بالجودة والكفاءة التي يتطلبها سوق العمل وتحقيق لتعبير والابداع والريادة العالمية بما يكفل الاستقلالية والاكتفاء الذاتي ومواجهة لتحديات الحالية والمستقبلية وتصع أول رسالتها إعداد كوادر علمية مؤهلة من خلال تقديم تعليم تكنولوجي متميز عن طريق استخدام برامج علمية وعملية ذات جودة عالية في التعليم الجامعي والدراسات العليا على تأهيل خريجين بمستوى متميز من المعرفة والابداع التكنولوجي قادر على المنافسة والعمل الجماعي والابتكار وتحقيق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وفق المعايير المعتمدة عالميا، والإسهام بفعالية في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل المحلي والإقليمي والدولي وإنتاج بحوث ودراسات علمية ونسبة ابداعية ذات صلة بالتحديات المحلية والإقليمية، توفر تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة مطابقة لنظم الجودة العالمية، وما يسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية.

وتباشر الجامعة التكنولوجية جميع الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافها، وعلى الأخص تقديم البرامج الدراسية والتدريبية المحدثة ببراعة وحود نصد متوارة من الدراسات التطبيقية والأكاديمية، وإنشاء مراكز لخدمة المجتمع بالتركيز على لتعلم عن طريق الأنشطة العملية وتطوير الجدارات والفترات السبة العملية للخريج، مع إتقانه لسعة العربية واللغات الأجنبية ووسائل لتكنولوجيا والاتصال الحديثة لضمان مواكبه للتطورات التكنولوجية المتسارعة، ولعمل على الحصول على اعتماد البرامج والشهادات من الجهة المختصة ومن الجهات الأجنبية التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي، وذلك من أجل رفع تنافسية خريجيها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، نشر الوعي بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني لتكنولوجيا ودوره في تحقيق التنمية الشاملة، وإقامة المؤتمرات والندوات وجعلات النوعية، وصدار المجلات والمطبوعات والدوريات المتخصصة داخل مصر وخارجها، إبرم البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بتعليم التكنولوجيا والتدريب لتحقيق الاتصال وتبادل الخبرات ولتنوامة مع الجهات الداخلية والخارجية، سواء كانت بحثية أو تمويلية أو علمية بعد الحصول على

المواثبات اللازمة في هذا الشأن، الاشتراك في عضوية المنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المهتمة بالتعليم الفني، والتدريب الفني التكنولوجي بعد استكمال الإجراءات اللازمة.

وبعمل في شأن إنشاء الجامعات التكنولوجية وتنظيمها بأحكام القانون ٧٢ لسنة ٢٠١٩ وتسري أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لم يرد في شأنه نص في القانون ويجوز لها إنشاء جامعات خاصة أو أهلية تكنولوجية طبقاً لأحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ وذلك لمصلحة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها لجامعات التكنولوجيا وذلك في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضرياً، وتوفير البلاد بالمختصين والمهنيين والخبراء في مختلف المجالات، واعداد الإنسان المرود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، من أجل تنمية أهم ثروات المجتمع وإعلامها وهي الثروة البشرية، وهي جميعها أغراض مرفقية عامة، تسعى الدولة من خلالها إلى إشباع الحاجات العامة في هذا المجال. وتسري على الجامعات لتكنولوجيا أحكام قانون حوافر العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨، كما يسري على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٢.

وتعد الجامعات منارات العلم ومراكز الفكر وموئل المفكرين وذاكرة الوطن من العلماء في شتى مساحات الحياة، وقاموس التقدم في المجتمع لوصول إلى بنية الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وبأساليب المبتكرات العملية في التفكير وتنمية المواهب وبشر القيم الحضارية والروحانية لذلك عني الدستور بالجامعات والبحث العلمي أيضاً عناية واحتمى بها أيضاً أحفادها قائم لدولة بأن تكون استقلال الجامعات والمجتمع العلمية والقومية وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية كفاً اعترافاً بالدستور والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومباراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه، وعرضت مواد الدستور إلى كفاءة الدولة لحرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق سيادة الوطنية وبناء اقتصاد المعرفة ورعاية الباحثين والمخترعين، كذلك كفل الدستور حرية البحث العلمي وأكرم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها ومن ثم نص الدستور على حماية الملكية الفكرية بشقي أنواعها في كافة المجالات باعتبارها ثمرة لفكر وتناج التقدير ونتيجة البحث المستفيض للإنسان، وكل هذه الالتزامات التي ألتزمها الدستور بالدولة وكل هذه الحقوق التي قررها لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات إنما كفلها المشرع توفير البيئة الصحيحة للبحث والمناخ الملائم للتدريس كي تؤدي الجامعات من خلال كوادرها العلمية دورها وتصل إلى منطلقاتها

وحيث إن الجامعات، بحسبانها القوام على التعليم الجامعي والبحث العلمي، الذي يتوخى المساهمة في تقدم العلوم وتنمية القيم الإنسانية، وتوفير البلاد بالمختصين والمهنيين والخبراء في مختلف المجالات، واعداد الإنسان المرود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لتساهم في بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

ومع تطبيق أحكام القانون تكون الحاجة للمخاطبين بأحكام القانون وامتثالهم معه للاضطلاع علىصوص القانون ولائحته السميكة المهمة واستيعاب الأمر للوقوف على مقصد المشرع تجسدا لمواضع الخطأ والزلل القانوني ومعرفة مصادره في شأنه من أحكام قضائية وفناوي. ولجنة الإدارة اللجوء لجمعية العمومية لقسي الفتوي والتشريع بقصد طلب المصحح والمشورة فيما نصح عليها من أمور وما أريد استطلاع الرأي بشأنه وذلك بقصد الاستئثار بأراء أهل الخبرة من حبرة رجال القانون كون ان العموي كشفا لحكم لقانون ومسير لتصوصه وتبيان لقصد لمشرع منها. ومما لا شك فيه ان الجمعية العمومية تترفع الفقه في رساء القواعد القانونية المحرمة باعتبارها عدم الإفتاء الذي يربو اليه كل مبهوف ويلجأ اليه كل محتشك محتشك به كل ضعيف وثقا من عملة كل مطلوب

وقد صدر عن قضاء والفتاء مجلس الدولة مجموعة من لمبادئ القضائية وفناوي الجمعية العمومية لقسي الفتوي والتشريع في تطبيق أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية لتشكيل مبادئ خلاصة فكر شيوخ فصاتها الشامخ ترجع اليها من اقرب الطرق فيذكرها من القواعد ما سيما وتتعلم منها ما جيلها ويعتمد عليها في استيقان ما ثرباب في صبحته أو تردد

ونظرا لاهميتها وتتويجا لها لغد نشأت فكرة هذا الكتاب (دليل الجامعات التكنولوجية) ليناوول عرض لصوص قانون اشاء الجامعات التكنولوجية ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة في هذا الشأن وشرح لاحكام القانون واللائحه بأسلوب (سؤال وجواب) وعرض لخلاصة ما فدمعة شيوخ القضاء من عمل (قضاء والفتاء) أرادوا به وجه الله مخلصين فيه واصعبين نصب أعينهم احقاق الحق واسطال الباطل ليأتي الخالفون ليحملوا الترابه من بعدهم ساترين على نهج قصائد الأوائل فاصدب من ذلك وضع ارضا صبه يقط عليها المتخصصون من رجال القانون ليسوا حاصرههم ومستقبلهم فردا كان شيوخنا من رجال القضاء حلالين ومستكرين فما احسبوا أن نجد العزم لسير عن ساههم وتمسك بما قدموه لالتهودنا الى حير الدنيا والاخرة، وليكون هاديا مرشدا ومصباحا لما يواجهه المخاطبين بأحكام قانون اشاء الجامعات التكنولوجية وقانون تنظيم الجامعات والامتثال معه من اشكاليات يومية فننتهي حيث بدت، فلا يحمل كاهل القضاء بما استقر الرأي عليه، ومعيد للمخاطبين بأحكام القانون ولجنة الإدارة التي تصبو استظهار حادة صائب القانون في أي مما يحس لها استظهاره مع يتوقف أي من أنشطتها على هذا الاستظهار

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

المستشار

إسلام قنقش الشح

نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار القانوني لجامعة القاهرة

الجديدة التكنولوجية





**سؤال وجواب  
حول قانون إنشاء  
الجامعات التكنولوجية ولجنة التنفيذ**





### السؤال رقم (١):

مق. صدر قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية وما هو تاريخ العمل به وتطبيقه ؟

#### الجواب:

صدر قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ ونصت المادة السادسة من مواد إصدار القانون علي أن "ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره

بمصر هذا القانون بخاتم الدولة، ويمتد كقانون من قوانينها".

وقد نشر القانون بالجريدة الرسمية - العدد (٢٢) مكرر في ٣ بوبية سنة ٢٠١٩

### السؤال رقم (٢):

من المخصص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ومن صدرت وما هو تاريخ العمل بها ؟

#### الجواب:

نصت المادة الخامسة من مواد إصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق، بناء علي عرض الوزير المختص بشئون التعليم العالي وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به"

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ناهيا في مادته الأولى من مواد الإصدار علي أن: "تُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه، المرافقة لهذا القرار"

ونصت المادة الثالثة من مواد إصدار اللائحة علي أن "ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره"

وقد نشرت اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية بالجريدة الرسمية - العدد ١٤ تابع (١) في ٧ أبريل ٢٠٢٢

### السؤال رقم (٣):

ماهو تعريف الجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تنص المادة (١) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "الجامعات التكنولوجية- مؤسسات تعليمية تمنهج أسلوب التعليم و لتدريب للطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وفق أفضل الممارسات من لباحثين الأكاديمية والعملية، مع التركيز على بناء وتطوير المهارات الفنية اللازمة لإلحاق الخريج بسوق العمل مباشرة"

وتنص المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "يقتصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة بالكلمات والعبارات التالية المعنى لمبنى قرين كل منها".

الجامعات التكنولوجية: مؤسسات تعليمية تتبع أسلوب التعليم والتدريب للطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وفق أفضل الممارسات من الساحتين الأكاديمية والعملية، مع التركيز على بناء وتطوير المهارات الفنية اللازمة لإحدى الخريجين بسوق العمل مباشرة".

#### السؤال رقم (٤):

من هو الوزير المختص بالجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تنص المادة (١) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "الوزير المختص: الوزير المختص بشؤون التعليم العالي".

وتنص المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "يقتصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة بالكلمات والعبارات التالية المعنى لمبنى قرين كل منها".  
الوزير المختص: الوزير المختص بشؤون التعليم العالي".

#### السؤال رقم (٥):

ما هي الجامعات التكنولوجية المنشأة بصيغة مصر العربية، وأين تقع مقراتها، ومن المختص بإنشائها، وما هي الطبيعة القانونية لها ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٢) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "تتألف الجامعات التكنولوجية الآتية:

١- جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية، ومقرها محافظة القاهرة

٢- جامعة السلطنة التكنولوجية، ومقرها مدينة قويسا

٣- جامعة بني سويف التكنولوجية، ومقرها مدينة بني سويف

ويجوز إنشاء جامعات تكنولوجية أخرى بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد موافقة مجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص، وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

وتعد كل جامعة تكنولوجية هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي، وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة، وتتبع الوزير المختص".

## السؤال رقم (٦):

مامو نطاق عمل قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ولائحته التنفيذية، وما مدى جوار إنشاء جامعات خاصة أو أهلية هلية تكنولوجية لمح الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية ومادو القيدون واجب التطبيق على العاملين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية، وما هو القانون واجب التطبيق على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ؟

### الجواب:

تنص المادة الاولى من مواد إصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي ان: "يُعمل في شأن إنشاء الجامعات التكنولوجية وتنظيمها بأحكام القانون المرافق ونسري أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ فيما لم يرد في شأنه نص في القانون المرافق

ويجوز إنشاء جامعات خاصة أو أهلية تكنولوجية وفقا لأحكام قانون لجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ وذلك لمح الشهادات والدرجات العلمية التي منحها الجامعات التكنولوجية المنشأة وفق لأحكام القانون المرافق

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان "يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالشون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه، لمراقبة لهذا القرار وتنص المادة الثانية من ذات اللائحة التنفيذية علي ان تسري أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليها فيما لم يرد في شأنه نص في اللائحة المرافقة كما يسري على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية أحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه ولائحته التنفيذية"

## السؤال رقم (٧):

هل يجوز نقل تنمية الكليات التكنولوجية والكليات التابعة للمعتمات التكنولوجية التي تتبع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء، إلى إحدى الجامعات التكنولوجية المنشأة وفقا لأحكام قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ؟

### الجواب:

تنص المادة الثانية من مواد إصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي ان: "يجوز نقل تنمية الكليات التكنولوجية والكليات التابعة للمعتمات التكنولوجية التي تتبع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء، والمنشأة قبل العمل بأحكام هذا القانون إلى إحدى الجامعات التكنولوجية المنشأة وفق لأحكام القانون المرافق. وذلك بقرار من الوزير المختص بشون لتعليم العالي بناء على طلب الكلية التكنولوجية أو المجمع التكنولوجي، بعد أخذ رأي وزير المالية وموافقة مجلس الجامعة التكنولوجية التي ستنقل إليها التنمية. وفي جميع الأحوال، ينعين على الكلية أو المجمع التكنولوجي استيفاء الشروط والمعايير التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي لنقل التنمية"

السؤال رقم (٨):

ما هو وضع أعضاء هيئة التدريس والعاملون بالمجمعات والكليات التكنولوجية التي يتم نقل تبعيتها إلى الجامعة التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة الثالثة من مواد إصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "يسمى أعضاء هيئة التدريس والعاملون بالمجمعات والكليات التكنولوجية التي يتم نقل تبعيتها إلى الجامعة التكنولوجية بذات أوضاعهم الوظيفية والمزايا التي كانوا يحصلون عليها قبل النقل"

السؤال رقم (٩):

هل يسري قانون حق الفاعل والعلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ على الجامعات التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة الرابعة من مواد إصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "يسري على الجامعات التكنولوجية المنشأة طبقاً للقانون المرافق أحكام قانون حوافر العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨"

كما يسري على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام قانون المرافق أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦"

السؤال رقم (١٠):

ما هي أهداف الجامعة التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة (٣) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "تهدف الجامعات التكنولوجية إلى:

١- استحداث مسار جديد متكامل للتعليم والتدريب التطبيقي والتكنولوجي، وموار لمسار التعليم الأكاديمي، يحصل خريجوه على درجات جامعية في مراحل الدبلوم فوق المتوسط والبيكالوريوس والدراسات العليا.

٢- تطبيق التكنولوجيا واستغلالها لما فيه صالح المجتمع، وتأهيل الخريجين من التعليم الثانوي العام والفني لتلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المقيمة والتكنولوجيا اللازمة لمتطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ودعم الصورة المجتمعية لهذا النوع من التعليم.

٣- توفير تعليم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة مساهمة لنظم الجودة العالمية، وبما يسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والعالمية

٤- إعداد كوادرات تتوافر لديهم القدرة على الاستمرار في التعلم، ولتحول المبرزين التخصصات الفرعية، بالإضافة إلى إمكانية الالتحاق بسوق العمل والعودة إلى دراسة بعد تلقي التدريب والممارسة العملية المناسبة

٥- التطوير المستمر للمناهج والخطط الدراسية لجميع المراحل والمستويات الدراسية فيما يتعلق بالتعليم التكنولوجي لمواكبة التطورات السريعة في جميع المجالات العلمية

٦- تطوير علاقات الجامعات التكنولوجية العلمية والثقافية مع الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والعالمية، من أجل تعزيز التعاون العلمي وتبادل الخبرات، وبما يصنع المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية

٧- تقديم المساعدة الفنية والمشورة الإدارية في مجال التعليم الفني والتدريب

#### المواد رقم (١١):

#### ماهي اختصاصات الجامعة التكنولوجية؟

#### الجواب:

تنص المادة (٤) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "بأمر الجامعات التكنولوجية جميع الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافها، وعلى الأخص ما يأتي،

١- تقديم البرامج الدراسية والبرمجية محدثة مراعاة وجود نسب متغيرة من الدراسات التطبيقية والأكاديمية، وإنشاء مراكز لخدمة المجتمع بالتركيز على التعلم عن طريق الأنشطة المعملية وتطوير الحدائق والفترات الفنية العملية للفرج مع إتقانه اللغة العربية واللغات الأجنبية ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة لصنع مواكبة للتطورات التكنولوجية المتسارعة، والعمل على الحصول على اعتماد البرامج والشهادات من الجهة المختصة ومن الجهات الأجنبية التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي، وذلك من أجل رفع تدافسه خريجها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية

٢- نشر الوعي بأهمية التعليم الفني والتدريب المهني للتكنولوجيا ودوره في تحقيق التنمية الشاملة، وإقامة المؤتمرات والندوات وحملات التوعية، وإصدار المجلات والمطبوعات والبرقيات المتخصصة داخل مصر وخارجها

٣- إبرام البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالمعتمدين التكنولوجي والتدريب لتحقيق الاتصال وتبادل الخبرات والشراكة مع الجهات الداخلية والخارجية، سواء كانت بحثية أو تمويلية أو علمية بعد الحصول على الموافقات اللازمة في هذا الشأن

٤- الاشتراك في عضوية المنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المهتمة بالتعليم الفني، والتدريب المهني التكنولوجي بعد استكمال الإجراءات اللازمة".

السؤال رقم (١٢):

ما هي حدود العلاقة بين المجلس الاعلى للجامعات والمجلس الاعلى للتعليم التكنولوجي في شأن استراتيجية التعليم التكنولوجي؟

الجواب:

تنص المادة (٧) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على ان: "يتولى المجلس لأعلى للجامعات وضع استراتيجية التعليم التكنولوجي ورسم سياسة عامة له والعمل على توحيد وتنسيقها في إطار الاستراتيجية العامة للدولة بعد أخذ رأي المجلس لأعلى للتعليم التكنولوجي".

السؤال رقم (١٣):

ما هو تشكيل المجلس الاعلى للتعليم التكنولوجي ومن المختص بإصدار قرار التشكيل؟

الجواب:

تنص المادة (٨) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على ان: "يشكل للتعليم التكنولوجي مجلس أعلى، برئاسة الوزير المختص أو من يسميه، وعصوة أمين المجلس الأعلى للجامعات، ورؤساء الجامعات التكنولوجية، وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في المجالات التكنولوجية المختلفة يعينون لمدة سنتين بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات، وممثل لكل من وزارات الدفاع، الإنتاج الحربي، التربية والتعليم والتعليم الفني، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التجارة والصناعة، القوى العاملة

و يتولى أمانة المجلس أحد الأساتذة العاملين بالجامعات المصرية من ذوي الخبرة في المجالات التكنولوجية، يعين بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يراه من الخبراء دون أن يكون له صوت معدود"

كما تنص المادة (٢) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤١ لسنة ٢٠٢٢، بـ"إصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: "يشكل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي برئاسة الوزير المختص أو من يسميه، وعصوة كل من:

١- أمين المجلس الأعلى للجامعات.

٢- رؤساء الجامعات التكنولوجية.

٣- ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في المجالات التكنولوجية المختلفة يعينون لمدة سنتين بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات، وساء على اللجنة المدروسة من كل منهم المعاونة المجلس في حالة اختياره، على أن يقدم كل عضو من ذوي الخبرة قبل نهاية مدة عضويته بالمجلس بشهرين تقريراً شاملاً عن إنجازاته في فترة تصاممه للمجلس بناء على خطته

٤- ممثل لكل من وزارات الدفاع، والإنتاج الحربي، والتربية والتعليم والتعليم الفني، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتجارة والصناعة، والقوى العاملة، يرشحه الوزير المعني"

## السؤال رقم (١٤):

ما هي اختصاصات المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي؟

### الجواب:

تنص المادة (٩) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "ينوب المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي معونة المجلس الأعلى للجامعات في وضع السياسات العامة والخطط التنفيذية المرتبطة بالتعليم التكنولوجي في إطار السياسة العامة للتعليم الجامعي. وله على الأخص ما يأتي:

- ١- وضع النظم العامة لتطوير الأداء في الجامعات التكنولوجية.
  - ٢- إعداد الخطط اللازمة لتطوير التعليم التكنولوجي.
  - ٣- وضع الصوابط والمطر العامة التي تضمن التنسيق بين الجامعات التكنولوجية وتعدونها، بما يضمن حسن استغلال مواردها وتنميتها
  - ٤- إبداء الرأي في مشروعات القوانين ولوائح والقرارات المنظمة للتعليم التكنولوجي
  - ٥- إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الوزير المختص أو رؤساء الجامعات التكنولوجية من الموضوعات التي تدخل في اختصاصاته
- وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اختصاصاته الأخرى.
- وتنص المادة (٣) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن: "يختص المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي بالمسائل الآتية:
- ١- المشاركة في وضع السياسة العامة للتعليم التكنولوجي والبحث العلمي في الجامعات التكنولوجية وربطها بالصناعات المصرية المختلفة وكيفية تطويرها
  - ٢- التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات بتكنولوجية
  - ٣- التنسيق بين الكليات والمعاهد لتكنولوجية والأقسام المتشعبة في الجامعات التكنولوجية.
  - ٤- اقتراح البرامج الأكاديمية المرتبطة باحتياج سوق العمل والمخصصات المطلوبة بالجامعات.
  - ٥- التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التكنولوجية.
  - ٦- إبداء الرأي في تنظيم قبول الطلاب في الجامعات التكنولوجية وتحديد أعدادهم.
  - ٧- إبداء الرأي في السياسة العامة للمراجع العلمية الجامعية ووضع النظم الخاصة بها
  - ٨- إبداء الرأي في الإطار العام للنواحي الفنية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات التكنولوجية
  - ٩- إبداء الرأي في النواحي لداخلية للكليات والمعاهد التكنولوجية

- ١٠- المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته وقراراته في كل جامعة تكنولوجية.
- ١١- إبداء الرأي في مقدار لإعانة الحكومية لكي يمتنع سبوتا لكل الجامعات لتكنولوجية
- ١٢- إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الوزير المختص أو رؤساء الجامعات التكنولوجية من الموضوعات التي تدخل في اختصاصاته.
- ١٣- إبداء رأي فيما يتعلق بمسائل التعليم التكنولوجي
- ١٤- وضع النظم الخاصة بتقويم الأداء بالجامعات التكنولوجية وتطويره وفقا للعاير المحلية والعالمية.
- ١٥- وضع لصوابت العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس على نحو يحقق لاستفادة الكاملة من خبراتهم جميعاً، وبالصورة التي تحقق التطوير المستمر للتعليم في المرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا.
- ١٦- اعتماد دواست سوق العمل التي تقوم بها الجامعات التكنولوجية ومتابعة تحديث تلك الدراسات دوريا وخطط تطوير الجامعات طبقا لمتانها
- ١٧- العمل على إعداد الكوادر البشرية من أعضاء هيئة التدريس بالتخصصات التكنولوجية المتنوعة من خلال اعتماد خطط الجامعات للبعثات وعلاقتها باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمية
- ١٨- متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للجامعات التكنولوجية.
- ١٩- اعتماد سياسات الملكية الفكرية بالجامعات التكنولوجية ومتابعة تنفيذها والسمي إلى النوعية بها.
- ٢٠- متابعة تطبيق الجامعات التكنولوجية لقانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه.
- ٢١- إبداء الرأي في التعاقبات التي يتم بين الجامعات لتكنولوجية والصاعات وأصحاب الأعمال وللقبادات الجامعية لحرية الكامة في برامج تلك التعاقبات مع مسئوليتهم الكاملة عن النتائج
- ٢٢- إبداء الرأي في عقود التوظيف المودجه التي تعدها الجامعات التكنولوجية لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية.
- ٢٣- متابعة الملكية الكاملة للجامعات التكنولوجية
- ٢٤- متابعة خطط تحسين لبيئة التحتية للجامعات التكنولوجية وتذليل العقبات التي قد تعوق سرعة تنفيذها.
- ٢٥- متابعة مدى جاهزية الجامعات التكنولوجية ودعم للتقدم للاعتماد المحلي والعالمي.
- ٢٦- إعداد قائمه بجهات الاعتماد الأجنبية للتخصصات التكنولوجية المختلفة بالجامعات التكنولوجية والتي يمكن للجامعات التكنولوجية التقدم بها بعد حصولها على الاعتماد المحلي
- ٢٧- التنسيق بين الجامعات التكنولوجية لضمان تفرّد كل جامعة بتخصصات معينة والحفاظ على ماهية الجامعات وقدرتهم على اجتذاب الطلاب من المصريين والوفدين.

٢٨- إعداد تقرير سنوي يتضمن دراسة حالة الجامعات التكنولوجية ويتضمن حالة بنيتها التحتية وأعداد خريجيها وسبل حياتهم بسوق العمل داخل وخارجها وتقييم للسياسات المتبعة وكيفية تطويرها

٢٩- تحديد شروط ومعايير نقل تبعية الكليات التكنولوجية والكليات التابعة للمجمعات التكنولوجية إلى إحدى الجامعات التكنولوجية

٣٠- وضع ميثاق الأخلاق الجامعية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وبمشاركة أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم والعاملين بالجامعات التكنولوجية

السؤال رقم (١٥):

مما تتكون الجامعة التكنولوجية. ومن المختص بإنشاء الكليات والمعاهد والأقسام التابعة لهما بالجامعة التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة (١٠) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "تتكون الجامعة التكنولوجية من عدد من الكليات والمعاهد التكنولوجية

ويكون إنشاء الكلية أو المعهد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص. وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي وأخذ رأي مجلس الجامعة"

وتنص المادة (١١) من ذات القانون علي أن: "يتكون كل كلية تكنولوجية أو معهد تكنولوجي من عدد من الأقسام. يحدد بقرار من الوزير المختص بناء على عرض مجلس الجامعة. وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي"

السؤال رقم (١٦):

من المختص بإدارة كل من الجامعة التكنولوجية والكلية أو المعهد التكنولوجي التابع للجامعة والقسم العلمي التابع للكلية أو المعهد؟

الجواب:

تنص المادة (١٢) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "يتول إدارة الجامعة التكنولوجية-

١- مجلس الجامعة ٢- رئيس الجامعة.

ويتولى إدارة كل كلية أو معهد تكنولوجي تابع للجامعة:

١- مجلس الكلية أو المعهد ٢- عميد كلية أو المعهد

كما يتولى إدارة كل قسم علمي من الأقسام التابعة للكليات أو المعاهد التكنولوجية:

١- مجلس القسم ٢- رئيس مجلس القسم.

السؤال رقم (١٧):

ما هو تشكيل مجلس الجامعة التكنولوجية ومن المختص بتشكيله ؟

الجواب:

تنص المادة (١٣) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي ان: "يشكل مجلس الجامعة التكنولوجية برئاسة رئيس الجامعة، وعضوية كل من:

١- نواب رئيس الجامعة.

٢- عمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة.

٣- أمين عام الجامعة

٤- سبعة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في نظم التعليم التكنولوجي الحديثة، يتم تعيينهم بقرار من الوزير المختص بناء علي عرض رئيس الجامعة، لمدة سنتين قابلة للتجديد وللمجلس ان يدعو من الخبراء وممثلي سوق العمل من براه لحضور اجتماعاته دون ان يكون له صوت معدود.

وتنص المادة (٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: "يشكل مجلس الجامعة التكنولوجية برئاسة رئيس الجامعة، وعضوية كل من:

١- نواب رئيس الجامعة.

٢- عمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة.

٣- أمين عام الجامعة.

٤- سبعة أعضاء علي الأكثر من ذوي الخبرة في نظم التعليم التكنولوجي الحديثة، يتم تعيينهم بقرار من الوزير المختص بناء علي عرض رئيس الجامعة، لمدة سنتين قابلة للتجديد وللمجلس ان يدعو من الخبراء وممثلي سوق العمل من براه لحضور اجتماعاته دون ان يكون له صوت معدود"

السؤال رقم (١٨):

ما هي الطبيعة الخاتومية لمجلس الجامعة التكنولوجية، وما هي اختصاصاته ؟

الجواب:

تنص المادة (١٤) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي ان: "مجلس الجامعة التكنولوجية هو السلطة العليا المهيمنة علي شئونها ورسم السياسة العلمية والمالية والإدارية لها في حدود التشريعات القائمة، وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق أهداف الجامعة"

وتنص المادة (٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: "مجلس الجامعة التكنولوجية هو السلطة

العليا المبينة على شئونها ورسم السياسة العلمية والمالية والإدارية لها في حدود التشريعات القائمة، وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق أهداف الجامعة، ويخصص بالنظر في المسائل الآتية:

أولاً: مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمناخنة:

- ١- رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم التكنولوجي والبحوث التطبيقية في الجامعة وتنظيمها ووضع الخطة الكلية وتوفير الإمكانيات الكافية لتحقيق أهداف الجامعة
- ٢- وضع خطة استكمال وإنشاء مباني الكليات الجديدة بالجامعة ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبات في الجامعة.
- ٣- وضع الآليات اللازمة لربط الجامعة التكنولوجية بالمناطق الصناعية لمختلفة وأعد دبرامج التدريب المستمر لطلاب الجامعة في الصناعة.
- ٤- وضع خطة لتدريب الكوادر الجامعية العاملة بالجامعات التكنولوجية على نظم التعليم التكنولوجي وكيفية لباس مخرجاته
- ٥- وضع اللائحة المنظمة للجامعة واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة لها.
- ٦- تنظيم قبول الطلاب في الجامعة وتحديد أعدادهم.
- ٧- تنظيم شئون المنح والمكافآت الدراسية لمختلفة.
- ٨- تنظيم شئون الخدمات الطلابية في الجامعة.
- ٩- إعداد السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية وتنظيمها.
- ١٠- تنظيم شئون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية
- ١١- تنظيم الشئون الإدارية والمالية بالجامعة
- ١٢- إصدار اللوائح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية
- ١٣- وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتجارب العملية ولانتداب لها
- ١٤- إعداد وإنشاء المرمح الأكاديمية المرتبطة بأصناف سوق العمل والتخصصات المطلوبة بالجامعة
- ١٥- وضع عقود التوظيف العمومية لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعة.
- ١٦- وضع النظام العام لأعمال الامتحان ولانتداب لها.
- ١٧- مناقشة تقارير رئيس الجامعة والتقارير السنوية للكليات والمعاهد التكنولوجية وتوصيات لمؤتمرات العلمية، وتقديم النظم الجامعية في مراجعتها وإجديدها في ضوء كل ذلك في إطار التقدم العلمي وحاجاته المتطورة.
- ١٨- متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث العلمية وإنشاءات في الجامعة
- ١٩- إعداد مشروعات الموازنة وإعداد الحساب الختامي.

ثالثاً: المسائل المتميزة:

١. الموازنة على التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أو استئجارهم ومقابلة أدايتهم
٢. تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العام الجامعي
٣. وقف الدراسة في الكليات والمعاهد لتكنولوجية التابعة للجامعة.
٤. منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات، ومنح الدرجات المعخرة
٥. تدبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها والتصرف فيها
٦. قبول التبرعات بما لا يتعارض مع الفرص الأصلي الذي أنشئت له الجامعة
٧. الترخيص لرئيس الجامعة في إجراء التصرفات القانونية

ثالثاً: مسائل متقدمة:

- ١- الموضوعات التي يحلها عليه الوزير المختص وأمين المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.
- ٢- إبداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم التكنولوجي في مستوياته ونوعياته المختلفة.

السؤال رقم (١٩):

من المختص بتعيين رئيس الجامعة التكنولوجية، وما هي مدة شغل المنصب، وما هي الشروط الواجب توافرها فيه من تعين رئيساً ونائباً للجامعة التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة (١٥) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "يسمى بتعيين رئيس الجامعة التكنولوجية قرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، فإذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسته الجامعة عاد إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل توليه المنصب ويشترط فيه من يعين رئيساً للجامعة أن يكون مصرياً، وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات لمدة خمس سنوات على الأقل".

السؤال رقم (٢٠):

ما هي حدود ولاية رئيس الجامعة التكنولوجية واختصاصاته؟

الجواب:

تنص المادة (١٦) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "ينوبى رئيس الجامعة التكنولوجية إدارة شئونها العلمية والمالية والإدارية، وإصدار القرارات والتفويضات اللازمة لحسن سير العمل بها، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العلمية لخاصة بهادف الجامعة، وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة، ويعمل الجامعة في صلاتها بالغير وأمام القضاء".

وتنص المادة (٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان "يشول رئيس الجامعة لتكنولوجية إدارة شئونها العلمية والمالية والإدارية وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير العمل بها. ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العلمية الخاصة بأهداف الجامعة وسنيد قرارات مجلس الجامعة التكنولوجية. ويشمل لجامعة في صلاتها بالغير ومأم القضاء، وله على الأخص ما يأتي.

١- الإشراف على إعداد الخطة التعليمية والعلمية والبحثية والتدريبية لجامعة التكنولوجية

٢ الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والمالية والإدارية

٣- الإشراف على اعداد الخطة اللازمة لاستكمال حاجة الجامعة التكنولوجية من هيئات التدريس والفنيين والتمنات المساعدة الأخرى ورفع مستواهم وكذلك المنشآت والتجهيزات ولأدوات وغيرها

٤- مراقبه مستوى العمل في الجامعة التكنولوجية من لنواحي التنمية والتعليمية والإدارية والمالية ومتابعة تنفيذ سياسة مجلس الجامعة التكنولوجية في هذه المجالات

٥- تنفيذ قرارات مجلس الجامعة التكنولوجية والمجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

٦- إعداد تقرير في نهاية كل فصل دراسي عن شئون لجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، على أن يتضمن هذا التقرير عرضا لأوجه ساهم الجامعة التكنولوجية والري في مستوى العاملين في الجامعة وشئون الدراسة والافتتاحات وساهميا والدور الذي قامت به الجامعة في مجال البحث والتطوير في التخصصات المختلفة بالجامعة والتطبيقات التي تمت تفعيلها لقانون حوامز العلوم والتكنولوجيا والابتكار مشار إليه وكذلك العقود ولاتفاقيات التي قامت بها الجامعة مع رجال الصناعة والمؤسسات الإنتاجية والبحثية والصدعية ولعلمية لمختلفة بصافها لجامعات التكنولوجية الأخرى داخلها وخارجها، ويُعرض هذا التقرير على مجلس الجامعة التكنولوجية لآراء الرأي الوطنية لعرضه على مجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

٧- الإشراف على وضع سياسة البحث والتطوير بالجامعة ومتابعه تنفيذها بالتعاون مع نائب رئيس الجامعة للبحث والتطوير

٨- متابعة أنشطة البحث والتطوير بالجامعة وتلليل العقبات التي قد تواجهها

٩- وضع سياسة المنكية لفكرية بالجامعة واعتمادها من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ومتابعة تنفيذها

١٠- الإشراف على إعداد دراسات سوق العمل المحلية وعلى الأخص بالمحافظة التي توجد بها الجامعة وإعداد خطة لمقابلة احتياجات سوق العمل أو محسن مستوى لخريجين بما يتلاءم مع ما تبنيه نتائج الدراسات واستطلاعات رأي رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية

١١- إعداد الجامعة وكتبها لتتقدم للاعتماد المحلي

١٢- العمل على المبكمه الكاسية لأعمال الجامعة.

- ١٣- دعم الكليات لتقديم للاعتماد الدولي بعد الحصول على الاعتماد المحلي وذلك من قبل الجهات المعتمدة من المجلس الأعلى للتعليم لتكنولوجيا
- ١٤- متابعة تطبيق قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا ولابتكار المشار إليه بالجامعة
- ١٥- التعاون مع السلطات المحلية بالمحافظة لتحسين بيئة العمل ولإسراة بالجامعة لاجتذاب الطلاب الوافدين للالتحاق بالجامعة وكذلك بخدمات المجتمع المحيط بالجامعة وحل مشكلاته.
- ١٦- العمل على جذب المستثمرين وأصحاب الأعمال والمؤسسات الصناعية لتمويل المشروعات التي تقوم بها الجامعة وكذلك أنشطة البحث والتطوير بالتحصينات المختلفة بالجامعة.
- ١٧- العمل على ساء قاعدة بيانات للخريجين وتطم للتواصل معهم، ولإسني لتوفير فرص عمل لخريجي الجامعة ومتابعيتهم بعد التخرج واجتذابهم لاستمرارية التواصل مع الجامعة وخدمتها ودعم أنشطتها

#### السؤال رقم (٢١):

كم عدد نواب رئيس الجامعة التكنولوجية ومن المختص بتعيينهم وتحديد اختصاصاتهم، وما هي الشروط الواجب توافرها ليعين يعين نائباً لرئيس الجامعة، وما هي السلطات المخولة لهم، وما هي مدة شغل منصب نائب رئيس الجامعة التكنولوجية ؟

#### الإجابة:

تنص المادة (١٢) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن: "يكون لرئيس الجامعة لتكنولوجيا نواب يصدر بتعيينهم وتعيين اختصاصاتهم قرار من الوزير المختص ساء على عرض رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الجامعة، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد"

وتنص المادة (٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "يكون لكل رئيس جامعة تكنولوجيا ثلاثة نواب، نائب لشؤون التعليم والطلاب، ونائب لشؤون البحث والتطوير، ونائب للخدمات والتدريب. يصدر بتعيينهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من الوزير المختص، ساء على عرض رئيس الجامعة لتكنولوجيا بعد أخذ رأي مجلس الجامعة التكنولوجية، ويشترط أن يكونوا قد شغلوا لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة أستاذ ويكون تعيينهم مدة أربع سنوات قابلة للتجديد"

كما تنص المادة (٨) من ذات اللائحة علي أن "يكون نواب رئيس الجامعة التكنولوجية متفرغين لمناصبهم، وتكون لهم السلطات المخولة بوكيل الوزارة المنصوص عليها في لوائح واللوائح بالنسبة للعاملين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة"

#### المادة رقم (٢٦):

من يختص بتعيين عميد الكلية التكنولوجية وما هي مدة الإعلان والاختيار وما هي مدة شغل المنصب وما مدى حوار اقاله عميد ومن يختص بذلك ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٢٦) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩ على أن "يعين عميد الكلية التكنولوجية لمدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد مقرر من الوزير المختص بناء على عرض رئيس الجامعة التكنولوجية، وذلك من بين ثلاثة اساتذة مرشعين لجنة مخصصة في ضوء مشروع لطور الكلية التكنولوجية بتقديمه طالب الترشح،

ويصدر بالية تشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عميد وسوابق واجراءات وشروط الترشح ومعايير المناقشة لقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.

وفي حالة خلو نكبة التكنولوجية من الأستاذة لرئيس الجامعة التكنولوجية أن يندب أحد الأساتذة من الكليات التكنولوجية التابعة للجامعة أو أحد الأساتذة المساعدين من ذات الكلية لتلقيام بأعمال العميد، وحال بعد ثلاث بحدود يجب أحد الأساتذة المتخصصين بإحدى الجامعات الأخرى لتقيام بأعمال العميد

وتجوز إقالة عميد من منصبه قبل نهاية مملكه بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناء على طلب مجلس الجامعة التكنولوجية في حالة إخلاله بواجباته الجامعية أو بمفترضات مسؤولياته الوظيفية"

وتنص المادة (٢٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٩ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن تكون لعميد نكبة تكنولوجية السلعة المخولة لتوكيل الوزارة المصوب عليها في نقراتين والموضح المصوب بها بالنص للامتناع من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية التكنولوجية، ويكون الإعلان عن وظيفة عميد الشاغرة بطريق الإعلان لمتوح"

#### المادة رقم (٢٢):

ما هي اختصاصات عميد الكلية التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٢٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن " يقوم العميد بتصرف أمور الكلية التكنولوجية وإدارة شؤوب العميد والإدارة وإدارة في حدود الصلصة التي يرصها مجلس الجامعة التكنولوجية ومجلس الكلية التكنولوجية، وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها وسر على المختص ما يأتي.

١- الإشراف على إعداد الخطط التميمية والعلمية في نكلية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها

٢- التنسيق مع الأجهزة الفنية والإدارية والعامة بالكلية التكنولوجية.

- ٣- العمل على استكمال حاجة الكلية التكنولوجية من هيئات التدريس والعلميين وفئات المساهمة الأخرى ولجان والأجهزة والمعامل والورش وفق أحدث لتكنولوجيات لعالمية وأعداد معظم للتعامل مع الأجهزة المتقدمة وسبل الاستعانة بها أو التخلص منها بما يتواءم مع خطط السمية المستدامة.
- ٤- مراقبة سير دراسة ولامتحانات وحفظ النظام داخل الكلية لتكنولوجية وإبلاغ رئيس الجامعة التكنولوجية عن كل ما من شأنه المساس بسير العمل بالكلية التكنولوجية أو ما ينسب إلى أحد أعضاء هيئة التدريس
- ٥- الإشراف على العاملين بالأجهزة الإدارية بالكلية التكنولوجية ومراقبة أعمالهم
- ٦- إعداد تقرير في نهاية كل فصل دراسي عن شئون الكلية العلمية والتعليمية والبحثية والإدارية والمالية، على أن يتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه نشاط الكلية والرأي في مستوى العاملين في الجامعة وشئون الدراسة والامتحانات وتنظيم والدور الذي قامت به الكلية في مجال البحث والتطوير والتطبيقات التي تمت تفعيلها لقانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه وكذلك عقود والاتفاقيات التي قامت بها الكلية مع رجال الصناعة والمؤسسات الإندسية والمهنية والصناعية والعلمية لمختلفة بما فيها للكيانات التكنولوجية الأخرى داخل الجامعة و/أو خارجها داخل وخارج مصر

#### المادة رقم (٢٤):

ما هو عدد الوكلاء بالكلية التكنولوجية وما هي الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل منصب الوكيل ومن المختص بتعيينهم وما هي صلاحيات الاختيار؟

#### الإجابة:

تنص المادة (١٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "يكون لكل كلية تكنولوجية ثلاثة وكلاء من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم إصافات علمية في مجال البحث والتطوير والتطبيقات الصناعية والنسويق وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي والمشهد لهم بالكفاءة العلمية والإدارية، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجامعة. بناءً على ترشيح عميد الكلية وموافقة مجلس الكلية"

**السؤال رقم (٢٥):****ما هي اختصاصات وكلاء الكلية التكنولوجية ؟****الاجابة:**

تنص المادة (١٢) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: "يكون لوكيل الكلية التكنولوجية السلطات المخولة لرؤساء المصالح المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية التكنولوجية

**ويتولى وكيل الكلية التكنولوجية لشئون التعليم والطلاب، تحت اشراف العميد، الاختصاصات الآتية:**

- ١- تصريف شئون الطلبة في الكلية التكنولوجية والإشراف على التدريب العملي للطلاب داخل وخارج الكلية
- ٢- دراسة مقترحات الأقسام في شأن السحب للتدريس والامتحانات من خارج الكلية التكنولوجية توطئة لعرضها على مجلس الكلية لتكنولوجية.
- ٣- الإشراف على رعاية الشئون الرياضية والاجتماعية للطلاب
- ٤- الإشراف على متابعة تدريس المقررات الفوقية والتربية العسكرية في الكلية التكنولوجية.
- ٥- الإشراف على شئون الطلاب الوافدين
- ٦- إعداد ما يعرض على مؤتمر العلمي السنوي للكلية التكنولوجية فيما يخصه
- ٧- الإشراف على بناء قاعدة بيانات كاملة بالطلاب المصريين والوافدين وطريق التواصل معهم ومتابعة تحديثها دورياً بناءً على استطلاع آراء الطلاب حول فاعليتها
- ٨- المشاركة في أنشطة إعداد الكلية للاعتماد المحلي والدولي
- ٩- المشاركة في حملة الرقمنة الكاملة للكلية التكنولوجية.

**كما يتولى وكيل الكلية التكنولوجية لشئون الدراسات العليا والبحث والتطوير، تحت اشراف العميد الاختصاصات الآتية:**

- ١- إعداد خطة البحث والتطوير في الكلية لتكنولوجية بناءً على اقتراحات مجالس الأقسام واللجان المختصة
- ٢- متابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة بالكلية لتكنولوجية
- ٣- التأكد من أن خطة البحث والتطوير مرتبطة بقطاعات وحل مشكلات الصناعة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- ٤- المشاركة في حملة الرقمنة الكاملة للكلية وإعداد قاعدة بيانات بالمشروعات البحثية ونتائجها ومخرجاتها

- ٥- الإشراف على شئون النشر العلمي في كلية التكنولوجيا ومتابعة تنفيذ لسياسة المرسومة في هذا الشأن
- ٦- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية في الكلية التكنولوجية وتولي شئون العلاقات الثقافية الخارجية
- ٧- إعداد ما يعرض على مؤتمر السوي لكلية التكنولوجيا فيما يخصه
- ٨- الإشراف على شئون المكتبة واقتراح الخطة لترويضها بالكتب والمراجع و لدرجات
- ٩- التواصل مع رجال الصناعة والمنشآت لصناعة لعرص خطط لبحث والتطوير وجذب التمويل للمشروعات وأنشطة البحث والتطوير بالكلية
- ١٠- تقديم مقترحات والقيام بمبادرات لتحفيز أصحاب الأعمال والمنشآت الصناعية لتمويل لأنشطة البحث والتطوير بالكلية.
- ١١- التواصل مع الجهات والمؤسسات البحثية خارج وداخل مصر بهدف دعم أنشطة البحث والتطوير بالكلية التكنولوجية ودلت بعد أخذ موافقة مجلس الكلية
- ١٢- المشاركة في وضع سياسة المنكبه لفكرية بالجامعة ومتابعة تنفيذ بعد اعتمادها من مجلس الجامعة التكنولوجية
- ١٣- المشاركة في أنشطة الإعداد للاعتماد المحلي والدولي للكلية للتكنولوجية.

**وتتولى وكيل الكلية التكنولوجية لشئون الخدمات والتدريب، تحت إشراف العميد، الاختصاصات الآتية:**

- ١- الإشراف العام على العاملين تحت رئاسته والتنسيق فيما بينهم بما يضمن التكامل بين نشاطاتهم والاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة لهم، واعتماد التقارير المسوية لهم.
- ٢- دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الكلية في شئون الخدمات والتدريب.
- ٣- تفعيل دور الكلية في دراسة مشاكل شئون الخدمات والتدريب وتقديم حلول لها، والإسهام في قضايا التنمية.
- ٤- دراسة مشاكل النشاط الإنتاجي ودور الخدمات ومواقع العمل في البيئة المحيطة ودور لبحث العلمي التطبيقي في حلها
- ٥- دراسة واقتراح السياسات العامة لإعداد وتنفيذ برامج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة ورفع كفاءتهم الإنتاجية في شتى المجالات.
- ٦- متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي والمجالس الأخرى في شئون الخدمات والتدريب.
- ٧- الإشراف على إعداد الخطط والبرامج التي تكفل تحقيق دور الكلية في شئون الخدمات والتدريب.

٨- الإشراف على تنفيذ برامج التدريب بأنواعها المختلفة للعاملين من خارج الكلية سواء كان تدريباً مستمراً أو تحويلياً

٩- المشاركة في رفع الوعي ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع

١٠- الإشراف على الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص

١١- إجراء بحوث تطبيقية مبدئية.

١٢- الإشراف على قواعد البيانات الخاصة بالاحتياجات المجتمعية من الخدمات والتدريب

١٣- جمع وتنظيم المعلومات وإعداد التقارير الدورية ولسبوية في مجال شئون الخدمات والتدريب.

١٤- المشاركة في أعمال مشروعات التطوير بالكلية

١٥- التعاون مع وكيل الكلية للبحث والتطوير لجذب معيولات لمشروعات الكلية والأنشطة البحثية بها

حلاً لمشكلات الصناعة وتقديم الابتكارات وتماذج أعمال من شأن تحقيق تنمية صناعية

١٦- المشاركة في إعداد الكلية التكنولوجية للتقدم للاعتماد المحلي والدولي

١٧- المشاركة في وضع سياسة الكلية الفكرية بالكلية ومتابعة تنفيذها بالمشاركة مع وكيل الكلية للبحث والتطوير

١٨- وضع برامج تدريبية للمدرسين والمدرسين المساعدين وللمعيدين الذين يتم التعاقد معهم وتحديد شروط اختيار تلك البرامج

كما تنص المادة (١٢) من ذات اللائحة علي أن: "يتولى وكيل الكلية للتكنولوجيا، في لكتبات التي لا يوجد بها سوى وكيل واحد، اختصاصات الوكلاء المنصوص عليها في المادة السابقة"

#### المادة رقم (١٦):

مامو تشكيل مجلس الكلية أو المعهد التكنولوجي ومن المختص بتشكيله ؟

#### الجواب:

تنص المادة (١٨) من قانون الشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ علي أن:

"يشكل مجلس الكلية أو معهد لتكنولوجي برئاسة عميد الكلية أو المعهد وعصوية كل من،

١- وكلاء الكلية أو المعهد.

٢- رؤساء الأقسام التابعة للكلية أو المعهد،

٣- خمسة من أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التابعة للكلية يختارهم رئيس الجامعة للتكنولوجيا مسود بناء على عرض عميد الكلية.

٤- ثلاثة من ذوي الخبرة في المجالات المتعلقة بعمل الكلية يسميهم رئيس الجامعة للتكنولوجيا بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد.

وللمجلس أن يدعو من الخبراء وممثلي سوق العمل من يراه لحضور اجتماعاته دون أن يكون له

صوت معدود".

السؤال رقم (٢٧):

ما هو تشكيل مجلس القسم العلمي بالكلية أو المعهد التكنولوجي ومن المختص بتشكيله ؟

الجواب:

تنص المادة (٢٠) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن:  
"يشكل مجلس القسم العلمي بالكلية أو المعهد التكنولوجي برئاسة رئيس مجلس القسم، وعصبة كل من:

١- جميع الأساتذة، والأساتذة المساعدين بالقسم

٢- خمسة من المدرسين بالقسم على الأكثر، يتناوبون العسبة فيما بينهم دوريا كل سنة بالأقدمية في وظيفته مدرس.

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد باقي أعضاء هيئة التدريس فيه"

السؤال رقم (٢٨):

من المختص بتعيين رئيس مجلس القسم وما هي إجراءات وضمانات الاختيار وما هي مدة شغل المنصب، ومدى جواز اقالته رئيس القسم من منصبه ومن المختص بذلك ؟

الجواب:

تنص المادة (٢١) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: "يعين رئيس مجلس القسم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناء على عرض عميد الكلية التكنولوجية، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة في ضوء مشروء لتطوير القسم في جميع المجالات يتقدم به طالب الترشيح

ويصدر بألمة بتشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وإجراءات وشروط الترشيح ومعايير المناقشة قرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.

وفي حالة وجود أستاذ واحد بالقسم يتولى رئاسة مجلسه، وفي حالة عدم وجود أساتذة بالقسم يتولى أقدم أساتذة المساعدين فيه القيام بأعمال رئيس مجلسه، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية التكنولوجية فيما عدا المطر في شئون توظيف الأساتذة

وتجاوز الالة رئيس مجلس القسم من منصبه قبل نهاية مدته بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناء على طلب مجلس الكلية التكنولوجية في حالة إخلاله بواجباته الجامعة أو بمفترضات مسؤولياته الوظيفية"

#### المادة رقم (٢٦):

ما هي القواعد التنفيذية لقانون الجامعات التكنولوجية والمجلس بوضعها ؟

#### الجواب:

تسهي المادة (٢٦) من القانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على أن تضع اللجنة التنفيذية لهذه القانون جميع الأحكام اللازمة لتنفيذه، وعلى المجلس المسائل الآتية:

- ١- نظام العمل بالجامعات التكنولوجية
- ٢- شؤون التعليم والطلاب
- ٣- شؤون الدراسات العليا
- ٤- الشؤون المالية والإدارية
- ٥- تحديد خصروفات الشرفية. ويجوز تحديد للطلاب الوافدين بخمس المراتب السنوية
- ٦- إحاطة لجنة الشغل الوظائف الواعية الكيادية بالجامعات التكنولوجية

#### المادة رقم (٢٧):

من هم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تخص المادة (٢٨) من القانون رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التكنولوجية المعتمدة لهذه اللائحة هي:

- ١- الإحاطة.
- ٢- أستاذة المحاضرات.
- ٣- محاضر.

المادة رقم (٣١):

ماهي الية شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونتهم ومدتها ومن

المختص بالتعيين؟الجواب:

تنص المادة (٥) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ على ان: يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونتهم بموجب عقود توظيف مؤقتة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بحد ماثلة.

وتنتهي مدة شغل تلك الوظائف بانتهاء المدة المحددة بتلك العقود ما لم يتم تعديدها ويحدد اللائحة التنفيذية للقانون شروط وصوابط تجديد العقود. وكذا القواعد التي يتم على أساسها تحديد المعاملة المالية.

وتنص المادة (١٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على ان: يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونتهم عن طريق الإعلان، ويكون بموجب عقود توظيف مؤقتة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لحد ماثلة. وتنتهي مدة شغل تلك الوظائف بانتهاء المدة المحددة بتلك العقود ما لم يتم تعديدها.

وتتعاقد رئيس الجامعة التكنولوجية مع أعضاء هيئة التدريس بناءً على طلب مجلس الجامعة لتكنولوجية بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص، ويكون التعاقد من تاريخ موافقة مجلس الجامعة التكنولوجية.

المادة رقم (٣٢):

ماهي الشروط الواجب توافرها فيمن يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل أستاذاً بالجامعات

التكنولوجية؟الجواب:

تنص المادة (١٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على ان: يشترط فيمن يتم لتعاقد معه لأول مرة للعمل أستاذاً بالجامعات التكنولوجية لاتي:

١- أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤوله لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعثرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك، مع مراعاة أحكام القوانين و اللوائح المعمول بها

- ٢- أن يكون قد شغل وظيفته أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبقتها أو أن يكون قد حصلت على حصوله على المؤهل المخصوص عنه في البند (١) من هذه المادة مدة عشر سنوات على الأقل، بشرط أن يكون قد مضى سبع عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها، وذلك إذا ما تقرر الإعلان عن تلك الوظيفة في جامعة أخرى.
- ٣- أن يكون قد حصل على اللقب العلمي لدرجة أستاذ إن كان ممن شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبقتها
- ٤- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة
- ٥- أن يكون قد قام في تخصصه وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث تطبيقية مبتكرة ونشرها أو حصل على براءة اختراع أو عمل استشاريا في إحدى المشروعات الكبرى التي لها علاقة بتخصصات الكليات بالجامعة.
- ٦- أن يكون ملتزما في عمله ومسلكه بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسنا أداءها إن كان ممن شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبقتها
- ٧- أن يراعى في التمتع بمجموع إنتاجه العلمي مدى حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها
- ٨- أن يراعى في التعاقد ما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إحازها وعلى الأخص تلك التي لها تطبيقات عملية وحلول لمشكلات مرتبطة بالصناعة وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي

### المادة رقم (٣٢):

معي يتم الإعلان عن وظائف الأساتذة الشاغرة داخل الجامعات التكنولوجية ؟

### الجواب:

تخص المادة (١٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذه اللائحة، يجري الإعلان عن وظائف الأساتذة الشاغرة إذا لم يوجد في ذات الكلية لتكنولوجية من هو مؤهل لشغلها.

السؤال رقم (٣٤):

ماهي الشروط الواجب توافرها ليمن يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل استناداً لمساعد بالجامعات

التكنولوجية ؟

الجواب:

تنص المادة (١٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يُشترط فيمن يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل استناداً لمساعد بالجامعات التكنولوجية الاتي

١- أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤهله لشغل الوظيفة. أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعتبرها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك، مع مراعاة أحكام القوائم واللائح المعمول بها

٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة

٣- أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبعته أو أن يكون قد حصل على حصوله على المؤهل المخصوص عليه في البند (١) من هذه المادة مدة خمس سنوات على الأقل، بشرط أن يكون قد مضى إحدى عشر سنة على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها، وذلك إذا تعذر الإعلان عن تلك الوظيفة في جامعة أخرى

٤- أن يكون قد قام في تخصصه وهو مدرس بإجراء بحوث تطبيقية مبتكرة ونشرها أو شارك في مشروعات بحثية كبرى أو حصل على براءة اختراع

٥- أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحملاً أداءها إن كان ممن شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبعته

٦- أن يراعى في التعاقد معه نشاطه العلمي والاجتماعي الملحوظ في الكلية إن كان ممن شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبعته

السؤال رقم (٣٥):

ماهي المه التعاقد علي وظائف الأساتذة المساعدين وما هو مؤلف المدرسين بذات الكلية داخل

الجامعات التكنولوجية حال التقدم؟

الجواب:

تنص المادة (٢٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من هذه اللائحة، يكون التعاقد في وظائف الأساتذة المساعدين وفقاً للإعلان مع إعطاء الأفضلية للمدرسين بذات الكلية في حالة تساوي درجات تقييم المتقدمين لشغل الوظيفة

### السؤال رقم (٣٦):

ماهي الشروط الواجب توافرها فيمن يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل مدرسا بالجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٢١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يُشترط فحس يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل مدرسا بالجامعات التكنولوجية الآتي:

١- أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤهله لشغل الوظيفة أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعترفها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

٢- أن يكون محمداً من حيث حسن السمعة.

٣- أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة المكالوريوس أو ما يعادلها. فإذا كان من بين مدرسي المساعدين أو المعيديين في إحدى الجامعات أو الهيئات فيشترط أن يكون ملتزماً في عمله ومسكبه، وإن كان من غيرهم فيشترط توافر الكفاءة اللازمة للتدريس ويتم تحديد ذلك وفق تقييمات يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي. ومع مراعاة الأحكام السابقة، يجري الإعلان عن وظائف المدرسين مع إعطاء الأفضلية للمدرسين المساعدين بذات الكلية التكنولوجية في حالة تساوى درجات تقييم المدرسين لشغل الوظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط.

### السؤال رقم (٣٧):

متي يجري الإعلان عن لوظائف الشاغرة في هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٢٢) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يجري الإعلان عن الوظائف لشاغرة لشغلها عن طريق التعاقد في هيئة التدريس مرتين في السنة

السؤال رقم (٣٨):

ما هو الشرع الواجب التطبيق على الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس - المدرسين المساعدين والمعينين بالجامعات التكنولوجية والقواعد المنظمة للعمل ؟

الجواب:

تنص المادة (٢٣) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: تسري أحكام هذه اللائحة على المدرسين المساعدين و معينين في الجامعات التكنولوجية الخاضعة لهذه اللائحة كما تسري عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فهما لم يرد في شأنه نص في هذه اللائحة أو العقود المبرمة مع كل منهم لنقل الوظيفة.

السؤال رقم (٣٩):

ما هي الطبيعة القانونية لأعضاء الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس - المدرسين المساعدين والمعينين بالجامعات التكنولوجية وواجباتهم ؟

الجواب:

تنص المادة (٢٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن يتم التعاقد في الكليات لتكنولوجيا مع المدرسين المساعدين والمعينين ليكونوا نواة أعضاء التدريس فيها ويقومون بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا ويمد يده إليهم القسم المختص من التعريفات والدروس العملية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى التي يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص.

السؤال رقم (٤٠):

من المختص بالتعاقد مع أعضاء الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس - المدرسين المساعدين والمعينين بالجامعات التكنولوجية وكيفية التعيين وما هو الخارطة الملتزم به للتعيين؟

الجواب:

تنص المادة (٢٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن يكون التعاقد مع المدرسين المساعدين والمعينين بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية، بناءً على طلب مجلس الكلية التكنولوجية، بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص. ويكون التعاقد من تاريخ صدور هذا القرار

### السؤال رقم (٤١):

مدى اشتراط نو افر حسن السمعة وطيب الخصال فيمن يتم التعاقد معه من اعضاء اللجنة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس - المدرسين لمساعدين والمعيدين بالجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

نصن المادة (٢٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان يشترط فيمن يتم التعاقد معه مدرساً مساعداً أو معيداً أن يكون محمود السيرة حسن السمعة

### السؤال رقم (٤٢):

ماهي كبنية شغل وظيفة معيد بالجامعات التكنولوجية وما هي الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة ؟

#### الجواب:

نصن المادة (٢٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن يكون التعاقد مع المعيدين بناءً على إعلان عن الوظائف الشاغرة

ويشترط فيمن يتعاقد معه لشغل وظيفة معيد ما يأتي:

١- أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدًا على الأقل في التقييم العام في درجة المكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها

٢- أن يكون حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها

ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين للإعلان من هو حاصل على تقدير جيد جدًا في التقييم العام في الدرجة الجامعية الأولى. فيجوز التعيين من بين الحاصلين على " جيد " على الأقل في هذا التقييم ويشترط ألا يقل التقييم في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها عن "جيد جدًا"

وفي جميع الأحوال تجري المفاضلة بين المتقدمين على أساس تفضيل الأعلى في التقييم العام، وعند التساوي في هذا التقييم يفضل الأعلى في مجموع الدرجات وعند التساوي في هذا المجموع يفضل الأعلى تقدير في مادة التخصص، وعند التساوي في هذا التقييم يفضل الأعلى في درجات مادة التخصص وعند التساوي في هذه الدرجات يفضل الحاصل على درجة عالية أعلى بدات القواعد السابقة، وعند التساوي في الحصول على هذه الدرجة يفضل الأقدم بخرجاً، وعند التساوي في سنة التخرج يفضل الأكبر سناً

السؤال رقم (٤٢)

مدى جوار التعاقد مع المعيد من بين خريجي الكلية التكنولوجية بالجامعة التكنولوجية وما هي الشروط الواجب توافرها في المرشح لشغل الوظيفة؟

الجواب:

تنص المادة (٢٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يجوز التعاقد مع المعيد من بين خريجي الكلية التكنولوجية في السنتين الأخيرتين الحاصلين على تقدير جيد جداً على الأقل في كل من التقدير العام في درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا، وفي تقدير مادة التخصص أو ما يقوم مقامها، وتعطى الأفضلية لمن هو أعلى في لتقدير العام، وبعد التساوي في التقدير العام تعطى الأفضلية لمن هو أعلى في مجموع الدرجات، وذلك كله دون الإخلال بقواعد المفاضلة المنيرة في المادة (٢٧) من هذه اللائحة.

السؤال رقم (٤٤)

ما هي الشروط الواجب توافرها فيمن يتم التعاقد معه لشغل وظيفة مدرس مساعد بالجامعات التكنولوجية وما هو موقف المعيد من إحدى الجامعات التكنولوجية الخاصة لهذه اللائحة حال التقدم لشغل الوظيفة؟

الجواب:

تنص المادة (٢٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يشترط فيمن يتم التعاقد معه مدرساً مساعداً أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير أو على ما يعادلها فإذا كان من بين المعيد من إحدى الجامعات التكنولوجية الخاضعة لهذه اللائحة، فيشترط فضلاً عما تقدم أن يكون ملتزماً في عمله ومستكفاً من التعاقد معه معبداً بواجباته ومجسداً أدائها. وإذا كان من غيرهم، فيشترط حصوله على ترقية من المشرف على الترشح في حال الحصول على درجة الماجستير أو من عميد الكلية التكنولوجية بعد أخذ رأي رؤساء مجالس الأقسام المتخصصة في حال الحصول على الدبلومين

وإذا تطلب التخصص حصول المعيد على بكالوريوس أو ليسانس آخر، فيمنح عند التعاقد معه في وظيفة مدرس مساعد الهدية اعتبارية في هذه الوظيفة تعادل مدة لدراسة المقررة لحصول على البكالوريوس أو الليسانس الآخر بشرط أن يكون حصوله على درجة الماجستير في نوع التخصص الذي يستلزم الحصول على بكالوريوس أو ليسانس آخر

**السؤال رقم (٤٥):**

**ماهي الدورات التدريبية التي يلقاها المدرسون المساعدون والمعيدون المتعاقد معهم بالجامعات التكنولوجية ومدى اعتبار تلك الدورات شرطاً من شروط التعاقد في الوظيفة الأعلى؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يلقى المدرسون المساعدون والمعيدون دورات تدريبية على الآتي:

- ١- طرق التدريس.
  - ٢- إعداد المذيع والمحاضرات الدراسية.
  - ٣- التعليم القائم على المشروعات
  - ٤- نظم التقييم وإعداد الامتحانات.
  - ٥- التعليم عن بعد.
  - ٦- الإرشاد والتوجيه المهني.
  - ٧- التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة.
  - ٨- علاقة الجامعات بالصناعة.
  - ٩- ريادة الأعمال.
- ويكون اجتياز تلك الدورات جميعها بتقدير لا يقل عن "جيد" شرطاً من شروط التعاقد في الوظيفة الأعلى.

**السؤال رقم (٤٦):**

**مدى تطلب اجتياز المدرسين المساعدين والمعيدين المتعاقد معهم بالجامعات التكنولوجية أحد الاختبارات العملية في اللغة الانجليزية كشرط للتعاقد في الوظيفة الاعلى؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يكون اجتياز المدرسين المساعدين والمعيدين أحد الاختبارات العالمية في اللغة الانجليزية بما يقابل مستوى ((C1 في الإطار الأوروبي للغات شرطاً للتعاقد في الوظيفة الأعلى.

**السؤال رقم (١٧):**

**مدي جواز تسجيل المبرسين المساعدين او المعيدين في برامج الدراسات العليا للحصول على درجة جامعية في غير تخصص اقسامهم ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣٢) من لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: لا يجوز للمدرسين المساعدين او المعيدين التسجيل في برامج الدراسات العليا للحصول على درجة جامعية في غير تخصص اقسامهم، إلا بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية، بعد موافقة مجلس الجامعة التكنولوجية، وساء على اقتراح مجلس الكلية التكنولوجية، وبعد أخذ رأي مجالس الأقسام المختصة.

**السؤال رقم (١٨):**

**مدي جواز لقاء المدرسين المساعدين أو المعيدين دروس في غير الجامعة التكنولوجية التي يتبعونها أو في مكان آخر ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣٣) من لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: لا يجوز للمدرسين المساعدين والمعيدين إلقاء دروس في غير الجامعة التكنولوجية التي يتبعونها أو أي مكان آخر.

**السؤال رقم (١٩):**

**ماهي الشروط الواجب توافرها في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيه بالجامعات التكنولوجية لتجديد التعاقد معهم وما هي معايير المفاضلة بينهم حال تماثل التقييمات؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣٤) من لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: يشترط لتجديد التعاقد لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات التكنولوجية أن يقدم عضو هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة عند انتهاء مدة تعاقد ملفاً يبين ما يأتي.

- ١- الالتزام في العمل والسلوك الجامعي بميثاق الأخلاق بجامعة الذي يصدره المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي
- ٢- المشاركة المستمرة في أنشطة البحث والتطوير بالكلية والجامعة
- ٣- المشاركة في أنشطة الكلية الاجتماعية والرياضية.
- ٤- الحصول على نسبة لا تقل عن ٧٥٪ في تقييم الطلاب لأدائه

- وتتم المفاضلة بين من حصلوا على تقييمات متماثلة في الشروط السابقة وفقاً للمعايير الآتية:
- ١- نشر أبحاث تطبيقية باسم الجامعة لا تقل عن بحثين، وتفصل في مجالات علمية ذات معامل تأثير عالٍ.
  - ٢- الحصول على تمويل لأحد مشروعات الكلية بناء على التقدم لجهات التمويل المختلفة أو من المؤسسات الصناعية أو رجال الصناعة.
  - ٣- الحصول على جوائز علمية من مؤسسات مرموقة داخل أو خارج مصر.
  - ٤- الحصول على براءات اختراع في مجالات تخصص الكلية إبان فترة عمله بها.
  - ٥- حصول الطلاب تحت إشرافه على جوائز علمية في المسابقات المحلية والدولية.
- فإذا تخطت في أكثر من ٥٠% من هذه المعايير جاز للجامعة الامتناع عن تجديد التعاقد وفقاً لأحكام قانون الجامعات لتكنولوجيا المشار إليه ولأنه السببية

### السؤال رقم (٥٠):

ما هي حالات إنهاء التعاقد لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات التكنولوجية ؟

#### الجواب:

- تنص المادة (٣٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن يكون إنهاء التعاقد لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات التكنولوجية في الحالات الآتية:
- ١- إعطاء دروس خصوصية بمقابل أو من غير مقابل.
  - ٢- الاشتراك أو التحريض أو المساعدة على العنف أو إحداث شغب داخل الجامعة أو أي من منشأها.
  - ٣- ممارسة الأعمال الحربية داخل الجامعة.
  - ٤- إدخال سلاح من أي نوع للجامعة أو مفرقات أو ألعاب نارية أو مواد حارقة أو غير ذلك من الأدوات والمواد التي تعرض الأفراد أو المنشآت أو الممتلكات للضرر أو الخطر.
  - ٥- كل فعل يبرري بشرف عضو هيئة التدريس والهيئة المعاونة أو من شأنه أن يمس براءته وكرامته وكرامة الوظيفة.
  - ٦- إلغاء دروس في غير الجامعة دون موافقة رئيس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم المختص.
  - ٧- الاشتغال بأي عمل لا يتفق مع كرامة الوظيفة.

**السؤال رقم (٥١):**

**مدي جوار ندب أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعة التكنولوجية ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٣٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن مع مراعاة عدم الإخلال بعنصر سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد، يجوز ندب عضو هيئة التدريس كلياً أو جزئياً، لمدة محددة، بناءً على طلبه، إلى إحدى الجامعات التكنولوجية الأخرى أو الجامعات الحكومية أو تلك التي تصاهم فيها هذه الجامعات، أو إلى المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي، أو إلى إحدى الجامعات لأهلية الحكومية، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناءً على موافقة مجلس الكلية المختص وبعد أخذ رأي مجلس القسم المختص.

**السؤال رقم (٥٢):**

**ما هي الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية للطلاب ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٢٢) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٩ على أن: تمنح الجامعات التكنولوجية بدءاً على اعتماد مجلس الجامعة، لدرجات العلمية الآتية

**١- الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص:**

ويلتحق للحصول عليه الطالب بحاصل على شهادة دبلوم المدارس الثانوية العامة بكافة تخصصاتها وأثوبها، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي لعام أو ما يعادلها

**٢- البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص:**

ويلتحق للحصول عليه الطالب بحاصل على الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص، أو ما يعادله من الشهادات اعنية

**٣- الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص:**

ويلتحق للحصول عليه الطالب بحاصل على درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص، أو ما يعادلها من درجات البكالوريوس التقنية والتكنولوجية.

**٤- الدكتوراة المهنية في التكنولوجيا في التخصص:**

يلتحق للحصول عليها الطالب بحاصل على درجة الماجستير المهني في التخصص، أو ما يعادلها من درجات الماجستير التقنية والتكنولوجية.

ويحدد المجلس الأعلى لجامعات بدءاً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي الاحترارات المؤهلة للقبول بالجامعات التكنولوجية، ومتطلبات الدراسة لكل درجة علمية، وجميع الأمور المتعلقة بالبراسة.

## دليل الجامعات التكنولوجية

كما تمنح الجامعات التكنولوجية دبلومات ودرجات متخصصة تكنولوجية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجتمع المحيط بكل كلية، وكذا دراسات حرة للتعليم المستمر وتغيير المسار والتدريب المهني في المجالات المتخصصة لكليات الجامعة، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ونص المادة (٢٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: تمنح الجامعات لتكنولوجية بناءً على اعتماد مجلس الجامعة الدرجات العلمية الآتية

### ١- الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصصات:

ويلتحق بالمراسة للحصول عليه الطالب الحاصل على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية بكافة تخصصاتها وأنواعها، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام أو ما يعادلها

### ٢- البكالوريوس المهني في تكنولوجيا في التخصصات:

ويلتحق بالمراسة للحصول عليه الطالب الحاصل على الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص أو ما يعادلها من الشهادات الفنية

### المسائل رقم (٥٢):

من المختص بتحديد عدد الطلاب الذين يقبلون في كل كلية أو معهد تكنولوجي في العام الجامعي بالجامعات التكنولوجية وما هي الشروط المؤهلة للقبول؟

### الجواب:

نص المادة (٢٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي بعد أخذ رأي مجالس الكليات أو المعاهد التكنولوجية المختلفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذي يقبلون في كل كلية أو معهد تكنولوجي في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية بكافة تخصصاتها وأنواعها، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام أو ما يعادلها مع مراعاة أن يتم عمل مقاصة علمية للطلاب خريجي المعاهد الفنية وخريجي المدارس الثانوية نظام الخمس سنوات بعد استبعاد المقررات الدراسية للسنوات الدراسية الأولى من نظام الخمس سنوات.

ومع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية تكنولوجية، يحدد المجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويصدر بمسؤولهم قرار من الوزير المختص، ويكون تحويلهم ومن قبلهم بقرار منه، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المقبولين أو المحولين في كل كلية تكنولوجية على ١٠% من عدد الطلاب المقبولين من أبناء جمهورية مصر العربية.

وتنص المادة ٣٩ من ذات اللائحة التنفيذية علي أن: مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) من هذه اللائحة، يتم قبول الطلاب بعد اجتياز اختبار القدرات والذي يتم إجراؤه وتمظيمه ووضع قواعده احتجازه بقرار يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات بناءً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي، وإخطار مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد بنتيجته عن طريق كل كلية تكنولوجية

السؤال رقم (٥٤):

ما هو الحد الأقصى لبقاء الطالب حال الرسوب بالفرقة في كل كلية أو معهد تكنولوجي بالجامعات التكنولوجية ومدى جواز التقدم إلى الامتحان من الخارج وما هو موقف المتقدم بعذر عن دخول لامتحان وما هو موقف المتغيب عن الامتحان بغير عذر مقبول ؟

الجواب:

تنص المادة (٤٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة لتنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: لا يجوز للطالب أن يمضي بالفرقة أكثر من سنتين، ويجوز لمجلس الجامعة التكنولوجية الترخيص لطلاب لفرقة الثانية والثالثة الذين قضوا بفرقتهم سنتين في التقدم إلى الامتحان من الخارج لفرصة واحدة إضافية في المقررات التي رسبوا فيها، ولطلاب الفرقة الرابعة الذين قضوا سنتين في فرقتهم حق التقدم من الخارج بفرستين إضافيتين في المقررات التي رسبوا فيها

وإذا تخلف الطالب عن دخول الامتحان بعذر يقبله مجلس الجامعة التكنولوجية فلا يحسب غيابه رسوباً

ويعتبر الطالب المتغيب عن الامتحان بغير عذر مقبول رسوباً بتقدير ضعيف جداً

السؤال رقم (٥٥):

ما هي تقديرات نجاح الطلاب في الدرجة العلمية بالجامعات التكنولوجية ؟

الجواب:

تنص المادة (٤١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة لتنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يُقدر نجاح الطالب في الدرجة العلمية بأحد التقديرات الآتية:

ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول

وتُحسب التقدير العام للطلاب على أساس المجموع الكلي للدرجات التي حصلوا عليها في كل السموات الدراسية، كما يتم ترتيبهم وفقاً لهذا المجموع

ويُمنح الطالب مرتبة الشرف إذا كان تقديره النهائي بدرجة ممتاز أو جيد جداً، وعلى الأقل تقديره العام في أية فرقة من فرق الدراسة عن جهد جداً وبشروط لحصول الطالب على مرتبة الشرف إلا يكون قد رسب في أي امتحان تقدم له في أي فرقة.

#### المادة رقم (٥٦):

من المختص بوضع القواعد المنظمة لتحويل الطلاب ولتقديمهم بالجامعات التكنولوجية، وبمدي حوالى تحويل الطلاب من كلية تكنولوجية الى نظامها في ذات الجامعة بتكنولوجية أو في جامعة تكنولوجية أخرى والشروط الواجب توافرها والتعهد المطلوب للتحويل ومن المختص بإصدار القرار بالتحويل أو نقل القيد بطلاب ؟

#### الجواب

نص المادة (١٦) من المرسوم رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يضع مجلس الجامعة التكنولوجية المختصة القواعد المنظمة لتحويل الطلاب ونقل قديمهم. ويجوز تحويل الطلاب من كلية تكنولوجية إلى نظيرتها في ذات الجامعة التكنولوجية أو في جامعة تكنولوجية أخرى بعد موافقة مجلس الكليات المختصة. فيما عدا التحويل في السنة الأولى قسم من طريق مكتب تسويق القبول بالجامعات والمعاهد. وعلى طالب بتحويل تقديم طلبه قبل بدء الدراسة في الكلية بتكنولوجية التي يرغب التحويل إليها ويجوز لمجلس الكلية التكنولوجية في حالة الضرورة القصوى التي يفرضها قبول التحويل بعد هذا التاريخ

كما يجوز نقل قيد الطالب من كلية تكنولوجية إلى أخرى غير مشاطرة في ذات الجامعة التكنولوجية أو في جامعة تكنولوجية أخرى بعد موافقة مجلس الكليات المختصة وذلك بشرط أن يكون منه حصوله على البكالوريوس العامة أو الشهادات الأخرى مستوفية الشروط المؤهلة لقبول بالكلية وحاصلاً على المجموع الذي قبله الكلية في تلك السنة

وفي جميع الأحوال يصدر بالتحويل أو نقل القيد قرار من نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب التي تم التحويل أو النقل إليها.

ونص المادة (٤٣) من ذات اللائحة علي أن لا يجوز تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات التكنولوجية الخاضعة لهذه اللائحة إلا إذا كان الطالب حاصلاً على الحد الأدنى في شهادة الثانوية العامة أو معادنها واختيار اختيار الفعرات لقبول بالكلية التكنولوجية الخمسة التي يرغب في تحويله أو من هذه إليها، وعلى أن يتم التحويل مركزياً عن طريق مكتب تسويق القبول بالجامعات والمعاهد العليا.

وبحسب الوزير المختص في حالات الضرورة القصوى وتطبيقات غير متوقعة تحويل الطلاب وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية

ما هي لدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة التكنولوجية لطلاب الدراسات العليا؟

الجواب:

تنص المادة (٢٢) من قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٩ على أن: تمنح لجامعات التكنولوجية بناء على اعتماد مجلس الجامعة، الدرجات العلمية الآتية:

١- الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص:

ويلتحق للحصول عليه الطالب الحاصل على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية بكافة تخصصاتها وألوعها، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام أو ما يعادلها.

٢- البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص:

ويلتحق للحصول عليه لطلاب الحاصل على الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص أو ما يعادله من الشهادات الفنية

٣- الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص:

ويلتحق للحصول عليه الطالب الحاصل على درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص، أو ما يعادلها من درجات البكالوريوس الفنية والتكنولوجية

٤- الدكتوراة المهنية في التكنولوجيا في التخصص:

يلتحق للحصول عليها الطالب الحاصل على درجة الماجستير المهني في التخصص، أو ما يعادلها من درجات الماجستير الفنية والتكنولوجية

وبعدها المجلس الأعلى لجامعات بدء على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي الاختبارات المؤهلة للتبوء بالجامعات لتكنولوجية، ومتطلبات الدراسة لكل درجة علمية، وجميع الأمور المتعلقة بالدراسة

كما تمنح الجامعات التكنولوجية دبلومات ودراسات متقدمة تكنولوجية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجتمع المحيط بكل كلية، وكذا دراسات حرة للتعليم المستمر وتغيير المسار والتدريب المهني في المجالات لتخصصه لكليات الجامعة، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

وتنص المادة (٤٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن: تمنح الجامعات لتكنولوجية بناء على اعتماد مجلس الجامعة الدرجات العلمية الآتية:

١- الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص:

يلتحق للحصول عليه لطلاب الحاصل على درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص من إحدى الجامعات التكنولوجية المعترف بها من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

ويجوز قبول نهد الطلاب الحاصلين على ما يعادل البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص من درجات البكالوريوس الفنية والتكنولوجية المعتمدة من المجلس الأعلى لجامعات، للدراسة في ذات التخصص العام، وذلك بعد خذ رأي القسم العلمي المختص في قرض أي مواد تكميلية عليهم من علمه

## ٢- الدكتوراة المهنية في التكنولوجيا في التخصص:

يلتحق بالحصول عليها الطالب الحاصل على درجة الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص من إحدى الجامعات لتكنولوجيا المعترف بها من المجلس الأعلى للتعليم لتكنولوجيا ويجوز قبول قيد الطلاب الحاصيين على ما يعادل درجة الماجستير المهني في تكنولوجيا في التخصص من درجات الماجستير التقنية والتكنولوجيا المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات، للدراسة في ذات التخصص العام. وذلك بعد أخذ رأي القسم العلمي المختص في فرص أي مؤهلات أكاديمية عليهم من عدمه.

الإصدار العام للدراسة

المادة رقم (٥٨):

ما هو نظام الدراسة المعتمد به للحصول على الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة لتكنولوجيا  
لطلاب الدراسات العليا ؟

الجواب:

تنص المادة (٤٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "تكون الدراسة على أساس نظام الساعات المعتمدة وتمنح الدرجة العلمية على أساس الطالب متطلبات الحصول عليها ومن بينها الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة وذلك كله وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى للجامعات بناء على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي".

المادة رقم (٥٩):

ما هي شروط القيد للحصول على درجتى الماجستير المهني والدكتوراة المهنية بالجامعة التكنولوجية؟

الجواب:

تنص المادة (٤٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: "يشترط لتقيد للحصول على درجتى الماجستير المهني والدكتوراة المهنية لأن:

- ١- استكمال جميع المستندات المطلوبة من قسم الدراسات العليا طبقاً للقواعد المعمول بها في الجامعة.
- ٢- إصدار المصروفات الدراسية لمقررة طبقاً للمؤعد المحدد والمعلن بالكلمة، ويُعفى منها المهندسون والمدرسون المساعدون وطلاب المجمع الدراسية
- ٣- استكمال الشروط الإضافية الخاصة بالقسم العلمي (إن وجدت) التي يصعبها القسم العلمي لتقيد الطلاب ببرامج الدراسات العليا بحسب طبيعة الدراسة العلمية بالقسم العلمي، وذلك بعد عرضها على مجلس الكلية واعتمادها من مجلس الجامعة".

السؤال رقم (٦٠):

ما هي ضوابط وقف قيد الحصول على درجتي الماجستير المهني والدكتوراه المهنية بالجامعة التكنولوجية بشروط وموعد تقديمه؟

الجواب:

تنص المادة (٤٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بصدار اللانعة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن، "يكون وقف القيد وفقاً للضوابط التي يقررها مجلس الدراسات العليا والبحوث بالجامعة وبشروط تقديم طلب إيقاف لقيد قبل انتهاء المدة الأصلية للقيد، على أن يتم تقديم طلب إيقاف القيد قبل الفصل الدراسي المحدد.

ويجوز لمجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص أن يوقف قيد الطالب في الحالات الآتية:

- ١- الحالات الرسمية بشرط أن يتقدم الطالب بالشهادات المرصية لإلزامه معتمدة من إدارة الطلبة بالجامعة
  - ٢- حالات مرافقة الروح أو الروجة للسمير للخارج على أن يتقدم الطالب بها ينتم.
  - ٣- حالات التجهد لنفوات المصلحة وتقديم ما يفيد ذلك
  - ٤- حالات رعاية الطفل بشرط تقديم شهادة ميلاد الطفل
  - ٥- حالات المنح التدريبية ولهاجات الرسمية التي يوفد فيها الطالب عن طريق جهة عمله.
- وبشروط في جميع الحالات ألا تزيد مدة الوقف عن سنتين دراسيتين خلال مدة القيد، مع الالتزام بصداد المصروفات الدراسية المقررة".

السؤال رقم (٦١):

ما هي حالات إلغاء قيد الحصول على درجتي الماجستير المهني والدكتوراه المهنية بالجامعة التكنولوجية وموعد إلغاء القيد ومن المختص بإصدار قرار إلغاء قيد الطالب من سجلات الدراسات العليا ومدى جواز إعادة التقديم مرة أخرى؟

الجواب:

تنص المادة (٤٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بصدار اللانعة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن، يوضع الطالب على قائمة الإنذار بإلغاء القيد إذا لم يحقق المعدل التراكمي المحدد لكل درجة علمية وذلك في نهاية كل فصل دراسي ما عدا أول فصل دراسي أماسي يلتحق به الطالب

ويُلغى قيد الطالب من سجلات الدراسات العليا بقرار من مجلس الكلية بناء على توصية مجلس القسم المختص بشدة على ما يأتي:

- ١- طلب مقدم من الطالب بإلغاء القيد
  - ٢- انقطاع الطالب عن الدراسة بدون عذر لمدة فصلين دراسيين بناء على تقرير من المشرف الرئيسي معتمد من رئيس القسم.
  - ٣- إذا ظل الطالب على قائمة الإدار لمدة فصلين دراسيين متتاليين بناء على تقرير من المشرف الرئيسي.
  - ٤- رفض الرسالة من قبل لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة ويكون ذلك بموافقة مجلس القسم المختص ولجنة الدراسات العليا والبحوث.
- وإذا تم إلغاء قيد الطالب لأحد المشار إليها، على الطالب أن يتقدم بطلب إعادة القيد في المواعيد المحددة لذلك طبقاً لمواعيد الدراسة والشروط العامة للقيد وفقاً لبرنامج الدراسة والشروط الخاصة بالقيد لكل درجة، على أن يؤدي المستوفات الدراسية المستحقة عند القيد لأول مرة
- ويجوز لمجلس الكلية بناءً على اقتراح مجلس القسم المختص وموافقة لجنة الدراسات العليا والبحوث إعادة إهدءه، وتعتمد المقررات التي سبق نجاحه فيها إذا لم يكن مر على نجاحه فيها أكثر من عامين دراسيين.

#### المادة رقم (٦٩)

#### ما هي السلطات المالية المقررة للمستولين بالجامعات التكنولوجية وحدودها ؟

#### الجواب:

تنص المادة (٤٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: مع مراعاة أحكام القانون وهذه اللائحة يكون للمستولين بالجامعات التكنولوجية لسلطات المالية الآتية

أ- لرئيس الجامعة التكنولوجية جميع لسلطات المقررة لمؤبرر، وله وحده البث في الحالات التي تنصي القواعد والنماذج المالية العامة عرضي على وزير المالية أو وزارة المالية أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

ب- لمواب رئيس الجامعة لتكنولوجية وأمين المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي وأمين عام الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - السلطات المالية المقررة لوكليل الوزارة وسلطات المراقب المالي

ج- لعمداء الكليات والمعاهد لتكنولوجية ورؤساء الوحدات ذات الطابع الخاص ومن يفوضه رئيس الجامعة التكنولوجية كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لوكليل الوزارة

د- لرؤساء الأقسام العنمة بالكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين الجامعة المساعد ومن يندبه رئيس الجامعة التكنولوجية ومدير عام أمانة المجلس الأعلى للجامعات التكنولوجية - كل في دائرة اختصاصه - جميع السلطات المالية المقررة لرؤساء المصالح

**السؤال رقم (٦٣):**

**ما مدى اعداد موازنة خاصة بالجامعات التكنولوجية وما هي طبيعتها ومن المختص باعداد مشروع**

**الموازنة ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٥٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يكون لكل جامعة تكنولوجية موازنة خاصة بها تعد علي عطف موازنات الهيئات العامة وتشتمل جميع الإيرادات المنتظر تحصيلها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية

وتشتمل تقديرات الإيرادات السمرية لموازنة الجامعة علي اموالها المطولة والثابتة والتبرعات والرسوم ووسائل الإيرادات من أي مورد كان ورعاية الحكومة.

كما تشمل تقديرات النفقات السنوية للموازنة الأجور والنفقات الجارية والتحويلية والاستثمارية التي يتم إعدادها علي عطف إعداد موازنة الهيئات العامة

وبعد مجلس الجامعة مشروع الموازنة بعد استطلاع رأي مجالس الكليات والمعاهد والوحدات التابعة للجامعة، ويتول الورير المختص عرضه، بعد موافقة المجلس الأعلى لتعليم التكنولوجي، عى جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون.

**السؤال رقم (٦٤):**

**ماهي سلطات مجلس الجامعة التكنولوجية في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بموازنة**

**الجامعة ؟**

**الجواب:**

تنص المادة (٥١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: لمجلس الجامعة لتكنولوجيا الحوي إعادة توزيع الاستخد ماث الاستثمارية الواردة بالموزنة وفقاً لمكوسات الاستئدر والمكون المقدي في حدود التكاليف الكمية للمشروعات المعتمدة في الخطة بعد الحصول عى موافقة وررتي التخطيط والمالية.

#### السؤال رقم (٦٥):

من المختص بتقرير قواعد منح الإعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة التكنولوجية في تمويل المؤتمرات والمجلات العلمية والإحازات بدراصة والرحلات والبحوث العلمية والتدريب والإشراف والمجاضرات العامة ونفقات الطبع والنشر وغير ذلك ومن المختص بالصرف؟

#### الجواب:

تنص المادة (٥٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن: يضم مجلس الجامعة التكنولوجية في حدود الموازنة قوعد منح الإعانات والمكافآت وما تساهم به الجامعة التكنولوجية في التمويل والمؤتمرات ونفقات الطبع والنشر وغير ذلك، ويكون الصرف بموافقة مجلس الجامعة أو من يسميه

#### السؤال رقم (٦٦):

من المختص بتنظيم ووضع نظام الحسابات ومستنداتها وسجلاتها بالجامعة التكنولوجية؟

#### الجواب:

تنص المادة (٥٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن: نظم اللائحة المالية و بحاسبة لكل جامعة تكنولوجية نظام الحسابات ومستنداتها وسجلاتها وفق أصول المحاسبة المبينة بأحكام العامة وتعتمد النظام المحاسبي على ما يأتي:

- ١- نظام محاسبة المائزات والتخصيمات للجامعة التكنولوجية والكليات التكنولوجية والوحدات الفرعية.
- ٢- نظام المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات والمراكز المالية.
- ٣- نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال.

السؤال رقم (٦٧):

ما هو حدود المخططات المالية المقررة لقيادات الجامعة التكنولوجية في صرف مرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ؟

الجواب:

تنص المادة (٥٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: نائب رئيس الجامعة التكنولوجية وعمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين عام الجامعة - كن في دائرة اختصاصه - صرف مرتبات ومكافآت مقدماً للأستاذة الزائرين وأعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات وغيرهم من خارج الجمهورية بعد تسلمهم لعمل. وذلك في حالات الضرورة القصوى، على ألا يجاوز ما يصرف منها في كل مرة ما يعادل مرتب أو مكافأة شهر وعلى أن يحصم قيمة تلك السلفة من المكافأة المستحقة شهرياً خلال مدة العقد أو أربعة شهور أهما قل.

ولسواب رئيس الجامعة التكنولوجية وعمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين عام الجامعة كل في دائرة اختصاصه لترخيص بصرف مرتبات ومكافآت الأساتذة والعاملين المعيّنين بعقود انتهت مدتها وتحدث الإجراءات لتحديثها ما داموا قديمين بالعمل وذلك بصفة مؤقتة لحين إتمام إجراءات التحديد.

السؤال رقم (٦٨):

من هو المختص باعتماد الحساب الختامي للجامعة التكنولوجية وكيف يتم اعداد حسابات النشاط بالجامعة ؟

الجواب:

تنص المادة (٥٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: تعد الجامعة للتكنولوجية حساباً شهرياً عن كل نوع من أنواع النشاط المالي وكذلك حساباً ربع سنوي، ويتضمن هذا الحساب بيانات شاملة عن تقديرات الإيرادات واعتماد المصروفات السنوية وما تم تحصيله وما صرف فعلاً وتبلغ صورة كل منها لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، وتعد الجامعة التكنولوجية خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية حساباً ختامياً للجامعة يوضح الإيرادات والنفقات الفعلية مقاربة بتقديرات الموارد، وتعرض على مجلس الجامعة التكنولوجية لاعتماده وإبلاغه لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات.

السؤال رقم (٦٩):

ما هي الحدود السلطات المالية المقررة لقيادات الجامعة لتكنولوجية حال الترخيص بشراء الكتب والمجلات العلمية والدوريات وغيرها من المصنفات لعلمية ؟

الجواب:

تنص المادة (٥٦) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن: للجامعة لتكنولوجية شراء الكتب والمجلات العلمية والدوريات وغيرها من المصنفات العلمية بدون منافسة متى أن يكون الترخيص بالشراء في حدود السلطات الآتية:

- ١- لرئيس مجلس القسم والأمين المساعد - كل في دائرة اختصاصه لترخيص بالشراء في حدود ٢٠٠٠٠ جنيه.
  - ٢- لمواب رئيس جامعة التكنولوجية وعمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين عام الجامعة - كل في دائرة اختصاصه الترخيص بالشراء في حدود ٥٠٠٠٠ جنيه
  - ٣- لرئيس الجامعة التكنولوجية أو من يفوضه الترخيص بالشراء فيما يريد على ذلك.
- ويضع مجلس الجامعة التكنولوجية قواعد التصرف بمقابل أو بدون مقابل في لكتب والمجلات والدوريات والمطبوعات.

السؤال رقم (٧٠):ما هي القواعد المنظمة للمعاملة المالية لشاغلي الوظائف الجامعية القيادية بالجامعات التكنولوجية

١

الجواب:

تنص المادة (٥٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: يبين الجدول رقم (٣) المرافق لهذه اللائحة لمعاملة المالية لشاغلي الوظائف الجامعية القيادية بالجامعات التكنولوجية.

الجدول رقم (٣)

الوظيفة	الربط المالي	العوامل والبدلات		الإجمالي
		حافز صفائي	بدل معتب	
الوظائف الجامعية القيادية				
رئيس الجامعة	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	١٤,٦٠٠	٣٩,٦٠٠
—				
نائب رئيس الجامعة	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٨,٦٠٠	٣٣,٦٠٠
—				
عميد الكلية أو المعهد	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٧,٥٠٠	٣٢,٥٠٠
—				
وكيل الكلية أو المعهد	٢٠,٠٠٠	٣,٤٠٠	٨٠٠	٢٤,٢٠٠
—				
رئيس مجلس القسم	٢٠,٠٠٠	٢,٩٠٠	٦٠٠	٢٣,٥٠٠

توازي مكافئ

يُراد الربط المالي للوظائف الجامعية القيادية بمسبة ١٠ ٪ مساوياً

## المصارف رقم (٧١):

ماهي المصروفات الدراسية المقررة للطلاب المصريين والطلاب الوافدين للحصول على الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة التكنولوجية؟

### الجواب:

تنص المادة (٥٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أن:

### أولاً: المصروفات الدراسية للطلاب المصريين:

(١) بالنسبة لطلاب مرحلة الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص:

- عبارة عن عامين دراسيين (الأول والثاني)
- مصروفات دراسية لكل عام دراسي مقدارها ٨٠٠٠ جنيه مصري.
- (٢) بالنسبة لطلاب مرحلة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص:

- عبارة عن عامين دراسيين (الثالث والرابع)
- مصروفات دراسية لكل عام دراسي مقدارها ١٢٠٠٠ جنيه مصري.

(٣) بالنسبة لطلاب مرحلة الدراسات العليا (ماجستير مهني):

- مصروفات دراسية تُدفع للقبول أول مرة مقدارها ١٥٠٠٠ جنيه مصري.
- مصروفات دراسية سنوية مقدارها ١١٠٠٠ جنيه مصري.

(٤) بالنسبة لطلاب مرحلة الدراسات العليا (دكتوراه مهنية):

- مصروفات دراسية تُدفع للقبول أول مرة مقدارها ١٧٠٠٠ جنيه مصري.
- مصروفات دراسية سنوية مقدارها ١٢٠٠٠ جنيه مصري.

### ثانياً: المصروفات الدراسية للطلاب الوافدين:

(١) بالنسبة لطلاب مرحلة الدبلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص:

- عبارة عن عامين دراسيين (الأول والثاني)
- مصروفات دراسية لكل عام دراسي مقدارها ٢٥٠٠ دولار أمريكي
- (٢) بالنسبة لطلاب مرحلة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص:

- عبارة عن عامين دراسيين (الثالث والرابع)
- مصروفات دراسية لكل عام دراسي مقدارها ٣٥٠٠ دولار أمريكي

٣) بالنسبة لطلاب مرحلة الدراسات العليا (ماجستير مهني):

• مصروفات دراسية تدفع لنفد أول مرة مقدارها ٧٠٠٠ دولار أمريكي.

• مصروفات دراسية سنوية مقدارها ٥٥٠٠ دولار أمريكي.

٤) بالنسبة لطلاب مرحلة الدراسات العليا (دكتوراه مهنية):

• مصروفات دراسية تدفع لنفد أول مرة مقدارها ١٠٠٠٠ دولار أمريكي.

• مصروفات دراسية سنوية مقدارها ٧٠٠٠ دولار أمريكي.

المادة رقم (٧٢):

ماهي القواعد المنظمة للمعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية وما مدي جواز منحهم مكافآت الامتحانات والتصحيح والكنترول؟

الجواب:

تفصّل المادة (٦٩) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: تُحدد المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات التكنولوجية وفقاً للقواعد المنصوص عليها في المواد التالية وتطبق بشأن منح أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات التكنولوجية مكافآت الامتحان والتصحيح والكنترول الأحكام المطبقة على نظرائهم بالجامعات الخاصة لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه

## السؤال رقم (٧٣):

ما هي المكافأة الشهرية المستحقة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية نظير أدائهم للأعمال الموكلة اليهم وما مدى جواز زيادة مبلغ المكافأة الشهرية المستحقة؟

## الجواب:

تنص المادة (٦٠) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: تُحدد مكافأة شهرية أساسية في العقود المبرمة مع أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات التكنولوجية نظير أدائهم للأعمال الموكلة إليهم طبقاً لتحدد الأدنى المبين فـر ٣ كل من الوظائف الواردة بالجدول رقم (١) المرفق.

وتُراد المكافأة الشهرية الخماسية المشار إليها بالفقرة الأولى بنسبة ١٠ % سنوياً بما لا يجاوز فئات الحد الأقصى المبينة بالجدول المشار إليه.

الجدول رقم (١)

المكافأة الشهرية الأساسية		الوظيفة
الحد الأدنى	الحد الأقصى	أعضاء هيئة التدريس أستاذ — أستاذ مساعد — مدرس
٢٠,٠٠٠	٢٧,٥٠٠	
١٦,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
١٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	
		الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس مدرس مساعد — معيد
٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	
٧,٠٠٠	١٠,٠٠٠	

## دليل الجامعات التكنولوجية

### السؤال رقم (٧٤)

ما مدى جواز زيادة الحد الأدنى والأقصى للمكافأة السيرية المستحقة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية وفي الجائز من تنظيم الأمر وما هي شروط المنح؟

#### الاجابة:

مفصّل المادة (٦١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية على أنه يزداد الحد الأدنى والأقصى للمكافأة السيرية الاقتصادية المقدر إليها بالمادة (٦٠) من هذه اللائحة. أعضاء هيئة التدريس أو معاونهم بما لا يتجاوز نسبة ٦٠% وفقاً ما يحدده مجلس الجامعة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي، إذا توفرت حالة أو أكثر من الحالات الآتية

- أن يكون قد شغل وظيفة استاذ في الجامعة التكنولوجية أو إحدى الجامعات الأخرى أو في معهد علم من العلوم مدة - ١٠ سنوات على الأقل.
  - أن يكون حاصلاً على إحدى جوائز الدولة التقديرية أو التشجيعية، أو إحدى الجوائز الدولية التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.
  - أن يكون حاصلاً على مرتبة اعتراف في إحدى معاليق التخصصات المتعلقة معه بشأنه
  - أن تكون النوعية العلمية للبحوث علمية وأصلية للوطنية في تخصص دقيق أو تافه - وبمستوى متعدد تلك التخصصات قوار من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي
- وفي جميع الأحوال يراعى عدم تكرار الاستفادة بالزيادة المشار إليها بالمادة السابقة حال توفرت أية حالتين خرى من الحالات المشار إليها

السؤال رقم (٢٥):

ما مدى جواز منح أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات (حاضرًا إضافيًا شيرتًا) ومن المختص بتنظيم الأمور وما هي شروط المنح؟

الجواب:

تلص المادة (٦٢) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يُمنح أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية حافراً إضافياً شهرتاً بالفئات المبينة بالجدول رقم (٢) المرفق، حال توفر الشروط الاتية

١- التفرغ الكامل للعمل بالجامعة التكنولوجية بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والتواجبات المقررة للوظيفة

٢- عدم تقاضي أية مستحقات مالية عن الأعمال التي يقومون بها خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها خلاف ما نصت عليه هذه اللائحة.

الجدول رقم (٢)

لحافز الإضافي	الوظيفة
٢.٠٠٠	أعضاء هيئة التدريس
	أستاذ
	—
١.٦٠٠	أستاذ مساعد
	—
١.١٠٠	مدرس
	—
٥٠٠	الوظائف المعاينة لأعضاء هيئة التدريس
	مدرس مساعد
	—
٥٠٠	معيد

السؤال رقم (٧٦):

ما مدى جواز منح أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات لتكنولوجية (مكافآت تشجيعية) ومن المختص بتنظيم الامر وما هي شروط المنح؟

الجواب:

نص المادة (٦٣) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: يجوز منح مكافآت تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات التكنولوجية الذين يقدمون خدمات ممتازة أو أعمالاً أو بحوثاً أو مقترحات تساعد علي تحسين طرق لتدريس، أو رفع كفاءة الأداء، أو توفير في النفقات، بما لا يجاوز نسبة ٢٠% من قيمة المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضونها، وفقاً لما يخلقه مجلس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي، وعلى الأخص في الأحوال الآتية

- ١- نشر أبحاث في مجلات علمية وفقاً للتصنيف المعتمد من المجلس الأعلى للجامعات.
- ٢- الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه لطلاب الدراسات العليا بالجامعة التكنولوجية
- ٣- حصول الطلاب تحت إشرافه على جوائز علمية في المسابقات المحلية والدولية.

السؤال رقم (٧٧):

ما مدى جواز منح أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات لتكنولوجية (مقابلاً عن الأعمال الإضافية) التي يكفون بها خارج نطاق التعاقد المبرم معهم ومن المختص بتنظيم الامر؟

الجواب:

نص المادة (٦٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية علي ان: يُمنح أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية مقابلاً عن الأعمال الإضافية التي يكفون بها خارج نطاق التعاقد المبرم معهم بما لا يجاوز نسبة ٢٠% من قيمة المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضونها، وفقاً لما يخلقه مجلس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي.

السؤال رقم (٧٨):

ما مدى جواز نديب عضو هيئة التدريس من الجامعة التكنولوجية وما هي طبيعة المعاملة المالية للعصو حالة نديه ندياً كلياً من الجامعة التكنولوجية وما هو مركزه القانوني؟

الجواب:

تنص المادة (٦٥) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للامان وإنشاء الجامعات التكنولوجية علي أن: يتقاضى عضو هيئة التدريس في حالة نديه ندياً كلياً من الجامعة التكنولوجية كامل مستحقاته المالية من الجهة المنتدب إليها، ولا تحتسب سموات [عارة مع نمنعه بكافة حقوقه الدائرية والعطية والتأمينية

كما يتقاضى عضو هيئة التدريس في حالة نديه ندياً جزئياً من لجامعة التكنولوجية جرراً من المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضاها، تُحدد إدارة الكلية بما يتناسب مع مقدار الوقت والعمل المؤدى في وظيفته الأصلية خلال الشهر، كما يتقاضى من الجهة المنتدب إليها مكافأة تقديرها لسلطة المختصة بهذه لجهة تناسب مع مقدار الوقت والعمل المؤدى.





## **المستخلص**

**من قضاء مجلس الدولة**

**في شأن المخاطبين بأحكام قانون**

**تنظيم الجامعات ولائحة التنفيذية**





## (أحكام عامة اختصاص هيكل تنظيمي)

### المبدأ رقم (١) -

#### الجامعة هيئة عامة يمثلها امام القضاء رئيسها

من المقرر أن الجامعة هيئة عامة يمثلها امام القضاء رئيسها ومن ثم فإن الإدارة القانونية بالجامعة هي التي تباشر الدعوى التي يثار منه أو عليه بصعته وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها (حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق.ع - جلسة ١٩٩١/٣/٢٣)

### المبدأ رقم (٢) -

#### الهيكل التنظيمي للجامعات - حدود الاختصاصات والواجبات والمسؤوليات

أن المشرع وبمسيل تحديد الهيكل التنظيمي للجامعات، حرص على تحقيق التناسق بين سائر مستويات هذا الهيكل، بحيث يكون لكل منها أداء وظيفي يتعبد به، وقد أقام - المشرع - هذا التنظيم على أساس من المدرج في المستويات التي يتخللها هذا الهيكل التنظيمي، تدرج مستند من التشكيل وما يستتبعه من اختصاصات وكان لازماً والجدل هكذا أن يفرز تدرجاً في قوة الإلزام، فجميعها وإن تعاونت على هدف واحد، إلا أن لكل منها واحات ومسؤوليات واختصاصات، يجب أن تولد منها مسبصرة حدودها فلا تنفرد ببدءاً فتأني قرارات - المجالس لأدبي ملية - والعلم ومصموم - بل قرره المجلس لأدبي مرتبة ما دام الأخير قد التزم حدوده المقررة قانوناً، فتتصافر الجهود فلا تتعطل بسبب امتناع أو رفض الأدبي مرتبة من المجالس أو المكاتب أو التشكيلات - أو غيرها - لما يسدده الأعلى مرتبة، والقول بغير ذلك من شأنه أن يهدو الهيكل التنظيمي القائم بركيزه منه قانون تنظيم الجامعات هباء مشوراً

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٨٠٧١ لسنة ٥٩ ق.ع - والطعن رقم ١٤٥١٤

لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٠١٨/٥/٦)

### المبدأ رقم (٣) -

- قرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي. ومنها القرارات المالية، غير نافذة إلا بصور هذا القرار، ورثب على عدم صنوره خلال الستين يوما التالية لتاريخ وصولها الى مكتبه اعتبارها نافذة، متى كانت مستوفاة

- القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد له يتضمن نصاً يقرر صرف آيه حوافر مالية للعاملين بالجهات الحاصلة على شهادات الاعتماد.

- ضرورة موافقة وزارة المالية فيما يتعلق بمشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة قبل التقدم بها الى الجهات المختصة (مادة ٢٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة)

أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته، حدد على سبيل الحصر اختصاصات كل من المجلس الأعلى للجامعات في مجال تسيير العمل الجامعي والمجالس والهيئات المنشأة به، ولم يجعل سلطة أي منها في ممارسة اختصاصاتها مطلقاً من كل قيد، وإنما قيدها بخدود القوانين واللوائح والنظم المقررة. كما اعتبر قرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي، ومنها القرارات المالية، غير نافذة إلا بصور هذا القرار ورثب على عدم صنوره خلال الستين يوماً التالية لتاريخ وصولها إلى مكتبه اعتبارها نافذة، متى كانت مستوفاة. مما مفاده أن ما يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات في هذا السند لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير قابلة للتنفيذ بدانها، إلا إذا صدر بها قرار من وزير التعليم العالي. خلال مدة الستين يوماً المشار إليه ولا كانت نافذة من تلقاء ذاتها بشرط أن تكون مستوفاة، وهي لو تكون كذلك إلا إذا روي في اتخاذها احكام القوانين واللوائح والنظم المقررة. كذلك التي بوجب ضرورة موافقة وزارة المالية فيما يتعلق بمشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة قبل التقدم بها إلى الجهات المختصة (مادة ٢٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة) ومن ناحية أخرى، فقد أنشأ القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٦ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، واعترف لها بالاستقلالته وبالشخصية الاعتبارية لعامة، وأنتها لرئيس مجلس النور، وكان من بين ما تطلبها به من اختصاصات إصدار شهادات الاعتماد وتجديدها، وبقيتها ولغائها في الحالات الموجبة لذلك. كما خذدت اللانحة التنفيذية للقانون المشار إليه، مدة صلاحية الشهادة بخمسة سنوات قابلة للتجديد وبالإجراءات التي خذدتها، ولم يخصص كل من القانون المشار إليه ولا تحتها لتنفيذها نصاً يقرر صرف آيه حوافر مالية للعاملين بالجهات الحاصلة على شهادات الاعتماد

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم رقم ٣٤٩٩١ لسنة ٦٥ ق.ع - جلسة ٢٠٢١/١٢/٢٦)

## المبدأ رقم (٤) -

### اختصاص المجلس الأعلى للجامعات بتحديد الأعداد المقبولة وقبولهم بكليات ومعاهد الجامعة ودور

#### مكتب التنسيق

أن المجلس الأعلى للجامعات يختص قانوناً بتحديد الأعداد المقبولة وقبولهم بكليات ومعاهد الجامعة. وأن دور مكتب التنسيق هو تنفيذ إرادة هذا المجلس، وبالتالي فإن مشروعية القرار الصادر من مكتب التنسيق قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية - أو ما يعادلها - مرفوعة بأن يجري هذا التنسيق طبقاً للصوابط والإجراءات التي رسمها قانون تنظيم الجامعات ولا تحت النفعية والقرارات الصادرة من المجلس الأعلى للجامعات في هذا الصدد. ولا يمتنع مكتب التنسيق بأي سكة تقديرية في شأن تحديد أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية المقرر قبولها بالجامعات لمصرية وإما سلطته مقبدة في هذا الخصوص بما قرره المجلس الأعلى للجامعات المختص بتحديد هذه الأعداد ثم يتولى إبلاغه مكتب التنسيق لتنفيذها. وبالتالي فإن القرار الذي يصدر عن مكتب التنسيق بترشيح الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة المصرية - أو ما يعادلها - للقبول بكليات الجامعات المصرية لا يعدو أن يكون قرأراً (تفصيلاً) لا يتقيد الطعن عليه إلاة سيعاد الستين يوماً المنصوص عليه بالمادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.

(في هذا المعنى حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٥٤٠٨ لسنة ٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٧/٢ - لطعن رقم ٢٨٠٧١ لسنة ٥٩ ق.ع - و١٤٥١٤ لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٠١٨/٥/٦)

## المبدأ رقم (٥) -

### اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات واختصاصات مجلس الجامعة ومجلس الكلية

طبقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) فإن مهمة تخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعي، وإقامة التنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها، وتعليم قبول الطلاب، وتحديد أعدادهم، ليست وفقاً عن المجلس الأعلى للجامعات وحده. بل تشاطره فيه وتتسع معه مجالس الجامعات ومجالس الكليات والمعاهد، فبحق لكل منها ممارسة ذلك الاختصاص، وأداء تلك المهمة في حدود الإطار الذي أولاه إياه المشرع. وبما لا يحمل في نأباه أو يشكل التثاقلاً على الآخر - يختص المجلس الأعلى للجامعات برسم السياسة العامة للتعليم الجامعي، لكن بصورة عامة وشاملة. ويختص مجلس الجامعة بتناول الأمر نفسه في نطاق الجامعة، ويمارس مجلس الكلية أو المعهد هذا الاختصاص بالنسبة لكلية أو المعهد الذي يقوم عليه - نتيجة ذلك - يستتبع ذلك بالضرورة أن يكون لكل من تلك الجهات حق تنظيم قبول الطلاب وتحديد أعدادهم في الإطار الذي يشرف عليه

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٢/٢/١)

**الهيكل التنظيمي للجامعات والاختصاصات التي يقررها القانون للمجالس واللجان ومدى مشروعية****التفويض في مباشرة الاختصاص**

أن المشرع وبسبيل تحديد الهيكل التنظيمي للجامعات، حرص على تحقيق التناسق بين صوائر مستويات هذا الهيكل. بحيث يكون لكل أداء وظيفي يتعهد به، وقد أقام المشرع هذا التنظيم على أساس من النسخ في المستويات، التي ينظمها ذلك الهيكل التنظيمي. تدرج قائم على التشكيل وما يستتبعه من اختصاصات، وكان لازماً. والحال هكذا- أن يفرز تدرجاً في قوة ومراتب الأقسام، فجميعها وأن تعاوشت على هدف واحد، إلا أن لكل منها واجبات ومسئوليات واختصاصات، يجب أن تؤديها مستبصرة حدودها، فلا تتشوق بحداء، فتتأني قرارات المجالس الأدنى ملزمة واقعا ومصموبا لما قرره المجلس الأعلى مرسه. ما دام الأخير قد ألزم حدوده المقررة قانوناً، فمقتصر العهود ولا تتعطل بسبب امتداع أو رفض الأدنى مرتبة من المجالس أو غيرها لما يصدره الأعلى مرتبة. أو مخالفتها، كما لا ينساق لأي منها مجاوزة ما رسم لها من اختصاصات، وهو ما حرص المشرع على النص عليه في إفصاح جهر في حكم المادة ١٤ من قانون تنظيم الجامعات بأن ما يصدر من كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في القوانين المشار إليه- في حدود اختصاصها- تعد ملزمة للمجالس الأدنى بها، وهو أمر تفرسه المبادئ العامة في هذا الشأن- وسببه يغزو الهيكل التنظيمي القائم بركيزة منه قانون تنظيم الجامعات هباء مشوراً، بعد أن تفقد المجالس الأعلى مرتبة كل قيمة لها من المناجبة العممية بقرار أو تصرف مخالف لما قرره يصدر ممن بدتوها مرتبة دون صيرة أو سند من القانون.

ليس في القانون ما يخول مجلس الجامعة سلطة تفويض في هذا الاختصاص. يضال إلى ما تقدم أن الاختصاصات التي يقررها القانون للمجالس واللجان وغيرها من التشكيلات الإدارية تتأني وطبيعتها أن تكون محلاً للتفويض طبقاً للفوائد العامة

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٣٦٤٦ لسنة ٥٩ في ع - جلسة ٢٠١٥/٥/١٣)

## المبدأ رقم (٧) - ١

### سلطة المجلس الأعلى للجامعات في تقييم المؤهلات العلمية

إختصاص المجلس الأعلى للجامعات فيما يتعلق بتقييم المؤهلات العلمية مقصورة على تقييم المؤهلات في مجال التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس ممن يعينون بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد بحث من اختصاص المجلس الأعلى للجامعات - أساس ذلك :- أن الفقرة "ب" من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بأصل بلائحة المؤسسة العلمية تحدد السلطات والإختصاصات المعلقة لمجالس إدارتها - اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد دلت بمجلس إدارتها بتقييم المؤهلات الأجنبية عند التعيين في وظائف الهيئة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٥٥٨ لسنة ٣٠ ق.ع - جلسة ١٩٨٦/٣/١٦)

## المبدأ رقم (٨) - ٢

### سلطة المجلس الأعلى للجامعات في معادلة الدرجات العلمية

المجلس الأعلى للجامعات هو سلطة الإدارية الوحيدة صاحبة إختصاص في تقرير معادلة الدرجة العلمية الأجنبية بدرجة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المصرية بالنسبة لمن يعين عضواً هيئة التدريس بالجامعة - لا يبال من ذلك الإختصاص الذي يمارسه وزير التعليم العالي بمعادلة المؤهلات الأجنبية بالمؤهلات الوطنية والذي درج المشرع عن النص عليه بقوانين لتوظيف المتدافعة وأخرها المادة (٢١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - أساس ذلك إختصاص وزير التعليم في هذا الشأن يسري بالنسبة لتعيين العاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام هذا القانون ويسحس عن التطبيق بالنسبة لتعيين العاملين الذين تنظم معادلة درجاتهم العلمية الأجنبية تشريعات وظيفية خاصة أساس ذلك الحكم الخاص يفيد أن الحكم العام المجلس الأعلى باعتباره السلطة الوحيدة المختصة قابوياً بتقرير المعادلة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لا يتفهد عند إصدار قراره في هذا الشأن بالقرارات التي أصدرها وزير التعليم العالي بمعادلة هذه المؤهلات - أساس ذلك، لكل من السلطتين أن تمارس إختصاصها في هذه المرسوم دون أن تتفهد في ذلك بقرارات السلطة الأخرى.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٣٦ ق.ع - جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

**المبدأ رقم (٩) :-****سلطة المجلس الأعلى للجامعات في تحديد عدد الطلاب**

المجلس الأعلى للجامعات - سلطته في تحديد عدد الطلاب (طالب) مفرد تص المادتين ٧٤. ٧٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ - المجلس الأعلى للجامعات يختص في نهاية كل عام بتحديد عدد الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المعادلة من أبناء الجمهورية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي وتلك بناء على اقتراح مجالس الجامعات وبعد أخذ رأي مجلس الكليات المختلفة - يتم لمول هذا لعدد من لطلاب وفقا لترتيب درجات النجاح الحاصل عليها كل منهم في امتحان الثانوية العامة مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقرره المجلس للجامعات - لا يوجد نمة سد في قانون الجامعات أو لائحته التنفيذية يمنع شمول سلطة المجلس الأعلى للجامعات في وضع قواعد لأولى في تنظيم القبول بالجامعات لترتيب درجات النجاح والتوزيع الجغرافي بضا - نتيجة ذلك يكون المجلس مختصا بوضع هذه القواعد دون الإخلال بها من القاعدين وله إضافة المواد المؤهلة إلى المجموع الكلي والاعتماد بها في فصلية وأولى القبول بالكليات المختلفة درجات المواد المؤهلة هي من درجات النجاح وليست متحفة أو دحيلة عليها فهي ضمن مواد شهادة الثانوية العامة وهي قاعدة موضوعية فرعية للمعاصرة بين الحاجتين تمتدق من درجة جدارتهم وبحاجتهم في هذه المواد المؤهلة ضمن مواد امتحانات الثانوية العامة

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق.ع - جلسة ١٩٩١/٦/٨)

**المبدأ رقم (١٠) :-****سلطة المجلس الأعلى للجامعات في معادلة الدرجات العلمية - شروط المعادلة**

يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة معادلة الدرجات العلمية، ويعتمد توصياتها- تتمتع هذه اللجنة بسلطة تقديرية واسعة باعتبارها لجنة فنية وكل إليها بحث الدرجات الجامعية والدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية، أو غيرها من مستويات الدراسة المختلفة، ومعادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية- ستهي تلك اللجنة من عملها بإصدار توصياتها بشأن معادلة الدرجات العلمية من عدمها، ولا تكون هذه التوصيات نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات؛ باعتباره لسلطة الإدارية الوحيدة ذات الاختصاص بتقرير معادلة الدرجة العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد الأجنبية بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية- لا بعد سلطة لمجلس الأعلى للجامعات التقديرية في هذا الشأن إلا تبوت إساءة استعمال السلطة أو الاعتراف بها- تقبهم المؤهلات العلمية التي تمنحها المعاهد والجامعات الأجنبية ومعادلتها بما تمنحه المعاهد والجامعات المصرية، هو من المسائل الفنية التي تمارسها هذه اللجنة بما لها من سلطة تقديرية، لا بعدها سوى التزامها بالقواعد والصواب التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات، وعدم تجاوزها بسلطتها عن جادة الصواب

## معادلة الدرجات العلمية - شروط المعادلة

من البديهي أن يشترط لمعادلة لدرجات الجامعة والدبلومات التي تمنحها لجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية المطلوب معادلتها معتمدة من قبل حكومة الدولة الأجنبية التابعة لها هذه الجهة بدون استثناء هذا الشرط يكون الحديث عن معادلة والمطالبة بها اقتنائاً على مغزلة العلم، ومساهمة للقواعد المطلق السليم وطبيعة الأشياء، كما أن ذلك الشرط أمر واجب لتعلقه بشرعية هذه الدرجة لدى الدولة التي تتبعها الجهة المانحة بتدء، وعملاً بالقاعدة الأصولية التي تقرر أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فإن هذا الاعتماد يكون واجباً لإجراء المعادلة - بتعين عن مطالب لمعادلة إتمام تحقيق هذا الشرط في شأن درجته العلمية المطلوب معادلتها

## معادلة الدرجات العلمية - عدم جواز معادلة الشهادات الجامعية الصادرة عن جامعة هولندا الحرة

بدولة هولندا بنظيرتها التي تمنحها الجامعات المصرية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات

(الصادر بقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢)

أساس ذلك أنه لم يسبق لهذه الجامعة الحصول على اعتراف وزارة التعليم الهولندية أو وكالة الاعتماد الهولندية، وأنه ليس لها أية وصية كمؤسسة تعليمية هولندية، كما أن الشهادات الممنوحة منها ليست من الحكومة الهولندية - مشاركة الجامعة المذكورة في اتحاد الجامعات العربية لا تعبر من هويتها الأجنبية، ولا تضمن عليها بحال من الأحوال الصيغة العربية نتيجة لهذه المشاركة، هذا في الاعتبار أنه وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد المذكور فإن المشاركة في المؤتمر لا تعني الانضمام للاتحاد - لا يقال من ذلك أن تكون القنصلية المصرية العامة في لاهاي قد صدقت على الشهادة الحاصلة عليها الطالب من الجامعة المذكورة، ذلك أن هذا لا يعدو أن يكون تصديقاً من القنصلية على توقيع وحاتم وزارة الخارجية الهولندية، وهذا لا يصح في ذاته حججه أو تفصيلاً على محتوى المستند وما حواه، ولا يعدو عن كونه مجرداً بصحة توقيع الخارجية الهولندية على ظاهر المستند، وعلى وجود كيان قائم بهذا بمعنى الجامعة الحرة، أما الاعتراف بهذا الكيان كمؤسسة تعليمية جامعية معتمدة بالدولة، فهذا شأن آخر، لا يشت إلا من خلال الجهة المسئولة عن النشاط العلمي والبحثي بالحكومة الهولندية

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢١٨-١ لسنة ٥٥ ق.ع - دائرة توحيد المبادئ - جلسة

(٢٠١٨/٣/٣)

## المبدأ رقم (١١) :-

**قانون - مبدأ تدرج القواعد القانونية**

لا تقف القواعد القانونية جميعاً في مصاف واحدة من حيث القوة والقيمة القانونية، بل تتدرج فيما بينها، بما يجعل بعضها أعلى مرتبة من الآخر، فيسمى القانون دُنياً في مرتبة تسبق اللائحة. ويعدو المرجعية الأساسية لأية قاعدة قانونية تصدر في كنفه، بما في ذلك النوائح التنفيذية، والتي يجب أن تدور في فلك القانون الصادرة تنقيحاً له أو ارتباطاً به، فلا يجوز تصميمها أحكاماً تلغي أو تعدل أو تعطل أحدصوص هذا القانون، سواء كان ذلك القرار صادراً في ظروف عادية أم استثنائية.

**لائحة - النوائح التنفيذية**

إصدار النوائح التنفيذية للقوانين هو حق أصيل لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية، وله أن يفرص غيره في إصدارها، ويجوز أن يحدد القانون من يصدر النوائح التنفيذية. تنص النوائح التنفيذية الأحكام التفصيلية والكميلية اللازمة لتنفيذ القانون، وهدفها مقصور على إيفاء لمبادئ المقررة في القانون. وذلك بوضع الشروط اللازمة لتطبيقه. أو وضع القواعد التي تُفعل ما ورد عاماً في أحكامه، فيجب أن تلتزم بحدود الإطار الموضوع لها في أحكام هذا القانون، ولا يجوز أن تنص من المصوص ما يعدل في أحكام القوانين الصادرة تنقيحاً لها، سواء بالحدف أو الإضافة أو المتغيرة في مضمونها. أو لتعطيل أو الإعفاء من تنفيذها، كما يسمي على الجهة التي يصدر النوائح التنفيذية أن تنفذ بالمبادئ والأسس والضمانات، سواء ما ورد منها في الدستور أم القانون

**جامعات - شؤون الطلاب - قيدهم**

اختص المشرع في قانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) المجلس الأعلى للجامعات بمسألة تنظيم قبول الطلاب في الجامعات المصرية، وتحديد أعدادهم، وقيدهم، ودراسة ووضع القواعد والمبادئ المنظمة للقبول بالجامعات وفي كل كلية من كلياتها، بمراعاة أحكام الدستور والقانون، وإتاحة الفرصة للراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي في ضوء الإمكانيات الفعلية للدولة. يصدر بذلك القواعد والمبادئ المنظمة لعملية القبول والتي يصعبها عن المجلس الأعلى للجامعات لقرار تنفيدي عن وزير التعليم العالي

أوكل قانون تنظيم الجامعات إلى اللائحة التنفيذية مهبة تنظيم قبول الطلاب في الجامعات، وتحديد أعدادهم، وقيدهم، وطوبى اللائحة على بعض القبول الحاكمة لعملية التنظيم وتحديد الأعداد والقيده المتعلقة بترتيب الدرجات والموزع الجغرافي، وعدم تكرار القيد بأكثر من كلمة، وسكنت عن تحديد أي شرط أو قيد آخر يتميد به المجلس الأعلى للجامعات حال ندخه سبواً بقرارات لتنظيم عملية ل قبول بالجامعات المصرية. ومن ثم فإن ما يصدره هذا المجلس من قرارات تنصص قبولاً أو صواباً أو شروطاً للقبول يبقى صحيحاً وجائزاً قانوناً، مادام أنه جاء في فلك القاعدة الأعلى، وهو القانون الذي يصدر هذه القواعد سفيذاً له أو ارتباطاً به.

**جامعات - شؤون الطلاب - قيصم بالجامعات - شرط الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها -**

**مشروعية اشتراط الإقامة الشرعية في البلاد التي حصل منها الطالب على الشهادة الثانوية أثناء**

### **فترة دراستها بها**

جاء هذا الشرط في إطار تنظيم عملية القبول بالجامعات التي يختص بها المجلس الأعلى لجامعات، ولم يتضمن سدا من تطبيق باقي الشروط المتعلقة بمجموعة الدرجات والتوزيع الجغرافي. كما لم يسلط على ما يخالف أو يعدل في أحكام قانون تنظيم الجامعات، أو يسلط على تعطيل أو إعفاء من تنفيذها، بل جاء لتحقيق مبدئي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون، حيث استهدف هذا الشرط منع تسرب من لا يملك عليهم شروط التقدم للتسويق مرعاة لظروف أبناء المقربين بالخارج الذين فرضت عليهم الظروف التحاق أبنائهم بمراحل التعليم المختلفة بالدول التي يعملون أو يقيمون فيها. وقد تعرض عليهم ظروفهم المودة أو عودة أبنائهم للوطن، وهو ما يوجب منع التحايل على الإطار العام للمصلحة العامة التي يبنى النص مراعاتها، فضلا عن أن المنطق السليم لا يستقيم مع الاعتراف بسلطة وزير التعليم العالي بناء على ما يقرره المجلس الأعلى للجامعات بشأن حظر التحسين، ثم إنكار تلك السلطة عندما يتعلق الأمر بشرط الإقامة لشرعية رغم اتحاد العنة بين الشرطين، وهو تحقيق مبدئي تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون، وغلق أي باب خلفي لإصدار هذه المبادئ.

لا يعد إخلالا بمبدأ المساواة أن يتم اشتراط الإقامة بالنسبة لشهادات الثانوية العامة من جميع البلاد العربية؛ ذلك أن الحاجة التشريعية إلى إصدار القوانين أو اللوائح مرهوبة بحاجات المجتمع وظروفه، التي تسلم التدخل بس قاعدة أمره تتمتع بالعمومية والتجريد، وقد أقر التحديق العملي للاتفاقية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهادته ودرجاته العلمية في الدول العربية (التي وقعها مصر) عن قبل تمثل في التحايل على حظر نظام التحسين من لعاصمين على الثانوية العامة السودانية والمصرية.

لا يخالف ذلك الشرط كذلك ما تضمنته الاتفاقية المشار إليها من الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهادته ودرجاته العلمية في لدول عربية؛ حيث أجازت هذه الاتفاقية للدول الأعضاء وضع شروط إضافية للقبول بمرحلة التعليم العالي تتصل بتوفر أماكن حالية بها، وتتفق ومتطلبات التحصيل والنسبة في الدولة المصيفة. كما نصت على أنه لا يترتب على هذا الاعتراف إعفاء حامل الشهادة من الوفاء بالشروط التحرر التي تسند إلى القانون وتنظم اللوائح الخاصة بالقبول

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٦٢ ق.ع - دائرة توحيد المبادئ

جلسة ٢٠١٨/٣/٣)

## المبدأ رقم (١٢) -٤

### مقتضى استقلال الجامعات - الطبيعة القانونية لمجلس الجامعة

اعتبر المشرع الجامعات هيئات عامة ذات طابع عملي تتمتع بالشخصية الاعتبارية. مقتضى استقلال كل جامعة بشخصيتها الاعتبارية ان يختص مجلس الجامعة بإدارة شئونها وتعيين أعضاء هيئة التدريس بها وبغيرهم ومن باب أولى إنهاء خدمتهم - إذا انتهت خدمة عضو هيئة التدريس بالانقطاع عن العمل فلا يكون لسلطة المختصة سوى تقرير انتهاء الخدمة وأعمال أثرها

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٢١ ق.ع - جلسة ١٤/٦/١٩٨٨ - منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي فُرضتها المحكمة الإدارية العليا بشأن الجامعات الجزء الأول طبعة ٢٠٢٢ صفحة ٣١٩ مجموعات اليوبيل الماسي)

## المبدأ رقم (١٢) -٤

### مسلك الجهات ذات الاختصاص بالجامعة (مجلس القسم - مجلس الكلية - مجلس لجامعة) منوط

#### بالالتزام بما هو مقرر قانوناً

مسبب الجهات ذات الاختصاص بالجامعة، سواء مجلس لقسم أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة، حيال تحديد مهنة المناقشة رسالة الدارس لنيل درجة الدكتوراه سواء بتوفير ما يستلزمه في هذا الشأن قانون تنظيم الجامعات، ولأنهئة التنفيذية، والقرارات التنظيمية الصادرة عن مجلس الجامعة، من شروط، سواء ما تعنى بها بالدارس، أو بالبحث المقدم منه لنيل الدرجة العلمية- هذه الجهات هي المنوط بها تنفيذ لقانون والالتزام بأحكامه، دون تعسف في استعمال السلطة، أو الانحراف بها عن وجه المصلحة العامة- إذا صادف مسلكها في هذا الصدد صحيح حكم القانون، وكان فائتاً عن سببه المبرر له، منطقاً ومبدأً لمشروعية، فإنه يكون بمثابة إلغاء.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٧٤٧٢ لسنة ٥٤ ق.ع - جلسة ٢٧/٢/٢٠١٣)

## المبدأ رقم (١٤) :

قرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي ومنها القرارات المالية غير نافذة إلا بصور هذا القرار بمراعاة ضرورة موافقة وزارة المالية فيما يتعلق بمشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزينة العامة قبل التقدم بها إلى الجهات المختصة

أن قانون تنظيم الجامعات حدد على سبيل الحصر اختصاصات كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجالس والهيئات الممثلة به وذلك في مجال تسيير العمل الجمعي، ولم يجعل سلطة أي منها في ممارسة اختصاصاتها مطلقة من كل قيد، وإنما قيدها بحدود القوانين واللوائح والنظم المقررة. كما اعتبر المشرع قرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي ومنها القرارات المالية غير نافذة إلا بصور هذا القرار، ورتب على عدم صدوره خلال الستين يوماً التالية بتاريخ وصولها إلى مكتبه اعتبارها نافذة، متى كانت مستوفاة، مما مفاده أن ما يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات في هذا الصدد لا يعمد أن يكون مجرد توصية غير قابلة للتنفيذ بذاتها إلا إذا صدر بها قرار من وزير التعليم العالي. خلال مدة الستين يوماً المشار إليها وإلا كانت نافذة من تلقاء ذاتها بشرط أن تكون مستوفاة، وهي أن تكون كذلك إلا إذا زُعم في اتخاذها أحكام القوانين واللوائح والنظم المقررة كذلك التي توجب ضرورة موافقة وزارة المالية فيما يتعلق بمشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزينة العامة قبل التقدم بها إلى الجهات المختصة (مادة ٢٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة) هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد أنشأ القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، واعترف لها بالاستقلالية وبالشخصية الاعتبارية العامة، واتباعها لرئيس مجلس الوزراء، وكان من بين ما ناطبها به من اختصاصات إصدار شهادات الاعتماد وتعيينها، وإبقائها وإلغاءها في الحالات الموجبة لذلك، كما حددت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه، مدة صلاحية الشهادة بخمسين سنوات قابلة للتجديد لتعده والإجراءات التي حددتها، ولم يتضمن كل من القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية نصاً بقرار صرف أية حوافز مالية للمعاملين بالجهات الحاصلة على شهادات الاعتماد.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٥٨٣٩ لسنة ٦٦ ق-ع - جلسة ٢٠٢٢/١/١٧)

اختصاص محاكم مجلس الدولة بالقصل في منازعات القرارات الصادرة من وزير التعليم العالي بتعيين أو نذب أو نقل أو إعاارة أو إنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس، إعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة - تعدد قرارات إدارية صريحة في طبيعتها ومبناها

أن الدستور المصري ألزم الدولة بالعمل على ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية ولتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص سعة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية كما وردت في لواء مجلس الدولة دون غيره الاختصاص بالفصل في المنازعات الإدارية كافة ومسارعات لتتخذ المتعلقة بجميع أحكامه وأوجب المشرع في قانون المرافعات على المحاكم أن تحكم من تلقاء نفسها حال عدم اختصاصها لاتتخذ ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، وأن تأمر حينئذ بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، مع حوار الحكم بمرامة لا تجاوز أربعماية جسيماً، وأن تلزم المحكمة لمحال إليها الدعوى بظورها وفرض المشرع في قانون السلطة القضائية أن يفصل محاكم القضاء العادي في كل منازعات وإجرائات، فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة، أو ما استثنى بمصر خاصاً

وحيث إن مفهوم المعهد العالي الخاصة - في فلسفة القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة، ووفقاً لاستقراء نصوصه وأحكامه أنها منشأة تعليمية غير حكومية، أياً كانت تسميتها و جنسيتها، تقوم بصفة أصيلة أو فرعية على التعليم وإعداد المهنيين، والمعاونة في تحقيق الأهداف التعليمية المقررة، ويتحقق بها لطلبة من الحاصلين على شهادة تمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها، وتسير فيه الدراسة تبعاً لخطط ومناهج الدراسة المقررة بالمعهد الحكومية المماثلة، لتحسين أهداف حاسمة بها طبعاً لخطط ومناهج دراسة تُقرها وزارة التعليم العالي قبل تنفيذها، والمشاركة في تحقيق خطط التنمية ووضع العلم في خدمتها وأن المعاهد العالية الخاصة تخضع لإشراف وزارة التعليم العالي، والتي لها حق تفتيش عليا في الحدود والقصور والقصور الواردة في القانون والقرارات الصادرة تسبق له وأنه لا يجوز في أي حال إنشاء المعهد العالي الخاص أو النوع فيه إلا بترخيص سابق من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس المحافظة التي يقع بدايتها المقر، ووفقاً لإجراءات والشروط المنصوص عليها في قانون وأنه يجب أن يكون موقع المعهد ومبناه ومرافقه وتجهيزاته مناسبة لمتطلبات رسالته ومطابقة لمواصفات التي يحددها قرار من وزير التعليم وأن يقدم صاحب المعهد طلب الترخيص بإنشائه إلى وزارة التعليم العالي، لتقوم بدورها بتبحث الطلب والبت فيه، وكذا غلق المعهد حال ضاعفته دون ترخيص، وأماط المشرع بوزير التعليم العالي إصدار قرار الترخيص النهائي بإنشاء المعهد العالي الخاص، وتشكيل مجلس إدارته، وتجديد عضويته، وتعيين مديراً له، بعد أخذ رأي صاحب المعهد، واعتماد الشهادات لدراسية والدرجات العلمية التي يمنحها المعهد من بكالوريوس أو ليسانس أو دبلوم وغيرها، ونذب وإعاارة أعضاء هيئة التدريس، والموافقة على قرار مجلس إدارة المعهد

بتعيين أساتذة غير مُتفرغين من ذوي الخبرة. وتشكيل وتحديد نظام العمل بمجلس شئون المعاهد العالية الخاصة والمكتب التنفيذي له واعتماد القرارات الصادرة عنها، وصدر اللائحة الداخلية للمعهد التي تنظم شئونه الإدارية وبالدقة كافة. وشروط قبول الطلاب وخطة ومدرج الدراسة ولغة التدريس، والأقسام العلمية ومواد كل قسم. ونظم الامتحانات، والمُنظم الوطنيّة لعاملين بالمعهد ونظام اجتماعات مجلس إدارته كحد أقصى نظام امتحانات المُقل والامتحانات النهائية بالمعهد للطلّمْ والقواعد التي تُقرّها وزارة التعليم العالي، وحول المُشرع وزير التعليم العالي في جميع لأحوال سلطة، علاّق المعهد أو لاستيلاء المؤلّت أو النهائي عليه حال معالفيه لأيّ حكم من أحكام القسوس أو لقرارات الصادرة تنفيذاً له وفقاً للإجراءات المقرّرة في هذا الشأن.

{حكم المحكمة الإدارية العليا، جلسة ٢٠٢٢/٢/٢٠ م، الطعن رقم ٥٤٦٤٩ لسنة ٦٦ ق.غ}

وحيث استقرّ قضاء هذه المحكمة على أن المُشرع كفى لوزارة التعليم العالي وفقاً للأحكام سالفة النّهيان - هيئة كاملة على المعهد العالية الخاصة، لضمان حسن سير العمل بها وتسيير تحقيق أهدافها والرقابة عليها، لتتولى اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة حال الخروج على أحكام القسوس أو القرارات الصادرة تنفيذاً له. ولما كانت القرارات الصادرة من وزير التعليم العالي أفعلاً لأحكام لقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ بتعيين أو سحب أو نقل أو إعارة أو إنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الخاصة، فتتألف في طبيعتها والقرارات الصادرة بتعيين أو سحب أو نقل أو إعارة أو إنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لخاصة لأحكام قسوس تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ومن ثمّ فإنّه يتعين أن تنظمها جهة قضائيّة واحدة تختص بالفصل في مُسازعتها. لا أن تتفرّعها عدّة جهات قضائيّة. ولما كانت وزارة التعليم العالي لها من التهمة الكاملة على شئون المُعلم في تلك المعاهد العالية الخاصة، بدايةً من نشأتها والتفرّص بها، وضرورةً بنظامها الإداري والمالي وتنظيم العاملين فيها ودراساتها والشهادات الصادرة عنها، وانتهاءً بحق المعهد و إنهاء العمل به أو الاستيلاء المؤلّت أو النهائي عليه. وأنّ القرارات الصادرة من وزير التعليم العالي في شأن المعاهد العالية الخاصة منها المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس بها تعدّ قرارات إداريّة صريحة في طبيعتها ومبناها

{حكم المحكمة الإدارية العليا، جلسة ٢٠٢٢/٢/٢٠ م، الطعن رقم ٥٤٦٥٠ لسنة ٦٦ ق.غ}

وحيث إنّ النصوص والأحكام المشار إليها، تبرز جلياً الطابع القانوني للمعاهد العالية الخاصة، ومضى الوجود المادي والعنوي للسلطة الإدارية المصرية في شأيا أعمالها وتصرفاتها القانونية، ممثلة في وزارة التعليم العالي، سواء بشكل تشاركي حياً أو بشكل مُبدر حياً أو بشكل إشراقي أحادي. عديده. استكمالاً للدور الدستوري للحكومة المصرية في التهمة على سياسة التعيين بوضع شام حارم. ككل لا يتجرأ من سياسة العموميّة للدولة وسيادتها الكاملة لتتولى المعاهد العالية الخاصة - كغيرها من الكيانات الخاصة التي تقوم على مرفق عام داخل جمهوريّة مصر العربيّة - خاضعة فيما تُصدره من قرارات للسلطة والسيادة العامّة للدولة، في إطار التزامها واحترامها لنظامها الدستوريّة والنسريّة

المصرية السادة. إذ سول الدولة مرفق السليم الذي رعاد المسرق السقوري رعايه وكيد في سطار المسقبل السلي و لبحق ليلاد، وهو مرفق ينال على سروج المسراعات التي تسور بشأنه أو بمساسة تسيره أو اذاه لوظيفة من الاخصاص السقوري لأصل لمحاكم مجلس الدولة. بحسبانه الساسي السليمي المسنص بالمسازعات المسعلقة بالمرفق السمة كافة. فسخص ذون غيرها بنظر تلك المسازعات والفصل فيها ( في هذا المعنى أحكام المحكمة الإدارية العليا : جلسة ٢٠١٥/٨/١ م. الطعن رقم ١٢٢٣٤ لسنة ٥٩ ق.ع./وجلسة ٢٠٢٢/٢/٢٠ م. الطعن رقم ٥٤٦٤٩ لسنة ٦٦ ق.ع. والطعن رقم ٥٤٦٥٠ لسنة ٦٦ ق.ع. المحكمة الإدارية العليا الدائرة - السابعة موضوع في الطعن رقم ٤١٧١١ لسنة ٦٧ قضائية عليا - جلسة ٢٠٢٢/٣/٢٧ م - غير منشور)

#### المبدأ رقم (١٦) -١-

**بشأن ملي مشروعية قرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٢٤ لسنة ٢٠١٨ والذي نص في عجز المادة الرابعة منه أنه "جميع الأحوال يجب ألا يزيد سن عضوية التدريس بالمعاهد العالية الخاصة عن ٧٠ سنة، ولا يجوز المدة بعد ذلك**

استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا، أن المسرق في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٠، المشار إليه، بعد أن عرّف المعاهد العالية الخاصة، والأغراض المسوط بها تحقيقها، أخصها لإشراف وزارة التعليم العالي، وأقرّ لهاب الخامس منه للسامين بها. حيث أخصهم لأحكام كل من قانون العمل، وقانون التاميمات لاجتماعية، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في القانون، وعدد الشروط الواجب موافرها في كل من، مدير المعاهد، والسامين بالسرين، وبسائر السامين فيه. ومن بين هذه الشروط ألا تقل سبه عن ثمانى عشر سنة ميلادية ولا يزيد على ستين، وأجاز التجاوز عن الحد الأقصى للس. وفقاً للقواعد التي تصعبها وزارة التعليم العالي، وباط موزير التعليم العالي إصدار لقرارات المسعدة لهذا القانون. حيث أصدر لقرار رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧، بإصدار لائحة المعاهد الخاصة لوزارة السليم العالي، والمعاهد الخاصة لإشرافها. وكان من بين ما تصبنته اللاحة المذكورة، النص في المادة (٢٦) منها، والمعلقة بالقرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٩٣، على أن يطبق في شأن أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العالية الخاصة ما يطبق على نظراتهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أحكام فيما يتعلق بالنميين، والسقل، والسب، والإعارة، وإنهاء السدة، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون السليم الخاص

ولما كان من بين الأحكام التي تسري على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ما نصت عليه المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، المسعدة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢، من أنه ومع لراءة نص المادة (١١٣) - (وهي التي حددت سن، إنهاء الخدمة بالسبة لأعضاء هيئة التدريس بسنتين سنة) - بعبى بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة، وبسحبون أساندة متصرفين.

ودلت ما لم يطلبوا عدم الإستمرار في العمل، ولا تُحسب هذه المدة في المعاش، ويتقاضون مكافأة مالية جمالية بوازي الفرق بين المرتب ضامفاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة ومن المعاش مع الجمع بين مكافأة والمعاش. ومن ثم فإن هذا النص يطبق على الفائزين بالتدريس في المعاهد العالية الخاصة

ولا ينال من ذلك. أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠، نص على سريان أحكام قانون العمل. وقانون لتأمينات الإجتماعية. في شأن العاملين بالمعاهد العالية الخاصة بما لا يجوز معه إستدعاء الأحكام المطبقة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ذلك أن نص المادة (٢٦) من اللائحة المذكورة، إنما يستند إلى نص المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠، المشار إليه، فيما أجازته من التعاوز عن الحد الأقصى سن الستين، وفقاً للقواعد التي تصحبها وزارة لتعليم العالي. وكذلك نص المادة (٥٣) من ذات القانون، والتي باطلت بوزير التعليم العالي إصدار القرارات المُعدة لقانون، وقد ورد في ديباجة تعديل المادة (٢٦)، بالقرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٩٣، أنه جاء ليتوافق مع نص المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه

كما لا ينال من ذلك - أيضاً - أن وزير التعليم العالي أصدر القرار رقم ٤٨٣٤ لسنة ٢٠١٨. ونص في غُجر المادة الرابعة منه أنه " في جميع الأحوال يجب ألا يرد من عضو هيئة التدريس عن ٧٠ سنة، ولا يجوز المد له بعد ذلك " لأنه يُشترط في السراز القضائي، وعلى ما حري به قضاء المحكمة الدستورية العليا. أن تكتمل في شأنه الأوضاع الشككية التي يطلبها الدستور فيه، كتلك المتعلقة بإقتراحه، وإقراره، وإصداره، وشروط بقاءه. وإلا كان مُعتقداً بإعتباره كذلك، فلا يستقيم بنفيه، وكان تطبيقه في شأن المُشمولين بحُكمه مع إفتقاره لقوائمه الشككية لا يلتنم ومفهوم الدولة لقابلية التي لا بنصور وجودها ولا مشروعية مُباشرتها لسلطاتها، بعيداً عن خصوصية لقانون ومصوه عليها بإعتباره مُبدأ على كل تصرفاتها وأعمالها

(المحكمة الإدارية العليا الدائرة - السابعة موضوع - في الطعن رقم ٦٥٤٢٥ لسنة ٦٧ في عليا - جلسة ٢٠٢٢/٤/٢٤ م - غير منشور)

كما حري قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن يحسم المُخاطبين بالدعوة القانونية لمضمونها بعبر شرطاً لإنباتهم بمضمونها، وكان بقاءها بالمالي يفترض إعلانها من خلال نشرها، وحول الميعاد المُحدد لبدء سريانها، وكان ذلك مؤداه أن دخول هذه القاعدة مرحلة التعميد مُرتبط بوقعتين تجريان معاً، وتكاملان، هما النشر ثم إنقضاء المدة التي حددها المُشرع لبدء العمل بها، بما مؤداه أن نشر القاعدة القانونية ضمناً لعلايتها وذبوع أحكامها وإتصالها بمن يُعنيهم أمرها، وإمتناع لقول بالجهل بها، يُعتبر كافلاً وقوفهم على ماهيتها وطاقها، حدثاً دون اتصالهم بها، ولو لم يكن علمهم بها قد صار يعيباً أو كان دراكهم لمضمونها وهياً، وكان حبيبهم قبل نشرها على لبرول عليها، وهم من الأنهار في معال تطهقها فتصعباً إخلالاً بضرمتهم أو الحقوق التي كتبتها الدستور لهم، دون لتقييد بالوسائل القانونية التي حدد نخومها وفصل أوضاعها، ومن ثم فقد تعين القول بأن القاعدة القانونية التي لا تُنشر، لا تتصعن إخطاراً

#### دليل المبادئ التوجيهية

كافياً بمصمميها ولا بشروط تطبيقها فلا تكامل مقوماتها التي اعتبر المسور تحققها شرطاً لجواز تدخلها بتنظيم الحقوق و بواجبات على إختلافها، وعلى الشخص ما إتصل بها بالحق في العمل

(حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٢١٠ لسنة ٢٦ قضائية. دستورية بجلسته ١٤ يناير سنة ٢٠٠٧. حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٧٤ لسنة ٢٤ قضائية. دستورية. بجلسته ١٣ مايو سنة ٢٠٠٧. حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٤ لسنة ٢٧ قضائية. دستورية بجلسته ٤ فبراير سنة ٢٠١٧. حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٥٨ لسنة ٣٤ قضائية. دستورية بجلسته ٩ مايو سنة ٢٠٢٠)

ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن الثابت من مطالعة قرار وزير التعميم العالي رقم ٤٨٣٤ لسنة ٢٠١٨، أنه لم يتم مراجعته من قسم التشريع بمجلس الدولة. وذلك بالمعالملة لنص المادة (٦٩) من دستور. قبل تعديلها في أبريل ٢٠١٩. ولنص المادة لنص المادة (٦٣) من قانون مجلس الدولة، فيما يوجبه على الجهة الإدارية من عرض مشروعات القوانين، أو قرارات رئيس الجمهورية في الضفة التشريعية، أو النواحي على قسم التشريع مراجعته صياغته.

عني كان ذلك، وإذ استبان للمحكمة أن قرار وزير التعميم العالي رقم ٤٨٣٤ لسنة ٢٠١٨، المشار إليه، لم يُعرض في الجريدة الرسمية ولم يراجع بقسم التشريع بمجلس الدولة الأمر الذي يمال من مشروعته ومن مشروعته كل قرار يستند إليه. ومنه قرار إنهاء خدمة أندقي. مما تلقي معه المحكمة بالفاته. وما يقرنه على ذلك من آثار اسره عودته للخدمة بالمعهد.

(المحكمة الإدارية العليا الدائرة السابعة موضوع - في انطون رقم ٦٥٤٢٥ لسنة ٢٧ قضائية علما - جلسة ٢٠٢٢/٤/٢٢ م - غير منشور)

### شرط اللجوء إلى التحكيم في العقود الإدارية التي تبرمها الجامعات موافقة الوزير المختص المختص بالنسبة للجامعات هو وزير التعليم العالي

أن المسلم به أن نظام التحكيم يخضع إلى قواعد خاصة أفرد لها المشرع حرمة من الصواب لا بسوء الخرج عليها. ويتعين مراعاتها بحسب أن التحكيم هو نظام استثنائي يخرج عن الأصل العام وعن الحق الطبيعي للأفراد في اللجوء إلى قاضيم الطبيعي بناء على اختيارهم، فضلاً عن أن التحكيم في مبارعات العقود الإدارية لها ذاتها الخاصة وأهميتها بحسب أن الدولة طرفاً فيها، فكان من العسير أن يجعل المشرع لأقلية القانونية في الموافقة على التحكيم في العقود الإدارية في يد من يتولى أعلى سلطة دارية في وزارته وهو الوزير المختص طبقاً لنص المادة (١٥٧) من الدستور، فهو الأجدر على المواربة اتخاذ قرار الخروج إلى التحكيم وتقبل الآثار المترتبة عليه حماية منه للمصلحة العامة فلا يسرع من ثم تجريده من اختصاصه سواء أكان برغبته بالتفويض فيها أو بإسناد ذلك الاختصاص إلى الغير لم يعميم القانون بتولي تلك المسؤولية صحيح شئ في محاولة لتعميل النص ما لا يحتمل وتأويله بما لم يعنيه وإخراج ألفاظه عن معنواها وإسلاخ مضمونها من قهواء. وإمداراً لمبدأ تواترت عليه أحكام هذه المحكمة بأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه، ولما كانت العادة والقصد الذي رمى إليه المشرع في عبارة "يكون الاتفاق على التحكيم بموافقة الوزير المختص أو من يتولى اختصاصه بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة" الواردة بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية هي تلك الهيئات التي لا تتبع للوزير ولا يكون هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته كالجهاز المركزي لمحاسبات، أو ما أسنده القانون صراحة لرئيس إحدى الهيئات العامة ليتولى فيها اختصاصات الوزير على النحو نورد بالمادة (١٨) من اللائحة التنفيذية لصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص على أن، "يكون رئيس الجامعة منفرداً ويكون له السلطات المخولة للوزير بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في شئون العاملين في الدولة دون الرجوع إلى وزارة المالية أو وزارة القوى العامة أو الجهاز المركزي للمنظم والإدارة إلا أنه في الحالات التي توجب القوانين إصدار قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء عرض القرارات على وزير التعليم العالي لاتخاذ اللازم في شأنها"، فإن اللائحة عهدت إلى رئيس الجامعة سلطة

الوزير بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، أي أنه جعل تلك السلطة مقيدة في نطاق العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس، فتحت السلطات لم تتخط هذا الدأور القانوني، فضلاً عن أن قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية هو قانون خاص، من تنظيم القواعد والضوابط المرتبطة بالتحكيم لا سيما ما يتعلق بها بالعمود الإداري بعد تعديله بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٧، كما أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢ هو قانون عام، سابقاً في صوره على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية، فمن ثم فإن أحكام هذا القانون الأخير هي الأولى بالتطبيق إعمالاً لقاعدة أن الخاص يقيد العام.

كما أنه لا يسوغ التحدي - على النحو الذي أورده هيئة التحكيم في حكمها - بأن الجامعة هي المسئولة عن مراعاة الإحراءات المنبئة للموافقة على التحكيم من قبل الوزير المختص واستيفاء الشكل الجوهري الذي تطلبه القانون بتوقيعه، وأن استعانة معها غير مسئول عن هملها، إذ أن ذلك مردود بأنه ولئن كان يتعين على الجهات الإدارية مراعاة تطبيق أحكام القانون لترسي روابط الثقة ولطمأينة التي تنشأ بينها وبين الغير في تعاملاتها ويكون هي الأولى برعايه مشاق الشرف والأمانة وحسن النية إلا أن الاعتذار بالجهل بالقانون لن يكون للمعتاض مع الإدارة شفعاً من إزال حكم القانون والآثار المترتبة على مخالفته، وأن حكم المادة (١) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية جاء نصاً عاماً مطلقاً مطالباً للكافة ولم تنحصر آثاره على الإدارة، بل هو أوجب على كل من ولح إلى تلك العلاقة أن يتأكد من استيفاء شرائطه دون همال أو تقصير مما يتعين معه على المحكمة والجال كذلك القضاء ببطلان حكم التحكيم المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن الطعن رقم ٢٠٩٢٤ لسنة ٩٢ ل - جلسة

[٢٠٢٠/١١/٢٤]

(رئيس الجامعة)المبدأ رقم (١٨) -١رئيس الجامعة هو الممثل القانوني لها أمام القضاء وأمام الفجر

الجامعة هيئة عامة مستقلة ذات طابع علمي ولها لشخصية الاعتبارية المستقلة ويمثلها أمام القضاء وأمام الفجر رئيس الجامعة وهو الذي يمثلها أمام القضاء والهيئات الأخرى وفقاً لحكم المادة (٢٦) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بحسبها هيئة عامة مستقلة ذات طابع علمي ولها الشخصية الاعتبارية المستقلة

(حكم المحكمة الإدارية العليا -الطعن رقم ١٠١٨١ و١٠٣٤٢ لسنة ٥٠ ق ع - جلسة ٢٥/١٢/٢٠٠٢)

المبدأ رقم (١٩) -١سلطة رئيس الجامعة في الإحالة إلى مجالس التأديب المختصة

إن العملية التعليمية بالجامعات تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي الأستاذ الجامعي ولطالبي والهيئة المعاونة للأول، ورغبة من المشرع في ضمان الحفاظ على هذه الركائز وتدعيمها بما يكفل تحقيق لغايات المنشودة من التعليم الجامعي وذلك بتقويم وبرشيد السلوك العام لأطراف الوسط الجامعي الثلاث. فقد وضع مجموعة من الواجب التي يجب إلزام بها داخل الجامعة. بحيث يرتب على مخالفتها الجراء التأديبي المناسبة لذلك، حيث استلزم المشرع قواعد خاصة لتأديب أعضاء الجامعات والطلاب والعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في خصوص ما ينسب إليهم من مخالفات تأديبية بالجامعة. حيث أوسد لرئيس الجامعة أو من يحل محله من نوابه سلطة الإحالة إلى مجالس التأديب المختصة والتي غاير القانون في تشكيل بعضها وطبيعة ما يصدر عنها من قرارات جزائية. فمن هذه المجالس من أضحى عليه المشرع الطبيعة القضائية، واعتبر ما يصدر عنها من قرارات بمثابة أحكام تأديبية كالصادرة عن المحاكم التأديبية - كما هو الحال في مجالس تأديب أعضاء هيئة التدريس والعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس سواء المعبدن والمدرسين المساعدين والعاملين الخاصين للقواعد العامة للتوظيف - ومنها ما بعد لجأ إدارة ذات اختصاص قضائي وجميع ما يصدر عنها من قرارات تعد قرارات إدارية - كما هو الحال في مجالس تأديب الطلاب - وبموجب هذه القواعد أيما جرم من المشرع من خلال قانون تنظيم الجامعات على توحيد الأصول والقواعد القانونية المقررة لدى توقيع الجراء التأديبي من مجالس التأديب المختصة على المخالفين، وحمل رائد هذه القواعد هو ضمان كفالة حقوق الدفاع المقررة قانوناً، وذلك بتقديم ضمانات لتحقيق المقررة قانوناً من خلال إحاطة المجالس للتحقيق علماً بما هو منسوب إليه وسكبه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجراء عليه التحقيق من قبل مجالس التأديب المختصة

ومن حيث إن المقرر أن الشارع رأى لإعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين، ن بكل أمر تأديهم إلى مجالس تأديب مشكلة تشكلا لخاصاً وفقاً لأوضاع وإجراءات معينة رسمياً القابول. وتقوم أساساً على إعلان العامل مندماً بالهيئة المنسوبة إليه وتمكنه من الدفاع عن نفسه على حرار ما هو منزع أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وفي قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. وتفصل هذه المجالس التأديبية في ذات أنواع المدرعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية المشار إليها. وتسير في إجراءاتها بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها. وفي كنف قواعد أساسية كلية هي تحقيق الضمان وتوفير الأمنان وكذلك حق الدفاع للعامل المخاضة مساءلته التأديبية. وتؤدي هذه المجالس ذات وظيفة تلك المحاكم بالفصل في التأديبية. فكلاهما سلطة تأديبية. تفصل في محاكمة مسكنة تأديبية. وتوقع إجراءات تأديبية من من نفس النوع. على من يشت إخلاله لواجبات الوظيفة أو الحروح على مقتضياتها وتعد القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخصها القانون لمصدق من جهات إدارية عليها قرارات نهائية لا تسمى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية. فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقيب جهة الإدارة عليها، بل تستند تلك المجالس ولايتها بإصدار قراراتها. ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها. كما يمتنع ذلك على الجهات الإدارية. وبذلك فإن قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها إلى الأحكام التأديبية لذا فإنها تعامل معاملة هذه الأحكام. ومن ثم فإنه يتعين فيها مراعاة القواعد الأساسية للأحكام

(يراجع في هذا المعنى حكم الدائرة المشكلة وفقاً لحكم المادة "٥٤" مكرر من قانون مجلس الدولة " توحيد المبادئ" في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق-ع. جلسة ١٥-١٢-١٩٨٥. وحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٦٤٨٦ لسنة ٥٢ ق-ع. جلسة ٢١-٢٠-٢٠٠٩. وحكمها في الطعن رقم ١٠٤١٩ لسنة ٥٢ لمصابة - جلسة ٢٠٠٧/١/٢٠ م. وحكمها في الطعن رقم ٧٧٨ و ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق-ع. جلسة ٥-٧-٢٠٠١)

**سلطة رئيس الجامعة عند تعيين العمداء**

لم يحدد المشرع سلطة رئيس الجامعة بحدود محددة عند تعيين عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، بل جعلها سلطة تقديرية في اختيار من يراه رئيس الجامعة أصح على تصريف أمور الكلية إدارياً ومالياً وفنياً، ولا يحدد في ذلك سوى إساءة استعمال السلطة. لتعيين في الوظائف العامة من ملائمة التدبيرية التي تترجح فيها الجبة الإدارية في حدود ما تراه منفصلاً مع المصلحة العامة. وبمراعاة ما يكون له حدوده المشرع من شروط للصلاحيات أو من عناصر يراها عند المفاضلة لازمة لتبيان الوجه الترجيح عند المراجعة بين المرشحين للتعيين إذا لم يحدد لمشرع عناصر المفاضلة فإن تقدير الجبة الإدارية في ذلك يكون مطلقاً من كل قيد مادام قد خلا من إساءة استعمال السلطة، وهو أمر لا يكفي لإثباته في هذا المجال مجرد خلوه من المرشح من الشوائب أو كونه كفوفاً في تخصصه كاستاذ أو عمله لدى الكثير من المنظمات الدولية والعربية والوطنية، أو كونه أبعائه وحررة نقاحه العلمي، كما لا يكفي لإثبات إساءة استعمال السلطة التسمية من لم يتم تعيينه من المرشحين عن المعين

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٢٦٠ لسنة ٥١ ق.ع جلسة ٢٠٠٩/٥/١٧)

**سلطة رئيس الجامعة عند تعيين أو رفض تعيين أعضاء هيئة التدريس**

ومن المقرر في قضاء المحكمة الإدارية العليا أن رئيس الجامعة هو السلطة المختصة التي تعين أو ترفض تعيين أعضاء هيئة التدريس سواء على طلب مجلس الكلية بعد رأي مجلس القسم ولا يملك هذا الاختصاص مجلس الكلية أو مجلس القسم الذين لا يعدون دورهم أن يكونوا امتنعاً في مجرد الاقتراح وبدء لراي وأن القول بأن مجلس الكلية يراول اختصاص في حالة الموافقة على التعيين وأن هذا الاختصاص يندو سلطة قطعية في حالة عدم الموافقة - هذا القول - يتعارض مع ما هو متروك لسلطة المختصة قابوياً (رئيس الجامعة) من مرجحات التعيين وملائمته وإذا كان المعمول عليه في إنشاء المركز القابل لتعيين المدعى هو قرار رئيس الجامعة وكانت جميع الإحراجات السابقة على صدور هذا القرار لا تعدو أن تكون مجرد إحراجات تحضيرية تمهد لإصدار القرار من السلطة المختصة ولا تشكل قراراً نهائياً مما يقبل الطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة طبقاً للمادة العاشرة، ومن ثم فإن طلب مجلس القسم المختص وكذلك موافقة مجلس الكلية على تعيين المعينين لا تعد قراراً إدرياً يعول عليه أن يكون محلاً للطعن عليه بالإلغاء أمام المحكمة، إذ أن لتعيين في وظيفته معيد أو مدرس مساعد يتم بقرار من رئيس الجامعة أما موافقة مجلس القسم أو مجلس الكلية لا تعدو أن تكون من قبيل الإحراجات التمهيدية التي تسبق صدور القرار الإداري النهائي من رئيس الجامعة، ومن ثم لا يحوز الطعن عليها استقلالاً بالإلغاء

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥٢٦ لسنة ٤٠ ق.ع بجلسته ٢٠٠٩/٦/٧)

(نائب رئيس الجامعة)

المبدأ رقم (٢٢) -١-

المركز القانوني لنائب رئيس الجامعة

بعد تعيين نائب رئيس الجامعة من بين الأساتذة نطو درجة المالية ويكون للجامعة ان تشغله بغيره - يعتبر نائب رئيس الجامعة شاعلا وظيفه استاذ علي سبيل التذكير - لم يحدد المشرع معني مشاركة علي سبيل التذكير، بقصد هذه العبارة ان تكون عودة نائب رئيس الجامعة الي وظيفه استاذ عودة حسمية، غير مبروكة لسلطة التقديرية للجامعة - اذا كانت وظيفته شاعرة فانه يعود الي شغلها وان لم تكن شاعرة فانه يشغلها بصفة شخصية الي ان تخوله - مؤدي ذلك - ان نائب رئيس الجامعة يترك وظائف هيئات التدريس ويدخل في الوظائف القيادية بالجامعة - لم يفرد قانون تنظيم الجامعات احكاما خاصة بتأديب عملاء هيئة التدريس ممن يتولون وظائف قيادية بالجامعة كربين الجامعة ونوابه - مؤدي ذلك تسري في شأنهم الأحكام العامة المتعلقة بالتأديب في قانون العامين المدربين وقانون مجلس الدولة وقانون النيابة الادارية بشأنهم الأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات هي أحكام استثنائية في مجال التأديب فلا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها - اثر ذلك امتناع قياس حالة نائب رئيس الجامعة علي حالة عملاء هيئة التدريس - أساس ذلك المشرع أراد بذلك تخليص مساحة أكبر من الضمانات ولحيدة لرؤساء الجامعات ونوابهم بإخصاص تأديبيهم والتحقيق معهم بالأحكام العامة التي سيطم جميع العاملين في الدولة - نتيجة ذلك النهاية الإدارية هي وحدها صاحبة الولاية في التحقيق مع رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة والمحكمة التأديبية لمستوي الإدارة العليا هي وحدها صاحبة الولاية في معاقبتهم تأديبيا

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٥٩٢ لسنة ٥١ في.ع - جلسة ١٩٨٨/٣/٥ - منشور بمجموعة المبادئ القانونية التي لزمها المحكمة الإدارية العليا بشأن الجامعات الجزء الأول صفحة ٤٤٥ - مجموعات البوبيل الماسي)

المبدأ رقم (٢٢) -١-

يقوم أقدم نائب رئيس الجامعة مقامه والحلول محله عند غيابه

طبقاً لمس المادة (٢٩) من قانون تنظيم الجامعات (المصادر بالقرر بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فإن لكل جامعة نائبين لرئيس الجامعة، يعاونونه في إدارة شؤون الجامعة، ويقوم أحدهما مقامه في ممارسة جميع اختصاصاته وصلاحيته عند غيابه، وذلك لعدم تعطل سير العمل في الجامعة أثناء تغيب رئيسها - مقتضى ذلك أن يقوم أقدم نائب رئيس الجامعة مقامه والحلول محله عند غيابه، بما يحمله هذا الحلول من القدرة على اتخاذ جميع القرارات على نحو يحق للمصلحة العامة ومصلحة الأفراد نتيجة لذلك يختص بإصدار قرار إحالة الطالب الي مجلس التأديب، لكن يتمتع عليه طبقاً للأصول

الجامعة للمحاكمات التأديبية رئاسة مجلس التأديب الأعلى في المحافظة التي أصدر قراراً بإحالتها، وبحل محله نائب رئيس الجامعة التالي له، ذلك أن من يهدي رأيه يمتنع عليه الاشتغال في مظهر الدعوى التأديبية والحكم فيها؛ ضامناً لحياد القاضي أو عضو مجلس التأديب الذي يجلس من المتهم مجلس القاضي للحكم به وبمن سلطة الاتهام - يتوجب على مخالفة ذلك بطلان القرار الصادر عن مجلس التأديب الاستثنائي، وهو ما يوجب إلغاءه، ويتعنتم على السلطة المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة مظهر استئناف ذلك الطالِب أمام مجلس التأديب الأعلى بعد تشكيبه تشكيلاً صحيحاً ليصدر قراره في شأن طعن الطالِب في قرار مجلس التأديب الابتدائي.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٣٢ ق.ج - جلسة ١٩٩٢/٥/٣)

## (عميد الكلية أو المعهد)

## المادة رقم (٢٤) -١

**اجتماعات المجلس ليست مجالاً للنيل من الرؤساء والزعماء والتشهير بهم ولا يعد ذلك من قبيل**

**صراحة وحرية الرأي**

الأصل لحصونه مجلس الكلية ان يبدى راية بحرية وصرحة تامة وان يتناول بالمقد ما يراه جديراً بذلك ليس له ان يجاوز الى الطعن والتجريح والتحاويل دون مقتضى على الزعماء - اساس ذلك ان هذه الاجتماعات ليست مجالاً للنيل من الرؤساء والزعماء والتشهير بهم الامر الذي يتعارض مع المصلحة العامة (حكم المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ - مكتب غي ٣٨ رقم الحزء ١ - رقم الصفحة ٥٩٥ - القاعدة رقم ٦١)

## المادة رقم (٢٥) -٢

**ليس من بين المجالس الو القيادات الجامعية ما يسمى مجلس عمداء الكليات**

حدد المشرع الهيكل التنظيمي للجامعات، وحرص على تحقيق التناظر بين جميع مستوياته، وذلك على أساس من السروح في المستويات - قرر المشرع في الفصل جبر بيان ما يصدر عن كل مجلس من المجالس الواردة في قانون تنظيم الجامعات، في حدود اختصاصاته، بعد ملزماً للمجالس الأدنى منه - ليس من بين هذه المجالس أو القيادات ما يسمى بمجلس عمداء الكليات. (حكم المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ٣٣٦٤٦ لسنة ٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٥/١٣)

## المادة رقم (٢٦) -١

**اختصاص مجلس الجامعة بوضع قواعد الرأفة ونظم اعمال الامتحانات ولا ولاية لما يسمى مجلس**

**عمداء الكليات - ليس في القانون ما يخول مجلس الجامعة التفويض في هذا الاختصاص**

المختص بوضع قواعد الرأفة هو مجلس الجامعة - عهد القانون، الي مجلس الجامعة بوضع النظام لأعمال الامتحان و لاختصاص بوضع الدرجات ومنح الشهادات العلمية، على نحو يتسع لتشمل إعلان النتيجة وما يسمعه من قواعد الجبر والتيسير والرأفة - ليس لمجلس الكلية أي اختصاص في من هذه القواعد - ما يصدر عن مجلس الكلية في هذا الشأن هو مجرد اقتراح يعرضه على مجلس الجامعة لاتخاذ القرار النهائي، فإذا لم يثبت حصول هذا الغرض كان القرار عديم الأثر - ليس في القانون ما يخول مجلس الجامعة التفويض في هذا لاختصاص - لا يعتد في هذا الصدد بما يقرره ما سمي بمجلس عمداء الكليات باعتماد القواعد التي وضعها مجلس الكلية: لأن ذلك المجلس ليس من بين المجالس الجامعية التي نص عليها القانون.

(حكم المحكمة الادارية العليا - في الطعن رقم ٣٣٦٤٦ لسنة ٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٥/١٣)

**المبدأ رقم (٢٧) -١****لا يكفي لإثبات إساءة استعمال السلطة أقدمية من لم يتم تعيينه من المترشحين عن المعين.**

لم يفيد المشرع سلطة رئيس الجامعة في تعيين عميد الكلية أو المعهد (وقت أن كان مختصاً بذلك) بقبول محددة، بل جعلها سلطة تقديرية في احتياز من براه أصلح على تصرف أمور الكلية إدارياً ومالياً ونفسياً، ولا يحده في ذلك سوى إساءة استعمال السلطة - إذا لم يحدد المشرع عناصر المفاضلة فإن تقدير لحيه الإدارية في ذلك يكون مطلقاً من كل قيد مادام قد خلا من إساءة استعمال السلطة. وهو أمر لا يكفي لإثباته في هذا المحال محدد خلط ملف المترشح من الشوائب، أو كونه كفوفاً في تخصصه كاستاد، أو عمله لدى الكثير من المنظمات الدولية والعربية والوطنية، أو كثرة أبحاثه ووفرة إنتاجه العلمي، كما لا يكفي لإثبات إساءة استعمال السلطة أقدمية من لم يتم تعيينه من المترشحين عن المعين.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٠٢٦٠ لسنة ٥١ في ع - جلسة ٢٠٠٩/٥/١٧)

مكتب في ٥١ رقم الصفحة ٥٣٣ - القاعدة رقم ١٦)

**المبدأ رقم (٢٨) -١****لا محل لتعليق صدور قرار بإقالة عميد الكلية على صدور حكم عن مجلس التأديب**

حدد قانون تنظيم الجامعات نظاماً لتعنية القيادات الإدارية، يختلف عن نظام تأديب أعضاء هيئة التدريس في الإجراءات والشروط والضمانات المقررة - بتفرد كل نظام منهما بأحكامه الخاصة، فلا يجوز الخلط بينهما - ما يأتيه عميد الكلية من مخالفات قد يكون سبباً للسير ضده في أحد السبلين أو كليهما - ما قد يكون سبباً في تعنية العميد عن منصبه قد لا يصلح لاتحاد إجراء تأديبي ضده - تتطلب لمشرع استيفاء اجراءين سابقين على قرار الإقالة (الأول) التحقيق معه على الوجه الذي بيته القانون، و(الثاني) عرض الأمر على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه - لا محل لتعليق صدور قرار الإقالة على صدور حكم عن مجلس التأديب - قرار الإقالة قد يكون سابقاً أو معاصراً أو لاحقاً على صدور قرار مجلس لتأديب، كما يجوز أن يصدر دون وجود إجراءات تأديبية من الأساس

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٧٧٦ لسنة ٥٦ في ع و ٢٧٨٢٦ لسنة ٥٨ في ع - جلسة

٢٠١٤/٤/٢٠ - مكتب في ٥٩ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٦٥٣ - القاعدة رقم ٥٧)

### (وكيل الكلية)

المبدأ رقم (٢٩) -١-

#### التحقيق الذي يجريه وكيل الكلية مع عضوية التدريس لا يلحق به أي بطلان

وظيفة وكيل الكلية هي إحدى الوظائف الإدارية بالكلية - لنن كان رئيس الجامعة هو الذي يصدر لقرار بالتعيين فيها وتجديد ذلك التعيين إلا أن سلطته في هذا الخصوص ليست مطلقة - التعيين في هذه الوظيفة يتم بناء على ترشيح من عميد الكلية. ولا يملك رئيس الجامعة إلغاء هذه الوظيفة - لا توجد تعمية مباشرة ومطلقة من وكيل الكلية لرئيس الجامعة بحيث يؤثر ذلك في هيئته، وذلك على خلاف المستشار القانوني للجامعة. حيث لرئيس الجامعة سلطة مطلقة في اختياره وتجديد ندمه من عهده وتحديد المقابل المادي الذي يستحقه التحقيق لدى يجريه وكيل الكلية مع عضوية التدريس لا يلحق به أي بطلان، وذلك على خلاف التحقيق الذي يجريه المستشار القانوني.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٧٨٢ لسنة ٤٦ ق-ع - جلسة ٢٠٠١/١٢/٣٠)

### (الأقسام العلمية)

المبدأ رقم (٣٠) -١-

#### إنشاء الأقسام العلمية والفاؤها يكون بذات الأداة بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس

#### الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات

أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات قرر أن يكون إنشاء الأقسام في الكليات بقرار من وزير التعليم بعد أخذ رأي مجلس الجامعة المختصة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات. ومنصوص ذلك ولازمه أن تكون أداة الإلغاء هي ذاتها أداة الإنشاء. بمعنى أنه إذا أرادت الجامعة إلغاء قسم من أقسام الكليات فلا بد أن يكون بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات. وإذا ملكت الجامعة سيوك غير ذلك أو تم إلغاء أحد الأقسام بغير تلك الأداة المنشأة له. كان القرار صادراً من سلطة غير مختصة مما يتعين إلغاؤه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠١٧٣ و ١١٣٧٨ لسنة ٥٢ ق-ع - جلسة ٢٠١٨/١/٢٨)

## المبدأ رقم (٢١) -١

## تعين رئيس القسم

ميز المشترع بين حاله ما إذا كان القسم يضم ثلاثة أساتذة فأكثر، أو يضم أقل من ثلاثة في الحالة الأولى يتم التعيين بالاختيار فيما بينهم من قبل رئيس الجامعة بما له من سلطة تقديرية، ويكنسب المعين مركزاً قانونياً ذاتياً بالتعيين، وتكون مدة رئاسة القسم ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وفي الحالة الثانية يكون المعين بالأقدمية، وتكون سلطة رئيس الجامعة مقيدة في هذا الشأن، ويكون قراره بالتعيين مجرد إجراء تنفيذي لا يكتسب من صدر لمصلحته مركزاً قانونياً ذاتياً بالتعيين، بل يكون شاملاً لمركز قانوني عام غير محدد بمدة ينتهي إذا طرأ عليه تعديل تشريعي أو واقع قانوني - (تطبيق) - إذا تم تعيين رئيس القسم بالأقدمية (الحالة الثانية)، ثم صدر تعديل تشريعي بشأن اختيار رئيس مجلس القسم (كأن يكون التعيين عن طريق الانتخاب) انتهت مدة شغله لسبب الوظيفة، ويطبق التعديل بأثره الفوري إذا كان القرار صادراً، على سلطة تقديرية لمصدره اكتسب لصادره القرار مركزاً قانونياً ذاتياً، يكتسبه الحق المتولد عنه للعدة المحددة قانوناً، (إذا كانت مؤقتة)، ما لم يطرأ عارض يمنع هذا المضاء أو لاستمراره. أما إذا كان القرار صادراً بناء على سلطة مقيدة لمصدره شغل الصادر له القرار مركزاً قانونياً عاماً، لا مركزاً قانونياً ذاتياً، لتكون القرار مجرد إجراء تنفيذي لمقتضى حكم القانون أو اللائحة، وينتهي شغله لهذا المركز القانوني العام إذا طرأ عليه تعديل تشريعي أو واقع قانوني - مادام لم يكن محددًا بمدة على أساس قانوني يجع له الحق في البقاء أو الاستمرار إلى نهايتها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٨/٩)

## المبدأ رقم (٢٢) -٢

## تعين رئيس القسم وتنحيته

رئاسة مجلس القسم تكون حسب الأصل من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم ويصدر تعيينه قرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاثة سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة وفي حاله وجود أقل من ثلاثة أساتذة فإن رئاسة القسم تكون لأقدمهم - وساء على ذلك - لا يجوز تخليه إلا إذا قام به من الأسباب ما يعوقه عن القيام بأعباء رئاسة القسم وتضمن هذه الأسباب كل ما من شأنه المساس بإمكانية مباشرة أعباء رئاسة القسم أو الصلاحية الواجب توفرها فيمن يقوم بتبعات هذا المنصب على لوجه الذي توجهه منقصات الصالح العام - كأن يخل بواجباته الجامعية أو مقتضيات مسؤولياته، خلافاً من شأنه أن يعير سعيه عن رئاسة القسم فها لو كان قد تم تعيينه فعلاً - وفي هذه الحالة لا يجوز تعينه ابتداء من باب أولى وفقاً لمفهوم نص المادة ٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه - ومقتضى ذلك - أن كلا من تخلي أقدم الأساتذة في التعيين برئاسة مجلس القسم أو تنحيه

يخضع في أسمايه ودواعيه كأي قرار إداري لرقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٨٥١ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة ١٧/١٢/٢٠٠٠ - مكتب في ٤٦ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٢١٧ - القاعدة رقم ٤٢)

#### المبدأ رقم (٢٣) -١-

#### موانع رئاسة القسم

(العائق) الذي يقوم بأقدم أعضاء هيئة التدريس ويعوقه عن القيام بأعباء رئاسة القسم ينسحب إلى كل ما من شأنه المساس بمكايبة مباشرة هذا العمل، أو الصلاحية الواجب توافرها فيمن يقوم بتبعات هذا المنصب على الوجه الذي توجبه مقتضيات المصلحة العامة - يترخص رئيس الجامعة بعد أخذ رأي عميد الكلية في تقدير هذا العائق في ضوء ظروف وملازمات كل حالة على حدة، ويخضع قراره في هذا الشأن لرقابة القضاء - إذا قرر رئيس الجامعة أن المخالفات المنسوبة إلى الطاعن من شأنها لمساس صلاحيته في القيام بتبعات رئاسة القسم لما فيها من خروج على متطلبات وظيفته الجامعية وإحلال بكرامة الوظيفة ومقتضاياتها فإن قراره في هذا الشأن يكون قائماً على سببه، مادام أن له أصولاً ثابتة بالأدوار تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - إذ أن رئاسة القسم تغل شاعليها سلطات رئاسة داخل دورة القسم، واختصاصات علمية وإدارية ومالية بارزة لها أثرها في تحقيق الرسالة الجامعية، وبمكيها من القيام بواجباتها، لذلك ينبغي أن يكون شاعليها معيى عن كل فعل أو مسلك من شأنه المساس بالصلاحية الواجب توافرها فيمن يقوم بتبعات هذا المنصب.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٤٠٩٥ لسنة ٣٨ ق.ع - جلسة ١٠/١٢/١٩٩٤)

#### المبدأ رقم (٢٤) -١-

#### تنحية رئيس القسم

القرار الصادر بتنحية عضو هيئة تدريسي عن رئاسة القسم هو قرار إداري وليس إجراء تأديبياً فتخصص بنظر الطعن فيه محكمة القضاء الإداري - أساس ذلك أن اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالجراءات الصريحة المحددة في النصوص على سبيل الحصر - لا يغير من ذلك القول بوجود ارتباط غير قابل للتحرر بين القرار الصادر بمحارته تأديبياً وقرار تنحيته عن رئاسة القسم، ولهام القرارات على أسباب واحدة: ذلك أن الارتباط يفرض وجوده لا يصلح سنداً للاقتناات عن قواعد الاختصاص الوظيفي لمحاكم مجلس الدولة، فلكل محكمة ولاية، مناطها موضوع المنازعة، بصرف النظر عن الأسباب والدواعي المتصلة بها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٠/٤/١٩٩٣ - مكتب في ٣٨ رقم الجزء ٢ - رقم الصفحة ٩١٢ - القاعدة رقم ٩٥)

### توزيع مجلس القسم للدروس والمحاضرات والتمارين العملية قراراً إدارياً

توصية أو اقتراح مجلس القسم بتوزيع الدروس العلمية والمحاضرات والتمارين العملية على أعضاء هيئة التدريس، واعتماد مجلس الكلية لها أو تعديلها. بعد قراراً إدارياً، لتأثير هذا التوزيع على المراكز القانونية لأعضاء هيئة التدريس تأثيراً حاسماً؛ لما قد يؤدي تسبب هذا القرار الصادر بتعدد عدد المحاضرات والدروس العلمية والتمارين العملية من حجب العمل ولو بصغره مؤقتة عن عضو هيئة التدريس، وما يترتب على ذلك من آثار أدبية ومعنوية ومادية. أساس ذلك أن القرار الإداري الصادر تطبيقاً وتفسيراً للقانون يكون مصدراً لمركز قانوني فردي أو خاص، متميز عن المركز القانوني العام المجرد المنبثق عن القانون. فالعمل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص قانوني، وينشئ أو يعدل مركزاً قانونياً، بشكل قرار إداري بالمعنى المتعارف عليه

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٩٤٥ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٤/١/٢٩)

### التخصصات داخل القسم تتمتع بقدر من الاستقلالية

سمع لخصم بقيام كليات داخل الأقسام العلمية في حالة تعدد التخصصات - تتمتع هذه الكليات بقدر من الاستقلالية. تحت إشراف رئيس مجلس القسم، وفي حدود السيادة التي يربها مجلس الكلية - يكون كل تخصص مستقلاً عن الآخر فيما يتعلق باختيار نائب رئيس القسم لشؤون هذا التخصص - يقوم على شئون كل تخصص أدم الأستاذة في التخصص. فإذا لم يوجد أستاذة في التخصص يقوم أدم الأستاذة المساعد في الأعمال نائب رئيس مجلس القسم، وذلك بحسب ترتيب أقدمية أعضاء هيئة التدريس. بحيث لا يراحم الأعضاء بعضهم بعضاً، لا في حدود كل تخصص.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٩٨٧ لسنة ٤٦ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٥/١٣)

## (أعضاء هيئة التدريس – أحكام عامة)

### المبدأ رقم (٢٧) -١

#### شرط المصلحة في الطعن على القرارات الماسة بالعملية التعليمية في الجامعات:

إذا كان مناط قبول الدعوى كشرط عام. سواء في شقها المستعجل أو الموضوعي، وسواء كانت دعوى من دعاوى الإلغاء و من دعاوى القضاء الكامل. أن تتوفر مصلحة للمدعي في إقامتها من وقت رفعها حتى لفصل فيها نهائياً، فإنه لا يلزم لقبول دعوى الإلغاء أن يكون المدعي ذا حق أثر فيه القرار المطعون فيه، بل يكفي أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة. هدية كانت أو أدبية في طلب الإلغاء. بأن يكون في حالة قاموسية خاصة بالنسبة إلي لقرار من شأنها أن تجعله يؤثر تأثيراً مباشراً عليه - تطيب الكلية الواحدة بجميع أقسامها تكون وحدة فيما يتعلق بالتعليم العام والبحث العلمي. ويكون الأساندة وأعضاء هيئة التدريس في مركز قاموس خاص بالنسبة لما عساه أن يصدر عن مجلس الكلية من قرارات، مما يحق معه لهم أن يلتجئوا إلي القضاء لمخصص لعرض مطالعهم على ما قد يصدر عن هذا المجلس من قرارات يرون بها تعرض لعملية التعليمية أو البحث العلمي بصفة عامة لأضرار قد تنتهي بالإساءة إلي سمعة الجامعة كلها أو كلية من كلياتها، ومصلحتهم في هذا الشأن وإن كانت دبية إلا أنها قائمة وحالة - ترتيباً على ذلك للأستاذ بالكلية مصلحة في الطعن على قرارات صادرة عن مجلس الكلية تخص زملاء له بأقسام أخرى بالكلية. وتعلق بإعارتهم أو بمنحهم إحازات بدون مرتب' باعتبار أنها تؤثر في العملية التعليمية بالكلية، وفيما يجب أن يتمتع به من انتظام في الأداء، وما تنصف به من الالتزام بالمشروعية والقانون.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٣٦ ق.ع - جلسة ١٩٩٢/١/٢٥)

### المبدأ رقم (٢٨) -١

#### صاحب المصلحة والصفة في الطعن على قرارات الترقية بالكلية

لأساندة أعضاء هيئة التدريس بإحدى الكليات مصلحة مباشرة في الطعن لعدم حصول المدعي على وظيفة الاستاذية دون سند من القانون، لانتفاء ذلك على مافسنة لهم بهذه الوظيفة، مما يؤثر في مجال الاحترار والتعبير في لوظائف التي تشرف بالحصول على درجة الاستاذية.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقمي ١٨٩١٧ و ١٩٣٨٣ لسنة ٥٢ ق.ع - جلسة

٢٠١٣/٥/١٢)

## (التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس - الاعلان)

### المبدأ رقم (٢٩) -٢-

#### تكرار الاعلان عن شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس خلال السنة لا يرتب بطلان

عندما تغلب المشرع الاعلان عن الوظائف الشاغرة في هيئة التدريس مرتين في السنة، فإن ذلك مرجعة إتاحة العرس عام أكبر عدد من يتوقع فيهم شروط شغل وظائف هيئة التدريس بالجامعات للتقدم لشغل هذه الوظائف . فإن لم يتحقق ذلك فلا مدعى من تكرار الاعلان حتى يمكن إتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن للتقدم لهذه الوظائف ، وحتى تقوم للجانب العلمية لمشكلة فحص هذه الطلبات باختيار أفضل لعناصر المتقدمة لتلك الوظائف . لم يرتب المشرع أي إجراء على مخالفه ذلك الإجراء بتكرار الاعلان ، باعتبار أن ذلك من الأمور التنظيمية التي لا يترتب على مخالفتها البطلان

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥-٤ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٣/٧/٢)

### المبدأ رقم (٤٠) -١-

#### الالتزام بشروط الاعلان

الاعلان عن شغل الوظيفة يترتب عليه تعلق حل ذوي الشأن بما تضمنه من شروط شغل الوظيفة ، بحيث لا يحوز للإدارة أن تعين من لم يستوف هذه الشروط بسعوى أنها عدلت منها أو استحدثت شروطاً جديدة .

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة ١٩٩٤/٦/١٨)

### المبدأ رقم (٤١) -٢-

#### موقف الاعلان في حالة استقلال احد فروع الجامعة

إذا أعلنت الجامعة عن مسابقة لشغل إحدى الوظائف في فرع تابع لها، ثم استقل هذا الفرع أثناء نظر الطعن إدارياً ومالياً عن الجامعة المحلية ، كانت الجامعة الجديدة هي الموط بها تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى .

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٠٨٩ لسنة ٥٨ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٦/١٤)

### سلطة جهة الادارة في اختيار وقت الاعلان عن شغل وظائف اعضاء هيئة التدريس

ان الجامعة تتمتع بسلطة تقديرية كاملة في اختيار الوقت الملائم للتعيين في الوظائف الجامعية طبقاً لاحتياجاتها والدرجات المالية المتاحة لديها، كما أنها غير ملزمة بإصدار قرار لتعيين في وقت معين بيد أنه إذا أصبحت جهة الإدارة عن منها في شغل الوظيفة وبدأت في اتخاذ اجراءات لتعيين فيها بأن أعلنت عن حاجتها إلى شغلها فمن ثم لا يسوغ لها من بعد أن تتوقف عن استكمال هذه الإجراءات إلا لأسباب موضوعية طرأت لديها تعذر ذلك بحسبان إقصاها عن منها ابتداء في شغل لوظيفة حاد بركيزة أسباب موضوعية قاسم لديها وبالتالي يكون عدد لها عن ذلك أيضاً مستنداً لأسباب موضوعية حفاً بمصدقيها لدى المواطنين، وتأكيداً لتفهم في حديه ما تتخذه جهة الإدارة من إجراءات وبصرفات تملأ عن الأهواء والشطط باعتبارها القومة على دارة المرافق العامة على نحو يحقق المصلحة العامة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٨٩٩ لسنة ٥٢ ق. عليها جلسة ١٩/٢/٢٠٢٢، والطعن رقم ٥٢١٢ لسنة ٦٧ ق.ع - جلسة ٢٧/٢/٢٠٢٢)

### الشروط العامة للتعيين - شرط المؤهل

حول لقانون المجلس الأعلى لجامعات وحده سلطة معادلة الشهادات العلمية بالمرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية لخاصة لعلمون تنظيم الجامعات، كجهة الاختصاص العلمية الوحيدة - بمجرد اقرار المجلس معادلة أبة شهادة علمية من تلك الشهادات، تدرج مباشرة ضمن منظومة الشهادات العلمية لمعترف بوجودها واثارها، دون تعيير منها، ومثلها المعادلة لها الصادرة عن الجامعات المصرية تطبق لا اختصاص لجهة الإدارية العامة على لتعيين في الوظيفة العامة بالنظر في مدى معادلة مؤهل المتقدم، ولا يحور لها استيفاده لهد السبب

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣٢ لسنة ٥٨ ق.ع - جلسة ٢٠/٢/٢٠١٦)

## المبدأ رقم (٤٤) - ١

### شرط حسن السمعة

هذا الشرط من الشروط اللازمة لتولي الوظيفة العامة وشرط للاستمرار فيها - لا تكفي لإبراز الشك للحكم على توفر شرط حسن السمعة أو عدم توفره، بل يتعين أن تكون هناك وقائع لها أصول من الأوراق تشير إلى تلك الشكوك والشبهات السبب الذي نعول عليه الجامعة في عدم تعيين المتقدم للتعيين في وظيفة (مدرس) بالجامعة بالقول بعدم توفر شرط حسن السمعة لديه استناداً إلى سبق إحالته إلى مجلس تأديب القضاة واستقالته قبل المحاكمة، مما يجعل في طياته إشارات الشك بالنسبة للمخالفة المتعلقة بالسمعة والأعراس: هذا السب لا يدعو أن يكون سبباً طلياً أو وهمياً، فلا يصلح مبرراً للقرار المأخوذ فيه

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢٤٠ لسنة ٤٨ في ع - جلسة ٢٠٠٩/٥/١٠)

## المبدأ رقم (٤٥) - ٢

### الشروط الإضافية في الاعلان عن شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس

الأصل أن يكون تعيين أعضاء هيئة التدريس من خلال الاستمرارات الأساسية العامة التي انتهجها المشرع في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، والتي يقتضى وجودها من طبيعة ومتطلبات "الكادر" الخاص لتلك الوظائف، وما يصح به وصف كل وظيفة منها وتصنيفها وترتيبها وتعدد واجباتها ومسئولياتها اللزم توفرها فبعض بشغلا - بأن وهب لمشرع مجلس الجامعة سلطة تقديرية في التعيين على وفق صوابط قانونية خاصة، إلا أنه يجب ألا تتعدى هذه السلطة إلى نتائج خارجة عن جوهر الكادر الأكاديمي لوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وما يتطلبه من تفوق علمي وبحثي، وأن تدور في تلك أحكام المنظومة التشريعية المصرية مجتمعة بأهداف وغاياتها، وبما لا يخالف القانون ومبادئ الشريعة العامة في وظائف الخدمة المدنية - يخص ذلك لرقابة القضاء الإداري،

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣٢ لسنة ٥٨ في ع - جلسة ٢٠١٦/٣/٢٠)

**مدى جواز الاكتفاء بوضع الشروط الإضافية في لوائح تنظيمية دون النص عليها بإعلان شغل الوظائف:**

**الاتجاه الأول:**

يحق للإدارة أن تضيف شروطاً تنظيمية بالإضافة إلى الشروط العامة على أن تنص بالعمومية والتجريد - من هذه الشروط الشروط توفر شروط تعيين المعيين على المتقدمين لشغل وظائف هيئة التدريس من الخبير - تطبق تلك الشروط التي سبق صيغتها بقرار تنظيمي في تاريخ سابق على إعلان شغل الوظائف ولو لم ينص عليها في الإعلان، مادام هذا القرار نافذاً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في بطعين رقم ٣٦٢٤، ٣٦٧١ لسنة ٢٧ ق، ع - جلسة ١٩٩٩/٢/٢٠)

**المبدأ رقم (٤٧) -١**

**الاتجاه الثاني:**

أجدر المستر للجامعة أن تضيف شروطاً أخرى غير تلك التي وردت في القانون بالنسبة لتعيين أعضاء هيئة التدريس - إلا أنه يجب أن تلتزم بجهة الإدارية في إعلانها عن شغل تلك الوظيفة من هذه الشروط، حيث إن الإعلان عن شغل الوظيفة يرتب عليه تعلق حتى ذوي الشأن بما تضمنه من شروط تطبق، بحيث لا يجوز للإدارة أن تضع من لم يستوف الشروط الواردة بالإعلان، حتى لو كان قد سبق إقرار هذا الشرط بقرار تنظيمي في تاريخ سابق على إعلان الجهة عن شغل تلك الوظيفة، حيث أن إحصاء أعضاء هيئة التدريس بقرار تنظيمي بعد شروطاً إضافية مسجلة، وتطابق في حيزهم، واتصالهم بمن يعينهم الأمر. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تضمين الإعلان على ليد الشروط، ولأن جميعهم قبل الإعلان عنها على الخول على يتم فحص إعلاناً بحقوقهم - تطبق (١) خلا لإعلان عن شغل وظيفة (مدرس بالجامعة من شروط بشأن وضع حد أقصى لعدد المتقدم، فإنه لا يجوز تخطي أحد المتقدمين بحجة مجاوزة شرط السن الذي سبق لمجلس الجامعة [المراد في جلسة سابقة، ولم يتم تصحيح إعلان شغل الوظيفة

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٥٤٣٨ لسنة ٥٨ ق، ع - جلسة ٢٠١٨/٤/٢٢)

## المبدأ رقم (٤٨) -

### شرط التخرج في جامعة أو كلية معينة:

لن أحرار لقانون لمجلس الجامعة أن يضمن إعلائه عن شغل وظائف هيئة التدريس (فيما عدا وظائف الأساتذة) شروطاً أخرى بالإضافة إلى الشروط المبينة في القانون، إلا أنه يتعين أن تكون هذه الشروط من حيث الشروط التي أحلب القانون، فتكون منصفة بالعمومية والمجرد، دون إخلال بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص - لا يجوز بصعب الإعلان شرطاً يفرض التعيين على خريجي كلية معينة أو جامعة معينة، لأنه شرط يحل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، وبمطوحي على تعبير نهي عنه المشرع [حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢٥٤ و ١١٤٤٤ لسنة ٥٨ ق ع - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١٥]

## المبدأ رقم (٤٩) -

### مدى جواز اشتراط حد أقصى لعمر المتقدم لشغل وظائف أعضاء هيئات التدريس:

#### اتجاه دائرة توحيد المبادئ:

الإعلان كطريق من طرق شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم يجب أن يكفل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، والمساواة العادلة بين المستوفين لشروط شغلها، وهو ما يتعين معه أن تكون العاية من الشروط التي تصفها حية الإدارة هي تحقيق لمصلحة العامة، وكفاءة حسن سير العمل في لرفق الذي تقوم عليه، وأن تكون هذه الشروط متبعة بالعمومية والتجرد، ومتفقة وما تطلبه الوظيفة لمعلن عنها، ومتفقة لمصلحتها، وألا يعاق طبيع الأشياء ومصلحتها وعندها - مشروعية بصعب الإعلان عن الحاجة إلى شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة (عدا وظيفة أساذ) شرطاً بالحد الأقصى لمن المتقدم لشغل أي من هذه الوظائف، يتوقف على مضمون هذا الشرط، إذ يجب أن يكون هذا التحديد على وفق قواعد موضوعية منضبطة، من خلال اختيار من متوارى كحد أقصى يراعى في تحديده بالنسبة لأدى الوظائف (وظيفه معبد) السن لمحدد للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة، في ضوء الظروف الواقعية من مستويات الدراسة، مراعيًا ما عساه يعترض الطائف العادي من عقبات تؤجر حصوله على المؤهل، ويراعى في تحديده أيضاً أنه يجوز قانوناً شغل هذه الوظيفة بطريق لتكليف من بين خريجي آخر سنتين دراسيتين، مما يقتضي أخذ السن المعاد إلى عساه يكلف بذلك في الاعتبار، أما بالنسبة للوظائف الأعلى بدءاً من مدرس مساعد وما يعلوه، فيراعى في ذلك السن المدة المعتادة للحصول على التأهيل العلمي، واستبعاد الشروط اللازمة لشغل الوظيفة الأعلى بحسب السير العادي للأمور - من القواعد لموضوعية بالنسبة إلى جميع الوظائف المشر إليها أن يؤخذ بعين الاعتبار إتاحة السبل لمن يقع عليه الاختيار لقضاء فتره معتولة للعمل بالجامعة تسمح به باكتساب الخبرات التراكمية التي تكون

لشاغلي تلك الوظائف على مدار سنوات عملهم، وأن يؤخذ كذلك بعين الاعتبار أن أعضاء هيئة التدريس سوف يتناوبون فيما بينهم في شغل المناصب الإدارية بالأقسام والكليات، وهو ما يقتضي تعدد التفاوت العمري البالغ فيه بين شاغلي الوظيفة الواحدة من هذه الوظائف.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - في الطعن رقم ٣٣١٦٦ لسنة ٥٩ ق.ع -

جلسة ٢٠١٧/٧/١)

## المبدأ رقم (٥٠) -

### التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس للمتقدم من خارج الجامعة:

تشكيل اللجان العلمية لعرض طلبات المتقدمين بخصص للسلطة التقديرية للجهات العلمية الجامعية، بما فيها مجلس القسم ومجلس الكلية وترتبط الجامعة، وهذه الجهات هي الأقدر والأقدر باختيار أفضل العناصر التي تشكل منها اللجان العلمية ليس من حق المتقدم أن يطعن في تشكيل اللجنة، وإلا انتب الوضغ إلى أحتيته في اختيار من يتولى متعانه وتقييم أعماله، وهو أمر غير مقبول منطقاً وفائوماً - تتولى اللجان العلمية عملها بواسطة المختصين بها، دون معقب عليها، ما لم تمش استعمال سلطتها

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ٢٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٢/٧/٣)

## المبدأ رقم (٥٠) -

### شروط التعيين في وظيفة مدرس

أن المشرع حدد الشروط الواجب توفرها فيمن يُعين عضواً بهيئة التدريس بالجامعة. ولجهات ذات الشأن في التحقق منها، ودات الإحتصاص في إصدار القرار بالتعيين، ووجه إنصائها بأمره. ودورها في تأسيس القرار، بحيث جعل الأمر يشترك فيه - على مقتضىصوص الفايون - أكثر من جهة، ويعبر بأكثر من مرحلة، ويكون ذلك كله سلسلة واحدة، يجب أن تنظم حقائقها لتستقيم شرائط صحتها. وبالنسبة للتعيين في وظيفة مدرس بالجامعة، فإنه إلى جانب حصول المرشح عن درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في مادة تؤهله لشغل الوظيفة، وتتمتع بخس السمعة، إشتراط المشرع أن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها. وإذا كان من المدرسين المساعدين أو المعيد في إحدى الجامعات العاصعة لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، فإنه إشتراط إضافة إلى ذلك أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه منذ تعيينه معيد أو مدرساً مساعداً، ما إذا كان المرشح لتعيين من غيرهم. فقد بطلت المادة (٦٧) من قانون تنظيم لجامعات شرطاً آخر. وهو بوقره على الكفاية لمتطلبة للتدريس، وتوفر هذه الشروط جميعها لا يكفي للتعيين في الوظيفة المعلنة. بل يتعين إلى جانب

ذلك التحق من مدى تطابق رسالة الدكتوراه الحاصل عليها والخبرة العلمية التي تمارس فيها في مجال الوظيفة المرشح لشغلها. وهذه المهمة تقوم بها اللجنة العلمية المصنوع عليها في المادة (٧٦) من قانون تنظيم الجامعات، والمادة (٥٥) من لائحة لتفدية، ولا ينف عمل هذه اللجنة عند التحقق من حصول المرشح على درجة الدكتوراه، فهذا امر لا يحتاج الى لجنة متخصصة، بل يتعين عليها أن تبحث في موضوع الرسالة وفي عناصرها وتمحص فيها بدقة، حتى تتأكد من تطابق التخصص الدقيق للرسالة مع الوظيفة المطلوب شغلها، وعلى اللجنة أن تقدم تقريراً مفصلاً عن المهمة التي كلفت بها والنتيجة التي توصلت إليها، وإذا كان المرشح لتعيين من خارج الجامعة، فإنه يتعين أيضاً التحقق من كفايته للتدريس، وتتولى هذه المهمة اللجنة المصنوع على تشكيلها في المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية المذكورة سالفاً، حيث تقوم بتكليف المرشح بعدد محدود من الدروس، خلال فترة لا تقل عن أسبوع، يقوم بإلقائها أمام اللجنة، وعليها أن تقدم تقريراً عنه، ولقد استلزم هذا الشرط الأخير في المرشح للتدريس من خارج الجامعة أن يوضع تحت نظر السلطة المختصة بإصدار القرار بالتعيين مدى قدرة وكفاية المتقدم للقيام بفهمة التدريس بالجامعة، وأن المشرع قصد على إغفال هذه الإجراءات أو عدم إتيانها بطلان قرار التعيين أو صحته، ويجب على السلطة المختصة بالتعيين أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص في أمر التعيين، كما أوجب قبل إبدائهم الرأي عرض الإنتاج العلمي لشغل وظيفة مدرس على مجلس القسم المختص أو على لجنة تشكل خصيصاً لهذا الغرض في حالة تعذر أو استحالة قيام القسم بهذه المهمة” (حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٢٨٢٩ لسنة ٦٤ ق.ع - جلسة ٢٠٢١/١١/٢٨)

المبدأ رقم (٥١) -

### مهمة اللجنة العلمية

أن مهمة اللجنة العلمية هي التحقق من توافر شروط الكفاية العلمية في المرشح وذلك بأن تتولى فحص إنتاجه العلمي وتقرير ما إذا كان جديراً بأن ترقى به بحالته الى المستوى المطلوب للوظيفة، وأن مجلس الجامعة حينما مباشر اختصاصه في اختيار الأصح لتعيين إما يترخص في تقدير المواقي العلمية المتصلة بالكفاية وهو يعارض في هذا لشأن سلطة تعتبر من الملاءمات المتروكة لتقديره تأي عن رقابة القضاء مادام أن تقديره قد جاء خلواً من مخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة وأن القرار الذي تضعه اللجنة العلمية المنوط بها فحص كفاية المرشحين من الناحية الفنية لا يعدو أن يكون تقريراً استشارياً والسلطة التعيين حتماً كاملاً في مناقشته وكذلك الحال بالنسبة للرأي الذي يبديه كل من القسم المختص ومجلس الكلية فهي جميعاً لا تعدو أن تكون عناصر لتقدير يستهدي بها مجلس الجامعة في اختيار المرشح الأصلح للتعيين في الوظيفة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٠٤١٥ لسنة ٦٢ - جلسة ٢٠٢٠/١٢/٢١)

## المبدأ رقم (٥٢) -

### كل ترقية في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمثابة تعيين فيها - حدود الرجوع الاقليمية

كل ترقية في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمثابة تعيين فيها، وإن القرار الذي يصدر في هذا الخصوص قرار مركب تشترك فيه أكثر من جهة ومع بأكثر من مرحلة ويحتوي قيماً مشتركة في أي مرحلة أن بعض ما هو موطء به في ابعاد الامداد لذلك كما يجب ان تكون له العيدة والموضوعية، وإن يكون صلاكة في جميع المراحل متعاً والقواعد غير مشوبة بالمعيب في استعمال السلطة، وإن كان تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يكون من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، إلا أنه قد يقرر في وحدات المحكمة من واقع ظروف الدعوى وملائمتها أن مسبب حبة لإدارة فيه تمت وإساءة استعمال السلطة والانحراف به كان له ان ينقص بمعدل قرار التعيين وإرجاع الدمية المعين إلى تاريخ سابق

(في هذا المعنى الحكم الصادر بجلسته ٢٠١٠/٣/٢٨ في الطعن رقم ٦٩ و٩٧ و٣٦ لسنة ٥٢ ق ع - مجموعة أحكام المكتب الفني السنتين ٥٥ و٥٦ عهداً رقم ٤٤)

## المبدأ رقم (٥٣) -

### لا يجوز تحميل العضو خطأ اللجنة العلمية الدائمة - حدود الرجوع الاقليمية

إذا رفض مجلس الجامعة تعيين عضو هيئة تدريس في وظيفة استاذ ماسبق على قرار اللجنة العلمية بدائمة بعدم كفاية أبحاثه، ثم شكلت لجنة أخرى معاهدة لإعادة تقييم أبحاثه دون تغيير لوائحها إلى كتابتها علمياً لتعيينه بهذه الوظيفة، تعوى على جهة الإدارة تعينه في هذه الوظيفة ورد أفضيته إلى تدبير صدور قرار مجلس الجامعة برفض تعيينه، أنه لا يجوز تحميل العضو خطأ اللجنة العلمية الدائمة، بحسب أبحاثه كانت ترقى به إلى التعيين في الوظيفة في هذا الدرع

(الحكم الصادر بجلسته ٢٠١٤/٦/١ في الطعن رقم ١٩٣٢٧ لسنة ٥٩ ق ع مجموعة مبادئ المكتب الفني السنة ٥٩ ق ع مبدأ رقم ٢٨ والطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٥ ق ع جلسة ٢٠٠٧/٥/١٣)

## المبدأ رقم (٥٤) -

### دور لجنتي الفحص والاستماع

تأط المشرع باللجنة العلمية لفحص الإنتاج العلمي لتقديم، والتأكد من مدى مطابقته للمتخصص المطلوب واعداد تقرير مفصل بذلك، كما تأط باللجنة الاستماع التحقق من مدى كفاية المرشحين للتدريس، وذلك بقبام كل مترشح بعد اعداد عدد من الدروس لإلقائها أمام اللجنة، التي تعد تقريراً عنه يجب ان تكون نتائجها مغلغلين في الشكول وألا تقوم باتس الوظيفتين لجنة واحدة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقمي ١١٢٥٤ و١١٤٤٤ لسنة ٥٨ ق ع - جلسة ٢٠١٥/١١/٢٧)

## المبدأ رقم (٥٥) :-

### شرط تخصص المحكمين

أن تخصص المحكمين القانمين على إعداد التقارير الفردية شرطاً واجباً وصحابة أساسية لسلامة تقدير الإنتاج العلمي للمقدم، وأن افتقاد المحكمين أو أحدهم شرط التخصص من شأنه أن يسم تقريره بالخطأ. وهو ما يؤدي بدوره إلى بطلان التقرير الجماعي للجنة العلمية الذي يعد بناء على التقرير الفردية لمعدة بمعرفة غير المتخصصة.

(الطعن رقم ١٣٢١٢ لسنة ٤٩ ق. عليه جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)

## المبدأ رقم (٥٦) :-

### ضرورة التحقق من قدرة المتقدم للأعلان على التدريس ودور لجنة الاستماع

من شروط لتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس للمقدم من خارج الجامعة: التحقق من قدرته على التدريس - واجب المشرع تكليف للمقدم لتعيين بإلقاء عدد محدد من الدروس أمام اللجنة المختصة - إغفال ذلك يترتب بطلان قرار تعيينه

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٥٠ لسنة ٤٣ ق. ع. جلسة ١٩٩٨/٨/٢٢)

## المبدأ رقم (٥٧) :-

### ضرورة مراعاة الحيادية والنزاهة في أعضاء لجان الاستماع

إذا كان المرشح للتعيين من خارج الجامعة، فإنه يتعين التحقق من كفاءته للتدريس - تشمل هذه المهمة لجنة منصوص على تشكيلها في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، حيث تقوم بتكليف المرشح بأعداد عدد محدد من الدروس، خلال مدة لا تقل عن أسبوع، يقوم بإلقائها أمام اللجنة، ويتعين عليها أن تقدم تقريراً عنه - لا يمكن التحقق من هذا الشرط أو تقديره من خلال إلقاء درس واحد، إذ لا يتفق ذلك مع لصد المشرع وصياغة النص - يجب ألا يشترك في لجنة الاستماع للمرشح لتعيين في الوظيفة المعلنة عنها من كان عضواً بلجنة مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه الخاصة به، وذلك مراعاة للحيادية والنزاهة في إعداد التقرير - يترتب على مخالفة ذلك بطلان تقرير الاستماع

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢٥٤، ١١٤٤٤ لسنة ٥٨ ق. ع. - جلسة

٢٠١٥/١٢/٢٧)

#### المبدأ رقم (٥٨) -١

##### أثر تشكيل لجنة الاستماع من غير المتخصصين

تشكل لجنة استماع علمية للمترشحين من خارج الجامعة لشغل وظيفة في هيئة التدريس، وذلك من ثلاثة من الأساندة المتخصصين لجالبين أو لسابقين بالجامعات - إذا تم تشكيل هذه اللجنة من غير المتخصصين أو ممن يشغل درجة أدنى من (أستاذ)، فإن ذلك يعد مخالفاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، ويصم تقرير اللجنة بالمطلان

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٩٢٣٢ لسنة ٥٨ ق.ع - جلسة ٢٠١٦/٣/٢٠)

#### المبدأ رقم (٥٩) -٢

##### لجنة الاستماع والقاء المتقدم للدروس

يجب أن يكون التقويم المسجح من خلال سماع عدة دروس يتم إلداها خلال أسبوع على الأقل. حق يمكن قياس وتقدير قدرة المتقدم للتعبين على القيام بعمام التدريس بالجامعة. فلا يكفي إلقاء درس واحد

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٤٣ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/١١/٤)

#### المبدأ رقم (٦٠) -٣

##### التعبين في وظيفة مدرس تعيين مبتدأ وليس تعييناً متضمناً ترقية لمن يشغل وظيفة (مدرس مساعد)

##### - أثر إحالة المدرس المساعد إلى المحاكمة التأديبية على التعيين في وظيفة مدرس

التعبين في وظيفة (مدرس) تعيين مبتدأ وليس تعييناً متضمناً ترقية لمن يشغل وظيفة (مدرس مساعد) - هذا التعيين يتفهد فيه بما ورد بقانون تنظيم الجامعات في شأن تعيين أعماء هيئة التدريس، لا بما ورد بقانون نظام العامين لمدرسين بالدولة - الاستماع عن تعيين المدرس المساعد في وظيفة (مدرس) لكونه محالاً إلى المحاكمة لتأديبية غير مشروع

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٨ ق.ع - جلسة ١٩٩٨/٧/٤)

## المبدأ رقم (٦١) -١

**التعيين في وظيفة مدرس شرط الخبرة التدريسية - يتعين على هذه اللجنة أن تبحث في موضوع الرسالة وعناصرها بدقة، وتتأكد من تطابق التخصص الدقيق للرسالة مع الوظيفة المطلوب شغلها، وتقدم تقريراً مفصلاً بذلك.**

من شروط التعيين في وظيفة مدرس أن يكون المترشح حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في مادة توهمه لشغل الوظيفة، وأن يتمتع بحسن السمعة، وأن تكون له مصتحت سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها إذا كان المترشح من المدرسين المساعدين أو المعبدن في إحدى الجامعات الخاصة لقانون تنظيم الجامعات، فإنه بشرط إضافة إلى ذلك أن يكون ملتزماً في عمله ومسكته من تعينه، أما إذا كان من غيرهم، فيشترط التحقق من كفايته للتدريس - توفر هذه الشروط جميعها لا يكفي للتعيين في الوظيفة المعينة، بل يتعين أيضاً التحقق من مدى تطابق رسالة الدكتوراه الحاصل عليها المترشح والخبرة العلمية التي تعرس فيها في مجال الوظيفة المرشح لشغلها، وتقوم هذه المهمة اللجنة العلمية لمصنوع عليها قانوناً - يتعين على هذه اللجنة أن تبحث في موضوع الرسالة وعناصرها بدقة، وتتأكد من تطابق التخصص الدقيق للرسالة مع الوظيفة المطلوب شغلها، وتقدم تقريراً مفصلاً بذلك.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢٥٤، ١١٤٤١ لسنة ٥٨ ق-ع- جلسة

٢٠١٥/١٢/٢٧)

## المبدأ رقم (٦٢) -١

**شرط اجتياز التدريب لشغل وظيفة مدرس بالجامعة من المدرسين المساعدين يتعين أن يكون سابقاً على إرادة التعيين وليس لاحقاً عليها**

شروط التعيين في أية وظيفة من الوظائف يلزم توفرها لحظة إقصاد الإدارة عن إرادتها المتمثلة في التعيين في هذه الوظيفة، وما عتبار أن هذه الشروط هي المكونة لركن السبب في قرار التعيين، بحيث أن تكون معاصرة ومتزامنة مع إرادة مصدر قرار التعيين - تطبق: من شروط التعيين في وظيفة مدرس بالجامعة من المعبدن والمدرسين المساعدين تلقيهم لتدريب على أصول التدريس العامة والخاصة بصفة مبرصة، ولم يحدد المنصر في النص المقرر لذلك في قانون تنظيم الجامعات وسيلة محددة لهذا للتدريب، بل ترك ذلك لقرار يصدر عن مجلس الجامعة، يحدد هذه الضوابط والقواعد. وكذلك وسائل العملية التدريسية، والتي لم يتم حصرها في النص القانوني، بل جاءت على سبيل المثال. حيث ورد النص على أن

#### دليل الجامعة التكنولوجية

تكون في شكل مقررات أو مدونات أو مرسوم عمية، وهذه الوسائل معتمد من كليه في خرى طبقاً لظروف كل منها، فشرط اختيار المدرس باعتباره شرطاً للصلاحيه لشغل وظيفة مدرس بالجامعة من المرسوم المساعدين يتعين أن يكون سابقاً على إرادته التعميم وليس لاحقاً عليها، ذلك أن القاعدة بالنسبة للمقررات الإدارية أن مشروعيتها تقدر بالنظر الي وقت صدور القرار. فتعني قرار التعميم عبارة مؤداه إلزام المعلم بموجب هذا القرار بحضور المدرس بصفة مرضية لا يعني تأخير اثر القرار أو تعليله على شرط موافقه بل تعدته العبارة في حكم التوجيه الذي لا يدل إلى عباره جزءاً من القرار - نتيجة ذلك يكون القرار صحيحاً وحال الأثر، ويصدر سلباً غيراً من أي عيب فلا يجوز معيبه

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٢٣ ق.ج - جلسة ١٩٩٧/٤/١١)

#### المبدأ رقم (٦٢) -١

##### المفاضلة بين المتقدمين

تفهم صاده الشخص - أوجد المشرع مبدأ بدلاً في شأن تعيين المعلمين عند عدم وجود مادة التخصص ضمن مواد الانتخاب في مرحلة بدرجة العامية الأولى، وهو الحصول على دبلوم خاص في فرع التخصص، ذلك لم يوجد قام مقلدة التعويض العملي مدة لا تقل عن سنتين في كلية أو معهد جامعي أو مستشفى جامعي، وشرط الحصول على تفهم جيد حد على الأقل عن العمل خلال هذه المدة ليس كان المعنى على ذلك ينظم التعيين في وظيفة (معيد)، إلا أن المحكمة س تستصحب براءة المشرع في هذا الشأن والقيام عليها عند المفاضلة في شأن التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس - تطبيقاً لا يجوز استبعاد مرشح للتعيين في وظيفة (مدرس) بحجة أن الدراسة الجامعية الأولى له قد خلت من مادة التخصص لمؤهله المعلي عنها، رغم كونه حاصل على الدبلوم الخاص بما يتحقق معه ذلك المبدأ المبين في شأنه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣٦ لسنة ٥٨ ق.ج - جلسة ٢٠١٦/٣/٢٠)

#### المبدأ رقم (٦٤) -١

##### دور اللجان العلمية ومجلس القسم ومجلس الجامعة

السلطة المختصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس في مجلس الجامعة. بعد خلري مجلس الكلية ومجلس القسم المختص. ويكون التعيين من تاريخ موافقه مجلس الجامعة - التعيين في وظيفة (مدرس) يكون من بين ساعلي وظيفه (مدرس مساعداً) أو (معيد) في الكلية نفسها، وإذ لم يوجد د حل الكلية من يكون مؤهلاً لشغل هذه الوظيفة، جاز الإعلان عنها وشغلها من خارج الكلية أو الجامعة

أفراد المشرف للجان الدائمة لتعيين الأساتذة والأساتذة المساعدين بتشكيل خاص. ثم غابر في الحكم حال التعيين في وظيفة (مدرس). فاعتبر مجلس القسم هو القائم بعمل اللجنة العلمية. وسمح عند الاستعانة أو السعير بأن تشكل لجنة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد لفحص أوراق المرشحين لشغل وظيفة (مدرس) من أي من المتخصصين في المجال المطلوب، وذلك دون لحد أو شرط سوى مجال التخصص فقط - لا تعدوا الآراء التي تنفي إليها اللجنة العلمية ومجلس القسم ومجلس الكلية أن تكون آراء استشارية، يستهدي بها مجلس الجامعة صاحب السلطة العليا في التعيين - القول بالالتزام مجلس الجامعة بتقرير اللجنة، مع عدم وجود النص الذي يفرض هذا الالتزام، يتنافى مع ما هو متروك لسلطة التعيين من مرشحات التعيين وملائماته.

إذا تعارضت آراء أعضاء اللجنة، فقرر مجلس الجامعة خروجاً من الخلاف أن يعهد بالقر إلى استاذ متخصص للترجيح بين الآراء لم يحز له بعد ذلك مخالفة ما انتهى إليه تقرير الأستاذ المرجح. دون بيان سبب ذلك، وإلا كان ذلك متصادماً مع المقدمات التي سنكتها الجامعة، ومشافصاً مع المسد الذي أبنته لتسروعيه قرارها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٢٨٥٧ لسنة ٥٩ ق. ع - جلسة ٢٣/١١/٢٠١٦)

#### المبدأ رقم (٦٥) -١

لم يتطلب المشرف في لجان الجبره التي تستعين بها المحكمة تشكيلاً محدداً - ينطبق ذلك على اللجان التي تنتدبها المحكمة لفحص أوراق المتقدم لتعيين في وظيفة (مدرس) بالجامعة فيجوز أن تشكل من شاعلي وظيفة (مدرس) لا غير أن يقوم أعضاء اللجنة بتفويض من يرشحونه لرئاسة اللجنة بالتوقيع وحده على التقرير الصادر عن اللجنة، وما دام أنه تم مبر هذا التوقيع بعائم شعار الجمهورية، فلا سبيل للطعن على ما ورد في مضمونه سوى بالطعن بالتزوير حال توفر مقوماته وشوهد

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٢٨٥٧ لسنة ٥٩ ق. ع - جلسة ٢٣/١١/٢٠١٦)

#### المبدأ رقم (٦٦) -١

مخالفة الشروط المتعلقة بالكفاية اللازمة لشغل الوظيفة تجعل القرار مشوباً بعيب جسيم فلا تحققه حصاة شرط أن يكون لمدرس المساعد المرشح لتعيين في وظيفة (مدرس) مطرماً في عمله ومسلكه فقد تعينه بواجباته ومحسناً أداءها هو شرط لازم توفره لئلا تفت من مدى صلاحيته لشغل وظيفة مدرس

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٣٨ ق. ع - جلسة ٤/٧/١٩٩٨)

### المبدأ رقم (٦٧) -٤

تتضي المادة (٦٥) من قانون تنظيم الجامعات بأنه إذا تقرر عدم أهلية المتقدم لوظيفة أو للقب العلمي فلا يجوز له معاودة التقدم إلى الوظيفة إلا بعد مضي مدة من تاريخ تقرير عدم أهليته، وبشرط إضافة إنتاج علمي جديد لا يخلو حكم هذه المادة في حق طالبي شغل وظيفة (مدرس) - حكم هذه المادة يعطى المترشحين لنفس وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين الذين تتطلب وظائفهم تقديم إنتاجهم العلمي من البحوث مبتكرة والأعمال الإنسانية الممتازة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٣١٢ لسنة ٤٦ ق.ع - جلسة ٢٠٠٤/١/١٨)

### المبدأ رقم (٦٨) -٤

يحق للمحكمة تفحص أسباب أخرى لمشروعية قرار سحب قرار تعيين المدرس المساعد في وظيفة مدرس غير تلك التي ذكرتها الإدارة وتبين للمحكمة عدم مشروعيتها، متى تبين للمحكمة فتقاد المرحح للتعيين أحد لشروط المتعلقة بالكفاية اللازمة لشغل الوظيفة، مما يجعل قرار تعيينه فيها مشوباً بعب

جهم

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٣٨ ق.ع - جلسة ١٩٩٨/٧/٤ - مجموعات البوبيل الماسي مجموعه المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ثلاثين عام)

### المبدأ رقم (٦٩) -١

أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته، أورد في الباب الثاني أحكام الخاتمين بالتدريس والبحث، محدداً مفهوم أعضاء هيئة التدريس في لجان الخاصة لأحكامه، وحملهم حصراً في وظائف "الأساتذة" و"الأساتذة المساعدين" والمدرسون، وجعل المشرع من بين اختصاصات مجلس كل جامعة حاضعة لأحكام هذا القانون تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة

وخول كل من مجلس لكلية والقسم في الكلية أو المعهد لتابع للجامعة النظر في اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس في الكلية أو المعهد

وصح رئيس كل جامعة سلطة تعيين أعضاء هيئة التدريس بها بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس لكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، على أن يتولى مجلس القسم المختص مهمة النجبة العلمية بالنسبة للعندمين لشغل وظيفة مدرس،

وبعد الاستعانة أو التعهد. تشكل اللجنة بقرار من رئيس الجامعة بعد أحد رءى مجلس الكلية أو المعهد من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو ثمانية المساعدين في لجامعات الخاصة لهذا القانون أو من المخصصين من غيرهم.

واشترط المشترع فبعض نعيى عسواً في هيئة التدريس أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة يؤهله لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعترفها المجلس الأعلى لجامعات معدلة لذلك، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها، وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة وأن يكون لدوة مبالحة للطلاب والحركة العلمية

وجعل المشترع التعيين في وظيفة "مدرس" كأصل عام دون إعلان من بين وظائف "المدرسين المساعدين" أو "المعينين" في ذات الكلية أو المعهد، وسمح كاستثناء الإعلان عن شغل هذه الوظيفة إذا لم يوجد من بين هؤلاء من هو مؤهل لشغلها

واشترط المشترع فبعض نعيى في وظيفة "مدرس" - فضلاً عن الشروط السابقة - مضي ست سنوات على لأقل على حصوله على درجة الكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها، وإذا كان من بين المدرسين المساعدين أو المعينين في إحدى الجامعات الخاصة لهذا القانون فيلزم عما سبق التزامه في عمله ومساكنه مد تعينه معيداً أو مدرساً مساعداً بواجباته ونحساً أداءها، وإذا كان من غيرهم فبشترط أن يتوفر فيه الكفاءة المنطلبة للتدريس وإذا كان المرشح لشغل وظيفة في هيئة لتدريس من خارج لجامعة، تشكل بقرار من رئيس الجامعة بقاء على اقتراح مجلس الكلية المختص لجنة من ثلاثة أعضاء من الأساتذة الحاليين أو السابقين بالجامعات. تكلف المرشح بإعداد عدد محدود من الدروس خلال مدة لا تقل عن أسبوعين ويقوم بإلقائها أمام اللجنة ومن يذعى من أعضاء بمجلس الكلية ومجلس القسم المختص. وتقدم اللجنة تقريراً عن المرشح للتدريس

((ي هذا المعني حكم المحكمة الإدارية العليا في الصمن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٥٨ ق. ع. جلسة ٢٠١٥/٦/١١ م))

ومن حيث إن لمشرع حدد شروط التعيين في وظيفة مدرس من خارج الجامعة بأن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها . وأن يكون قد محست على حصوله على درجة البكالوريوس أو الماستر أو ما يعادلها سمى سموات على الأقل، وأن يكون محمود لسيرة حسن السمعة، وأن يتوافر على الكفاءة لمنظمة للتدريس ولا ريب في أن شروط التعيين في أي وظيفة من الوظائف يلزم توافرها وقت التقدم بطلب شغل الوظيفة أو على الأقل في تاريخ أفعال باب تنفي طلبات شغل الوظيفة. وأن يستمر توافرها حتى اللحظة إضاح حجة الإدارة عن إرادتها بالمنعلة في التعيين في هذه الوظيفة. باعتبار أن توفر هذه الشروط هو ركن السبب في قرار التعيين . كما بين المشرع كيفية شغل وظيفة مدرس من خارج الجامعات مباشرة، وذلك بأن يتم من خلال إعلان شعب هذه الوظيفة. وينظم لجهات ذات الشأن في التحقق من توفر تلك الشروط والجهة صاحبة الاختصاص في إصدار قرار التعيين والموافقة عليه، ففعل التعيين في وظيفة مدرس يعارضه رئيس الجامعة ساء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم. حيث يقوم مجلس القسم بمهمة اللجنة العلمية في تقييم الإنتاج العلمي للمتقدمين وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة مع ترتيبهم عند التعمد بحسب الأفضلية في الكفاءة العلمية. كما يندى مجلس القسم رأيه في التعيين. وكذلك مجلس الكلية. ويتحصر دور مدين المجلسين في مجرد الاقتراح وإبداء الرأي في التعيين كما تبدي لجنة الاستماع رأيا عن المرشح للتدريس من حيث قدرته على إعداد المادة العلمية للمدروس والقائها وقدرته على توصيلها إلى المستمعين، وللمجلس الجامعة الموافقة على التعيين من عدمه بما به من سلطة تقديرية أن يأخذ بالنتيجة التي انتهت إليها هذه الجهات أو بطرحها ما دام قد مرخص في مباشرة سلطته في الحدود التي تحكمها المصلحة العامة، فسلطة التعيين حقها الكامل في مناقشة تقرير تقييم الإنتاج العلمي، والرأي الذي يندى كل من القسم المختص ومجلس الكلية فري كلها لا تعدو أن تكون عناصر المقدر التي يستهدي بها مجلس الجامعة في اختيار المرشح الأصح للتعين، والقرار الصادر بالتعيين أو رفضه يعتبر متاجاً لأراء كل من هذه الجهات. فإذا ما شاب إحدى هذه المراحل عهد استعجب على القرار الصادر بما على ذلك إذ أن كل مرحلة تعتبر بمثابة الأساس لما بعدها. وهي حلقات متتابعة ومتكاملة يتركب منها القرار الإداري النهائي بالتعيين أو برفضه. وهذه المراحل قصد منها تحقيق العدالة والضمانات الأساسية لمن يعين في هذه الوظيفة أو برفض تعيينه. سيتعين عدم إغفال أي مرحلة من هذه المراحل لما يترتب على إغفالها من إهدار لصعوبات التي قررهم لمشرع للتعين في الوظائف.

{ حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٤٤ في علها - جلسة ٢٠٠٦/٢/٢٦ }

### المادة رقم (٧١) -

ومن حيث إن قرارات التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات هي من قرارات الحركة التي تمر بعدة مراحل جوهرية تقوم المرحلة اللاحقة منها على ما سبقها من إجراءات مرحلية تسبقها طبقاً للتسلسل القانوني المقرر في هذا الصدد وذلك حتى ينتهي إجراءات الترشيع والتعيين بصدور قرار التعيين بعد استيفاء لقرار كافة شروطه المنظمة قانوناً لذلك، وعليه فإن رفض الجهة الإدارية اتخاذ أي إجراء من إجراءات الترشيع والتعيين بعد قراراً نهائياً بحجور الطعن فيه حتى ولو لم يصدر من مجلس الجامعة (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٥١٩ لسنة ٥٩ ق. ع - جلسة ٢٠١٦/٥/٢٢ م)

### المادة رقم (٧٢) -

ومن حيث إن المشرع اشترط بالتعيين في وظيفة مدرس أن يكون المترشح حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها في مادة تولفه لشغل الوظيفة، وأن يتمتع بحسن السمعة، وأن تكون قد مضت ست سنوات على الأقل على حصوله على درجة البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها، فإذا كان المترشح من مدرسين المساعدين أو المعهدين في إحدى الجامعات الخاصة لقانون تعليم الجامعات، فإنه يشترط إضافة إلى ذلك أن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه بتعيينه، أما إذا كان من غيرهم، فيشترط التحقق من كفايته للتدريس، وأن تتوفر هذه الشروط جميعها لا يكفي لتعيين في الوظيفة المعلنة، بل يتعين التحقق من مدى تطابق رسالة الدكتوراه الحاصل عليها لمترشح و لدرجة العملية التي تدرس فيها في مجال الوظيفة المرشح لشغلها، ويقوم بهذه المهمة اللجنة العلمية المخصوص عليها قانوناً دون سواها، ولذا يتعين على تلك اللجنة أن تبحث في موضوع الرسالة وعناصرها بدقة وتؤكد من تطابق التخصص الدقيق لرسالة مع الوظيفة المطلوب شغلها، على أن تقدم تقريراً مفصلاً بذلك، على أن يسكن قرار التعيين بعد ذلك مراحل إصداره، ولا يجوز للمحكمة بأي حال من الأحوال أن تعين نفسها ضمن لجنة العمية في تقييم الرسالة العلمية، وما إذا كانت رسالة الدكتوراه تدخل في مجال التخصص المعنى عنه أم لا

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الدورة السابعة - موضوع - في الطعن رقم ٣٦٩٩١ لسنة ٦٣ ق ع

- جلسة ٢٠٢١/١٢/١٢ م)

وحيث إنه إذا كان المرشح للتعين من خارج الجامعة، فإنه يتعين أيضاً التحقق من كفايته للتدريس، وتثول هذه المهمة اللجنة المنصوص على تشكيلها في المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية المذكورة سالفاً، حيث تقوم بتكليف مرشح بإعداد عدد محدود من الدروس خلال مدة لا تقل عن أسبوع، يقوم بالذمها أمام اللجنة، وعليها أن تقدم تقريراً عنه، ولقد سنلزم هذا الشرط الأخير في المرشح للتدريس من خارج الجامعة أن يوضع تحت نظر السلطة المختصة بإصدار لقرار بالتعيين مدى قدرة وكفاءة المتقدم للقيام بمهمة التدريس بالجامعة، وقد أفصح لمرشحاً صراحة عن أن هذه المقدرة لا يمكن قياسها وتقيدها من خلال العاء درس واحد، فذلك -عني وفق ما جرى عنه قضاء هذه المحكمة - لا يمتق مع قصد المشرع وصياغة النص، ويجعل لفظ "عدد" وعبارة "في مدة لا تقل عن أسبوع" لغواً وتردأ يتره عنه المشرع، ومن ثم يتعين لتحقيق العابة من النص أن يكون التقويم لصحيح من خلال قضاء عدة دروس، يتم إلغاؤها خلال أسبوع على الأقل.

ومن ثم يتضح أنه على وفق أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، فإن المشرع قد ناط بالجنة العسمية لفحص الانتاح العلمي للمتقدمين فخص موضوع رسالة لدكتوراه لكل من المتقدمين، وأن تمخص فيها بدقة، حتى تتأكد من تطابق التخصص الدقيق للرسالة مع الوظيفة المطلوب شغلها، وعى اللجنة أن تقدم تقريراً مفصلاً عن المهمة التي كلف بها والنتيجة التي توصلت إليها، كما ناط بلجنة أخرى الاستماع إل المرشحين للتحقق من كفايتهم للتدريس، وتثول هذه المهمة اللجنة المنصوص على تشكيلها في المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية المذكورة سالفاً، حيث تقوم بتكليف المرشح بإعداد عدد محدود من الدروس، خلال مدة لا تقل عن أسبوع، يقوم بإلقائها أمام اللجنة، وعليها أن تقدم تقريراً عنه ومن ثم فإنه على وفق أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية تكون قد بطلت هاتان المهمتان بلجنتين مختلفتين في التشكيل، وليس لجنة واحدة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة السابعة - موضوع - في الطعن رقم ٢٣٣٦٣ لسنة ٦٤ ق.ع

- جلسة ٢٠٢١/١٢/٢٦ م)

المبدأ رقم (٧٤) -١

سلطة جهة الإدارة في تعيين المدرس المساعد في وظيفة مدرسالتجاهان للمحكمةالاتجاه الأول

التعيين في الوظائف العامة، واختبار الوقت المناسب للتعيين، من الملاممات التي تترخص فيها جهة الإدارة بسلطة مطلقة في حدود ما تراه مطلقاً مع المصلحة العامة باعتبارها المسئولة عن حسن سير المرافق العامة - إذا كان الأمر كذلك بالمسئولة للوظيفة العامة، فإن التعيين في وظائف لشريش بالكلبات لجامعة يقوم على شروط واعتبارات خاصة، فضلاً عن وجوب الحصول على درجة الدكتوراه أو الإجازة العلمية المعادلة لها - الالتحاق بهذه الوظائف يعد تعييداً جديداً لصلاحيه خاصة، وليس مجرد ترقية من وظيفة مدرس مساعد - لم ينص قانون تنظيم لخدمات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) أو لوائح التنفيذية أي إلزام على جهة الإدارة بأن تعين المدرس لمساعد في وظيفة مدرس من درج معين بعد حصوله على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها أو عودته من البعثة أو من الإجازة الدراسية إثر ذلك. وفي حبه الإدارة تعين لمدرس المساعد في وظيفة مدرس لا بعد قرراً مسليماً بالمفهوم المقصود بالمادة (١) من قانون مجلس الدولة، فيجب أن يتم الطعن عليه في لمعاد القانوني المقرر لدعاوى الإلغاء.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٣٩ في ع - جلسة ١٩٩٤/٦/٤)

المبدأ رقم (٧٥) -١

الاتجاه الثاني

سلطة جهة الإدارة التقديرية تتعلق عند التعيين في وظيفة (مدرس) في حالة خلو النسم من لمدرسين المساعدين المستوفين لشروط التعيين في وظيفة مدرس، وتنعصر في حالة وجود مدرسين مساعدين مستوفين لهذه الشروط، حيث يكون التعيين بمثابة تسوية واجبة التطبيق على كل من تتوفر فيه شروطه، وليس تعييداً مبتداً حوالياً للسلطة المختصة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٥٥١ لسنة ٥٣ في ع - جلسة ٢٠١٠/١٢/٢٦)

## المبدأ رقم (٧٦) -١-

### التعيين في وظيفة أستاذ مساعد:

إذا كان التعيين يعتبر من الملاءمات التقديرية التي تفرخص فيها الجهة الإدارية بسلطته فطئفة في حدود ما تراه مُتفقاً مع الصالح العام، وباعتبارها لمسئولة عن خمس سير المرافق العامة وإذا كان كذلك بالنسبة للتعيين في الوظيفة العامة بصفة عامة، فإن التعيين في وظائف التدريس بالأكليات الجامعة يقوم على شروط واعتبارات خاصة فضلاً عن وجوب الحصول على الدكتوراه أو الإجازة العلمية المعادلة لها، فإن الإلحاق بهذه الوظائف بعد من هذه الوجهة تعيياً جديداً بصلاحية خاصة مُقدمة بشروطها وليس مُجرد ترقية من وظيفة مدرس

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٣٣٥ لسنة ٦٣ ق.ع - جلسة ٢٠٢١/٤/٤)

## المبدأ رقم (٧٧) -٢-

اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي - لاستعانة بالأستاذة المحكمين المتخصصين - بعد تخصص المحكمين الفنيين على إعداد التقارير الفردية شرطاً واجباً وصفاً أساسية لعلامة تقدير الإنتاج العلمي للمنتقد - افتقاد المحكمين أو أحدهم شرط التخصص من شأنه أن يصم تقريره بالبطلان، وهو ما يؤدي بدوره إلى بطلان التقرير الجماعي للجنة العلمية الذي يعد بدءاً على التقارير الفردية المعدة بمعرفة غير المتخصصين

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٢١٣ لسنة ٤٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٩/٢/٢٧)

## المبدأ رقم (٧٨) -٣-

### الهيئة في عضوية اللجان وأثر تخلف ذلك

يجب توفر الحيادية فيعض يشترك في عضوية اللجنة العلمية أو مجلس القسم أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة - تخلف ذلك يبطل لقرار وما بقى عليه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٤٠ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

**المبدأ رقم (٧٩) -١-**

وحيث ان المحكمة الإدارية العليا قد قضت بأنه (ولا بدل مما تقدم، ما اثيرت به جامعة اسيوط وفقاً لكتاب رئيس قسم اللغة العربية، وعميد كلية لادب الوادي الجديد، والمقدم ضمن حافظة مستندات، المطعون على تديبهما، بجلسة ٢٠١٧/٥/٦ في الدعوى رقم ٥٠٥٠ لسنة ٢٦ قضائية، من انه يستحال عليا تطبيق نص المادة (٥٥) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، نظراً لئى كلية لاداب فرع الوادي الجديد ولجنة الشأء، ولم يكن بها ثلاثة من الأسانلة أو الأسانلة المساعدين في تخصص البلاغة والسند تاريخ الإعلان عن حاجتها لشغل وظيفة مدرس بتخصص البلاغة والسند الأدبي في ٢٠١٤/٥/١٨، فإن ذلك مردود بما سطر بمص المادة (٥٥) المشار اليها سابقاً، من أنه في حالة حلو القسم من ثلاثة من الأسانلة أو الأسانلة المساعدين المتخصصين لشكل اللجنة لعلمية بالنسبة للمتقدمين لشغل وظيفة مدرس، بقرار من رئيس الجامعة بعد اخذ رأي مجلس الكلية من ثلاثة أعضاء من الأسانلة المساعدين في الجامعة الخاصة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو من المتخصصين من غيرهم)

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة السابعة - موضوع - في الطعن رقم ٣ ٥٧٥ لسنة ٦٤ ق.ع - جلسة ٢٠٢٢/٢/١٣م)

**المبدأ رقم (٨٠) -٢-****التعيين في وظيفة أستاذ**

الاختصاص بتعيين أعضاء هيئة لتدريس يعارسه رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة الذي يصدر قراره في هذا الشأن بعد اخذ رأي مجلس لكلية ومجلس القسم المحتص - الاختصاص بتقييم البحوث والأعمال التي يقدمها المرشح لتعيين صوط لجنة علمية دتمة - يجب أن يصدر تقرير اللجنة العلمية الدائمة للترقية عن اللجنة المختصة - لمجلس الجامعة الحق في مناقشة هذا التقرير وكذا مناقشة رأي مجلس القسم ومجلس لكلية، فهي كلها عناصر للتقدير يستهدي بها مجلس الجامعة الذي يترخص في تقدير النواحي العلمية المتصلة بالكفاية، وسلطته في هذا من اللأءاءات التي تنأى عن رقابة القضاء، مادام تقديره قد خلا من معالفة القانون ومن سوء استعمال لسلطة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٨/١/٢٤)

**المبدأ رقم (٨١) -٣-**

حدود السلطة التنفيذية لمجلس الجامعة في التعيين - مجلس الجامعة حين يباشر اختصاصاته في اختيار الأصالح لتعيين، يترخص في تقدير النواحي العنعية المتصلة بالكفاية، ومحصع سلطته التعنيرية لرقابة القضاء الإداري، بعرض التحقق من قابوومة لقرار ومدى سلامته من أمة معالفة لقانون - التقرير الذي تضعه اللجنة العلمية الدائمة المصوط بها فحص كفاية لمرشحين من الباحية الفنية هو مرحلة من مراحل صص القرار الإداري المتعلق بالتعيين، لا يسبب مجلس لجامعة الحق في مناقشته

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣١٤١٦ لسنة ٥٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٥/١٨)

#### المبدأ رقم (٨٢) -١-

الامتناع عن عرض أمر ترقية عضو هيئة التدريس على مجلس الجامعة بشكل قراراً سليماً - كذلك بشكل قراراً سليماً امتناع مجلس لجامعة عن استكمال أمر البت في ترقية عضو هيئة التدريس متى عرضت عليه - بحوز الطعن على أي من القرارين على حده والفأوه متى كان لذلك مقتضى - لا يتعارض ذلك مع صلاحيات وسلطات مجلس الجامعة في أن يجرى للترقية أو ألا يجرىها حسبما يراه من أسباب ولا إلزام عليه في إجراء الترقية إذا ما عرضت عليه

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ١٨٩١٧، ١٩٣٨٣ لسنة ٥٣ ق.ع - جلسة ٢٠١٣/٥/١٢)

#### المبدأ رقم (٨٣) -١-

الترقية إلى وظيفة أستاذ - القرار الصادر بالتعيين أو برفض التعيين بعد متاجاً لواء كل الجهات ذات الشأن وذات الاختصاص في التعيين - بطلان تشكيل إحدى هذه الجهات أو انعدامه يبطل قرارها بطلاناً مطلقاً - فساد رأي أي منها أو عدم أحد الرأي أصلاً يسمح إلى لقرار الصادر بناء عليه والقرارات التي تعقبه، لأن كل منها يصير هو الأساس لما بعده، وفي حنق متكاملة يتركب منها القرار الأخير

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ١٦٩٠ لسنة ٤١ ق.ع، ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق.ع -

جلسة ١٩٩٧/١١/١٥)

#### المبدأ رقم (٨٤) -١-

الترقية إلى وظيفة (أستاذ) - المراحل التي تمر بها - لقرار الذي يصدر في هذا الخصوص قرار مركب تشترك فيه أكثر من جهة ويمر بأكثر من مرحلة - يجب على من يشترك في أية مرحلة أن يهض بما هو صوط به وفي المبعاد المحدد لذلك، وأن تتوفر فيه لجدية والموضوعية، وأن يكون مسئلة في جميع المراحل متفقاً والفواعد، وغير مشوب بالنقص في استعصا السلطة - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يكون من تاريخ موافقة مجلس الجامعة - كل ترقية في وظائف أعضاء هيئة التدريس تعد بمثابة تعيين فيها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٢٤٠٦٩، ٢٤٠٩٧، ٥٦/٢٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٠/٣/٢٨)

#### المبدأ رقم (٨٥) -١-

كل ترقية في وظائف أعضاء هيئة التدريس تُعد بمثابة تعيين فيها - قرار رئيس الجامعة الصادر بتعيين أو ترقية عضو هيئة التدريس لا يعدو أن يكون قراراً تنفيذياً لما يسفر عنه قرار مجلس الجامعة في هذا الشأن، فهو الوحيد صاحب السلطة التقديرية في إجراء الترقية أو التعيين من عدمه، على وفق ما يدره من ملاءمات المصلحة العامة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ١٨٩١٧ و ١٩٣٨٣/٥٣ ق.ع - جلسة ٢٠١٣/٥/١٢)

**المبدأ رقم (٨٦) -١-**

إلغاء قرار رفض التعيين في وظيفة (أستاذ) إلغاء مجرداً يكشف عن بطلانه وبطلان كل ما سبقه من إجراءات بما يستتبع إعادة اتخاذ جميع الإجراءات من جديد - وجوب إعادة العرض على اللجنة العلمية ولو كان سبب بطلان لقرار إجراء لاحقاً على إبدائها رأياً - يعرض موضوع الترقية بعد ذلك على مجلس الجامعة لإصدار قراره في هذا الشأن، على أن ينسحب أثر هذا القرار أياً كان مضمونه التي تاريخ صدور القرار المحضي بإلغائه إلغاء مجرداً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٩٠/٤١، ٦١٣/٤٢ ق-ع - جلسة ١٩٩٧/١١/١٥)

**المبدأ رقم (٨٧) -١-**

الترقية إلى وظيفة أستاذ - وجوب أخذ رأي مجلس القسم المختص - مخالفته ذلك ترتب البطلان الموجب للإلغاء لقرار التعيين إلغاء مجرداً - نقائص الإدارة عن تشكيل مجلس القسم لا يُلغى أهمية مراعاة ذلك الشرط

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٩٠/٤١، ٦١٣/٤٢ ق-ع - جلسة ١٩٩٧/١١/١٥)

**المبدأ رقم (٨٨) -١-**

امتناع جبة الإدارة عن تشكيل اللجنة العلمية الدائمة في ولت مناسب، وعدم غوصها في وقت محقول لي تشكيل المجالس المختصة الواجب أحد رأي ليس صدور قرار الترقية بعد مسلكاً ممبياً في إدارتها المرفق، وقراراً سليماً بالانتماء بعثل ركن الحقاً في جانب

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٩٠/٤١، ٦١٣/٤٢ ق-ع - جلسة ١٩٩٧/١١/١٥)

**المبدأ رقم (٨٩) -١-**

اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي - الاستعانة بالأستاذة المحكمين المنخصصين - بعد تخصص المحكمين القدامى على إعداد التقارير الفردية شرطاً واجباً وصحانه أساسية لسلامة تقدير الإنتاج العلمي للعققدم - فتقار المحكمين أو أحدهم شرط التخصص من شأنه أن يصم تقريره بالبطلان، وهو ما يؤدي بدوره إلى بطلان للقرير الجماعي للجنة العلمية الذي يعد بناء على التقارير الفردية المعدة بمعرفة غير المتخصص

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٩١٣٢١٢ ق-ع - جلسة ٢٠١١/٢/٢٧)

## المبدأ رقم (٩٠) -

إذا رفض مجلس الجامعة بعض عضو هيئة التدريس في وظيفة أستاذة، تأسيساً على قرار اللجنة العلمية الدائمة بعدم كفاية أبحاثه، ثم شكلت لجنة أخرى معاهدته، لإعادة تفهيم أبحاثه دون تغيير، فانتهت إلى كفايتها علمياً لتعيينه بوظيفة أستاذ، تعين على حجة الإدارة تعيينه في هذه الوظيفة. ورد أقدميته إلى تاريخ صدور قرار مجلس الجامعة برفض تعيينه - لا يجوز تحميل العصور حصة للجنة العلمية الدائمة، لأن أبحاثه كانت ترقى به إلى التعيين في وظيفة (أستاذ) في هذا التاريخ - لا يجوز كذلك تحميله رسوم إعادة التحكيم

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٣٢٧/٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٦/١)

## المبدأ رقم (٩١) -

إذا بلغ عضو هيئة التدريس من التقاعد خلال العام الجامعي، ثم مد خدمته إلى هاتين ويكون له أن يتقدم خلال فترة المد القانوني للخدمة بأبحاثه للترقية، على أن تكون لأبحاث العلمية المعتمدة في الترقية قد أعدت في فترة شغل الوظيفة المرقى منها، وأن يكون قد قضى في الوظيفة المرقى بها المدة المحددة قانوناً. إذا تقدم بأبحاثه للترقية، وحازت القبول، وسوقت لشروط المقررة قانوناً خلال المدة التي تم مد خدمته إليها بعد بلوغه من التقاعد، استكمالاً للعام الجامعي، كان من الجائز ترقيته.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٧٩/٥٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٦/١)

## المبدأ رقم (٩٢) -

إذا استكمل العضو المدة القانونية للترقي، وتقدم بالإنتاج العلمي الخاص به، وتم العرض على النجدة العلمية المختصة، وانتهى تقريره إلى أن الإنتاج العلمي له يرقى به للتعيين في الوظيفة الأعلى، ثم وافق مجلس القسم، وأصدر مجلس الجامعة قراره بالموافقة على ذلك، فإن مجلس الجامعة يكون بذلك قد استنفذ ولايته بالموافقة على الترقية، ولا يجوز له إعادة النظر في أمر الترقية الذي استنول المراحل المقررة قانوناً، مادام لم تشبه أية مخالفة توجب ذلك

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٧٧٩/٥٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٦/١)

## المبدأ رقم (٩٣) -

الإصابة بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصحة، لا تصلح سبباً مانعاً عن الترقية، مادام قد ثبتت الجدارة العلمية اللازمة للترقية طبقاً لتقرير النجدة العلمية الدائمة - تطبيق القرار الصادر عن جهة الإدارة برفض ترقية (أستاذ مساعد) إلى وظيفة (أستاذ) رغم موافقة اللجنة العلمية الدائمة على الترقية، تأسيساً على عدم مشاركته في أي عمل تدريسي أو أعمال استشارات أو إشراف على رسائل، لانقطاعه عن عمله لكونه في إجازة مرضية لمرضه مرضاً مزمناً (نفسياً) هو قرار مخالف للقانون.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٨٣٣٤/٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٥/١٧)

## المبدأ رقم (٩٤) -١

ترتيب أقدميات أعضاء هيئة التدريس :

خلا قانون تنظيم الجامعات من نص بمطعم ترتيب الأقدمية المعنيين بقرار واحد، فيتعين الرجوع إلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، باعتباره الشريعة العامة للتوظيف - حدد هذا القانون معياراً محدداً للأقدمية، هو تاريخ التعيين في الوظيفة، فإذا شتم قرار التعيين على أكثر من واحد، فقد فرق المشرع بين فرص أولية أن يكون التعيين تعيناً مستمداً، أي لأول مرة، فتحسب الأقدمية بين المعنيين بحسب الأسبقية في أولوية التعيين التي حددها المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وثانيهما أن يكون هذا التعيين منصفاً ترقية أي أن يكون المعينون بشؤون الوظيفة السابقة على الوظيفة التي عيّنوا عليها، فتحسب الأقدمية بينهم على أساس أقدمياتهم السابقة، فمستحقيتها في الوظيفة الجديدة التي عيّنوا بها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٤٤٦/٥٦ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٢/١٥)

## المبدأ رقم (٩٥) -١

ترتيب الأقدمية المعينين على نحو يخالف أحكام لقانون، ثم ترقيةهم بعد ذلك إلى الدرجة الأعلى بالأقدمية نفسها التي تصعبها قرار التعيين، وعدم قيام صاحب الشأن بالطعن على ذلك القرار في موعده، يؤدي إلى تحصن هذا القرار لهما تضعنه من ترتيب أقدمية زملائه المرفقين، وتحصن قرار ترتيب الأقدمية مؤداة عدم أحقيته في الطعن على قرارات ترقيةهم إلى لدرجات الأعلى بصقوة أنه يمثل بخطياً بالنسبة له، أو معاودة الطعن على ترتيب الأقدمية بعدسة تلك الترقية.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٤٤٦/٥٦ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٢/١٥)

## المبدأ رقم (٩٦) -٢

متنوعات في شأن تعيين أعضاء هيئات التدريس :

لم يصح لمشرع في قانون تنظيم الجامعات قو عد تسوية تجمّر رجاء أقدمية عضو هيئة التدريس المعين في الوظيفة الأعلى عن طريق الترقية إلى تاريخ سابق على تاريخ موافقة مجلس الجامعة على التعيين - في مجال معين وترقية أعضاء هيئة التدريس لا يجوز اللجوء إلى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، لكون قانون تنظيم الجامعات قد تضمن تنظيماً كاملاً يختلف عن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لاحتلاف طبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٨٢٢٧/٥٠ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/٢/٢٤)

**المبدأ رقم (٩٧) -١**

يكون التعيين في وظائف هيئة التدريس بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة، وبعد خدري مجلس الكلية ومجلس القسم المختص هذه المراحل مرتبة تشريعياً لتصل في النهاية إلى قرار التعيين، وفي مراحل قصد منها تحقيق العدالة والصفاء الأساسية لمن يعين في هذه الوظيفة أو برفض تعيينه. ومن ثم يتعين عدم إفعال أية مرحلة من هذه المراحل، وإلا ترتب على هذا الإفعال إهدار للصعوبات التي فرضها المشرع لتعيين في هذه الوظائف - تطبيقاً - امتناع رئيس الجامعة عن عرض طلب عضو هيئة التدريس إعادة تعيينه (كاستاذ متفرغ) مشغوعاً برأي مجلس كلية ومجلس لقسم المختص على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه مناسباً، بشكل قراراً سلبياً مخالفاً للعدول.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٣٩٧١/٢٠٠٦ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٨/١)

**المبدأ رقم (٩٨) -١**

سكوت قانون تنظيم الجامعات عن وضع معايير للعقد صلة بين المتقنين لشغل وظائف هيئة التدريس، بوجوب إعمال المعايير والضوابط التي أقرتها الشريعة العامة في لوظائف المدنية، باعتبارها المرجعية العامة لقوانين التوظيف في المنظومة التشريعية المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص، والمكاملة لما سكنت عنه قوانين التوظيف الخاصة في شروط تعيين المتقنين بأحكام

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٨٨٩/٣٠٠٨ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٩/١٤)

**المبدأ رقم (٩٩) -١**

نظام التعيين في وظائف هيئة التدريس وإجراءاته يتنافر ويتعارض مع نظام الوظائف المحجورة سلباً للمعافين عن وفق القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥ - تنحصر أحكام هذا القانون عن نطاق تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ويحصر حق صاحب الشأن في أن يتقدم لشغل الوظيفة كمجرد من المتقنين لشغلها على وفق الأوضاع المخففة في قانون تنظيم الجامعات.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٤٦٢٦٢/٢٠٠٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٠/١/٢٤)

المبدأ رقم (١٠٠) -

ولما كان المقرر قضاء" ان ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ لمعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ الخاص بالمعاقين من لرام الجهات الإدارية تخصيص نسبة ٥% من مجموع أعداد العاملين بها للمعاقين الحاصلين على شهادات التأهيل الاجتماعي، ليس من مقتضاه حجر وظائف بعضها لهم لمجرد استيفائهم شرط التأهيل الدراسي اللازم لشغلها، ذلك ان النسبة المقررة بسببه كمية وليست نسبة كمية نوعية، وانه بمطالبة أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته يبين منه أن التعيين في وظائف المرشحين بالجامعة يمر بسلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات تهدف إلى اختيار أفضل العناصر التي تصبح للقيام بأعباء ومهمة التدريس بالجامعة، بداية من الإعلان عن شغل الوظيفة، ومروراً بتقييم المؤهل العلمي للمرشح وقدراته المؤهلة لشغل الوظيفة من خلال اللجان العلمية المختصة، وانتهاء بالإجراءات المقررة قانوناً التي يتم حثماً بقرار رئيس الجامعة بالتعيين بناء على طلب مجلس الجامعة بعد رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص، ومؤدى ذلك أن نظام التعيين في وظائف هيئة التدريس وإجراءاته يسافر ويتعرض كلية مع نظام الوظائف المحجوزة سلفاً للمعاقين وفق القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه. الأمر الذي يستوجب انحسار أحكام هذا القانون عن نطاق تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ويحصر حق الطعن في هذا الشأن في أن يتقدم لشغل وظائف هيئة التدريس كغيره من المتقدمين لشغلها وفقاً للأوضاع المعتادة لشغلها والمقررة في قانون تنظيم الجامعات، وعليه لا توجد قاعدة تلزم الجامعة تعيينه في تلك الوظيفة فتقاعست عن ذلك، ومن ثم يكون طلبه في هذا الشأن قائماً على غير أساس ويتعين القضاء برفضه

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٢٦٢ - لسنة ٥٤ - تاريخ الجلسة ٢٠١٠/١/٢٤ - مكتب  
في ٥٥ رقم الصفحة ٦٦٢ - القاعدة رقم ٢٩)

المبدأ رقم (١٠١) -

إلغاء قرار التخطي في الترقية إلغاء مجرداً لما شابه من مخالفة للإجراءات واجمة الإتياع لا يعني حتماً ومباشرة ترقية الطاعن، بل يعني إعادة الحال إلى ما كانت عليه عند آخر إجراء صحيح تطبيق إلغاء التخطي في الترقية لعدم عرض الأمر على مجلس الجامعة يقتضي إعادة عرض الأمر عليه من قبل رئيس الجامعة، ليصدر قراره في ضوء ما ينتهي إليه مجلس الجامعة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٩٠١، ٤٥/٤٩٢٠ في ع - جلسة ٢٠٠٢/٦/٩)

### المبدأ رقم (١٠٢) -١

إذا ثبت للمحكمة أحقية الطاعن في التعيين بالوظيفة محل التداعي، ونسب له كذلك حسن نية المَطعون على تعيينه، مع مرور سنوات على تعيينه بأل فيها خبرات متراكمة، فسيت بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيين الطاعن، وليس بإلغاء ذلك القرار فيما تضمنه من تخطيطه في تعيينه، وذلك حرصاً على استقرار المركز القانوني للمطعون على تعيينه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٨/٢٠٨٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٦/١٤)

### المبدأ رقم (١٠٢) -٢

جور للمحكمة إذا ما انتهت إلى مطلق قرار التعيين لمخالفته القانون، وكان قد مرت على تعيين المَطعون في تعيينهم به سنوات عديدة، نالوا فيها قسطاً من الخبرات المتراكمة، وكان حسن نيتهم متحققاً في إجراءات تعيينهم، أن تفصي بإلغاء القرار فيما تضمنه من عدم تعيين الطاعن في الوظيفة المعلن عنها (وليس بإلغاء قرار تخطيطه في التعيين)، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها أحقيته في التعيين فيها، حرصاً على استقرار الأوضاع والمراكز القانونية لمن شغلهم، لقرار

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٨/٢٩٢٣٢ ق.ع - جلسة ٢٠١٦/٣/٢٠)

### المبدأ رقم (١٠٤) -١

**أثر علم المضي في إجراءات التعيين بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات:**

#### اتجاهان للمحكمة:

##### الاتجاه الأول:

إذا لم يوجد من بين المعهدين بالكلية من هو مؤهل لشغل وظيفة مدرس مساعد العالية بها، فيجوز الإعلان عن شغل هذه الوظيفة مربيين - لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص أن يصح الإعلان شروطاً معينة بالإضافة إلى الشروط العامة المبينة في القانون - لا يترتب على الإعلان أن يشأ للمتقدمين مركز قانوني في الوظيفة المعلن عنها، فلإدارة أن تعدل عن الإعلان فلا تسير في إجراءات التعيين - أساس ذلك أن لمركز القانوني لا يشأ إلا بقرار التعيين، فالامتناع عن التعيين بعد الإعلان لا يعد قراراً سلبياً بالمفهوم المقصود بالمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة، لأن لقرار السلب هو رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين واللوائح، وجبة الإدارة ترخص أصلاً في التعيين بما لها من سلطة تقديرية فهي التي ترخص في إجرائه، وفي احتياار الوقت الذي تجرى فيه شغل الوظائف العالية قرار إلغاء الإعلان لا

بعد قرار إدارياً سلبياً، وينعيب الطعن عليه في الميعاد - الإجراءات السابقة على التعيين لا تلزم السلطة المختصة بالتعيين. ولو كانت قد أعلنت عن شغل الوظيفة. وأجرت متحاشياً لشغلها، إذ تستطيع أن تعدل عن إجراءات الترشيح والامتحان، وأن تبقى الوظيفة شاغرة - تقوم السلطة التنفيذية للإدارة حتى لو استوفى المتقدم للوظيفة شروط التعيين فيها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٩/١١٦٤ في ع - جلسة ١٨/٦/١٩٩٤)

#### المبدأ رقم (١٠٥) -١

بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر - قرار التعيين في وظيفة مدرس بجامعة الأزهر قرار مركب، يصدر عن شيخ الأزهر بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص - جميع الإجراءات السابقة على صدور هذا القرار لا تعدو أن تكون مجرد إجراءات تحضيرية تمهيناً لإصدار القرار عن السلطة المختصة وهو شيخ الأزهر - هذه الإجراءات لا تشكل بدايتها قراراً نهائياً معاً وقبل الطعن فيه استقلالاً بالإلغاء، كما أن عدول الجامعة عن الترشيح لشغل وظيفة مدرس لا يعقل قراراً سلبياً باسديع الجامعة عن التعيين في هذه الوظيفة - المستتر عليه أن جهة الإدارة تفترض في التعيين في الوظائف العامة بسلطانها التقديرية بما لا يعقب عليها إلا في أحوال نادرة استعمال السلطة، ما لم يقيد القانون بمص خاص أو يقيد في نفسها بقواعد تنظيمية صحيحة - ليس في قانون إعادة تنظيم الأزهر أو لائحته التنفيذية أو فيما ابتثق من ذلك من قواعد تنظيمية صحيحة ما يفرض على جهة الإدارة التزاماً محدداً من هذا القبيل.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٠/٢٤٧٨ في ع - جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٧)

#### المبدأ رقم (١٠٦) -١

##### الاتجاه الثاني:

قرار التعيين في إحدى وظائف هيئات التدريس بالجامعة هو قرار مركب يمر بمراحل متعددة، تبدأ بإفصاح الجهة الإدارية عن نيها في شغل الوظيفة، وذلك بإعلانها عنها طبقاً لشروط موضوعية والذاتية تؤكد فيها حرصها على احبار الفصل المرشحين للوظيفة وارتقاءهم تعين من يسفر عنه الاختيار طبقاً للشروط والإجراءات التي رسمها أحكام قانون الجامعات ولائحته التنفيذية. بدءاً من فحص الإنتاج العلمي للمرشح وقبوله طبقاً للمعايير العلمية القانونية المنصوص عليها في القانون، مروراً بمجلس القسم ومجلس الكلية، حتى يصدر قرار التعيين بموافقة مجلس الجامعة، بحسبه صاحب الاختصاص الأصلي بالبت في أمر تعيين أعضاء هيئة التدريس طبقاً للإجراءات المتقدمة، وإذا كان الأصل في التعيين في وظائف تدريسي أنه يتم بدون إعلان من بين المدرسين المساعدين والمعينين في ذات الكلية أو المعهد، إلا أنه في

حالة خلو هذه الوظائف ممن يكون مؤهلاً لشغل وظائف المدرسين فلا مماص من الإعلان عنها وإتباع الإجراءات المقررة قانوناً لشغلها على الوجه المتقدم ذكره. وبعد الإعلان في حدوده طبقاً للشروط الواردة به المصاحاً من الجهة الإدارية عن رادئ يدعو تعيين من تفره الإجراءات الموضوعية المتبعة المتصو عن عليها في الوظيفة المعلن عنها. فإذا مر المرشحون بالمراحل والإجراءات المشار إليها للمفاضلة بينهم. وانتهت تلك الإجراءات إلى الكشف عن شخصية أفضل المرشحين لشغل الوظيفة، فلا يسوء للسلطة المختصة بالتعيين إلغاء الإعلان عن الوظيفة وما يترتب عليه من إجراءات إلا لأسباب جدية ومبررات قانونية تخضع لرقابة القضاء الإداري، وإلا كان الإلغاء مستهدفاً لتحقيق أغراض شخصية تنصرف بالقرار عن تحقيق مصلحة العامة، ونصحه بعيب الانحراف بالسلطة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦/١٣١٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠٤/١/١٨)

#### المبدأ رقم (١٠٢) -

قرار التعيين في إحدى وظائف هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات هو قرار مركب. يمر بمراحل متعددة يبدأ بفصاح جهة الإدارة عن بينها في شغل الوظيفة، بإعلانها عنها طبقاً لشروط موضوعية وقانونية، ثم فحص الإنتاج العلمي للمرشح وقيومه طبقاً للمعايير العلمية القانونية. مروراً بمجلس لقسم ومجلس الكلية. حتى يصدر قرار التعيين بموافقة مجلس الجامعة - الأصل في التعيين في وظائف المدرسين أنه يتم بدون إعلان من بين المدرسين المساعدين والمعيرين في الكلية نفسها أو المعهد استثناء من ذلك فإنه في حالة خلو هذه لوظائف ممن يكون مؤهلاً لشغل وظائف مدرسين، تعين على جهة الإدارة أن أرادت تعيين فيها أن تقوم بالإعلان عنها. وإتباع الإجراءات المقررة قانوناً لشغلها إذا مر المرشحون بالمراحل والإجراءات المشار إليها للمفاضلة بينهم. وانتهت جهة الإدارة إلى اختيار أفضل المرشحين لشغل الوظيفة، فلا يسوء للسلطة المختصة بالتعيين إلغاء الإعلان عن الوظيفة وما يترتب عليه من إجراءات إلا لأسباب جدية ومبررات قانونية، تخضع لرقابة القضاء الإداري - تطبيق إلغاء الجامعة إعلانها بعد اعتماد مرشح أساسي وآخر احتياطي برغم الحاجة لمزيد من الدراسة في ضوء الاحتياجات الفعلية بعد سبياً غير حدي ويقتقد مقرر القانوني

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٨٥٢، ٨١٦٧/٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٦/١/١٢)

## المبدأ رقم (١٠٨) -

### أثر تراخي جهة الإدارة في التعيين:

#### التجاهل للمحكمة:

#### الاتجاه الأول:

كل ترفلية في وظائف أعضاء هيئة التدريس تعد بمثابة تعيين فيها القرار الذي يصدر في هذا الخصوص قرار مركب تشترك فيه أكثر من جهة ويعبر بأكثر من مرحلة - بحسب في من يشترك في أية مرحلة أن يخصص بما هو بسيط به وفي المهام المحدد لذلك، كما يجب أن تتوفر فيه الحيادية والوضوح، وأن يكون مسلكه في جميع المراحل متسقاً والقواعد، ولغير مشوب بالتعسف في استعمال السلطة - تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يكون من تاريخ موافقة مجلس الجامعة - إذا استقر في يمين المحكمة من وفي ظروف الدعوى وملابساتها أن مسلك جهة الإدارة فيه نعمت وإساءة لاستعمال السلطة وإحرف بها، كان لها أن مقصي بتعديل قرار التعيين وإرجاع أقدمية المعين إلى تاريخ سابق

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٩٠٣٤٠٩٧/٢٤٠٥٢ ق.ع - جلسة ٢٨/٢/٢٠١٠)

## المبدأ رقم (١٠٩) -

### الاتجاه الثاني:

القرار الذي يصدر بالتعيين في وظيفة أستاذ مساعد قرار مركب تشترك فيه أكثر من جهة ويعبر بأكثر من مرحلة. ولا يجوز إحدار مرحلة من هذه المراحل - لا مجال لنقول بإرجاع تاريخ القرار إلى تاريخ يسبقها من هذه الحقائق - إذا كانت هناك مخالفة أو تأخر من جانب الجهة المختصة عند اتخاذ أي من الإجراءات المحددة فلا مجال أمام صاحب الشأن إلا التوفيق حال توفر عناصره

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٦٣٣ - لسنة ٤٧ - تاريخ الجلسة ٢٣/١/٢٠١١ -

مكتب في ٥٦ رقم الصفحة ٨٢٨ - القاعدة رقم ٨٩)

## المبدأ رقم (١١٠) -

### أثر الحكم بإلغاء قرار التخطي في التعيين:

بتعيين على الجهة الإدارية حين قيامها بتعيين الصادر لمصلحته حكم بإلغاء القرار الذي تحطه في التعيين. أن تجعل أقدمية تعيينه في الوظيفة عتباراً من تاريخ تعيينه ومعه المطعون على تعيينه. وليس من تاريخ صدور القرار التنفيذي للحكم، مع إعمال هذا الأثر في التقدم للترقيات في الوظائف اللاحقة، مثل زميله في القرار المطعون عليه. سواء سواء

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢٥٤، ١١٤٤١/٥٨ ق.ع - جلسة ٢٧/١٢/٢٠١٥)

**المبدأ رقم (١١١) -**

**أثر الحكم بإلغاء قرار التعيين في التعيين على من تم تعيينه بالفعل.**

إذا تمت للمحكمة أحقية الطاعن في تعيين بالوظيفة محل الداعي، وتبين له كذلك حسن نية لمطعون على تعيينه، مع مرور سنوات على تعيينه بأل فيها خبرات مراكمة، فبست بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم تعيين الطاعن، وليس بإلغاء ذلك القرار فيما تضمنه من تخليه في تعيينه، وذلك حرصاً على استقرار المركز القانوني للمطعون على تعيينه (تطبيقاً) تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات)

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٠٨٩/٢٠٥٨ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٦/١٤)

**المبدأ رقم (١١٢) -**

يجوز للمحكمة إذا ما انتهت إلى بطلان قرار التعيين لمخالفته لقانون، وكان قد مرت على تعيين لمطعون في تعيينه به سنوات عديدة، بالو فيها قسماً من الخبرات المراكمة، وكان حسن نيتهم متحققاً في إجراءات تعيينهم، أن تقضي بإلغاء القرار فيما تضمنه من عدم تعيين الطاعن في الوظيفة المعين عنها (وليس بإلغاء قرار بخطبه في التعيين) مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها أحقيته في التعيين فيها، حرصاً على استقرار الأوضاع والمراكز القانونية لمن سبهم لقرار (تطبيقاً) تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات)

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٣٢/٢٠٥٨ ق.ع - جلسة ٢٠١٦/٣/٢٠)

**المبدأ رقم (١١٣) -**

**إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس**

امتناع رئيس الجامعة عن عرض طلب عضو هيئة التدريس إعادة تعيينه (كأستاذ متفرغ) مشفوعاً برأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص على مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه مناسباً، يشكل قراراً سلباً مخالفاً للقانون - التعيين في وظائف هيئة التدريس يكون بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة، وبعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص، وهذه المراحل مرتبة تشريعياً لفصل في النهاية إلى قرار التعيين، وهي مراحل قصد من تحقيق عدالة والصعوبات الأساسية لمن يعين في هذه الوظيفة أو يرفض تعيينه، ومن ثم يتعين عدم إعمال أية مرحلة من هذه المراحل، ولا ترتب على هذا الإعمال إصدار الصعوبات التي قد يقرها المشرع للتعيين في هذه الوظائف.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٠/٤٣٩٧١ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٨/١)

## المبدأ رقم (١١٤) -١-

لأن كان المشرع في قانون تنظيم الجامعات لم ينص على (إعادة لتعيين) كم طريق من طرق شغل وظائف هيئة التدريس، إلا أن ذلك لا يحول دون الرجوع إلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة واستدعاء أحكامه في هذا الشأن. حيث لا تنافي مع أحكام القانون الخاص، ولا تتصادم مع موصفه، ولا تعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها، مع الرجوع إلى قانون تنظيم الجامعات فيما يخص المراحل المتوسطة لتعيين عضو هيئة التدريس بالجامعة وما احتوته من إجراءات تطبيق تجوز عادة تعيين الأستاذ المساعد، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة، وبعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم المختص

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٩٧١/٦٠ ق.ع - جلسة ٢٠١٥/٨/١)

## المبدأ رقم (١١٥) -٢-

### نقل أعضاء هيئة التدريس:

بين المشرع في قانون تنظيم الجامعات الأحكام الخاصة بنقل الأساتذة من تخصص إلى آخر في ذات الكلية أو المعهد، وكذلك أحكام نقل أعضاء هيئة التدريس من قسم إلى آخر، فجعله جوارياً للسلطة المختصة، وهي مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس الكلية، وبعد أخذ رأي مجلس القسم أو القسمين معاً، إلا أنه لم يتناول أحكام نقل باقي أعضاء هيئة التدريس من غير الأساتذة من تخصص إلى آخر، ومن ثم يتعين الرجوع في هذه الحالة إلى أحكام نقل الواردة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، باعتباره الشريعة العامة الواجب تطبيقها عندئذ - بين من أحكام هذا القانون أن النقل، سواء كان موعداً أم مكانياً، هو أمر تتركز فيه جهة الإدارة، تحريره كلما استوجبه المصلحة العامة وحسن سير العمل في المرفق الذي تقوم عليه، ولا رقابة لنقصاء الإداري على جهة الإدارة في هذا، مادام أن قرارها قد راعي القيد الذي وضعها المشرع لمصلحة العامل المنقول، وخلافاً لقرار النقل من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها - إذا التزمت الجهة الإدارية بهذه الصوابط والقيد، وجاء قرارها بالنقل تحقيقاً لمصلحة العمل التي تقتضي إباحة تبادل الخبرات المتخصصة بين العاملين المتعاقبين في المهبل العام المشترك داخل القسم الواحد بهدف تكامل نشاطه وصقل عدم نقصه أو توظيفه إذا ما استغل كل منهم تخصصه وانحصرت خبرته عليه دون غيره، كان قرارها مطابقاً لصحيح حكم القانون.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦/٥٦١ ق.ع - جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٠)

### المبدأ رقم (١١٦) -١-

أن العامل المنقول إلى جهة أخرى يستصحب مركبه الفاسوني في لجة المنقول منها بما في ذلك اقميمته في الوظيفة التي كان يشغلها قبل النقل وأنه لا يترتب على نقل العامل مساس بهذه الأقدمية ولا خرج قرار النقل عن المعنى لدى حده القانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٢٠ لسنة ٤١ ق عليها جلسة ٢٠٠٠/٦/٣ م)

### المبدأ رقم (١١٧) -٢-

#### إعادة أعضاء هيئة التدريس:

سلطة جهة الإدارة تفديرية في تجديد الإعارة، ولو وصحت هي قاعدة بتجديد الإعارات القائمة - تظل لها سلطة تفديرية على وفي ما تراه محققاً لحسن سير العمل، تاشيرها في كل حالة على حدة (حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٨/٢٣٥٥ ق-ع جلسة ١٩٩٦/٨/٢٠)

### المبدأ رقم (١١٨) -١-

#### ضوابط الإعارة:

إذا جاز لمجلس الجامعة تنظيم قواعد إعارة أعضاء هيئة التدريس، فإنه يتفقد بما سمه المشرع في القانون من ضوابط، دون خروج عليها أو استحداث لقيود لم يرد بها نص، ويجب أن تكون القواعد المصافة مستندة حسن سير العمل تحقيقاً للمصلحة العامة - تنظيم حالات عدم الإخلال بحسن سير العمل بالقسم أو الكلية باشرائط وجود نسبة معينة من أعضاء هيئة التدريس هو أ في حدود ما تتطلبه القانون للإعارة أما تعليق تجديد الإعارة على تقديم عضو هيئة التدريس ترفعاً للصندوق علاج أعضاء هيئة التدريس فأمر منته الصلة بضوابط الإعارة، وبمس إلى مستوى فرض رسوم يدير الأداة المقررة قانوناً على طالب التجديد

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥١/٢٥١٧٩ ق-ع - جلسة ٢٠٠٩/٣/١٥)

المبدأ رقم (١١٩) -١-

تجوز إعاره عضو هيئة التدريس بالجامعة بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد - بشرط لملئك أن تكون الإعاره لجامعة أجنبية أو معهد علمي أجنبي في مستوى الجامعة المصرية - لم يصعد المشرع في المادة (٨٥) من قانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩١٢) من اشتراط أن يكون المعهد العلمي الأجنبي الذي يعار عضو هيئة التدريس للعمل به في مستوى الكليات المصرية، أن يكون هناك تطابق تام في المستوى بينهما، فنظم التعليم يختلف في كل دولة عن الأخرى، فيكفي أن يكون هناك تطابق تام في المستوى بينهما، فنظم التعليم يختلف في كل دولة عن الأخرى، فيكفي أن يكون المعهد لمصر في المستوى من الكليات المصرية - يؤكد هذا المبدأ أن المشرع أجاز إعاره عضو هيئة التدريس لمعملوزارات الحكومة ومصارفها أو لها أو المؤسسات العامة الدولية أو الجهات غير الحكومية فيما يخصصوا فيه، متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التي يشغلها. ولو أراد المشرع المطابق في المستوى بين المعهد العلمي الأجنبي والكليات المصرية لما أجاز إعاره عضو هيئة التدريس للعمل في مجال آخر غير التدريس. وتطلب فقط أن تكون المهمة في هذه الحالة الأخيرة في مستوى الوظيفة التي يشغلونها. يطبق معهد العربية للمعلمين بدولة الكويت بعد في مستوى الكليات المصرية في مفهوم المادة (٨٥) المشار إليها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٤/٢٧٩ ق.ع - جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

المبدأ رقم (١٢٠) -١-

تجديد الإعاره - اشتراط تصديق تنوع للجامعة لتجديد الإعاره مخالف لقانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٢/٥٣٨٢ ق.ع - جلسة ٢٠٠١/٦/١٧)

المبدأ رقم (١٢١) -١-

إعاره عضو هيئة التدريس تكون بقرار من رئيس الجامعة بعد رأي مجلس الكلية - قرار مجلس الأديب بعدم الموافقة على تجديد إعاره عضو هيئة التدريس لحيث متولاه للتحقيق، هو قرار غير نافذ إلا إذا وافق رئيس الجامعة على ذلك - مؤدى ذلك عدم اختصاص المحكمة الإدارية لها بسلطة الطعن في قرار مجلس الأديب المشار إليه - تختص بسلطة الطعن عليه محكمة لقضاء الإداري.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣١/٣٨٤٤ ق.ع - جلسة ١٩٩٥/٨/١٢)

### إجازات أعضاء هيئة التدريس - مبدأ عام

السلطة المختصة بمنح الإجازات والموافقة على إعارات لأعضاء هيئة التدريس هي رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد - في حالة الإيفاد في مهمات علمية يكون ذلك بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، وبعد موافقة مجلس الدراسات العلمية والبحوث.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٦/٢٤١٨ ق.ع - جلسة ١٩٩٣/١١/٩)

### الإجازات الاعتيادية

مقابل رصد الإجازات الاعتيادية - تطبق على أعضاء هيئة التدريس في شأن هذه الإجازات لأحكام الواردة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - الأصل أنه لا يخصص تخصصاً هيئة التدريس في جارات في العطلة الصيفية - استمرار عضو هيئة التدريس في العمل خلال العطلة الصيفية يكون لأسباب تقتضيها مصلحة العمل، غمت مرفق التعليم الجامعي بأكمله، مما ينبغي معه لزاماً على جهة الإدارة أن تتحمل وحدها تبعه ذلك. ومن ثم يكون مستحقاً للمقابل النقدي لرصيد الإجازات

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٢/٣٠٠١١ ق.ع - جلسة ٢٠١٠/٢/٢٨)

### إجازة لرعاية طفل؛

تطبق أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة التدريس في شأن الإجازة لرعاية طفل، لخلو قانون تنظيم الجامعات من تنظيم متكامل في شأنها - المبدأ هو مدى حاجة لوليد لرعاية الأم - تستحق العاملة هذه الإجازة إذا كان ولدها لم يميز (دون السابعة) أو بلغ السابعة فأقل أو التمييز، أو إذا أصيب بمرض يجعله في حكم عديم التعبير

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٨/٤٠٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٧)

خروج مدة الإجازة لرعاية طفل عن قعد العشر السنوات قبل صدور القانون رقم (١١٢) لسنة

١٩٩٤

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٧/١٣٤٧ ق.ع - جلسة ١٩٩٩/٥/٨)

## المبدأ رقم (١٣٦) :-

### إجازة لمرافقة الزوج:

بعد قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة (٨٩) من قانون تنظيم الجامعات فيما نصت عليه من أنه "مع مراعاة حسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد بحوز الترخيص لعضو هيئة التدريس في إجازة خاصة بدون مرتب لمدة الروح المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل - تطبق على أعضاء هيئات التدريس بالجامعات أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما يتعلق بالإجازة بدون مرتب لمرافقة الروح - لا ترخص للإدارة في الموافقة على منحها - مرافقة حبة الإدارة على عمل عضو هيئة التدريس خلال هذه الإجازة لا يغير من طبيعتها لمجعلها إجازة ترخيص لإدارة في الموافقة عليها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٧/٤١ ق.ع - جلسة ١٣/٥/١٩٩٧)

## المبدأ رقم (١٣٧) :-

استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أنه "ولئن كان منح الروح أو الروجة إجازة بدون مرتب لمرافقة الروح المرخص له بالخارج لمدة ستة أشهر على الأقل هو أمر وجوبي لا ترخص فيه الجهة الإدارية إلا أن مناط ذلك هو أمر الشروط المحددة بهذا البلد من المادة سالفه لذكر وهي أن يكون روح العامل مرخصاً له من جهة عمله بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل وهذا يستوجب على طالب الإجازة أن يقدم المستندات التي تثبت كون الروح المطلوب مرافقته مرخصاً له بالسفر للخارج لمدة لا تقل عن ستة أشهر على الأقل. فإذا لم يقدم طالب الإجازة المستندات الدالة على ما تقدم فإنه لا يكون نعمة الترام على الجهة الإدارية بمنحه لإجازة المطلوبة"

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق.ع - جلسة ٢/٣/١٩٩٨)

## المبدأ رقم (١٣٨) :-

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد بات مستقراً على أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يحصلون في تنظيم علاقاتهم الوظيفية بالجامعة التي يعملون بها لأحكام قانون تنظيم الجامعات، باعتباره قانون خاصاً بنظم شؤون موظفيهم، كما تسري عليهم أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، ومن بعده قانون الخدمة المدنية، فيما لم يرد في شأنه نص في قانون تنظيم الجامعات باعتبار القانون العام المتكامل في مجال الوظيفة العامة. والذي يرجع لأحكامه عند حلو القوانين والنواج الخاصة بتنظيم موظفي فئات من العاملين منصوص تنظيم أي شأن من شؤونهم، وكان نص المادة (٨٩) من قانون تنظيم الجامعات يمنع الجامعة سلطة تقديرية في الترخيص لعضو هيئة التدريس في إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الروح المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل. لكن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسته ٢/١٩/١٩٩٥ في القضية رقم ٣٣ لسنة ١٥ قضائية دستورية، بعدم دستورية نص المادة (٨٩) من قانون تنظيم الجامعات، وقد ترتب عن هذا الحكم رول النص المقضي

بعدم دستوريته من الوجود القانوني منذ تاريخ صدوره، الأمر الذي يوجب الرجوع إلى الفواعد العامة الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لتسري على الإجازة الخاصة بدور مرتب التي يطلبها عضو هيئة التدريس لمرافقة زوجته التي تعمل بالخارج. وقد نصت المادة (١/٦٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لهذا وقت طلب الإجازة التي تقدم بها لطاعين إلى الجامعة المعطون ضدها، لإرام حبة الإدارة بالترخيص لأي من الزوجين بإحارة بدور مرتب لمرافقة زوجه الذي يعمل أو يدرس بالخارج، ولم يسمح المشرع حبة الإدارة سلطة تقديرية في الترخيص بهذه الإجازة، ولقي أصححت من الإجازات الوحدوية لواحظ الترخيص به متى توافرت لشروط التي حددها المشرع وهي أن يطلب الزوج من حبة الإدارة معحه الإجازة المشار إليها، وأن يكون زوج طالب الترخيص مسافراً إلى الخارج، وأن يكون سفره لغرض العمل أو لدراسة بالخارج وأن لا تقل مدة سفر الزوج إلى الخارج عن ستة أشهر.

ومن حيث أن وضع المشرع حق لزوج الذي يعمل زوجه في الخارج في الحصول على إجازة خاصة لمرافقة زوجه بالخارج في دائرة الحقوق المترمة لجبة الإدارة التي تكون مسقطها في شأنها سلطة مقبدة، وإخراجه عن نطاق الحقوق التي تتمتع حبة الإدارة في شأنها سلطة تقديرية في منحها لا يعني أن الزوج يحصل على إجازة لمرافقة زوجه التي يعمل بالخارج بمجرد تقديم طلب لإجازة بقوة القانون، أو أن حبة الإدارة تلزم بمنح تلك الإجازة بمجرد طلبها، ذلك أن هذه الحق لا يثبت ولا تلزم حبة الإدارة بمنح تلك الإجازة إلا إذا توافرت جميع الشروط التي حددها المشرع، وما تقتضيه تلك الشروط من ثبوت علاقة الزوجية طبقاً للقانون، وثبوت عمل أحد الزوجين بالخارج أو دراسته بالخارج وأن لا تقل مدة عمله أو درسته بالخارج عن ستة أشهر، وأن ترتبط لإجازة بمدة بقاء الزوج في الخارج، فلا إلزام على حبة الإدارة بمنح الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج بالخارج إذا تمت عدم سفر الزوج إلى الخارج أو عودته بهياً من الخارج، أو أن المرخص له بالإجازة لم يسافر لمرافقة زوجه.

ومن حيث أن الشروط التي حددها المشرع لاستحقاق الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج في الخارج هي شروط ابتداء وشروط استمرار، ويتعين تحققها عند لترخيص بالإجازة لأول مرة أو عند مندها أو تجديدها، كما أن قيام حبة الإدارة بطلب تقديم ما يثبت وجود الزوج بالخارج مرافقاً لزوجته التي تعمل بالخارج عند طلب تجديد الإجازة لا معالفة فيه للقانون، لأن القاعدة لشرعية تفصي من الأمور بمناصدا، فلا يفضل استحقاق الإجازة من العاية من منحها، لكن نسبة التخصير إلى العامل في عدم موافاة حبة الإدارة بما تطلبه من مستندات قد ترى لرومها لبيت في طلب إجازته لا تتحقق إلا إذا أثبت أنها خطرت العامل بالمستندات المطلوبة، لا سيما إذا كان لقانون لم يلزم العامل بتقديم تلك المستندات لمنحه الإجازة، بتدء أو عند تجديدها، لهذا لم يثبت أن حبة الإدارة أخطرت العامل رسمياً بما تطلبه منه من مستندات إضافية، فلا يجوز لها أن تحجب عنه حقه في الحصول على الإجازة التي استوفى شروطها المحددة في القانون بسبب الادعاء بتقصيره في تقديم ما طلبته من مستندات، لأنه في هذه الحالة لا يشأ التخصير إلا بعد الإخطار والتبصير.

(حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة السابعة موضوع في الطعن رقم ٢٣٤٤٢ لسنة ٦٠ ق-ع  
جلسة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧)

ومن حيث إن مقتضى الحكم بعدم دستورية نص المادة (٨٩) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه الذي كان ينظم منح الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة هو رول النص لمقتضى بعدم دستوريته من الوجود القانوني منذ صدوره، وعدم جوار تطبيقه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستوريته، سواء على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ أو على من أحالت القوانين واللوائح الخاصة بهم إلى هذا النص لتطبيقه عليهم كأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، الأمر الذي يوجب الرجوع في شأن أحكام الإجازة الخاصة بدون مرتبة لمرافقة الزوج بالخارج إلى القواعد الواردة في القانون لعام الذي يحكم شئون العاملين بالمسبيين بالدولة وهو في حالة النزاع المائل لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذي كان سارياً وقت صدور القرار المطعون فيه، والذي تسري أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون تنظيمهم قوانين أو لوائح خاصة فلهما لم يرد فيه نص في ثلاث لقوانين ولوائح، وقد تضمنت المادة (٢/٩) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أحقية الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج للعمل أو الدراسة لمدة ستة أشهر على الأقل في جارة بدون مرتبة، وتستحق الإجازة سواء أكان الزوج المسافر من العاملين في الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص، ولا يجوز أن تجاوز الإجازة مدة بقاء الزوج بالخارج. وقد أُلزم المشرع جهة الإدارة بالاستجابة إلى طلب منح الإجازة إذا توافرت الشروط اللازمة لذلك، وهي أن يطلب الزوج من جهة الإدارة مسحه الإجازة، وأن يكون زوج طالب الترخيص بالإجازة مسافراً إلى الخارج، وأن يكون سفره لغرض العمل أو الدراسة بالخارج. وألا تقل مدة سفر الزوج إلى الخارج عن ستة أشهر.

ومن حيث إن وضع المشرع حق لزوج الذي يعمل وزوجته أو يدرس في الخارج في الحصول على إجازة لمرافقة زوجته في دائره الحقوق المقررة لجهة الإدارة التي تكون سبطتها في شأنها سلطة مقبلة، وإحراجه من نطاق الحقوق التي تتمتع بها جهة الإدارة بسلطة تقديرية في منحها لا يعني أن الزوج يحصل على الإجازة بمجرد تقديم طلب الإجازة بقوة القانون أو أن جهة الإدارة تلزم بمنحها بمجرد طلبها، ذلك أن الحق في الإجازة لمرافقة الزوج بالخارج لا يثبت إلا إذا توافرت جميع الشروط التي حددها المشرع وما تقتضيه تلك الشروط من ثبوت العلاقة الزوجية طبقاً للقانون، وثبوت عمل أحد الزوجين أو دراسته بالخارج، وأن لا تقل مدة عمله أو دراسته التي تستلزم وجوده بالخارج عن ستة أشهر، وأن ترتبط الإجازة من حيث مدتها بمدة بقاء الزوج بالخارج، ولا تلزم جهة الإدارة بالموافقة على الإجازة إذا تبين لها عدم سفر الزوج إلى الخارج، أو أنه قصع سفره وعادهاياً من الخارج، أو إذا تبين لها أن الزوج لم يحصل له من قبل بالإجازة ثم يسافر إلى الخارج لمرافقة زوجته، ويستمر داخل البلاد، ولشروط التي حددها المشرع لاستحقاق الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج بالخارج شروط ابتداء وشروط استمرار، ويتعين تحققها عند ترخيص بالإجازة لأول مرة أو عند تجديد مداها، وطلب جهة الإدارة تقديم المستندات التي تثبت وجود الزوج بالخارج للعمل أو

الدراسة وإقامته بالخارج. وما يثبت إقامة طالب تجديد الإجازة مع روجه بالخارج لا مخالفة فيه للقانون. المحكمة من الترخيص بالإجازة لمرافقة لروح بالخارج هي جمع شمس نكسره، وأن لا يكون سفر أحد الروحين إلى الخارج للعمل و الدراسة حائلاً دون اجتماع أفراد الأسرة بسبب ظروف عمل الروح الآخر لدى جهة الإدارة. ولا يفصل استحقاق تلك الإجازة عن الغاية من منحها ولا تثريب على جهة الإدارة أن هي استوفيت من استيفاء طالب الترخيص بالإجازة الشروط المحددة في لقانون على الوجه الذي يجمع شمل نكسره، وحتى لا تتعد الإجازة وسيلة لتعطل من القيام بأعباء العمل لدى جهة الإدارة، دون أن تتوافر موجبات منحها، وحتى لا تمنح من دون أن تتحقق الغاية منها

[حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة السابعة موضوع - في الطعن رقم ٢٨٠٢٩ لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٥ مارس ٢٠١٨]

#### المبدأ رقم (١٣٠) :-

الموافقة على منح الإجازة لمرافقة الروح وجوبية دون التقيد بمدة العشر سنوات استعراذ عضو هيئة التدريس في هذه الإجازة لا يجوز اعتباره منقطعاً عن العمل.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٣٣٩ لسنة ٥٠ ق.ع - جلسة ٢٠٠٩/٤/١٩)

#### المبدأ رقم (١٣١) :-

وضع المشرع حق الروح الذي يعمل روجه أو يدرس في الخارج في الحصول على إجازة لمرافقة روجه في دائرة الحقوق الملمرة لجهة الإدارة التي تكون سلطتها في شأنها سلطة مقبلة. وإجراجه عن نطاق الحقوق التي تمنح جهة الإدارة بسلطة تنفيذية في منحها، لا يعني أن لروح يحصل على الإجازة بمجرد تقديم طلب لإجازة بقوة القانون، أو أن جهة الإدارة تلتزم بمنحها بمجرد طلبها، ذلك أن الحق في الإجازة لمرافقة الروح بالخارج لا يثبت إلا إذا توافرت جميع الشروط التي حددها المشرع، وما تقتضيه تلك الشروط من ثبوت العلاقة الروحية طبقاً للقانون، وثبوت عمل أحد الروحين أو دراسته بالخارج، وألا تطل مدة عمله أو دراسته التي تستلزم وجوده بالخارج عن ستة أشهر، وأن ترتبط الإجازة من حيث مدتها بمدة بقاء الروح بالخارج - لا تلتزم جهة الإدارة بالموافقة على الإجازة إذا تبين لها عدم سفر الروح إلى الخارج، أو أنه لطخ سفره وعاد هائياً من الخارج، أو إذا تبين لها أن الروح المرخص له من قبل في الإجازة لم يسافر إلى الخارج لمرافقة روجه، واستمر داخل البلاد - الشروط التي حددها المشرع لاستحقاق الإجازة لخاصة لمرافقة الروح بالخارج هي شروط ابتداء وشروط استمراره، ويتميز تحلقها عند الترخيص في الإجازة لأول مرة أو عند تجديداتها - طلب جهة الإدارة بتقديم المستندات التي تثبت وجود الروح بالخارج للعمل أو الدراسة وإقامته بالخارج. وما يثبت إقامة طالب تجديد الإجازة مع روجه بالخارج، لا مخالفة فيه للقانون.

للمحكمة من الترخيص في الإجازة لمراقبة الروح بالخارج هي جمع شمل الأسرة، ولا يكون سفر أحد الزوجين في الخارج للعمل أو الدراسة حائلاً دون اجتماع أفراد الأسرة بسبب ظروف عمل الروح الأمر لدى جهة الإدارة، ولا يحصل استحقاق تلك الإجازة عن لغاية من معها، ولا تؤثر على جهة الإدارة أن هي مستوفت من استيفاء طالب الترخيص في الإجازة الشروط المحددة في القانون على الوجه الذي يجمع شمل الأسرة، وحتى لا تتعد الإجازة وسيلة لتحلل من لقيام بأعماله لعدم لدى جهة الإدارة، دون أن تتوفر موجبات منحها، وحتى لا تمنح من دون أن تتحقق الغاية منها، إلا أنه حتى ينسب إلى طالب الإجازة التقصير في عدم موافاة جهة الإدارة بما تطلبه من مستندات قد ترى لرومها لبيت في طلب الإجازة، فإنه يتعين عليها إخطاره بتقديم ما تراه من مستندات، لا سيما إذا كان القانون لم يلزم طالب الإجازة، فإنه يتعين عليها إخطاره بتقديم ما تراه من مستندات، لا سيما إذا كان القانون لم يلزم طالب الإجازة تعقيصها، سواء عند طلب الإجازة لأول مرة أو عند تجديدها، فإذا لم يثبت أن جهة الإدارة أخطرت طالب الإجازة رسمياً بما تطلبه منه من مستندات، فلا يجوز لها أن تعجب عنه حقه في الحصول على الإجازة التي استوفى شروطها المحددة في القانون.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٨٠٢٩ لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٥/٣/٢٠١٨)

#### الباب رقم (١٢٢) -

لم يشترط المشرع الإجازة لمراقبة الروح بالخارج أن يوقع الروح إقراراً بعدم العمل بالخارج أثناء الإجازة، واشترط مثل هذا الشرط لا صلة له بمنح الإجازة المشار إليها، وإنما يتعلق بمسألة مخالفة الروح المرخص له في إجازة لمراقبته روجه بالخارج لواجبات وظيفته بأداء عمل لغيره دون أدنى من جهة عمله، والأصل أن العلاقة الوظيفية هي علاقة تنظيمية يحكمها القانون ولوائح المنظمة للموظف، وأن الموظف لعام يلتزم باحترام واجبات وظيفته وعدم مخالفتها، ومنها وجب عدم أداء عمل للغير إلا بأذن من جهة الإدارة التي يعمل بها، وهذا الالتزام يقع على عاتق الموظف بحكم القانون دون حاجة إلى إقرار شخصي من جانبه، فالموظف الذي يخالف واجبات وظيفته بالعمل لدى الغير أثناء الإجازة المسموحة له لمراقبته روجه بعد ارتكابه مخالفة تأديبية، سواء وقع على إقرار بعدم العمل أثناء الإجازة، أو لم يوقع على هذا الإقرار، فأحكام الوظيفة العامة تتعلق بالنظام العام، ولا يجوز الانتدق على مخالفتها، ولا يصح أي إقرار بوقوع الموظف أو عموهة التدريس بعدم العمل أثناء الإجازة المسموحة له لمراقبة روجه التزاماً جديداً على عاتقه، فهو يلتزم قانوناً بعدم العمل لدى الغير إلا بأذن من جهة الإدارة في جميع الأحوال - ترسماً على ذلك لا يجوز لجهة الإدارة أن تعس الترخيص في منح إجازة لمراقبة الروح بالخارج على اشتراط توقيع طالب الإجازة إقراراً بعدم عمله بالخارج

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٨٠٢٩ لسنة ٦٠ ق.ع - جلسة ٢٥/٣/٢٠١٨)

## المبدأ رقم (١٢٣) -١-

### الأجر مقابل العمل

ومن حيث أن المرتبات وما في حكمها كالتبيلات وغيرها والتي حرم منها الطاعن أثناء فترة إبعاده عن الوظيفة وقبل عودته إليها، لا تستحق تلقاها بمجرد صدور حكم الإلغاء أو أن الأصل أن الأجر يقاس بالعمل، فبدا لم مباشر العامل عملا فإن ما يستحقه تنفيذاً لحكم الإلغاء ليس هو المرتب أو الأجر وإنما يستحق تعويض يدخل في عناصر تقديره قيمة المرتبات التي حرم عنها وملحقاتها وما حصل عليه من مقابل عمل أثناء تلك الفترة التي أجهت فيها خدمته وذلك كله وفقاً للقواعد العامة في التعويض.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٤٠ ق. ع بجلسته ١٨/٣/٢٠٠١ م. وحكمها في الطعن رقم ٢٢٥٨ لسنة ٣٧ ق. ع بجلسته ٨/٣/١٩٩٣ م).

## المبدأ رقم (١٢٤) -٢-

### علاوات

بحوز الجمع بين العلاوة الدورية وعلاوة الترقية- المادة (٧١) من قانون تنظيم الجامعات لم تقرر قاعدة عدم جواز الجمع بين العلاوة الدورية وعلاوة الترقية. بل أحالت ذلك إلى القاعدة العامة، وكانت القاعدة العامة في ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة (الذي كان نافذاً وقت صدور قانون تنظيم الجامعات الحالي) تنص بعدم جواز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية، وقد انقضى هذا الحكم بموجب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، الذي نص على أن الترقية لا تُفترز من مواعيد استحقاق العلاوة الدورية.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٣ - لسنة ٥٤ - تاريخ الجلسة ٢٠١٣/٧/٤ - مكتب في ٥٨ رقم الصفحة ٩٧٣ - القاعدة رقم ٧٨)

## المبدأ رقم (١٢٥) -٣-

## عاملون بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.

**مساواتهم بنظرانهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في المزايا المادية - مناهلها وضوابطها -**

### **بذل الريادة وحوافز الساعات المكتبية وكالات الاشراف على الرسائل**

من بين الأهداف التي نقابها المشرع من تطبيق بعض أحكام قانون الجامعات ولائحته التنفيذية على المؤسسات العلمية والمستشفيات والمعاهد التعليمية قرار المساواة بين شاعلى الوظائف الفنية ونظرهم الشاعلون وظائف معادله في هيئة التدريس بالجامعات وتمتع الأولين بذات المزايا المقررة للآخرين خدأ في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في العالمين في أساسها وجوهريا وركوبها في الفصل على الدراسة والبحث لعلى وبقي كان ذلك وكان المشرع قد عادل الوظائف الفنية للمستشفيات بتعليمية بوظائف عصاء هيئة التدريس بالجامعات فإن مقتضى ذلك ولازمه الاعتداد بهده لمعادله في كافة اجرائها بحيث لا تقتصر على المعاملة المالية للتوظيفة المعادلة فحسب وبما يحد أثر هذه المعادلة إلى المزايا الوظيفية لأخرى - ولقول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل الذي قرره المشرع بصرح لنص من مصمونه وهدفه

أن مساواة مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مكافأة الريادة لعلمية هو بولى أى مهم ريادة لطلاب للوقوف على مشاكلهم العنمية والتعرف على الصعوبات التي توحيهم من أحل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الجامعة وأساتذتها. وبالتالي فإن منحهم هذه المكافأة إنما يرتبط بشولى أعمال الريادة الفعلية والأنشطة الطلابية كما أن مساواة استحقاق لحوافز عن الساعات المكتبية الرائدة عن الساعات المقررة وفقا لنصوص المشار إليها وبالنسب المحددة فيها رهين بأداء ساعات عمل مكتبية خارج النصاب المحدد لذلك سواء في الجامعة التي ينتهى إليها عضو هيئة التدريس أو خارجها من الجامعات المصرية الأخرى أو غيرها من الهيئات العامة أو مراكز البحث لبعض التي تعتبر من قبل المؤسسات العلمية المخاطبة بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية والتي تنطبق عليها أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية فيما لم يرد فيه نص بشأنه في قرار إنشاء أى منها أو لائحتها التنفيذية على أن تسمح تلك الحوافز بالنسب المحددة بمصوص اللائحة التنفيذية بقانون تنظيم الجامعات انص الذكر وقرارات المجلس الأعلى للجامعات الصادرة تنفيذا لها وأن الحكمة من منح الحوافز المادية هي كدالة تحقيق الأهداف وترشيد الأداء وفق للفواعد لتي بصعبها المجلس الأعلى للجامعات وبصدرها قرار من وزير التعليم وأن مساواة مع مكافأة لإشراف على رسائل شاحسنيبر وليكنوره هو الإشراف الفعلى على هذه الرسائل ومن ثم يرتبط منحها وجودا وعندما مع الإشراف الفعلى على تلك الرسائل.

أن الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية تعارض ذات النشاطات التي تعارضها الجامعات سواء فيما يتعلق بمطاللات البحوث لاجتماعية والريادة الطلابية والاجتماعية، أو فيما يتعلق بالإشراف على الرسائل العلمية وذلك بواسطة أعصائب العلميين. شأنه في ذلك شأن الكليات التابعة للجامعات كما بها تعد في حكم كليات الطب فيما يتصل بتدريس المناهج التطبيقية فيما يتعلق بالسنوات النهائية

ولدراسات العليا إذ يتم من خلال المستشفيات والمعاهد التابعة للهيئة العامة للمستشفيات تدريس الجانب الأكاديمي وذلك من خلال مشاركة أعضاء الهيئة بها مع أقرانهم من أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب لتقديم درجاتهم في الدراسة الأكاديمية. وأيضاً في الإشراف على الرسائل العلمية بالنسبة بمرحلي الماجستير والدكتوراه. ومن ثم يحقق في شأنهم مساهمة مستحقين مكافأة الريادة لصحة والعلمية والاجتماعية ومكافأة الإشراف على الرسائل العلمية ومقابل الزيادة عن الساعات المكتسبة وذلك بالنسبة ووفقاً للقواعد المقررة لأقرانهم بالجامعات الأخرى وإصدار قرارات من مجلس الأعلى للجامعات الأمر لدى يتعين معه والحالة هذه القضاء بأحذية الطاعن في تقاضى بدل لريادة ومكافأة الإشراف وحوافز الساعات المكتسبة المقررة لمرجته (رميل) و لى تعادل مدرس بالجامعة مع ما يترتب على ذلك آثار

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥١٢٨ - لسنة ٤١ - تاريخ الجلسة ١٩٩٨/٨/٢٩ - مكتب في ٤٣ رقم الجزء ٢ - رقم الصفحة ١٦٤٣ - القاعدة رقم ١٧٩)

#### البدا رقم (١٣٦) -٤-

#### بدل الريادة يتخلف بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية .

فإن الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وفقاً لقرار إلشائها تختص بتدريس الأطباء الحاصلين على البكالوريوس في الطب ولا تعارض بناء على ذلك عملية تعيينه لصالح طلاب مقبلين بفرق دراسة بدائها يمكن أن تشكل منهم المجموعات التي تعارض بشأنها الريادة والتي أشار إليها نص المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات فإن ساعد استحقاق بدل الريادة يتخلف بالنسبة لأعضاء هيئة البحوث بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية .

(في ذات المعني حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - ل الطعن رقم ٥٧٣٣ لسنة ٤٣ في ع جلسة ٢٠٠٤/٥/٦)

#### البدا رقم (١٣٧) -٤-

#### بدل العدوى

مساهمة مع بدل العدوى لجميع أطو تف المعرضة لخطرها أن يكونوا من العاملين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة -أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يخصصون في تحديد مرتباتهم وبدلاتهم لأحكام قانون تنظيم الجامعات. ومن ثم لا يتوفر في شأنهم مناهج الأحقية في صرف بدل العدوى- تطبيق لا يستحق أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب البيطري صرف هذا البدل.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٨٨٠ - لسنة ٤٨ - تاريخ الجلسة ٢٠١٢/٧/١ - مكتب في ٥٧ رقم الجزء ٢ - رقم الصفحة ٩٩٢ - القاعدة رقم ١١٨)

## (تأديب أعضاء هيئة التدريس)

المبدأ رقم (١٢٨) -

### واجب التحلي بالأمانة العلمية

إن الجامعات هي سارات العلم ومعدن الفكر وموئل المفكرين وذخيرة الوطن من العلماء في شتى مباحي الحياة، ولذا طرأ التقدم في المجتمع للوصول إلى بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المسار العلمي في التمكين وتنمية المواطن ونشر الفهم الحضارية والروحية لتلك عني الدستور بالجامعات والبحث العلمي أيضا عمدة واحتمى بها أيضا احتفاء بالكرم الدولة في المادة (٢١) منه بأن تكفل استقلال الجامعات والمجامع العلمية والنفوية وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية كما اعتبر الدستور في المادة (٢٢) منه لمعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم الركيزة الأساسية للتعلم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه، وعرجت المادة (٢٣) من الدستور إلى كفالة الدولة لحرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية وساء اقتصاد المعرفة ورعاية الباحثين والمخترعين، كذلك كفلت المادة (٢٦) من الدستور حرية البحث العلمي ولزمت الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها ومن ثم نص الدستور في المادة (٢٩) منه على حماية الملكية الفكرية بشي أنوعها في كافة المجالات باعتبارها نعمة الفكر ونتاج التدرس ونتيجة البحث المستفيض للإنسان، وكل هذه الالتزامات التي أياها الدستور بالدولة وكل هذه الحقوق التي قررهم لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات إنما كفل بها المشرع توفير البيئة الصحية للبحث والتأخر الملائم للتدرس كي تؤدي الجامعات من خلال كوادرها العلمية دورها وتصل إلى مبتغاه، ومن ثم فإنه غمنا بفهم فمن اعترف عن دوره وتعالى عن أمانته وتكذب طريقه دق حسابه وغلفه عقابه

فقد قضت المحكمة الإدارية العليا أن كل هذه الالتزامات التي أياها الدستور بالدولة وكل هذه الحقوق التي قررهم لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات بما كفل بها المشرع توفير البيئة الصحية للبحث والتأخر الملائم للتدرس كي تؤدي الجامعات من خلال كوادرها العلمية دورها وتصل إلى مبتغاه، ومن ثم فإنه غلفاً بفهم فمن اعترف عن دوره وتعالى عن أمانته وتكذب طريقه دق حسابه وغلفه عقابه

ومن حيث إن المسطر عليه في نص هذه المحكمة أنه يجب على عضو هيئة التدريس بالجامعة أن يحافظ على كرامة وظيفته وسأى عن ارتكاب أعمال تنال من هذه الكرامة فضلاً عن وجوب التزامه بالتمسك بالقيم والتقاليد الجامعية الأصيلة وترسيخها في نفوس الطلاب، وأن يتعهد عن كل فعل يبري بشرفه أو يمس نرايته أو كرامته أو كرامة وظيفته، وأن مفهوم الفعل الذي يبري بشرف عضو هيئة التدريس إنما يصرف إلى الفعل الذي يتصل الأخر فيه بالمفاهيم الأساسية لتقييم العليا في الإنسان كعصره وأمانته

ومن المستقر عليه أيضاً في قضاء هذه المحكمة أن واجب الأمانة العلمية هو أهم ما يتعلّق به العالم ويقوم عليه العلم بأن ينسب هذا العلم إلى أمّته ودلّبه في أيّ صورة يُنشر فيها هذا العلم سواء في صورة مرجع أو رسالة علمية لبلد درجة علمية أو بحث أو مقالة علمية في دورية أو مجلة علمية متخصصة تتولّى نشرها مؤسسة علمية أو مركز للأبحاث أو نحوها، وبالتالي فإنّه ينبغي على عضو هيئة التدريس حال الحاجة إلى النقل العرقي الكامل من مؤلفات الغير أن يشير في مؤلفه إلى ذلك في المواضيع كلّها محل النقل وإلاّ من ذلك إخلالاً حسيماً بواجبات ومقتضيات وظيفته كمصو هيئة تدريس بالجامعة، بنسبة علم ليس له إليه وسطي على جهد مجتهد أو فكر عالم وسلبه له وبسببه إليه دون أعمال الفكر أو بذل جهد أو قدح ليد، وهو عمل يتنافى مع الأمانة العلمية التي يجب أن تكون راسد كل باحث في العلم في جميع مجالاته وفي شقّ دوريه وعلى الأخص في الجامعات، بمراعاة التفرقة بين الاقتباس لمباح من المصادر التاريخية المتعددة التي تنعّص لموضوع واحد وبين التعدي لمخطوط على حقوق الغير بالنقل العرقي من مؤلفاتهم، ففي الحالة الأولى فإن الاقتباس يكون من الفكر الإنساني ومراحل تطوره المتعددة وبنائه لمختلفه وهو فكر شارك في إنتاجه مفكرون مجبولون على مدار مراحل التطور الشرقي والغربي تاريخية واحصائه بنات ثقافية وجمعية مختلفة ساهمت في تهيئته وتطوره والحفاظ عليه لينهل منه البشر أجمعين، وهو تراث مباح، أما في الحالة الثانية وهو لنقل العلمي فإنه يكون نقل لفكر وليد الإبداع الشخصي والبحث المصني والاستنتاج العقلي وهو ملك لشخص المفكر أو الباحث بصوبه الدستور ويعطيه القانون ويعهده القضاء وبذبح العدوان عليه فلا يجوز المساس به إلاّ بإذن صاحبه، ولا الاستعانة به إلاّ بالإشارة إلى مالكه حفظاً للحق بإعطاء كل ذي حق حقه وإعلاء للأمانة بصوبها وزيادتها إلى صاحبها، وتأكيداً لذلك فإنّ المشرع وهو يعلي فهم الملكية الفكرية فقد نظم بموجب قانون حماية الملكية الفكرية المشار إليه شروط ومتطلبات ومقتضيات الحماية لقانونية لحقوق الملكية الفكرية بكافة طوائفها ومنها ما يتعلق بالملكية الأدبية والعلمية والتي حدّد نصوص هذا القانون لحماية المصنفات الأدبية والعلمية والفنية، فعنصر الاعتداء على حق الملكية الفكرية أو التعرض له بالشعر إلاّ بموافقة مؤلفه، أي كانت جنسية هذا المؤلف بحسب أن التقدم العلمي ظاهرة عالمية يتعازب فيها العلماء معو خدمة الإنسانية، ليس ذلك فقط بل حظر النقل من المؤلف إلاّ لحالات حددها حصراً ومنها غرض التدريس بشرط أن يكون النسخ في حدود المعقولة وألاّ يتجاوز الغرض منه وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكناً عملاً

ونستعرض المحكمة البطر إلى أن ظاهرة العدوان على الملكية الفكرية انتشرت، وداء عضال استفحل تعددت صورته وتباينت ألوانه، مما يتعين التنبه إليه وأن القضاء سيظهر سيف العدالة ليبتز

كن معند أئيم وعقل رسيم يتعدى على حرم الأمانة العلمية أو الملكية الفكرية وينتك أستاذها. ويدعى ما ليس له بحق، وبما لمنظرون.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - الدائرة الرابعة موضوع - في الطعن رقم ٩٩٥١٩ لسنة ٦٣.ق.ع - جلسة ٢٠٢٠/٢/١٥)

#### المبدأ رقم (١٢٩) -

#### واجب التحلي بالأمانة العلمية

أن واجب الأمانة العلمية - هذا الواجب هو أهم ما يقوم عليه العلم، وهو ينصب على العلى نفسه، بأن ينسب إلى أهله، وذلك في أية صورة يخرج فيها، وبية طريقة ينشر أو يبلغ بها، سواء في صورة مرجع، أو رسالة علمية لنيل درجة علمية، أو مكرات بطلمة العلم أو لغبرهم. يتعين على عضو هيئة التدريس حال النقل الحر في الكامل من مؤلفات الغير أن يشير في مؤلفه إلى ذلك في المواضع محل النقل، والامثل ذلك خلالا جسيما مواجبات ومقتضيات وطيفته وبما يتساق مع لقامه العلمية لي يجب أن تكون راند كل باحث في العلم في جميع مجالاته، وفي شئ دوره.

كما لا يفدح في ثبوت مخالفة السرقة من مؤلفات لغير كون المجال اشترك مع باحثين احرص في عدد الابحات محل الاتهام. وأنه لم يتم بوجيه اتهامات لهم بشأهم. وذلك مادام أنه قد ثبت بتقارير النجان العلمية وجود سرقة علمية في هذه الأبحاث

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٤٥٨٠٨ لسنة ٦٠.ق.ع - بجلصة ٢٠١٦/٦/١٨ م)

#### المبدأ رقم (١٤٠) -

#### الاقتباس والتعدي

يجب التفريق بين الاقتباس من المصادر التاريخية المتعددة التي تتعرض لموضوع واحد وبين التعدي على حقوق الغير بالنقل الحر من مؤلفاتهم ذلك أنه في الحالة الأولى فإن الاقتباس يشمل لفكر ومحالنه ولا يشمل التعدي باعتباره مسألة شخصية تختلف من مؤلف لآخر تبعاً لدرجاتهم وإمكانياتهم وملكاتهم الذهنية والعلمية واللغوية. وبالتالي فإن التعبير عما أفصحت عنه المصادر الأخرى يجب أن يكون بفكر وطريقة مفردة حتى لا يعبر مخالفة أو بشكل جريمة السطو على حقوق الآخرين في حين أنه في الحالة الثانية فإن النقل الحر في مؤلفات الغير دون الإشارة إلى ذلك في المواضع محل النقل يشكل جريمة سرقة علمية وسطو على حقوق الآخرين في الابتكار والإبداع باعتبار أن تحديد العبارات والجمل والكلمات التي تتعرض لهذا الشيء في مؤلف ما هي إلا مناح لجهد وتفكير لهد المؤلف وبالتالي تخصص للحماية القانونية

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٤٨٧ - لسنة ٤٩ تاريخ الجلسة ٢٠٠٤/٦/٥ - مكتب في ٤٩ رقم الصفحة ٧٣٠ - القاعدة رقم ٩١)

**المبدأ رقم (١٤١) -٤-**

لا يدرج في ثبوت مخالفة السرقة من مؤلفات الغير كون الحال قد شترك مع باحثين آخرين في إعداد الأبحاث محل الاتهام وأنه لم يتم توجيه اتهامات لهم بشأنها، وذلك مادام أنه قد تمت بتقارير الديان العلمية وجود سرقة علمية في هذه الأبحاث.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٤٥٨٠٨ - لسنة ٠٩ - تاريخ الجلسة ١٨/٦/٢٠١٦ - مكتب في ٦١ رقم الجزء ٢ - رقم الصفحة ١٢١٦ - القاعدة رقم ٩٤)

**المبدأ رقم (١٤٢) -١-****الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس القسم**

الامتناع عن تنفيذ قرار مجلس القسم الذي يعمل به عضو هيئة التدريس بشكل مخالف لأدبيه لا وجه للقول بمناقشة عضو هيئة التدريس للتعرف على وجهة نظره - أساس ذلك أن ترك الأمر لكل عضو لمناقشة قرارات مجلس القسم بعد صدورها وتنفيذ ما يوافق وجهة نظره ورفض ما يراه مخالفا لها يؤدي إلى إختلال النظام الجامعي

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٧٠٩ - لسنة ٢٤ - تاريخ الجلسة ٢٣/١١/١٩٩١ - مكتب في ٣٧ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٢٠٥ - القاعدة رقم ١٣)

**المبدأ رقم (١٤٣) -١-****احترام الزملاء بمجلس الكلية**

الأصل لعصوبة مجلس الكلية أن يبدي رأيه بحرية وصراحة تامه وأن يتناول بالمقد ما يراه جديرا بذلك - ليس له أن يعاوزه إلى لطمخ والتعريح والتناول دون مقتضى على الزملاء - أساس ذلك أن هذه الاجتماعات ليست مجالاً لتبديل من الرؤساء والزملاء والمشير بهم الأمر الذي يتعارض مع المصلحة العامة

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٨٢٥ - لسنة ٣٧ - تاريخ الجلسة ٢٣/١/١٩٩٣ - مكتب في ٣٨ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٥٩٥ - القاعدة رقم ٦١)

### إبداء الاستشارات والآراء من أعضاء هيئة التدريس

وحيث إن المنسوب للطاعة هو مخالفة نص المادة (١٠١) من قانون تنظيم الجامعات، وهي تنص على أنه لا يجوز لأعضاء هيئة التدريس القيام بعمل من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارة في موضوع معين لا يترخص من رئيس الجامعة بناء على اقتراح رئيس الكلية

وحيث إن نعتيد نطاق هذه المادة وضوابطها وظارها لابد أن يتم في ظل ما قرره الدستور وقانون تنظيم الجامعات نفسه من أمس لعلاقة بين أعضاء هيئة التدريس ونشاطهم العلمي والمجتمعي.

حيث تنص المادة (٤٨) من دستور ٢٠١٤ على أن "الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية لجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب دون تمييز بسبب القدرة المالية أو لموقع الجغرافي أو غير ذلك..."

وتنص المادة الأولى من الباب التمهيدي لقانون تنظيم الجامعات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن "تختص الجامعات بكن ما يتعلق بالمعلم الجامعي والبحث العلمي الذي يقوم به كلياتها ومعاهداتها في سبيل خدمة المجتمع ولارتقاء به حضارياً، فتوخيه في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتعمد العلم وتنمية القيم الإنسانية..."

وتنص المادة (٩٥) من ذات القانون على أن "على أعضاء هيئة التدريس أن يتفرغوا للقيام بالدروس والمحاضرات والتعريفات العلمية وأن يسهموا في تقدم العلوم والآداب والفنون بإجراء البحوث والدراسات المبتكرة والإشراف على ما بعدهم بطلابها..."

وحيث إنه على ضوء النصوص المقدمة يجب أن يتم تفسير المادة (١٠١) من ذات القانون على نحو لا يجعلها عائقاً أمام نشر الثقافة في المجتمع، سواء كانت ثقافة اجتماعية أو دينية أو اقتصادية، خاصة وأن الجامعات بصمم صغوة المتخصصين في هذه المجالات، ومع التطور الكبير في وسائل الإعلام فإن تطلب موافقة الجامعة على أية استشارات أو أعمال خبرة مستحجب عدداً كبيراً من المتخصصين عن بدء أرائهم وخبراتهم للعالمية العظمى من فرد الشعب ولا يتصور أن يتم أحد موافقة أو ترخيص من الجامعة إزاء الكم الهائل من المراجع التي تعرض لآراء العلماء في مختلف أنواع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وعليه فيجب أن تفت هذه المادة على من يقوم بعمل من أعمال الخبرة أو إعطاء استشارة بأجر مادي من ناحية. وعلى من يقوم بتناول جانب من جوانب عمله كعضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من ناحية أخرى، وكذلك إذا كان من شأن هذه الاستشارة أو عمل الخبرة أن تحمله بنصح عن أسرار العمل الذي يقوم به في الجامعة، فهذه لفروض تقتضي الحصول على ترخيص لها من رئيس الجامعة.

أما إبداء الاستشارات والآراء من أعضاء هيئة التدريس عملاً على نشر ثقافة مجتمعية في موضوع هام يشغل جانباً من الرأي العام ودون تقاضي ثمة مقابل مادي لهذا العمل، فلا تعتد إليه هذه المادة بملتح

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٨٠٩٢٤ لسنة ٦٢ ق.عليا - جلسة ٢٢/٦/٢٠١٨)

اللجان العلمية التي تشكلت بالجامعات لاستنهاض الحقيقة في بعض الموضوعات يمكن الاستناد إلى تقريرها في مجال الاتهام - لا يجوز الاستناد إلى تلك التقارير أمام المحاكم ومجالس التأديب إلا إذا توافرت فيها العناصر والصواب المقررة في الأثبات - تقرير اللجنة الفنية التي يحوز الاستناد إليها كدليل في الأثبات أثر ذلك - وحيث أداه الخبر البصير للقانونية - أساس ذلك أن الخبر يقوم بمهمة تتعلق بمسائل وقائع الغضبية فيجب عليه مثله في ذلك مثل الشاهد أن يحلف بمبدأ بأن يؤدي عمله بالصدق والأمانة ولا كان العمل باطلاً - يجب أن يتضمن تقرير اللجنة الفنية النتيجة التي انتهى إليها والأوجه التي استندت إليها - لأوجه القول بأن تقدير الدرجات العلمية عملية فنية بحثية لا تخضع لتفسير - أساس ذلك أن هذا القول حائز بالنسبة للتصحيح الأول للمادة عقب الامتحان ولا يصح لأحد من بالنسبة لمراجعة التقديرات من لجان فنية شكلت بعد ذلك - يجب على هذه اللجان توضيح أسس تقديرها واختلافها أو اتفاقها مع التقدير الأول

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٩٤٠ - لسنة ٣٧ - تاريخ الجلسة ١٩٩٣/١/٩ - مكتب فني ٢٨ رقم الجزء ١ - رقم الصفحة ٤٦٠ - القاعدة رقم ٤٧)

### متوبات ضمانات التحقيق

لا يجوز أن يتولى التحقيق مع عضو هيئة التدريس بالجامعة المستشار القانوني للجامعة حتى ولو كان المذكور عضواً بهيئة التدريس بكية الحقوق ضماناً للحيادية وعدم التأثير عليه - أثر مخالفة ذلك بطلان التحقيق وبطلان إحالة إلى المحكمة لتأديبه بطلاناً لا يحوز تصحيحه بإجراء آخر تصدره سلطة حرة باعتبار أن القاعدة السابقة من القواعد العامة التي لا يجوز الخروج عليها، فضلاً عن وجوب تفسير الأحكام الخاصة بالتأديب تفسيراً ضيقاً، فلا يجوز التوسع أو التماس عليها

أن المشرع قد ساط بمجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس ولاية تأديب هؤلاء الأعضاء عما يقع منهم من أخلل بواجبات وظيفتهم وفقاً لتشكيله المخصوص عليه في المادة المشار إليها. ولما كان الاختصاص بالتأديب بعد من النظام العام وبالتالي فإن اشتراك من لم يقصد به المشرع في تشكيل مجلس التأديب إنما يعد تدخلاً في ولاية التأديب من شأنه بطلان تشكيل مجلس التأديب، وتبعاً لذلك بطلان إجراءات لمعاملة التأديبية التي تمت أعامه والقرار المطعون فيه الصادر منه

لقرارات مجلس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليها الرب في طابعها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية، لذا فإنها تعامل معاملة هذه الأحكام، ومن ثم فإنه ينبغي فيها مراعاة

القواعد الأساسية للأحكام. ولتي من بينها أن يصبر الحكم من هيئة مشكلة تشكياً صحيحاً طبقاً لقانون، وأن يترتب على مخالفة هذه القواعد بطلان الحكم لتعلق ذلك بالنظام العام

حضور مدير عام الشؤون القانونية بالجامعة المذكور جلسات مجلس التأديب واشتراكه في أعمال المجلس يكون من شأنه جعل تشكيل مجلس التأديب قد تم بإخالفه لتشكيل المنصوص عليه في المادة (١٠٩) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه أنفاً. الأمر الذي يترتب عليه بطلان تشكيل مجلس التأديب المذكور وما يستتبعه ذلك من بطلان جميع إجراءات هذا المجلس وما صدر عنه من قرار تأديبي

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ١٤٤٦٩ - لسنة ٥٠ - تاريخ الجلسة ٢٠٠٦/٣/١٨)

#### المبدأ رقم (١٤٢) -١-

#### تشكيل مجلس التأديب

أوجب المشرع أن يشكل مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أحد نواب رئيس الجامعة يعينه مجلس الجامعة سنوياً ونسباً وعصرية أحد أساتذة كلية الحقوق بالجامعة التي بها كلية حقوق أو أحد أساتذة كليات الحقوق بالجامعة التي ليس بها كلية حقوق يعينه مجلس الجامعة سنوياً ومستشار من مجلس الدولة ينتدب مسوب. قرر المشرع إمكانية أن يضم مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي لا توجد بها كلية حقوق أحد أساتذة كلية الحقوق من جامعة أخرى - هذا الحكم يمكن الأخذ به في حاله ما إذا وجد مانع أو عذر لدى أساتذة كلية الحقوق في الجامعات التي بها كلية حقوق يمنع من الانضمام إلى تشكيل مجلس التأديب - في هذه الحالة يجوز تدب حد أساتذة كليات الحقوق من جامعة أخرى لينضم إلى تشكيل مجلس التأديب - يكون تشكيل مجلس التأديب في هذه الحالة متفقاً وحكم القانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٥٧٨٢ - لسنة ٤٦ - تاريخ الجلسة ٢٠٠٦/١٢/٢٠)

- مكتب في ٤٧ رقم الصفحة ٢٦١ - القاعدة رقم ٢٨

الإحالة إلى مجلس التأديب

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرارات الإحالة الصادرة من رئيس الجامعة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وفقاً للمادة (٥ - ١) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، بمشورة التحقيق فيما يمسب إلى عضو هيئة التدريس، أو فيما يأمر به بعد انتهاء التحقيق بإحالة العضو المحقق معه إلى مجلس التأديب لم يبقها المشورة إلا في وجوب ألا تقل درجة من يكلف بالتحقيق عن درجة من يعرض التحقيق معه، ومع ذلك فإنه طبقاً لمواعيد العدالة والراحة والإنصاف، فإن شرط ممارسة رؤساء الجامعات لسلطاتهم في الإحالة تقتضي أن تكون سلطة الإحالة ذاتها محايدة، فإذا لم يتوافر فيها الحياد نعين تطبيق قواعد الحلول المستقر عليها قانون

وجرى قصاؤها على أن المادة (١٠٥) سالفة الذكر تخول رئيس لجامعة الأمر بإحالة عضو هيئة التدريس المحقق معه إلى مجلس التأديب إذا رأى محلاً لذلك، إلا أن هذه السلطة المأولة لرئيس الجامعة لا بتلقاها مطلقاً من غير قيد خالصة من غير شرط، بل يتعين عليه في ممارستها أن يبيع الأصول ويرعى لمبادئ وبحترم القانون، بحيث أنه إذا قام به مانع من ممارسة هذه السلطة تعين عليه أن يتحلّى عنها لمحل غيره محلّه في ممارستها، والمانع من ممارسة السلطة قد يكون إرادي مثل إحارة بأنواعها والاستقالة، وقد يقع برغم إرادة الشخص كالمرض والوقف عن العمل وبلوغ سن انتهاء الخدمة. وقد يكون من شأنه أن يمنع الأصل من مباشرة اختصاصه بصفه مؤقتة كالإحارة أو بصفه دائمة كالنقل والاستقالة والوفاة، وقد يحدد القانون المقصود بالمانع، وقد لا يحدده فليقع على عاتق القاضي الإداري في هذه الحالة أمر بحدوده، وإيه وإن كان بشرط للحلول محل الأصل عند قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصه أن يتقرر هذا الحل أساساً من تشريعي أو لائحي، إلا أنه قد سكتت النصوص عن تنظيم للحلول، فإن مقتضيات ضرورة سير المرافق قد تعرض على السلطة المختصة بحسب مكانها في الدرّة الإداري أو بحسب طبيعة اختصاصها في أن شغل بصفها حالة لوظيفة التي قام بشاغلها مانع بحول بينه وبين ممارسة اختصاصه، وعلى ذلك فإنه إذا قام برئيس الجامعة مانع بحول دون ممارسته اختصاصه في حالة عضو هيئة التدريس إلى مجلس التأديب، ولم يكن هناك نص بقرار للحلول في هذا الشأن تعديداً - باستثناء نص المادة (٢٩) بأن يكون لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاينون في إدارة شئونها ويقومون بخدمهم مقامه عند غيابه - فإن ضرورة سير مرفق الجامعة تعرض على السلطة الأدنى مباشرة من رئيس الجامعة وهي نائب رئيس الجامعة الأقدم لحلول محته في مباشرة هذا الاختصاص، أما رئيس الجامعة فإنه لا يجوز له ممارسته مادام قد تحقق في شأنه مانع من ممارسته، وإن قاعدته وجوب استعراو سير المرفق بانتظام وطراد التي توجب في هذه الحالة القول بأن تخلي رئيس الجامعة عن مباشرة هذا الاختصاص لقيام مانع به يمثل طرّاً استثنائياً، وهذا لطرف الاستثنائي يمرر الخروج على المبدأ العام الذي يقتضي بأن صاحب الاختصاص الأصل هو وحده الذي يمارسه

كما جرى قضاؤها على أن هناك قاعدة أصولية تفتضها ضمانات المحاكمة التأديبية كما تقتضيها العدالة كمبدأ عام في محاكمة تأديبية هي أنه يتعين ألا يحيل رئيس الجامعة إلى المحاكمة التأديبية من أعضاء هيئة التدريس من قامت به ومن رئيس الجامعة خصومات حديه، حتى يطمئن المجال إلى حيادية المحيل وموضوعية الإحالة، وحتى لا يكون هناك محلاً لتأثر المحيل بهذه الخصومة عند قيامه باتخاذ قرار الإحالة، ولا مبرر في أن هذه القاعدة مستقرة في الضمير وتميلها العدالة لمثلئ وليست في حاجة إلى نص خاص بقرارها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٧٦٧١، ٣٧٦٧٢ لسنة ٦٦ ق.عليا - جلسة

٢٠٢٠/١١/٢١)

#### المبدأ رقم (١٤٩) -

#### إنهاء الخدمة للالتحاق بخدمة جهة اجنبية بغير ترخيص

أن قانون تنظيم الجامعات أسند إلى رئيس الجامعة الاختصاص بإدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية وتنفيذ القوانين واللوائح الجامعية كما نظم شئون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لخاصة لأحكامه. وأجاز في المادة (٨٥) إعارة أعضاء هيئة التدريس لجامعة أجنبية بقرار من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية. وكانت المادة (٨٩) من قانون تنظيم الجامعات تجرّ الترخيص لعضو هيئة التدريس في إحارة خاصة بدون مرتب لمرفقة روجه المرخص له في السفر إلى الخارج لمدة سنة على الأقل. وقضت المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٢/٢ ١٩٩٥ في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٥ ق. بعدم دستورية نص المادة (٨٩) المشار إليها لأنه أفرد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بتنظيم خاص يبال من وحدة الأسرة وثرابطها، وماز على غير أسس موضوعية بينهم وبين غيرهم من العاملين المدنيين بالدولة. وتضمن الحكم الرجوع في شأن المسائل التي كان ينظمها نص المادة (٨٩) إلى القواعد المقررة بصدها في قانون العاملين المدنيين بالدولة. ونظمت المادة (١١٧) من قانون تنظيم لجامعات الآثار القاسوبية المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله بغير إذن. واعتبرت عضو هيئة التدريس مستقياً إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من شهر. وذلك وفقاً للشروط الواردة بتلك المادة

ومن حيث إن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٩ هذه سرية- كان الشريعة العامة التي تحكم موظف العامة، وتسري أحكامه على العاملين الذين تنظم

شئون توصلهم قرابين أو لوائح خاصة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذه القوانين واللوائح. وأثر ذلك أن لقواعد القابضة الواردة في قانون العاملين المدنيين بالدولة تطبق على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيما لم يرد في شأنه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢، ودلت بما لا ينعارض مع لنظام القانوني الخاصين له، وقد نظم قانون نظام العاملين بالمندوبين بالدولة حالات انقطاع العامل عن عمله بغير إذن، والتعاقب بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية، واعتبر العامل مقدماً استقالته في الحالات المشار إليها. وأن خدمة العامل تعتبر منتهية في حالة انقطاعه بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من تاريخ انقطاعه بالخدمة في الجهة الأجنبية. وذلك ما لم تتخذ الإجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه بالخدمة في الجهة الأجنبية.

ومن حيث إن رئيس الجمهورية أصدر القرار بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الخدمة المدنية في غياب مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٢، ونشر بالجريدة الرسمية في التاريخ ذاته، وعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر، وتضمن في المادة الثانية من مواد الإصدار إلغاء قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وتضمنت المادة (٨/٦٦) من قانون الخدمة المدنية المشار إليه إنهاء خدمة الموظف في حالة انقطاعه بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية، وبعد اعتماد مجلس النواب عرض القرار بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه على مجلس النواب طبقاً لنص المادة (١٥٦) من الدستور، وقرر مجلس النواب بجلسته بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٠ عدم القرار بالقرار بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الخدمة المدنية مع اعتماد بقائه في الفروع من تاريخ صدوره في ٢٠١٥/٣/١٢ إلى ٢٠١٦/١/٢٠ مع ما يترتب على ذلك من ثار، وصدر بذلك قرار رئيس مجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠١٦، وقد ترتب على ذلك عودة نفاذ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/١/٢١ ليحكم العلاقات الوظيفية واستمرار بقائه حتى تاريخ ٢٠١٦/١١/١، اليوم السابق على تاريخ العمل بقانون الخدمة المدنية الحالي الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والذي بدأ العمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠١٦/١١/٢. وقد تضمن القانون الأخير في المادة (٨/٦٩) أن من بين أسباب انتهاء خدمة الموظف لانقطاعه بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية.

ومن حيث إن قاعدة حظر التعاقب لموظف العام بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من الحكومة المصرية وردت في الفواتح المنعاقبة التي منعت الوظيفة العامة، واعتبرت مخالفتها سبباً من أسباب انتهاء

خدمة الموظف وذلك على الوجه المبين في المواد سالفه البيان، ولم يتغير الأثر المترتب على مخالفة نفعه المشار إليها باختلاف القانون المطبق حسب مدى الرمي لنفاذه- وهو إنهاء خدمة الموظف المخالف.

ومن حيث أن قانون تنظيم الجامعات نظم حالة «قطاع عضو هيئة التدريس عن عمله بغير إذن في المادة (١١٧) لكنه لم يضمن تنظيماً خاصاً لمسألة أثر التعاقب عضو هيئة التدريس بالعمل بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من جهة الإدارة، فسري عنه لقواعد المنطعة لهذه المسألة في القانون العام الذي يظم شئون الوظيفة العامة. ولا يحتاج في هذا الشأن بأن قانون تنظيم الجامعات لم يصر على إنهاء خدمة عضو هيئة التدريس الذي يلتحق بخدمة جهة أجنبية. لأن ثمة فرقاً بين أن يظم قانون تنظيم الجامعات مسألة من مسائل توظف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن وجه يعاير التنظيم الوارد في القانون العام الذي يحكم الوظائف العامة. وبين حالة خلوه من تنظيم خاص بتلك المسألة. ففي الحالة الأولى تطبق لقواعد القانونية الواردة في قانون تنظيم الجامعات عن أعضاء هيئة التدريس ولا يجوز «استصحاب القواعد الواردة في القانون لعدم الذي يحكم الوظائف العامة. أما في الحالة الثانية- حالة سكوتها عن تنظيم المسألة فإن القواعد الواردة في القانون العام الحاكم للوظائف العامة تسري على أعضاء هيئة التدريس في خصوص المسألة المسكوت عنها وغير المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات. وقد خلا قانون تنظيم الجامعات من أي قواعد تنظم آثار لتعاقب عضو هيئة التدريس بالعمل لدى جهة أجنبية بغير ترخيص ومن ثم فإن لقواعد الواردة في القانون العام المظم للوظائف العامة تكون هي الواجبة التطبيق على عضو هيئة التدريس الذي يلتحق بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من جهة الإدارة.

ومن حيث إن التنظيم التشريعي لعمل المصريين لدى جهات أجنبية يستلزم نوعين من موافقات جهة الإدارة. الأول: المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٨ السالف البيان وذلك بالحصول على إذن من وزير الداخلية قبل الالتحاق بالعمل لدى جهة أجنبية، وهذا الإذن يعين سداد الرسوم في حالة استحقاقها. وبخص له جميع المصريين سواء كانوا من الموظفين العموميين أو من العاملين بالقطاع الخاص أو من غير العاملين في أي جهة في مصر والنوع الثاني: خاص بالموظفين العموميين ويصدر من السلطة المختصة في كل جهة. وهي بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات رئيس الجامعة وبمراعاة ما قد ينص عليه القانون من إجراءات سابقة في بعض الحالات كحالة الإعارة إلى جهة أجنبية فيلزم أحد رأي مجلس الكلية، ولا يفتي حصول الموظف العام على إذن من وزارة الداخلية بالترخيص له بالعمل لدى جهة

(١٥٧)

جنسية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ عن ضرورة موافقة السلطة المختصة بجهة عمله على ترخيص له بالعمل لدى جهة أخرى أحسنه طبقاً للقانون العام لموظفي العامة أو القانون الخاص الخاص لأحكامه. لأن لكل قانون مجال تطبيقه. ولو قيل بكفاية الإذن الصادر من وزير الداخلية دون موافقة السلطة المختصة لأدى ذلك إلى الإخلال بمصلحة المرفق الذي يعمل به الموظف العام، أني النصريح للموظف بالعمل لدى جهة أخرى أمر جوازي تفديره السلطة المختصة بحسب ظروف العمل بالمرفق العام ومدى إمكان استغناءه عن خدمات الموظف من غير أن يخل ذلك بسير العمل بالنظام والطراد.

ومن حيث إن الحقوق المقررة لعصو هيئة التدريس بالجامعة في قانون تنظيم الجامعات أو في القانون العام الحاكم للتوظيف العامة في حالة خلو قانون تنظيم الجامعات تختلف في مداها وتتمايز حسب نوع الحق والشروط المقررة له. فالإجازة التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس لمراقبة زوجه الذي يعمل بالخارج إجازة وحرية لا تترخص في منحها جهة الإدارة متى توافقت شروطها المحددة في القانون، أما الترخيص لعصو هيئة التدريس في العمل لدى جهة أخرى في شكل إعادة أو غير ذلك من الصور فإن جهة الإدارة تمنع سلطة تفديرية في شأنه في حدود الصالح العام.

والترخيص لعصو هيئة التدريس في إجازة لمراقبة زوجه العامل بالخارج يقتصر مداه وحدوده على أيام المرحص له بهد الإجازة من عمله. لكنه لا يعول المرخص له في هذه الإجازة حق العمل لدى جهة أخرى خلال مدة الإجازة. وإذا كان الأصل أن إجازة مراقبة الزوج بالخارج لا تصح الزوج المرحص له بالعمل خلالها، لكن عمل عضو هيئة التدريس لدى جهة أخرى خلال إجازة مراقبة زوجه العامل بالخارج مشروط بموافقة رئيس الجامعة بوصفه السلطة المختصة. وإذا كان عمله لدى جامعة أخرى بالخارج فإن هذا العمل بعد اعارة ويلزم لترخيص به صدور قرار من رئيس الجامعة بعد رأي مجلس الكلية. وإذا باشر عضو هيئة التدريس المرخص له في إجازة خاصة لمراقبة زوجه العامل بالخارج العمل لدى جهة أخرى خلال مدة الإجازة من غير موافقة رئيس الجامعة فإنه يكون قد التحق بالعمل لدى جهة أخرى بغير ترخيص من السلطة المختصة في جهة عمله وخالف أحكام القانون. ويعتق لجهة الإدارة إنهاء خدمته لهذا السبب.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - في الطعن رقم ٣٢٦٦ لسنة ١٦ قضائية عليا - جلسة

(٢٠٢١/٤/٥)

## المبدأ رقم (١٥٠) -١-

يبدأ ميعاد دعوى الإلغاء إذا ثبت العلم اليقيني باستقرار المعلنين فيه ولو بغير الطرق الواردة بالمادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة (وهي نشر القرار الإداري المعلنين فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو إعلان صاحب الشأن به. وذلك إذا قام الدليل على هذا العلم اليقيني بما يمكن الطاعن من تحديد مركزه القانوني بالنسبة للقرار - تطبيق إذا انقضى الطالب دعواه مدعياً في نتيجة امتحانه في بعض المواد. فمن تاريخ هاتما يُعد هو تاريخ علمه اليقيني بنتيجته في المواد الأخرى. فلا يجوز له أن يقدم طلباً عارضاً بالطعن فيها إلا خلال ميعاد دعوى الإلغاء.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١١٢١٢ لسنة ٦٠ ق. ع - جلسة ٢٧/٨/٢٠١٦)

## المبدأ رقم (١٥١) -١-

قرار إعلان نتيجة الامتحان هو قرار إداري نهائي، يصدر تنوباً لمجموعة من لقرارات والإجراءات المركبة التي يمارس فيها الجهة الإدارية سلطتها التقديرية في لحدود المقررة قانوناً - تحديد المركز القانوني للطالب بمطابق قواعد الرأفة والتيسير هو من الإجراءات التحضيرية التي تشارك في صنع القرار الإداري النهائي. وهو قرار إعلان النتيجة - قرار إعلان النتيجة هو قرار إيجابي، يثنى مركزاً قانونياً جديداً هو اعتبار الطالب ناجحاً أو راحباً. ولا يؤثر في طبيعته هذا القرار أو هائنته كونه كاشفاً عن حقيقة إجابة لطالب - القول بأن قرار إعلان النتيجة يتضمن قراراً سلبياً بالامتناع عن تطبيق قواعد الرأفة والتيسير هو في عين الحق رعم لا سمد له من القسور - اثر ذلك. بتقيد الطعن في قرار إعلان النتيجة فيما لم يتضمنه من منح قواعد الرأفة بميعاد دعوى الإلغاء

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢٧ ق. ع - جلسة ٢/٢/١٩٩٢)

## المبدأ رقم (١٥٢) -١-

### حساب التقدير العام ومنح مرتبه الشرف:

بحسب تقدير العام للطالب في مرحلة البسندس والمكالوريوس على أساس المحصور الكلي للدرجات التي حصل عليها في جميع سنوات الدراسة المقررة، بما في ذلك لسنة الإعدادية في الكليات التي توجد بها - مرتبة الشرف تمنح للطالب متى لم يفل تقديره في أي من سنوات الدراسة عن جيد جداً، باستثناء السنة الإعدادية في الكليات التي توجد بها. ويشترط عدم الرسوب في أي امتحان - مرتبة الشرف لا تعد جزءاً من تقدير مجاح الطالب، بل هي مرة تمنح له، ولا يراعى في حسابها مجموع الدرجات، بل التقدير العام.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٩٤٤٧ لسنة ٤٨ ق. ع - جلسة ١٦/١٢/٢٠٠٩)

#### المبدأ رقم (١٥٣) - ٢

سلطة الجامعة في منح مرتبة الشرف سلطة مفيدة، ليس للجامعة فيها سلطة تديرية من حيث المنح أو الجوائز. فإذا كان قرار الجامعة بمنح مرتبة الشرف أو عدم منحها على خلاف الواقع والقانون، فإنه يعدو مجرد تصرف يتعدى إلى ترك الالزام لا حصاة له ولا يرب أي أثر قانوني

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤١٥٤ لسنة ١٣ في ع - جلسة ٢٨/٦/٢٠٠٩)

#### المبدأ رقم (١٥٤) - ١

التقدير العام لطلاب في درجات، للنسب أو الكالوريوس بحسب على أساس المجموع الكلي للدرجات التي حصلوا عليها في كل السنوات الدراسية، بما فيها الدرجات التي حصل عليها الطالب لرفع بعض المواد بمعرفة لجان المنتحسين والكسول، أو درجات الرافعة والتيسير لبعض المواد، أو رفع التقدير العام - في حالة التساوي في التقدير العام (أي في المجموع الكلي التراكمي) يتم ترتيب لطلاب تارلياً، بحيث يسبق الطالب الذي لم يحصل على تلك الدرجات (لرفع أو الرافعة) زميله الذي حصل عليها. كما يبقى من حصل منهم على درجة أقل زميله الذي حصل على درجة رفع أو رافعة أكثر

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٠٢٢٢ لسنة ٤٧ في ع - جلسة ٣/٦/٢٠٠٩)

#### المبدأ رقم (١٥٥) - ٢

حساب درجات الطلاب يتم على أساس التقدير التراكمي - جعل المشور حساب التقدير العام للطلاب في درجة الليسانس أو الكالوريوس على أساس المجموع الكلي للدرجات التي حصلوا عليها في كل السنوات الدراسية، وليس على أساس تقدير لسة البنية فقط. وبص على هذا حكم على الطلاب المقهدين أو الذين يتم قهدهم بالصف الأول أو الإعدادي، بدءاً من ١٩٨٩/٩/٢١ - مقتضى ذلك أن العبرة بقيد لطلاب بالسة في الكليات التي ليس بها سة إعدادية أو بالسنة الأولى في الكليات التي ليس بها سة إعدادية أو بالسنة الإعدادية بدءاً من هذا التاريخ

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٤٣ في ع - جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

### تاريخ منح الدرجة العلمية

تاريخ منح الدرجة العلمية يتحدد بتاريخ اعتماد مجلس الكلية لنتيجة الامتحان الخاص بهذه الدرجة. الحصول على مؤهل معين هو مركز قايومي يشأ لصاحب الشأن سواء على تادية الامتحان في جميع مراده بمجاح - إعلان النتيجة أو اعتماد من مجلس الكلية لا يعدو أن يكون إجراء كاشفاً عن هذا المركز الذي نشأ من قبل كنتيجة لعملية دخول الامتحان وسلامة اجابات الطالب. فهي التي يتحدد هذا المركز بناء عليها - لم يصع المشرع في قانون تعليم الجامعات ولائحته التنفيذية حداً زمنياً لإعلان نتيجة الامتحان أو لاعتماد مجلس الكلية للنتيجة - ترتباً على ذلك :تجب ترقية المندوب المساعد بمجلس الدولة إلى درجة مندوب بدءاً من أول صدر التالي لتجايحه في الدبومين المؤلفين للترقية. متى كانت التقارير المقدمة عنه فرصه. دون النظر إلى تاريخ إعلان نتيجة الامتحان أو اعتمادها إذ يجازي مطلق الأشياء وعبدالها أن يلى أمر ترقية المندوب المساعد بمجلس الدولة مرهوباً بأمر في جعلها خارجة عن إرادته: ومن ثم فليس هناك صابط موضوعي عادل يمكن اعتماده في هذا الشأن سوى الرجوع إلى الدور الذي أدن الامتحان فيه. إذ تختلف الجامعات في تاريخ إعلان نتيجة الامتحان. بل وتختلف الكلية الواحدة في تاريخ إعلان نتيجة امتحان الدبلومات التي تمنحها. ومن غير المنقول أن يهدر الأهمية المرتبة قانوناً للمندوب المساعد بمجلس الدولة في درجة بداية التعيين. (وهي صناد نظام النصالي وضابطه الموضوعي العادل في جميع مباحية). وذلك لمجرد تأخر الجامعة في إعلان نتيجة امتحان دبلوم من الدبلومات التي تمنحها أو في اعتماد نتيجته. أو لمجرد تأخر مجلس الدولة في وضع التقارير لمشار إليها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ الطعن رقم ٣٩٥٩ لسنة ٥٩ ق-ع جلسة

٢٠١٦/٥/٧)

### شهادة التخرج

فهام الجهة الإدارية حال تنفيذ الحكم بإصدار شهادة متضمنة عبارة أنه "تم إصدار هذه الشهادة تنفيذاً للحكم الصادر عن المحكمة الإدارية العليا في الشق العاجل من الطعن " لا يعد تنفيذاً كاملاً للحكم. إذ علفت الإدارة تنفيذه على صدور حكم في موضوع الدعوى. التي قد تكون مارلت منظورة أمام المحكمة. مما يعد النفاذ وإعراضاً منها عن أعمال حجية هذا الحكم وتنفيذ مضمونه - هذه العبارة محلها في سجلات الإدارة وبياناتها. لا أن تدرج في الشهادة الصادرة تنفيذاً للحكم. فضلاً عن أن محل هذه العبارة يكون في سجلاتها وبياناتها الخاصة بمرجات الملاءن في الجامعة. لا أن تدرج بشهادة تخرج تقدم كمسوق للتعين بالجهات الإدارية. حيث إن أحكام القضاء كاشنة للحقوق وليست ملزمة لها

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٩ ق-ع - جلسة ٢٠١٢/٥/٢٢)

### المبدأ رقم (١٥٨) :-

تقدير ما إذا كانت شهادة ما تعد مؤهلاً غالباً من عدمه هو أمر يدخل طبقاً لحكم قانون الجامعات ولائحته التنفيذية في اختصاص المجلس الأعلى لجامعات وحوادث، فلا يملك النصب الإداري لحلول محله ونصب اختصاصه في هذا الشأن. كما لا يمتد استئناف النظر بالموافقة أو الترخيص فيما لورثة القرارات الصادرة عن المجلس المشار إليه في هذا الصدد، مادام أنها صدرت على وفق الإجراءات والأوضاع المرسومة لها قانوناً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٥ ق.ع - جلسة ١٩٩٣/٣/٧)

### المبدأ رقم (١٥٩) :

#### المقصود بالمؤهل العالي :

لتحديد طبيعة المؤهل الدراسي يؤخذ في الاعتبار الدرجة التي تمنح لحامله والمترتب الذي ينفرد به ودة الدراسة المنظمة للحصول عليه - الشهادات الدراسية لا تعد كقاعدة عامة مؤهلات عالية إلا إذا ورد النص عليها باعتبارها كذلك. وكان صاحبها قد حصل عليها بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية العامة. وبعد قضاء أربع سنوات دراسية كاملة على الأقل في إحدى الكليات لجامعة أو في معهد عالي معادل لها - الدبلوم الذي يلزم للحصول عليه مدة دراسة ثلاث سنوات فقط بعد الثانوية العامة لا يعد مؤهلاً عالياً. ولو كان المرسوم الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ قد قرر صلاحية من حصل عليه للتعيين في الكادر العالي. لكن ذلك لا يصد أن يكون تحديداً للدرجة المالية المقررة للمؤهل لا تقيماً له من الناحية العلمية - ترتيباً على ذلك. لا يحوز تعيين الحاصل على هذا المؤهل في وظيفة (مدير عام) لعمقاده شرط للحصول على مؤهل عالي

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٥٠٢ لسنة ٣٩ ق.ع - جلسة ١٩٩٨/١٠/٣١)

### المبدأ رقم (١٦٠) -١

#### شهادة (بكالوريوس التعليم الأساسي) :

لم يعد قانون التعليم يعرف مرحلة التعليم الابتدائي كمرحلة مستقلة - بلزم أن تجبر كليات التربية من حيث شعب التخصصات بها من أجل تحقيق الهدف منها وهو توفير الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين للتدريس في مرحلة التعليم الأساسي بحللتها - بنوع كليات التربية بصح حرجها شهادة بمسمى (بكالوريوس في التعليم الأساسي) لا (التعليم الابتدائي) فقط. وإذا كان في ذلك استحداث لمرحلة من التعليم لم يعد يعرفها قانون التعليم العام، وتخرج فيها من ليس أمامه مدين للانحراط في سبب التدريس بالمراحل التعليمية القائمة - مع استحداث بمسمى (بكالوريوس في التعليم الابتدائي) فقط محالف للقانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤١ ق.ع - جلسة ١٩٩٩/٤/١٨)

## المبدأ رقم (١٦١) -

### الشهادات الأجنبية:

بحسب التمييز بين شهادتي IG والدبلومة الأمريكية عند شغل الأماكن المخصصة لخدمة الشهادات الأجنبية، فلا يجوز اعتبار الحاصلين عليهما في مجموعة واحدة - بحسب التمييز بين الحاصلين على كل من هاتين الشهادتين على أساس كل شهادة منهما على حدة.  
(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥١ ق.ع - جلسة ٢٠٠٦/٢/٢٢)

## المبدأ رقم (١٦٢) -

### نظام التعليم المفتوح:

لما كانت الالامعة التنفيذية للقبول بتعليم الجامعات قد أجازت إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال في إداري في كليات الجامعة ومعدتها، وكان لمجلس الأعلى لجامعات مصر بحسبته لمصلحة تاريخ ١٩٩٧/١٠/٨ الموافقة على اقتراح كل من جامعتي القاهرة وأسيوط ببدء الدراسة في بعض البر مع الدراسة بنظام التعليم المفتوح لتي سبق أن وفق على إنشاء المجلس الأعلى للجامعات. فإن مجال قبول الطلاب والشروط المحددة لهذا القبول ولقيدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي إليهم يبقى من اختصاص الالامعة التنفيذية للقبول وحدها، التي تصدر وتعديل بقرار من رئيس الجمهورية فقط - ورد نص المادة (٧٥) من الالامعة صريحاً في تحديد شروط القبول للحصول على الليسانس والكالوريوس بالحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ثم أجاز قبول الحاصلين على دبلوم الثانوية التجارية في كليات التجارة والحاصلين على دبلوم الثانوية الزراعية في كليات الزراعة، والحاصلين على شهادة الثانوية الصناعية بكليات الهندسة - روعي في القبول أن يقبل الحاصلون على دبلوم معين في إحدى الكليات التي تناسب لدراسة فيها مع ما يحصلوا عليه في هذا الدبلوم - فقد لحاصلين على الشهادات الفنية المتوسطة في نظام التعليم المفتوح بالجامعات بشرط فيه أن يكون القيد في كلية تنقل طبيعة الدراسة فيها مع دراسة في هذه الدبلوات أو تغرب منها - ينتم المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم العالي بذلك - قرار وزير التعليم العالي رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٨ بقبول الحاصلين على الشهادات الفنية المتوسطة للقيد في كلية الحقوق بجامعة أسيوط طبقاً لنظام التعليم المفتوح كان بحالف الأمر المقرر لمين سابقاً، مع جعله معالفاً للقبول - إذ صدر قراره رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٨ بتصويب قراره السابق بقصر الالتحاق بتلك الكلية على الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، بما يعني العودة للأصل المقرر في المادة (٧٥) من الالامعة التنفيذية لسابق بيانه، وتم ذلك في الميعاد المقرر لسحب القرارات الإدارية. فإنه يغدو قراراً سليماً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٥١٨ لسنة ٤٤ ق.ع - جلسة ٢٠٠٦/١١/١٣)

**المادة رقم (١٦٢) -١-**

لا يجوز تحويل الطالب من جامعة غير خاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات، إلى جامعة خاضعة لأحكامه إلا إذا كان حاصلًا على الحد الأدنى في شهادة الثانوية أو ما يعادلها لقبول بالكلية التي يرغب في تحويله أو نقل قيده إليها - يطبق هذا الحكم حال الرغبة في التحول إلى برامج التعليم المفتوح لقبول قيد الطالب رغم تخلف هذا القيد بعد مخالفة بسببلة للقبول، فيكتسب الطالب مركزاً ثانوياً يتخصص بمضي المدة، مادامت الأوراق قد خلت من أي دليل على استخدامه الغش أو التديس لقبول بالجامعة وقيد به، أو حدوث تواطؤ بينه وبين الجامعة على ذلك.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٦٠٥٠ لسنة ٥٧ ق.ع. - جلسة ٢٠١١/١٢/١٤)

**المادة رقم (١٦٤) -١-**

لا يجوز أن يتم إعادة متحان الطالب في المواد التي سبق له نجاحه فيها، ولو كان ذلك بإرادته - يطبق هذا الحكم حال التحول إلى برامج لتعليم المفتوح - سماح الجامعة بدخول الطالب الامتحان في مواد سبق له نجاحه فيها بعد مخالفة عادية للقبول، لا تعذر بقرار لجامعة في هذا الشأن إلى ذلك الانعدام - بشأن لهذا الطالب مركز قانوني يتخصص بمضي المدة، مادامت الأوراق قد خلت من أي دليل على استخدامه الغش أو التديس لدخوله الامتحان في المواد السابق نجاحه فيها، أو حدوث تواطؤ بين الجامعة وبسه على ذلك - يتعين على جهة الإدارة أن تصنف لدرجات لمجسة في المواد التي سمح للطالب بإعادة الامتحانات فيها، إلى مجموعة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٦٠٥٠ لسنة ٥٧ ق.ع. - جلسة ٢٠١١/١٢/١٤)

**المادة رقم (١٦٥) -١-**

**برنامج التعليم المفتوح بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان**

لا يسوغ سحب قرار لجامعة بقبول الطالب ببرامج التعليم المفتوح بعد تخصصه بحجة عدم استيفائهم شرط مضي خمس سنوات على تاريخ حصولهم على الثانوية العامة أو الزهيرة أو ما يعادلها، مادام لم يقع منهم غش أو تديس حتى يتم قبولهم بالجامعة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٧٨٩ لسنة ٥٥ ق.ع. - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)

## المبدأ رقم (١٦٦) :-

### البرامج الدراسية الخاصة :

لقد برز برامج الصيدلة الأكاديمية بكلية الصيدلة بجامعة طنطا - احتلاف هذا القطاع عن نظام التعليم المفتوح - نظام التعليم المفتوح قراراته الخاصة به بصادره عن المجلس الأعلى للجامعات ووزير التعليم العالي ، اسطمة لسنوه، التي منها ما يسمح بقبول لطلاب حملة مختلف لشهادات الثانوية لعامة والدبلومات العبة به. وهو نظام يغير برامج الصيدلة الأكاديمية بكلية الصيدلة بجامعة طنطا، المنشأ طبعاً لقرارات أخرى صادرة عن المجلس الأعلى للجامعات بدءاً من ٢٠٠٦/٧/٢٠. ويقتصر القبول به على الطلاب الحاصدين على الثانوية العامة المصرية فحسب (كان يسمح في بداية مشاته بقبول خريجي بعض الكليات العملية)

(حكم المحكمة الادارية العليا - دائرة توحيد المبادئ - ١٧٣.٤ لسنة ٥٨ في ع جلسة

٢٠١٨/٥/٥)

## المبدأ رقم (١٦٧) :-

مدى مشروعية تحديد المقابل المالي السنوي والمصروفات الدراسية التي يسددها الطلاب للقيام ببرامج الصيدلة الأكاديمية بكلية الصيدلة بجامعة طنطا، بمبالغ تجاوز تلك المقررة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات البرنامج العلمي المذكور هو أحد البرامج لتغطية الجديدة التي استحدثها لمجلس الأعلى للجامعات. بما له من سلطة وسددها إياه المشرع بقانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، ولائحته التنفيذية، وهو نظام تعليمي اختياري. حيث يتمتع الطالب بمكة لاختيار والمفاضلة بينه وبين النظام التعليمي العادي (غير الأكاديمي) الذي تدرسه الكلية معسها للطلاب الآخرين الذين ائرد على غير - هذا النظام نظام مستقل به، له فوعد تنظيمية عامة. تحدد شروط القبول به، امتزجت باللائحة الداخلية للكلية وصارت جزءاً منها باعتماد مجلس الجامعة من النظام، مستهدياً في ذلك بقرارات المجلس الأعلى للجامعات الصادرة في هذا الشأن - ما تضمنه النظام لمالي لهذا لبرنامج من تحديد مقابل مالي مسوي. ومصروفات دراسية. يدرم لطلاب الدارسون به بسدادها. ونعد جزءاً لا يتجزأ من شروط القيد للدراسة به، تحد سدها لقسوني في تقريرها من الفواعد العامة المحررة المقررة له المنصوص عسها باللائحة الداخلية للكلية، الصادرة طبقاً للقواعد والأوضاع المفرة قانوناً، والتي قررها المجلس الأعلى للجامعات عملاً بأحكام قانون تنظيم الجامعات - ترتيب على ذلك مشروعية قرار جامعة طنطا بتحديد مقاس مالي مسوي، ومصروفات دراسية، لقيد الطلاب ببرامج الصيدلة الأكاديمية بكلية الصيدلة. تجاوز لرسم المقررة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات - أساس ذلك أن طبيعة الراسة المتغيرة بالبرنامج التعليمي المذكور تسرع هذا التفاوت لقائم على أساس موضوعي في هذه الحالة. وحاصل الأمر أن هذه المبالغ لا تعد رسوماً، بل تعد في حقيقتها مقبلاً للخدمات التي يرد عليها هذا

البرامج الذي يلتحق به الطالب طواعية واختياراً، رغم وجود بديل لها، واستيفاء لشروط الفصول المقررة طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للكلية، ولا غرو في تجاوزها تلك المقررة بالمادة (٢٧٩) من اللائحة التنفيذية لقيود تعليم الجامعات، لاختلاف طبيعة ومناط كل معهد - لا يقدح في هذا القول بتعارض ذلك ومبدأ مجانية التعليم المقرر دستورياً.

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ ١٧٣، ٤ لسنة ٥٨هـ في ع - جلسة ٢٠١٨/٥/٥)

#### المبدأ رقم (١٦٨) -

##### اتحادات الطلبة

لا يتمتع اتحاد الطلاب بالشخصية الاعتبارية، وأمين الاتحاد لا يمثله قانوناً، إلا أن له مصلحة في إقامة الدعوى المقامة طعناً في قرار رئيس الجامعة بتحديد موعد انتخابات الاتحادات الطلابية - أساس ذلك أنه يكفي لكي تكون الدعوى مرفوعة من ذي صفة أن يكون رافعها في حاله قانونية حاصه بالنسبة للقرارات المطعون فيها من شأنها أن تجعله مؤثراً مباشراً في مصلحة شخصيه له. وأمين اتحاد الطلاب هو طالب من طلبة الجامعة الذين يشاركون في انتخابات اتحاد لطلابها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤١هـ في ع - جلسة ١٩٩٥/٢/١٢)

#### المبدأ رقم (١٦٩) -

تهدف الاتحادات الطلابية إلى تنمية الجانب التربوي عند الطلاب، من خلال اكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وتوثيق الروابط بهم وبين أعضاء هيئة التدريس، وتعميق على بث الروح الجامعية، ولشغل الأنشطة لبناء - حرصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على أن تشكل مجالس اتحادات الطلاب ولجانها من خلال انتخابات يشارك فيها الطلاب، سواء بترشيح أنفسهم لعصوية هذه المجالس وللجان، أو من خلال الإدلاء بأصواتهم لانتخاب أفضل المترشحين - يصدر رئيس الجامعة قراراً بتحديد المواعيد التفصيلية للانتخابات للمستويات المختلفة، على أن يتم انتخاب مجالس الاتحاد ولجانها في موعد غايته نهاية شهر نوفمبر من كل عام - العملية الانتخابية لا تمتد بداتها الغاية منسفاة من تكوين اتحادات الطلاب بالجامعات المصرية، بل الغاية الأساسية والجوهرية من تكوين الاتحادات الطلابية هي تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعي الوطني والقومي بين الطلاب، وبث الروح الجامعية السليمة - مودى ذلك أن العملية الانتخابية لا تعدو أن تكون وسيلة للوصول إلى تشكيل تلك الاتحادات، فإذا تعذر إجراء الانتخابات فإن عميد المعهد أو الكلية يعين مجلس لإدارة شئون الاتحاد، يضم عناصر من الطلاب المتفهمين في الدراسة ممن تتوفر فيهم شروط الترشح - رقبة القضاء على تلك التي كانت جبهة الإدارة تلزم اصطفاً من مبدأ المشروعية عند إصدار القرار الإداري بقواعد قانونية يحجب مراعاتها، إلا أن

#### دليل الباحث في التقديرية

القانون قد يفرض للإدارة هدراً من الحرية لتمثيل من خلاله دور صمامات إصدار القرار وتفسير ملزمة أو عدم ملائمة إصداره. إذا كانت الإدارة حرة في تقدير ملاءمة القرار الإداري وتلازمه، فإن هناك التزاماً عليها أن تضع نفسها في أفضل الظروف والسبب الحثيث للقيام بهذا التقدير وأن تجريه بروح موضوعية بعيداً عن البواغيش الشخصية. ومن ثم، إن يكون لقب المناصر للأزمة الإجماعية. يؤدي ذلك إلى تقدير الملائمة يجب أن يقوم على أسباب مقبولة وتوضح حجة الإدارة في تلك لرقابة القاضي الإداري، الذي لا يتعرض لتقدير حجة الإدارة في ذاته، إنما للظروف التي صاحبت به - للقاضي الإداري أن يتحرى بوضع القرار وملائمته للوقوف على الهدف العقلي الذي تنسب الإدارة من القرار وما إذا كان معصوماً لعدالة وجه المصلحة العامة أم تكسب السبيل أو الخرافة عن غايته - لا يحوز للقاضي الإداري أن يتدخل في مراقبة اختيار الوقت الذي تصدر فيه الإدارة قرارها دون قيام حجة تُشير إلى وجود انحراف بسلطة التقديرية المروجة له في ذلك.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في المظن رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٩٠ ج - جلسة ١٩٩٠/٣/١٩)

#### المبدأ رقم ١٢٠ - ١

شرط الترسخ بعبودية لعدا معال من الاتعاذات الطلابة - شرط أن يكون الطالب من ذوي النشاط المحفوظ في مجال عمل الخدمة التي يتوخى لها - تفسير تلك لخدمة الإدارة حتى أن يكون تقديمها مستمداً من أصول ثابتة تنتجها

(حكم المحكمة الإدارية العليا في المظن رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٩٠ ج - جلسة ١٩٩٠/١/١٩)

## (الدراسات العليا)

### المبدأ رقم (١٧١) -١-

#### احكام عامة

خبرة البحث العلمي ورعاية الباحثين حتى كفلته المستور، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وساء المصاد المعرفة. وأن النواحي الداخلية لكلية والمعاهد، كل فيما يخصها - والتي تصدر بقرار من وزير لتعليم العالي بعد رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للجامعات - هي التي تتولى تفصيل لشروط اللازم للحصول على دبلومات الدراسات العليا، والدرجات العلمية (درجات الماجستير والدكتوراه)، وتحديد المواعيد المقررة لتقيد للحصول عليها، ويكون تسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وإلغاء التسجيل بموافقة مجلس لدراسات العليا والبحوث، بناء على طلب مجلس لكلية أو المعهد، بعد أحد رأي مجلس لقسم المختص، وتقوم الدكتوراه أساساً على البحث المبتكر لمدة لا تقل عن سنتين منتهي بتقديم رسالة نقيبها لجهة الحكم

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٥٦٨٧ لسنة ٦٦ ق.ع - جلسة ٢٠٢١/٩/٨)

### المبدأ رقم (١٧٢) -٢-

ولئن كانت علاقة الطالب بالجامعة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين، واللوائح والقرارات والمظم والقواعد التي تصعبها يصعب لها الطالب بأثر فوري ومباشر، وكما أنه ليس للطالب أن ينعتك بأن تطبق عليه قرارات أو نظم أو قواعد سابقة تم إلغاؤها أو تعديلها أو نسخها بقرارات جديدة، فإنه ليس للجامعة أن تطبق عليه تلك القواعد والمظم الجديدة بأثر رجعي، بحيث إنه إذا توافرت كافة الشروط في الطالب لمحة الدرجة العلمية لمعها إياها إذا اكتملت تلك الشروط في ظل قواعد معينة ولا يحوز حجب هذه الدرجة العلمية عنه بحجة صدور قرارات أو قواعد أو نظم جديدة، والتي يسري بالنسبة للمستقبل ويخضع الطالب بالتالي لقرارات والقواعد السارية وقت توافر كافة شروط معحه الدرجة العلمية في ظلها في النطاق الزمني لها لا سيما وأن توافر تلك الشروط وتكاملها يرتب مركزاً قانونياً ذاتياً للطالب لا يحوز المساس به أو الانقراض منه، حيث إن مع الدرجة العلمية هو المحصلة النهائية لمجموعة من الإجراءات أو الاختبارات أو التصحيح أو العرض على اللجان المختصة وبأني تنويعاً لها باعتبارها كاشفاً عن استحقاق الطالب لتلك الدرجة وليس مشناً لحق في الحصول عليها، وإزاء توافر شروط مع الدرجة العلمية للطالب تكون سلطة الجامعة بعد استيفاء كافة الإجراءات المطلوبة قانوناً ملزمة بضرورة معحه إياها وعدم حجبها عنه بحجة صدور قواعد أو قرارات أو نظم جديدة، والتي يحظر تطبيقها عن حد الطالب الذي استوفى جميع الاشتراطات في ظل القواعد والقرارات السابقة، وفي كل الأحوال يجب أن تكون القرارات والقواعد والنظم متسعة بصفة العمومية والتجريد وليست تفصيلية

لتطبيق على حالات معينة. فإذا لم تكن عامة ومحددة سقطت في حمة اللامشروعية وفقدت الغاية الحقيقية التي يتفهاها أي قرار إداري وهي تحقيق الصالح العام وأضحت في حمة إساءة استعمال السلطة والإعراق بها. فليس للجامعة أن تمنح هذا ومنع ذات وتطبيق قواعد قانونية مختلفة أو متعددة على من تعالتت مراكزهم القانونية وإنما يجب أن تخصص لجميع لدات القاعدة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٤٥ في.ع - جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٥)

#### المبدأ رقم (١٧٣) -٤-

#### التقييد للدراسات العليا

شروط الحصول على الدرجة العلمية المؤهلة للتسجيل للحصول على درجة أعلى هو شرط جوهري. لا يتحصن القرار الصادر مخالفاً له ببعض مدة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣١٨٥ لسنة ٣٨ في.ع - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٥)

#### المبدأ رقم (١٧٤) -١-

لا يجوز للنوائح الداخلية للكلية أو لمجالس الجامعات أن تستحدث شروطاً لقبول بالدراسات العليا لم يرد باللائحة التنفيذية للقانون، أو تتعارض مع ما توجبه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣١٧٨ لسنة ٤٥ في.ع - جلسة ٢٠٠٤/٩/٢٨)

#### المبدأ رقم (١٧٥) -١-

علاقة الطالب بالجامعة علاقة تنظيمية لانحبة تحكمها القوانين - مركز الطالب من هذه الدحية مركز قانوني عام يجوز تغييره في أي وقت - للجامعة وضع القواعد ولها الحق في تعديلها، طبقاً لما تراه معنياً للمصلحة العامة. دور أن يكون هناك وجه للتحدي إزاءها بحق مكتسب أو بمركز قانوني مستمد من النظام الدراسي الذي كان مطبقاً من قبل - تطبيق مشروعية قرار مجلس الجامعة باشتراط كون الطالب المسجل للحصول على الماجستير أو الدكتوراه فليماً معظم الوقت بجمهورية مصر العربية طول المدة القانونية للتسجيل، ومشروعية تطبيق هذا الشرط على من سبق له التسجيل قبل تقريره - بلغي تسجيل الطالب في حالة مخالفة هذا لشرط.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٧٤٧٢ لسنة ٥٤ في.ع - جلسة ٢٠١٣/٢/٢٧)

**المبدأ رقم (١٧٦) -**

نصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) في المادة (٤٤) على أنه لا يجوز لطالب الدراسة العليا أن يقدم اسمه في دراسة أكثر من دبلوم أو درجة جامعية عليا في وقت واحد إلا بموافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية وبعد أحد رأي مجالس الأقسام المختصة - بغض النظر عما تسمح به احتمالات تفسير هذا النص. وما إذ كان يمثل قيدا فقط على التسجيل في أكثر من دبلوم أو درجة علمية في ذات الكلية أو الجامعة، فإن مما لا يمكن أن يكون من العرصات محل احتمال ذلك النص أن يكون فرص القيد على درجة علمية واحدة في موضوع واحد في أكثر من كلية أو جامعة ولشخص واحد محل موافقة أو اقتراح أو أحد رأي.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٧١٤ لسنة ٢٨ ق.ع - جلسة ١٥/١٠/١٩٩٤)

**المبدأ رقم (١٧٧) -**

عدم مشروعية قصر التسجيل للدراسات العليا بكلية التربية النوعية بجامعة المنصورة على الدارسين من داخل الجامعة - هذا الشرط يورد قيدا لم ينصمه لدور تنظيم الجامعات ولا تحت التسمية واللائحة الداخلية لكلية - المطلق يطل على طلاقه ما لم يرد ما يقيد الجامعة يجب أن تكفل للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وأن توفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٧٧٩٧ لسنة ٤٨ ق.ع - جلسة ٢/٢/٢٠٠٤)

**المبدأ رقم (١٧٨) -**

المعهد الذي يقوم بإعداد الدراسات العليا تتوفر فيه صفتان: (طالب) و(معيد)، وهاتك ارتباط بينهما - يترتب على المساس بأحد مركزيه المساس بالآخر - لا يجوز مناقشته كطالبت بالغاء القيد بالدراسات العليا نهائياً، لما يترتب عليه من المساس بمركزه كمعيد يتقدم بالحصول على الماجستير في مدة معينة، وعلى نحو يشكل تفعلاً على اختصاص الحية المختصة بتأديبه كمعيد.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٤٨ ق.ع - جلسة ٢٧/٣/٢٠٠٤)

**المبدأ رقم (١٧٩) -**

منح الدرجة العلمية هو امهنة النهائية لمجموعة من الإجراءات أو الاختبارات أو التصحيح أو العرض على اللجان المتخصصة. وبأني تنوباً لها باعتبارها كاشفاً عن استحقاق الطالب لتلك الدرجة. وليس منشأً لحقه في الحصول عليها - يراه توفر شروط منح الدرجة العلمية المطالب تكون سلطة لجامعة بعد استيفاء جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً مقيدة بضرورة منحه إياها وعدم حجها عنه بحجة صدور قواعد أو قرارات أو نظم جديدة - يحصر تطبيق القواعد والقرارات الجديدة عن الطالب الذي سنوي جميع الاشتراطات في ظل القواعد والقرارات السابقة - يجب في كل الأحوال أن تكون القرارات والقواعد والنظم منسجمة بصفة العمومية والتعريف، ولمست تفصيلاً لتطبيق على حالات معينة، فإلا لم تكن عامة ومجردة سقطت في حمة اللا مشروعية وفقدت الغاية الحقيقية التي يتفياها أي قرار إداري وهي تحقيق المصلحة العامة - ليس لجامعة أن تمنح هذا وتمنع ذلك وأن تطبق قواعد قانونية مختلفة أو متعددة على من تماثلت مراكزهم القانونية

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٦٢٤٨ لسنة ٤٥ ق.ع - جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٥)

**المبدأ رقم (١٨٠) -****القيود للدراسات العليا :**

يشترط لتقيد بالدراسات العليا بكلية الطب قضاء فترة تدريب لمدة سنة كاملة في الفرع الذي يرغب الطالب الحصول على الدبلوم فيه. بإحدى المستشفيات العامة أو المراكز العلاجية - لا يشترط قضاء سنة التدريب في مستشفيات عامة و مراكز علاجية محددة. كما لا يشترط أن يكون السنة قد لعبت كاملة في إحداها. فمحور أن تفصي في أكثر من مستشفى أو مركز علاجي

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٠٧١ لسنة ٤٥ ق.ع - جلسة ٢٠٠٢/١/٩)

## المادة رقم (١٨١) -

### مدى جواز منح درجات وألقاب لطلاب الدراسات العليا

تعتمد لمصالح منح الطالب درجة في المادة تحول دون استعداده درجة الجبر التي كبرها مجلس الجامعة بعد الاعتراف بالسلطة وتعمد في استعملها. النقص درجة واحدة لا يؤثر في جدارة الطالب. لا سيما ان تصحيح الامتحان مهما بلغت قيمة الفائزين عليه لا يعبر بطلاق عن هذه الجدارة. باعتبار ان عمية التصحيح عمل فني يضع لتقدير الأستاذ القائم بالتصحيح وقد يختلف من مصحح لآخر. وما دام هذا العمل من صنع البشر فإنه قد يفتقر لنقص أو خطأ الجبر في درجة أو درجات ليس بدعاً أو تجاوز، فلا يكاد يخلو منه نظام جامعي سواء عن مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه. وبذلك حتى لا يحرم الطالب من مواصلة درسته ودرجته ومسيرته العلمية - لا يجوز أن يكون منح الطالب درجة واحدة عقبة كنوداً أو حجة عترة تحول دون مواصلة دراسته

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٩٢٢ لسنة ٥٠٤ ع - جلسة ٢٠١٧/٥/٢٠)

## المادة رقم (١٨٢) -

### درجة الماجستير

طبعة المهاد المحدد لبل هذه الدرجة العلمية هذا المهاد مهتاد تنظيمي، وليس مهتاداً وجوبياً. ولإدارة سلطة تقديرية في مد هذا المهاد على وفق ظروف كل حالة على حدة - نظر لما قد يعترض الباحث من ظروف عرجة عن رتبته، فلا يتمكن من التجاز أبحاثه العلمية خلال المدة المحددة. فإنه لا يتحكم على السلطة المختصة إعمال الأمر المترتب على انقضاء هذه المدة. بل يترك لها مجالاً للتقدير والملاءمة. فيجوز لجهة الإدارة أن تمنح الباحث مهلة إضافية لتعويض عن المدة الزمنية الأغنى في ضوء ما تستلزمه من مصداقية في البحث، من واقع الحالة المعروضة. وما تم حله وعلى وفق ما تراه معقولاً للمصلحة العامة. إذ ما أثبتت أن العوائق التي تعرضته تشكل ظروفها فورية حلولة عن إرادته.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٢٠٨ لسنة ٥٦ ع - جلسة ٢٠١٥/٨/١٢)

## المادة رقم (١٨٢) -

الفرد التسجيل بسبب التراخي في نيل الدرجة العلمية خلال المدة الزمنية المقررة - هناك القرام على عاتق جهة الإدارة بالجامعة أن تعين الطالب بالماجستير جهته إشرافاً على وسائله نقد، مدة دراسة المقررة، لا تمنعهم عنه ولا تمنعهم عنها - إذا لم يعمد عن القيام بهذا الأمر، فإن مواخذه الطالب عن عدم نيله الدرجة العلمية خلال المدة المقررة يكون معنوياً على إجحاف بحقوقيه. ومضافاً لمقتضيات العدالة ومخالفاتاً لمصالح حكم القانون.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٤٢٠٨ لسنة ٥٦ ع - جلسة ٢٠١٥/٨/١٢)

## المادة رقم (١٨٤) -٢

### درجة الدكتوراه:

التسجيل للحصول على درجة الدكتوراه - بعد المشرف على لرسالة تقريراً بعد انتهاء الرسالة بمدى صلاحيتها للمناقشة - التقاير السموية لا تفني عن هذا التقرير - تقرير الصلاحية يعمق العرض على لجنة البحث، ولكل منهما مجاله - انتهاء لتقرير ذي عدم صلاحية لرسالة يستتبع عدم عرضها على لجنة الحكم

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١١٠٦٤ لسنة ١٧ في ع - جلسة ٢٠٠٣/٤/٢)

## المادة رقم (١٨٥) -٢

خلو اللائحة الداخلية للكلية من بيان الحد الأدنى لنجاح في امتحان درجة الدكتوراه، وعدم تحديد نسبة معينة للنجاح، بوجب الرجوع إلى القواعد العامة المعمول بها في شأن النجاح في أية مادة من المواد الدراسية، وهي حصول الطالب على نسبة ٥٠% على الأقل من النهاية العظمى للمادة العام يبنى على عمومه ما لم يرد ما يخصه، والمطلق يبنى على إطلاقه ما لم يرد ما يفيد - ناط قانون تنظيم الجامعات بلائحته التنفيذية واللائحة لداخلية للكلية فقط تحديد اشتراطات النجاح في الامتحان، ومن لم يفسس لقواعد الكفول التي تضعها الجامعات لتنظيم وتسهيل عملية لامتحان وتحدد قواعد التعويض والرفع، أي اختصاص بتحديد اشتراطات النجاح، وما يصدر عنها في هذا الشأن لا يبعد له قابلاً

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٧٦٦٨ لسنة ٥٩ في ع - جلسة ٢٠١٤/١٢/٢٤)

## المادة رقم (١٨٦) -٢

مجلس الدراسات العليا هو المختص بإلغاء التسجيل للدكتوراه بناء على طلب مجلس الكلية وبعد أخذ رأي مجلس القسم المختص - قراره لا يكون نافذاً إلا بعد اعتماد من رئيس الجامعة سلطة الجامعة في هذا الشأن سلطة تفسيرية، إلا أن تقديرها يجب أن يكون قابلاً على سبب صحيح وقائم واقعاً ولانوباً، ولا يكون قرارها مشوباً بالانحراف بالمصلحة أو إساءة استعمالها

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤١ في ع - جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٦)

**المبدأ رقم (١٨٧) -**

امتناع الجامعة عن إعلان نجاح الطالب في امتحان درجة الدكتوراه بعد قراراً سلباً بالامتناع عن تطبيق حكم لقانون بهذا الامتناع يهدر لجامعة حق الطالب في النجاح قابوياً، وهو حق يستمد من مباشرة من النص القانوني الوارد باللائحة الداخلية لكلية، وليس لجهة الإدارة أية سلطة تقديرية بحاله - يجوز لظن على هذا القرار في كل وقت ما يثبت حالة الامتناع قائمة.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٧٦٦٨ لسنة ٥٩ ق.ع - جلسة ٢٠١٤/١٢/٢٤)

**المبدأ رقم (١٨٨) -**

بعدد ميعاد لمناقشة رسالة - مملك الجهات ذات الاختصاص بالجامعة، سواء مجلس القسم أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة، حيال تحديد ميعاد لمناقشة رسالة الدارس لميل درجة الدكتوراه منوط بنوفر ما يستلزمه في هذا بشأن قانون تنظيم الجامعات، ولانعته التنفيذية، والقرارات التنظيمية الصادرة عن مجلس الجامعة، من شروط، سواء ما تعلق منها بالدارس، أو بالبحث المقدم منه لميل الدرجة العلمية - حدد الجهات هي الموط بها تنفيذ القانون، والالتزام بأحكامه، دون تعسف في استعمال السلطة، أو الاعتراف بها عن وجه المصلحة العامة - إذا صادف سلكها في هذا الصدد صحيح حكم لقانون، وكان قائماً على سببه المبرر له، متفقاً ومبدأ المشروعية، فإنه يكون معاً عن الإلغاء.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٧٤٧٢ لسنة ٥٤ ق.ع - جلسة ٢٠١٣/٢/٢٧)

**المبدأ رقم (١٨٩) -**

بعد طالب الدكتوراه بكلمة الطلب حاصلاً على لدرجة اعتباراً من تاريخ إعلان بتمعة الامتحان لتعديري التكلمي للاحق لإنعام إعداد الرسالة العلمية وجزتها

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٠٨٢ و ٣٨/١١٣٦ ق.ع - جلسة ١٩٩٣/٤/١٨)

**المبدأ رقم (١٩٠) -**

طبيعة قرار منح درجة الدكتوراه - هو قرار مركب يمر بعدة مراحل - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو حجر الزاوية الرئيسي فيما يسبقه من إجراءات تنفيذية أو ما يلحقه من إجراءات - لا يجوز لأي من لجنة الدراسات العليا والبحوث أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة أن يستأنف النظر بالموازنة و لترحيل فيما انتهت إليه لجنة الحكم من التراجع منح درجة الدكتوراه بالمرتبة التي حددتها، وإنما تقتصر رقابتها على العناصر الخارجية للقرار

(حكم المحكمة الادارية العليا دائرة توحيد المبادئ في ٢٠ عاماً - الطعن رقم ٤٢/٣٧٣ ق.ع

جلسة ١٩٩٨/٥/٧)

#### المادة رقم (١٩١) - ٤

قرار منح درجة (الدكتوراه) فلهذا مركب تشترك في تكوينه عدة جهات، رسم القادون لكل منها محال نظيره وتقديره - تشارت جهات أربع في منح الدرجة العلمية: أولها الأستاذ المشرف على رسالة القدي يقرر صلاحيتها للمعطي على لجنة الحكم، وثانيها لجنة الحكم التي عليها مجلس نكليه. ونسوي بجانب المعني الثاني كاملاً من حيث فحص الرسالة ومناقشتها وتقرير لجنة صاحب رسالته وتقدير مرتبة النجاح. وثالثها ورابعها قرار مجلس الكلية ثم مجلس الجامعة - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو حجر الزاوية الرسمي فيما سبقه أو يبعثه من إجراء. سمح لجنة الحكم على رسالة سلطة تقديرية في تقبيلها بعق لمجلس الكلية الفاء الرسالة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث و قد رأي مجلس القسم المختص إذا ما سبق له أن الرسالة لا تضيف جديداً ولا ترقى في مستوى البحث المطلوب.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٩/٣٦ ق-ع - جلسة ٢٠٠٨/٢/٦)

#### المادة رقم (١٩٢) - ٥

شروط القيد سبل درجة (الدكتوراه) بكلمة الترتيب الفنية بجامعة حلوان - اجتياز دورة في اللغة الأجنبية لا يعد شرطاً للقيد سبل درجة الدكتوراه - وأنما هو شرط سبل هذه الدرجة - عدم اجتياز تلك الدورة لا يعد مانعاً قانونياً بحول بين الترقيب في الحصول على درجة الدكتوراه والقيد لدراسها. ومن ثم فإن مناع الجامعة عن قهده يشكل قراراً سلبياً مخالف لظان.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٣٦/٥٤ ق-ع - جلسة ٢٠١١/١١/١٢)

#### المادة رقم (١٩٣) - ٦

##### أثر الحصول على الدرجة العلمية:

قرار منح الدرجة العلمية قرار مركب، ومجلس الجامعة هو من يمنح الدرجة العلمية، فهو بمنحها بوصف أن ندرجة العلمية تصير باسمه. دون إخلال ذلك بكل هيئة إدارية نص عليها القادون - تقرير لجنة الحكم على الرسالة هو وكى القرار الركني بسما ما سبقه من إجراءات معيانية وما يلحقه من إجراءات مقصود بها أن يخذ القرار صفة الإلزامية - يرتبها على ذلك قرار مجلس التأديب بالفاء الدرجة العلمية المسوغة لمطالب الدراسات العليا بعد إد أنه بتهمة الغش والسرقة فيها يكون مخالفاً للقانون، ماد م أن أب من الجهات ذات الصلة بالرسالة التي بحثها ولحقها حتى قروب لجنة مناقشة والحكم احداث ومنحه الدرجة العلمية، ثم بشر في باب أي غش أو سرقة، حيث أعد فيه هذه اللجنة صاحبة القول الفصل وجهة القطع والنس في أمر الرسالة.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعنون رقمي ١١٠٨٦ و ٤٧/١١٦٥١ ق-ع جلسة

٢٠٠٥/٥/٣١)

### الأثر المترتب على فوات المدة المقررة للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه :

ينبغي قيد الطالب بالدراسات العليا بفوات هذه الددرون الحصول على الدرجة العلمية - يجوز مد قيد الطالب بناء على طلب المشرف الرئيسي على الرسالة، وتوصية مجلس القسم المختص، وبموافقة مجلس الكلية - لا يجوز لمجلس القسم المختص بعد أن قبض ما أبداه الطالب من عذر، ووافق على مد قيمه للحصول على الدرجة العلمية، أن يعود عن هذه الموافقة بعد مضي سنتين يوماً عليها، ودون وقوع غش أو تدليس من الطالب، وإلا كان متعدياً على مركزه فائولي مشروع له.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٥/٢٢٢٥١ ق-ع - جلسة ٢٠١١/١١/٢٣)

### معدلة الدرجات العلمية

بشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة معادلة الدرجات العلمية، ويعتمد توصياتها - تتمتع هذه اللجنة بسلطة تقديرية واسعة بأعسارها لجنة فية وكل إله بحث لدرجات الجامعة ولديومات التي تمنحها لجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية، أو غيرها من مستويات الدراسة المختلفة، ومعادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها لجامعات لمصرية - تنهي تلك اللجنة من عملها بأصد ر توصياتها بشأن معادلة الدرجات العلمية من عدمها. ولا تكون هذه التوصيات نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات، باعتبارها السلطة الإدارية الوحيدة ذات الاختصاص بقرير معادلة الدرجة العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد الأجنبية بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية - لا بعد سلطة المجلس الأعلى للجامعات لتقديرية في هذا الشأن إلا ثبوت إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها - تقييم المؤهلات العلمية التي تمنحها المعاهد والجامعات لأجنبية ومعادلتها بما تمنحه المعاهد والجامعات المصرية، هو من المسائل الفنية التي تمارسها هذه اللجنة بما لها من سلطة تقديرية، لا بعدها سوى التزامها بالقواعد والصوابط التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات، وعدم انحرافها بسلطتها عن جادة الصواب.

(حكم المحكمة الادارية العليا دائرة توحيد المبادئ - في الطعن رقم ٥٥/٢٩٨٠٤ ق-ع - جلسة

٢٠١٨/٢/٣)

#### المبدأ رقم (١٩٦) -٤-

المجلس الأعلى للجامعات هو المختص بمعادلة الدرجات العلمية ووضع الشروط اللازمة لذلك الشهادات والدرجات الأجنبية لا تخضع لتنظيم المطلق على الجامعات المصرية إلا بالقدر الذي يقرره المجلس الأعلى للجامعات

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٣٥٧٨/٠.ق.ع - جلسة ١٩٩٩/٣/٦)

#### المبدأ رقم (١٩٧) -٤-

لجنة معادلة الدرجات العلمية هي لجنة فنية متخصصة يشكلها المجلس الأعلى للجامعات ويعتمد توصياتها - أو سد إليها المشرع وحدها دون غيرها سلطة بحث وتقييم الدرجات الجامعية والدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية أو غيرها في مستويات لدراسة المختلفة. ومعادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية - تتمتع اللجنة في إطار ممارستها لاختصاصها بسلطة تقديرية واسعة لا يحددها سوى التزامها بالقواعد والصوابط التي ينصها المجلس الأعلى للجامعات، وعدم انحرافها عن حادة الصواب - ما يصدر عن هذه اللجنة هو مجرد توصيات لا قرارات إدارية نهائية

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٦٢٤٧ و ١٦٠٨٧/٣٤.ق.ع - جلسة

٢٠١٣/٣/٢٧)

#### المبدأ رقم (١٩٨) -٤-

تتمتع لجنة معادلة الدرجات العلمية التي يشكلها المجلس الأعلى للجامعات ويعتمد توصياتها بسلطة تقديرية واسعة - إذا بحثت اللجنة إحدى الدرجات لجامعية التي تمنحها الجامعات الأجنبية ولزمت معادلتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية تقلصت بذلك سلطاتها التقديرية. وأصبحت سلطاتها مقيدة بما انتهت إليه هي من معادله، وذلك بالنسبة لجميع الطلبة الذين يحصلون على تلك الدرجة من ذات الجامعة أو المعهد الأجنبي - المعادلة تنم عن أسس موضوعية لا شخصية، ومن ثم يلزم معادلة تلك الدرجة العلمية لجميع الحاصلين عليها

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٨٨٣/٤٧.ق.ع - جلسة ٢٠٠٧/١٦/٥)

## مجلس الجامعات النظامية

### المبدأ رقم (١٩٩) -

تتبع لجنة بمادته الدرجات العلمية بسلطة تقديرية واسعة باعتبارها لجنة فنية وكل إليها بحث الدرجات العلمية والمعلومات التي تمنحها الجامعات وبمحدد العلمية الأجنبية أو غيرها من مستويات الدراسة المختلفة، ومعالجتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية - تنتهي تلك اللجنة من عملها بإصدار توصيات بشأن معادلة الدرجات العلمية من عدمه، والتي لا تكون نافذة إلا بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للجامعات باعتبارها السلطة ذات الاختصاص بقرير تلك المعادلة - لا يحق لمتهاء الإداري أن يحل نفسه محلها في هذا الشأن، وتقف رقابته عند التحقق من عدم الاعتراف بالسلطة أو بسادة استعمالها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٢٦٥/٢٤٨ ج.ج. جلسة ٢٠٠٥/٢/٢٧ والطعن رقم ١٤٤٨٩/٥٠ ج.ج. جلسة ٢٠٠٧/٢/٢٦)

### المبدأ رقم (٢٠٠) :

لجنة معادلة الدرجات العلمية التي يشكلها المجلس الأعلى للجامعات هي المختصة دون غيرها ببحث الدرجات الجامعية التي تمنحها الجامعات والمعاهد الأجنبية، ومعالجتها بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية - تعتمد توصياتها في هذا الشأن من المجلس الأعلى للجامعات - لا يجوز لأية جهة أخرى غير تلك اللجنة إجراء هذه المعادلة، بصرفها عن المسائل الفنية البحتة التي تيسر لها جهة أخرى لا يمسك القضاء الإداري قهره رقابته عليها وهي تعارض عد. الاختصاص لمجوزاتها، حتى لا يحد القضاء الإداري نفسه مع هذه اللجنة، أو يمسك رقابته عليها في مسألة فنية وعلمية محضة، وذلك ما لم يثبت أنها قد أساءت استعمال سلطتها، أو انخرقت في استخداما.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٣٦٤٧/٥٥ ج.ج. جلسة ٢٠١٢/٥/٣)

### المبدأ رقم (٢٠١) -

القرار الصادر عن المجلس الأعلى للجامعات بتطبيق المقررات العلمية الأجنبية ومعالجتها بالشهادات المعجزة من الجامعات المصرية هو قرار كاشف عن المركز القانوني الذي اكتسبه القرار من المؤهل، ولا يثنى له مركز قانوني جديد - يثبت حق صاحب الشأن في معاملته بالمؤهل الأعلى من برون حصوله على هذا المؤهل ويتعين لذلك ترتيب انارة القانونية من هذا التاريخ وليس من تاريخ معادته

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٧١٧/٥٢ ج.ج. - جلسة ٢٠١١/١/٢٤)

## المبدأ رقم (٢٠٢) -١

امتناع المجلس الأعلى للجامعات عن عرض المؤهل المطلوب معادلته على لجنة معادلة الدرجات العلمية بشكل قراراً سلبياً مخالفاً للقانون - يقتصر دور المجلس فقط على اعتماد توصيات تلك اللجنة - هناك فارق بين هذا القرار وقرار المجلس الأعلى للجامعات السلبى بالامتناع عن معادلة المؤهل إذا ما حصل العرض على لجنة المعادلات.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٣٦٤٢/٢٥٥ ق.ع - جلسة ٢٠١٢/٥/٣٠)

## المبدأ رقم (٢٠٢) -٢

### شروط المعادلة:

من البدهي أن يشترط لمعادلة لدرجات الجامعة ولدبلوما التي تمنحها الجامعات والمعاهد العلمية الأجنبية بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات المصرية أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية المطلوب معادلتها معتمدة من قبل حكومة الدولة الأجنبية الابعة لها هذه الجهة بدون استثناء هذا الشرط يكون الحديث عن المعادلة والمطالبة بها افتتاتاً على منزلة العلم، ومهصة لقواعد المنطق السليم وطبيعة الأشياء. كما أن ذلك الشرط أمر واجب، لتعلقه بشرعية هذه الدرجة لدى الدولة التي تمنحها لجهة المانحة ابتداءً، وعملاً بالقاعدة الأصولية التي تقدر أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإن هذا الاعتماد يكون واجباً لإجراء المعادلة - يتعين على طالب المعادلة إثبات تحقق هذا الشرط في شأن درجته العلمية المطلوب معادلتها

(حكم المحكمة الادارية العليا دائرة توحيد المبادئ - ٢٩٨٠٤/٥٥ ق.ع جلسة ٢٠١٨/٣/٣)

## المبدأ رقم (٢٠٤) -١

عدم جوار معادلة الشهادات الجامعية الصادرة عن جامعة هولندا لجهة دولة هولندا بنظيرتها التي تمنحها الجامعات المصرية العاصعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات (الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢) - أساس ذلك أنه لم يسبق لهذه الجامعة الحصول على اعتراف وزارة التعليم الهولندية أو وكالة الاسماء الهولندية وأنه ليس لها أية وصية كمؤسسة تعليمية هولندية، كما أن لشهادات لمنوحة منها ليست من الحكومة الهولندية - مشاركة الجامعة المذكورة في مؤتمرات اتحاد الجامعات العربية لا تغبر من هويتها الأجنبية، ولا تصفى عليها بحال من الأحوال لصيغة العربية نتجة لهذه المشاركة أخذاً في الاعتبار أنه على وفق النظام الأساسي للاتحاد المذكورة فإن المشاركة في المؤتمر لا تعني الانضمام للاتحاد - لا يقال من ذلك أن تكون القنصلية المصرية العامة في لاهاي قد صدقت على الشهادة الحاصل عليها الطالب من الجامعة المذكورة، ذلك أن هذا لا يعدو أن يكون تصديقاً من القنصلية على

توقيع وحاتم وزيره الخارجية البولندية. وهذا لا يصلي في ذاته حجة أو تفصيلاً على محتوى المستند وما حوّه، ولا يعدو عن كونه قراراً بصفة توقيع الخارجية البولندية على طاهر المستند. وعلى وجود كيان لائم بمسمى الجامعة الحرة، أما الاعتراف بهذا الكيان كمؤسسة تعليمية جامعية معتمدة بالدولة، فهذا شأن آخر. لا يثبت إلا من خلال الجبة المستولة عن النشاط العلمي وسبعني بالحكومة البولندية

(حكم المحكمة الادارية العليا دائرة نوحيد المبادئ - ٥٥/٢٩٨٠٤ ق.ع جلسة ٢٠١٨/٣/٣)

#### المبدأ رقم (٢٠٥) -

أحكام معادلة درجة الزمالة في الطب من المملكة المتحدة وأيرلند بدرجة الدكتوراه مركز الطالب بالنسبة للجامعة مركز تعليمي بحكمه لقوانين والسوانج ولقواعد، ويخضع لها الطالب بأثر فوري ومباشر ليس للطالب أن يتمسك بأن تطبق عليه قواعد ونظم سابقة تم العادها أو تعديلها، وليس للجامعة أن تطبق عليه قواعد ونظم جديدة بأثر رجعي - تحقق شروط منح الدرجة العلمية للطالب في ظل القواعد السابقة ينشئ له مركزاً قابوياً دتياً يوجب منحه إياها، فلا يجوز حججها عنه بحجة صدور قواعد ونظم جديدة - لا يجوز بحال من الأحوال منح درجة الدكتوراه لرملاء الطاعن والسبن تعاللت مركزهم القابوية معه، وبفرد هو وحده دوسهم بالجرمان من منحه هذه الدرجة العلمية بغالة أن ذلك فيه تحقيق للمصلحة العامة. وهو في الحقيقة افتتت عليها، إذ ليس من لمصلحة لعامة في شأن لتغير غير المرر بين ذوي المراكز القابوية المتعاضة والمتطابنة، وخصاعهم لقواعد قانونية مختلفة

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٥/٦٢٤٨ ق.ع جلسة ٢٠٠٥/٥/٢٥)

#### المبدأ رقم (٢٠٦) -

يجب التمييز بين شهادتي IG والدبلومة الأمريكية عند شغل الأماكن المخصصة لعملية لشهادات الأجنبية، فلا يجوز اعتبار الحاصدين عليهما في مجموعة واحدة - يجب التمييز بين الحاصلين على كل من هاتين الشهادتين على أساس كل شهادة منهما على حدة.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥١/٦٦٥٧ ق.ع جلسة ٢٠٠٦/٢/٢٢)

#### المبدأ رقم (٢٠٧) -

معادلة الشهادات التي تمنحها الكليات والمعاهد العسكرية - يشترط لمعادلتها للدرجة الليسانس أو لبيكالوريوس التي تمنحها الجامعات المصرية أن تكون مدة الدراسة أربع سنوات - الدبلوم العالي للمعيد الفني للفنون المسلحة لا يعادل شهادة لبيكالوريوس لجامعي، ولا يحق للحاصل عليه الالتحاق بالدراسات العليا بأي من الكليات بالجامعات المصرية التي تتطلب الحصول على درجة البكالوريوس

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٣/١٦٩٤٧ ق.ع و٥٦/٣٤٠٨٧ جلسة

٢٠١٣/٣/٢٧)

## المبدأ رقم (٢٠٨) -

### المستشفيات الجامعية

تتمتع لجامعة بسطة تقديرية كاملة في اختيار الوقت الملائم لتعيين في الوظائف الجامعية طباً لاحتياجاتها والدرجات المالية المتاحة - إذ كان المشرع قد استهدف مساواة العاملين بالمستشفيات الجامعية الحاصلين على درجة الدكتوراه بغيرهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، فإنه لم يرتب لهم مرة تجمهر الجهة الإدارية عن تعيينهم بمجرد الحصول على درجة الدكتوراه، وتجرمها من أية سطة تقديرية في اختيار الوقت الملائم واختيار الشخص المناسب - القول بعدم ذلك يجعل العاملين بالمستشفيات الجامعية في وضع الفصل من زملائهم بالجامعة المطلوب مساواتهم بهم، ويعطي الفرع حكماً يخالف حكم الأصل، مما يأتي على لقياس الذي ابتغاه المشرع بالقص والإعذار

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥/٥١٩١ ق.ع جلسة ٢٠٠٢/٦/١٦)

## المبدأ رقم (٢٠٩) -

عادل المشرع بين وظائف (مستشاري) و(استشاري مساعد) و(رئيس) بالمستشفيات الجامعية، ووظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - تطبيق بشأن هذه الوظائف جميع الأحكام الخاصة بأعضاء هيئة التدريس المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية - بحق لمن بلغ السن الدسوبة المقررة لانتهاه الخدمة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومن يعادلهم من شاغلي وظائف (مستشاري) و(استشاري مساعد) و(رئيس) بالمستشفيات الجامعية التعيين في وظيفة (أستاذ متفرغ)، أياً كانت درجة وظيفته السابقة، ما لم يظلوا عدم الاستمرار في العمل.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في طعن رقم ٥٦/٢٥١٤٣ ق.ع جلسة ٢٠١٢/٩/٢٣)

## المبدأ رقم (٢١٠) -

### وظيفة زميل

أوجب المشرع في القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ بشأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائيي العلاج الطبيعي والتعرض وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات) معادلة وظائف (استشاري) و(استشاري مساعد) و(رئيس) بالمستشفيات الجامعية بوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - التعيين في هذه الوظائف يتم طبقاً لقواعد وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - سلطة جهة الإدارة التقديرية تعقد عند التعيين في وظيفة (مدرس)، التي تعادلها وظيفة

(مبدأ). في حالة حيو القسم من المدرسين المساعدين المستوفين شروط التعيين في وظيفة مدرس، وتحتصر في حالة وجود مدرسين مساعدين مستوفين لهذه الشروط، حيث يكون التعيين بمثابة تسوية واحدة المطبق على كل من تتوفر فيه شروطه، وليس تعيياً مستنداً حوالياً لسلطة المختصة  
(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٥٥١/٥٣ في ع.جلسة ٢٦/١٢/٢٠١٠)

#### المبدأ رقم (٢١١) -١-

##### الطبيب المقيم:

القرار الصادر بإلغاء شرط قضاء شهري التخصص في أحد فروع الباطنة الخاصة أو الجراحة الخاصة لتقديم لوظيفة طبيب مقيم في هذا التخصص، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل عضو هيئة التدريس القائم على تدريب أطباء الامتياز والأطباء المقيمين بالمستشفى العامي، لما قد يكون لهذا القرار من تأثير في مستوى الخدمة الطبية المقدمة للمرضى باعتبار أن مدة التدريب تجعل الطبيب المقيم على دراية ويكتسب من خلالها خبرة عملية بأصول التخصص، ون ثم تتوفر لعضو هيئة التدريس ذاك مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن على هذا القرار بدعوى الإلغاء.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٢٠٤٠٣٥٥ في ع.جلسة ١٧/١/٢٠١٦)

#### المبدأ رقم (٢١٢) -١-

##### مكافأة الإشراف على الرسائل العلمية:

مقاط استحقاقها قصد المشرع المساواة بين الأطباء والحيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من الحاصلين على درجة الدكتوراه، الشاغرين لوظائف تدخل في النشاط الأساسي لمستشفيات الجامعة. وبين زملائهم أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب - المساواة في هذا الخصوص تقتضي المساواة في المعاملة المأله و لوظيفية حيثما تتوفر مناط هذه المعاملة والقواعد المجتعة نفسها - مناط مع مكافأة الإشراف على الرسائل العلمية للصفات المذكورة هو الإشراف الفعلي على هذه الرسائل

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٢/٦٩٠٢ في ع.جلسة ١٣/٤/٢٠٠٨)

## المبدأ رقم (٢١٣) -

بموجب أحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ (بشأن معاملة الأطباء والصيدلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتعريض وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات) نشأ المشرع بالمستشفيات التابعة للجامعات وظائف (استشاري) و(استشاري مساعد) و(مدير)، يعين عليها الأطباء والصيدلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التعريض، وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى التي تدخل في الوظيفة الأساسية التي تصطلع بها المستشفيات الجامعية كوحدة علاجية، لحاصلون على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، سواء الموجودون منهم بالخدمة عند العمل بالفنون أو من يجري تعيينهم بعد ذلك - أجاز المشرع إنشاء هذه الوظائف في الوحدات ذات الطبيعة الخاصة غير المستشفيات الجامعية المشاة طبقاً للعدة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة المختص - عادل المشرع بين شاغلي الوظائف المشار إليها وعمالهم وأعضاء هيئة التدريس بكلية الطب، وذلك نظراً للتقارب الكبير في المهام التي يقوم بها أصحاب الوظائف، والتي يقوم في أساسها وجوهرها على علاج المرضى، فضلاً عن أنشطة البحث والتدريس - قرر المشرع أن أحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ لا تنصرف إلى المستشفيات الجامعية فقط، وإنما تشمل أيضاً غيرها من الوحدات ذات الطبيعة الخاصة، (لا أنه لماهر في الأداة التي تنشأ بها كل منهما، وجعل تطبيق أحكام القانون المذكور على تلك الوحدات مرموياً بصور قرار رئيس الجمهورية، بينما ينشأ الهيكل التنظيمي لوظائف بالمستشفيات التابعة للجامعات تنفيذاً للقانون مباشرة، دون حاجة إلى صدور قرار من رئيس الجمهورية

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٦٧/٧٩ في ع جلسة ٢٠٠٥/١/٢)

## المبدأ رقم (٢١٤) -

لا يمتد مفهوم أحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ (بشأن معاملة الأطباء والصيدلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتعريض وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية، المعاملة المقررة لشاغلي الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات) يشمل التخصصات والأنشطة التي لا تمت لعلاج المرضى بصله، كالتخصصات المالية والإدارية ولقانونية، لخروج ذلك عن الغاية التي أسند فيها المشرع من إصدار ذلك القانون، وهي تحقيق المساواة بين طوائف العاملين على مهمة علاج في تلك المستشفيات وأقرهم من العاملين على تلك المهمة في كليات ومعاهد الجامعة - نص المادة الأولى من القانون المشار إليه ليس طبقاً من كل قيد، بل مقيد بالسياق الذي يدور في فلكه، وهو النشاط الأساسي لكل من المستشفيات والوحدات الخاصة - عبارة 'للتخصصات الأخرى' لا نعدو أن تكون من قبيل الإجمال لهذه التخصصات بعد ذكر بعضها تفصيلاً،

كما أن عبارة "لغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى" وردت مقيدة بضابط يتعلق بعدى التروم والملازمة بين التخصص المحي والطابع العام للنشاط الذي تقوم به لوحدات ذات طابع انضام تطبق حصول عمو الإدارة القانونية بالجامعة على درجة الدكتوراه لا بدخله تحت عبارة "لغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى" الواردة بالمادة الأولى من لقانون المذكور، ومن ثم لا يدرج تحت المخاطبة بأحكامه

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٧٥٠/٢٣ في ع جلسة ٢٠٠٢/١/٦)

#### المبدأ رقم (٢١٥) -١-

##### الحرس الجامعي

وجود قوت للشرطة تابعة لوزارة لداخلية ممثلة في إدارة الحرس الجامعي داخل حرم الجامعة بصفة ديمة يمثل انتفاصاً من الاستقلال الذي كفله الدستور للجامعة، وقيداً على حرية الأستاذة ولباحثين والطلاب فيها الاختصاص الذي قرره الدستور والقانون لهيئة الشرطة بحفظ الأمن هو اختصاص أصيل معقود لها في ربوع البلاد على امتدادها، لا يماقصه قيام إدارة الجامعة بحفظ النظام والأمن داخل الجامعة، تأكيداً لاستقلالها في إدارة شؤونها التي كفله الدستور والقانون، ودرءاً لمنظلة الانتقام من هذا الاستقلال أقييد حرية الأستاذة والباحثين والطلاب.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعون أرقام ٥٥٤٥ و ٥٧٤٢ و ٢٩٤٩١ و ٥٥٠٣٣٢٩٩ في جلسة

٢٠١٠/١٠/٢٣)

## نوادي أعضاء هيئة التدريس

يستمد نادي أعضاء هيئة التدريس الشخصية لقانونية من القانون الذي يقر له هذه الشخصية. فقيامه واستمرار قيامه ووجوده كشخص اعتباري هي بصحة منه في قانون - لا يجوز للنادي المعادلة في الوقت نفسه في صحة خضوعه لأحكام ذلك القانون بقوله إن أغراضه لا تدرج تحت تلك التي ينظمها هذا القانون - تطبيق نادي أعضاء هيئة التدريس الذي ينشأ طبقاً لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة لا يستقيم له أن يجادل في صحة خضوعه لذلك القانون بقوله إن أغراضه لا تدرج تحت تلك التي ينظمها هذا القانون - تطبيق نادي أعضاء هيئة التدريس الذي ينشأ طبقاً لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة لا يستقيم له أن يجادل في صحة خضوعه لذلك القانون بقوله إن أغراضه لا تدرج تحت تلك التي ينظمها هذا القانون. فقد الدد وأن كان لا يعد نادياً رياضياً. لكنه مع ذلك يعد من الهيئات الخاصة للشباب والرياضة، لأن الأندية والهيئات الرياضية هي نوع من الهيئات الخاصة للشباب والرياضة. وليست هي ذات جنسها، فمعرفة النادي الرياضي لا تستغرق تعريف الهيئة الخاصة للشباب والرياضة. ومن ثم فقد تتوفر في النادي وصف (الهيئة الخاصة للشباب والرياضة) دون أن يكون نادياً رياضياً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٣٤٣/٤٤ ق.ع جلسة ٢٠٠١/٦/٩)

إذا صدر قرار من مجلس تأديب إحدى الجامعات بعزل أستاذ من وظيفته، ثم صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء هذا القرار، فإن الحالة الموجبة لإسقاط عضويته مجلس إدارة أعضاء هيئة التدريس عنه تبقى - قرار الجهة الإدارية بحل مجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بدعوى عدم قيام النادي بإسقاط عضوية مجلس إدارة النادي عنه كطلبها منه بسبب صدور قرار مجلس التأديب بعزله لا يقوم على سبب صحيح يعرره قانوناً، عمالاً للأثر الكاشف للحكم الصادر عن المحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرار الصادر بعزله، والذي يترتب عليه أن يكون القرار قد أعدم من نزع صوره، ولا يترتب في الواقع أو الفسوق أثراً، لأن أثر الحكم لا يقتصر على مجرد إلغاء قرار لعزل الصادر عن مجلس التأديب، وإنما يمتد أثره إلى كل قرار يستند على هذا القرار الملغى أيأ كانت جهة إصداره

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٠٠٧/٤٤ ق.ع جلسة ٢٠٠١/٣/٣١)

### إنشاء الجامعات الأهلية

المخلوطة التشريعية للجامعات لم تكن تكتسب تعلماً لفكرة إنشاء جامعات أهلية قبل صدور القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ - لا يمكن تصور وقوع مخالفة قانونية بمبدأها التفرقة بين الجامعات الخاصة والجامعات الأهلية قبل تاريخ العمل بهذا القانون (حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر رقم ٤٥٢٤ و٦٠٣٣ و١٢٤٨/٢٠٠٩ في جلسة ٢٠١٣/٤/٢٤)

### تحويل الجامعة الخاصة إلى جامعة أهلية

إجرائه - أجاز المشرع لرئيس الجامعة الخاصة لتقدم بطلب إلى وزارة التعليم العالي لتحويلها إلى جامعة أهلية. على أن يكون الطلب مشفوعاً بموافقة مجلس أمناء على التحويل، وعلى نقل جميع حقوق الجامعة الخاصة على كامل أراضيها ومبانيها وتجهيزاتها، وكذا موافقة مؤسسي الجامعة الخاصة على نقل جميع حقوقهم المالية. أي الجامعة الأهلية. وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بالتحويل. وأن يكون شرفاً بالطلب الخواتم المالية للجامعة الخاصة عن العامين السابقين، والتشكيل المقترح لمجلس أمناء الجامعة الأهلية - يلتزم وزير التعليم العالي بعرض لطلب على مجلس الجامعات الخاصة والأهلية، الذي يلتزم بفحصه خلال مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، ويكون للمجلس السلطة التقديرية في الموافقة على طلب التحويل أو رفضه - في حالة الموافقة على طلب التحويل يتعين على وزير التعليم العالي اتخاذ جميع إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية بتحويل الجامعة الخاصة إلى جامعة أهلية، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء - يترتب على صدور القرار الجمهوري بالتحويل انقضاء جميع حقوق ولتزامات الجامعة الخاصة إلى الجامعة الأهلية من تاريخ صدور هذا القرار. لا من تاريخ صدور موافقات الجهات المعنية.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ٤٥٢٤ و٦٠٣٣ و١٢٤٨/٢٠٠٩ في جلسة ٢٠١٣/٤/٢٤)

## المبدأ رقم (٢٢٠) -

سلطة الهيئات الإدارية في شأن تحويل الجامعة بخاصة إلى جامعة فعالة - مع منح لمصر مجلس الوزراء - ومن بعده رئيس الجمهورية سلطة تقديرية في موافقة أو الرفض، منعا من مجلس الجامعات الخاصة والاعتمادية، إلا عند ذلك تدخل في صميم عمل المجلس - مؤدى ذلك أن السلطة التنفيذية لمجلس الوزراء في الموافقة، ثم لرئيس الجمهورية في اختيار وقت إصدار القرار بالنحو، تجد حرج في تحقيق من صدور جميع الموافقات السابقة من الهيئات المعنية، عن قلق أحكام القانون ولائحته التنفيذية دون الحصول على ثلث الهيئات في تقدير الموافقات الصادرة عنها - استيفاء جميع الشروط المنطوق قانوناً بتحويل يجعل الامتثال عن إصدار القرار الجمهوري في هذا الشأن ملزماً بغيره إلى ما يجره قانوناً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في بطعون أرقام ٤٥٢٤ و ٦٠٣٣ و ٥٩/٦٢٤٤ ق.ع جلسة

٢٠١٣/٤/٢٤)

## المبدأ رقم (٢٢١) -

### الصفة في تمثيل الجامعات الخاصة أمام القضاء

صاحب الصفة في تمثيل الجامعة الخاصة هو رئيس الجامعة - لاصفة قانوناً لوزير التعليم العالي بقرار اختصاصه في الدعوى المطارة طمناً في قرارات صادرة عنها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعون رقم ٥٩/٨٤٤٩ ق.ع و ٣٧٤٦٩ و ٣٧٦٠٦ و

٦٠/٣٨٤٣٣ ق.ع جلسة ١٥/٢/١٨ و ١٩٦٦٤/١٩٦٤ ق.ع جلسة ١٥/٥/١٧)

## المبدأ رقم (٢٢٢) -

### الإعفاءات الضريبية

منح المشرق المشروعات والمنشآت التي تزاو في المناطق الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية بحدود إعفاءات ضريبية ومزايا، مضافة، مدة عشر سنوات - معسراً من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج - أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر - هذه الإعفاءات الضريبية ألغيت بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار - المكون منه لنموذج الشركة أو إنشاء الخاضعة للمعتمدين العمرانية بحدود الإعفاءات الضريبية المشار إليها تكون الشركة أو إنشاء قد استكمل شكله القانوني، بمعنى أن تكون جامعة قانوناً قبل ١٩٩٧/٥/١٩ (تاريخ العمل

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) - طبقاً لأحكام قانون الشركات، تكون الشركة أو المنشأة قائمة بتسجيلها وإشهارها بالمجلد المقرر لها حسب نوع نشاطها، بحيث تتمتع بالشخصية القانونية لا يشترط في هذا الشأن أن تكون لشركة أو المنشأة مرولة لنشاطها وقت العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وذلك لصراحة نص المادة الثانية من هذا القانون - تطبيق: تتمتع الجامعة الخاصة بالشخصية الاعتبارية بصدر القرار الجمهوري بإنشائها، ومن ثم يحق لها التمتع بالإعفاء ابتداء من تاريخ مزاولة نشاطها (بدء العام الجامعي الذي افتتحت به الدراسة)

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٩/٢٩٩٦ ق.ع جلسة ٢٠١٥/٢/٢٨)

#### المبدأ رقم (٢٢٢) -١

#### شئون الطلاب بالجامعات الخاصة والأهلية

#### قبول الطلاب

ناط المشرع بمجلس الجامعات الخاصة والأهلية أمر تنظيم قبول الطلاب وتعدد أعدادهم في هذه الجامعات في ضوء ما تنظمه العملية التعليمية من حسن السجلات وضمان جودتها إذا مارس مجلس الجامعات الخاصة سلطاته المقررة له في هذا الشأن متنبهاً عن تحقيق العاية لمشودة، فإن القرار الذي يصدر في هذه الحالة يكون مشوباً بعيب عدم المشروعية اشتراط حصول الطالب الأجنبي على موافقة صريحة من المكتب الثقافي لبلاده بالقاهرة قبل تسجيله بعكتب القبول بحالف للقانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٧/٦٤٠٧ ق.ع جلسة ٢٠١١/٧/٣)

#### المبدأ رقم (٢٢٤) -٢

تغفص محاكم مجلس الدولة ولأنها بنظر لممارعات المتعلقة بمنح شهادات التخرج في الجامعة الخاصة، وحساب التقدير فيها

(الطعن رقم ٥٩/٨٤٤٩ ق.ع جلسة ٢٠١٤/٦/٤)

## البيان رقم (٢٢٥) -٤

### جامعة النيل:

مشروعية قرار تخصيص أراضي من الدولة لإنشاء جامعة الدول كجامعة تكنولوجيا تابعة للمؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي. لا تهدف إلى الربح. هذا القرار صدر متفقاً وأحكام القانون، وبمراعاة العرض الذي تقدمت الدولة العرض على أساسه وفي معرض الذي بعته المؤسسة المذكورة في نظامها الأساسي. كما يقرر من ذلك صدور قرار إنشاء الجامعة في الحوزة المخصصة للجامعات الخاصة بالمخالفة لعرض إنشاء جامعة أهلية، حيث يمكن نقادي الآثار المترتبة عليه بتحويل الجامعة إلى جامعة أهلية. جامعة النيل جاءت وبمده عرض مشروع في ضوء منظومة تشريعية غير كاملة التنظيم لجميع المراض التعليم العالي ووبعد إجراءات اتفقت وتنت المنظومة التشريعية كل إجراء في حبه

(حكم المحكمة الادارية العليا في نطقون ارقام ٤٥٢٤ و ٦٠٣٣ و ٥٩١/٦٢٤٨ في ع جلسة

{٢٠١٣/٤/٢٤

## البيان رقم (٢٣٦) -٥

### جامعة أكتوبر:

شروط القبول بها - قبول الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها، بعد أدنى ٥٥% وعلى وفق شروط القبول الأخرى التي يحددها مجلس الجامعة بم بشر انشروع إلى أي اشتراطات في شتى الشهادة المعادلة، من حيث جردات امتحانات أو فترات أخرى. ولم يجر المشروع لمجلس الجامعة إضافة أي شروط أخرى فيما يتعلق بدواع الشهادة وسبب التخرج

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٤/٣٢٨٥١ في ع جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٦)

## البيان رقم (٢٢٧) -٤

شروط القبول بها - قبول الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها، بعد أدنى ٥٥% قبول قيد طالب حاصل على شهادة الثانوية العامة الثانوية باحدى كليات الجامعة بالمخالفة لتفاوتين، دون عش أو مدليس من جانبهم، هي مخالفة لا يترتب عليها انعدام القرار - الإقرار المتقدم من الطالب بحصوله على شهادة الثانوية العامة لم يكن هو الذي إلى. صدر قرار قبوله، ولم يكن له أدنى تأثير في علم الجامعة بحقيقة الشهادة الحاصل عنها، ولا نفسه أية جهة كاستند للشهادة الحاصل عليها المتقدم أو كعسوز لالتحاق بها. إد أن الجامعة كانت على علم تام بحقيقة الشهادة الحاصل عنها الطالب، حيث لديها الجامعة، وادعيت منف أروافه، ومن ثم يتفق أي عش أو مدليس من جانب الطالب في صدور قرار قبول التحاقه بالكلية. يتحسن هذا القرار بمضي سنيين يوم على صدوره، ولا يسوز بجامعة صححه بعد ذلك.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٥٤/٣٢٨٥١ في ع جلسة ٢٠١٩/١٢/٢٦)

### جامعة فاروس:

اختصاصات مجلس الأمناء - رخص المشرع في إنشاء جامعات خاصة تنشأ بموجب قرار جمهوري، على أن يتضمن قرار الإنشاء الأحكام المنظمة لها، لا سيما ما يتصل بتشكيل المجالس واللجان لفائدة على إدارة شئون الجامعة، وكذا اختصاصات كل منها - ناطق قرار إنشاء جامعة فاروس بمجلس أمناء الجامعة وضع اللوائح الداخلية لخدمة بتسيير العمل بها، وكذا لوائح الخاصة بالشؤون المالية والإدارية اللازمة لذلك، ولوائح العاملين بها، واللوائح الخاصة بشؤون التعليم والطلاب - مجلس أمناء الجامعة هو السلطة العليا المخوطة بها قرار واعتماد هذه اللوائح والقواعد جميعها، فكل ما يتصل بتلك المسائل مرهون بمصادره قانوناً باعتقاد مجلس الأمناء - المهيرة بين لائحة لتسيير العمل بالجامعة، وثانية بشأن العاملين بها وثالثة متصلة بشؤون الطلاب والتعليم - قطع بقبائل الأمور التي سيجعلها كل منها ومن ثم لا يمتد أثر لائحة إدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها ليشمل باقي المسائل التي تنظمها لوائح أخرى، ومنها المتعلقة بشؤون التعليم والطلاب - أضاف قرار إنشاء جامعة فاروس في بند خاص اختصاص مجلس الأمناء بوضع خطط الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها ونظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة لكل شهادة وماهجها والعمليات - لا يعني اختصاص المجلس المذكور بوضع اللوائح المشار إليها عن اختصاصه بوضع خطط الدراسة والساعات المعتمدة لكل شهادة - قرار المجلس بالموافقة على اللوائح الداخلية لإدارة شئون الجامعة وتسيير أعمالها، لا يعتد ليشمل خطط الدراسة والساعات المعتمدة لكل شهادة، مما نظم لها القرار الجمهوري بنسأ مستقلاً

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٩/٨٤٤٩ ق.ع جلسة ٢٠١٤/٦/٤)

### المبدأ رقم (٢٢٩) -١

القواعد الواجب تطبيقها لحساب بقدير الطالب هي لقواعد النافذة وقت النفاذ بالجامعة - إذ غدت هذه القواعد بعد ذلك فيها لا يطبق إلا على من يتعلق بالجامعة بعد نفاذ هذا التعديل.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٩/٨٤٤٩ ق.ع جلسة ٢٠١٤/٦/٤)

### المبدأ رقم (٢٣٠) -١

#### جامعة الأمريكية في مصر:

الاتفاقية والبروتوكول اللذان أنشئت بموجبهام الجامعة الأمريكية بالقاهرة يؤكدان إشراف جمهورية مصر العربية بواسطة وزارة التعليم العالي على جميع أنشطة هذه الجامعة، واحترام الحرية ولزامها جميع بمصوص الدستور المصري والقوانين المطبقة في مصر والتعليمات ومتطلبات السياسة المحلية

(حكم المحكمة الإدارية العليا دائرة توحيد المبادئ في ٣٠ عاماً ٤٨/٣٢١٩ ق.ع جلسة ٢٠٠٧/٦/٩)

إشراف الدولة عن طريق وزارة التعليم على التعليم في مصر تقتضيه سيادة الدولة على أراضيها، ولا يجوز التنازل عنه أو استعريضه للاكتفاء ببعضه دون البعض الآخر - لتجديد مدلوله وبطالته بتعين الرجوع إلى قانون التعليم والقرارات الصادرة تنفيذاً له - لا تشرف الدولة على المدارس التي تلتحقها لهجات الأجنبية التي يقتصر التعليم فيها على غير المصريين من أبناء العاملين بالسلطات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية. وكذا المراكز والمعاهد الثقافية التي تنشئ دولة أو هيئة أجنبية استناداً إلى اتفاقيات ثنائية مع جمهورية مصر العربية، التي ينص فيها على معاملة خاصة بالنسبة لهذه المراكز أو المعاهد الخاصة في مجال تطبيق قانون التعليم، وربما يخصع هذا لتعليم لإشراف الدولة الأجنبية في ضوء الاتفاق لمقتضى هذا الشأن لا يتضمن ذلك انتقاصاً من سيادة الدولة على أراضيها لا تعادل الشهادات التي تصدرها تلك المدارس الشهادات التي تصدرها المدارس الخاصة لإشراف وزارة التعليم إلا إذا قدمت إلى لجنة المعادلات الدراسية ورأت ذلك في ضوء القواعد والصواب القايومي المقررة الجامعة الأمريكية في القاهرة مؤسسة تعليمية أمريكية أقيمت على أرض مصر، تقبل المصريين والأجانب على وفق أحكام بروتوكول صدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦ م signed for اتفاق الموقع بالقاهرة في ١٣/١١/١٩٧٥، الذي حددت نصوصه درجات القبول بها ومعادلة الشهادات المعصوحة منها لمتيلاتها المعصوحة من الجامعات المصرية على وفق أحكام قانون التعليم، وبذا تخضع هذه الجامعة لإشراف الكامل لوزارة التعليم العالي - برأى في إجراء لتعادل بين الشهادات الحاصل عليها الطالب من مدارس الأجنبية في مصر والشهادات المصرية ألا تكون الصواب التي يتم لتعادل على أساسها بمضى عن لشروط المتطلبة لقبول بكل مرحلة - سواء من حيث السن أو المقررات أو المدرسة الأجنبية التي حصل منها الطالب على الشهادة، وفي ضوء لاندقات والبروتوكولات المعفودة بين جمهورية مصر العربية ولدول الأجنبية في هذا الشأن - الطالب المصري الحاصل على شهادة من لجامعة أمريكية في مصر بحق له الالتحاق بالوظائف وممارسة الأعمال التي تتطلب مؤهلاً جامعياً، والانتصاف إلى المقاييس، وغير ذلك من المعارسات التي تتطلب المؤهل نفسه بجمهورية مصر العربية - المؤهل الذي يحصل عليه الطالب من حد فروع الجامعة الأمريكية خارج مصر يتم إعادة تقييمه ومعادلته بالشهادات المصرية من قبل لجنة المعادلات، أما المؤهل الذي تمنحه الجامعة الأمريكية في مصر فغير خاص لإجراء هذا التعادل، باعتبار أن لجامعة خاضعة لإشراف لدولة طناً للبروتوكول المشار إليه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٥/٦٠٨٥ ق.ع جلسة ١٨/٤/٢٠٠١)

الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي أحد الكليات الخاصة التي تقوم على مرفق عام داخل جمهورية مصر العربية، وهي خاضعة فيما تصدره من قرارات للسلطة والسيادة العامة في إطار التزامها بالسلطة الدستورية والتشريعية المصرية النافذة - تختص محاكم مجلس الدولة بالفصل في جميع المنازعات التي تثار بشأن الجامعة الأمريكية بالقاهرة لدى أدائها لوظائفها.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٢٣٤/٥٩ ج. ع جلسة ٢٠١٥/٨/١)

تختص محاكم مجلس الدولة بمطز المنازعة في الطعن على القرار لسلي بالامتناع عن التعيين في وظيفة (أسفد) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - الجامعة الأمريكية بالقاهرة لا تعد معبداً عالياً خاصاً في مفهوم فلسفة قانون تنظيم المعاهد العليا الخاصة ونصوصه، وغير خاضعة لتحكامه - تصوص كل من الاتفاقية الثقافية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٣ بين جمهورية مصر العربية معثلة بوزارة التعليم العالي والجامعة الأمريكية بالقاهرة معثلة بمجلس عدا الجامعة، بمران حلياً الطبعة القانونية لهذه الجامعة، ومدى لوجود المادي والقانوني للسلطة الإدارية المصرية معثلة بوزارة التعليم العالي في ثنائها أعداها وتصرفاتها لقانونية، سواء بشكل تشاركي حياً، أو بشكل مفرد حياً، أو بشكل إنشائي أحياناً، استكمالاً لدور الحكومة المصرية في الهيئة على السياسة التعليمية الشاملة ككل لا يتجزأ من السياسة العمومية للدولة وسيادتها الكاملة، تنص لجامعة الأمريكية بالقاهرة كغيرها من الكليات الخاصة التي تقوم على مرفق عام داخل جمهورية مصر العربية، خاضعة فيما تصدره من قرارات للسلطة والسيادة العامة، وليست دولة داخل الدولة، وفي إطار التزامها واحترامها للسلطة الدستورية والتشريعية المصرية النافذة - مرفق التعليم الذي رعبه المشتر الدستوري رعاية أكفده في إطار المستفس العلمي والبحثي لبلاد، مرفق يتأبى على حروح المنازعات التي تثار بشأنه أو بمناسبة سيره وأدائه لوظائفه عن الاختصاص الأصل لمحاكم مجلس الدولة، بحسبانه القاصي طبيعي المختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالمرفق العامة

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٢٢٣٤/٥٩ ج. ع جلسة ٢٠١٥/٨/١)

## المبدأ رقم (٢٣٤) :-

الإفادة من خدمات المكتسب بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - طبقاً للاتفاقية و البروتوكول اللذين لثلت بموجبهما لجامعة تلزم الجامعة بتقديم خدمة الانتداع بالمكتبة تحت إشراف وزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية لجميع من توفرت فيهم شروط الانتداع بها - لا يجوز لها أن تمنع من الاستفادة من هذه الخدمة امرأة لمجرد ارتدادها المقاب وتسمح بها لأخرى، وإلا كان في ذلك إخلال بالمساواة إذا كانت كلتاهما من يحق لهما استخدام المكتبة - يكون المنع موجباً لتدخل وزارة التعليم العالي لتصويب ذلك متدع وزير التعليم العالي، بعالمه من سلطة الإشراف على وجه نشاط لجامعة الأمريكية بالقاهرة، عن إلغاء قرار مخالف لقانون صادر عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد قراراً إدارياً سلباً

(حكم المحكمة الإدارية العليا توحيد المبادئ في ٣٠ عام الطعن رقم ٤٨/٣٢١٩ ق-ع - جلسة

٢٠٠٧/٦/٩)

## المبدأ رقم (٢٣٥) :-

### مراكز ومعاهد وهيئات بحثية

أن تُمنح نظم المؤسسات العلمية وحدد القواعد التي يخضع لها الباحثون العلميون بتلك المؤسسات، ونص على أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية تنصم القواعد المنظمة، وأن تسرى على شاغلي الوظائف العلمية فيما لم يرد فيه نص في اللائحة التنفيذية القواعد الواردة في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ - وتطبق عليهم جدول المرتبات والبدلات والأحكام الملحق به المرفق بقانون تنظيم الجامعات، والمركز القومي للبحوث من بين المؤسسات العلمية الخاصة لأحكام لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وتضمنت اللائحة التنفيذية للمعهد الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨، أن المركز هيئة عامة، وأنه يمارس نشاطاً عاماً وينتفع وزير الدولة لشئون البحث العلمي، وحددت اللائحة في المادة (٣٠) أعضاء هيئة البحوث بالمركز وتضمنت المادة (٣٧) من اللائحة سريان جدول المرتبات والبدلات المرفق لقانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمركز، وأن يُطبق في شأنهم أي تعديل يطرأ على هذا الجدول من تاريخ نفاذه، وأن تسرى عليهم المزايا والمكافآت الأخرى المطبقة على أقرانهم بالجامعات، ما عدا مكافآت التصحيح والامتحان والكترول واشترطت اللائحة لمنحهم هذه المزايا والمكافآت أن يصدر بها قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي بوصفه الوزير المختص، وأن يحدد نسب المزايا والمكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل بالمعهد

ومن حيث إن المجلس الأعلى لجامعات وافق بجلسته رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠٠٨ على زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات زيادة ترتبط بحودة وتحسين الأداء بالفئات المحددة لكل وظيفة إعتباراً من

تاريخ ٨/٧/٢٠١١. ولما كان تقرير الحافز المرتبط بحودة الأداء لأعضاء مركز بحوث وتطوير الفلزات مشروطاً بمصدر قرار من الوزير المختص وهو وزير الدولة لشئون البحث العلمي طبقاً لمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لمركز، ولم يتقرر صرف الحافز المشار إليه لأعضاء هيئة البحوث بمركز بحوث وتطوير الفلزات إلا بموجب قرار وزير الدولة للبحث العلمي رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠١١ والمتضمن البات وصوابه صرف حافز الحودة لأعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم بالمراكز والمعاهد البحثية وفئات الصرف، وأن يُصرف ابتداءً من قريب شهر يوليو سنة ٢٠١١، ومن ثم فإن أعضاء هيئة البحوث بمركز بحوث وتطوير الفلزات لا يستحقون حافز الجودة إلا اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/٧/١ طبقاً للقرار رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر من الوزير المختص وزير الدولة للبحث العلمي.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم الطعن رقم ٤٧٢٧٥ لسنة ٢٧ ق.ع - جلسة

٢٠٢٢/٤/٢٤)

#### المبدأ رقم (٢٣٦) -

أن المشرع نظم المؤسسات العلمية في الدولة، وحدد القواعد التي يخضع لها الباحثون والعلميون العاملون بتلك المؤسسات وقرّر - رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات العلمية - سريان جدول المرتبات والبدلات الواردة بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم، لكونهم يقومون أثناء أداء واجبات وظائفهم بدور لا يقل عن دور أقرانهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التي يرتكز في الأصل على لبحث العلمي وإعداداً لمبدأ المساواة بينهم جميعاً. قرّر أن يجري عليهم أحكام البدلات والمكافآت والمزايا الأخرى التي يستفيد منها أقرانهم بالجامعات، فيما عدا تكافآت التصحيح والامتحان والكترون، بهد أنه اشترط لإعمال المساواة سالفه البان أن يصدر بصرف هذه المزايا الماثلة قرار من وزير الدولة لشئون البحث العلمي بتحديد هذه التسميات التي تتفق مع طبيعة المؤسسة العلمية، باعتباره الوزير المختص بالنسبة له. على أن يكون صرفها بعد التحقق من توفر الاشتراطات اللازمة لذلك امتداداً من تاريخ صدور الأداة القانونية المنظمة لتلك من السلطة المختصة. كما قرّر المشرع أن الجهة الإدارية الطاعمة تعد من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية

وحيث استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا (دائرة توحيد المبادئ) على أنه يعطى لأعضاء هيئة البحوث صرف جميع المزايا التي تُصرف لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات على محقق في شأنهم صايط وشروط مستحقها، وأنشئت في شأنها الإجراءات اللازمة لتقريرها طبقاً للقانون

(حكم المحكمة الإدارية العليا - دائرة توحيد المبادئ جلسة ٢٠٠٤/٥/٦ م.، الطعن رقم ٥٧٣٣

لسنة ٤٣ ق.ع.)

أن تشترع نظم المؤسسات العلمية وحدد القواعد التي يخضع لها الباحثون العلميون بتلك المؤسسات، ومن على أن تصدر بقرار من رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية تتضمن القواعد المنظمة، وأن تسري على شاغلي الوظائف العلمية فيما لم يرد فيه نص في اللائحة التنفيذية القواعد الواردة في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وينطبق عليهم جدول المرتبات والبدلات والأحكام المنقحة به المرفق بقانون تنظيم الجامعات، والمركز لقومي للبحوث من بين المؤسسات العلمية الخاصة لأحكام لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين لعلميين في المؤسسات العلمية، وتنصمت اللائحة التنفيذية للمعهد الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ أن المركز هيئة عامة، وأنه يمارس نشاطاً علمياً وتنوع وزير الدولة لشؤون البحث العلمي، وحددت اللائحة في المادة (٣٠) أعضاء هيئة البحوث بالمركز، وتنصمت المادة (٣٧) من اللائحة سريان جدول المرتبات والبدلات المرفق لقانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمركز، وأن يطبق في شأنهم أي تعديل يطرأ على هذا الجدول من تاريخ نفاذه، وأن تسري عليهم المزايا والمكافآت الأخرى المطبقة على أقرانهم بالجامعات، ما عدا مكافآت التصحيح والامتحان والكمترول واشترطت اللائحة لمنحهم هذه المزايا والمكافآت أن يصدر بها قرار من وزير الدولة لشؤون البحث العلمي بوصفه الوزير المختص، وأن يحدد شموليات المزايا والمكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل بالمعهد.

ومن حيث إن المجلس الأعلى لجامعات وافق بجلسته رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠٠٨ على زيادة دخل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات زيادة ترتبط بحودة وتحسين الأداء بالفئات المحددة لكل وطبعة اعتباراً من تاريخ ٨/٧/٢٠٠٨، ولما كان تقرير الحافز المرتبط بحودة الأداء لأعضاء مركز بحوث وتطوير الفلترات مشروط بصدر قرار من الوزير المختص وهو وزير الدولة لشؤون البحث العلمي طبقاً لنص المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية للمركز، ولم يقرر صرف الحافز المشار إليه لأعضاء هيئة البحوث بمركز بحوث وتطوير الفلترات إلا بموجب قرار وزير الدولة للبحث العلمي رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠١١ والمختص باليات وسوانع صرف حافز الحودة لأعضاء هيئة البحوث ومعاونيه بالمراكز والمعاهد البحثية وليات الصرف، وأن يُصرف ابتداء من شهر يوليو سنة ٢٠١١، ومن ثم فإن أعضاء هيئة البحوث بمركز بحوث وتطوير الفلترات لا يستحقون حافز الحودة، لا اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/٧/٢٠ طبقاً للقرار رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر من الوزير المختص وزير الدولة للبحث العلمي.

(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٧٢٧٥ لسنة ٦٧ قضائية عليا جلسة ٢٠٢٢/٤/٢٤)

### حافز الاعتماد المقرر بقرار المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢

أن قانون تنظيم الجامعات حدد على سبيل الحصر اختصاصات كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجالس والهيئات المختصة به وذلك في مجال تسيير العمل الجامعي، ولم يجعل سلطة أي منها في ممارسة اختصاصاتها معلقة من كل قبله، وإنما قبلها بحدود القوانين واللوائح ولعلم المقررة، كما اعتبر المشروع لقرارات المجلس الأعلى للجامعات التي تحتاج إلى قرار من وزير التعليم العالي ومنها القرارات المالية غير نافذة إلا بصور هذا القرار. ورتب على عدم صدوره خلال الستين يوماً المالية لتاريخ وصولها إلى مكتبه اعتبارها نافذة، متى كانت مستوفاه، مما يفهم أن ما يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجرد توصية غير قابلة لتطبيق بدائها إلا إذا صدر بها قرار من وزير التعليم العالي. خلال مدة الستين يوماً المشار إليها ولا كانت نافذة من تلقاء ذاتها بشرط أن تكون مستوفاه، وهي أن تكون كذلك إلا إذا زعم في اتجاها أحكام القوانين واللوائح والمختم المقررة كذلك التي توجب ضرورة موافقة وزارة المالية فيما يتعلق بمشروعات القوانين والقرارات التي من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزينة العامة قبل التقدم بها إلى الجهات المختصة (مادة ٢٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموارد العامة للدولة) هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى. فقد أنشأ القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٦ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. واعترف لها بالاستقلالية والتخصيص الاعتبارية العامة. وأتبع لرئيس مجلس الوزراء. وكان من بين ما باطلها به من اختصاصات إصدار شهادات الاعتماد وتجديدها، وإيقافها وإلغاءها في الحالات الموحدة لذلك، كما حددت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه، مدة صلاحية الشهادة بخمس سنوات قابلة للتجديد للمدة والإجراءات التي حددها، ولم يتضمن كل من القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية نصاً بقرار صرف أية حوافر مالية للمعالمين بالجهات المختصة عن شهادات الاعتماد.

ولما كان ذلك وكان النائب من الأوراق، أنه ولما كان المجلس الأعلى للجامعات قد وافق بحلته رقم ٥٥٨ بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ على صرف : (١) حافز جودة وتفرغ علمي لجميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالهيئة والقيمة والشروط التي حددها (٢) حافز الاعتماد لتلكيات التي حصلت عن شهادة الاعتماد بالهيئة والقيمة والشروط المناسبة، إلا أن النائب أن وزير التعليم العالي لم يصدر إلا القرار رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/٩/١٨ بأليات وصوابط صرف حافز الجودة، وذلك دون القرار الخاص بمعدل الاعتماد حسبما صرح به القائم بعمل رئيس قطاع مكتب الوزير بكتابه الموجه إلى أمين عام جامعة حلوان والموزع في ٢٠١١/٩/٢٣ لعدم استيفائه الإجراءات المقررة قانوناً ومنها موافقة وزارة المالية، بل أن الوزارة خطرت جامعة حلوان عقب صدور قرارها بصرف هذا الحافز، نقاداً للأحكام التي صدرت لبعض أعضاء هيئة التدريس بأحقهم في الحصول على حافز الاعتماد باستحالة تمويل هذا الحافز الأمر الذي تغدو معه المطالبة بصرف هذا الحافز اعتماداً إلى توصية المجلس الأعلى للجامعات بمنعقدة صحيح سندها من

لوقوع أو القابول لعدم صدور قرارها من وزير التعليم العالي لكونها غير مستوفاة. خديفة بالرفض وذلك كله دون نظر لما قد يثار من أن هناك بعض الكليات قامت بحذف هذا البند، أو أنه كان يتعن على جهة الإدارة أن تسمى لتوفير الاعتماد اللازم لسفيد لقرار الصادر منها بفتح البند ودراجه في موارثها على نحو ما قضت به دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٣١٦ لسنة ٤٣ ق. علما بحلقة ٢٠٠٦/٦/٢٠ إذ أن ذلك مردود عليه أولاً بأن ما قامت بعض الكليات من حذف هذا البند لا يستند إلى سند قانوني يقرره، كما لا يصلح سداً للقول بالقرار هذا البند في بعض الكليات الأخرى إعمالاً لمبدأ المساواة ومردود عليه ثانياً بأن ما ذهبت إليه دائرة توحيد المبادئ في حكمها المشار إليه، كان بعامة صدور قرار منح البند في الحالة المعروضة عليها مستوفياً، وهو الأمر غير لماثل في الحالة المعروضة، إذ لم يصدر قرار من وزير التعليم العالي بالفتح فضلاً عن أن مضي المدة القانونية على إبلاغه بما انتهى إليه المجلس الأعلى للجامعات بشأن موافقته على منح بدل الاعتماد لم يكن مستوفياً على نحو ما سلف بيانه.

(حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٢٠٨٤ لسنة ٦٧ القضائية العليا -

جلسة ٢٠٢٢/٨/٢٨)





### المستخلص

في إفتاء الجمعية العمومية  
لقسمي الفتوى والتشريع  
في شأن المحافظين بأحكام قانون  
تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية





## الفتوى رقم (١) :-

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني في مدى سريان قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن المنقحة بإمارة دبي والمنشآت الحكومية على جامعة حبوب الوادي، ومدى التزامها بتطبيق الفقرة الرابعة من المادة الخامسة منه عند تشكيل اللجنة الموط بها تحديد انشطة الامحارية لوحدة السكن الاداري، ومدى خضوع لوحدة التي تستأجرها الجامعة خارج الحرم الجامعي وتخصصها سكنًا للطلاب المشار اليه وتحديد تاريخ العمل به.

استظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن الدساتير المتعاقبة حرصت على تأكيد مبدأ الأثر الفوري لتطبيق القانون من حيث لزوم كفاة عامة، وأن هذه القاعدة لها في الحقيقة وجهان: وجه سلبى يقتل في انعدام أثر الرجعي، ووجه ايجابى يحصر في أثره المباشر، فبالنسبة إلى عدم الرجعية فإن القانون الجديد ليس له أثر رجعي، أي أنه لا يحكم ما تم في ظل الماضي سواء فيما يتعلق بتكوس أو انقضاء الوضع القانوني، أو فيما ترتب من آثار على وضع قانوني، فإذا كان الوضع القانوني قد تكوّن أو انتقص في القانون لقديم، فلا يملك القانون الجديد المساس بهذا الوضع وفيما يتعلق بالآثار فلا يسري القانون الجديد على ما ترتب فعلاً من آثار قبل نفاذه. أما الآثار التي تستمر وقتاً طويلاً، فما تم منها في ظل القانون القديم لا تأثير للقانون الجديد فيه، وما لم يتم منها بخصه لقانون الجديد لا أثر المباشر ولا بعد ذلك رجعيه منه أما بالنسبة إلى الأثر المباشر للقانون، فإنه وإن كان من المقرر أن القانون الجديد ليس له أثر رجعي، فمن الخطأ الاقتصار على مجرد تقرير هذا المبدأ وحده؛ لأنه لا يكفي لحل النزاع بين لمواين في الزمن، فالقانون الجديد بما له من أثر مباشر تبدأ ولايته من يوم نفاذه، ليس فحسب على ما سوف ينشأ من وصاع قانونية في طئه، ولكن كذلك على لأوصاع القانونية التي تدئ في تكوينا أو انقضاءها في ظل الوصع لقديم ولم يتم هذا التكوس أو الانقضاء، لا في ظل القانون الجديد، وكذلك على الآثار المستقبلية لوضع قانوني تكون أو انقضى، أي على الآثار التي ترتبت على هذا الوصع ابتداء من يوم نفاذ القانون الجديد كما أن القواعد التنظيمية الثمرة تطبق بأثر لوري على كل ما يقع في ملأ شرطية ألا تمن حقاً قدم في ظل القانون لقديم، أو مركزاً قانونياً دائماً ستولى شرائط قيامه وتعامه في طئه.

كما استظهرت الجمعية العمومية - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن لفظ «الدولة» يشمل جميع الأشخاص الاعتبارية العامة، ومنها الهيئات العامة، ومن بينها الجامعات الحكومية المنشأة إعمالاً بحكم المادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢م «فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع رقم ٢٧ بتاريخ ٢٠١٩/١/٦ - الملف رقم ٢٢٤٤/٢/٢٢ - جلسة ٢٠١٩/١٢/١٢»

وترتيباً على ما تقدم، فإنه بالنسبة إلى التساؤل الأول عن مدى سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن

الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية. على الجامعات، فإنه وفقاً لصريح نص المادة الأولى من هذا القرار، فإنه يسرى على الهيئات الإدارية كافة، ومنها الهيئات العامة، ولما كانت الجامعات الحكومية تعدّ هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي وفقاً لحكم المادة (٧) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ومن ثم تسرى عليها أحكام هذا القرار. سواء فيما يخص أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم. ومن ثم لا يحذر تطبيق لائحة السكّن الإداري لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ المشار إليه

وبالنسبة إلى التساؤل الثاني عن مدى التزام الجامعات بنص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القرار المشار إليه، بشأن تشكيل أعضاء اللجنة الموضّح بهم تحديد القيمة الإيجارية لوحدات السكّن الإداري التابعة لها، فإنه متى كانت الجمعية العمومية قد انتهت إلى سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ على الجامعات، فمن ثم سترم الجامعات بأحكام هذا القرار، وسما أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من الخاصة بتشكيل اللجنة التي تتولى تقدير قيمة إيجار المثل

وبالنسبة إلى التساؤل الثالث عن مدى خصوص الوحدات التي تستأجرها الجامعة من ممتلكاتها خارج الحرم الجامعي والمخصصة سكناً إدارياً لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بقرار الجمهوري المشار إليه، من عدمه، فإن المشرع بموجب هذا القرار الجمهوري قد نظم قواعداً شغل المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية أو التابعة لها دون تصرف من الممتلكات المملوكة للدولة (الجامعة)، أو المساكن المؤجرة من الغير وعليه فإن ذلك القرار يسرى على مساكن المملوكة للدولة (الجامعة) أو المؤجرة من الغير

وأما التساؤل الأخير بخصوص تعدد النطاق الزمني للعمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ المشار إليه ودخوله حيز التنفيذ وما إذا كان يُطبق من تاريخ ٢٠٢١/٧/١ وفقاً لما جاء بالمادة الخامسة عشرة منه، أم من تاريخ اعتماد محضر اللجنة المخصوص عليها بالمادة الخامسة منه، فإنه وفقاً لنص المادة (١٨) من هذا القرار فإن تاريخ العمل به ودخوله حيز التنفيذ يكون اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى:

أولاً: سريان قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية على جامعة حمص الوادي، والتمهيداً بنص الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من تشكيل اللجنة الموضّح بها تحديد قيمة إيجار المثل

ثانياً: خصوص الوحدات التي تستأجرها الجامعة وتخصصها سكناً إدارياً لأعضاء هيئة التدريس بقرار الجمهوري رقم (٣٥١) لسنة ٢٠٢١ ويسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ وذلك كله على لوجه المبين بالأسباب.

(فتوي الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٦٨٨/١/٥٨٨ - بتاريخ ١٣ من إبريل عام ٢٠٢٢ م الموافق ١٢ من رمضان عام ١٤٤٣ هـ)

## المادة رقم (٢) :-

بشأن طلب إيداء الرأي القانوني بخصوص مدى خضوع السيدة/..... مدير صندوق التأمين على الثروة الحيوانية المنشأ بالقرار بقانون رقم (٢١٨) لسنة ١٩٥٩م - مؤسسة خاصة ذات نفع عام: للحد الأقصى للدخول المقرر بالقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤م.

استظهرت الجمعية العمومية لجمعية لفتوي والتشريع - وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن الدستور ل تنظيمه للمقومات الاقتصادية للدولة حرص على كماله مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك بالنص على صمن حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل الحياة الكريمة للمواطنين. وحذ أقصى لكل من يعمل بأجر لدى جهة الدولة هدف تقريب الفوارق بين الأحرار وبرولا على هذا الالتزام الدستوري صدر قرار رئيس جمهورية القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة، محدداً فيه المخاضين بأحكامه على سبيل التخصر. وهم العاملون بالجهد الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والأجهزة التي لها موارد خاصة بها، والهيئات العامة، والرقومية الاقتصادية، والخدمية، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، ولعالمين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو كادرات خاصة، كما حدد بوصف الجهات التي يحصل من خلالها المخاضيون بأحكامه على الدخل وحصرها في الدولة، والهيئات، والشركات النافعة لها، أو الشركات التي تساهم هذه الجهات في رأسمالها، وحدد الحد الأقصى بصافي الدخل الذي لا يجوز أن يتجاوزوا المخاضيون بأحكامه من الجهات المشار إليها، وهو خمسة وثلاثون مثل الحد الأدنى للأجور.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع بموجب القانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٥٩م أنشأ صندوق للتأمين على الماشية، واعتبره مؤسسة خاصة ذات نفع عام خاضعة لإشراف ورقابة لجهة إدارية المختصة، وبذلك أضفى الصندوق شخصاً من أشخاص القانون الخاص، ولا يزال مما تقدم صدور قرار وزير الزراعة رقم (١٤٠٢) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه منضمماً النص على اعتبار أموال الصندوق موالاً عامة، إذ إن ذلك لا يغير من طبيعته القانونية المشار إليها، بل لا يعدو أن يكون ذلك نوعاً من ضفاء حماية مدنية وحماية للصندوق باعتباره يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة للمجتمع، ولقول بغير ذلك من شأنه أن يربط أنظاراً على القرار المشار إليه بخالف ما ورد بالدون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٥٩ وتغير من الطبيعة القانونية للصندوق بالمخالفة لقواعد التدرج التشريعي وقواعد التفويض التشريعي الصادر ل هذا الشأن بالنظر إلى الطبيعة القانونية التي استند لها الصندوق من قانون إنشائه باعتباره أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الجهاز المركزي للحسابات في أثناء فحص صندوق التأمين على الثروة الحيوانية تبين له تجاوز السيدة/مدير لصندوق الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول خلال الفصول (٢٠١٦) و(٢٠١٧) و(٢٠١٨)، ولما كان صندوق التأمين على الثروة الحيوانية لا يتدرج ضمن الجهات الخاصة لحكم القرار بقانون رقم

(٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة. وذلك على النحو سالف البيان. فمن ثم نغدو المستطاع لرأي بشأنها غير مغاظة بأحكام لقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤. لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم خصوع المستطاع للرأي بشأنها لأحكام القرار بقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ م بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة. وذلك على الوجه المبين بالأساس.

(فتوى الجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٠١١/٤/٨٦ - بتاريخ ٢ من مارس عام ٢٠٢٢ م الموافق ٢٩ من رجب عام ١٤٤٣ هـ)

### الفتوى رقم (٣) :-

بشأن طلب إبداء الرأي القانوني في تحديد أقدمية السيدة الدكتورة /  
ليلى خليفة مدرس بقسم علم الحيوان بكلية العلوم جامعة المنوفية، في ضوء صدور حكم محكمة  
للقضاء الإداري في الدعوى رقم (١٨٩٨٠) لسنة ١٥ ق بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجرداً

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه إفتاؤها أن من شأن حجية الحكم الصادر بالإلغاء المجرد أن يصحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن، فلا يحتج به في مواجهة أحد، ويستفيد منه ذوو الشأن جميعاً. لكن الحكم لا يكسب لمدي، أو غيره حقاً، وبما يُعيد الحال إلى ما كانت عليه. وكان لقرار المحكوم بإلغائه إلغاء مجرداً لم يصدر أصلاً، لذلك فإنه يتعين على جهة الإدارة المحكوم صدره عند تنفيذها هذا الحكم أن تزيل هذا القرار. وجميع ما يترتب عليه من آثار. بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه. ثم تُعيد الإجراءات بعد تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه وكان سبباً في الحكم بالإلغاء المجرد، ومن ثم تستعيد الجهة الإدارية سيطرتها في إصدار قرار جديد بعد تمتينته من أوجه العوار التي شابته لقرار المحكمي بإلغائه. وذلك بمراجعة أن الإلغاء المجرد لا يسبغ سوى إلغاء القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه. ولا يمتد إلى أي قرارات أخرى لم يتعرض لها الحكم سواء في مطلقه، أو في أسبابه التي ترتبط بهذا المطلق ارتباطاً لا يقلل التعرّض، كما لا يمتد إلى أي قرارات أخرى لا تُعد من قبل الأثار القانونية للقرار المطعون فيه مروراً على منتهيات المراجعة بين الشرعية والاستقرار في تبيين الحقوق والمراكز القانونية.

وإسبرخص الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها من أن التعيين في وظائف هيئة التدريس بالجامعة يمر بعدة مراحل متتالية تمتثل كل منها حلقة في سلسلة الإجراءات السابقة على التعيين. وأحد أهم تلك الحلقات هي مرحلة فحص الإنجاز العلمي للمقصود بمرشح بمعرفة اللجنة العلمية الدائمة المشكلة بهذا الغرض، وإعداد تقرير بذلك للعرض على مجلس الجامعة صاحب السلطة النهائية في الموافقة على التعيين. وقد جاءت عبارة المادة (٦٥) من قانون تنظيم الجامعات جلية وقاطعة في أن التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس يكون من تاريخ موافقة مجلس الجامعة. فمن ثم لا يجوز رده إلى تاريخ سابق أو رجاءه إلى تاريخ لاحق لتلك الموافقة. ذلك لأن الحكم الذي اشتمل عليه هذا النص حكم خاص لما فيه من

خروج على الأصل العام المقرر بأنظمة للتوظيف. وهو الاعتماد بتاريخ صدور قرار التعيين في تحديد الأقدمية. لذلك لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره.

وهذا بما تقدم. ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة القضاء الإداري بالسوفية قضت في الدعوى رقم (١٨١٨٠) لسنة ١٥ ق. بحل ٢٠١٦/٦/٢٦ بإلغاء القرار المطعون فيه الغاء محرزاً. تأسيساً على أن الجامعة خالفت المادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات. وهو إجراء جوهرى واجب الاتباع، ما دامت الشروط المطلوبة توفرت في شأن المدعية، ومن ثم يكون مسئلة الجامعة بعدم الالتزام بهذا الإجراء الجوهرى مسئلة معيقة مخالفاً للصحيح حكم لجان حرة بإلغاء المجرى. لتقوم الجامعة بالدفع عليها باستكمال الإجراءات القانونية السليمة اعتباراً من آخر إجراء سليم. ولما كان مقتضى تنفيذ لحكم الصادر بإلغاء المجرى أن تقوم الجهة الإدارية بإلغاء لقرار رقم (٤٥٨) بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦. من تاريخ صدوره. وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدوره، مع إعادة عرض المعروضة حالها على لجنة الاستماع طبقاً لمادة (٦٠) من اللائحة التنفيذية سالفه لبيان، وتنفيذاً لدلت قدم رئيس الجامعة بتشكيل لجنة استماع للذكورة. وبشرت اللجنة مهمتها ونهت إلى صلاحيتها لشغل الوظيفة المعلن عنها ووافق مجلس الكلية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٢ على تعيينه. بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ وافق مجلس الجامعة على تعيينها بوظيفة مدرس قسم علم الحيوان بالكلية، وصدر قرار بتعيين المعروضة حالها في وظيفة مدرس. ومن ثم تحدد قسمة المعروضة حالها في وظيفة مدرس اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس جامعة بالسوفية على تعيينها في هذه الوظيفة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لفسى الفتوى و لتتبع إلى أن تحدد أقدمية المعروضة حالها في وظيفة مدرس يكون اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس جامعة بالسوفية على تعيينها في هذه الوظيفة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦. وذلك على الوجه المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لفسى الفتوى والتشريع - مف رقم: ٦٢٥/١/٥٨ - بتاريخ ٩ من فبراير عام ٢٠٢٢ م الموافق ٨ من رجب عام ١٤٤٣ هـ)

#### الفتوى رقم (٤) :-

بشأن طلب الرأي بخصوص مدى قانونية صرف مكافآت لبعض العاملين بجامعة بالسوفية من حساب مبدون الخدمات التعليمية مقابل الخدمات المؤداة للطلاب الوافدين. وما إذا كان صرف تلك المكافآت - حال قانونيتها - يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من وزارة المالية.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع بما ومنه للجامعات الخاصة أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ من اختصاص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهداتها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً ولما ساهم في رفيع الفكر وتقديم العلوم وتنمية القيم الإنسانية؛ منحها الشخصية الاعتبارية بوصفها منظمات عامة ذات طابع علمي وثقافي يمتد من شأنه مساعدتها على النهوض بأعبائها، وتحقيق أهدافها في حدود أحكام القوانين واللوائح

لجامعة وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات التي بطل رتبى الجامعة مسئولاً عن تنفيذها، فحصل لكل جامعة موارد خاصة بها تُعد على صعد موازنات الهيئات العامة، تعكس كل الإيرادات المنظورة تحصيل الرسوم والمبيعات المقررة صرفها خلال السنة المالية شاملة غلة أموالها المقبولة ولثابتة والتبرعات والرسوم وسائر الإيرادات من أي مورد كان وعانة الحكومة، كما يكون لكل منها حساب مصري بالسك المركزي المصري تُودع فيه جميع الإيرادات لمحصلة فعلاً وإعانات الحكومة عدا إيرادات لصاديق الخاصة والوحدات ذات الطبع الخاص، وناط بكل جامعة إدارة أموالها والتصرف فيها وتنظيم حساباتها وفقاً لأحكام اللوائح المالية والمعايير المحاسبية المتعارف عليها في النظام المحاسبي التي يصدر بها قرار من الوزير المخصص بالتعليم لعالي بالتنسيق مع وزير المالية، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة وموافقة لمجلس الأعلى للجامعات، على أن تُعد كل جامعة حساباً خفائياً توضح فيه كافة الإيرادات والمصروفات لتعليه خلال السنة المالية، كما يكون للصاديق الخاصة بتلك الجامعات والمشتاة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون- موارد تقديرية وحساب مصري في البنك الذي يختاره مجلس الجامعة تُودع فيه حصيلها، وتُخصص حصيلة موارد هذه الصناديق من الرسوم للخدمات المؤداة عنها وفقاً للنظام الذي يصدره مجلس الجامعة، على أن تُخصص حصيلها من النقد لأجنبي لخدمة أغراضها بالاستيراد المباشر من الخارج عن طريق البنك المؤدعة فيه تلك الحصيلة، ويُرحل فائض هذا الحساب من سنة لأخرى، ويُعد كشف بما تم تحصيله وصرفه خلال العام المالي من هذا الحساب يتم إرفاقه بالحساب الختامي لموارد الجامعة

واستناداً للجمعية العمومية أن صندوق الخدمات التعليمية من بين الصناديق الخاصة بالجامعات- مشأ وفقاً لحكم المادة (٢٦٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢- وقد حددت هذه المادة موارد حد الصندوق بالرسوم والمصروفات التي يؤديها الطلاب طبقاً لأحكام هذه اللائحة مقاس الخدمات الطلابية والتعليمية التي يتلقونها، وحصرتها في رسوم المكتبة، واجتذرات، ولانتساب والاسماع والتدريب، وزعم القيد والمصروفات الدراسية للطلاب الوافدين، وزعم دخول الامتحان، واستخراج لشهادات، وتولت المادة (٢٧١) من اللائحة ذاتها تحديد قيمة تلك الرسوم والمصروفات، ومن بينها رسم القيد لأول مرة والمصروفات لدراسة سنوية للطلاب الوافدين عن غير منحة من منح جمهورية مصر العربية سواء لمرحلة البكالوريوس أو لمرحلة الدراسات العليا، ولقي تم تعديلها بالدولار الأمريكي

ولاحظت الجمعية العمومية أن الأحكام العامة التي رصدها المادة (١٦٩) من القانون الماز بيانه، وسارت في فلكها المادتان (٢٦٨) و(٣١٣) من لائحته التنفيذية، تُوجب تخصيص حصيلة هذا الصندوق من المصروفات الدراسية التي يؤديها الطلاب من غير أبناء الجمهورية- والمحددة بالمادة (٢٧١/ج) من تلك اللائحة- لخدمات التعليم بالجامعات لمُقيدين فيها، كما توجب تخصيص حصيلة هذا الصندوق من الرسوم التي يؤديها جميع الطلاب ولتي حددها هذه اللائحة لخدمات الطلاب المؤداة عنها، مع توجيه حصيلته من النقد الأجنبي لاستيراد لتجهيزات ولكتب والدوريات وغيرها مما يلتنم مع طبيعة

لحراصة، الأمر الذي من مؤداه ولازمه عدم جواز توجيه جزء من حصة رسوم الخدمات الطلابية، أو حصة مصروفات الخدمات التعليمية، للصرف على مكافآت إدارة الجامعة والإدارات الداعمة وكلياتها وأعضاء هيئة التدريس بها والمشاركين من العاملين في لعمية التعليمية والإدارية الخاصة بالطلاب الوافدين.

وترتبطاً على ما سلف بيانه، فإن ما تضمنه قرار رئيس جامعة الموقة رقم (٣١٢٥) لسنة ٢٠١٩ - الصادر بناءً على موافقة مجلس الجامعة بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٩ - من تحديد ونوزيع نسب صرف مكافآت إدارة الجامعة والإدارات الداعمة وكلياتها وأعضاء هيئة التدريس بها والمشاركين من العاملين في العملية التعليمية والإدارية الخاصة بالطلاب الوافدين من حساب صندوق تطوير الخدمات التعليمية المركزي أو صندوق الوافدين بالجامعة، وحساب صندوق تطوير الخدمات التعليمية أو صندوق الوافدين بالكوفة - بقاذاً لقرار الأستاذ الدكتور/وزير التعليم العالي والبحث العلمي رئيس المجلس الأعلى للجامعات رقم (٤٨٦٦) بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٩ - المعدل بقراره رقم (٥٣٣٣) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢ بشأن القواعد المالية لمؤسسة المنظمة لرعاية الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية - يكون نافذاً لأحكام تخصيص موارد هذا الصندوق من المصروفات الدراسية التي يؤديها الطلاب الوافدون، للخدمات التعليمية، وتخصيص لرسوم التي يؤديها جميع الطلاب للخدمات الطلابية المؤداة عنها، ونوجه كامل حصة هذا الصندوق من نقد الأحيى لخدمة الحراصة بالاستيراد المباشر من الخارج عن طريق لبنك المؤدعة فيه حصانه، فضلاً عن تعارضه مع حكم برجيل فائض حد الحساب من سه لأخرى لتحقيق لاستداعه المالية لموارد، دون تعويل في هذا الصدد على أي حكم آخر مخالف تكون اللائحة المالية لهذا الصندوق قد صفته به، دفتنباً وذلك باعتبار أن قواعد الصرف في حصة هذا الصندوق تصبح بها أرسنه المادة (١٦٩) من قانون تنظيم الخدمات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ و لادبان (٣٦٨) و (٣١٣) من لائحته التنفيذية على النحو لسالف بيانه، وفصلاً عن عدم ثبوت مراوحة تلك اللائحة واعتماده من وزارة المالية، فما لا يصلح سداً لتحرير الصرف في تلك الحصة من الصوابط لقانونية الحاكمة لها، فالأصل فيها أنها لا تكتسب مشروعيتها إلا في حدود ما وافقت فيه أحكام القوانين واللوائح الجامعية.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للشي الفتوى وانتشرع إلى عدم فدونية صرف مكافآت لبعض العاملين بجامعة الموقة من حساب صندوق الخدمات التعليمية مقابل الخدمات المؤداة للطلاب الوافدين، وذلك على الوجه المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية للشي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٣٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من يناير عام ٢٠٢٢م، الموافق ٢٣ من جمادى الآخرة عام ١٤٤٣هـ)

بشأن طلب ابداء الرأي لقانوني في مدى أحقية السادة أعضاء الكادر الخاص المعروضة حالانهم في صرف الأجر الأساسي ضمن الراتب خلال الفترة من تاريخ انتهاء خدمتهم حتى نهاية العام العلمي

استظهرت الجمعية العمومية - أن مشروع أخضع المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ الأحكام لقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ، وبغذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٤) لسنة ١٩٩١ بإصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وأخضعت المادة (٤٧) منها شاعلي وطائف هيئة البحث العلمي وأعوانهم من المباحثين والباحثين المساعدين بالمركز والمستشارين المتفرغين وغير المتفرغين ولرئيس الأحكام قانون تنظيم لجامعات ولائحته التنفيذية بالنسبة إلى جميع شيوخهم الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والتب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات والتأديب وانتهاء الخدمة ، وذلك كله فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة وبما لا يتعارض مع أحكامها.

كما استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما جرى به إقتاؤها أن المشروع حدد من انتهاء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ببلوغهم سن الستين ، بيد أنه إذا بلغ أحدهم هذه السن خلال العام الجامعي فلا تنتهي خدمته ببلوغه إياه ، وإنما يتوابع انتهاء خدمته إلى نهاية العام الجامعي الذي ينتهي به انتهاء أعمال الامتحانات في ختام الدراسة

ولما كان ذلك ، وكان العام الجامعي أمراً ظاهراً منسجماً مرتبطاً به حكم من خدمه أعضاء هيئة التدريس - الذين يبلغون سن الستين خلاله - حتى ينتهي ، لذلك فحينها لا يكون هناك عام جامعي ، لا يكون الحكم الخاص بعد الخدمة إلى ما بعد سن الستين قائماً ، ولما كان المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لا يقوم بتدريس مناهج لطلّاب أو بتنفيد برامج تعليمية خلال عام جامعي بعدلولة الوارد بالمادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات ومن ثم فإن هذه المادة لا يسرى حكمها على أعضاء هيئة البحث العلمي بالمركز لغوابة الحكم ، وهو قيام عام جامعي ذي بداية ونهاية ، إذ مناط سريان حكم تلك المادة منوط بعينه ، ويدور مع وجودها وعدمها ، ومن ثم عدم أحقية السادة الأساتذة الدكاترة المعروضة حالانهم في معاملتهم مائلاً طبقاً لحكم المادة (١١٣) المشار إليها ومن ثم عدم أحقيتهم في صرف الأجر الأساسي ضمن الراتب خلال الفترة المطالب بها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية السادة المعروضة حالانهم في صرف الأجر الأساسي ضمن الراتب خلال الفترة المطالب عنها ، وذلك على توجه المبدأ بالسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم : ٢١٢٧/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من يناير عام ٢٠٢٢ م ، الموافق ٢٣ من جمادى الآخرة عام ١٤٤٣ هـ)

## الفتوى رقم (٦) :-

بشأن منصب ابداء الرأي القابوي في مدى جواز صرف بدل الجامعة المقرر بموجب أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م وتعديلاته، كاملاً لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة سوهاج، دون خفض نسبة (٢٥%) من قيمته اعمالاً لأحكام القرار بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧م بشأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تُمنح للعاملين المدنيين والعسكريين.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما استقر عليه فتاؤها - أن المشرع أصدر القرار بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تُمنح للعاملين المدنيين والعسكريين (المثلي)، وذلك في ظل الظروف التي كانت تمر بها البلاد عقب عدوان يونيو سنة ١٩٦٦، وبمعرض التخفيف على عائق المرونة العامة للدولة، وتجديد جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لرد العدوان وإزالة آثاره، وبعد إزالة آثار هذا العدوان بحرب السادس من أكتوبر المجيدة زالت العلة من هذا القانون. الأمر الذي حدا بالمشرع إلى إصدار القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١ بإلغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ سالف البيان، ويرى على ذلك زواله من الوجود القانوني وأصبح ساقطاً، والسامع لا يعود، وأن الإحالة لا تنتج آثارها إلا إذا كان النص المحال إليه قائماً، فإذا كان النص المحال إليه قد زال من الوجود القابوي بإلغاء صريح فإنه لا يكون ثمة آثار لهذه الإحالة لوروده على معدوم. هذا فضلاً عن أن عودة هذا لقانون إلى الوجود يحتاج إلى نص في متن القانون، ولا تكفي لإحيائه الإحالة إليه في قواعد تطبيق الجدول المرفق بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان البين من مخالفة فوعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات المرفقة بجدول بدل الجامعة بعد الريادة، المنحى بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، أنها ذات القواعد المرفقة بجدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بالبسود من (١) لـ (٨) من هذه القواعد، ومنها السد (٧) الوارد به النص على خفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧، وهو ما يعني أن غاية ما قصده المشرع من تكرار النص على هذه القواعد هي التأكيد على أن بدل الجامعة بعد زيادته سيظل حاصلاً للقواعد السارية ذاتها المتعلقة بصرف المرتبات وبأل البدلات المقررة لأعضاء هيئة التدريس، دون أن يكون المقصد منه إعادة العمل بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بعد أن تم إلغاؤه بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١، ومن ثم لا يجوز تطبيق لخفض المنصوص عليه بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بعد إلغائه بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١، ولقول بغير ذلك مؤذاه إعادة هذا لقانون إلى الوجود بعد أن تم إلغاؤه، وهو ما يصطدم مع القاعدة الأصولية التي تنص بأن الساقط لا يعود.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى: عدم سريان خفض المنصوص عليه بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تُمنح

للعاملين المدنيين والعسكريين الملحقين بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١: على بدل الجامعة المقرر بموجب أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٦٧/١/٨٦ - بتاريخ ١٢ من يناير عام ٢٠٢٢ م الحو الف ٩ من جمادى الآخرة عام ١٤٤٣ هـ)

#### للفتوى رقم (٧):

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني في مدى جواز الجمع بين علاوة الترقية إلى وظيفة أستاذ باحث

بالمركز القومي للامتحانات والتفويض التربوي والعلاوة الدورية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

استظهرت الجمعية العمومية، أن لمشروع أخضع شاغبي الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية لغرضه لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولائحته التنفيذية. وذلك قيد لم يرد بشأنه نص خاص في لوائح تلك المؤسسات، مقررًا معادلة وظائفها العلمية بما يناظرها من وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات، مع خصوة شاغليها لجدول المراتب والبدلات والمعاشات الملحق بقانون تنظيم الجامعات وأحكام تطبيقه. وقد أضيف (المركز القومي للامتحانات والتفويض التربوي) - وهو من الهيئات العامة ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لوزير التعليم إلى تلك المؤسسات العلمية بموجب القرار الجمهوري رقم (٤٦٢) لسنة ١٩٩٠. فقد أبدلت خاسفًا لدات القواعد المتعلقة على الجامعات عدا ما ورد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية للمركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (١-٢) لسنة ١٩٩٤

ولاحظت الجمعية العمومية أن قاعدة عدم جواز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية في حالة منح اللقب العلمي لوظائف أستاذ وأستاذ مساعد المنصوص عليها بالمادة (٧١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وردت ترديدًا لحكم رجاء العلاوة الدورية التي تستحق بعد الحصول على الترقية إلى أول ما هو التالي لانقضاء سنة علي هذه الترقية وفق لحكم الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٠ بعد إلغاء المادة الأولى من القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٧، إلا أن المشروع قد عدل عن هذا الحظر وفقًا لمؤدى حكم مادتين (٣٨) و(١١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ حتى قرر عدم إخلال لترقية باستحقاق علاوة الدورية في موعدها، والتي باتت تستحق في أول يوليو من كل عام وفقًا لأحكام القانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨١. وبموجب قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ تعفى العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه، وتولى لمشروع بموجبه تنظيم العلاوات دون أن يورد مثل هذا الحظر، الأمر الذي من مؤذاه روال تلك القاعدة بالنسبة إلى المخاطبين بأحكام هذا القانون أصلاً وإحالة إدارته لإيراد المشروع الإلغاء على هذا الحظر لما أموره النص على ذلك صراحة، ومن ثم لا يجوز استعارة أحكام العمل.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان ثابت بالأوراق أنه قد صدر قرار وزير التربية والتعليم والتعليم الفني رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢١ م، بفتح القيد لعملي لوظيفة أستاذ باحث بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي للمعروضة حالتها الأستاذ الدكتور / الأستاذ الدكتور / لتوافر شروط الترقية في حقها مع عدم وجود درجات مالية شاغرة. وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة المركز بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٢٠، ووافق الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة على التمويل اللازم لشغل هاتين الوظائف بمو رنة المركز للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، كما وافقت وزارة المالية على هذا التمويل، مع استحقاق علاوة ترقية ومرتب الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها، وذلك اعتماداً من ٢٠٢١/٧/١ تاريخ تمديد الموازنة العامة للعام المالي المذكور

لما كان ذلك، وكانت قاعدة حظر الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية المقررة بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٧ بشأن تعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية قد ألغيت بحكم المادة الثانية من القانون رقم (٦٠) لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٤، ثم عهد تنظيمياً - بنسب طبقاً - بالمدفوعة الأولى من القانون ذاته. ثم أُنسخت بمؤدى حكم المادتين (٣٨) و(٤١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ حين قرر المشرع عدم إخلال الترقية باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها، وكان قانون الخدمة المدنية الحالي رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ قد ورد حظواً من ترديد معائل لهذا الحظر، وكان الأصل أن الحظر في نطاق الوظيفة العامة مرسوم في قراره ومناه بالنسب أو بمقتضاها، فإن من مؤدى ذلك روال لقاعدة العامة التي قررت هذا الحظر، والتي تحدثها المادة (٧١) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه أساساً لها، ومن ثم بحق للمعروضة حالتها الجمع بين علاوة الترقية لى وظيفة أستاذ باحث بالمركز والعلاوة الدورية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى: أحقية المعروضة حالتها في لجمع بين علاوة الترقية إلى وظيفة أستاذ باحث بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي والعلاوة الدورية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وذلك على الوجه المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٦٤/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٢ من ديسمبر عام ٢٠٢١ م الموافق ١٨ من جمادى الأول عام ١٤٤٣ هـ)

بشأن طلب الرأي القانوني بخصوص مدى جواز خفض قيمة بدل الجامعة وبدل التمثيل وبدل العمادة وبدل وكالة الكلية وبدل رئاسة القسم المقررة بموجب أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بما يعادل نسبة (٢٥%) من قيمة كل بدل عمالاً لأحكام القرار بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تُمنح للعاملين المدنيين والعسكريين.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أصدر القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ تفديراً منه للدور الذي يؤديه أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات وبهدف تحسين مستوى دخلهم لمساعدتهم على مجابهة أعباء المعيشة. وقرر في المادة الأولى منه زيادة قيمة بدل الجامعة المقرر لهم وفقاً للمبالغ المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع أصدر القرار بقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تُمنح للعاملين المدنيين والعسكريين (المسقى). وذلك في ظل الظروف التي كانت تعيشها البلاد عقب عدوان يوليو سنة ١٩٦٧، وبغرض التخفيف على عاتق الموازنة العامة للدولة. وتجديد جميع الامكانيات المادية وللمعونة لرد العدوان وإزالة آثاره. وتعديلاته أثار هذا العدوان بحرب السادس من أكتوبر لمجيدة زالت لعلّة من هذا القانون، الأمر الذي حداً بالمشرع إلى إصدار القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١ بإلغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ سالف البيان. وترتب على ذلك روائه من الوجود القانوني وأصبح ساقطاً، والساقط لا يعود. وأن الإحالة لا تمتع آثارها إلا إذا كان لنص المحال إليه قانوناً. فإذا كان النص المحال إليه قد زال من الوجود القانوني بإلغاء صريح فإنه لا يكون ثمة آثار لهذه الإحالة لورودها على معدوم. هذا فضلاً عن أن عودة هذا القانون إلى الوجود تحتاج إلى نص في متن القانون ولا يكفي لإحتماله الإحالة إليه في قواعد تطبيق لجدول المرفق بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢

وترتباً على ما تقدم، ولما كان البين من مطالعة قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات المرفقة بجدول بدل الجامعة بعد الزيادة، المتعلق بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، أنها ذات القواعد المرفقة بجدول المرتبات والبدلات المتعلق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بالسود من (١) إلى (٨) من هذه القواعد. ومنها البند (٧) لوارد به النص على الخصم المصروف بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧، وهو ما يعني أن غاية ما قصده المشرع من تكرار النص على هذه القواعد هي التأكيد على أن بدل الجامعة بعد زيادته سيظل خاضعاً للقواعد السارية ذاتها المتعلقة بصرف المرتبات وباقي البدلات المقررة لأعضاء هيئة التدريس. دون أن يكون القصد منه إعادة العمل بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بعد أن تم إلغاؤه بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١. ومن ثم لا يجوز تطبيق الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم

(٣٠) لسنة ١٩٦٧ بعد إلغائه بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١. ولقول بغير ذلك مؤذاه اعاده هذا القيدون الى الوجود بعد أن تم إلغائه. وهو ما يصطدم مع القاعدة الأصولية التي تقضي بأن الساقط لا يعود

لذلك انتهت الجمعية العمومية لفسح الفتوى و لتسريع إلى عدم سريان الحفص المخصوص عليه بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ بشأن حفص البدلات والرواتب الإضافية والنعومصات التي تمنح للعلميين المدنيين والعسكريين الملحق بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٨١ على بدل الجامعة وبدل التمثيل وبدل العمادة وبدل وكالة كلية وبدل رئاسة القسم، المقررة بموجب أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالفرار بقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته، وذلك على النحو المبين بالتصايب.

(فتوى الجمعية العمومية لفسح الفتوى والنشر) - ملف رقم : ٢١٥٠/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٧ من أكتوبر عام ٢٠٢١ م الموافق ٢٠ من ربيع الأول عام ١٤٤٣ هـ

#### لغوى رقم (٩) :-

بشأن الإفادة بالرأى القانونى بخصوص مدى جواز قيام مجلس إدارة المعهد القومى بالاتصالات السلكية واللاسلكية بزيادة قيمة مكافأة بدل حضور جلسات مجلس إدارة المعهد

استبان للجمعية العمومية أن المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ نص على أن: "يمنح أعضاء المجلس الأعلى لجامعات ومجالس الجامعات مكافأة مقدرها خمسمائة جنيه عن حضور كل جلسة بواقع جلسة واحدة شهرياً، وتكون المكافأة عن الجلسة موقوع ثلاثمائة جنيه بالنسبة للجان المستقلة عن مدين للعلميين والمحددة بهذه اللائحة وبواقع جلسة واحدة شهرياً، ويمنح أعضاء مجالس الكليات والجان السبة التي تشكلها مجالس الكليات وفقاً لما ورد في هذه اللائحة مكافأة مقدارها مائتان وخمسون جنيهاً عن كل اجتماع بواقع جلسة واحدة شهرياً"

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع قرر منح أعضاء المجلس الأعلى للجامعات ومجالس لجامعات واللجان المستقلة عنها ومجالس الكليات واللجان الفنية التي تشكلها مكافأة عن حضور كل اجتماع بالفئات التي حددتها المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية المشار إليها. وأن المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية هيئة عامة ذات طابع عممي وثقال له اشخصية الاعتبارية، وتعلق بشأنه أحكام قانون تنظيم الجامعات ألف الذكر ولائحته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٣) لسنة ١٩٨٣، بما يستتبعه ذلك من وجوب تطبيق أحكام النظام المالي المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ومن ثم فإن المكافأة المخصوص عليها في المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية تسرى بذات مقدارها على حضور جلسات مجلس إدارة المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأورق أن رئيس مجلس إدارة المعهد وافق على زيادة قيمة بدل حضور جلسات مجلس الإدارة لتصبح (٤٠٠٠) جنيه شاملة مصروفات الانتقال اعتباراً من ١٩/٩/٢٠١٩، بالمخالفة لمصر المادة (٣٠٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، فمن ثم يكون القرار المستطع الرأي بشأنه قد صدر على غير سند صحيح من القانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم صحة القرار المستطع الرأي بشأنه فيما تضمنه من زيادة بدل حضور جلسات مجلس إدارة لرئيس وأعضاء المجلس، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٣١/٤/٨٦ - بتاريخ ٧ من سبتمبر عام ٢٠٢١ م الموافق ٣٠ من المحرم عام ١٤٤٣ هـ)

#### الفتوى رقم (١٠):-

بشأن طلب الرأي بخصوص تحديد الوزير المختص بطلب إقامة الدعوى التأديبية ضد مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجامعات في تطبيق حكم المادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣، فيما إذا كان وزير التعليم العالي أم رئيس الجامعة.

استعرضت الجمعية العمومية إفتاءها الصادر بجلسته ٢٠٢٠/٥/٣٠ في الملف رقم (٥٣٧/١/٥٨) أنه ينبغي إلى أن المنوط به ممارسة سلطة الوزير المختص المقررة بالمادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ هو وزير التعليم العالي بالنسبة إلى أعضاء الإدارات القانونية بالجامعات، ورئيس الهيئة الوطنية للإعلام بعد موافقة الهيئة - بالنسبة إلى أعضاء الإدارة التأديبية بها، وأنشئت لجمعية العمومية إفتاءها - في شأنه الخاص بأعضاء الإدارات القانونية بالجامعات - على ما استظهرته منصوص قانون الإدارات التأديبية - وقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، من أن المشرع كفل استقلال وحياد أعضاء الإدارات التأديبية بالجهات التي تُطبق عليها أحكام قانون الإدارات التأديبية. بأن فرد لهم تنظيمًا قانونيًا خاصًا بظم فيه لمعاملة الوظيفة لهم، ومنعهم بموجبه عددًا من الضمانات، من بينها ما نص عليه في المادة (٢١) من ذلك القانون من عدم حواري إقامة الدعوى التأديبية بالنسبة إلى أعضاء الإدارات القانونية إلا بناء على طلب الوزير المختص، بحيث إذا أقيمت الدعوى التأديبية ضد أي منهم بغير طلب من الوزير المختص اضحت غير معبوبة، وأنه بموجب قانون تنظيم الجامعات المشار إليه عد المشرع الجامعات هيئات عامة، لكل منها شخصية اعتبارية، وفرد صراحة أن الوزير المختص بالتعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعات والمُشرف عليها بحكم منصبه وأعطى له رئاسة المجلس الأعلى للجامعات. كما أعطى له سلطة دعوة المحالين المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون ومن بينها مجلس لجامعة - إلى الاحتجاج تحت رياسته لمعرض عليها ما يراه من موضوعات، كما أعطى له سلطة طلب

نتحقق في الوقائع التي يُعزى إليها الي رنمى الجامعة المختصة وموافاته بتقرير عن نتبجة التحقيق. وكذا طلب التحقيق بمعرفة النيابة الإدارية مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس. وهو ما يتقدم معه وزير لتعليم العالي هو الوزير المختص في تطبيق حكم المادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية الأئمة الإشارة بيه بالنسبة الى أعضاء الإدارات القانونية بالجامعات. دون لمناحه في هذا لشأن بما تضمنته المادتان (١٥٨) و(١٦٢) من قانون تنظيم الجامعات من اعطاء رئيس الجامعة جميع السلطات المقررة للوزير ولسلطات التأديبية المحولة له في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين لمدرسين في الدولة؛ إذ إن ذلك جاء كاحكام عامة لا تصلح سداً لإهدر ما قصد المشرع من وراء إيراد هذا الحكم الخاص بعدم جوار إقامة الدعوى التأديبية ضد أعضاء الإدارات القانونية إلا بما على طلب الوزير المختص. إذ قصد المشرع وضع هذه السلطة في يد الوزير المعص كضمانة لأعضاء الإدارات القانونية تكفل لهم الاستقلالية في أداء عملهم. والقول بإعطاء رئيس الجامعة سلطة الوزير المختص في هذا لشأن من شأنه قوات تلك الغاية التي قصد المشرع من وراء إيراد هذا الحكم الخاص ولمس بذلك الصعامة المشار إليها

كما استعرضت الجمعية العمومية إفتاءها الصادر بجلسة ٢٤/١/٢٠١٨ في الملف رقم (٥٠١/١/٥٨) فيما تضمنته أسبابه من أن المشرع في قانون الإدارات القانونية رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ لم يجر الرجوع الى أحكام التشريعات الصارية بشأن العاملين بالمدرسين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال. أو الى لوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية. الا في المسائل التي لم يتناولها بالتطمين. ودلت فيما لا يتعارض مع طبيعه النظام لوظيفي لمستقل لمديري وأعضاء لإدارات لقانونية. ومن ثم نعد هذا القانون هو الأساس في تحديد أحكام العلاقة الوظيفية لهذه الفئة من العاملين. وأنه اذا كان هذا القانون من قوانين التوظيف الخاصة التي تسرى أحكامه في خصوص المطلق الوظيفي المخضوب له. وكان منطبق التفسير قبل استدعاء أحكام التوظيف العامة في النظام الخاص فيما لم يرد فيه حكم بخصوصه. فإن ذلك مشروط بالألا يتضمن النظام لخاص أحكاماً تعارض مع أحكام لقانون العام. أو تتنافى مع مقتضاها وتتعارض مع مفادها. ومن ثم فإن قانون الإدارات القانونية يكون هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية. ولا يجوز كفاءة عامة إهدار بصوص قانون المشار إليه باعتباره قانوناً خاصاً ولرجوع الى أحكام القانون العام في كل ما فات القانون الخاص من أحكام. لما في ذلك من صراحة لمصر من الذي من جهة وضع القانون الخاص. ومن ذلك نص المادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ التي أوجبت موافقة رئيس الجامعة أو وزير التعليم العالي قبل التحقيق مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس. والمقصود مما بالعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس العاملون بالمدرسين المخاطبون بأحكام قانون الخدمة المدنية. وليس أعضاء الإدارات القانونية الذين يخصون لنظام توظيف خاص بنظم القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ على النحو السابق بيانه وبما على ما تقدم فإن تحقيق إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل مع مديري وأعضاء الإدارات القانونية لا يتطلب موافقة مسبقة من الوزير المختص. وبما تستلزم تلك موافقة لإقامة الدعوى التأديبية بعد انتهاء التحقيق.

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها بصوص قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣، أن لمشروع قانونهم مدغمين في الهيئات العامة أو المؤسسة العامة، ورئيس مجلس إدارة الهيئة المشأة بها لإدارة القانونية، والوزير المختص، وعهد إلى تنظيم اختصاصات كل منصب منها دون خلط أو تداخل مع غيره من المناصب، فالمهمة إلى اختصاصات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة، فقد باط به المشروع في المادة (٣) من القانون المشار إليه تكليف إدارتها القانونية بأي عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه، كما يجوز له - بناء على اقتراح إدارتها القانونية - إحالة بعض الدعاوى والممارعات التي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية تابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الدولة (هيئة قضايا الدولة)، أو لتعاقد مع المحامين لمباشرة بعض الدعاوى أو الممارعات بسبب أهميتها، وبالنسبة إلى اختصاصات رئيس مجلس إدارة الهيئة المشأة بها لإدارة القانونية، والتي تسنوي في أن تكون الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو إحدى الوحدات التابعة لها بحسب الأحوال، فقد باط به المشروع في المادة (٦) من القانون المشار إليه الإنشاف والمتابعة على الإدارة القانونية لسرعة إنجاز الأعمال المتعلقة إليها، وبقرار استمرار السير في الدعاوى والصلح فيها أو التنازل عنها، مع الحفاظ على أفضل الذي أرساه لقانون باستقلال الإدارات القانونية في ممارسة اختصاصاتها لعمية، وعدم خصوع مديريها وأعضائها في مباشرتهم لأعمالهم العمية لأمرؤاسهم المتدرجين وفقاً لأحكام القانون، كما أجاز له المشروع في المادة (٢٣) من القانون التسيه كتابة على هؤلاء بمراجعة حسن أداء واجباتهم على أن يبلع هذا التسيه إلى الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة وإلى إدارة لتفتيش العمي، وبالنسبة إلى اختصاصات الوزير المختص، فقد باط به المشروع في المادة (١٦) من القانون تشكيل لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية في نطاق الوزارة، والتي تختص بعدة اختصاصات من بينها إبداء الرأي في الباكل الوظيفية وحدول توصيف لوظائف والتعبسات ولرقيات والعلالات ولانندابت والخللات والإعارات وتقارير الكلفة الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية التي تصعبها دقة لتفتيش العمي على عمال الإدارات القانونية، على أن يبلع توصيات هذه اللجنة إلى وكيل الوزارة المختص لاعتمادها، كما ناط المشروع بالوزير المختص في المادة (٢٠) من القانون نقل أو سحب شاعلي لوظائف العمية الخاصة للقانون، بقرار يصدر بالانفاق بينهما، إذا كان النقل أو السحب إلى إدارة قانونية بأحدى المؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لوزارة أخرى، وبقرار من الوزير المختص إذا كان النقل والسحب لأحدى الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لدات الوزارة، كما ناط لمشروع بالوزير المختص في المادة (٢١) من القانون طلب إقامة الدعوى التأديبية ضد مديري الإدارات القانونية وأعضائها

واستبان للجمعية العمومية مما تقدم أن ثمة ثاراً قديس منصب الوزير المختص ومنصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة، والاختصاصات المقررة لكل منهما، في أحكام قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣، على نحو يخول دون الخلط بينهما أو دمجهما معاً في منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة، والقول بخلاف ذلك يتطوي على

مخالفة لإرادة المشرع في القانون المشار إليه بالمغايير بين المنصحين وممن شغل كل منهما اختصاصات تتفق مع طبيعة دوره بالنسبة إلى الإدارات القانونية وشاغبي الوظائف الفنية بها، بما ينص على كفالة استقلالهم وحيادهم في أداء أعمالهم، لاسيما أن جميع الإدارات القانونية الخاصة لهذا القانون منشأة في جهات بشول إدارة كل منها مجلس إدارة، سواء كانت مؤسسات عامة أو هيئات عامة أو وحدات تابعة لها، وإذا كان الأصل العام يقضي مع رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة اختصاصات لوزير بالنسبة إلى العاملين بها، فإن إرادة المشرع لم تنحصر في استصحاب هذا الأصل العام في قانون الإدارات القانونية بشأن جميع ما يتعلق بهذه الإدارات وشاغبي الوظائف الفنية بها، بل إنه عمد - بالفصاح جهر لا لئس فيه أو غموض - إلى المغايير بين مناصبي الوزير المختص ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة والاختصاصات المقررة لكل منهما، ومما يؤكد هذا المظهر حكم المادة (١٧) من القانون الذي ناط بالوزير المختص تشكيل لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية في نطاق الوزارة، وهو ما لا يتصور تطبيقه على نحو صحيح سوى بممارسة الوزير هذا الاختصاص دون غيره من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والهيئات العامة التابعة للوزارة، وإلا تعددت اللجان المشكلة بتعدد هذه المؤسسات والهيئات، وأصبح اختصاص كل لجنة مقصوراً على الإدارات القانونية التابعة لكل مؤسسة عامة أو هيئة عامة بالمخالفة لمقصد المشرع في هذا الصدد، كما يتأكد النظر المتقدم من حكم المادة (٢٠) من القانون الذي ناط بالوزير المختص إصدار القرار بقل أو نسب مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لدرت الوزارة، في حين لم يعيد بهذا الاختصاص إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة، وهو أمر سطنت بالنظر إلى تبعية كلتا الإدارتين لقانونيين للوزارة دأبها على نحو يسنى معه إصدار قرار لوزير المختص في مواجعتها حتى وإن اختلفنا في مؤسسة العامة أو الهيئة العامة التي تنسبها كل منهما.

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أنه لا ينبغي الخلط بين لوزير المختص ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة المنشأة بها الإدارة القانونية، وينطبق ذلك بشأن الجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، والتي تُعد هيئات عامة يشرف عليها وزير التعليم العالي بحسب ما نصه الرئيس الأعلى لها بفاذاً لحكمي المادتين (٧) و(١٣) من ذلك القانون، فإن الوزير المختص بالنسبة إلى مديري وأعضاء الإدارة القانونية بالجامعة هو وزير التعليم العالي، وليس رئيس الجامعة، ومما يؤكد ذلك أن حكمي المادتين (١٥٨) و(١٦٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه قد خولا رئيس الجامعة بالنسبة إلى العاملين من عمر أعضاء هيئة التدريس السلطات العامة والسلطات التأديبية المخولة للوزير في لقوانين واللوائح العامة في شأن العاملين المديين بالدولة، وبمفهوم المعارضة فإن رئيس الجامعة لا يملك هذه السلطات في غير ذلك من القوانين أو اللوائح المتعلقة بسظم التوظيف الخاصة، ومن بينها قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ولوحات التابعة لها الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣، الذي يعد نظاماً وظيفياً خاصاً بمديري إدارات القانونية وأعضائها، والأساس في تنظيم شئونهم دون الأحكام العامة السارية بشأن العاملين لمديين بالدولة، وإذا كان قانون الإدارات القانونية قد أجاز الوجوع في شأن ما لم يرد به نص إلى نظم

يتولف العامة، من ذلك مشروطاً بالآ تنصص هذه النظم أحكاماً تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه و تنفي مع مقتضاها وتتعارض مع مبادئها، ومن من ذلك ما تكفله أحكام ذلك القانون من استقلالية مديري الإدارات القانونية وأعضائها بتحديد اختصاصات المهولة حصراً لكن من الوزير المختص من جانب، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الهيئة العامة- والذي يهدرتبس الجامعة في الحالة لمعروضة- من جانب آخر

ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك، فإن الوزير المختص بطلب إقامة الدعوى الأدبية ضد مديري وعضاء الإدارات القانونية بالجامعات، تطبيقاً لحكم المادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية المشار إليه، هو وزير التعليم العالي وهو الذي داته الذي سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية في إفتائها الصادر بملسة ٢٠٢٠/٥/٣٠ في الملف رقم (٥٣٧/١/٥٨)، ولم يجد من الأوضاع القانونية ما يحدو بها إلى تغييره، إلا أنه لا يفوت الجمعية العمومية- بعد أن أفصحت عن ريبها القانوني مجرداً بشأن المسألة لمعروضة- أن تنوه بأن تحديد الوزير المختص بطلب إقامة الدعوى لقادية ضد مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجامعات هو بما يتصل بشروط قبول الدعوى لقادية التي تستقل ببحثها الجهة المختصة بتظر تلك الدعوى على الوجه الذي بقدره متمقناً وصحيح حكم القانون، دون اختصاص أو تعقيب في هذا الشأن لأية جهة أخرى سوى محكمة الطعن

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وللشريع إلى أن، الوزير المختص بطلب إقامة الدعوى التأديبية ضد مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالجامعات، تطبيقاً لحكم المادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ولهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣، هو وزير التعليم العالي، تأييداً لإفتائها لسابق بملسة ٢٠٢٠/٥/٣٠ في الملف رقم (٥٣٧/١/٥٨)، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالمشاييب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وللشريع - ملف رقم: ١/٥٨/٢٢٨ - بتاريخ ٧ من يوليو عام ٢٠٢١م، الموافق ٢٧ من ذي القعدة عام ١٤٤٢هـ)

#### الفتوى رقم (١١):-

بشأن الإفادة بالرأى القانوني بخصوص مدى أحقية السادة رؤساء الجامعات والمراكز  
للعثبة ونوابهم الواردة بشأنهم ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات في صرف بدل الجامعة وفقاً  
لأحكام القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢.

استظهرت لجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن بدل الجامعة يستحق أساساً وفقاً  
بجدول الرواتب والمدلات المرافق لقانون تعليم الجامعات المشار إليه المستبدن به القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨٠، و (٣٢) لسنة ١٩٨٣ لجميع وظائف هيئة التدريس والوظائف المعاونه والوظائف الإدارية  
لجامعة عدا وظيفتي رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة المقرر لهما بدل تعشيل، وأن بدل الجامعة  
شأنه شأن البدلات والمرايا الوطنية الأخرى يرتبط بالوظائف والأعمال التي تقرر لها، فلا يستحق إلا

بشأن أي من هذه الوظائف. وقد حظرت الفوائد لمرفعة بجدول مرتبات أعضاء هيئة التدريس ومدلاتهم المرفقة بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ الجمع بين بدل المنين وبدل الجامعة. وأن لوصع لسابق لم يتغير أو يتبدل بمصدور القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم لجامعات السف الذكر. فهذا القانون الأخير لم يغير في لنهج المقرر من عدم استحقاق رئيس لجامعة وبأنه بدل الجامعة. لمص مادته الأولى على اقتصار أثره على زيادة قبعة بدل الجامعة المشار إليه. دون أن يتعدى الأمر إلى التعديل في نطاق مستحقيه

ولما كان ما تقدم. وكان ملك الرأي المائل معلق بمدى استحقاق رئيس الجامعة بدل لجامعة بالمقرر بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢. وكان رئيس الجامعة غير مستحق أصلاً لبدل الجامعة بحسبانه بشغن منصب رئيس الجامعة. وهذا البدل لم يقرر لهده الوظيفة. ومن ثم فلا يستحق ثبناً لذلك الزيادة المقررة لهذا البدل بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢. ولا يجوز لرؤساء الجامعات مقاصي بدل الجامعة المشار إليه والزيادة التي قررت له.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى ولتنشيع إلى عدم مستحقاق رؤساء الجامعات بدل الجامعة والريادة التي هربت له بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٢٤/٤/٨٦ - بتاريخ ٩ من يونيو عام ٢٠٢١ م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢ هـ)

#### الفتوى رقم (١٢):-

بشأن مدى جواز إعفاء الطلاب الوافدين من الرسوم والمعروفات الدراسية المقررة بموجب المادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في حالة عدم استفادة الطالب الوافد من الخدمات التعليمية المرتبطة بالقيود بالدراسة في حالة إيقاف القيد أو إسقاطه.

استظهرت الجمعية العمومية أن المادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات حددت رسوم القيد بمرحلة الدراسات العليا لطلاب الوافدين غير المصريين. كما حددت مقدار المعروفات الدراسية السنوية لكل كلية من الكليات التي تتم بها لدراسات العليا بمصاف معينة تؤدي على السماح بسحق أولهما في بداية العام الجامعي والآخر بعد عطلة نصف السنة. ولم يجعل مصاف استحقاق تلك المعروفات الدراسية السنوية بتلقى الخدمات التعليمية أو الاستفادة منها. وإنما تستحق تلك المعروفات السنوية بمجرد القيد في مرحلة الدراسات العليا. طالما ظل قيدهم لدراسة مستمراً ولم بلغ أو يوقف.

ولا ينال من ذلك ما ورد في البند (ر) المضاف إلى (خامساً) من لمدة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٨) لسنة ٢٠١٦ من أنه يجوز لرئيس مجلس لوزراء بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد موافقة مجلس الجامعة المعنية وأخذ رأي المجلس الأعلى

لجامعات تخفيض تلك المصروفات الدراسية أو زيادتها، ذلك أن ما ورد في هذا السند قصده التخفيض أو الزيادة في تلك المصروفات بوجه عام، لجميع الطلاب وبصفة عامة مجردة دون حاجة إلى توافر أعداد كبيرة لمعهم

كما استظهرت الجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ حلت من استثناء بعض الطلاب من أداء رسوم القيد أو المصروفات الدراسية المحددة بالمادة (٢٢١) منها أو خفضها سواء بعدد أو بغير عدد ومن ثم لا يجوز خفض الرسوم أو المصروفات الدراسية لطلاب الدراسات العليا

ولما كان ما تقدم، وكان الثالث من الأورق أن الطالب/.....، ولطالبة/..... الوافدين المفهمين بمرحلة الدراسات العليا، قيدا كما حقى دكتوراه بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢٢ وأنها انقطعا عن الدراسة عند ذلك التاريخ حتى العام الجامعى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع استمرار قيدهما، ومن ثم يكون طلبهما خفض المصروفات الدراسية المقررة عن العامين الجامعيين {٢٠١٧/٢٠١٨}، و(٢٠١٨/٢٠١٩) على رغم من أنهما لم يستفيدا من الخدمات التعليمية لدرجة الدكتوراه عن العامين الجامعيين المشار إليهما، غير مانع على سند من القانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى عدم جوار خفض المصروفات لدراسية المقررة بمرحلة الدراسات العليا للطلاب محل طلب لرأى وذلك على النحو المبين بالأسباب (فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٨٦٦/٢/٣٧ - بتاريخ ٢٣ من يونيو عام ٢٠٢١ م الموافق ١٢ من ذي القعدة عام ١٤٤٢هـ)

#### الفتوى رقم (١٣) :-

بشأن النزاع القائم بين جامعة بورسعيد (كلية التمريض) ووزارة المالية (مصلحة الضرائب المصرية)، بخصوص مدى صحة قيمة فروق ضريبة المراتب وما في حكمها المطلوب بها من المصلحة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين بكلية التمريض بالجامعة، والأساس لقانون لها، وقواعد حسابها عن الأعوام من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٦.

استظهرت الجمعية العمومية أن الدستور رسم الإطار العام للصرات العامة باعتبارها إحدى لصرات المالية التي تستأجرها الدولة جزءا من المكلفين مساهمة منهم في اعبائها وتكاليفها العامة، فحظر نشدها، أو تعديلها، أو إلغائها إلا بقانون ولم يجز الإعفاء منها إلا في الأحوال المبينة في القانون، وأن لمشروع بموجب قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ أحصى الرواتب وما في حكمها من مرابا مالية وعمية التي يحصل عليها العاملون من جهات عملهم ومنها الهيئات العامة، لأحكامه، وألزم هذه الهيئات بأن تحجز ما يكون عليها دفعه من المبالغ المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا القانون، مبلغا تحت حساب الضريبة المستحقة وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية، وأن تقوم بتوريد ما يتم حجزه من دفعات في الشهر السابق إلى مأمورية لصرتب المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى

من لشهر لنال. كما أكرمها بسداد ما يستحق من فروق الصريبة على العاملين لديها. ويكون الإحطار بفروق هذه الصريبة الماتحة عن الفحص عمالا لأحكام اللاتعة التنفيذية لهذا القانون على العقود رقم (٣٨ مرتبات) وذلك كنه دون الإحلال بحق هذه الهيئات في الرجوع على هؤلاء العاملين بما هم مسؤولون به من فروق صريبة. ويكون تحصيل الصريبة غير المسددة ومقابل لتأخير مقتضى مطالبات واجبة لتفصيل موقع عليها من مأمور الفحص ومأمور التحصيل ورئيس المأمورية على العقود (٤٢ سداد) وترسل هذه المطالبات بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

ولما كان الثالث من الاطلاع على تقرير ومحصن أعمال اللجنة المشكلة تنفيذ القرار الجمعية العمومية بجلسة ٢٠٢٠/١/١٣م والموقع من جميع أعضاء اللجنة، أنه انتهت إلى عدم استحقاق أي فروق صريبة على مرتبات أعضاء هيئة التدريس بالكلية عن لسنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦.

أما فيما يخص العاملين بها فقد انتهت اللجنة إلى أنه باختيار عيانات عشوائية من التسويات الخاصة بالعاملين تبين لها وجود فروق صريبة نهائية مستحقة عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ بمبلغ مقداره (٨٠٩٧٥) لثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعون جنيهاً. كما تبين بالفحص والرجوع إلى كلية التمريض بجامعة بورسعيد ومأمورية صرانب بورسعيد أول - شعبة لتفتيش على المصالح الحكومية، وجود مبالغ مسددة لحساب تلك الفروق من قبل كلية التمريض عن لسنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ بمقدارها (٩٨٨٠١) ثمانية وتسعون ألفاً وثمانمائة وواحد جنيه.

وسمياً على ما تقدم، ولما كان الثابت من تقرير اللجنة سالف البيان أن الفروق الصريبة المستحقة على كلية التمريض بجامعة بورسعيد عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ قد بلغت قيمتها (٨٠٩٧٥) ثمانين ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعين جنيهاً، وأن المبالغ المسددة من قبل الكلية المذكورة بحساب تلك الفروق هي (٩٨٨٠١) ثمانية وتسعون ألفاً وثمانمائة وواحد جنيه. وعليه فإن كلية التمريض بجامعة بورسعيد تكون دائنة لدى مصلحة لصرانب بمبلغ مقداره (١٧٨٩٦) سبعة عشر ألفاً وثمانمائة وستة وعشرون جنيهاً. ومن ثم تكون مطالبة مصلحة لصرانب (مأمورية بورسعيد أول - شعبة التفتيش) لكلية التمريض بجامعة بورسعيد بفروق صريبة عن التسويات المقدمة من الكلية عن الأعوام من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ بإجمالي مبلغ (٤٥٤٤٩٥) أربعمائة وأربعة وخمسين ألفاً وأربعمائة وخمسة وتسعين جنيهاً. غير لائمة على مسد من لقانون. الأمر الذي تبرا معه دمة كلية التمريض بجامعة بورسعيد من الفروق لصريبة عن مرتبات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين لديها عن الأعوام من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ على النحو السالف بهانه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى ولتشريع إلى براءة دمة كلية التمريض بجامعة بورسعيد من الفروق الصريبة عن مرتبات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والعاملين لديها عن الأعوام من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٥٣٢٢/٢/٢٢ - بتاريخ ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ)

بشأن مدى أحقية السيد/..... في صرف البدلات والحوافز والمكافآت وكافة المزايا المالية  
لتي تصرف لأعضاء هيئة التدريس بصفة العنيفة الدرية خلال الإجازة الدراسية الممنوحة له، ومدى  
جواز تطبيق ذلك على بعض العاملين بالكادر المحلي بالهيئة، ومنهم السيد/..... وذلك خلال فترة  
بعثته التي حصل عليها لدراسة الدكتوراه خلال الفترة من ٢٠١٣/١/٣ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١م.

استعرضت الجمعية العمومية ما جرى عليه، فتدبرها من أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات،  
 جاز إيفاد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لأحكامه، في مهمات علمية مؤلفة خارج الجامعة  
 بقرار من رئيسها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة بشرط عدم الإخلال  
 بحسن سير العمل في القسم أو الكلية أو المعهد، وأوجب أن يتقاضى المؤبد طول مدة المهمة راتبه كاملاً،  
 وأجاز كذلك إعداد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات لى لخارج أو على صرح أجنبية، أو  
 لترخيص لهم في إجازات دراسية براتب أو بدون راتب، وذلك بقرار من رئيس الجامعة، وأن هذا الإيفاد  
 سواء في المهمات العلمية أو البعثات الدراسية، هو من قبيل الأوضاع الوظيفية الخاصة التي اقتضتها  
 طبيعة مرفق الجامعة الموط بها تكوّن أعضائها كوكباً علمياً هائلاً على البحث والاطلاع والمعرفة،  
 ومو كبة كل جديد في العلوم، وأن كلا من الإيفاد في مهمة علمية أو بعثة دراسية هو جزء من علاقة  
 لعمل السطيمية، ومن حقوق العضو المقيمة في هذه لعلاقة، والحق فيها فحول بعلاقة العمل ذاتها،  
 تبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة في أثناء مدة إيفاده للمهمة العلمية أو البعثة  
 لدراسية، ومنسجة لاثارها القانونية

كما استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إقرارها من أن الجدول المرافق لقانون تنظيم  
 لجامعات المشار إليه يضمن تحديد رواتب رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى لجامعات وأعضاء  
 هيئة لتدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين، وبدلاتهم وقواعد تطبيقها، وأنه بموجب القانون رقم  
 (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه قرر المشرع زيادة قيمة بدل الجامعة المقرر لأعضاء هيئة التدريس  
 ولوظائف المعاونة بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات لمدة ١ من ١٢/٧/٢٠١٢، ولحقها  
 للفئات المالية المقطوعة الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون، واشترط لصرف الزيادة لأعضاء هيئة  
 تدريس، دون الوظائف المعاونة، تصرفهم الكامل للعمل بجامعاتهم بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام  
 بأمهم والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم لجامعات سالف الذكر، وعدم تقاصيم أي  
 مستحقات مالية عن عمل خلال أيام لتفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها خلاف ما نصت  
 عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

ولاحظت الجمعية العمومية مما تقدم، أنه ولأن كان من بين الشروط التي وصعبها المشرع في  
 القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ لاستحقاق أعضاء هيئة لتدريس للزيادة التي قررها لبدل الجامعة، التفرغ  
 لكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً حسيماً سبق بيانه، فإن المشرع ذاته احتفظ بنص  
 صريح لعضو هيئة التدريس طوال مدة إيفاده في مهمة علمية مؤلفة خارج الجامعة بكامل راتبه، وهو ما

يُطبق على شاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس حال الموافقة على إيمانهم في بعثات إلى الخارج أو على منح أجنبية، أو التصريح لهم بإجازات دراسية، الأمر الذي من مؤداه أن شرط التصريح لمشار إليه إنما يصرف إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعندئذٍ حتى يتمكن من القيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، ولا يصرف بحكم اللزوم إلى عضو هيئة التدريس المؤقت في مهمة علمية، إذ إنه يستحق راتبه كاملاً طوال مدة المهمة، بما في ذلك راتبه لبدل المشار إليه، كما يستحق شاغلو الوظائف المعاونة صرف الرضاة المقررة لهذا البدل ما دامت علاقهم الوظيفية بالجامعة لم تنقطع، وتحقق فيهم أسباب الحصول على الأجر بحسبان أن مهمهم الأساسية هي القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا، وبما يهدف به إليهم القسم المختص من التمرينات والدروس العلمية، وهذه المهمة تقتضي التخلف قليلاً من واجب الحضور الدائم بالجامعة، وتقتضي بصورة أكثر الانضمام في المذاكرة والبحث، ويؤدي القول بغير ذلك إلى عروف عضو هيئة التدريس ومن يعاونه عن الموافقة على الإيماة في مهمات علمية أو بعثات دراسية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية، وفي ذلك ضرر بالغ بمصلحة الجامعة وأعضائها بعدم إكمال تعليمهم بالخارج والاستفادة من الاطلاع على المستجدات في تخصصاتهم العلمية، وخلفهم عن ملاحقة الجديد والمستحدث من دروب العلوم والفنون، مما يلحق بالغ الضرر بالعمل الجامعي

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن هيئة الطاقة الذرية إحدى المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية المشار إليه، وتطبق بشأنها أحكام قانون تنظيم الجامعات أنف الذكر، ويخضع أعضاء هيئة البحث العلمي بالهيئة واعوانهم من المدرسين المساعدين والمعينين - وقد عودلت وظائفهم بوظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - والهيئة المعاونة لها لأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية في كل ما يتعلق بالنعين والترقية والنقل والسب والإعارة والإجازات والإيماة والواجبات والتأديب وإنهاء الخدمة، وذلك كله فيما لم يرد به نص خاص في اللائحة التنفيذية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١، وما لا يتعارض مع أحكامها، كما أنهم يحصلون على المرب والمكافآت المألقة على إقرارهم بالجامعات فيما عدا مكافآت التصحيح و الامتحان و لكونترول، ومن ثم تسري في شأنهم الرضاة المقررة لبدل الخدمة سالفة الذكر بذات القواعد المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونهم.

وترتبنا على ما سلف بهامه، ولما كان القاب من الأوراق أن المعروضة حاله الأول المسجل، المدرس المساعد بمركز البحوث النووية بهيئة الطاقة الذرية، كان قد حصل على إجازة دراسية بمرتب لمدة ثلاثة أعوام اعتباراً من ٢٠١٠/١١/١ للحصول على درجة الماجستير من الخارج، وعين مدرساً مساعداً بالهيئة اعتباراً من ٢٠١٣/١٠/١، كما حصل على إجازة دراسية بمرتب لمدة خمسة أعوام اعتباراً من ٢٠١٥/٣/١ للحصول على درجة الدكتوراه من الخارج، وذلك بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة أرقام: (١٣٠١) لسنة ٢٠١١ و (١٣٢٤) لسنة ٢٠١٢ و (٣٣٥) لسنة ٢٠١٦ و (٥٦٩) لسنة ٢٠١٧ و (٣٠٩) لسنة ٢٠١٨ و (٤٢٤) لسنة ٢٠١٩، ومن ثم فإنه يستحق صرف الرضاة المقررة لبدل الجامعة وفقاً لأحكام

القبول رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ خلال فترات الإجازات الدراسية المشار إليها، وذلك اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١. لشغله ومثيفة من الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة البحث العلمي بالهيئة والذين تسري بشأنهم ذات القواعد المطبقة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١. وذلك ما دام علاقته الوظيفية بالهيئة لم تنقطع.

وفيما يخص المعروضة حالته لثاني السيد لدكتور/..... المدرس بقسم الكيمياء التحليلية بمركز المعامل الحرة بالهيئة، فإن الثالث من الأوراق أنه قد سبق إبعاده في مهمة عممية بمرتبة لمدة عام اعتباراً من ٢٠١٣/١/٣ وفقاً لقرار وزير الكهرباء والطاقة رقم (٣٩٠) لسنة ١٢ ٢ وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٣٧) لسنة ٢٠١٢ المعدل بقرار رقم (١٣٩٦) لسنة ٢٠١٢، وذلك لتبادل الخبرات واكتساب مزيد من المهارات البحثية والتعرف على الطرق الحديثة المستخدمة في مجال كيميائيات الإصناعية في إطار المشروع البحثي الممول من جامعة أواسلو بأوسلو بالنرويج، ومن ثم فإنه يستحق صرف ريادة هذا البديل خلال مدة المهمة العلمية باعتباره من أعضاء هيئة البحث العلمي بالهيئة المحقق بشأنهم ذات القواعد السارية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية للهيئة السابق ذكرها، ومن بين تلك القواعد ما قرره المشرع من احتفاظ عضو هيئة التدريس طوال مدة إبعاده في مهمة علمية مؤقتة خارج الجامعة بكامل راتبه، وهو ما يشمل تلك الريادة، باعتبار أن شرط التفرغ لكامل المقرر بالمادة (١) من القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ أنه الذكر، إنما ينصرف إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلياً، حتى يتمكن من القيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، ولا يصرف بحكم النزول إلى عضو هيئة التدريس المؤقت في مهمة علمية، إذ إنه يستحق راتبه كاملاً - بنسب صحيح - طوال مدة المهمة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لمسي الفتوى ونشره إلى أحقية المعروضة حالتها في الريادة المقررة لبديل الجامعة بموجب القبول رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ خلال فترات الإجازات الدراسية وإبعاد مهمة علمية، تأييداً لسابق إفتائنا، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لمسي الفتوى والنشر - ملف رقم: ٢١٢٦/٤/٨٦ - بتاريخ ١٩ من مايو عام ٢٠٢١ م، الموافق ٢ من شوال ١٤٤٢ هـ)

يشار طلب الرأي بخصوص مدى جواز قيام السيد الأستاذ الدكتور / ..... بالجمع بين عمله

كمستشار للجامعة الأمريكية بالقاهرة وعضويته بمجلس النواب.

استخلصت الجمعية العمومية - وعلى ما تضمنته أسباب الهدايا الصادر بجلسته ٢٠٢١/٣/٢٤ في المنع رقم (٢١٢٢/٤/٨٦) - أن الأصل لمقرر دستوريا بشأن الوظائف لعدم أنها تكلف للفائزين بها لخدمة الشعب ورعاية مصالحه، وهو ما يستوجب منهم بطبيعة الحال ممارسة اختصاصاتها والاصطلاح بأعبائها في حين يعد حكم الاحتفاظ بالوظيفة المقرر لأعضاء مجلس النواب ولشيوخ حكما استثنائيا من هذا الأصل العام. لما يفرسه من تفرغ لأعضاء الأداء مهام العضوية دون الأعباء والمهام الوظيفية الخاصة بهم، وإذا كان لهذا الاستثناء ما يبرره من أسباب تتعلق بحسامة مهام العضوية وحاجتها للفرغ الكامل ضمانا لحسن أدائها على الوجه اللائق، فإن إعمال حكمه رهين بعدم المساس باعتبارات خدمة الشعب ورعاية مصالحه بحسبها الغاية المرجوة من الأصل المقرر باعتبار الوظائف العامة تكليفا للفائزين بها، ويهدد المثابة فإيه متى كانت لوظيفة التي يشغلها عضو مجلس النواب أو لشيوع ذات طبيعة واختصاصات تقتضي التفرغ لقيام بشؤونها والاصطلاح بواجباتها وأعبائها اليومية بصفة دائمة، فإنها تتأني مع حكم الاحتفاظ بها لشاغليها الذي أصبحت له صفة جديدة. ومن ثم تخص هذه الوظيفة شاعرة مد تاريخ اكتساب شغلها العضوية بأحد المجتدين، بما يتيح للسلطة المختصة اتخاذ إجراءات شغلها من بين المستوفين الشروط اللازمة لشغلها، والقول بذلك لا يبطوي على مخالفة دستورية بتعطيل حكم الاحتفاظ بالوظيفة أو العمل. وبما يجد سنده في الأصل الدستوري المشار إليه سلفا من اعتبار الوظائف العامة تكليفا للفائزين بها لخدمة لشعب ورعاية مصالحه، وهو الأصل الذي لا يثنى تحقيقه بالنسبة إلى الوظائف التي تتطلب وجود من يشغلها متفرغا لها قاننا على عاها ومسؤولياتها بصفة يومية، على نحو يضمن حسن سير العمل في المرافق العامة بما يكفل خدمة لشعب ورعاية مصالحه.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أنه في ضوء الاتفاق لتفاني المولع بين جمهورية مصر لعربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢١ والذي تضمن النص على إنشاء مراكز ومعاهد ثقافية لكل منهما في بند الطرف الآخر بموجب الاتفاقات خاصة في كس حالة على حد، وبما لا يتعارض والنظم والقوانين المعمول بها في البلد الذي ستمنح فيه هذه المؤسسات، فقد تم توقيع بروتوكول وضع وتنظيم الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية- ممثلة في وزارة التعليم العالي- والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وصدر به قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٦) لسنة ١٩٧٦، والذي بمقتضاه تعتبر الجامعة معهدا ثقافيا غير خاصص لأحكام قانون المعاهد العالية الخاصة الصادر بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠، من بين أهمها المساهمة في ميدان التعليم العالي بتنظيم دراسات ومنح شهادات ودبلومات جامعية ودرجات علمية معترف بها في كلا البلدين، واشترط لبروتوكول موافقة السلطات المصرية المختصة- معنية في وزارة التعليم العالي- على أسماء غير المصريين المرشحين لشغل الوظائف الإدارية الرئيسية بالجامعة أو وظائف أعضاء هيئة التدريس أو المطلوب تجديد مدة استخدامهم، وباط البروتوكول بلجنة مشتركة بوزارة لتعليم العالي الاعتراف بالدرجات والشهادات

العمية التي تعطل الجامعة منعها غير تمت الموافقة بالملحق رقم (١) لبروتوكول. كما ناط بورارة التعليم العالي الموافقة على اشاء دراسات و معاهد جديدة بالجامعة غير تلك القائمة فعلا بعد استشارة لجنة مشتركة من الوزارة و الجامعة. وكذلك منصوص البروتوكول قد اجازت للحكومة المصرية تعيين مستشار مصري بموافقة مجلس أمناء الجامعة بتولى المشاركة في إدارتها و لإشراف على أوجه نشاطها المختصة ويعمل بصفة أساسية كجسطة اتصال بين السلطات المصرية المختصة وبين إدارة الجامعة

ولاحظت الجمعية العمومية مما تقدم أن بروتوكول وضع وتنظيم لجامعة الأمريكية بالقاهرة قد منح السلطات المصرية- ممثلة في وزارة التعليم العالي - مكنة الإشراف على لجامعة في شأن تشكيل أعضاء هيئة التدريس والمناصب الإدارية لرسمية من غير المصريين. وكذلك ما يتعلق بمباشرة الجامعة نشاطها في ميدان التعليم العالي باسحادات شهادات ودرجات علمية جديدة، وإنشاء دراسات أو معاهد غير تلك القائمة بالفعل

كما لاحظت الجمعية العمومية أنه ولش كانت الجامعة الأمريكية بالقاهرة- بوصفها مهيبة ثقافيا- من الأشخاص الاعتبارية الخاصة. بما يربته ذلك من اعتبار العلاقة التي تربط بالعاملين بها من علاقات القابون الخاص على نحو يحصر معه عنهم صفة الموظف العمومي. بيد أن ذلك الحكم لا يسري بشأن شاغل منصب مستشار الجامعة الذي أفرد له بروتوكول وضع وتنظيم الجامعة حكما خاصا مؤداه أن يتم تعيينه بواسطة الحكومة المصرية- بموافقة مجلس أمناء الجامعة- لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وأن يكون مصري الجنسية، وأن يعمل بصفة أساسية كجسطة اتصال بين السلطات المصرية و لجامعة فضلا عن مشاركته في إدارتها و لإشراف على أوجه نشاطها المختصة. والتي من بينها المساهمة في مرفق التعليم العالي برفع الدرجات العلمية المعترف بها في بلدي البروتوكول. ومن ذلك يتم أن شاغل هذا المنصب بعد تعيينه من الدولة لابد شكل منتظم ومطرد طوال فترة شغله له. دون أن يأمر في ذلك بأمر من إدارة الجامعة الأمريكية أو بصح لسلطتها لرئاسة. وهذه المثابة فانه لا يعتبر من العاملين بالجامعة بل يعد في حكم الموظف العام في شأن ما يباشره من مهام طوال مدة تعيينه في هذا المنصب.

ومن حيث إنه تأسيسا على ما تقدم، وإذ صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٢٢٤٢) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٥ بتجديد تعيين لمعروفة حديثه لسيد الأستاذ الدكتور/... .. مستشارا للجامعة الأمريكية بالقاهرة لمدة عام اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١، ثم تم انتخابه عضوا بمجلس النواب للفصل التشريعي الثاني (٢٠٢١ - ٢٠٢٦)، وإذ يعد مستشار الجامعة الأمريكية بالقاهرة في حكم الموظف العام في شأن ما يباشره من مهام طوال مدة تعيينه في هذا المنصب، وفقا لما سلف بهانه. وكان الثابت أنه يعمل بصفة أساسية كجسطة اتصال بين السلطات المصرية المختصة وبين إدارة الجامعة. كما يتولى المشاركة في إدارة الجامعة والإشراف على أوجه نشاطها المختصة، والتي من بينها ما نصطح به من أحد جوانب مرفق التعليم العالي في جمهورية مصر العربية. فمن ثم فإن اختصاصات شاغل ذلك المنصب تقتضي التنصر للقيام بشنونه والاصطلاح بأعبائه ومسئوليانه بصفة يومية، برولا على الأصل المفرد دستوريا من اعمار موظائف العامة تكليفا لقائمين بها لخدمة الشعب ورعاية مصالحه. وهو ما لا

بثأري تحقيقه بالنسبة إلى مواطني والمناصب التي تتطلب اختصاصات وجود من يشغلها متفرغاً لها قانوناً على أعبائها ومسؤولياتها بصفة يومية، على نحو يعزز حسن سير العمل في المرافق العامة بانتظام وطراد. ومن ثم فإنه يكون من غير الجدير الاحتفاظ للمعروفة حالته بعمله كمستشار بجامعة الأمريكية بالقاهرة طول مدة عضويته بمجلس النواب، لاستعالة الجمع بين تفرغه لعضوية مجلس النواب وتفرغه للقيام بالعمل المكلف به، وتغافل ذلك فإنه لا يجوز للمذكور الجمع بين ذلك العمل وعضوية مجلس النواب. وبما أن ذلك المنصب شاغراً منذ تاريخ اكتساب المعروفة حالته عضوية مجلس النواب، بما يجوز معه للسلطة المختصة اتخاذ اجراءات شغله وفق الأحكام بروتوكول وضع وتنظيم الجامعة الأمريكية بالقاهرة المشار إليه ملغاً.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز قيام المعروفة حالته بالجمع بين عمله كمستشار للجامعة الأمريكية بالقاهرة وعضوية مجلس النواب. وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٦٣٣/١/٥٨ - بتاريخ ١٩ من مايو عام ٢٠٢١ م الموافق ٧ من شوال عام ١٤٤٢ هـ)

#### الفتوى رقم (١٦) :-

بشأن طلب الافادة بالرأي القانوني بخصوص مدى أحقية السادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والمتفرغين بالمعهد القومي للاتصالات، في الجمع بين بدل الجامعة بفئاته المقررة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ م والمكافأة الشيرية المقررة بالقرار الوزاري رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣، بشأن نظام الأجور والحوافز والمكافآت للعاملين بالمعهد القومي للاتصالات.

استظهرت الجمعية العمومية أن رئيس الجمهورية أشاء المعهد القومي للاتصالات العلمية وللإسككية كإحدى المؤسسات العلمية الخاصة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن نظام الباحثين لعمدتين في المؤسسات العلمية التي يتعين تشغل إحدى وظائفها العلمية توافر اشتراطات تشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتصفت اللاتحة التنفيذية للمعهد المذكور تعداد هذه الوظائف العلمية بدءاً من درجة معيد حتى درجة استاذ، وقصت بأن يعمل شاغلو الوظائف المذكورة فيما يتعلق بالبدلات والمزايا الأخرى والمعاشات المعاملة المقررة ذاتها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأن تطبق بشأنهم فيما لم يرد بشأنه نص في لائحة المعهد قواعد قانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ تم رفع لائحة بدل الجامعة لمقرر أعضاء هيئة التدريس، والوظائف المعاونة بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات بدءاً من ٢٠١٢/٧/١. وفقاً للفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون. وقد اشترط المشرع في هذا القانون لصرف هذه الرتبة لأعضاء هيئة التدريس دون لوظائف المعاونة- تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم

الجامعات سالف الميان، وعدم تفاصيل أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر دخل الجامعة، أو خارجها خلاف ما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

واستعرضت الجمعية العمومية ما استلزم عليه إفتاؤها بجلسة ١٨/٢/١٥٠٢ (مطب رقم ١٢٢٧/٤/٨٦) من أنه لا فرق فيما تقدم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وبين أعضاء هيئة البحوث في المؤسسات العلمية، خاصة أن لمشروع قرار في القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية كدعدة عامة سريان أحكام لذيون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ على المؤسسات العلمية الخاضعة لأحكامه، وأنه لا يزال من ذلك ما ورد في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من أن المادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات تطبق على الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي والمؤسسات العلمية الخاضعة لأحكام لذيون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣، إذ إن ذلك لا يعنى قصر التعيين في وظيفة أستاذ مطرغ على الأساتذة وحدهم لمجاهاة ذلك للحكمة التي حلت بالمشروع إلى إصدار القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ وهي تحقيق المساواة بين أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالكلية والمعاهد العليا وذلانهم في لجامعات ومن يعادلهم.

وعدا بما تقدم، ولما كان النابت أن من شروط استحقاق الريادة في بدل الجامعة المقررة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، التفرغ الكامل للعمل بالمعهد بعد أدس أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام ولواجبات المسندة إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والمتفرغين، فصلا عن عدم تفاصيل أي مستحقات مالية عن أي عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل المعهد، أو خارجه بخلاف ما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، وهو الأمر غير الحاصل بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والمتفرغين بالمعهد، إذ أنهم يتقاضون الحوافر والمكافآت والمدلات الشهرية الواردة بقرار وزير الاتصالات والمعلومات رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ بشأن نظام الأجور والحوافر والمكافآت ليعاملين بالمعهد القومي للاتصالات، على النحو سالف ذكره تفصيلاً، ذلك بخلاف ما ورد بالجدول رقم (١) الملحق بالقرار سالف الذكر من مكافآت ومدلات ومن بما مقررة للتوظيف لمعادلة بقانون الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، وتنص تفاصيل مكافآت التدريس والتدريب الواردة بالجدول رقم (٢) والتي تصرف عن كل ساعة سواء في خلال ساعات العمل أو غيرها، بفئات متفاوتة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم، فضلاً عن تقرير الجدول الأخير لمكافأة تشجيعية (دراسات وبحوث داخلية) تصرف بنسب متفاوتة من الأجر الأساسي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم على النحو الوارد به، وهي مكافآت لا تُعد من المستحقات المالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، وبذلك ينتفى بشأنهم مناه استحقاق الريادة في بدل الجامعة المشار إليه، ومن ثم لا يجوز الجمع بين بدل الجامعة بعناته المقررة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ والمكافآت والمدلات لشهرية المقررة بالقرار الوزاري رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى ولتشريع إلى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والمتفرغين بالمعهد القومي للاتصالات في الجمع بين زيادة قيمة بدل الجامعة المقررة بالقانون

رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢م والمكافآت والمبدلات لشهيرة لمقررة بالقرار الوزاري رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣. بشأن نظام الأجر والحوافز والمكافآت للعاملين بالمعهد القومي للاتصالات. ودلت على الحواشي بالكتاب (فتوى الجمعية العمومية للتعليم الفني والتدريب - ملف رقم: ٢١١٧/٤/٨٦ - بتاريخ ١٠ من مارس عام ٢٠٢١م الموافق ٢٦ من رجب عام ١٤٤٢هـ)

#### الفتوى رقم (١٧) - ٢:

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني بخصوص مدى أحقية مدير معهد التبين للدراسات المعدنية في الحصول على نسبة (٣%) من إيرادات مركز دراسات التصنيع والتنمية التكنولوجية ومركز بحوث الطاقة و لبيئة السابغ للمعهد. وفقاً للمادة (١٧) من اللائحة المالية والادارية لبذين المركزين ومدى قابلية تلك النسبة. وكذا مدى خضوع للقانون الخاص بالجد لأقصى لدخول العاملين بالجهات الاداري للدولة.

استظهرت الجمعية العمومية انه بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣٢٠) لسنة ١٩٧٥ تم إنشاء معهد التبين للدراسات المعدنية وصحة الشخصية الاعتبارية و اعتباره من المؤسسات العلمية في تطبيق القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه. وبطلت إدارة هذا المعهد بمجلس إدارته ومديره والذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية بحدود المرتب والمبدل الذي يمنح له. وقد حدد قرار إنشاء المعهد المشار إليه اختصاصات مدير المعهد. قصص على أن يختص بإدارة المعهد وتنفيذ لقرارات والسياسة العامة التي يصحبها مجلس الإدارة. وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم سير العمل بالمعهد. والإشراف على سير البحوث والدراسات وغيرها من أنواع النشاط العلمي الذي يقوم به المعهد. وإعداد التقارير عن نشاط المعهد. كما نص على توليه رئاسة مجلس إدارة المعهد في حالة غياب رئيس مجلس الإدارة وحوار تفويضه في بعض اختصاصات هذا الأخير كما أن له السلطات والاختصاصات المخصوص عنها في قانون تنظيم الجامعات المقررة لمعهد الكلية وذلك بموجب اللائحة التنفيذية لهذا المعهد السالفة الإشارة إليها. فضلاً عن أن تلك اللائحة قد ناطت به رئاسة المجلس العلمي بالمعهد والذي يتولى الاختصاصات والسلطات المقررة لمجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا في قانون تنظيم الجامعات. الأمر الذي يتضح منه بجلاء أن السلطات والاختصاصات المنوطة بمدير المعهد إنما تفوق بكثير ما هو مقرر لمعهد الكلية بقانون تنظيم الجامعات وأنها سلطات واختصاصات تستلزم بطبيعتها وتعدد مهامها تفرغاً لوظيفة مدير المعهد مما يتعارض معه تفقد شاغل تلك الوظيفة رئاسة مجلس إدارة الوحدة أو المراكز ذات الطابع الخاص التابعة للمعهد. هذا فضلاً عن أن اختصاص مدير المعهد بإدارة المعهد والإشراف على النشاط العلمي الذي يقوم به وإعداد التقارير عن نشاط المعهد على النحو المتقدم ذكره إنما يحلوى ضمناً على نوع من الإشراف على الوحدات أو المراكز ذات الطابع الخاص لتابعة للمعهد باعتبار أنها وإن كانت تتمتع بالاستقلال التقني والمالي والإداري. فإنها تعد جزءاً من بيان وكيان المعهد. إذ لم يصحبها قرار إنشاء المعهد أو لائحته التنفيذية شخصية مستقلة عن المعهد. ومن ثم فإن تقلد مدير المعهد رئاسة مجلس إدارة تلك

الوحدات أو المراكز المشار إليها ينطوي على إخلال بعقل الجمع بين وظائف الإدارة ولوظائف الإشرافية أو الإقنافية. الأمر الذي يتضح معه عدم جوار ما تصمته لائحة النظام الأساسي واللائحة المالية والإدارية للمركز محل طلب الرأي من تقلد مدير المعهد رئاسة مجلس إدارة هذين للمركزين. ومن تعديده مكافأة له نظير ذلك بواقع (٦٣) من إيراداتهما. ومن ثم عدم وجود محل لبحث مسألة مدى خضوع تلك المكافأة لأحكام القرار بقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للمعاملين بأجر لدى أجهزة الدولة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى عدم جوار تقلد مدير معهد الثمن للدراسات المعدنية رئاسة مجلس إدارة المركز محل طلب الرأي. وعدم جوار تعديده مكافأة له نظير ذلك، وذلك على النحو المبين بالأساس

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢١٠٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٧ من إبريل عام ٢٠٢١م الموافق ٢٥ من شعبان عام ١٤٤٢هـ)

#### الفتوى رقم (١٨) :-

بشأن طلب الرأي بخصوص مدى التزام السيد الأستاذ الدكتور/..... برو مبلغ مقداره (٣٢٢٥٨٦.٦٩) ثلاثمائة واثنان وعشرون ألفاً وخمسمائة وستة وثلاثون قرشاً. قيمة ما تم صرفه له خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر عام ٢٠١٨ بالزيادة على الحد الأقصى للدخول المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤.

استعرضت الجمعية العمومية ما جرى به فتاؤه من أن المشرع اللاتخي أنشأ الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء كإحدى المؤسسات لعمة الجامعة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الساتل العلمي في المؤسسات لعمة. وطلب على أعضاء هيئة البحوث بها ولوظائف المعاونة لهم فيما لم يرد بشأنه نص خاص بتنظيم شؤونهم الوظيفية في لقرار الصادر بتنظيم الهيئة، ذات الأحكام المطبقة على أقرانهم من أعضاء هيئة التدريس و لهيئة المعاونة لهم. العاضعين لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية. وقد أفصح المشرع صراحة عن إرادته في دخول كل ما يتفاد أعضاء هيئة التدريس من جهة عملهم الأصلية أو من أية جهة أخرى بصفة مرتب أو أجر أو مكافأة لأي سبب كان أو حافر أو أجر إضافي أو جهود غير عادية أو بدل أو مقابل حضور جلسات مجالي دة ولجان. ضمن الحد الأقصى للدخول المحدد بالقرار بقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤. وحدد الحد الأقصى لصافي الدخل الذي لا يجوز أن يتجاوز المغاضون بأحكامه، بخمسة وثلاثين مثل الحد الأدنى للأجور وبملا بما لا يتجاوز اثنين وأربعين ألف جنيه شهرياً

كما استظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع أفصح صراحة عن إرادته في دخول جميع البدلات والمكافآت التي يتفادها شالحل وظيفة رئيس لجامعة وأقرانه من المؤسسات العلمية الأخرى. ضمن الحد الأقصى الذي حدده، فالأصل أن جميعها يجب أن يتقيد بالحد الأقصى المشار إليه مادام أنه

حصل عليها بسبب شغله لوظيفة رئيس الجامعة- التي يتفرغ لشغلها ويعتبر خلال تعيينه بها شاعلا لوظيفة استاذ على سبيل التذكير- اما بالنسبة الى ما قبل يحصل عليه رئيس الجامعة من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شغله لوظيفة كالمكافآت التي قد يحصلها لقاء البحوث العلمية التي يقوم بها، فلا تعز عن كون مكافآت عن مهام علمية أو نشاط علمي بعيد، لابد أن يتقاضى مقابلها عنه حتى ولو وصف أحيانا بأنه بدل والقول بغير ذلك مؤداه أن تكون بعض الأنشطة العلمية التي قد يقوم بها رؤساء الجامعات خارج نطاق وظائفهم بغير مقابل، بما قد يترتب عنه من الحد من هذه الأنشطة العلمية، الأمر الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع، لا سيما أن الدستور قد أفرد ضمن مواد، مواد خاصة حرص بموجها على كفاءة الدولة لحرية البحث العلمي وتشجيع مؤسسانه، وكذا على العمل على الترام الدولة بنسبة الكفاءة العلمية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، الأمر الذي يستتبع بحكم اللزوم عدم وضع أي قيود أو عوائق أمام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم من شأنها أن تؤدي إلى عزوفهم عن أنشطتهم المتعلقة بالبحث العلمي أو أن تحد منها بأية صورة من الصور

وربما على ما تقدم، ولما كان الثابت أن الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، تعد من الأشخاص الاعتبارية العامة، وأن رئيسها والعاملين بها يندرجون في عدد المعاطين بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للمعنيين بأحر لدى أجهزة الدولة، إعمالا لمصرح حكم المادة (الأولى) منه، فمن ثم ولأن كل الأص هو أن كل ما يقاود المعروضة حالته من دخل خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر عام ٢٠١٨ بوصفه من شاعلي وظائف أعضاء هيئة البحوث بالهيئة، يجب أن يتقيد بالحد الأقصى المشار إليه، مادام أنه حصل عنه بسبب شغله لوظيفته، بما يستتبعه ذلك من رد المسع الرائد على الحد الأقصى للدخول، الجائر تقاصيه من المال العام سنوياً، إلى الوحدة الحسابية لهيئة المشار إليها خلال ثلاثين يوم من تاريخ إخطاره بذلك، إلا أنه بالنسبة إلى ما حصل عليه من مكافآت أخرى لسبب آخر غير شغله لوظيفته، كالمكافآت التي حصل عليها لقاء البحوث العلمية التي قام بها وغيرها من الأنشطة البحثية، فإنها لا تعدو أن تكون مكافآت عن مهام بحثية أو نشاط علمي بحث لابد أن يتقاضى مقابلها عنه حتى ولو وصف أحيانا بأنه بدل، والقول بغير ذلك مؤداه أن تكون هذه المهام أو الأنشطة بغير مقابل بما قد يترتب عنه من الحد من تقدم بها والعروف عنها، الأمر الذي لا يمكن أن يكون قد استهدفه المشرع، علاوة على أن لثابت أن لمهام البحثية التي تم إيسادها للمعروضة حالته كانت لامتنابات تتعلق بحيراته العلمية والبحثية وليس بماسية شغله لوظيفته في الهيئة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسه الفتوى ولتسريع الى أولا عدم حصوة ما حصل عليه المعروضة حالته من مكافآت بظهير نشاطه العلمي وليس بحكم شغله لوظيفته، للحد الأقصى للدخول المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٤ ثانياً الترام المعروضة حالته يرد

المبالغ التي حصل عليها فقط بحكم شغلها لوظيفته، خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر عام ٢٠١٨ بالزيادة على الحد الأقصى للدخول. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية للتعليم الفني والتدريب - ملف رقم: ٢١١٠/١/٨٦ - بتاريخ ٢٤ من مارس عام ٢٠٢١ م الموافق ١١ من شعبان عام ١٤٤٢ هـ)

### الفتوى رقم (١٩) :-

بشأن مدى جواز الموافقة على صرف مكافأة مالية للأستاذ الدكتور/د. محمد سعيد

أمراض العيون وتأسيسه، نظير عمله الإداري بمسئولية المعهد (وحدة ذات طابع خاص)

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع استوجب على المعيين في منصب رئيس الجامعة، وباتب رئيس الجامعة، أن يقوموا على شئون المنصب، وبصطدق بواجباته وأعبائه اليومية بصحة دافعة، وهو ما يتطلب التفرد تكامل لأداء هذه الواجبات والأعباء برواً على طبيعتها، تحفيظاً لمصلحة مرفق الجامعة، وقد جاءت بصوص المواد (١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) مكرراً، من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات صريحة في هذا الشأن بصفا على أن يكون شغل كل منصب منهما متفرغاً، وبسبباً على ذلك فإنه لا يجوز لشاغلي أي من هذين المنصبين تولي أعمال دائرة أخرى تشعبهم عن الاصطلاح بواجباتهم ومسئولياتهم. لما في ذلك من خروج عن لعدة التي دعت إلى تقرير تفرغهم، ومن ثم فإنه ينبغي عليهم تكريس كل وقتهم وجهدهم لإدارة شئون الجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيرها، إلا أن المشرع أكد في المادتين (٢٥) و(٢٩) من قانون تنظيم الجامعات، على أن شاغل أي من هذين المنصبين يعد شاغلاً وظيفته الأساسية، وهي وظيفة أستاذ، على سبيل التذكير، على نحو يقطع بأن رئيس الجامعة وبوابه الثلاثة لم تملك عنهم صفاتهم كإستادة في الجامعة بتعيينهم في المنصبين المشار إليهما، ولا تربطهم هذه السفة طيلة فترة شغلهم لهما، فهم يعدون من أعضاء هيئة التدريس، ويتمتعون بجميع الحقوق المقررة لباقي أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم أساتذة في كلياتهم لأصبة التي يتمتعون لهما متى بوالمر فهم صايط استحقاقها، وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة المنصب المسند إليهم التي ما بها بفرصة الأصل لعام وهو التفرغ، الأمر الذي يستوجب في هذا الصبق فهم وتطبيق ذلك بما لا يخر بأحقية رئيس الجامعة وبوابه الثلاثة في القيام بممارسة دورهم الأكاديمي وخصاصهم الأصل كاعضاء هيئة تدريس في القاء لدروس ولمحاضرات والتعارس العملية في جامعتهم، وحصور لمؤتمرات، أو عسوبة للجان العسية، أو الإشراف على لوسائل العلمية، أو مناقشتها، متى طلب ذلك

واستظهرت الجمعية العمومية أيضاً أن المشرع نصي بأن أحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه - في الحدود ومطفا للقواعد التي عيها لبدا الفرس - تسري على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرافق للقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣، أو التي ستضاف إلى هذا الجدول، كما نصي بأن تتمتع اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة عممية التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة وتعاقل ومائتها مع الوظائف المحددة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، على أن يسري هذا القانون الأخير على الباحثين العلميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص بهذه اللوائح، وذلك بهدف

إقرار المساواة بين شاغلي الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية ويطرئهم لشاغلي وظائف معادلة في التدريس بالجامعة، وتمتع الأولين بالمراتب ذاتها المقررة للآخرين. أخذاً في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في العاملين في أساسها وجوهرها وركزها في الأصل في الدراسة والبحث العلمي. ولما كان معهد بحوث أمراض العيون من المؤسسات العلمية وفئاتها المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ المشار إليه، التي قضت باعتباره من الجهات التي يسري عليها بقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣، وكان كل من مناصبي رئيس المعهد ومائمه معادلين لمنصب رئيس الجامعة وبوابه وفقاً للمادة (٢٦) من لائحة المعهد، فمن ثم فإن مقتضى ذلك ولزامه سريان القوة التي تحكم المركز القانوني لكل من رئيس الجامعة وبوابه، ومنها أنه ولأنه كان يستوجب على شاغلي هذين المنصبين أن يكونوا متعززين لإدارة شؤون المعهد العلمية والإدارية والمالية، فإن من مقتضى النص على حذف طليهم بوظائفهم السابقة على سبيل التذكير، أن يكون لهم الحقوق ذاتها المقررة للأستاذة لباحثين بالمعهد وذلك في حدود ما لا يتعارض مع متطلبات ولتزامات ومسئوليات المناصب المسندة إليهم.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات جميعاً أجازت- بقرار يصدر من رئيس الجامعة - إنشاء وحدات ذات طابع خاص يتولى إدارتها مجلس إدارة، يكون هو السلطة لمهينة على شؤونها وتصريف أمورها، ووضع لسياسة التي تحقق أحوالها، تاطب برئيس الجامعة الإشراف على مجلس إدارة الوحدة، وأوجبت تبني قرارات المجلس إلى رئيس الجامعة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورهما لاعتمادها. وتعد تاهدة إدارتها يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها إليه، والتزاماً بالإطار ذاته جاءت أحكام اللائحة الداخلية للوحدات ذات الطابع الخاص بمعهد بحوث أمراض العيون، حيث عهدت إلى اللجنة التي تتولى إدارة الوحدة بالعديد من الاختصاصات، أهمها: وضع قواعد منح مكافآت للعاملين، وذلك بعد لعرض على مجلس إدارة المعهد بحسب ما يحسن الأصل هو المأمور به قانوناً وضع السياسة العامة للمعهد، ووضع القوة عد المتبعة للمكافآت والحوافز التي تمنح لأعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم ولغيرهم من العاملين بالمعهد. كما نصت على أن يكون لكل خدمة علاجية أو تحليلية أو استشارة فنية مادية يتم اعتمادها من رئيس لجنة إدارة الوحدة وشروع مواردها بعد استئصال كافة المصروفات والنسبة المقررة لإيرادات الدولة وفقاً لنسب معينة حدتها على وجه الدقة.

واستعرضت الجمعية العمومية ما سطر عليه إفتاؤها من أنه لا يجوز الجمع بين وظائف الإدارة ووظائف الرقابة، الأمر الذي لا يجوز معه اتخاذ القرار تعقيب مصلحة شخصية عند انعاده قراراته تهادها لتضارب المصالح، وذلك ضماناً لحسن تلك الإدارة، وبعداً عن مطمة المجابة والاستغلال.

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأورق أن لجنة إدارة الوحدة الخاصة بمستشفى معهد بحوث أمراض العيون، اقترحت بتاريخ ١٩/٩/١٧ ٢ تخصصين مكافأ لرئيس المعهد ومائمه من إيرادات الوحدة عن الصلة المالية المشيئة، بظير عملهم الطلي بالإصافة إلى عملهم الإداري، بنسبة (٩٠%) للرئيس المعهد، و(١٠%) لمائمه رئيس المعهد للشؤون العلمية، و(٧٥%) لمائمه رئيس المعهد للشؤون الإدارية،

صمم النسبة المقررة للقائمين بالعمل والسياسي المنصوص عليها بالمادة (١٣) من اللائحة الداخلية للوحدات ذات الطابع الخاص بالمعهد المشار إليها. وأن هذا المقترح عرّض على مجلس إدارة المعهد فتمت الموافقة عليه بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٩، مع اعتماد تقرير لجنة الوحدة اعتباراً من تاريخ تقديمه في ٢٠١٩/٩/١٧. وقد كان منصبا رئيس معهد بحوث أمراض العيون ونايبه معادلين لمصطفى رئيس الجامعة وبوابه بما يستلزمه ذلك من الالتزام بالصوابط والمسؤوليات والالتزامات التي فرضها القانون على من يُعين في هذين المنصبين، ومما أن يكون رئيس المعهد وبوابه متميزين لإدارة شئونه العلمية والإدارية والمالية طول مدة شغلهم لهدين المنصبين. بما يستتبعه ذلك من عدم جواز توليهم أي أعمال أخرى تشغيهم عن الاصطلاح بواجبات ومسؤوليات منصبهم، أو تتعارض مع هذه الواجبات والمسؤوليات، مع عدم الإخلال بأحقيتهم في ممارسة دورهم الأكاديمي واختصاصهم لأصيل في إلقاء الدروس والمحاضرات والتمارس العممية في معيهم، أو حضور المؤتمرات، أو عضوية للجان العلمية، أو الإشراف على الرسائل العلمية، أو مناقشتها باعتبارهم شاعلي لوظائفهم لسابقة بالمعهد كاستاذة باحثين على سبيل التذكير، الأمر الذي يبين معه أنه ولئن كان لرئيس المعهد ونايبه الحق في مباشرة العمل العلمي داخل مستشفى المعهد، بحسبان ن ممارسة دورهم الأكاديمي في منظرلة المرضى يُعد متداذا لدورهم الأكاديمي داخل المعهد ومن مستنزماته، فإنه لا يحق لهم إعمالا لقواعد العدالة ومبدئي مساواة أن يتقاصوا، أو أن يُخصص لهم مقابل ذلك، مكافأة تقدر بنسبة محددة من إيرادات المستشفى، إذ لا يجوز إفراد أسس معاسية لهم مفايده عن تلك المقررة لأقربائهم عن لأسانده الباحثين العاملين بالمستشفى، بما يستتبعه ذلك من أحقيتهم في الحصول على مقابل نظير عملهم لدى بذات القواعد المحددة لكافة الأساندة بالمعهد علاوة على أنه لا يجوز أن يُسند إليهم أي عمل إداري داخل المستشفى بخلاف دورهم الرقابي عليها، لما يطلوى عليه من إحلال يعطر الجمع بين وظائف الإدارة ووظائف الإشرافية أو الرقابية، بما يؤزاد عدم أحقيتهم في الحصول على أية مكافآت، أو مبالغ، تنتثر نظير قيامهم بأي عمل إداري داخل المستشفى المشار إليه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم صحة قرار مجلس إدارة معهد بحوث وأمراض العيون الصادر بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٩، بالموافقة على اعتماد تقرير لجنة الوحدة ذات الطابع الخاص اعتباراً من ٢٠١٩/٩/١٧، فيما نصحه من تخصيص مكافأة للسيد الأستاذ الدكتور/رئيس المعهد ونايبه ضمن النسبة المقررة لمكافآت القائمين بالعمل عن النسبة المنببة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ملف رقم: ٢٠١٥/٤/٨٦ - جلسة ١١ من نوفمبر عام ٢٠٢٠ م الموافق ٢٥ من ربيع الأول عام ١٤٤٢ هـ)

المادة (٢٠) :-

يشأ إبداء الرأي القانوني في مدى أحقية بعض الأطباء (البشريين - البيطريين) ونحوهم من الإخصائين من العاملين بالمستشفيات و مراكز العيادة المتخصصة بجامعة المنصورة في تعيين في وظيفة زميل، للحصول على درجة الدكتوراه قبل صدور لقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم العمل بالمستشفيات الجامعية، والذي بدأ العمل به اعتباراً من ٢٠١٨/٤/٣ م.

استطيرت الجمعية العمومية - من سابق إفتاء - أن المقرر في مباحث التفسير، أن لقانون يفسر بعضه بعضاً، فلا تُعَيَم بصورة بمعدل بعضه عن بعض، بل يتعين لسطر إليها كوحدة عضوية وحدة تتحرك في اسجاء في إطار الغاية ولهدف الذي وضع المشرع من أحله القانون، وأن المادة الثانية من القانون المدعى - إنما قصدت - على ضوء المذكرة التفسيرية لهذا القانون، إلى تقرير صورتين للنسخ التشريعي، وهما: النسخ الصريح، والنسخ الضمني، وأن للنسخ الضمني بدوره صورتين فأما أن يصدر تشريع جديد على المستوى ذاته في مجال المدعى التشريعية يشتمل على نص يتعارض تعارضاً تاماً مع نص في التشريع القديم، بصورة تجعل من غير الممكن التوفيق بينهما وأعمالهما مقارناً وحالده يقتصر النسخ على الحدود التي يتحقق فيها التعارض، وما أن يصدر هذا التشريع ليمنظم سطفاً كاملاً وصفاً من الأوضاع فرد له تشريع سابق، وفي هذه الحال يعدّ التشريع السابق منسوخاً جملة وتفصيلاً إذا علق التعارض بين التشريع السابق والتشريع اللاحق بالمبدأ لدى أسس عليه التشريع السابق. وفي غير هذه الحال، لا يتناول النسخ، إلا النصوص التي تتعارض تعارضاً مطلقاً مع نصوص التشريع الجديد، ومن ثم يتعين القول بأن النسخ الضمني لحكم أي به التشريع لا يكون لا يحكم حر أي به تشريع لاحق، ولا يقوم ذلك إلا بعد استيفاء أصاليت التوفيق بين النصوص، وتمحيص مجال كل منهما، وأن يتمي أن العادة صارت محكمة في الوقت الواحد في الأمر الواحد يحكمين مقيضين لا يجتمعان شرعاً وعقلاً، وما فقط يمكن القول بالنسخ الضمني في الحدود التي جتمع فيها التقيضان.

كما استطيرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه باط بالمجلس الأعلى للجامعات لأختصاص برسم الإطار العام للوائح الفنية والمالية وإدارة لحسابات البحوث والوحدات ذات لطابع لخاص في الجامعات، وأوكل إلى اللانحة لتسيطة لهد القانون تنظيم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارة للوحدات ذات الطابع لخاص في الجامعات، بما يخلو هذه الوحدات الاستقلال الفني وإداري والمالي، على نحو يُعَيَم على تحقيق أغراضها. وفي هذا الإطار فقد أجارت المادة (٣٠٧) من نكت اللانحة لمجلس الجامعة بقرار منه إنشاء وحدات ذات طابع لخاص من الوحدات المحددة حصراً بالفقرة الأولى من هذه المادة، ومنها مستشفيات الجامعة، كما أحات في الفقرة الأخيرة منها إنشاء وحدات ذات طابع لخاص أخرى بقرار من المجلس الأعلى للجامعات.

كما استعرضت الجمعية العمومية، وعلى ما جرى به إفتاؤها، أن المشرع في المادة الأولى من القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاصة لقانون

تنظيم الجامعات المشار إليه. وظائف استشاري، واستشاري مساعد، ورميل، للمعين فيها الأطباء ولصيادلة وإخصائيو العلاج الطبيعي وحصانمو التمريض، وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلون على درجة الدكتوراه، أو ما يعادلها، وأحال في شغل هذه الوظائف إلى القواعد والإجراءات المعمول بها بالنسبة إلى شاعلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، سواء بالنسبة إلى التعيين، أو الترقية، أو لمعاملة المالية، أو غيرها من الأمور المتعلقة بتنظيم العلاقة الوظيفية، وقد استهدف المشرع من ذلك تحقيق المساواة لكاملة بين شاعلي الوظائف المشار إليها، وبظرائهم الشاعلين لوظائف معادلة في هيئة التدريس بالجامعات، وتمتع الأولين بالحرية ذاتها المقررة للآخرين أحدًا يعين الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الجانبين في أساليب وجودها، وركوبها في الأصل إلى الدراسة والبحث العلمي، وأن أحكام القانون المشار إليه لا تنصرف إلى المستشفيات الجامعية فحسب، وإنما تمتد لتشمل الوحدات ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بإنشائها قرار من رئيس الجمهورية، وذلك وفقاً لصريح نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المشار إليه، وإن عبارة "من ذوي التخصصات الأخرى" إنما وردت في سياق النص لتشمل كل ما يدخل بطبيعته فيما تراوله كل وحدة من نشاط أساسي وتتصل بالخدمة الرئيسية التي يؤديها هذه الوحدة.

كما خلصت الجمعية العمومية إلى أن المشرع في القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه، والمعمول به اعتباراً من ٢٠١٨/٤/٣، قد حدد ماهية المستشفيات الجامعية الخاضعة له بأنها المنشآت التابعة للجامعات، ومن ثم لأحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، والتي تقدم خدمات طبية، سواء تعليمية أو بحثية أو تدريبية أو علاجية، ومنها الوحدات ذات الطابع الخاص لمنشأة سواء كانت تحت مسمى "مستشفى" أو "مركز" أو "وحدة طبية"، بحيث يقتصر المعين بها في وظائف استشاري واستشاري مساعد، ورميل، على الأطباء والصيادلة وإخصائيو العلاج الطبيعي والتمريض من الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها قانوناً في تخصص من التخصصات النادرة أو الدقيقة يؤهل لشغل الوظيفة، على أن يصدر بتحديد هذه التخصصات قرار من المجلس الأعلى للجامعات بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية، ويكون التعيين في الوظائف المشار إليها وفقاً للضرورة التي يحددها مجلس إدارة المستشفيات الجامعية وبموجب إعلان عن الحاجة إلى شغلها ووفقاً للشروط ولقواعد والإجراءات المعمول بها لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس لمعادلة لها، وذلك كله دون عسائر بالمراكز القانونية لمن سبق تعيينهم بالمستشفيات الجامعية قبل العمل بأحكام هذا القانون، بمن فيهم المعدلون بأحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣، وبذلك يكون المشرع قد أفصح بحلّاء عن استمرار من تم تعيينهم بالمستشفيات الجامعية طبقاً للقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ في الحصول لأحكام هذا القانون دون القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨.

كما استعرضت الجمعية العمومية سابق إلتانها بأن الأعمال التحضيرية للقانون هي مما يلغى الصوء على أحكامه عند عمالها بعد صدور القانون، بمرعاة ما يستخلص منها من إدراك التوجهات العامة التي توضح مقاصد التشريع، وأسباب إعداده، والسياسات العامة التي أريد به تحقيقها، والمسايس

العامّة التي أريد به علاجها، وأن استخلاص أحكام القانون إنما يكون في وجود الإزادة الظاهرة المفصّلة عن ذاتها من نص عباراته، وفي إطار التنظيم المتناسك الذي صاغته أحكامه التفصيلية، وفي إطار صلته بالهيكل التشريعي لعام، والآثار الموضوعية التي تنرب عن المركز القانونيّة التي أنشأها، وصلته بالمراكز القانونيّة التي يسفر عنها أعمال الهياكل التشريعية المتدخلة من أحكام لغواين الأخرى وصلاتها المتبادلة.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأور في أن المعروضة حالاتهم، وهم: الدكتور /... - طبيب بشري ثان بمركز الكلى والمسالل المولّية بجامعة المنصورة، والدكتورة /... - إحصائي معمل ثان بقسم الأورام والطب النووي بالمستشفى الرئيسي بجامعة المنصورة، والدكتورة /... - إحصائي تحاليل طبية بمستشفى السطة الجامعي من المعيسين بالمستشفيات الجامعية، وجميعهم حاصلون على درجة الدكتوراه، ومن ثم يتعين عدم المساس بمراكزهم القانونية التي اكتسبها كل منهم في الحق في المعاملة بالقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه عند تعيينهم بوظيفة (رميل) - بما فيها مراعاة استيفائهم الشروط اللازمة للتعيين وفقا لأحكامه عند اتخاذ إجراء ته- ودون التقيد بالأوضاع و لشروط والشروط المقررة بنص المادة (١٥) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم العمل بالمستشفيات الجامعية (كاشتراط التخصص البادر أو الدقيق وفقاً ما يصدر به قرار من المجلس الأعلى للجامعات، أو توفر حالة الضرورة التي يقدرها مجلس إدارة المستشفيات الجامعية)، ودون أن يقدم فيما تقدم ذكره أن المعروضة حالاتهم لم يكتمل إجراءات تعيينهم بوظيفته (رميل) قبل العمل بأحكام القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ توطئة لتطبيق أحكامه عليهم في هذا الخصوص؛ إذ إن ذلك مردود بأن جميعهم سبق أن تم تعيينهم بالمستشفيات الجامعية قبل العمل بأحكامه، وهو ما يكفي بداته لتطبيق أحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ المؤه به سابقاً عليهم حال تعيينهم بوظيفة (رميل) وهو ما يقتضيه أعمال نصوص كل من القانونين المشار إليهما جنباً إلى جنب دون لقول بوجود تعارض بينهما، أو نسخ من الأحداث سيما للأقدم، كما يؤيد ذلك ما ورد في مصابيح مجلس النواب لدى مناقشة نص المادة (١٥) من القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨ المشار إليها من أن "المعينين الخاصين لأحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣، حتى الذين تم تعيينهم بوظيفته طبيب ثالث سوف يتمتعون بأحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ وسيظلون يتمتعون به بالرغم من تطبيق مشروع هذا القانون"

لذلك انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى وللشريعة إلى أحقية المعروضة حالاتهم في التعيين في وظيفة رميل بالمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة بجامعة المنصورة طبقاً لأحكام القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣، وذلك على النحو الموضح بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٥٤٩/١/٥٨ - ٢٨ أكتوبر عام ٢٠٢٠ م الموافق ١١ من ربيع الأول عام ١٤٤٢ هـ)

بشأن طلب ابداء الرأي الفتاوى في مدى جواز فحص الإنتاج العلمي للسيدة الدكتورة/.....  
المدرس بكلية التربية النوعية بجامعة طنطا، للترقية من وظيفة مدرس إلى وظيفة أستاذ مباشرة.  
أسوة بما تم بالنسبة إلى حالة السيدة الدكتورة/.....

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن فديون تنظيم الجامعات بنى كيفية شغل وظائف هيئة التدريس بالجامعات، فحدد طريقين لذلك، الأول، أن يكون تعيين أعضاء هيئة التدريس في الوظائف الأعلى بطريق الترقية من الوصاف التي تصفها مباشرة والثاني استثناء أجاز به المشرع التعيين في هذه الوظائف من خارج الجامعات مباشرة في الوظيفة لشاغرة، بشرط أن تتوفر في المتقدم شروط شغلها المقررة في القانون وأن المعين في وظيفة أستاذ من بين الأساتذة المساعدين في الكلية ذاتها، يكون بطريق الترقية بقرار يصدر من رئيس الجامعة، بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص. ويكون لتعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة. ويشترط فممن يعين أستاذًا بالجامعة عن طريق الترقية شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل، والقيام في مائه، وهو أستاذ مساعد، بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها، أو إجراء أعمال إنشائية متتارة تؤهله لشغل مركز الأستاذية، وأن يكون ملتزمًا في عمله ومسلكه، مند تعيينه أستاذًا مساعدًا. ويجوز أعضاء هيئة التدريس، ومُعتمدا أداءها، ويدخل في التقييم مجموع إنتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه، أو ما يعادلها، وما يكون قد أشرف عليه من رسائل ماجستير والدكتوراه، التي تعب إجازتها، وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي للحوظ وأعماله الإنسانية لبررة في الكلية، وتقول فحص إنتاجه العلمي لجن الفحص العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة، وتقدم كل لجنة تقريرًا مفصلا ومبينا تقيم فيه جدا الإنتاج العلمي، وما إذا كان يؤهل الأستاذ المساعد لشغل وظيفة أستاذ من عدمه

وبناء على ما تقدم، ولما كانت المعروضة حالتها إيف شغل وظيفة مدرس بكلية التربية النوعية بجامعة طنطا، وكان شغل وظيفة أستاذ بالجامعة بطريق الترقية، لما يكون لم شغل وظيفة أستاذ مساعد لمدة خمس سنوات، وذلك بالشروط المسالف برادها تفصيلا، فإنه لا تحوز ترقبها إلى وظيفة أستاذ مباشرة، ومن ثم لا يحوز فحص الإنتاج العلمي الخاص بها للترقية لهذه الوظيفة مباشرة، دون الاحتجاج في هذا المقام بحالة السيدة المذكورة/.....، ولتي تقرر إحالة الإنتاج العلمي الخاص بها إلى اللجنة العلمية للفحص والتقييم لمرحة أستاذ مباشرة؛ إذ الثابت من الأوراق أن ذلك إنعائم في إطار ما أرائته لجنة الإدارة تنفيذًا لحكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بحلها بحلقة ٢٩/١٢/٢٠١٥ في الطعن رقم ١١٢٥٤ و ١١٤٤٤ لسنة ٥٨ق، وحجية هذا الحكم نسبة لا تتعدى طرفي الطعن المشار إليهما، فلا يستفيد منه سوى المحكوم لها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز فحص الإنتاج العلمي للمعروضة حالتها للترقية من وظيفة مدرس إلى وظيفة أستاذ مباشرة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٢١٦/٣/٨٦ - بتاريخ ١٤ من أكتوبر عام ٢٠٢٠ الموافق ٢٧ من صفر عام ١٤٤٢هـ)

بشأن مدى أحقية مجلس إدارة الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء في إسناد الإشراف على بعض المشروعات التعاقدية ذات الطبيعة الخاصة العلمية والعلمية إلى رئيس الهيئة.  
وما يترتب على ذلك من آثار مالية نظراً لشراف سيادته على المشروعات المشار إليها.

استظهرت الجمعية العمومية، أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لا يحدد رئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، وقد حرص هذا القانون على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء هذه الأعمال بالنسبة على أنه يُعد شاغلاً لوظيفته السابقة من سبيل التفكير، وأن المقصود من عبارة (على سبيل التفكير) هو الإبقاء على درجة منية يمكن أن يعود تلقائياً إلى شغلها استناد الجامعة الذي تم تعيينه في منصب رئيس الجامعة حينما يترك هذا المنصب، فالمشروع أراد أن تكون عودة رئيس الجامعة إلى وظيفة أستاذ عودة حتمية غير متروكة للسلطة التقديرية، فإذا كانت الدرجة المالية شاغرة يعود إلى شغلها، وإذا لم تكن كذلك فإنه يشغلها بصفة شخصية إلى أن تحلوه، ويعود إلى وظيفته بأقدميته في وظيفة أستاذ من تدريج شغلها أول مرة، وتحسب المدة التي كان فيها شاغلاً لمنصب رئيس الجامعة ضمن مدة خدمته كأستاذ، وأن شخص رئيس الجامعة لوظيفة أستاذ على سبيل التفكير يقطع بأن رئيس الجامعة لم تمتص عنه صفته كأستاذ بتعيينه في منصب رئيس الجامعة، ومن ثم فإن المشروع أصبح بيان واضح وصريح أن رئيس الجامعة لا تربطه صفته كأستاذ جامعي طيلة فترة رئاسته للجامعة، فهو يُعد من أعضاء هيئة التدريس، ويتمتع بجميع الحقوق المقررة لباقي أعضاء هيئة التدريس باعتباره أستاذاً في كفته الأصلية التي جاء بها متى توفر له مآط استحقاق هذه الحقوق، وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة المنصب المسند إليه، وهو ما يقتضي تجنب تولي رئيس الجامعة أي أعمال، أو أعباء تشغله عن الاضطلاع بواجباته ومسؤولياته كرئيس للجامعة، لما في ذلك من خروج عن العلة التي دعت إلى تقرير تفرغه، ومن ثم فإنه ينبغي عليه تكريس كل وقته وجهده لإدارة شؤون الجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيرها، هذا فضلاً عن أن وظيفة رئيس الجامعة، وهي قمة الوظائف القيادية بها تقتضي أن تكون الأعمال المسندة إلى شاغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظائف القيادية، فلا يجوز أن يُسند إلى رئيس الجامعة القيام بأعمال تدرج بحسب الأصل ضمن الأعمال المنوط به قانوناً مع ترخيص في مرئها لأعضاء هيئة التدريس التابعين للجامعة التي يرأسها.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشروع قضى بأن أحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه في الحدود وطباً للقواعد التي عليها لهذا الغرض - تسري على المؤسسات العلمية الواردة بالجدول المرفق لقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ أو التي ستضاف إلى هذا الجدول، كما قضى بأن تتضمن اللائحة المعمدية لكل مؤسسة علمية التخصصات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة، وتعادل وظائف مع الوظائف المحددة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٢، على أن يسري هذا القانون الأخير على الباحثين العميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص هذه اللوائح، وذلك بهدف إقرار المساواة بين شاغلي الوظائف العلمية في المؤسسات العلمية ووظائفهم لشاغلي وظائف

معدلة في التدريس بالجامعة، وتمنع الأولين بالمزايا ذاتها المقررة للآخرين، أحدًا في الاعتبار تمنح طبيعة العمل في الحالات في أساسها وجودها وركزها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي. ولما كانت الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء تعتبر من المؤسسات العلمية وفقًا للمادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٦) لسنة ١٩٩٤ المشار إليه. لحي فصل باعتبارها من الهيئات التي يسري عليها القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٩٣. كما أن وظيفة رئيس الهيئة يعتبر مددًا لوظيفة رئيس الجامعة وفقًا للمادة (٣٥) من لائحة المركز القومي للبحوث، والتي ستعار قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر أحكامها لتسري على الهيئة. فمن ثم فإن مقتضى ذلك ولأهمه سريان القواعد ذاتها التي تحكم المركز القاسولي لرئيس الجامعة. ومما أن يكون المعنى في هذا الوظيفة متفرغًا لإدارة شؤون الهيئة العلمية والإدارية والمالية. على أن يتم اختياره وفقًا للمادة لثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٠٤) لسنة ١٩٤٦ المشار إليه من بين ثلاثة أساندة يرشحهم لجنة مخصصة بموجب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير البحث العلمي. وذلك لمدة أربع سنوات قابلة لتجديد بعد رئيس الهيئة خلالها شاغلًا وظيفته السابقة على سبيل التدكار

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أنه لا يجوز لأخذ القرار بتحقيق مصلحة شخصية عند اتخاذ قراره تعادًا لتضارب المصالح. وذلك ضمانًا لخس تلك الإدارة. وتجنبًا لعوامل الانحراف. وبأنها عن مظلة المحاباة والاستغلال

وبريئًا على ما تقدم. ولما كانت وظيفته رئيس الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء معادلة لوظيفة رئيس الجامعة. بما يستلزمه ذلك من الالتزام بالصوابط ذاتها التي فرضها القانون على من يُعين في الوظيفة الأخيرة، ومما أن يكون رئيس الهيئة متفرغًا لإدارة شؤون الهيئة العلمية والإدارية والمالية طول مدة شغله لهذا الوظيفة. علاوة على ما قرره المشرع صراحة بشأن شاغل هذا الوظيفة من اعتباره شاغلًا وظيفته السابقة كأستاذ بالهيئة على سبيل التدكار، بما يستتبعه ذلك من تجنب تولي رئيس الجامعة أي أعمال. أو اعباء. تشغله عن الاصطلاح بواجباته ومسئولياته كرئيس للجامعة. أو تتعارض مع هذه الواجبات والمسئوليات. فمن ثم يفدو من غير الجدائر أن يقوم مجلس إدارة الهيئة المشار إليها بتكليف رئيس الهيئة بالإشراف الفني والعلمي على بعض المشروعات التعاقدية والبحثية الممولة من خارج موارد الهيئة. بحسبان أن ذلك رهين بأن يكون متولّي عبء الإشراف على هذه المشروعات من أعضاء هيئة التدريس الفنيين بالعمل فعلا. وهو بهذه المثابة أمر لا يمكن إسناده إلى رئيس الهيئة الذي يعتبر خلال مدة رئاسته للهيئة متفرغًا لأداء أعمالها وشاغلًا لوظيفته السابقة على سبيل التدكار. ومن ثم لا يحق لرئيس الهيئة الحصول على أية مكافآت. أو مبالغ، تنفرر مظهر قيامه بالإشراف على المشروعات المشار إليها، لاسيما أنه من واجبات رئيس الجامعة- وما يعادل هذه الوظيفة في المؤسسات العثبة- طبًا لقيود تنظيم الجامعات ولأنتخته التنفيذية. أن يقوم بالإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية. ومراقبة مستوى العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية. وما يستتبع تحت هذه المهام. ومنها المرجح من أعضاء هيئة التدريس قبل فهمهم بأعمال الخبرة أو إعطاء الاستشارات الفنية في

موضوعات معينة. وكذا الترخيص لهم قبل إقائهم المروس في غير جامعتهم أو الإشراف على ما يعطى بها من دروس. وهو ما لا يتأتى إذا قام رئيس لجامعة نفسه بأعمال الخبرة وإعطاء الاستشارات القيمة. إذ يقتضى ذلك أن يقوم بالتفحص لنفسه في ذلك. أو فهما يتعلق بالحالة المعروضة أن يشارك مجلس إدارة الهيئة الذي يرأسه في اتخاذ قرار يهدف إلى تحقيق مصلحة ذمه لنفسه. وهو ما يعارض مع متطلبات وظيفته

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والنشر إلى عدم جوار قيام مجلس إدارة الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء بتكليف رئيس الهيئة بالإشراف الفنى والعصى على بعض المشروعات التعاقدية والمحنية الممولة من خارج موارد الهيئة. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والنشر - ملف رقم ٦٠١/١/٥٨ - ١٤ - من أكتوبر عام ٢٠٢٠ م الموافق ٢٧ من صفر عام ١٤٤٢ هـ)

### الفتوى رقم (٢٢) :-

بشأن طلب الافادة بالرأى القانونى فى مدى جواز قيام صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار) ، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، بتمويل المشروعات البحثية المقدمة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما استقر عليه إفتاؤها - أنه يجب على الأشخاص الاعتبارية العامة التي يتم إنشاؤها الالتزام بالأهداف والاختصاصات المقررة لها، فلا يجوز لها معاورة هذه الأهداف، ولا أن تباشر ما لم يؤذى لها به في نص صريح؛ فالأهلية التي تتمتع بها الأشخاص الاعتبارية هي بالضرورة أهلية متمصطة بمبدأ القانون. لأنماط تلك الأهلية العتني بالطبيعة القانونية للشخص الاعتباري، وما يمارسه من أنشطة ووظائف. وما أسبق به تحليفه من أهداف. فلا يمتنع من الأهلية إلا القدر اللازم لقيامه بوظيفته. وتحقيق أهدافه. كما أن الأصل في أهلية الشخص لأعتباري هو الحظر. ما لم ينص القانون على الإباحة. فمن القانون هو الذي يمتنع لدر لقوامه وحد الأهلية الذي يتمتع به الشخص الاعتباري. وفي إطار ما يفرره القانون في هذا الخصوص تدور مكبات الشخص الاعتباري وسلطاته.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع في قانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه، من على إنشاء هيئة عامة تسمى "هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار". تكون لها الشخصية الاعتبارية. والتي جلبت من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٨) لسنة ٢٠٠٢ بموجب نص المادة (الثانية) من مواد إصدار القانون أنص البهس. وحدد المشرع أهداف الهيئة. والتي تتمثل في دعم البحث لعصى والتكنولوجيا والابتكار وتمويله وتحفيزه. والربط بين البحث العلمى وتنمية المجتمع. وذلك من خلال الأولويات التي تحددها الدولة للبحث العلمى. ويكون للهيئة أن تجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، ولها على الأحص إجراء التصرفات والأعمال المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون

سالف الذكر. ومن بينها ما تضمنه المبدأ (١٠) من هذه المادة، من قيام الهيئة بالاشتراك في تمويل البحوث العلمية التي تُجرىها المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الجامعات الأجنبية، التي يكون مقرها الرئيسي داخل جمهورية مصر العربية أو لها فروع بها، بالمشاركة مع الجامعات أو المراكز أو المعاهد أو الهيئات البحثية المصرية، بشرط أن تستفيد الهيئة بنسبة من مخرجات تلك المشروعات تعادل نسبة اشتراكها في التمويل حال وجود مخرجات يمكن استغلالها

كما استندت الجمعية العمومية من استعراضها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٧٦) لسنة ١٩٩٨ بإعادة تنظيم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، أن القرار نصص مصر على أن تتولى الأكاديمية المعاونة في وضع السياسات العلمية والتكنولوجية، وإعداد الخطط التفصيلية لبرامج تطوير البحث العلمي والتسمية التكنولوجية، في إطار الخطة الاستراتيجية القومية للبحث العلمي، وسوفير مقومات وبرامج تنمية الموارد البشرية من العلماء والباحثين، ولها على الأخص مباشرة عدة اختصاصات، من بينها تقدير القيمة في العلم وتطبيقاته من خلال تطوير وتنفيذ برامج الرمال والأوسمة والمنح ولجوائز للعلماء والباحثين الساريين، وتخطيط وترويج برامج ومشروعات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية ذات الصلة القومية ومتداخلة الاختصاصات، والعمل على توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتسيدها وطرحها بين جهات التسيذ المختلفة والتسيق بينها ومتابعها، وتشجيع البحوث في الفروع الأساسية للعلم، وتدعيم مراكز البحث العلمي التي تعمل في مجالات العلوم الحديثة والمستقبلية، أو البحوث الأساسية ذات الاحتمالات التطبيقية المناسبة مع توجهات التنمية القومية، وعقد ومتابعه تنفيذ الاتفاقيات العلمية بين الأكاديمية والأكاديميات والهيئات المناظرة، وقد وردت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٧٧) لسنة ١٩٩٨ المشار له خلوا من نص يحظر للأكاديمية المذكورة تمويل المشروعات البحثية المقدمة من إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية

وترتبنا على ما تقدم، ولما كانت الأشخاص الاعتبارية العامة التي يتم إنشاؤها يقع عليها واجب الالتزام بالأهداف والاختصاصات المقررة لها، فلا يجوز لها معارضة هذه الأهداف، ولا أن تباشر ما لم يؤذن لها به في نص صريح، وقد وردت أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٧٧) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه خلوا من نص صريح يحظر للأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا تمويل المشروعات البحثية المقدمة من إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية، ومن ثم لا يجوز لها قانونا تمويل لمشروعات البحثية المقدمة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والمفل البحري.

وفيما يخص هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، المنشأة بموجب قانون إنشاء هيئة العلوم والتكنولوجيا والابتكار أمف الميان، والتي حلت محل صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٨) لسنة ٢٠٠٧، فإنه يجوز لها قانونا - وفقا لنص المبدأ (١٠) من المادة (٣) من القانون سالف الذكر الاشتراك في تمويل البحوث العلمية التي تُجرىها لمنظمات الدولية أو الإقليمية أو لجامعات الأجنبية، التي يكون مقرها الرئيسي داخل جمهورية مصر العربية، أو لها فروع بها، بالمشاركة مع الجامعات أو المراكز أو المعاهد أو الهيئات البحثية المصرية، بشرط أن تستفيد الهيئة بنسبة من

مُخرجات تلك المشروعات تُعادل نسبة اشتراكها في التمويل حال وجود مُخرجات يمكن استغلالها. ولما كانت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وللقل البحري تُعد من لمظمات الاقليمية التي يقع مقرها الرئيسى بمدينة الاسكندرية. ومن ثم محور لهنة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار لاشتراك في تمويل البحوث لعنمية التي تُعربها تلك الأكاديمية بالمشاركة مع لجامعات أو المراكز أو المعاهد أو الهيئات البحثية المصرية. شريطة أن تستفيد الهيئة بلنسبة من مُخرجات تلك المشروعات تُعادل نسبة اشتراكها في التمويل حال وجود مُخرجات يمكن استغلالها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى ولتشرع، إلى أولاً حوار اشتراك هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تمويل البحوث العلمية التي تُعربها لأكاديمية العربية للعلوم ولتكنولوجيا وللقل البحري بالمشاركة مع لجامعات أو المراكز أو المعاهد أو الهيئات البحثية المصرية. ثانياً عدم جواز تمويل أكاديميه البحث العلمي والتكنولوجيا المشروعات البحثية المُقدمة من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا وللقل البحري

(فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى ولتشرع - ملف رقم ٩٨/١/٨٨ - جلسة ١ من سبتمبر عام ٢٠٢٠م. الموافق ٢٩ من المحرم عام ١٤٤٢هـ)

#### الفتوى رقم (٢٤) :-

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني بخصوص الويرب المُختص في حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القابوية، وما إذا كان هو لوزير السياسي لذي يمثل وزارته ويتولى وضع سياستها باعتمادها عضواً في الحكومة، أم من يُعين في وظيفة إدارية عالياً على رأس جهاز عام بدرجة وزير.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها- أن المشرع رعاية منه لاستقلال أعضاء الإدارات القابوية بالجهات التي تُطبق عليها أحكام قانون الإدارات القابوية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المشار إله. وكمالاً لجهودهم في أداء عملهم، أفردت لقطيتاً قابويةً حاصلاً نظماً فيه لمُعاملة الوظيفية لهم، ومسحهم بموجبه عددًا من الصعوبات، من بينها ما نص عليه في المادة (٢١) من ذلك لقانون من عدم جواز إقامة الدعوى لتأديبية بالنسبة إلى أعضاء الإدارات القابوية إلا بقاء على طلب الويرب المُختص. بحيث إذا أقبلت الدعوى التأديبية ضد أي منهم بغير طلب من الويرب المُختص، أصبحت غير مقبولة.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بقانون تنظيم الجامعات المشار إله اعتبر لجامعات هيئات عامة لكل منها شخصية اعتبارية، ولقر صراحة أن الويرب المُختص بالتعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعات والمُشرف عليها بحكم منصبه. وأعطى له رئاسة المجلس الأعلى للجامعات، كما أعطى له سلطة دعوى المجالس المُشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون - ومن بينها مجلس الجامعة- إلى الاجتماع تحت رئاسته ليعرض عليها ما يرد من موضوعات، كما أعطى له سلطة طلب التحقيق في الوقائع

التي جعلها لي رئيس الجامعة المختصة وموافاته بتقرير عن نهجته التحقيقي. وكذا طلب التحقيق بمعرفة النسبة الإدارية مع العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ومن ثم - وفي ضوء ما تقدم - بعد وزير التعليم العالي هو الوزير المختص في تطبيق حكم المادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية الأتية الإشارة إليه بالنسبة إلى أعضاء الإدارات القانونية بالجامعات دون الحاجة في هذا الشأن بما تضمنه المادتان (١٥٨) و(١٦٢) من قانون تنظيم الجامعات من إعطاء رئيس الجامعة جميع السلطات المقررة للوزير ولسلطات التأديبية المخولة له في القوانين واللوائح العامة في شأن العاملين لمدرسين في الدولة، إذ إن ذلك جاء كإحكام عامة لا تصلح سدا لإصدار ما قصده المشرع من وراء إيراد هذا الحكم الخاص بعدم جواز إقامة الدعوى التأديبية ضد أعضاء الإدارات القانونية إلا بما على طلب لوزير المختص. إذ قصد المشرع وضع هذه السلطة في يد الوزير المختص كضمانة لأعضاء الإدارات القانونية تكفل لهم الاستقلالية في أداء عملهم. والقول بإعطاء رئيس الجامعة سلطة الوزير المختص في هذا الشأن من شأنه فوات تلك الغاية التي قصدها المشرع من وراء إيراد هذا الحكم الخاص ولمسس بذلك الضمانة المشار إليها

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً أن الدستور قد أنشأ الهيئة الوطنية للإعلام كهيئة مستقلة للقيام على إدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والإذاعية والرقعية المملوكة للدولة بما يضمن استقلالها وحيادها. وأنيط بالقانون تحديد تشكيلها ونظام عملها وأوضاع الوظيفة للعاملين فيها. وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام والذي تم إقراره فيما بعد بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ متضمناً تنظيم تلك الهيئة. بماذا على إلغاء القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون وحلول تلك الهيئة محل هذا الاتحاد. ثم صدر قانون الهيئة الوطنية للإعلام رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٨ والذي نص على اعتبارها هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في ممارسة مهامها واختصاصاتها. وجعل من بين أهدافها تنمية أصول المؤسسات الإعلامية العامة وصغار استقلالها وحيادها. والعمل على وصول خدمات تلك المؤسسات إلى جميع مناطق الجمهورية بشكل عادل. وحماية حق المستهلك في الحصول على خدمات إعلامية بأحود المعايير والفصل لشروط. وجعل من بين اختصاصات الهيئة وضع اللوائح الداخلية المتعلقة بشؤون العاملين بها إلى حين وضع القانون لمنظم لشؤونهم. وقرر سريان أحكام قانون الخدمة المدنية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في تلك اللوائح. وأعطى للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها مباشرة جميع النفقات والأعمال واتخاذ القرارات اللازمة لذلك. ومن على أن تشكل الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية من تسعة أعضاء. وأمام برئيس الهيئة الذي يمارسه رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار لوائح الهيئة بعد موافقة الهيئة وتمثيل لهيئة أدم لقضاء وفي صلاحها بالخير. وجعل لتلك الهيئة موارد مبنوية مستقلة تعد على نمط موارد الهيئات الاقتصادية. وعثر أموالها أموالاً عامة. ومن ثم تدرج تلك الهيئة - في ضوء ما تقدم - في عداد الهيئات التي يسري عليها أحكام قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣. أما فيما يتعلق بتحديد الوزير المختص في تطبيق حكم المادة ٢١ من هذا القانون الأخير بالنسبة لأعضاء الإدارة القانونية بتلك الهيئة. فإنه يروى على استقلالية تلك الهيئة التي حرص كل من الدستور والقانون على تقريرها وإبرازها على النحو المسالف بيانه. وما تقتضيه من عدم تدخل أية

جهة أخرى في شئونها، وخلق القانون المنظم للهيئة من المص على تبعية لأي وزير، وتحفظاً للتوازن بين هذه الاستقلالية واستقلالية أعضاء الإدارات القانونية التي استهدفها المشرع من وراء الضمانة المقررة بالمادة (٢١) المشار إليها، وفي ضوء ما سبق يهائمه من أن الهيئة لها سلطة مباشرة لجميع التصرفات والأفعال واتخاذ القرارات اللازمة في سبيل تحقيق أهدافها وأن رئيس الهيئة هو المعدل القانوني لها، ويختص بإصدار لوائحها بعد موافقة الهيئة، فإنه لا مباس من جعل لمؤسسة ممارسة سلطة الوزير المختص بالنسبة لأعضاء الإدارة القانونية بلئت الهيئة هو رئيس الهيئة بعد موافقة الهيئة التي نصت المادة لسابعة من قانون الهيئة الوطنية للإعلام المشار إليه على تشكيلها مع مراعاة ما استت إليه الجمعية العمومية على النحو السالف يهيه ليس من شأنه الإخلال بالاحتصاص الأصيل للمحكمة المرفوعة امامها لدعوى التأديبية أن تقضى بما تراه فيما يندفق بشكل لدعوى كما لا يبال من حجة ما سبق صدوره من أحكام قضائية على خلافه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى أن المنوط به ممارسة سلطة الوزير المختص المقررة بالمادة (٢١) من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو وزير التعليم العالي بالنسبة إلى أعضاء الإدارات القانونية بالجامعات، ورئيس الهيئة الوطنية للإعلام بعد موافقة الهيئة بالنسبة إلى أعضاء الإدارة القانونية بها، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع- ملف رقم: ٥٢٧/١/٥٨ بتاريخ ٣٠ من مايو ٢٠٢٠ م الموافق ٧ من شوال عام ١٤٤١ هـ)

#### الفتوى رقم (٢٥):-

بشأن طلب ابداء الرأي بخصوص الجهة المنوط بها التحقيق مع المعبدن والمدرسين  
المساعدن بجامعة المنوفية، وكذا الافادة عن المختص بتوقيع الجزاء عليهم حال اجراء التحقيق  
مهم بمعرفة الشئون القانونية بالجامعة.

استظهرت الجمعية العمومية أن لجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة، وأن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قد حدد جهة الاحتصاص بتأديب المعبدن والمدرسين المساعدن بالجامعات، وعقد هذا الاختصاص لمجلس تأديب خاص بهم تطلعت المادة "١٥٤" من قانون تنظيم الجامعات كهيئة شكلية، كما أحصى المشرع المعبدن والمدرسين المساعدن للأحكام الواردة بنظام العاملين المدنيين فيما لم يرد فيه نص بشأنهم، ولم يرد هذا القانون بصوص فيما يتعلق بالجزاءات التأديبية لحدثر توقيع عليهم، ومن ثم نصبت عليهم الجراءات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، كما أن لعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس يخصصون في سائر شئونهم لأحكام نظام العاملين مدنيين بالمؤسسة فيما لم يرد به نص خاص في القوانين ولوائح الجامعة طبقاً للمادة ١٥٧ من قانون تنظيم لجامعات.

كما استظبرت الجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، قد أفرد نظاماً للتحقيق في المخالفات المنسوبة إلى العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس، وذلك بأن تتولاه من يتم تكليفه بذلك من رئيس الجامعة أو نوابه أو أحد المسؤولين الذين ورد ذكرهم تفصيلاً في نص المادة (١٦٢) من القانون سواء من أعضاء الإدارة القسومية بالجامعة أو من غيرهم، أو حالة الضرر من النيابة الإدارية مباشرة التحقيق بموجب طلب من رئيس الجامعة أو الوزير المختص بالتعليم العالي، مما يعني أن الأصل العام في تحقيق كافة المخالفات المندرجة المنسوبة لعاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس هو أن تتولاه الجهات المكلفة بذلك من قبل المسؤولين الذين ورد ذكرهم تفصيلاً بالمادة (١٦٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وتباشره بمراعاة أصول التحقيق وصور بطله وضماياته، إلا أن المشرع قدر في ذات الوقت أن ثمة حالات قد تفتتق المصلحة العامة ولاعتبارات معينة يندرجها رئيس الجامعة باعتبار أنه القوام على تلك المصلحة والأمن عليها، أو وزير التعليم العالي- أن يعهد بالتحقيق فيها إلى النيابة الإدارية

كما استبان للجمعية العمومية أن المشرع في المادة (١) من قانون لإدارات القنونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القنونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، قد عتد اختصاصات الإدارات القنونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة كالجوامع، ومن بين هذه الاختصاصات إجراء التحقيقات، التي تعال إليها من السلطة المختصة، بما مؤده اختصاص الإدارات القنونية بالجامعات بإجراء التحقيقات التي تعال إليها من رئيس الجامعة.

وعدباً بما تقدم، ولما كان المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه قد قرر سريان أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس على المعهدين والمدرسين المساعدين فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم، وإزاء خلو القانون المذكور من تحديد جهة تختص بالتحقيق مع المعهدين والمدرسين المساعدين بالجامعة على وجه الاستقلال، وعليه فإن لتحقيق معهم يخضع للتنظيم الوارد بالمادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات، بحيث يتولى لتحقيق معهم من يحدده رئيس الجامعة أو أحد نوابه أو أحد شاغلي الوظائف الواردة تفصيلاً بالمادة (١٦٢) من قانون تنظيم الجامعات، أو تتولاه الإدارة القنونية بالجامعة بناء على إحالة الأمر إليها بمعرفة رئيس الجامعة، كما يجوز أن تتولاه النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجامعة أو الوزير المختص بالتعليم العالي

وفيما يتعلق بالمختص بتوليع الجزاء على المعهدين والمدرسين المساعدين بعد التحقيل معهم، وراء خلو قانون تنظيم الجامعات من نص ينظم هذه المسألة بشأنهم، فإنه يسرى عليهم ما يسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس، وهو ما قدرته المادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات التي صحت المسؤولين في الجامعات الخاصة له السلطة التأديبية ذاتها الموجهة لمسؤولين في العواين واللوائح العامة في شأن العاملين المدنيين في الدولة، الأمر الذي يقتضي معه استدعاء نص المادة (٦٢) من قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ١٦ ٢ والتي نظمت أحوال التصرف في التحقيق وتوليع الإجراءات، ومزادها حال تطبيها على المعهدين والمدرسين المساعدين هو اختصاص رئيس لجامعة بحفظ التحقيق أو توقيع أي من الإجراءات الواردة بالمواد من (١) إلى (٥) من الفقرة الأولى من المادة (٦٠) من قانون الخدمة المدنية

المذكور، أو الإحالة إلى مجلس تأديب المعيدين والمدرسين المساعدين لتوقيع أى من الإجراءات الواردة بقانون الخدمة المدنية. فضلاً عن اختصاص شاغلي الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية والرؤساء المباشرين الذين تعددهم السلطة المختصة، كل في حدود اختصاصه، بتوقيع الإجراءات على التفصيل الوارد بالمادة (٦٢) من قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، المشار إليه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أن المختص بإجراء التحقيق مع المعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعة يحدده رئيس الجامعة أو أحد نوابه أو أحد شاغلي الوظائف الواردة تفصيلاً بالمادة (٦٢) من قانون تنظيم الجامعات، ويجوز أن تولاه النيابة الإدارية بناء على طلب رئيس الجامعة أو الوزير المختص بالتعليم العالي، وحال إجراء التحقيق معهم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية بالجامعة فإن المختص بتوقيع إجراء عليهم هو رئيس الجامعة أو مجلس تأديب المعيدين والمدرسين المساعدين أو شاغلي الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية والرؤساء المباشرين الذين تعددهم السلطة المختصة، كل في حدود اختصاصه، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية للقسمي الفتوى والتشريع - صف رقم: ٥٨٠/١/٥٦ - بتاريخ ٢٥ من مارس عام ٢٠٢٠م الموافق الأول من شعبان عام ١٤٤١هـ)

#### الفتوى رقم (٢٦) :-

بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني في مدى جواز حساب مدة الإجازة الدراسية للمعيد الدكتور/..... - الأستاذ بقسم جراحة التجميل بكلية طب، جامعة عين شمس - خلال الفترة من ١٩٩٦/٥/٦م حتى ١٩٩٤/٥/٦م ضمن مدة الإعارة والمهمات العلمية وإجراءات النشر العلمي من عدمه. وذلك في ضوء نص المادة (٩١) من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات.

استفهرت لجمعية العمومية - أن لخدمات هيئات عامة ذات طابع علمي تتبع بالشخصية الاعتبارية العامة، وأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات خاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات هم (الأستاذة، والأستاذ المساعدون، والمدرسون)، فوظيفة "مدرس" هي بداية لتسلم الوظائف لأعضاء هيئة التدريس، أما ما يسبقها من وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين فهي ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس وإنما من الوظائف المعاونة لها، فهم يُعيّنون ليكونوا نواة أعضاء هيئة التدريس مستقبلاً، وأن المشرع أحار إعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بمصرية - دون غيرهم من المعيدين والمدرسين المساعدين - للعمل في تخصصاتهم بالجامعات والمعاهد الأخصية والهيئات والمؤسسات الدولية، ومورارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة، وذلك بمراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية، أو المعهد. وتكون الإعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة، ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الإعارة لمدة أخرى، كما يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - وفي الحالات التي تقتضيها مصلحة قومية تجديد ما مرة أخرى ما كثر بعد أقصى عشر سنوات طوال مدة خدمة عضو هيئة التدريس، ويجوز تجاوز هذه المدة في الحالات التي تقتضيها

المصلحة القومية بموجب قرار يصدر من رئيس مجلس لوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالي وبعد أخذ رأي رئيس الجامعة المختص، كما أجاز المشرع - كذلك - إبعاد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات إلى الخارج، أو على منح أجنبية، أو الترخيص لهم في إجازات دراسية براند، أو بدون راتب، وأن هذا الإبعاد سواء في المهمات العلمية، أو البعثات لدراسة، هو من قبيل الأوضاع الوظيفية الخاصة التي افتتحتها طبيعة مرفق الجامعة المنوط بها تكوين أعصابها تكويناً علمياً فائضاً على البحث والإطلاع، ومواكبة كل ما هو جديد في العلوم، ومن ثم فإن الإجازة الدراسية التي تُمنح للمعيد أو المدرس المساعد لا يمكن بأية حال من الأحوال حساب ضمن الحد الأقصى لمجموع الإجازات والمهمات العلمية وإجازات التصريح العلمي المنصوص عليها بالمادة (٩١) من القانون سالف البيان، ذلك أن هذه المادة وصفت حدًا أقصى لما يمكن أن يحصل عليه عضو هيئة التدريس من إجازات أو مهمات علمية أو إجازات تصريح علمي، ولذا كان المعيدون والمدرسون المساعدون ليسوا من أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم فإن ما يفتح لهم من إجازات دراسية أو بعثات خارجية أو مهمات علمية لا تدخل ضمن الحد الأقصى للمدد المنصوص عليها بالمادة (٩١) المشار إليها.

وسرّيناً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته غُين بوظيفة معيد بقسم الجراحة العامة (جراحة التجميل) بكلية طب جامعة عين شمس اعتباراً من ١٦/٨/١٩٨٩ م، وتاريخ ١/٣/١٩٩٠ م غُين بوظيفة مدرس مساعد، وفي الفترة من ٦/٥/١٩٩٢ م حتى ٦/٥/١٩٩٤ م حصل على إجازة دراسية للسفر إلى جامعة مينشجان بالولايات المتحدة الأمريكية لجمع المادة العلمية اللازمة لإعداد رسالة الدكتوراه بمرتبة بصرف من الداخل، وتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٥ م غُين بوظيفة أستاذ بقسم الجراحة العامة (جراحة التجميل)، وتم إعارته للعمل بمستشفى سان جورج بدولة كندا في الفترة من ٢٣/٧/٢٠١٠ م حتى ١/٦/٢٠١٨ م لمدة ثماني سنوات، وإذ مُنح المعروضة حالته الإجازة الدراسية - سالف البيان - أبان شغله لوظيفة مدرس مساعد ومن ثم فإن مدة هذه الإجازة لا تدخل ضمن الحد الأقصى لمجموع مدد الإجازات التي حصل عليها للعمل بمستشفى سان جورج بدولة كندا.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للنسبي الفتوي والشرع إلى عدم حوار حساب مدة الإجازة الدراسية التي حصل عليها المعروضة حالته أبان شغله لوظيفة مدرس مساعد في الفترة من ٦/٥/١٩٩٢ م حتى ٦/٥/١٩٩٤ م ضمن مجموع مدد الإجازات الممنوحة له للعمل بمستشفى سان جورج بدولة كندا، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوي الجمعية العمومية للنسبي الفتوي والشرع - ملف رقم: ٢٢٦/٦/٨٦ - جلسة ١٥ من إبريل عام ٢٠٢٠ م الموافق ٢٢ من شعبان عام ١٤٤١ هـ)

بشأن طلب إبداء الرأي الثانوي في مدى مشروعية موافقة وزارة المالية على مشروع اللائحة

المالية للحسابات الخاصة بأمانة المجلس الأعلى للجامعات.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليهما قد حدد الدور الموطر بالمجلس الأعلى للجامعات فيما يتعلق بالوحدات ذات الطابع الخاص، فقصره على رسم الإطار العام للنواح الفنية والمالية والإدارية لتلك الوحدات في الجامعات، وإصدار القرار بإنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص الأخرى بالجامعات، خلاف تلك الوحدات المصنوع عليها باللائحة التنفيذية، وذلك بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة، كما حدد الدور الموطر به فيما يتعلق بالصناديق الخاصة في المادة (٢٦٧) من اللائحة التنفيذية، فقصره على إصدار القرار بإنشاء الصناديق الخاصة لأخرى بالجامعات خلاف تلك الصناديق المصنوع عليها بلك المادة، وذلك بناء على اقتراح مجلس الجامعة وبموافقة وزارة المالية

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً أن المشرع بقانون الموازنة العامة للدولة المشار إليه قد أجاز استثناء تخصيص مورد معين لاستخدام محدد على أن يتم ذلك بقرار من رئيس الجمهورية. وبناء على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن السيد الدكتور/وزير التعليم العالي والبحث العلمي كلى قد طلب من وزارة المالية بموجب كتابه رقم ١٢٧٥ المؤرخ ١١/٤/٢٠١٩ الموافق على اعتماد اللائحة الخاصة بالحسابات الخاصة المفتوحة بمعرفته أمانة المجلس الأعلى للجامعات بالبيك المركزي المصري المرفقة بهذا الطلب وكان الثابت من مطالعة تلك اللائحة أنها تضمنت تعهد من الحسابات الخاصة التي بدأ نشاطها في تواريخ مختلفة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٣، وأن تلك الحسابات مفتوحة بمعرفته أمانة المجلس الأعلى للجامعات بموجب قرارات صادرة عن اجتماعات المجلس الأعلى للجامعات وقرارات وزارية صادرة في هذا الشأن على النحو المبين بترك اللائحة، والذ لم يتضمن هذا الطلب واللائحة المرفقة به مسداً قانوني يفتح فتح من تلك الحسابات الخاصة للمجلس الأعلى للجامعات، وتخصيص الموارد المالية المبنية باللائحة لتلك الحسابات، وكان قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية السالف ذكرهما لم يتضمن ما يعطي الحق في فتح مثل تلك الحسابات الخاصة للمجلس الأعلى للجامعات، فضلاً عن أن تخصيص موارد معينة لاستخدامات محددة إنما يكون بقرار من رئيس الجمهورية طبقاً لقانون الموازنة العامة للدولة كما سلف البيان في حين أن تلك الحسابات إنما تم فتحها كما تقدم بموجب قرارات وزارية وقرارات من المجلس الأعلى للجامعات؛ فإنه - وفي ضوء ما تقدم - يندو من غير الجائز موافقة واعتماد وزارة المالية لمشروع اللائحة المشار إليها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أنه لا يحوز لوزارة المالية الموافقة على مشروع اللائحة موضوع طلب الرأي المائل، وذلك عن النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٥٨٠/١/٥٥٠ - بتاريخ ٢٥ من

مارس عام ٢٠٢٠م الموافق الأول من شعبان عام ١٤٤١هـ)

يشأه طلب الإفادة بالرأى القانونى بخصوص ماهية المقصود بعبارة "المرتب الشهرى" الواردة بالمادتين (٢٩١) و (٢٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥، وفى حالة ما إذا كان المقصود بها كل ما يحصل عليه أعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من العاملين باكاديمية الفنون من أجر وتوايحه وملحقاته من حوافر وبدلات وأجور إضافية ومدى أحقيتهم فى الحصول على مكافآت الامتحانات المقررة بالمادتين المشار إليهما محسوبة على أساس المرتب الشهرى الكامل بأثر رجعى.

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع فى قانون تنظيم أكاديمية الفنون المشار إليه، ناط باللائحة التنفيذية لهذا القانون وضع الإطار العام لتنفيذ أحكامه، كما ناط بها تنظيم مسائل متعددة فى هذا القانون، واختص بالذكر بعض هذه المسائل، ومن بينها تنظيم منح المكافآت والحوافز النواصية، وقدر المدد للتدريس والأعمال الامتحانات والمكافآت الخاصة بها، وقواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وتضمنت المادة (٢٩١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها والمعمول بها بالسبب لأكاديمية الفنون وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٠١) لسنة ١٩٨٩ انف الببان- النص على منح من يعمل داخل نطاق المراقبة لعامة من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين والمدرسين خارج هيئة التدريس مكافأة قدرها ٣% من المرتب الشهرى عن كل يوم من أيام العطل، وبصت المادة (٢٩٧) من هذه اللائحة على منح المتميز فى مناهج التربية العملية بالكلية والأقسام التربوية مكافأة قدرها (٥%) من المرتب الأساسى الشهرى إذا كان من أعضاء هيئة التدريس أو من العامس فى الدولة أو الهيئات العامة أو هيئات القطاع لعام وشركاته أو شركات قطاع الأعمال العام، فإذا كان من غير هؤلاء حدد مجلس الكلية مكافأته، فى حين نصت المادة (٢٩٨) من اللائحة ذاتها على منح العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين بالتدريس الذين يكفون أو يسدون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٣% من المرتب الشهرى

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به افتاؤه- فى الملف رقم ٧٧٥/٢/٣٧ بحسب المعقودة فى ١٢/٣/٢٠٢٠ من أن من المستقر عليه أن القواعد القانونية المالية، بما تفسر تفسيراً صحيحاً يتعين معه الالتزام بحدودها بما لا يدع مجالاً لإعمال القياس بشأنها، أو الاجتهاد فى تفسيرها.

ونرتبنا على ما تقدم، ولما كانت المادتان (٢٩١) و (٢٩٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه تضمنتا النص على منح المكافآت المقررة بهما بواقع ٣% من المرتب الشهرى للمخاطبين بأحكامهما، وكان من المستقر عليه أن النصوص المالية، بما تفسر تفسيراً صحيحاً يتعين معه الالتزام بحدودها بما لا يدع مجالاً لإعمال القياس بشأنها، أو الاحتياط فى تفسيرها، ومن ثم فإن مدلول عبارة "المرتب الشهرى" الواردة بهاتين المادتين يصرح إلى المرتب الأساسى.

ولا ينال مما تقدم القول بأنه يتعين تفسير عبارة "المرتب الشهرى" الواردة بالمادتين السالف ذكرهما على أن المقصود بها المرتب الكامل فى ضوء المعبدة بين نصوص منح المكافآت الواردة باللائحة

التفعية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، بحسب المادة (٢٩٧) من اللائحة ذاتها تضمنت النص على منح لمكافحة المقررة بها على أساس المرتب الأساسي لشهرى. إذ إن ذلك مردود عليه بأن سكوت نصي المادتين (٢٩١) و(٢٩٨) من اللائحة التفعية لقانون تنظيم الجامعات لغة اللسان عن ذكر لفظ «الأساسي» لا يعني تفسيره أو تأويله باستعارة أحكام لا تنسج لها عبارات لنص، والقول بأن المقصود بعبارة المرتب الشهري الواردة بها هو المرتب الكامل، إذ إن لشرع لو قصد انصراف مدلول عبارة «المرتب الشهري» الواردة بالمادتين (٢٩١) و(٢٩٨) من اللائحة لتفعية لقانون تنظيم الجامعات إلى «المرتب الكامل» ما أعوز النص عن ذلك صراحة وهو النهج الذي اعتنقه في المادة (٩٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، و المادة (٦٠) من قانون تنظيم أكاديمية الفنون الصادر بالقانون رقم (١٥٨) لسنة ١٩٨١، إذ تضمنتا النص صراحة على أن المرتب المستحق لمن يحصل على إحالة مرسية من المخاطبين بأحكام هاتين المادتين هو المرتب الكامل، الأمر غير الحاصل في الحالة المعروضة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أن مدلول عبارة «المرتب الشهري» الواردة بالمادتين (٢٩١) و(٢٩٨) من اللائحة التفعية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها ينصرف إلى المرتب الأساسي، وذلك على النحو المبين بالأشياء.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٠٦٢/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من فبراير عام ٢٠٢٠م الموافق ٢ من رجب عام ١٤٤١هـ)

#### الفتوى رقم (٢٩):

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني في مدى التزام جامعة طنطا بإعادة الإعلان عن شغل وظائف المهنيين التي تم إلغاء قرارات التعيين بها البالغ مجموعها (١٤٧) وظيفة، إلغاء مجردا بموجب الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية بمحكمة الغربية.

استظهرت الجمعية العمومية أن الدستور المصري أعلى من شأن الأحكام القضائية، وأمرها منزلة ورهبة، بحسبها عموما لسداد القانون داخل المجتمع، فجعلها تصدر وتمتد باسم الشعب، وجعل الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل هدف التنفيذ من الموظفين المختصين به جريمة يعاقب عليها القانون، وأن المشرع في المادة (٥٢) من قانون مجلس الدولة أفرد جميع أحكام محاكم مجلس الدولة - القضائية - بحكم خاص، حيث جعلها بمختلف درجاتها تخور قوة الأمر لمقتضى مجرد صدورها، وهذه القوة تشمل في طياتها العجبية التي لا تقتصر في الأحكام الصادرة بالإلغاء على أطراف لسعوى مثل باقي الأحكام، وإنما يحتج بها على الكافة، كما يحتج بها من الكافة، نظرًا إلى أن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء حجية عينية، كمنفعة طبيعية لانعدام الفرار في دعوى هي في حقيقتها احتصام له في ذاته

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤف من أن الأحكام الصادرة في دعاوى لإلغاء وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى الفرار المطعون عليه - لها حجية في مواجهة الكافة، فإذا ما حكم بالإلغاء، فإن الإدارة تلزم بتنفيذ الحكم في عدة الحال إلى ما كانت عليه، كما لو كان القرار

المقضي بالغائه لم يصدر إطلاقاً، وهو ما يؤدي إلى اعدام كل قرار آخر صدر وانقطع بالقرار الملغى برابطة التبعية. كأن يكون القرار صدر تطبيقاً مباشراً للقرار الملغى، أو أن يكون لقرار الملغى شرطاً لبقاء القرار التبعية. أو أن يكون القرار التبعية ما كان له يصدر لولا وجود القرار الملغى. أو أن يكون القراران الملغى ولتبعية - حرراً من عملية قانونية واحدة، ذلك أن احترام حجية الشيء المقضي به مبدأ أساسي، وأصل من الأصول القانونية الواحدة الاحترام. وتلخص به ضرورة استقرار الأوضاع، استقراراً تاماً، ولا يجوز إهدار هذا المبدأ بالإحجام عن تنفيذ الأحكام وأهمية تنفيذ الدعوى لتعذر تنفيذها، لأن قوة الشيء المقضي به تسود على اعتبارات النظام العام. ومن ثم يتعين تنفيذ الحكم باعتباره حائزاً حجية الأمر المقضي. ويكون مقتضى هذا التنفيذ إعدام القرار المقضي بالغائه ومحو آثاره في الخصوص وبالمدى الذي حدده الحكم.

كما استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها وقض، المحكمة الإدارية العليا من أن من شأن حجية الحكم الصادر بالإلغاء المجرد أن يصحى القرار المحكوم بإلغائه كأن لم يكن. فلا يحتاج به في مواجهة أحد، ويستفيد منه ذوو الشأن جميعاً. لأن الحكم لا يكسب المدعى، أو غيره حقاً، وإنما يُعيد الحال إلى ما كانت عليه. وكأن القرار المحكوم بإلغائه مجرداً لم يصدر أصلاً، لذلك فإنه يتعين على جهة الإدارة المحكوم ضدها عند تنفيذها هذا الحكم أن تزيل هذا القرار، وجميع ما يترتب عليه من آثار. بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى تاريخ الحكم بإلغائه، ثم تُعيد الإجراءات بعد تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه وكان سبباً في الحكم بالإلغاء المجرد، وذلك بمراجعة أن الإلغاء المجرد لا يستتبع سوى إلغاء القرار المطعون فيه والآثار المترتبة عليه، ولا يمتد إلى أي قرارات أخرى لم يتعرض لها الحكم سواء في مطلقه، أو في أسبابه التي ترتبط بهذا المطلق ارتباطاً لا يقبل التجزئة، كما لا يمتد إلى أي قرارات أخرى لا تُعد من قبيل آثار القانونيه للقرار المطعون فيه بربطاً على مقتضيات المراجعة بين الشرعية والاستقرار في تبين الحقوق والمركز القانوني

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك ما استقر عليه إفتاؤها من أن تنفيذ حكم الإلغاء يجب أن يكون كاملاً غير منقوص، مستنداً إلى الأساس الذي قام عليه صدوره، وفي ذات الخصوص وبالمدى الذي حدده، ومن هنا كان لا بد أن يكون التنفيذ موزوناً بغير انقياد في جميع تلك المواحي والآثار، حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح

وهذا ما تقدم، ولما كان الثابت من استعراض منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية بالمقربة في الدعوى أرقام (٢١٠٨) لسنة ٤٠ ق، و(٢٤٢٧) لسنة ٤٠ ق، و(٦٣٥٧) لسنة ٤١ ق و(١٤٦) لسنة ٤٣ ق، و(٧٠١١) لسنة ٤٣ ق، و(٧٥٠٩) لسنة ٤٣ ق، و(٢١٣٦) لسنة ٤٤ ق، أنه قصت "تقبل الدعوى شكلاً، وفي الموضوع" بإلغاء قرار رئيس جامعة طلمط لإلغاء محرز على النحو المبين بالتسميات مع ما يترتب على ذلك من آثار. وألتمت الجامعة المدعى عيب المصروفات، ولم كانت الأسباب التي تضمنتها الأحكام المشار إليها، بربط ارتباطاً وثيقاً بمطوقها، ومن ثم فإنها تحوز الحجية، مما يتعين معه تنفيذ هذه الأحكام، واحتراماً لها، أن تقوم الجهة الإدارية بإلغاء القرارات أرقام ١٧٦٦ و ١٧٦٨ بتاريخ

٢٤/١٠/٢٠١٦، و(١٣٥٠) بتاريخ ٢٠١٤/٩/١ من تاريخ صدورها، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدورها، مع إعادة الإعلان عن شغل وظائف المعدين المشار إليها بعد استبعاد الشرط الذي أدى إلى الحكم بإلغاء القرارات المطعون فيها وفقاً للمعيار الذي كشف الحكم عن انتهاقه وأحكام الدسوس، ثم تجري المقاربة والمقارنة بين المتقدمين للتعيين بهذه الوظائف وترتيبهم طبقاً للقواعد القانونية الحاكمة، ثم تصدر قرارها بتعيين من وقع عليه اختياره في الوظائف لمعلن عنها، مع ما يترتب على ذلك من آثار

ولا يحتاج ل هذا الصدد بعدم حاجة لجامعة إلى الإعلان عن هذه الوظائف، وعدم وجود درجات شاغرة بوظائف المعدين، إذ إن ذلك مردود بأن الأحكام المشار إليها قد تداولت في أسماها إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور قرارات المعين، وإعادة الإعلان عن حاجتها إلى شغل الوظائف المشار إليها، لذلك وجد تنفيذها يؤول على حجة الأحكام، سلباً كاملاً غير منقوص، فضلاً عن أن تلك القرارات قد جرى الطعن عليها قضاء خلال المواعيد المقررة، ومن ثم تبقي مزعزعة حتى تاريخ الحكم في الطعن عليها، هذا بالإضافة إلى أنه ليس ثمة استحالة مادية، أو قانونية تحول دون لالتزام بصحيح أحكام الدستور ولقايون التي تفرض احترام الأحكام القضائية واجبة النفاذ وتجعل امتناع الموظف العام عن تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى إلزام جامعة طيطا بإعادة الإعلان عن شغل وظائف المعدين البالغ إجماليها (١٤٧) وظيفة، تمهيداً للأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الإدارية لمحاضرة الغربية، ووفقاً للمعيار الذي كشفت هذه الأحكام عن انتهاقه وصحيح حكم القانون، وذلك على النحو المبين بالأشهاد.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٥٢٩/١/٥٨ - بتاريخ ١٣ من نوفمبر ٢٠١٩م الموافق ١٦ من ربيع الأول عام ١٤٤١هـ)

### الفتوى رقم (٣٠):

بشأن إبداء الرأي القانوني في مدى صحة قرار الهيئة بتلقيه الدكتور/ .....

والدكتورة/..... إلى وظيفتي أستاذ أمراض صدرية، وأستاذ مساعد أمراض باطنة على الترتيب.

استظهرت لجمعية العمومية أن المشرع قرر سرراً أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على المؤسسات العلمية، وذلك في حدود وطبق للقواعد الواردة بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وأن هيئة المواد النووية هي هيئة عامة، وتعتبر من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام لقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، وأنه يشترط فيهم يشغل إحدى الوظائف العلمية بتلك الهيئة لشروط اللازمة لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات طبقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات، وقد باط قرار إنشاء تلك الهيئة برئاسة سلطات رئيس الجامعة ومجلس لجامعة المنصوص عليها بقانون تنظيم الجامعات، وذلك إلى أن

تصدر اللائحة التنفيذية للهيئة. وقد صدرت تلك اللائحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٤) لسنة ٢٠١٦ والمعمول به اعتماداً من ٢٠١٨/٤/٢٠.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لقانون تنظيم الجامعات السالف الإشارة إليه، هم الأساتذة ولأساتذة المساعدون والمدرسون. وأنه يشترط فيمن يُعين عضواً في هيئة التدريس أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة توفقه لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي مُعترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعترف بها المجلس الأعلى للجامعات مُعادلة لذلك. كما يشترط كذلك فيمن يُعين أستاذاً مساعداً أو أستاذاً أن يكون قد قام في مادته بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إشرافية متميزة، وناط أشرافه بلجان علمية دائمة فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة على أن تقدم كل لجنة تقريراً مسبقاً تقيم فيه الإنتاج العلمي للمتقدمين، وما إذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة، وناط المشرف بمجلس القسم المختص مهمة اللجنة العلمية بالنسبة إلى المتقدمين لشغل وظيفة مدرس، وعدم تعذر ذلك تُشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من الأساتذة أو الأساتذة المساعدين في الجامعات الخاصة لهذا القانون أو المتخصصين من غيرهم.

وترتباً على جميع ما تقدم، فإن الثابت أن المعروضة حالها كما لمادة/ . والمادة/— قد حصلنا على درجة دكتوراه الفلسفة في علوم البيئة من قسم العلوم الطبية البيئية من معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس. وتم تعيينها بوظيفة مدرس في علوم البيئة في العلوم الطبية البيئية بقسم البحوث البيئية والإشعاعية بقطاع البحوث بالهيئة. ثم تم تعيين المعروضة حالها الأولى بوظيفة أستاذ مساعد في العلوم الطبية (أمراض صدرية) بقطاع البحوث بالهيئة. ثم تم تعيين بوظيفة استاذ في الأمراض الصدرية بقطاع البحوث بالهيئة بموجب قرار رئيس الهيئة رقم (٣٨٨) لسنة ٢٠١٣. في حين تم تعيين المعروضة حالها الثانية بوظيفة أستاذ مساعد في الباطنة بقطاع البحوث بالهيئة بموجب قرار رئيس الهيئة رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٥ وقد أفادت الهيئة أنها يعملان بقسم البحوث الطبية والإشعاعية بقطاع البحوث بالهيئة. وأن هـ القسم يتبعه معمل الدراسات البيئية.

ولما كان تعيين المعروضة حالها وتعيينها على النحو المتقدم ذكره لم يتم إلا بعد التحقق من صلاحية وكفاية درجة الدكتوراه الحاصلين عليها والأبحاث العلمية المقدمة منها لشغل الوظائف السالف ذكرها داخل الهيئة. وذلك بمعرفة الجهات العلمية المختصة بها ذلك فتسوّد بالهيئة. وإذ لم تقدم الهيئة ما يفيد عدم صلاحية درجة الدكتوراه الحاصل عليها المعروضة حالها لتابعها لشغل تلك الوظائف السالف ذكرها من الماحية العلمية، فإنه في ضوء ما تقدم يقدّم القراران محل طلب الرأي الصادران بتعيين المعروضة حالها بوظيفتي أستاذ في الأمراض الصدرية وأستاذ مساعد في الباطنة بقطاع البحوث بالهيئة متفقين وصحيحين حكم القانون.

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقمسي الفتوى والتشريع إلى صيغة قرارى رئيس الهيئة رقمى (٣٨٨) لسنة ١٠١٣، و(٩٤) لسنة ٢٠١٥ محل طلب الرأى، وذلك على النحو الملى بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقمسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٥٩٤/١/٥٨ - بتاريخ ٢٣ من أكتوبر عام ٢٠١٩ الموافق ٢٤ من صفر عام ١٤٤١ هـ)

#### الفتوى رقم (٣١) :-

بشأن إبداء الرأى القانونى فى مدى جواز منح السبعة/..... معلم مساعد تربية رياضية  
بمدرسة بنجاح الثانوية التابعة لإدارة قطور التعليمية بمحافظة الغربية. إجازة خاصة بدون مرتب  
بمدة عام لمرافقة الزوج.

استعرضت الجمعية العمومية قضاء المحكمة الدستورية العليا فى لقضية رقم (٣٣) لسنة ١٥ق. دستورية- جلسة ١٩٩٥/١٢/٢ - فيما انتهى إليه من عدم دستورية نص المادة (٨٩) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم الجامعات فيما تضمنته من تعديلها الجبه الإدارية حق منح أو رفض الإجازة الخاصة لى بطلب أحد الزوجين لمرافقة الزوج الآخر المرخص له فى السفر إلى الخارج. وذلك على سبيل من أن الحق فى تكوين الأسرة من الحقوق التى كفلها الدستور، ذلك أن مد الحق وثق الصلة بالحرية الشخصية، ولا يفصل بالضرورة عن الحق فى صونها على امتداد مراحل بقائها، لتأمينها مما يحل بوحدها، أو يؤثر سلباً فى ترابطها، أو فى القيم والتقاليد التى تنصهر فيها، وبما يكمل تنشئة أطفالها وتكوينهم، وتحمل مسئولياتهم صحياً وتعليمياً وتربوياً، فلا تتفرق الأسرة التى تضمهم جميعاً، وهى الوحدة الأساسية للمجتمع، ولا يكون لتعاون بين أفرادها، عامشياً أو مرحلياً أو ابتدئياً وقد وازن المشرع بين رعاية العامل المتزوج وسبابة أسرته، وبين حسن سير العمل، فقرر من الجبه الإدارية بتعنى عليها دوماً أن تمنح العامل إجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج المرخص له فى العمل فى الخارج. سواء كان الزوج من العاملين فى الحكومة أو لقطاع عام أو قطاع الأعمال لعدم أو القطيع الخاص، ولم يضع المشرع حداً أقصى لمدة الإجازة ما دامت لم تحاوز مدتها مدة بقاء الزوج فى الخارج

واستظهرت الجمعية العمومية كذلك أن المشرع، سواء فى ظل العمل بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ قبل إلغاءه، أو فى ظل العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦، جعل إجازة مرافقة الزوج أو لزوجته من الإجازات الوجوبية لى لا تترخص فيها الجبه الإدارية بأية سلطة تقديرية، ويتعنى عليها دوماً الاستجابة لطلب الإجازة الخاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو لزوجته، ولم يقيد المشرع سوى بقيد ألا تجاوز الإجازة مدة بقاء الزوج أو لزوجته فى الخارج، وبموجب القانون الأخير أسقط المشرع الإجازات المسموحة لهذا السبب من المدة البيسية اللازمة للترقية، بما مؤد د استكمال المدة اللازمة للترقية عقب العودة من الإجازة

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، وحسبما جرى به إفتاؤها (ملف رقم ١٦٨٩/٤/٨٦ جلسة ٢٠١٠/٥/٢٦، وملف رقم ١٧٧٢/٤/٨٦ جلسة ٢٠١٥/٦/١٧)، أن قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة وإن كان يعتبر الشريعة العامة في شئون العاملين، لأنه يمثل بوعده لعام الذي تصدر فيه جميع نظم الوظائف. بما يتضمنه من بيان شروط وكيفية شغل الوظيفة العامة بطلاق أنها كانت، وتحديد الدرجات المالية التي تصدر فيها جميع أنواع الوظائف على اختلافها بصفة عامة، فلا أثر للفروق بينها على طبيعتها القانوني لها

فإن الكادر الخاص هو إطار قانوني يشمل وظائف ذات طبيعة خاصة، تقتضي تأهلاً خاصاً، ولا لشغل إلا من تتوافر فيه، وفيه تملأ طبيعة الوظيفة على التنظيم القانوني لها بحيث تدمغه بمطابقتها، وفيه يتم ادماج الدرجة المالية في الوظيفة بحيث تتلأشى لأول، ولا يكون أمام درجات مالية تصدر تحتها الوظائف، وإنما أمام وظائف تحدد لكل منها مربوطاً مالي، قد يتفق مع ما هو مقرر بدرجات القانون العام وفداته أو يخالفه، وليس هذا الاتفاق أو لاختلاف بداته هو الذي يكشف عن الطبيعة الخاصة للكادر، وبما الذي يكشف عنه هو التنظيم الخاص الذي يصدر عن طبيعته عمل لوظيفته فيفرض طبيعته وأثاره على تنظيمها القانوني، وأن المشرع حين أضاف بالمادة الأولى من القانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ بآيا سابقاً إلى قانون التعليم عنوانه أعضاء هيئة التعليم، تدخل فيه بالتنظيم وظائف التعليم وما يعادلها، والمعاملة المالية للمعلمين، فاستحدثت اشترطت وظيفية لشغل وظائف المعلمين التي يبدأ سرجة معلم مساعد وتنتهي بكمبر معلمين، وعادل تلك الوظائف بالدرجات المالية المحددة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، ومن ثم فإن المشرع يكون قد كشف بجلاء عن أن المعلمين بأحكام قانون التعليم يسري عليهم جدول المرتبات المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وأنهم لا يعدون من المعلمين بكادر خاص، وبما هم من المخاضين بنظام وظيفي خاص، وصحة المشرع مراعاة منه لدورهم القوي، ولتحمين وضعهم الوظيفي مادياً ضماناً لأداء وصالهم السامية

ومن ثم فإنه يتفرع عن ذلك وجوب استدعاء أحكام التوظيف العامة الواردة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة للتطبيق عليهم شريطة ألا تتضمن تلك الأحكام العامة ما يتعارض مع أحكام القانون الخاص بهم أو تتناقى مع مضمونها أو تتنافر مع مفعدها

وترتيباً على ما تقدم، ولما كانت وظيفة معلم مساعد هي بداية درجات السلم الوظيفي لأعضاء هيئة التعليم، والذين يسري بشأنهم فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في قانون التعليم المشار إليه أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، ولدى حل محله قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦، وإذا قرر كلا القانونين، على نحو ما سبق بيانه، أحقية العامل في الحصول على إجازة خاصة لمرافقة الروح أو الروحانية، وأكرم جهة الإدارة بالاستجابة لطلب هذه الإجازة، فمن ثم يحق للمعروضة حالتها السيدة/معلم مساعد تربوية بدنية بعلدية بلناج الثانوية التابعة لإدارة قطور التعليمية بمحافظة الغربية، الحصول على إجازة خاصة بدون آخر لمدة عدم مرافقه روحها بالخارج، بشرط أن يكون سفر الروح للخارج للعمل أو الدراسة ولا تقل مدة بقاءه بالخارج عن ستة أشهر وألا تزيد مدة الإجازة عن مدة بقاء الروح بالخارج

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالتها في الحصول على إجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الروح؛ وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٧٢١/٦/٨٦ - بتاريخ ٢٨ من أغسطس عام ٢٠١٩م المو الق ٢٧ من ذى الحجة عام ١٤٤٠هـ)

### الفتوى رقم (٣٢):

بشأن طلب ابداء الرأي بخصوص صرف قسمة تذكرة السفر ومكافأة اشراف تعادل بدل السفر المقرر للأستاذ الدكتور/..... الأستاذ المتفرغ بقسم الفيزياء بكلية العلوم جامعة صنعاء وذلك نظير متابعة عضو بعثة اشراف مشترك بالخارج.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ أجار إيفاد أعضاء هيئة التدريس في مهمات علمية مؤقته خارج الجامعة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة عند الضرورة لتقوى، يتقاضى الموظف خلالها مرتبه كاملاً، وذلك بشرط عدم الإحلال بحسب سير العمل داخل القسم والكلية أو المعهد، وأن يتقدم الموظف بعد عودته بتقرير عن الأعمال التي قام بها ونسخ من البحوث التي يكون قد أجراها، ويكون الإيفاد بقرار يصدر من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، وإذا كان المشرع قد حدد مدة المهمة العلمية - كأصل عام - بسنة واحدة، فليس ثمة ما يمنع من أن تكون المدة أقل من ذلك مع توافر الشروط الأخرى المشار إليها سابقاً، كما استظهرت الجمعية العمومية منصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٤١) لسنة ١٩٥٨ أن الحكمة من تقرير بدل السفر هي تمويض الموظف عن المصاريف التي يتكبدها بسبب أداء مهام لمصلحة الجهة التي يبعثها، ومن ثم فإنه يتعين بذاه لاستحقاق هذا البدل أن يتم تكليف الموظف بأداء تلك المهام، وأن يتولى تنفيذها فعلياً على النحو المكلف به سواء فيما يتعلق بنطاقها الرسمي المتمثل في بذاه ونهاية مدة التكليف، أو نطاق الموضوعي المتمثل في نوعية الأعمال المكلف بها، ولا سقط حق الموظف في اقتضاء هذا بدل

ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أنه قد صدر قرار رئيس جامعة صنعاء رقم (٦١) بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣ بالتفويض للمعروضة حالته في السفر في مهمة علمية باليابان - على نفقة وزارة التعليم العالي - بمرتب بصرف بالداخل دون أن تتحمل الجامعة أية نفقات لمدة (٩) أيام اعتباراً من ٢٠١٧/٣/٨ حتى ٢٠١٧/٣/١٧، وذلك بناء على الدعوة المؤرخة ٢٠١٧/١/١٠ الصادرة من المعهد القومي لعلوم المراتد بجامعة واسيدا باليابان، وذلك لمناصبه لدارس/..... المدرس المساعد بالقسم وعضو بعثة الاشراف المشترك. ثم صدر قرار وزير التعليم العالي رقم (١٠٢٢) بتاريخ ٢٠١٧/٣/١ بالموافقة على سفر المعروضة حالته إلى جامعة واسيدا باليابان خلال امدة المشار إليها لمناصبه المدرس المذكور وفقاً لنظام الاشراف المشترك. على أن تتحمل الوزارة قيمة تذكرة سفر شهرته بالطائرة باندريجه السياحية ذهاباً وعودة، بالإضافة الى مكافأة اشراف تعادل بدل سفر المقرر له عن لمدة المشار إليها وأن يتقدم المعروضة حالته بتقرير علمي مفصل عن بحارات الدرس إلى القسم لأكادهم المختص وصورة منه إلى

رئيس الإدارة المركزية للبعثات متصفاً ملاحظاً كل من المشرف المصري والأجنبي عن عمله. إلا أن المعروضة حالته سافر إلى ألمانيا خلال الفترة من ٢٠١٦/٢/٢٦ حتى ٢٠١٧/٣/٥ بالمخالفة للمدة المقررة للسفر. كما تخلف عن تسلم أمر المكلف وخطاب بدل السفر. ولم يتقدم بالتقرير العلمي عن أداء الدرس على النحو المبني بقرار وزير التعليم العالي المشار إليه سابقاً، كما تم سداد قيمة تذكرة السفر بموجب شيك صادر عن جامعة دمهور، فعن ثم فإنه لا يحق للمعروضة حالته اقتضاء قيمة تلك التذكرة بحسبانه لم يتم سدادها أو تكبد نفقاتها، كما لا يحق له اقتضاء مكافأة إشراف تعادل بدل السفر وذلك بحسبانه لم يؤد الأعمال المكلف بها في المدة المحددة بقراري رئيس جامعة دمهور ووزير التعليم العالي المشار إليهما وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٣/٨ حتى ٢٠١٧/٣/١٧، لا سيما أنه لم يثبت لهما أسباب جديدة لتغير معاد السفر عما أورده من أقوال مرسلة بشأن ظروف المشرف الأجنبي على الدرس. وقصلاً عما تقدم فإن المعروضة حالته - حسبما أوردت وزارة التعليم العالي - قد تخلف عن تقديم تقرير علمي مفصل عن إنجازات الدرس إلى المجلس الأكاديمي المختص وصورة منه إلى رئيس الإدارة المركزية للبعثات متصفاً ملاحظاً كل من المشرف المصري والأجنبي عن عمله. وهو ما يعد بكونه من غير العمل المكلف به - الأمر الذي يكون معه المعروضة حالته قد تخلف عن بعام تنفيذ الأعمال المكلف بها بما يكون معه من غير الجائر اقتصاؤه مكافأة الإشراف التي تعادل بدل السفر.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للقسي الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المعروضة حالته في صرف قيمة تذكرة السفر ومكافأة إشراف تعادل بدل السفر نظير متبعه عضو بعثة إشراف مشترك بالخارج. وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية للقسي الفتوى والتشريع ملف رقم: ٢٠١٦/٤/٨٦ - بتاريخ ١٠ من إبريل عام ٢٠١٩ م. الموافق ٤ من شعبان عام ١٤٤٠ هـ)

### الفتوى رقم (٣٣):

بشأن مدى جواز تعليق فتوى الجمعية العمومية للقسي الفتوى والتشريع (ملف رقم ٤٤٨/١/٥٨) بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٦ على السادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق والمنتمية إلى عدم خضوع أعضاء هيئة التدريس والبيدات المعاونة بجامعة بورسعيد لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ بربط الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع عدل الجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ومن بينها جامعة الرقاريق، هيئات عامة مستقلة ذات طابع علمي وثقافي، وأحوال بشأن تحديد مرتبات وبدلات ومعاشات رئيس الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم من المدرسين المساعدين والمعيدين وقواعد تطبيقها إلى الجدول المرفق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه. والذي تضمنت المواعيد الملحق به شروط وصوبت امتحانات المرتبات والبدلات المنصوص عليها فيه. كما قرر المشرع منع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونتهم من المدرسين

المساعدين والمعيدين مكافآت مالية وصحة أخرى خلاف ما ورد بحدول المرتبت والأجور الملحق بقانون تنظيم الجامعات تُصمّم مقرارات من المجلس الأعلى للجامعات، أو طبقاً للقواعد العامة التي يصدر بشأنها قرار من رئيس الجمهورية طبقاً لحكم الفقرة (١٣) من المادة (١٩٦) من قانون تنظيم الجامعات بناءً على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأي مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات، كما اختص المشرع في المادة (١٩٦) منه مجلس الجامعة بتطبيق اللوائح الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بدون الرجوع إلى وزارة المالية. أو الجهار المركزي لسلطهم والإدرة، وعند قرارات مجلس المصادرة في هذا الشأن نهائية وبمفدة بحيث لا يجوز المساس بهذه القرارات على نحو يخل بنهيتها، أو يعطل نتائجها.

واسمطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً، وعلى ما جرى به إفتادها، أن الدستور أوجب على الحكومة عرض مشروع المواراة العامة للدولة على مجلس النواب لمناقشته، وإجراء ما يرى من تعديلات عليه توطه للموافقة عليه وتصدر هذه الموافقة بقانون هو في حقيقة الأمر قانون من الناحية الشكلية لكونه صادراً عن السلطة التشريعية في هيئة قانون، أما من حيث حقيقة موضوع هذا القانون وطبيعته ولقصد منه، فإنه لا يخرج عن كونه عملاً إدارياً تخلي بتأييد السلطة المختصة له، وهو ما لا يُسبغ عليه وصف القانون من الناحية الموضوعية، ذلك أن ثمة خلافاً جوهرياً بين لقانون الذي يصدر بربط المواراة العامة للدولة وغيره من القوانين في طبيعتها وفي أغراضها، فعانون ربط المواراة العامة للدولة قانون مؤقت، ينف عند حد قرار تقدير إيرادات الدولة في عدم واحد وإحدة أوجه صرف هذه الإيرادات، في حين أن غيره من القوانين تناول أحكاماً موضوعية عامة ومجردة تطبق على عدد لا محدود من الحالات التي تدخل في نطاقها، ومن ثم فإنه يتعين عند إصدار لقانون ربط المواراة العامة للدولة- كأصل عام- مراعاة القوانين المقاسة فعلاً بمقتضى لأذ التشريعية اللازمة بحيث لا تحور مخالفتها. ومرد ذلك- فضلاً عن اختلاف طبيعة لقانون ربط المواراة العامة للدولة عن غيره من القوانين على الرغم من صدورهما عن مجلس النواب- إلى أن احتصب من مجلس النواب ذاته بإصدار أحدهما يختلف عن اختصاصه بإصدار الآخر، فعلى سبيل المثال فإن مجلس النواب معطور عنه التعديل في المقتات التي ترد في مشروع المواراة العامة للدولة إذا كانت هذه المقتات المقترحة تعطل نصباً للألزام محدد على الدولة، وإذا رغب مجلس النواب في تعديل غير هذه المقتات في مشروع المواراة العامة للدولة وترب على هذا لتعديل زيادة في أحمال المقتات، وجب عليه أن يتفق مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة لتوازن بين المقتات والإيرادات، وأحار الدستور في هذه الحالة الاستثنائية أن يتضمن لقانون ربط المواراة العامة للدولة تعديلاً في لدون قائم بالقدر اللازم: لتحقيق التوازن بين مقتات المواراة العامة للدولة وإيراداتها وحظر الدستور في جميع الأحوال على لقانون ربط المواراة العامة للدولة أن ينص صفاً يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة، وكل هذا يفرق بين لقانون ربط المواراة العامة للدولة وغيره من القوانين الموضوعية التي تتضمن في حد عامة مجردة، ومن ثم فإنه لا يجوز لمجلس النواب عند معارسته اختصاصه بشأن لقانون ربط المواراة العامة للدولة أن يجاور الحدود المقررة دستورياً إلى نطاق الاختصاص التشريعي، فيتحقق بذلك ما يحجب من تنسيق وتنظيم في ممارسة الاختصاصات المختلفة

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الدستور الحالي، كما كانت الحال في دستور عام ١٩٧١، ناطق بالقانون تنظيم طريقة إعداد الموارد العامة للدولة، وتحديد السعة المالية، وأحكام موارثات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها، وسفهاً لذلك صدر القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، وأخصص لسلطته جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التأمين، وبني الأسس التي يقوم عليها البرامج المالي لمصلحة عن سعة مالية مقللة لتحقيق أهداف محددة في إطار لعملة العامة للدولة وقرر المشرع في هذا القانون شمول الموارد العامة للدولة كل أوجه النشاط التي تقوم بها تلك الهيئات، وأخرى بموجب المادة (٣) منه الهيئات العامة للاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء عن الموارد العامة للدولة، إذ بعد بشأنها موارثات مستقلة تقدم إلى وزارة المالية بعد قرارها من السلطات المختصة، مشفوعة بما يراهي لوزارة المالية من ملاحظات، حتى ينسط مجلس النواب رقائته لمالية على تلك الهيئات، ويعتمد موارثتها في شكل قانون يمتنفر إلى وصف قانون من الدحية الموضوعية، ولا يجوز أن يخالف أحكام قانون آخر قائم يشاول بالنظام موضوعاً معيناً بموجب قواعد عامة ومجردة.

ولاحظت الجمعية العمومية أن سلطة مجلس النواب في تعديل بعض القوانين الموضوعية حال مباشرته لسلطته بشأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة وفقاً لنص المادة (١٢٤) من الدستور تكون بالقدر اللازم لإعداد التوازن بين نفقات وإيرادات الموازنة العامة للدولة، وأن هذه السلطة مقصورة على التعديل لمواجهة اختلال التوازن بين إيرادات الموارد العامة للدولة ونفقاتها نتيجة تعديل مجلس النواب للنفقات الواردة في مشروع الموازنة العامة للدولة أحدًا بعين الاعتبار الطبيعة لشكلية لعنوان ربط لموازنة العامة للدولة، وأن سلطة التعديل في القوانين الموضوعية حال مباشرة مجلس النواب لمهامه بشأن قانون ربط لموارد العامة للدولة سلطة استثنائية، فلا يجوز لتوسع فيها، أو القياس عليها، ولا غد ذلك إضافة لاستثناء جديد بالمخالفة لإرادة المشرع الدستوري.

كما لاحظت الجمعية العمومية أن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، والتي تقابلها بالنص ذاته المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، فهما نصمتة من الرام لحيات الداحلة في الموازنة العامة للدولة، ومن بينها لجامعات باعتبارها هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، بصرف لحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا النقدية والعينية وغيرها على النحو الوارد بالنص لعمالين بها، ومن بين هؤلاء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونوهم من المدرسين المساعدين والمعيدين، بعد تحويلها من نسب منوية مرتبطة بالأجر الأساسي لـ ٢٠١٥/٦/٣ إلى فئات مالية مقطوعة، وإلء كل نص يخالف ذلك - إما تخالف بصورة كلية الأحكام الموضوعية لقانون تنظيم الجامعات على النحو المشار إليه سلخاً فيما تعقده من سلطات في تقرير تلك الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا النقدية والعينية وغيرها، وتحديد قيمتها، وساط استحقاقها وكيفية صرفها لأعضاء هيئة التدريس والهيئات

المعاونة الخاصين لأحكامه. وفي غير الحالة الاستثنائية التي نص عليها نص المادة (١٢٤) من الدستور والتي يجوز فيها أن يتضمن قانون ربط مواردة الدولة للدولة تعديلاً في قوانين موضوعية قادمة. ومن ثم فإن حكم المادة الخامسة عشرة من هذا القانون. والدولة هذه. يعدو مخالفاً لحكم المادة (١٢٤) من الدستور. فلا يعتد به فيما يتضمنه من خروج عن أحكام قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن التزاماً بقدر التشرع التشريعي التي أعلى القانون الموضوعي على قانون من حيث الشكل فقط

يؤكد ذلك أن الحكم الوارد في المادة الخامسة عشرة المشار إليها أنما والمتعلق بتحويل الحوافر والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والمبدلات وجميع المزايا النقدية والعينية وغيرها. بخلاف المزايا التأصيلية - إلى فئات مالية مقطوعة. لا يعدو أن يكون استصحاباً للحكم المستحدث الذي تضمنته الفقرة الثانية من المادة (٧١) من قانون الخدمة المدنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥. وهو الحكم ذاته الذي تردده المادة (٧٤) من قانون الخدمة المدنية الحالي الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ لتطبيقه على العاملين غير الخاصين لأحكام قانون الخدمة المدنية. ولذين يحضرون لقوانين ونظم وظيفية خاصة بدون أن يستصحب لمشروع المزايا ذاتها والمعاملة المالية المتغيرة التي قررهما للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية. سواء فيما يتعلق بمقدار العلاوات الدورية السنوية التي تصرف لهم كنسبة من الأجر الوظيفي. أو وعاء حسابها والذي رفعه المشرع على الوجه المبين بجدول المرتبات المرافق لقانون الخدمة المدنية. بالإضافة إلى غير ذلك من المزايا. بما يكفل تعويض الموظفين المخاطبين بأحكام هذا القانون عند تثبيت قيمة الحوافر والمكافآت. ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والمبدلات وجميع المزايا النقدية والعينية وغيرها المقررة لهم. الأمر غير العاقل بالنسبة إلى العاملين الخاصين لقوانين أو نظم وظيفية خاصة. حيث إن الأمر الأساسي المقرر لهم لم تحلأ عليه زيادة. لا بمقدار العلاوة الدورية المقررة. ولا لا تتجاوز نسبة جنيهاً. ومن بين هؤلاء العاملين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المعروفة حالها وانهيات المعاونة لهم. فإن تثبتت قيمة الحوافر والمكافآت. ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والمبدلات. وجميع المزايا النقدية والعينية وغيرها. المقررة لهم. سيؤدي بالضرورة إلى ضرورة أجور العاملين الخاصين لقوانين ونظم وظيفية خاصة أقل من الأجور الوظيفية المقررة لموظفهم الخاصين لقانون الخدمة المدنية بحسبان الشريعة العامة. مما يشكل إخلالاً بالاعتبارات التي دعت إلى وضع لنظم الوظيفية الخاصة للعاملين ببعض الجهات. سواء بموجب قوانين. أو لوائح وظيفية خاصة.

وإذ حلاً قانون الخدمة المدنية المعمول به من نص يلصق أحكام قانون تنظيم الجامعات بشأن المعاملة المالية بجميع عناصرها الخاصين لأحكامه. بل على لنقص من ذلك نص قانون الخدمة المدنية على الإبقاء على هذه الأحكام. وأنه لا يطبق على المخاطبين بها إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص. ومن ثم يعد قانون تنظيم الجامعات هو الأساس في تحديد المعاملة المالية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس ولهيئات المعاونة. مما لا محل معه لتطبيق الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة (٧١) من قانون الخدمة المدنية السابق. والتي تقابها المادة (٧٤) من قانون الخدمة المدنية الحالي. أو الحكم الوارد في

المادة الخامسة عشرة من قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ على أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة لها، الخاصين بالأحكام قانون تنظيم الجامعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه وقد صدر القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بمنح علاوة خاصة للعاملين بالدولة من غير المحاضرين بقانون الخدمة المدنية والذي ردد في المادة الخامسة الحكم بأنه الوارد بالمادة (١٥) من قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، فمن ثم يحق لأعضاء هيئة التدريس الاستمرار في صرف الحوافر والمكافآت ومقاييس الجهود غير العادية والأعمال الإضافية وغيرها خلال الفترة السابقة على ٢٠١٦/٦/٣٠ وفقاً للتواعد والشروط التي كان معمولاً بها في هذا الشأن بما لا يتجاوز هذا القدر.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم خصوه أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة بجامعة بورسعيد بحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالتصويب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٥١٣/١/٥٨ - بتاريخ ٢٧ من فبراير عام ٢٠١٩. الموافق ٢٢ من جمادى الآخرة عام ١٤٤٠هـ)

#### الفتوى رقم (٣٤) :-

بشأن طلب الرأي في مدى أحقية قنيات وإحصائيات التعريض بالمعبد الفني للتعريض بجامعة طنطا في الاستفادة من المخصصات المالية المقررة بموجب القانونين رقمي (١١) لسنة ٢٠١٤ و(١١٨) لسنة ٢٠١٥.

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ما جرى عليه إفتاؤها من نطاق استحقاق البدلات بصفة عامة، أن يكون العامل شغلاً لمصلحة المقرر لها هذا البدل بالأداة المقررة قانوناً، وأن البدل الذي يمنح للعامل، سواء كان عوضاً عن نفقات تكبدها في سبيل أداء عمله أو عن طاقه بدلياً أو مخاطر معينة يتعرض لها عند أدائه به أو لتسلطها طبيعته أو مقابل ما اقتضته وظيفته من تعطل تفرغه للقيام بامعانها أو غيرها، إنما يستلزم عن علاقة لعن ويتصل بظروف أدائه ويستحق بمعاملة تفيد، ومن ثم فإنه إذا ما توافرت في العامل شروط استحقاق البدل - أنها كان مساعداً - أو وجه لظروف والمخاطر التي دعت إلى تقديمه، نشأ له الحق في استئذائه بما لا يحور معه أن يحرم من الحق فيه بعد أن يستجمع مستحقه عناصر بشوئته، ويتعين أن يكون مشمولاً بالحماية الدستورية المقررة للأجر.

واستظهرت الجمعية العمومية معاً تقدم من نصوص أن المشرع يهدف رفع المستوى الاقتصادي لأعضاء الهيئات الطبية تحقيقاً للحد الأدنى لهم من لكفاية ماديها، وتعليقاً للاستفادة القصوى من خدماتهم الطبية، وتحسين الخدمات الطبية المقدمة منهم ليعرضوا المتعاملين مع القطاعات الطبية الوقائية والعلاجية بالدولة، أصدر القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ سالف الذكر، وحدد على سبيل الحصر المقصود بأعضاء المهن الطبية، وهم الأطباء، الممرضون وأطباء الأسنان والأطباء البيطريون

ولصداقة وممارسو وإحصائيو العلاج الطبيعي والتمريض العالي وخريجو كليات العلوم من الكيميائيين والفيزيائيين وهيات التمريض، لفنية والقبول الصعوبة، كما حدد الجهات التي يطبق بشأنها أحكامه في الجهات الداخلة في الموارد العامة للدولة، وهي دهبان عام ووزارة الصحة ولسكان، ومستشفيات الصحة النفسية، والمراكز الطبية المتخصصة، ومديرية الشؤون الصحية بالمحافظات والمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لها، والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية والمستشفيات التابعة لها، والهيئة القومية للرقابة وبحوث الدوائية، والهيئة القومية لبحوث والرقابة على مستحضرات العجوية، ومرافق الإسعاف التي لم تصم إلى هيئة الإسعاف المصرية، وذلك من غير المحاطين بقوانين أو لوائح خاصة، ومن ثم لا يطبق على غيرهم من أعضاء المهنة العاملين بجهات أخرى لم ينص عليها صراحة فيه، إلا أنه نظرًا لتمثيل المراكز القومية بين هؤلاء وطرائف من العاملين بالمستشفيات الجامعية ومستشفيات الطلبة والإدارات الطبية بالجامعات فقد صدر القانون رقم (١١٨) لسنة ٢٠١٥، وقرر مد أحكام الفصل الخامس من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ على أعضاء المهنة الطبية بالمستشفيات الجامعية والإدارات الطبية بالجامعات ومستشفيات الطلبة لخاصة لأحكام قوانين خدمة المدنية من غير المخاطين بأحكام قوانين أو لوائح خاصة، على أن يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات والذي جاء تكرارًا وتحديثًا لما نص عليه القانون، ومن جماع ما تقدم، يتبين أن مناط إنفاذ أعضاء المهنة العاملين بالجامعات من المراسم المدنية المقررة بأحكام الفصل الخامس من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ هو توافق ثلاثة شروط، أولها أن يكون العامل من أعضاء المهنة الطبية المنصوص عليها في القانون، وثانيها أن يكون من المخاطين بأحكام قانون لخدمه المدنية وغير محاطين بأي قوانين أو لوائح خاصة، وثالثها أن يكون من العاملين بالمستشفيات الجامعية أو بمستشفيات الطلبة أو بالإدارات الطبية بالجامعات دون غيرهم من العاملين بالجامعات، ولو كانوا يشغلون إحدى وظائف أعضاء المهنة الطبية، وذلك لانتفاء مناط الاستحقاق.

وحيث أنه تطبق ما تقدم، فإن الثابت من الأوراق أن السيدة الدكتورة/..... تشغل وظيفة مدير المعهد الفني للتمريض بدرجة إخصائي تمريض أول، و لسيدة/..... تشغل وظيفة فني تمريض أول بالمعهد الفني للتمريض بجامعة طنطا، وأن كليهما من أعضاء المهنة الطبية ومن المخاطين بأحكام قانون الخدمة المدنية، إلا أنه لم يثبت من الأوراق أن أيًا منهما تعمل بأحد المستشفيات الجامعية أو مستشفيات الطلبة أو بالإدارة الطبية بالجامعة، ومن ثم تكون من غير المخاطين بأحكام القانونين رقمي ١٤ لسنة ٢٠١٤ و ١١٨ لسنة ٢٠١٥ لانتهاء مناط الاستحقاق، ومن ثم عدم أحقية المعروضة حالئها في الاستفادة من المخصصات المالية لأعضاء المهنة الطبية المقررة بالقانونين سألني الذكر

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المعروضة حالئها في الاستفادة من المخصصات المالية لأعضاء المهنة الطبية المقررة بالقانونين رقمي (١٤) لسنة ٢٠١٤ و (١١٨) لسنة ٢٠١٥، وما يترتب على ذلك من آثار، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٥١٠/١/٥٨ - بتاريخ ٢٦ من ديسمبر عام ٢٠١٨ م، الموافق ١٩ من ربيع الآخر عام ١٤٤٠ هـ)

يطلب الإنفاذ بالرأي القانوني بشأن جواز تطبيق حكم المادة (٧٠) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠١٦ على أعضاء هيئة التدريس بالمحافظين بأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٢.

استطهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أخصص لوظائف في الوزارات ومجالها وأجهزة الحكومة ووحدات الإدارة المحلية أحكام قانون لخدمة المدنية لمشر إليه، وقصر نطاق سريان أحكامه على الهيئات العامة، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قوانين أو قرارات إنشائها، بما تقتضيه وحسب تطبيق الأحكام الواردة في تلك القوانين أو القرارات الصادرة بإنشائها، والتي تتناول بالتدخل مسألة معينة من المسائل الخاصة بشئون الخاضعين لأحكامه، وإن اختلفت في تمصيلاتها وفقاً لطبيعة الهيئة وأهمية وظائفها وظروف العمل فيها عما ورد في القانون المذكور وبموجب المادة (٧٠) المشار إليها أعاد المشرع تنظيم نظام المعاش المبكر - والتي كان يقاهاها المادة (٩٥) مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قبل إلغائه - ووضع له شروطاً تضمنت في سوء العامل من الخمسين - وألا يكون قد اتخذت صفة إجراءات مادية وقت تقديم طلبه، وأن يجاوز مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي عشرين عاماً، ولم يخول المشرع العبة الإدارية سلطة تقديرية في قبول طلبه - على نحو ما كان معمولاً به من قبل - إذ أوجب على العبة الإدارية الاستجابة لطلبه أولاً على رغبته وفقاً لما تعدده اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه، وعلى نحو جعله سبيلاً خاصاً للاستقالة من الخدمة ونظم المشرع الحقوق التأمينية المترتبة على تقديم طلب المعاش المبكر والتي تختلف عن الحقوق التأمينية المترتبة على تقديم العامل استقالته بالطريقة العادية، متخذاً من سن العامل معياراً لتحديد على أساسه تلك الحقوق، إذ يرق العامل الذي مضى على شغل وظيفته أكثر من عام ولم يجاوز سن الخامسة والخمسين حكماً إلى الوظيفة التالية في اليوم السابق على تاريخ إحالته إلى المعاش، وتسوى حقوقه التأمينية طبقاً لمستحقاته المالية المقررة وفقاً لترتبة أحكامه، وعلى أساس مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي، مضافاً إلى تلك المدة خمس سنوات، وتسوى الحقوق التأمينية للعامل الذي جاوز سن الخامسة والخمسين على أساس مدة اشتراكه في التأمينات الاجتماعية مضافاً إليها المدة المتبقية لبلوغه السن القانونية للإحالة إلى المعاش أو خمس سنوات أيهما أقل وقد حظر المشرع تعيين من يحال إلى المعاش وفقاً لحكم تلك المادة (٧) في أي من الوحدات الخاصة لأحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه

كما استظهرت الجمعية العمومية أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة، ومن ثم يسرى عليها أحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه وأن المشرع حدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لأحكام القانون الأخير - وهم الأساتذة، والأساتذة المساعدون، والمدرسون - ونظم المواد من (١١٣) إلى (١١٦) منه الواردة في القسم الخاص بالمسائل المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس تحت عنوان انتهاء الخدمة، وأسماها، وأولها: الإحالة إلى المعاش لبلوغ عضو هيئة التدريس من الستين، وقرر لاعتبارات

تتعلق باستقرار الأوضاع الجامعية وحسن سير وانظام العمل الدراسي بدءاً عضو هيئة التدريس الذي تنقضي خدمته بلوغه السن خلال العام الدراسي حتى نهايته مع احتفاظه خلال مدة استقائه بكافة حقوقه ومناصبه الإدارية على ألا تحسب تلك المدة في معاشه ثانياً الإحالة من المعاش بقرار من رئيس الجامعة بسبب المرض أو انقطاع الإجازات المرضية المقررة قانوناً إذ ثبت في أي وقت عدم استطاعة عضو هيئة التدريس لأسباب صحية مباشرة عمله على نوحه الثاني، ورتب حقوقه التأمينية بزيادة مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إصافته بسبب استثنائية بقرار من مجلس الجامعة شريطة ألا تتجاوز المدة الإصافية مدة خدمته الفعلية أو المدة احتيقية بلوغه السن المقررة للإحالة إلى المعاش. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد المدة على تعاني سنوات، وألا يكون من شأن زيادتها أن تعصى عضو هيئة التدريس حتماً في المعاش يريد من أربعة أخماس مدته وثالثها استقالة عضو هيئة التدريس مع عدم سقوط حقه في المعاش أو المكافأة. وفي بيان هذا الحق مقدراً وأداة استعمار المشرع لقواعد التي تسوي بها معاشات ومكافآت الموظفين المفصولين من الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إلتزامها من أن سمات الكادر الخاص تطغى فيه طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانوني لها بحيث ندمه بطابعها. وتسيغ هذا الطابع على ذلك التنظيم. فبفرض طبيعته وأثاره عليه. ولقد عدد المشرع في القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٣ الكادرات الخاصة - ومن بينها الجامعات - بما يكشف عن هذه الطبيعة الخاصة وإطار المتميز لها وإذا كان هذا هو وضع الكادر الخاص في دائرة الوظيفة العامة، فإنه يكون مفهومًا وباعتبار سطيفاً خاصاً أن يعتل الأصل في تنظيم شؤون الحاصفين لأحكامه، فإذا قصر في تنظيم مسألة معينة تنظيمًا قانونيًا متكاملًا، أو سكت عن ترتيب أمر ما، وجب وبلا ريب الرجوع إلى الشريعة العامة لتلك الوظيفة. وعلى هذا تحرى دائفا التشريع - المصلحة لشريعة العامة - على أن يكون لهذا الرجوع حدوده وضوابطه. فإذا كان منطق التفسير يقل استدعاء أحكام الوظيفة العامة لتطبيق على الحاصفين لنظام خاص، فهذا هو برد فيه نص، فإن ذلك مشروط أيضاً بالأخص النظام العام للوظائف أحكام تتعارض مع أحكام التنظيم الخاص. و تتناقى مع مقتضاه أو مع طبيعة عمل تلك الكادرات، ومتطلباتها

ولاحظت الجمعية العمومية من حجاج ما تقدم أن المشرع وضع تنظيمًا قانونيًا متكاملًا لأسباب انتهاء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات انضمت أحكامه المواد من (١١٣) إلى (١١٦) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، مستعصاً عن نظام المعاش المبكر بنظام الاستقالة العادية التي انضمت أحكامها المادة (١١٦) المشار إليها على نحو ما سلف بيانه مرتباً حقوقه التأمينية التي تختص عما هو مقرر للعاملين لمسيبين الخاصين لأحكام الشريعة العامة، باصاً على عدم سقوط حق عضو هيئة التدريس في المعاش أو المكافأة - بغض النظر عن سنه وقت تقديم طلب الاستقالة - شريطة تجاوز مدة اشتراكه في نظام التأمين الاجتماعي خمس عشرة سنة عن نحو ما كان منصوصاً عليه في البند (٢) من المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥. ودون أن يقال من ذلك إلغاء هذا البند بالقانون رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٩٤. إذ إن هذا الإلغاء لا يستطيل إلى قانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

#### دليل الجامعة لتعليمية

إذا أصبح حكم هذا المبدأ مكملاً للمادة (١١٦) منه، لا ينبغي تبني ما أمك نصها قائماً، وذلك على نحو ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن. مع بعض معه القول بـ السطيم القانوني لانتفاء خدمة أعضاء هيئة التدريس هو الأساس في هذا الشأن سواء كانت أحكامه أقل أو أكثر سخاء من تلك الواردة بالتربعة العامة والمانع من الرجوع في شئهم إلى سواء بالاستعانة في من أحكام، بناءً بقدمه المنصوص عليه في الشريعة العامة في كل ما سكت عنه، بل في تلك من مفاجأة صريحة يفرض التي وضع من أحله، لتنظيم الخاص، وبالحرج عن إرادة المشرع التي ينبغي دسقا الوقوف عليها باستبعاد تطبيق أحكام الشريعة العامة بصفة كلية على من تنضم لشؤونهم الوظيفية قوانين خاصة

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقضي العسرى والتشريع الى عدم جواز تطبيق نص المادة (٧) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦ على المعروضة حالها، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى لجمعية العمومية لقضي الفتوى و تشريع - ملف رقم: ٣٨٨/٢/٨٦ - بتاريخ ٢٨ من نوفمبر عام ٢٠١٨ م - لمؤ قق: ٢٠ من ربيع الأول عام ١٤٤٠ هـ)

#### الفتوى رقم (٣٦):

بشأن الإفادة بالأي القانوني في مدى حلية أعضاء إدارة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بوزارة العدل في إجراء التحقيق مع مدير وأعضاء الإدارة المركزية للشؤون القانونية بجامعة الإسكندرية دون طلب من رئيس الجامعة، ووجوب أن تكون درجة العقلي أعلى من بحري التحقيق معه.

استطيرت الجمعية للعمومية - في ضوء سابق إفتائها - أن المشرع رعاية منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالأسباب العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها، وضماناً لحيادهم في أداء أعمالهم وعدم خضوعهم لأي تأثير من قبل السلطات الرئاسية بالحجيات التي يفعلون بها، أفردت لغيرهم قانوناً خاصاً ينظم فيه لمعاملة انوسمية لهم، وكيفية تنفيس على أعمالهم والوحدات العاصمة لهم الخبير، وكذا أفرد بضما خاصاً لفحص وتحليل الشكاوي المقدمة ضدهم، ولم يجر الرجوع إلى أحكام التشريعات الصادرة بشأن العاملين المدنيين بالدولة، وبالقطع العام على حسب الأحوال، أو إلى النوح والمضمون المعمول بها في الحجيات المنشأة بها الإدارات القانونية، إلا في المصداق التي لم يقتضها بالنسبة، وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة نظامهم الوظيفي المستقر، ومن ثم يعتبر هذا القانون هو الأساس في تحديد أحكام علاقة الوظيفة لهذه الفئة من العاملين.

ولا تحط الجمعية العمومية أنه إذا كان قانون الإدارات القانونية سالف المبدأ من قوانين الموظف العامة التي تسري أحكامه في خصوص المطلق الوظيفي المنسوب له، وإذا كان متعلق بالنسبة بفعل استدعاء أحكام الموظف العامة في النظام الخاص فيما لم يرد فيه حكم بخصوصه، فإن تلك شروطاً بالأ يتخصص النظام الخاص أحكاماً تتعارض مع أحكام القانون العام أو تتنافى مع مضافها

وتتفاهر مع مفادها، ومن ثم فإن قانون الإدارات القانونية يكون هو الأساس في تنظيم شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية، ومن ثم لا يجوز كفاءة عامة إهدار نصوص قانون المشار إليه باعتباره قانوناً خاصاً والرجوع إلى أحكام القانون لعدم في كل ما هات لقانون الخاص من أحكام. لما في ذلك من مصادفة صريحة للفرض لدى من أحله وضع القانون الخاص، ويسمى على ذلك أن تنظيم لائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية والصادرة وفقاً للقانون المشار إليه لتفتيش على أعمال مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفحص وتحقيق الشكاوي التي تقدم منهم أو صدهم، يلتصق الالتزام بما ورد في هذه اللائحة من أحكام، إذ بطعت الشئون الوظيفية لهذه لفئة بأحكام خاصة لا يسوغ معها استدعاء غيرها من الأحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة، ومن ذلك نص المادة (١٦٣) من قانون تنظيم الجامعات التي أوجبت موافقة رئيس الجامعة أو وزير التعليم العالي قبل التحقيق مع عاملين من غير أعضاء هيئة التدريس، والمتصودر من غير أعضاء هيئة التدريس العاملون بالمديون المخاطبون بأحكام قانون الخدمة المدنية، وليس أعضاء الإدارات القانونية الذين يحصون لنظام توظيف خاص نطمه القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ على النحو سالف بيانه.

بناءً على ما تقدم، فإن تحقيق إدارة التفتيش الفني بوزارة العدل مع مديري وأعضاء الإدارات القانونية لا يتطلب موافقة مسبقة من الوزير المختص وبما تستلزم تلك الموافقة لإقامة الدعوى القضائية بعد انتهاء التحقيق.

أما عن وجوب أن تكون درجة المحقق أعلى ممن يجري التحقيق معه، فإن إدارة التفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية وعلى مديريها تتشكل من عدد كاف من المفتشين بمديون من بين أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار رئيس محكمة أو ما يعادلها، ومن بين المديرين العامين والمديرين بالإدارات القانونية، وحيث إن أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار رئيس محكمة أو ما يعادلها الذين يمدون للعمل بإدارة التفتيش الفني يمدون في وظيفة فنية أعلى ممن يجري التفتيش على عملهم من مديري وأعضاء الإدارات القانونية، أو التحقيق فيما يقدم صدهم من شكاوى، وفي حالة إسناد أعمال التحقيق إلى أحد المديرين العامين أو مديري الإدارات القانونية، فإنه يجب مراعاة أن تكون درجة المحقق أعلى من درجة من يجري التحقيق معه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى صحة قيام أعضاء إدارة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بوزارة العدل بإجراء التحقيق مع مدير وأعضاء الإدارة المركزية للشئون القانونية بجامعة الإسكندرية دون طلب من رئيس الجامعة، وذلك بالصواب سالفه البيان.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٥٨١/١/٥٠١ - بتاريخ ٢٤ من أكتوبر عام ٢٠١٨م، الموافق ١٥ من صفر عام ١٤٤٠هـ)

بشأن طلب الإفادة بالرأى حول مدى أحقية الصيادلة العاملين بجامعة أسيوط في صرف  
الجواهر الخاص بأعضاء المهن الطبية، وبندل المهن الطبية أسوة بالصيادلة العاملين بالمستشفيات  
التابعة لوزارة الصحة والسكان.

استظهرت الجمعية لعمومية أن المشرع بموجب قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية المشار إليه حدد على سبيل إحصاء فئات العاملين بالمحافظات بأحكامه، وتضم كلا من: الأطباء، الشرعيين وأطباء الأسنان، والأطباء لبيطريين، والصيادلة، وممارسي وإخصائي العلاج الطبيعي، والتمريض العالي وغيرهم كليات العلوم من الكيمائيين والمعمريين، وهنات التمريض الفنية، والمبشرين الصحيين الخاصين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بتقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٨ - في المجال الزمني لسريان أحكامه، قبل إلغائه بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ - الذين يعملون بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المحافظين بقوانين أو لوائح خاصة. وقرر بمقتضى المادة (٩) منه الواردة من الفصل الخامس منه الذي ينظم لمخصصات المأهولة مع جواهر إصابته متدرجه لتأهله عدد الوظائف وفقاً للوفورات العلمية والسنوت الدراسية، وحدد صوابه وشروط منح هذه الجواهر، كما قرر منحهم بدل مهن طبية بفئات متفاوتة تتراوح بين (٤٠٠) جنيه و(٧٠٠) جنيه شهرياً

كما استظهرت الجمعية أنه بموجب القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥، المذكور سلفاً، قرر المشرع سريان أحكام الفصل الخامس من قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية المشار إليه على الأطباء الشرعيين، وأطباء الأسنان، والأطباء البيطريين، والصيادلة، وغيرهم من العاملين بالمستشفيات الجامعية، والإدارات الطبية، ومستشفيات الطلبة، واشترط لذلك أن يكونوا من الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ ومن بعده قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ - وأن يكونوا من غير المحافظين بقوانين أو لوائح خاصة.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالها كما لا يندرجان في عداد أي من الفئات المحاطة بأحكام قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية المشار إليه، كما أنها لا يعدان من العاملين بأحد المستشفيات الجامعية أو الإدارات الطبية أو مستشفيات الطلبة بالجامعات التي تسري عليها أحكام الفصل الخامس من هذا القانون الذي ينظم لمخصصات المأهولة، إعمالاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، ومن ثم ينبغي في شأنهما معاطة استحقاق الجواهر والبدلات الخاصة بأعضاء المهن الطبية المقررة بقانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية سالف البين.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية المعروضة حالها كما لا يندرجان في صرف الجواهر والبدلات المقررة لأعضاء المهن الطبية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٩٨/٤/٨٦ - بتاريخ ١٢ من سبتمبر عام ٢٠١٨ م، الموافق ٢ من محرم عام ١٤٤٠ هـ)

بشأن طلب الرأي في مدى أحقية من يحصل من العاملين هيئة الرقابة النوعية والإشعاعية من شاغلي وظائف هيئة البحث العلمي وأعوانهم على إحرازات وضع أو إحرازات مرضية أو اعتيادية بأجر كامل أو جزئي أو من يولد في هيئة علمية مؤهلة يعزب كامل أو اجازة تفرغ على عتق، في صرف بدل الجامعة المقرر لأعضاء هيئة التدريس بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ عن مدة هذه الإجازات.

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه، فتداولها من أن المصومس المانحة للإجازات في قانون تنظيم لجامعات لم تحدد مدياً ولا إجراءات القيام بالإجازات لاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون، أو لشاغلي الوظائف المعاونة، وهم المدرسون المساعدون والمعيدون، ومن ثم فلا مباح - تبعاً لما تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصدتها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الصدد، خاصة أنها لا تتصادم ولا تتأني مع هذه المصومس، مما يتعين معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال المنحبات نهاية العام الجامعي في كلياتهم أو معاهدهم وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد فضلاً عن الصحة على أنه محض تحديد للإطار الزمني الذي يسوغ فيه صفاً لسياق المعتاد لعصر هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على إجازاته الاعتيادية خلاله. ويطبق الأمر ذاته بالنسبة لشاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس الذين يطبق بشأنهم حكم المادة (١٦١) من قانون تنظيم الجامعات والتي تحدد ميعاد إجازة في أثناء العطلة الصيفية المتعلقة أساساً بالعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس والتي تطبق على شاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بحكم الإحالة الواردة بالمادة (١٣٠) من القانون ذاته - كما يجب التنبصر إلى أن هذا التحديد ليس تحديداً تحكمياً فيجوز لأعضاء هيئة التدريس والمعاونة أن يحصلوا خارجة - أي خارج نطاق هذا التوقيت - على إجازات اعتيادية، فهو تحديد للميعاد الغالب للحصول على الإجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس ومن يعاونه. بحيث إنه إذا لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس أو الوظائف المعاونة حقهم في الحصول على الإجازة الاعتيادية خلال هذه الفترة، أو استعملوا حرة منه ورغبوا في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي وسمحت ظروف العمل بذلك وتبعث الإجراءات المقررة قانوناً وصولاً إلى صدور موافقة الجهة المختصة، فإن هذه الإجازة تعد من الإجازات الاعتيادية ويتمتع الحاصل عليها بذات الحقوق المقررة للحاصل على إجازة اعتيادية في الوقت الغالب للحصول على هذه الإجازة.

كما استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه فتداولها من أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تطبق على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة إلا فيما خلت منه هذه القوانين أو القرارات. وذلك بشرط ألا تتعارض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع أحكام القانون الخاص، ولا تتصادم مع نصوصه، أو مع طبيعة الوظائف التي يحكمها

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً، أن من حق كل من ينظم في عمل أن يحصل على إجازة اعتيادية، وأن هذا الحق من الحقوق التي لا يجوز لجهة العمل أن تعجنه عن يستحقه وإلا كان ذلك منها عدواناً على صحته البدنية والفنية، وإغلافاً بأحد التزاماتها الجوهرية التي لا يجوز لتعمل دانه أن يتسامح فيها، وأن المشرع قد صاغ في هذا الإطار بنص المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٨ حق العمل في الإجازة لسموية، فعدا بذلك حقاً مقررًا بنص قانون، يظل قانوناً ما نفتت الرخصة الوظيفية قائمة، محدداً للإجازة السنوية مدداً تختلف باختلاف مدة خدمة العامل. وأن الغاية من تلك الإجازة أن يستعيد العامل خلالها قواه المادية والمعنوية، إذ هي فريضة اقتضاها المشرع على كل من العامل وجهة الإدارة، فلا يملك أي منها إهدارها كلياً أو جزئياً إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل

وأن الإجازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس وعضو الهيئة المعاونة له هي جزء من علاقته العمل التنظيمية، ومن حقوق العضو المقتضية في هذه العلاقة، والحق فيها محول بعلاقة العمل ذاتها، فتبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إجازته ومستحقة آثارها القانونية، ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل الإجازة بحيث يظل معامته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وحقوق وأجور إضافية وبدلات وكأنه بالعمل سحاً ومنف وحسبما كانت عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المنضبط الذي يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية فلا مناص من تمتع الحاصل على إجازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق. والقول بغير ذلك يؤدي إلى عرّوف عضو هيئة التدريس ومن معاونه عن الحصول على إجازته الاعتيادية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية، وفي ذلك رهاب لحقه في الإجازة مما قد يؤدي إلى رهاقه تماماً بما يخالف القانون وينتج عنه مير سحبه في العمل لجمعي وما يبطئ على الإجازة الاعتيادية بتعلق على إجازة أداء فريضة الحج وكذلك إجازة الوصع والإجازة المرصية بأجر كامل

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً، أن المشرع رعية منه لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات، وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ - زيادة بدل الجامعة المقرر لهم على وفق لفئات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون، واشترط لصرف هذه الزيادة بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس دون لبيته المدونة نمرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد أدب أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، فضلاً عن عدم تفاضهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام البفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها، وأن ما اشترطه المشرع بالقانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تغري أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل بالجامعة بعد أدب أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات بصرف بدلة إلى عضو هيئة التدريس لقيام بالعمل فعلاً، ولا يمكن أن ينصرف إلى عضو هيئة التدريس المصريح له بإجازة اعتيادية فلم يدر بخمد المشرع مع من يحصل على إجازة اعتيادية أو إجازة مرصية بأجر كامل أو إجازة أدب فريضة الحج أو إجازة الوصع من الحصول على

هذا لبدل، والقول بغير ذلك يجعل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعة الإجازات المشار إليها، فإذا كان من حق عضو هيئة التدريس الحصول على هذه الإجازات وصرح له بذلك من السلطة المختصة، فلا مناص من استصحاب وصفه السابق على حصوله على هذه الإجازات، فإذا كان مستظلاً في خدمة الجامعة ولعملية التعليمية لمدة أربعة أشهر على الأقل أسبوعياً، ولا يتقاضى مستحقات مالية عن عمل خلال هذه الأيام من أي مصدر، فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة الإجازات المشار إليها، أما إذا تخلقت بشأنه الشروط المقررة قانوناً لاستحقاق الريادة المقررة لمدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة، استصحب هذا الوضع خلال فترة الإجازة وتخلف بشأنه منوط استحقاقها، مع مراعاة أن الشروط التي أوردتها المشرع في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه لصرف هذه الريادة تطبق بشأن أعضاء هيئة التدريس ذوي الهيئة المعاونة على نحو ما أسلفنا به، فيستحقون في حالة الإجازات المذكورة صرف الريادة المقررة لبدل الجامعة دون بحث الحالة السابقة على حصولهم على الإجازة ما دامت علاقتهم الوظيفية بالجامعة لم تنقطع وتحققت فيهم أسباب الحصول على الأجر، بحسبان أن المهمة الأساسية لهم على وفق ما ورد بقانون تنظيم الجامعات هي القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا، وما يعهد به إليهم لقسم المختص من التدرجات وللدروس العلمية. وهذه المهمة تقتضي التخلف قليلاً من واجب الحصول الدائم بالجامعة وتقتضي بصورة أكثر الانتظام في المذاكرة والبحث.

وما يطبق على الإجازات المذكورة ينطبق على المهام العلمية والتفريغ العلمي المنصوص عليه بالمادة (٨٨) من قانون تنظيم الجامعات، وينطبق على فترات حصول المؤتمرات العلمية، وأثناء البعثات والإشراف المشترك، والإجازات الدراسية، وأثناء المشاركة في المشروعات البحثية، ما دام استحقاق عضو هيئة التدريس أو عضو الهيئة المعاونة راتبه في هذه الأحوال فيستحق الريادة المقررة في بدل الجامعة، ولقول بغير ذلك يشجع عضو هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة على القعود عن البحث العلمي وعن الاطلاع على مستحدثات العلم حتى لا يفقد المميزات المادية المقررة له خلال فترات المشار إليها، وهو ما يناقض بوضوح المراسم المنسقة الخلية في قانون تنظيم الجامعات ويتنافى أيضاً مع المنطق.

ومؤدى ذلك أن أعضاء هيئة التدريس يستصبحون ما كان عليه أمرهم قبل الإجازة الاعتيادية، أو الإجازة المرسية بحر كامل، أو إجازة أو فريضة الحج، أو إجازة الوصع، وكذلك يستصبحون ما كان عليه أمرهم قبل المهام العلمية والتفريغ العلمي المنصوص عليه بالمادة (٨٨) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وقبل حصول المؤتمرات العلمية، والبعثات، والإشراف المشترك، والإجازات الدراسية، وقبل المشاركة في المشروعات البحثية، ما داموا يستحقون رتبهم في هذه الأحوال، بحيث تظل معاملتهم فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لمدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وحافز الجودة وتفريغ العلم وكأهم بالعمل، أما شاغرو لوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس، فلا حاجة لبحث الحالة السابقة على حصولهم على الإجازات وهي لأحوال المشار إليها، ما دامت علاقتهم الوظيفية بالجامعة لم تنقطع وتحققت فيهم أسباب الحصول على الأجر.

كما استُطيرت الجمعية مما تقدم. أن المشرع أنشأ هيئة الرقابة النووية والإشعاعية كهيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء، وسحباً لشخصية الاعتبارية، وبأط برئيس مجلس الوزراء إصدار لائحة للعاملين بالهيئة، ونقل إليها جميع العاملين بالمركز لغرض تأمين لىووي والرقابة الإشعاعية بهيئة الحظافة العزبة بذات وظائفهم ومرتباتهم ومزاياهم المالية ولعميلة خاصة لمدلات والمكافآت والحوافز، واستثناء من لائحة العاملين بالهيئة يطبق في شأن شاعلي وظائف هيئة لبعث العلي وأعوامهم من المدرسين المساعدين والمعيدين بالهيئة ولأساتذة المدرسين وغير المدرسين والرائرس في كن ما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل والندب والإعارة والإجازات والإبدد ولواجبات ولتأديت واسبا، الجمعية. أحكام قابون تنظيم الجامعات وللائحة التعيدبة، كما أنهم يحصون على المزايا والمكافآت المطبقة على أقراهم بالجامعات فيما عدا مكافآت التصحيح والامتحان وكنائرون، ومن ثم تسري في شأنهم الريادة المقررة لبلل الجامعة سالف الذكر بذات القواعد المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

وترتيباً على ما تقدم، ولذا كان الثابت من الأوراق أن لسلطة المختصة صرحت للمعروضة حالاتهم من شاعلي وظائف هيئة اسحت العلي وأعوامهم بهيئة لرقابة النووية والإشعاعية، بإجازات بأجر على المحو سالف الذكر، وقد خلت الأوزان مما يفيد بخلف مناط استحقاق الريادة المقررة لبلل الجامعة بموجب القابون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ في شأن المعروضة حالاتهم الثالثة، والرابعة، والخامس، قبل الحصول على هذه الإجازات، ومن ثم قراهم يستصحبون ما كان عليه أمرهم قبل الإجارة، باعتبار أنهم يشغلون وظائف يعادل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، بحيث نطل معاملتهم فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لبلل الجامعة بموجب القابون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وكأنهم بالفعل، وذات المنحة بالنسبة للمعروضة حالاتهم الأولى والثانية ولسادسة، حيث نطل معاملتهم خلال فترة الإجارة فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لبلل الجامعة بموجب القابون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وكأنهم بالفعل، أحداً في الاعتبار أنهم يشغلون وظائف يعادل الوظائف المعاونه لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأن هذه الوظائف لا حاجة لبعث العلية السابقة على حصولهم على الإجارة ما دامت العلاقة الوظيفية قائمة لم تقطع، وتحققت فيهن أسباب الحصول على الأجر

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أحقية المعروضة حالاتهم في الريادة المقررة لبلل الجامعة بموجب القابون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ خلال فترات الإجازات المشار إليها، وذلك على المحو المبين بالأسباب

(فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٨/٦/٨٦ - بتاريخ ١٢ من سبتمبر عام ٢٠١٨ م، الموافق ٢ من محرم عام ١٤٤٠ هـ)

بشأن المراء القائم بين الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، ووزارة المالية (الإدارة المركزية لخبرة المالية بقطاع الحسابات والمديرية المالية) بشأن الزام الأخيرة بمراجعة مشروع اللائحة المالية لمركز الإناحة العيوية باعتباره وحدة ذات طابع خاص تابعاً للهيئة.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشروع وضع بموجب القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣، نظاماً خاصاً للمؤسسات العلمية استدرى فيه أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧١ لتسرى على هذه المؤسسات، وذلك في حدود، وطبقاً لنقواعد التي بينها المشروع في القانون المذكور أولاً، ولدى عهد إلى رئيس الجمهورية إصدار اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية من هذه المؤسسات، وحدد ما يجب أن تشمل عليه هذه اللائحة، ومن ذلك بيان القواعد التي تسرى على المؤسسة من بين الأحكام المصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات أنف الذكر، وبيان السلطات والاختصاصات الواردة بهذه الأحكام، والمخولة للمجالس والقيادات لمسئولة بالمؤسسة العلمية، وتوزيعها، طبقاً للهيكل التنظيمي لها، وتسبباً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٨٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن اللائحة التنفيذية للهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية، بحسب إحدى المؤسسات العلمية المشار إليها، والتي باطت المادة (٥) من مجلس إدارة الهيئة سلطة إصدار الدوايح المالية الخاصة بالهيئة، وأخضعت المادة (٢٣) شاغلي وظائف أعضاء هيئة البحوث، ومعاونتهم، والأساتذة المتفرغين، وغير المتفرغين والرائرين بالهيئة لأحكام قانون تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية، بالنسبة لجميع شؤهم لخدمة بالتعيين والترقية والسب والنقل والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات والتأديب وإنهاء الخدمة، وقد وردت هذه اللائحة خلواً من نص يعهد إلى مجلس إدارة الهيئة السلطات ذاتها المخولة لمجلس الجامعة، والمجلس الأعلى للجامعات وذلك بالنسبة لإنشاء وحدات ذات طابع خاص، بما يتفق مع طبيعتها بموجبصوص صريحة تتيح ذلك كما هي الحال في المواد من (٣٠٧) إلى (٣١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

وترتيباً على ما تقدم، فإن قرار مجلس إدارة لبيئة القومية لرقابة والبحوث الدوائية بالموافقة من ناحية المبدأ على اغتار مركز الإناحة العيوية بالهيئة وحدة ذات طابع خاص على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليها، يكون له صدر ماقداسده، نمر الذي يعدو معه رفض وزارة المالية - الإدارة المركزية لخبرة المالية بقطاع الحسابات والمديرية المالية - مراجعة اللائحة المالية لمركز، باعتباره وحدة ذات طابع خاص لعدم ملاءمة السد القانوني لمشروع هذه اللائحة، مو فلأ لصحيح القانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى رفض مطالبة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بالرأى الإدارة المركزية للخبرة المالية التابعة لقطاع الحسابات والمديرية المالية بوزارة المالية مراجعة مشروع اللائحة المالية لمركز الإناحة العيوية باعتباره وحدة ذات طابع خاص تابعاً للهيئة، وذلك على التفصيل المبين بالأسباب.

(فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٤٧٢٥/٢/٢٢ - بتاريخ ١١ من يوليو عام ٢٠١٨ م، الموافق ٢٧ من شوال عام ١٤٣٩ هـ)

بشأن طلب الرأي القانوني عن مدى أحقية أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في صرف بدل العجوة خلال مدة المهام العلمية، ومدى أحقية المعيدين والمدرسين المساعدين في صرف العبد ذاته خلال مدة البعثات.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أنه في حين رفع دخل جميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والموجودين على رأس العمل بالجامعات لمواجهة أعباء المعيشة، وتوفير الحياة الكريمة لهم حتى يتصرفوا لعمل الحامى والبحث العلمى، فقد قرر المجلس الأعلى للجامعات حافز جودة وتفرض على لهم بدءاً من ١٠١١/٧/١٠. وصدر قرار وزير لتعظيم العالى رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١١ المشار إليه متضمناً سوابق، وألأت صرف هذا الحافز، والذي جعل مدته الصرف الوجود على رأس العمل العلمى بالجامعة، واستحقاق الراتب منها

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - حسبما استفر عليه إفتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم لجامعات المشار إليه، أجاز إبعاد أعضاء هيئة التدريس في لجامعات العاضمة لتحكامه، في مهمات علمية مؤقتة خارج الجامعة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة بشرط عدم الإحلال بحسب سير العمل في القسم وفي الكلية، أو المعهد، وأوجب أن يقاصى الموفد طوال مدة لمهمة راتبه كاملاً وأحز المشرع في هذا القانون كذلك إبعاد المعيدين والمدرسين المساعدين في بعثات إلى الخارج، أو على منح أجنبية، أو الترخيص لهم في إجازات دراسية براتب، أو بدون راتب، وأن هذا الإيفاد سواء في المهمات العلمية، أو البعثات لدراسة، هو من قبيل الأوضاع الوظيفية الخاصة التي، فئحتها طبيعة مرفق الجامعة الموط بها تكوين أعصتها تكويناً عمنها قانوناً على لبحث والإطلاع، وموكبة كل جديد في العلوم، وأن كلاً من الإيفاد في مهمة علمية، أو بعثة دراسية هو حر، من علاقته لعمل التنظيمية، ومن حقوق العصو المسسة في هذه العلاقة، ولحق فيها تحول بعلاقة العمل ذاتها، فئبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إيفاده للمهمة العلمية، أو البعثة الدراسية، وممتحة لأثارها القانونية، ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل إيفاده للمهمة، أو البعثة بحيث تعلل معامته فيما يتعلق بما كان يحصل عنه من راتب، وجوفر، وأجور إضافية، وبدلات وكأنه بالعمل - متلاً ومطاً - وحسماً كان عليه الحال قبل هذا الإيفاد، بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المضبط الذى يمكن الاستناد إليه في معامته الوظيفية خلال مدة هذا الوضع الوظيفي الخاص

فلا ماص من تمتع الموفد في مهمة، أو بعثة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق، والقول بغير ذلك يؤدي إلى عروف عضو هيئة التدريس ومن بعده عن الموافقة على الإيفاد في مهمات علمية، أو بعثات دراسية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية، وفي ذلك ضرر بالغ لمصلحة الجامعة، وأعصتها بعدم كمال تعليمهم بالخارج، والاستفادة من لاطلاع على المسجديات في مجال علمهم، وتخفيفهم عن ملاحقة الجديد والمستحدث من دروب العلوم والفنون، مما يلحق بالغ الضرر بالعمل الجامعي، ولأسهما أن المشرع ذاته احتفظ بص صريح لعصو هيئة التدريس طوال مدة إيفاده في مهمة

علمية موقفة خارج الجامعة بكام راتبه. وهو ما يطبق على شاغلي لوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس حال الموافقة على إيفادهم في بعثات إلى الخارج، أو على منحة أجنبية، أو التصريح لهم بإجازات دراسية على نفقة لدولة. والقول بغير ذلك من شأنه الإضرار ماليًا بعموم هيئة التدريس الموفدين في مهمة علمية، أو بعثة دراسية بالمخالفة لتدابير.

ولما كان ما تقدم. وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته لسيد الدكتور/..... يعمل مدرسًا بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة بجامعة طيطبة. وقد تم إيفاده في مهمة علمية إلى جامعة مالابا بدولة ماليزيا بدءًا من ٢٠١٢/٢/١ حتى ٢٠١٣/١/٢٢. ثم أوفد في مهمة علمية إلى الجامعة ذاتها بدءًا من ٢٠١٤/٦/١٧ حتى ٢٠١٥/٦/١٦. ومن ثم فإنه يستحق صرف حافز الجودة والتفريغ العلمي المقرر، بموجب قرار وزير التعليم العالي ورئيس المجلس الأعلى للجامعات رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١١ المشار إليه بالفئة المحددة لوظيفته خلال العتريتين المشار إليهما. كما أن الثابت من الأوراق أن السيدة/... والتي تعمل مدرسًا مساعدًا بقسم المحاسبة بكلية ذاتها، تم إيفادها في بعثة خارجية إلى المملكة المتحدة لمدة أربع سنوات متصلة وتم عدها حتى نهاية العام الخامس. ومن ثم فإنها تستحق صرف حافز الجودة والتفريغ العلمي المشار إليهما بالفئة المحددة لوظيفتها خلال فترة بعثتها المذكورة سلفًا.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى أحقية كل من المعروضة حالتاهما في صرف حافز الجودة والتفريغ العلمي خلال فترات المهام العلمية والبعثات الخارجية. وذلك على النحو المبين تفصيلًا بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٠٠٧/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٧ من يونيو عام ٢٠١٨ م الموافق ١٣ من شوال عام ١٤٣٩ هـ)

#### الفتوى رقم (٤١):

بشأن الإفادة بالرأي القانوني عن حوار التجاوز عما سبق صرفه من مكافآت لأعضاء مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بناء على قرار مجلس الأكاديمية بجلسته رقم (١) بتاريخ

٢٠٠٤/٦/٧.

استعرضت الجمعية العمومية ما متفر عليه إفتؤءا، من أن عدم حوار استرداد ما سبق صرفه للعامل بغير وجه حق، إثر صرف مبالغ له تبين عدم استحقاقها، ممول بتوفر حسن النية لدى العامل ولقائمين على أمره بالجهة الإدارية، سدا لكل طريقة نحو التعايل، أو المجاملة فإذا أفصحت الأوراق عن غش، وتواطؤ، أو معاملته ببعض حق لجهة الإدارية في استرداد تلك المبالغ من العامل، لرد فصد عليه وتوفيرا لمأكل مسعاه، لعلقا للسبل أمام من تسول له نفسه أن يعطي، أو يأخذ غير المستحق له من أموال المرفق الذي يعمل به غشا، أو مجاملة، ومرد الأمر في ذلك يكون لكن حالة واقعية وفقا لظروفها وملاساتها

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأور في أن مجلس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وافق بجلسته رقم (١) بتاريخ ٤/٦/٧ - ٢ على تحديد مكافأة حضور المجلس بواقع ثلاث ساعات تدريس أسبوعياً، بالمخالفة لمصر المادة (٣٠٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، التي تطبق على الأكاديمية والتي كانت تقرر مكافأة مفدزها خدسون حينها عن حضور كل اجتماع، مما يكون معه الصرف تم بالمخالفة لمصر القانون، وقد حلت الأور في مما عساه أن يفيد أن هذا الصرف قد اقترن بمعنى غير مشروع، أو غش، أو تواطؤ، وتحاليل من جانب من صرفت لهم هذه المبالغ إذ يظل الأصل المبرر للأشياء هو حسن النية، ومن ثم فبره يجوز التجاوز عن استرداد ما صرف دون وجه حق في الحالة المعروضة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى جواز التجاوز عن استرداد ما صرف دون وجه حق في الحالة المعروضة، على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع- ملف رقم: ١٧١٠/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٧ من يونيو عام ١٤٠١م، الموافق ١٣ من شوال عام ١٤٢٩هـ)

#### الفتوى رقم (٤٢) :-

بشأن طلب إلى القابولي عن مدى أحقية شاغلي وظائف (زميل واستشاري مساعد واستشاري) بمستشفى عين شمس التخصصي في الجمع بين الجو في الشيرة التي تصرف لجميع العاملين بالمستشفى المشار إليها وبين المخصصات المالية المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفقاً لعانون تنظيم الجامعات الصادر بالدون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، ومدى أحقيتهم في الجمع بين الجو في الشيرة المشار إليها والزيادة في بدل الجامعة المقررة بمقتضى القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، حال جواز الجمع.

استطيرت الجمعية العمومية - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع في المادة الأولى من القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاصة لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وظائف استشاري، واستشاري مساعد، وزميل، لبعض فيها أطباء والصادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي، وأخصائيو التمريض، وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلون على درجة الدكتوراء، أو ما يعادلها، وأحال في شغل هذه الوظائف إلى لقواعد والإجراءات المعمول بها بالنسبة إلى شاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، سواء بالنسبة إلى المعيين، أو لترقية، أو المعامسة المالية، أو غيرهم من الأمور المتعلقة بتنظيم العلاقة الوظيفية، وقد استهدف المشرع من ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين شاغلي الوظائف المشار إليها، وتظليلهم الشاغلين لوظائف معادلة في هيئة التدريس بالجامعات، وتمتع الأولين بالمزايا المقررة للأخرين أخذاً بعين الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتين في أساسها وجوهرها، وركونها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي، ومتى كان المشرع قد عدل بين الوظائف المشار إليها بالمستشفيات بوظائف أعضاء هيئة

التدريس، فإن مقتضى ذلك وإلزامه الاعتد بهذه المعادلة في جميع أجزائها بحيث لا تقتصر على المعاملة المالية للوظيفة المعادلة فحسب، وإنما يمتد أثر هذه المعادلة إلى المراتب الوظيفية الأخرى. إذ القول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل من مضمونه وهدفه

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أبداً - وعلى ما جرى به إختلاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه باط بالمجلس الأعلى للجامعات لاختصاص برسم الإطار العام للنوع الفنية والمالية والإدارية لحسابات النحوت والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات، في حين باط بمجلس الجامعة إصدار النوايح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشئون المالية والإدارية، وأوكل إلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون تنظيم الإطار العام للنوايح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات، بما يفرض هذه الوحدات الاستقلال الفني والإداري والمالي، على نحو يعينها على تحقيق أغراضها، ومن بينها معدنة لجامعة على القيام برسالتها والمساهمة

في تنفيذ مشروعاتها، ومشروعات كلياتها ومعاهدتها، وتزويدها باحتياجاتها، والقيام بالأعمال الإنتاجية للغير، وأسس إلى مجلس إدارة كل وحدة الاختصاص بوصف قواعد وإجراءات صرف الأصول والمكافآت المقررة للعاملين بها وتحديد المستحقين لها من مواردها لدشة عن مباشرة أنشطتها، ومواردها الأخرى المقررة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم لجامعات، وهو ما يتساقى معه لقول بوجود أبلولة موارد هذه الوحدات إلى موارده الجامعة

وفي هذا الإطار فقد أجازت المادة (٧ ٣) من تلك اللائحة لمجلس الجامعة بقرار منه إنشاء وحدات ذات طابع خاص من الوحدات المحددة حصراً بالفقرة الأولى من هذه المادة، وبما مستشفيات الجامعة، كما أجازت في الفقرة الأخيرة منها إنشاء وحدات ذات طابع خاص أخرى بقرار من المجلس الأعلى لجامعات، بما مؤداه أن الوحدات ذات الطابع الخاص يتم إنشاؤها - بحسب الأصل - على أصول الجامعة المنشأة بها، ومن أموالها

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أنه بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٩٢م رفع قيمة بدل الجامعة المقرر لأعضاء هيئة التدريس، ولوظائف المعاونة بالجامعات العاصعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات سنة ٢٠١٢/٧/١، وفقاً للمعات لوردة بالجدول المرافق لهذا القانون، وهو ما يطبق كذلك على شائلي ومطابق، استشاري واستشاري مساعد ورميل على النحو السالف بيانه، وقد اشترط المشرع في هذا القانون لصرف هذه الريادة لأعضاء هيئة التدريس - دون الوظائف المعاونة - تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بعد أدب ربعة أيام أسبوعاً لقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات سالف البيان، وعدم تفاسيم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة، أو خارجها خلافاً ما ينص عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

ولما كان ذلك، وكان الثابت مما تقدم، أن مجلس إدارة مستشفى جامعة عين شمس التخصصي، وحدة ذات طابع خاص منشأة بموجب قرار مجلس جامعة عين شمس رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢، قرر ريادة

الحوافز الشبيرة للعلماء المعينين بالمستشفى تكون بنسبة (٠-١٠%)، عملاً لمسلطة المعقودة به طبقاً لقانون الجامعات المشار إليه ولائحته التنفيذية، دون أن يستثنى من ذلك العاملين بالمستشفى ساعدي ووظائف مستشاري و مستشاري مساعد. وزمير الذين يعاملون معاملة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وهو ما أقرب به إدارة المستشفى في رده على منالفة جهاز المركزي بمحاسبات حيث أكتبت تميع شاعري تلد الوظائف بالمؤثر المشار إليه باعتبارهم يتدرجون في عداد العاملين بالمستشفى وبحسبان أنه ليس ثمة مانع قانوني بحول بين شاعري هذه الوظائف وتقاضى تلك الريادة في الحر فر، ومن ثم يكون من حقهم الجمع بينها والمخصصات المالية المقررة لهم علفاً لمادون بمليم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢

وفيما يخص جواز جمع شاعري الوظائف المشار إليها بين هذه الزيادة في الحوافز الشبيرة سالفة البهاس والريادة في بدل الجامعة المقررة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠، فإنه ومن كان من شروط استحقاق تلك الزيادة منحهم الكامل للهم بالمستشفى بعد أولى أربعة ايام أسبوعياً لقيام بهمهم والو حبات لمصلحة الهم. وهو الشرط المسوف فيهم بالفهم، لا أن القانون المشار إليه وصح شرطاً آخر لاستحقاق تلك الريادة وهو عدم نقاضيم أي مستحقات مالية عن عمل خلال ايام التفرغ من أي مسعر د حل الجامعة أو خارجها خلاف ما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، الفر غير الحاصل بالنسبة الهم. د ايم يتقاضون الحر فر الشهيرة سالفة البهاس، والتي لا تُعد من المستحقات المثالة المنصوص عليها في هذه اللائحة، وبذلك يمتنع بمأهم أحد الشروط المقررة لاستحقاق تلك الريادة في بدل الجامعة المشار إليه، ومن ثم لا يجوز لهم الجمع بينهما.

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقصى الفتوى والتشريع، الى أحقية شاعري وظائف استشاري، واستشاري مساعد. وزمير بمستشفى جامعة عن شعى لتحصى في الجمع بين الحوافز الشبيرة المقررة لعاملين بالمستشفى والمخصصات المالية المقررة لهم طبقاً لمادون بمليم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٢ عد الريادة في بدل الجامعة المقررة بمقتضى القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠، وذلك على التفصيل السابق.

(فتوى الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع - علف رقم: ١٩٧٨/٤/٨٦ - بتاريخ ١١ من ابريل عام ٢٠١٨ م. لمو قق ٢٤ من رجب عام ١٤٣٩ هـ)

بشأن الإفادة بالرأي القانوني بخصوص جواز قيام وزير التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد

#### شهادات خريج الجامعة العمالية

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات باط بالجامعات الخاصة لأحكامه الاختصاص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها تحقيقاً لأغراضها المنصوص عليها في المادة (١) منه، وقرر تخاضعاً شكل لبيئات العامة، ومنعها الشخصية الاعتبارية، وقد حدد المشرع في هذا القانون لجامعات التي تطبق عليها أحكامه، وأجاز إنشاء جامعات جديدة تخصص لأحكامه، أو لغرض لجامعات قائمة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالي وموافقة المجلس الأعلى للجامعات، وتكون كل جامعة من عدد من الكليات، ويجوز أن ينشأ بها معاهد تابعة للجامعة، ويكون تحديد وإنشاء الكليات والمعاهد بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي، وبعد أحد رأي مجلس الجامعة المختصة، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الوزراء وشكل المشرع للجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون مجلس أعلى يسمى "المجلس الأعلى للجامعات" مقترده القادرة، يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي، والتنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطها المختلفة كما حصر وزير التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للجامعات، ويشرف عليها بحكم منصبه، ويكون المشرع لكل جامعة مجلس برئاسة رئيس الجامعة، يختص بالنظر في مسائل متعددة، منها رسم وسياسات السياسة العامة للتعليم والبحث في لجامعة وتنظيمها، ووضع الخطة الكفيلة بتوفير الامكانيات الكافية لتحقيق أهداف الجامعة، ووضع النواحي الداخلية لكليات الجامعة ومعاهدها، وتنظيم قبول الطلاب في الجامعة، وتحديد أعدادهم، وضع المراجعات والشهادات العلمية والدبلومات، لمبينة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد المختصة الخاصة لأحكام القانون دته، وذلك بدء على طلب مجالس هذه الكليات والمعاهد هذا في حين باط المشرع بموجب قانون المقابلات العمالية لمشار إليه بالاتحاد العام لمقابات العمال قيادة الحركة النقابية المصرية ورسم سياستها العامة بما يحقق أهدافها داخلياً وخارجياً والدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة، والعمل على رفع مستواهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإنشاء وإدارة المؤسسات الثقافية، والعلمية، والاجتماعية، والصحية، ولاتعمانية، ولترفيهية العمالية التي تقدم خدماتها على مستوى لجمهورية، وتكون لهذه المؤسسات الشخصية المعنوية، ويصدر في هذه الحالة قرار من الوزير المختص بإنشاء ووضع لنظام الأساسي واللوائح لهذه المؤسسات بناء على موافقة الاتحاد، ويجب أن يتضمن النظام الأساسي على الشخص نظم تشغيل هذه المؤسسات وتمويلها والإشراف عليها

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع دعماً للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتلبية لاحتياجات المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة أجاز في القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ إنشاء جامعات خاصة وأهلية تكون أغلبية لأموال المشاركة في رأسمال أولاهما مملوكة لمصريين ولا يكون

عرضهما الأساسى لتحقيق الرفع، ومنعهما شخصية اعتبارية خاصة، وستنضم لإنشائهما وتجهيز نظامهما صدور قرار بذلك من رئيس الجمهورية بدءاً على طلب جماعة المؤسسين، بالنسبة إلى الجامعة الخاصة، وشخص طبيعى، أو اعسارى، أو مهتماً، أو مؤسسة ذات مصلحة عامة بالنسبة إلى لجامعة الأهلية. وعرض وزير التعليم لعدلى ومواقفة مجلس الوزراء فى كليهما، ومن ثم فلا يكون للجمعية الأساسى سوى والمهدين الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وسنك لخاصة لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ بقمر تداعى بهما إذ يفرز كل مهما بطبيعته الثانوية ونظامه الثانوى المستقل المحدد لأغراضه وسبل رقابة الدولة على أدائه.

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها لقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٨٣ بإصدار النظام الأساسى للمؤسسة الثقافية لعمالية، أن هذه المؤسسة تعد مؤسسة خاصة ذات مصلحة عامة تتنوع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتنفع الاتحاد العام لقطات عمال مصر، والمؤسسة مجلس إدارة هو السلطة العليا التى تتولى شؤونها، ورسم سياساتها ومناخعة تنفيذها، ويشكل هذا المجلس بقرار من وزير الدولة للتوى العمالية والتدريب، برئاسة رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لقطات العمال، وقد تضمن هذا النظام تحديد أهداف المؤسسة، ومن ذلك النهوض بمستويات التربية الثقافية والتوعية الثقافية للعمال ارتقاء بمسؤولياتهم فى بناء الوطن والمحافظة على قيمه ودعم المؤسسات، وزيادة الإنتاج وصيانة وسائله، وبلوغاً لتلك الغايات أوكل النظام إلى هذه المؤسسة إعداد قيادات متعددة من المقاييس تحسباً لمستوى العمل النقابى، ودعماً للحركة النقابية المصرية، وزيادة فعاليتها فى التعامل، والتفاعل مع الحركة النقابية العربية والأفريقية ولدولية، وللمؤسسة فى سبيل ذلك إنشاء معاهد عالية لتخريج المحاضرين والمنشقين العماليين والمشرقيين ثقافيين و... وإيماناً من الدولة بأهمية العلم والتعليم ودور الثقافة والمعرفة فى النهوض بمستوى التثقيف والتعليم لعمال، ودعم وتطوير مستوى العمل النقابى بأسلوب علمى سليم يتفق ومبجح العصر، أصدر رئيس لجمهورية القرار رقم (١٥٦) لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسى للمؤسسة الثقافية لعمالية، ولدى أصاف بموجب المادة (الأولى) منه إلى النظام الأساسى للمؤسسة الثقافية العمالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٨٣ بأننا خامساً عنوانه "الجامعة العمالية" والذى بموجبه جرى إنشاء الجامعة العمالية بالمؤسسة الثقافية العمالية، وتعد أحد قطاعات المؤسسة، ليمول هذه الجامعة القيام على تحقيق الأهداف المنصوص عليها فى المادة (٣٧) من النظام الأساسى للمؤسسة معدلاً بقرار رئيس لجمهورية رقم (١٥٦) لسنة ١٩٨٥، وتنضم عدداً من مراكز الدراسات والبحوث والمعلومات بصدر بإنشائها قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة بناء على اقتراح مجلس الجامعة ولجامعة العمالية مجلس جامعة هو السلطة التى تتولى إدارة شؤونها ورسم سياساتها ومناخعة تنفيذها، ويشكل هذا المجلس، برئاسة رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لقطات العمال، وسنعد له وضع النظم والدرج الخاصة بالدراسات بالندرس، بها وتنعتمد قرارات المجلس من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية لعمالية، وطبقاً لأحكام الباب الخامس من النظام الأساسى المشار إليه، يُعد لجامعة العمالية قسم خاص فى إطار موازنة المؤسسة يشمل إيراداتها ومصروفاتها، وقد

ماضت هذه الأحكام برئس مجلس الجامعة عداد تقرير شام عن نشاط الجامعة خلال السنة المنتهية، يُعرض على مجلس الجامعة لمناقشته وقراره، ويُخطر به مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية

ولما كان ذلك، وكان التنظيم المتقدم لجامعة العمالية يقضى إلى مفهوه ثامة بينها وبين الجامعات الحكومية الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات، و لجامعات الخاصة والأهلية الخاصة لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ سواء من حيث أدلة الإنشاء، والتنظيم الداخلي، والتمهبة الإدارية ولندية، فمكل منها نظامها القانون الخاصة له بغير تداعى بين هذه الأنظمة من شأنه اردواحية في تطبيق القاعدة النسوية على الجامعة الواحدة ولما كانت لجامعة العمالية تستقل بالتنظيم المستوص عليه في النظام الأساسى للمؤسسة الثقافية العمالية معداً بقرار رئيس لجمهورية رقم (١٥٦) لسنة ١٩٨٥، ومن ثم يقدو حثلاً أن هذه الجامعة ليست من بين الجامعات المستوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، كما أنه لم يجر إنشراحاً طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ذاتها، وأنه ليس ثمة نص في قانون يقضى بتبعيتها لوزير التعليم العالى، أو بنفاد أحكام قانون تنظيم الجامعات ولأنه تحت التمهبة عليها، ومن ثم فإنها لا تسرح في عداد الجامعات لخاصة لأحكامه، وإنما هي إحدى قطاعات مؤسسة خاصة ذات متخة عامة، هي المؤسسة الثقافية لعمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال، ومن ثم فإن أحكام قانون تنظيم الجامعات المنظمة لمنح الدرجات والشهادات العلمية ولديبومت لا تطبق على خريجي الجامعة العمالية: لأهم ليسوا من المختصين بهذه الأحكام، مما لا اختصاص معه لوزير التعليم العالى والبحث العلمى باعتماد شهادات خريجي الجامعة العمالية لانحصار صفة في هذا الشأن.

ولا يبال من ذلك ما تنص عليه المادتان (٢٥)، و(٢٦) من اللائحة الداخلية للجامعة العمالية الصادرة بقرار وزير القوى العاملة والهجرة رقم (٦٢) لسنة ١٩٩٩ من منح خريجي شقيق التسمية التكنولوجية ولعلاقات الصناعية الشهادات الدراسية بعد اعتماد وزير التعليم العالى، اذ لا بعدو ذلك أن يكون تنظيمها لانتج ليس من شأنه تحقق مساط حضور خريجي الجامعة العمالية لأحكام قانون تنظيم الجامعات - بوصفه قانوناً - والذي لا يكفى لوفره مجرد النص على الاستعداد بموجب قرار وراى لتمهيبته على خريجي الجامعة العمالية يؤكد ذلك أن المادة الأولى من قرار رئيس لجمهورية رقم (٢٧٠) لسنة ١٩٩٧ المشار إليه بيئت أهداف وزارة التعليم العالى في نشر لتعليم العالى وما إلى المرحلة الثانوية مختلف الأنواع والمستويات ، وحددت الجهات التابعة للوزارة وهي لمجلس الأعلى لجامعات، و لجامعات، ومجمع اللغة لعربية، والشعبة لنومية لدرية والعلوم والثافة بجمهورية مصر العربية، والهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، وليس من هذه الجهات الجامعة العمالية حسبما سبق أن خصصت إليه الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أن الجامعة العمالية لا تتبع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى.

كما أنه لا يبال مما تقدم كذلك، ما تضمنته قرارات وزير التعليم العالى والدوية للبحث العلمى أرقام (١٦٠٠) لسنة ١٩٩٤، و(١٤٦٤) لسنة ١٩٩٧، و(١٠٤٢) لسنة ١٩٩٨، و(١٩) لسنة ٢٠٠٨، و(٣٠٩٢) لسنة ٢٠١٢ من إنشاء بعض الشعب بالجامعة لعمالية وتصوير الدراسة بها، وقبول الطلاب بها عن طريق مكتب نسيق القبول بالجامعات والمعاهد، وإخصاع بعض لامتحانات لإشراف وزارة التعليم

العالي، ومعادلة بعض الدرجات العلمية التي تمنحها لجامعة العمالية بالدرجات التي تمنحها الجامعات المصرية الخاصة لقانون تنظيم الجامعات، وما يعاندها من قرارات، ذلك أن هذه القرارات صدرت بناءً على طلبات المقدمة من وزارة القوى العاملة، أو من لجامعة العمالية في إطار التنسيق مع وزارة التعليم العالي بحسبانها من لجهات المختصة المشار إليها في لمدد (٤٠) من لائحة النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية، والتي تفصي بأن يكون لكن مركز من مراكز الدراسات والبحوث بالجامعة العمالية لائحة، يصمم بنظام المسام، أو شعب لمركز، وسير العمل به ويحدد برامجه واختصاصاته والقرارات الدراسية، أو العلمية، أو البحثية، وفي الحدود التي يتفق عليها مع الجهات المختصة.

وفي عن البيان أن ما تناوله المشرع في المادة (١٧) من قانون لخططات الثقافية العمالية وحماية حق لتنظيم المقام الصادر بالقانون رقم (٢١٣) لسنة ٢٠١٧ - المعمول به وقت عرض طلب الرأي المائل على لجمعية العمومية، من النص على أن "يتولى الاتحاد النقابي العمالي مباشرة الاختصاصات الآتية: (١) إنشاء الجامعات والمعاهد ووضع واعتماد النظم الأساسية واللوائح الداخلية لها وذلك وفقاً للقوانين ولوائح المنظمة لذلك، وتكون لهذه الجامعات والمعاهد الشخصية الاعتبارية المستقلة" لم يتضمن ما يفهم وجه الرأي المتقدم، بحسبان أن هذا النص لم يحمل مسؤولية في تبعية الجامعة العمالية من شأنها القول باختصاص وزير التعليم العالي والبحث العلمي في اعتماد شهادات خريجي هذه الجامعة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لفسي الفتوى والتشريع، إلى عدم جوار قيام وزير التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد شهادات خريجي الجامعة العمالية. وذلك على النحو المبين بالكتاب (فتوى الجمعية العمومية لفسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٤٧٦/١/٥٨ - بتاريخ ٤ من أبريل عام ٢٠١٨ م. المؤرخ ١٧ من رجب عام ١٤٣٩ هـ)

#### الفتوى رقم (٤٤): :-

بشأن طلب الرأي عن جواز استمرار الأستاذ الدكتور/..... في تنفيذ مهامه البحثية كمباحث رئيس للمشروعات البحثية، وحرف مستحقاته المالية عما في ضوء تكليفه بالقيام بأعمال رئيس الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء لعين تعيين رئيس للهيئة

استظهرت الجمعية العمومية، أن الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء، تُعد من المؤسسات العلمية الخاصة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العميين في المؤسسات العلمية، ويطلق على أعضائها ولوطناف المعاونة بهم أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بالنسبة إلى جميع الشئون الخاصة بالنقبي، والترقية، والنقل، والندب، والإعارة، والإجازات، ولتأديب، وإنهاء الخدمة، وأن قرارى رئيس الجمهورية رقم (٢٦١) لسنة ١٩٩٤، و(٤٠٤) لسنة ٢٠١٤ المشار إليهما، معلما كهيئة اختيار، وتعيين رئيس الهيئة، والشروط المتعلبة للتعيين في هذه الوظيفة، ومن هذه الشروط أن يكون المعين شاعلاً وظيفية استاذ في إحدى الجامعات المصرية أو الجامعات المماثلة، أو مركز ومعاهد لبحوث مدة خمس سنوات على الأقل، ويتم هذا التعيين بقدر من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير البحث العلمي، وذلك لمدة أربع سنوات قبلية للتجديد يُعد رئيس الهيئة خلالها شاعلاً

## دليل الباعثات التكنولوجية

وظيفة المصابقة على سبيل التذكير. إذ يجب أن يكون طوال مدة تعيينه متفرغاً لإدارة شئون الهيئة العلمية والإدارية والمالية. وهو ما لا يطبق على من يكلف بالقيام بأعمال هذه الوظيفة. أو من يتدرب لشغلها. في غيبة المنصب الموجب لذلك. بالخطر إلى أن المكلف لا يُعَدُّ شاغلاً لها. وأن المنصب بطبيعته ينضم بالتأجيل. ويكون المنصب خلال مدة بدئه شاغلاً وظيفته الأصلية. متفرغاً من حيث الأصل بالقيام بوظيفتها. ومن شأن القول بتفرغه اضطراب أوصافه الوظيفية من خلال انعاده عن مباشرة نشاطه العلمي. أو البحثي لمدة ليس لها حد أدنى. وقد تنتهي خلال أيام محدودة من بدئها. ومردى ذلك أن مناط التفرغ رئيس الهيئة بشرط التفرغ يكون شاغلاً هذه الوظيفة بطريق التعيين وليس بطريق المنصب. بحسبه طريقة استثنائية لشغل الوظائف. وأنه موقوف بطبيعته. ويظل لمنصب خلال مدة المنصب شاغلاً الوظيفة لمنصبها

ولما كان ذلك. وكان الثابت من الأوراق أنه تم سحب الأستاذ الدكتور/... رئيس شعبة التطبيقات الزراعية وعلوم البحار بالهيئة - باعتباره أقدم أساتذ باحث بالهيئة - للقيام بأعمال رئيس الهيئة لمدة عام. أو حتى الانتهاء من إجراءات تعيين رئيس جديد للهيئة أى الأجلين أقرب. أو حتى صدور قرار آخر. ولم يتصنع هذا القرار اختياره متفرغاً للقيام بأعمال رئيس الهيئة. أو يكلف شخص آخر بالقيام بأعمال وظيفته الأصلية. ومن ثم فإنه يظل شاغلاً وظيفته الأصلية وما يتصل بها من القيام بتنفيذ مهامه البحثية. وما يترتب على ذلك من أحقيته في صرف مستحقاته المالية عنها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع. إلى جواز استمرار الأستاذ الدكتور/... القائم بأعمال رئيس الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء في تنفيذ مهامه البحثية كباحث رئيس للمشروعات البحثية. وصرف مستحقاته المالية عنها

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١١٩٠/٤/٨٦ - بتاريخ ١٤ من مارس عام ٢٠١٨ م. الموافق ٢٦ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٩ هـ)

## الفتوى رقم (٤٥) :-

يطلب إيداع الرأي القانوني بخصوص تعديل ما إذا كان النادي المنشأ بجامعة طنطا لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والخريجين نعتاً وحدة ذات طابع خاص وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٢. ولانحته التنفيذية. أم بتعين اتخاذ إجراءات قبله وشيخه طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الأهلية.

استطردت الجمعية العمومية - في ضوء ما جرى به إقرارها في هذا الشأن - أن المنع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه باطل بالمجلس الأعلى للجامعات لاختصاص برسم الإطار العام للنوع الفنية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات. في حين باطل بمجلس الجامعة. صدار النواحي الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة. وأوجب على مجلس الجامعة حال إصداره هذه النواحي. الانقياد مع ضرورة مالية فيما يتعلق بالشئون المالية والإدارية

لهذه الوحدات، وذلك بهدف ضبط أدائها ولرقابة عليها لدى قيامها بدورها، والتزامها بأحكام الفوانين ولتوابع الحاكمية، وهو ما لا يتأتى لوزارة المالية، ممثلة في لجنة اللوائح الخاصة المشكلة بها، القيام به إلا بعد التحقق من أن إنشاء الوحدة ذات الطابع الخاص تم بأداة قانونية صحيحة من السلطة المختصة بذلك، وفي حدود الضوابط والقواعد والإجراءات المقررة قانوناً في هذا الصدد، ويأتي في مقدمتها أن يكون هذا إنشاء بقصد تحقيق كل، أو بعض الأهداف المحددة حصراً للوحدات ذات الطابع الخاص.

كما استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات أوكل إلى اللائحة التنفيذية له وضع الإطار العام لتسيير أحكام هذا القانون، وتنظيم المسائل المحددة به، وبصفة خاصة تنظيم إطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص، بما يحولها الاستقلال الفني والإداري والمالي، على نحو يعيها على تحقيق أهدافها وأنه تفيداً لذلك تصبب اللائحة في المادة (٣٠٧) التي تقع في الباب السادس منها، وعنوانه "الوحدات ذات الطابع الخاص" تعداد الوحدات ذات الطابع الخاص التي يحوز لمجلس الجامعة إنشاؤها بقرار منه، وأجارت للمجلس الأعلى للجامعات بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة بإنشاء وحدات ذات طابع خاص أخرى، تتمتع بالاستقلال الفني والإداري والمالي، بيد أن اللائحة لم تطلق يد المجلس الأعلى للجامعات في هذا الشأن، وإنما قيدته في ذلك بأن تكون أهداف الوحدة ذات الطابع الخاص التي يقدر إنشاءها كل، أو بعض الأهداف المخصوص عليها في المادة (٣٠٨) من اللائحة ذاتها - حسبما سبق بيده - إلى ذلك أن سلطة مجلس الجامعة في إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص تنحصر في الوحدات المحددة حصراً في المادة (٣٠٧) وأن الاختصاص بإنشاء غيرها من الوحدات يقع قانوناً للمجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختص، شريطة الالتزام بالأهداف المشار إليها.

ولما كان ذلك، وكان الثابت أن النادى المنشأ بجامعة طيطا لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة ومطالبيها لا يدرج في عداد أي من الوحدات ذات الطابع الخاص المخصوص عنها حصراً في المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، والتي يحوز لمجلس الجامعة إنشاؤها بقرار منه، كما أن الثابت من استعراض أهداف هذا النادى المخصوص عليها في لائحته الإدارية والمالية، ولائحته الداخلية - حسبما سبق بيانها - أن تلك الأهداف تعبر بعلاء عن الأهداف التي حددتها المادة (٣٠٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه والتي يحوز لمجلس الأعلى للجامعات، بناء على اقتراح مجلس جامعة طيطا، إنشاء وحدة، أو أكثر ذات طابع خاص للاصطلاح بها، أو بعضها من غير لوحدات المخصوص عليها في المادة (٣٠٧) من اللائحة، ومن ثم يكون كل من قرار مجلس الجامعة، ومن بعده قرار المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء ذلك النادى في شكل وحدة ذات طابع خاص مخالفاً لصحيح حكم الفنون، الأمر الذي يفرض معه امتناع اللجنة المختصة بوزارة المالية عن مراجعة اللائحة المالية والإدارية الخاصة بالنادى، واعتمادها، فانفا على صحيح سند قانون، وهو ما يتعين معه على الجامعة اتخاذ اللزم لتدارك هذه المخالفة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لفسح الفتوى والتشريع، الى أن نادى جامعة طسعا المعروضة حالته لا بعد وحدة ذات طابع خاص وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، ولانتهت لتفدية؛ وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لفسح الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣٨٧/١/٥٨ - بتاريخ ٢٤ من يناير عام ٢٠١٨م، الموافق ٧ من جمادى الأولى عام ١٤٣٩هـ)

#### الفتوى رقم (٤٦) :-

بشأن طلب إبداء الرأي القانوني في مدى صحة قرار تعيين الدكتور/..... في وظيفة زميل بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، ومدى أحقيتها في الترقية إلى وظيفة استشاري مساعد بذات الهيئة.

استعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أن القاعدة المستقرة في سحب القرارات الإدارية الفردية غير المشروعة هو جوار سحب أو طلب إنفاذ خلال ستن يوماً من تاريخ صدورها بحيث إذا انقضى هذا الميعاد دون السحب أو طلب إلغاء اكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من السحب والإلغاء، ويستقر لدوى الشأن حق مكتسب فيما يتصمه لقرار لا يجوز المساس به، ولكن إخلال بهذا الحق بقرار لاحق يعيب هذا القرار الأخير وبطله، ومرد ذلك إلى وجوب التوفيق بين ما يجب أن يكون للإدارة من حق في إصلاح ما يخطئ عليه قرارها من مخالفة قانونية في أي وقت، ووجوب استقرار الأوضاع القانونية لمترسة على القرار الإداري وجعلها بمنجاة من الرعرة والاضطراب، مع مراعاة الاتساق بين الميعاد الذي يجوز فيه لصاحب الشأن طلب إلغاء القرار الإداري بالطريق القضائي والمعاد الذي يجوز فيه للإدارة سحب القرار المذكور

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن كلاً من قرار رئيس الجمهورية رقم (٢ - ١٠) لسنة ١٩٧٥ الصادر بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية - كإحدى المؤسسات العلمية الخاضعة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية - وللأحة السفيديه للهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧٤) لسنة ١٩٧٦، وصفاً تنظيمياً متكاملأ لشئون الهيئة، تضمن تحديد الوظائف العلمية بها على سبيل الحصر، وهي استشاري، واستشاري مساعد، وزميل، كما تضمن تحديد شروط إجراءات لتعيين في كل منها، وسلطة المختصة بذلك، ومن هذه الشروط ما يلزم توافره في كل أعضاء هيئة شغلي هذه الوظائف، فيجب أن يكون العضو محمود الصيرة حسن السمعة، وأن يكون حاصلأ على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مادة توفقه لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلأ من جامعة أجنبية أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به على درجة يعترفها مجلس إدارة الهيئة معادلة لها، كما أن من هذه الشروط ما يلزم توافره لشغل وظيفة استشاري مساعد، وهي أن يكون قد شغل وظيفة زميل بالهيئة أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات المصرية أو في معهد علمي من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل، وأن يكون قد قام، وهو

زميل أو مدرس، بأجراء بحوث مبتكرة في مادته، وأن يكون منتمياً في عمله ومسلّكه منذ تعيينه زميلاً أو مدرساً بواجباته الوظيفية ومحمّساً أدائها، ويدخل في الاعتبار في تعيينه نشاطه العلمي والاجتماعي.

ولاحظت الجمعية أن التنظيم المذكور لم يربط بين التعيين أو الترقية إلى إحدى الوظائف العلمية بالهيئة، ومهام وظيفة استشاري مساعد، ومباشرة العمل بصورة فعلية خلال مدة المحسّ السنوات اربعة المذكور كأحد الشروط المقررة لشغل وظيفة "استشاري مساعد"، ومن ثم يكفى في مقام إعمال هذا الشرط مضي المدة المذكورة من تاريخ التعيين في وظيفة زميل أو ما يعادلها، إذ ضام ذلك بتحقيق هذا الشرط، ولو قام المعين عليها بإجراء خاصة بدون مرتب، وهي من الإشارات المرجح بها قانوناً، لأن القول بغير ذلك يعنى اضافة مانع للترقية على خلاف أحكام القابون، بحسبان الإجازة من الرخص التي قررّها المشرة للعامل، وأن الحصول عليها يكون بموافقة الجهة الإدارية، ويدخل مدتها في حساب الأقدمية ويستحقاق الترقية قانوناً، ومن ثم لا يجوز أن يترتب على استعمال العامل هذه الرخصة المساس بحقوقه الوظيفية، ومنها حقه في الترقية.

كما لاحظت الجمعية العمومية من استعراض النصوص المشار إليها أن قيام شغل وظيفة "زميل" بتلك الإجازة لا يحول دون التحقق من التزامه في مسلكه من خلال عدم ثبوت ما يشين هذا المسلك في أثناء مدة الإجازة، بالإضافة إلى أن إعمال شرط أن يكون شاغل هذه الوظيفة منتمياً بواجبات الوظيفة محسباً أدائها لا يشترط إلا إذا كان شاغلها قائماً بالعمل بالفعل، وليس مرحصاً به في إجازة، بحسبان هذا الشرط يخاطب الغالب الأعم من الحالات، هذا بخلاف أن لوجود الفعلي بالعمل إعمالاً لهذا الشرط، من شأنه أن يحول من شاغل وظيفة "زميل" و"استشاري مساعد" بالهيئة وحقيهم في الحصول على الإجازات الخاصة بدون مرتب المقررة قانوناً حتى يتم شفيعهم وظيفة استشاري في غياب النص الذي يقرر ذلك، ومن ثم فإن مجرد حصول شاغل وظيفة "زميل" على جارة خاصة بدون مرتب بموافقة السلطة المختصة لا يحول منه وبين عرض إتاحته العلمي على اللجنة العلمية المختصة بالنظر في مدى صلاحية هذا الإنتاج لتأهله لترقية إلى وظيفته "استشاري مساعد" مادام قد استوفى مدة خمس السنوات سالفة الذكر، وأنه يعين على السلطة المختصة بالهيئة لمبادرة إلى إجراء ذلك، كما يتعين على اللجنة العلمية المختصة إجراء شئونها وتقييم هذا الإنتاج العلمي، أخذاً بعين الاعتبار أنه لا يشترط قانوناً لصدر قرار الترقية حال استيفاء شاغل وظيفة "زميل" أو وظيفة "استشاري مساعد" الشروط المقررة قانوناً لترقية، على الوجه الأنف بيانه، ثم موافقة مجلس إدارة الهيئة على منحه اللقب العلمي، أن يكون المرئي غير مرخص له في إجازة خاصة بدون مرتب في تاريخ إصدار هذا القرار، بالنظر إلى خلو التنظيم سالف الذكر من نص يفرض ذلك.

وترتباً على ما تقدم، فإن الثابت فيما يخص الجانب الأول من التساؤل المطروح حول مدى صحة قرار وزير الصحة والسكان رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٦ بتعيين الدكتور/..... في وظيفة زميل تخدير بمعهد السمع والكلام التابع للهيئة، بدءاً من ٢٠٠٧/٨/١، أن هذا القرار صدر واقعاً صحيح حكم القابون، وبافتراض أن ثمة مخالفة للقابون لحقت به - وذلك فرض جدلي لا يظاهاه دليل -

لأن هذا القرار وقد أنشأ للمعروضة حالتها مركزاً قانونياً ذاتياً، فإنه ينبغي الاعتداده بصوت المعاهد القانوني المقرر لسحب القرارات الإدارية، إدم بحسه عوار بتحد به إلى ذلك الانعدام

أما فيما يخص مدى أحقية المعروضة حالتها في الترقية إلى وظيفة استشاري مساعد بالهيئة، فلما كان الثابت أنه جرى تعيينها بموجب قرار وزير الصحة ولسكان رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٣ المشار إليه في وظيفة زميل، وذلك بدءاً من ٢٠٠٦/٨/١، وأنها تقدمت بطلب الترقية في ٢٠١٣/٣/١٦، لا أن اللجنة العمومية بالهيئة لم توافق على تقييم أبحاثها نظراً لعدم استكمالها مدة خمس سنوات عمل فعلية في وظيفة زميل، وكان ما ذهبت إليه اللجنة العلمية في هذا الصدد، إنما يمتدح صحيح سنده قانوناً، حسبما سبق تفصيله، فمن ثم ينبغي عرض إنتاجها العلمي على اللجنة العلمية بالهيئة لتقييمه من الناحية العلمية، واستكمال إجراءات ترقيتها إلى وظيفة استشاري مساعد حال انتهاء اللجنة إلى أن الأبحاث العلمية التي قدمتها تؤهلها للترقية.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أنه ينبغي عرض الإنتاج العلمي للجنة العلمية بالهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، واستكمال إجراءات ترقيتها إلى وظيفة استشاري مساعد حال انتهاء اللجنة إلى أن الإنتاج العلمي المقدم منها يؤهلها للترقية لهذا الوظيفة، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١١٥٧/٢/٨٦ - بتاريخ ٢٧ من ديسمبر ٢٠١٧ م، الموافق ٩ من ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ)

#### الفتوى رقم (٤٧) :-

بشأن طلب ابداء الرأي القانوني بخصوص مدى أحقية وزارة المالية في الامتناع عن مراجعة واعتماد اللوائح الإدارية والمالية للصناديق الخاصة (المرايح التعليمية)، والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة ومدى أحقية وزارة المالية في خصم نسبة (٢٠%) من إجمالي إيرادات الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة خلال الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠، ثم نسبة (١٠%) من هذه الإيرادات خلال الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠، واستقطاع نسبة (٢٥%) من ارصدة هذه الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة في ٢٠١٣/٦/٣٠، بحيث تلزم هذه النسب إلى الخزانة العامة للدولة دون خصم أي أعفاء.

استعرضت الجمعية العمومية كذلك ما انتهى إليه إفتاؤه بجلسة ١٩٩٢/٣/١٥ ملف رقم ٥٠/١/٥٨ - من أن المبالغ التي يجري تخصيصها من الطلاب المصريين بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية طبقاً لنص المادة (٢٢) من لائحته المالية تجد سند تقريرها في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ وذلك نظراً لتقديم الخدمات الطلابية المشار إليها بتلك المادة المقابلة لنص المادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ومن ثم فإن هذه المبالغ لا تعدو أن تكون في

حقيقتها وجوهرها رسوماً دراسية - فتمنع من ثم إنراج هذه المبالغ في موارنة الأكاديمية كإيرادات دولة تفول حصيتها إلى وزارة المالية

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، وعلى ما جرى به إفتاؤها، أن دستور مصر الصادر في عام ١٩٧١ (الملغى) كان حريصاً على النص على أن التعميم حتى تكفله الدولة، بحسبانه أحد المقومات الأساسية للمجتمع، وهو ما اقتضى النص أيضاً على أن يكون التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية، ومن بينها الجامعات الحكومية معانها في مراحلها المختلفة، وعلى السبج ذاته سار الدستور الحالي، فنص على كدالة الدولة استقلال الجامعات والجامع العلمية و للهوة، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وألزم الدولة العمل على تطوير التعليم لجامعي، كما كفل محاسنه في جامعات الدولة ومعاهدها، وذلك وفقاً للأحكام التي يقررها القانون في هذا الشأن. وسيفيداً للدستور الصادر عام ١٩٧١، ولترافقه نص قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولذي صدر في المجال الرمي لتعمل به على مجابية التعليم لنباء الجمهورية (المصريون) في مختلف المراحل لجامعية، وفرق هذا القانون في هذا الصدد بين الخدمة التعليمية، والخدمات الطلابية في مقام أعمال مبدأ المجابية أسف الذكر، اذ انه ولئن كانت الجامعات الحكومية بصطلع بتقسيم كل منهما، إلا أنه أوجب تقديم الخدمة التعليمية بالجامعات الخاصة له للطلاب المصريين في غير قروع هذه الجامعات في الخارج معاناً على خلاف الحال بالنسبة للطلاب عمر المصريين الملتحقين بهذه الجامعات حيث ألزمهم المشرع أداء المصروفات اللازمة لدراسهم بالجامعات الحكومية المصرية مقابل الخدمة التعليمية وأحال القانون في شأن تحديد هذه المصروفات للاتحة لسعيذبة به، وعداً المشرع هذه المصروفات مرزداً للإساق على لخدمة لتعليمية بالجامعة المتقيد بها هؤلاء الطلاب، هذا في حين ساوى في القوانين ذاته بين الطلاب المصريين وغيرهم من طلاب هذه الجامعات من الأجانب بأن ألزمهم جميعاً أداء الرسوم المقررة مقابل الخدمات الطلابية وأعمالاً لتلك فإنه يمنع على تلك الجامعات الحكومية المصرية - باستثناء قروعها بالخارج - قرض، أو تحصيل أي مصروفات، أو أي رسوم، أو أي مفاص مال آخر، تعب أي معنى لقاء الخدمة التعليمية التي تؤديها لأبناء الجمهورية (المصريون) في مختلف المراحل الجامعية، وذلك دون إحلال بحق هذه الجامعات في استئداء الرسوم المقررة مقابل الخدمات الطلابية التي تقدمها لهم، وذلك بمرعاة أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه لم يحفل بات تحديد هذه الخدمات (الخدمات الطلابية) والرسوم التي يتم تحصيلها مقابل الحصول عليها مفتوحاً على مصراعيه أمام الجامعات الخاصة لأحكامه، وإما عهد إلى الاتحة السعيذبة له، ولتي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تحديدها، وساء عليه حددت الاتحة هذه الخدمات، وحصرتها في أربعة أنواع هي: أولاً لمدن الجامعية، ثانياً الخدمة الطبية، ثالثاً مكتبة الطالب وأبقاً صناديق رعاية الطلاب، كما حددت الرسم المستحق لقاء كل منها، بما لا يعور معه أن يضاف إلى هذه لخدمات نوع آخر من الخدمات الطلابية، أو تعدين لرسوم المقررة لكل منها إلا بموجب تعدين هذه للاتحة، بحسبها الأداة التشريعية التي باط بها قانون تنظيم الجامعات ذلك، وبشرط أن يصدق على ما يجري اضافته إلى هذه الخدمات الأربعة وصف الخدمة الطلابية، بما يباي بها عن الخدمة التعليمية التي تقدمها الجامعات للطلاب الجامعيين المصريين في مختلف المراحل الجامعية، إذ إن مخالفة ذلك، أو

الإخلال به يعطوي على اهدار مبدأ معدية التعليم الذي تكبله الدساتير المصرية المتعاقبة وبصفة خاصة دستور عام ١٩٧١ (الملئ) والدستور الحالي. ويردده قانون تنظيم الجامعات المشار إليه. ويعطوي كذلك على مخالفه أحكام هذا القانون الذي حصر حق الجامعات في استثناء رسوم من الطلاب المصريين على الخدمات الطلابية، والتي تسفل عن الخدمة الطبيعية. التراف منه بالبدء الدستوري الذي يقرر معدية التعليم العام للطلاب المصريين في لجامعات الحكومية يؤكد ذلك. أن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية حرصا على أن يورد الأحكام المتعلقة بالرسوم التي يجوز فرضها في مقابل أداء بعض الخدمات الطلابية - على النحو الصالف بيانه - في الباب الخاص بنظام الدراسة والامتحان وشئون الطلاب. الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن استثناء الرسوم لمفردة مقابل لخدمات الطلابية إنما يأتي في إطار ما تقوم به لجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم لجامعات من أداء دورها في تنظيم أعمال الدراسة والامتحانات، والقيام على شئون الطلاب بها، وليس في إطار توفير مورد عالية لهذه الجامعات للقيام بالعملية التعليمية للطلاب المصريين، حيث ألقى لدستور على عاتق الدولة كماله ذلك.

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم كذلك، أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، عهد بتدريس المواد العلمية والقيام على بحثها إلى الأقسام التي تتكون منها كل كلية، أو معهد كل بحسب اختصاصه، وتناط بوزير التعليم العالي بقرار منه، بعد أخذ رأي مجلس الجامعة المختص، وموافقة المجلس الأعلى للجامعات تعيين هذه الأقسام، في حين باط باللائحة التنفيذية لهذا لقانون تحديد، وميان الدرجات العلمية والدبلومات التي منحها مجالس الجامعات الخاضعة لأحكامه وسقيدا لذلك تناولت اللاحة التنفيذية هذه الدرجات العلمية و لدبلومات بالتحديد، كما باط القانون داته باللائحة الداخلية لكل كلية، أو معهد من لكليات والمعاهد التي تتكون منها الجامعات بخاصة لأحكامه تحديد أقسام الكلية أو المعهد ومختب التخصصات الداخلة تحت كل منها وكذلك تخصصات الأساتذه في الكلية، أو المعهد، وشعب لتخصص وفروع لدرجات والشهادات العلمية في الكلية والمعهد، ولشروط التفصيلية للحصول على الممرجات والشهادات العلمية و لدبلومات من الكلية، أو المعهد، ومقررات الدراسة، وتوزيعها على سنوات لدراسة و لساعات المخصصة لكل منها، والقواعد الخاصة بالامتحانات في الكلية، أو المعهد، ومو عهد العهد لدرجات العباء، وإجراءات تسجيل الماحسين و لدكتوراه وإلغاء العهد والتسجيل، ونظم الدراسة والعبد و لامتحان، وشروط منح الشهادات، وغير ذلك مما حدده النص وقد حرص كل من القانون المذكور، ولائحته التنفيذية على أن يورد الأحكام المتعلقة بذلك في الباب الخاص بنظام الدراسة و لامتحانات وشئون الطلاب، ومؤدي ذلك أن تدريس المواد العلمية ولقيام على بحثها، وصولاً إلى الحصول على الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية في الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات (الخدمة التعليمية)، إنما يندرج في نطاق الاختصاص المعقود للأقسام التي تتكون منها كل كلية، أو معهد دون غيرها مما عساه يتم، لشده في الكلية، أو المعهد من وحدات، أو صناديق، أو خلافه، مما لا يُعد قسفاً علمياً يدخل في تكوين الكلية، أو المعهد

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، تنص على أن تُنشأ بالجامعات لخدمة أحكام هذا القانون صناديق خاصة للأغراض الآتية أولاً: صندوق لخدمات تعليمية للرسوم والمصروفات التي يؤديها الطلاب مقابل الخدمات الطلابية ولتعليمية، وتودع به حصيلة الرسوم والمصروفات المنصوص عليها في المادة (٢٦٢) من هذه اللائحة، ومن بيده رسم القيد، والمصروفات الدراسية للطلاب الوافدين ثانياً: صندوق حصيلة بيع المأوى والأراضي المخصصة للأغراض العلمية والأجهزة والأدوات والمعدات التي يشتت عدم صلاحيتها ثالثاً: صندوق حصيلة رسوم الصيانة وإسلاك الأدوات والنشاط الرياضي والاجتماعي المحصنة من طلاب المدن الجامعية ومقابل الإقامة للوفود الزائرة. رابعاً: صندوق الخدمات لطبية ثم أجارت اللائحة لهذه الجامعات إنشاء صناديق خاصة أخرى غير تلك المشار إليها، وذلك متى توفرت الشروط الآتية أولاً: أن يكون الصندوق المراد إنشاؤه بخدم غرضاً آخر غير تلك الأغراض التي تقوم عليها الصناديق الأربع المذكورة، ثانياً: أن يكون ثمة رسم تم فرضه بأداة قانونية صحيحة وذلك كركيزة لإنشاء الصندوق، ثالثاً: ألا يكون الغرض من إنشاء هذا الصندوق أداء خدمة تعليمية للطلاب لمصريين لما في ذلك من إهدار لمبدأ مجانية التعليم في مختلف المراحل الجامعية بالجامعات الحكومية الذي يقرره الدستور، ويردده لقانون، وبمعيان هذه الصناديق لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن الجامعة، وبما يخرجها من عداد الجهات الحكومية، أو الشخص الاعتباري العام للدولة، والتي تلتزم بمبدأ مجانية التعليم سالف الذكر رابعاً: أن يكون إنشاء هذا الصندوق بموجب قرار يصدر عن مجلس الأعلى لجامعات بناء على اقتراح من مجلس الجامعة المختصة، وبعد موافقة وزارة المالية، ولنى يمثل محافظ ركناً لا بد من توافره لإصدار القرار بإنشاء الصندوق، له يعقد لها من ولاية التحقق من توفر هذه الشروط، وبصفة خاصة وجود المورد المالي (الرسم) الذي يُعد ركيزة لإنشاء لصندوق، وفقاً لإجراءات دستورية وقانونية صحيحة. ودون افتتحت على موارد الخزانة العامة للدولة وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩١٣ المشار إليه يؤكد ذلك حرص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على وضع الأحكام المتعلقة بالصناديق الخاصة التي تُنشأ بالجامعات الخاصة لأحكام هذا القانون في الباب المتعلق بالنظام المالي للجامعة، وليس في الباب المتعلق بنظام الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع أخضع جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل لسلطان القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، وقرر في هذا القانون شمول الموازنة العامة للدولة لكل أوجه النشاط الذي تقوم به هذه الجهات، وعُدَّ الموازنة العامة للدولة لبرنامج المالي لخطة عن سنة مالية متباعدة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي، وأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة عن سنة مالية معينة هو قانون مؤقت ينتهي العمل به كأصل عام بنهاية هذه السنة، وقد أوجب المشرع إعداد حساب ختامى عن السنة المالية المنتهية، يشتمل على الاستخدامات والموارد الفعلية لهذه الموازنة، ومن ثم فإن النطاق الزمني للتطبيق قوانين ربط الموازنة العامة للدولة يقتصر على السنة المالية التي تصدر بشأنها وأن المشرع حدد في كل من المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٢، والقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٣ المشار

إليهما وعاء حساب النسبة التي أوجب أهلونها إلى الخزانة لخدمة للدولة من لصناديق والحسابات الخاصة ولوحدات ذات الطابع الخاص بانه حملة الإيرادات لشهيرة المحققة في هذه الصناديق والحسابات ولوحدات. كما حدد في لقانون المذكور أخيراً وعاء نسبة (٢٥٪) التي تنول لخزانة العامة بأنه أرصدة تلك الصناديق والحسابات والوحدات ذات طابع الخاص في ٢٠١٣/٦/٣٠

وبالإضافة إلى ما تقدم استنظرت الجمعية العمومية من المصوص مألعة البها - وعلى ما جرى به إلتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه باط بالمجلس الأعلى للجامعات لاختصاص برسم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية لحسابات لمحوث ولوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات، في حين باط بمجلس الجامعة إصدار الموضع الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة، وأوجب على مجلس الجامعة حال إصدار هذه اللوائح، الاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية

وقد أوكل المشرع إلى اللانحة التنفيذية لهذا القانون تنظيم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية لوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات. بما يدخل هذه الوحدات الاستقلال الفني والإداري والمالي، على نحو يعيها على تحقيق كل، أو بعض الأغراض المصوص عليها في المادة (٨-٣) من هذه اللانحة، ومما معاونة الجامعة على القيام برسالتها والمساعدة في تنفيذ مشروعاتها، ومشروعات كلياتها، ومعاهدتها، وترويضها واحتياجاتها. والقيام بالأنشطة الإنتاجية للغير وفي هذا الإطار أجارت المادة (٧-٣) من اللانحة لمجلس الجامعة بقرار منه إنشاء وحدات ذات طابع خاص من الوحدات المحددة حصراً بالفقرة الأولى من هذه المادة، ببناء أبحاث في لفقرة الأخيرة منها للمجلس الأعلى للجامعات - بقرار منه، بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة - إنشاء وحدات ذات طابع خاص أخرى بخلاف الوحدات المذكورة بالفقرة الأولى من المادة ذاتها

ولاحظت الجمعية العمومية أنه بهدف ضبط أداء لوحدات ذات طابع الخاص المنشأة بالجامعة ولرقابة عليها في قيامها على أداء دورها، ولزمها بأحكام الفودين واللوائح الحاكمة، أوجب المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه على مجلس الجامعة لدى إصداره اللوائح الفنية والمالية والإدارية لهذه الوحدات لاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية. ومن ثم فإن ثمة ركناً لا بد من توفره حال إصدار مجلس الجامعة لوائح تلك الوحدات، تتمثل في الاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشؤون ألفة الذكر، وهو ما لا يتأتى لوزرة المالية ممثلة في لجنة اللوائح الخاصة المشكلة بها القيام به إلا بعد التحقق من أن تلك الوحدات استوفت الصوابط والقواعد المقررة قانوناً لإنشائها، لما ينعقد لها من ولاية التحقق من استيفائها

كما لاحظت الجمعية العمومية، أن إنشاء الصناديق الخاصة، والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ومنها جامعة أسيوط، يجب أن يتم بالأداة المقررة قانوناً بحسب الأحوال - حسبما سبق بيانه، مع ضرورة موافقة وزارة المالية على إنشاء الصناديق الخاصة التي يجري إنشائها طبقاً لحكم المادة (٢٦٧/خامس) من اللانحة التنفيذية لهذا

القانون، مادام الشروط الأربع أُلغيت البهاً قد توفرت، وهو لفتها كذلك على إصدار مجلس الجامعة للنوع الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية، شريطة أن تنحصر أغراض الوحدة في كل، أو بعض الأغراض التي حددها المادة (٣٠٨) من هذه اللائحة، ومردى ذلك أنه حال عدم تحقق أي مع سبق، الأمر لحاصل في الحالات المعروضة، فإن اصناع الجهة المختصة بوزارة المالية عن الموافقة على إنشاء الصناديق الخاصة، أو امتناعها عن مراجعة اللوائح المالية والإدارية الخاصة بهذه الصناديق، أو لخدمة بالوحدات ذات الطابع الخاص، واعتمادها، إزاء عدم مشروعية إنشائها، يكون قانوناً على صحيح سند قانوناً

وفيما يخص الصناديق الخاصة التي وفق المجلس الأعلى للجامعات على إنشائها بجامعة أسبوط تقوم على عدد من البرامج التعليمية بالجامعة، وبمركز المعلم المفسر بكتبي النجارة والحقوق، وبرامج الدراسة باللغة الإنجليزية بكلية التجارة، وبرنامج الصيدلة الإكلينيكية بكلية الصيدلة بالجامعة، وما يماثلها - والتي شغلت الجهة المختصة بوزارة المالية عن مراجعة، وعتعد اللوائح المالية الخاصة بها - فإن الثابت أنها تهدف في المقام الأول إلى منح درجات عممية "بكالوريوس"، في مقابل رسوم يؤديها طلاب مصريون إلى هذه الصناديق، وأن الدور لمسوط بها يخرج عن إطار الدور المسوط بالصناديق الخاصة التي يجوز إنشاؤها بالجامعات العاصرة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفقاً لأحكام المادة (٢٦٧/خامساً) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون - حسبما سبق بيانه - بحسبها تقوم على تقديم خدمة تعليمية تنتهي ببيع درجات علمية، مما يندرج في نطاق الاختصاص المعقود لأقسام الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، وهو ما من شأنه الإخلال بمبدأ مجانية لتعليم الجامعي لطلاب المصريين بوصف هذه الصناديق كهيئات حكومية، هذا فضلاً عن أنه ليس ثمة رسوم مفروضة قانوناً تم إنشاء هذه الصناديق لها، وفي ضوء ذلك - لم توافق وزارة المالية على إنشاء الصناديق أنه الذكر، وما يماثلها وهو ما ينعى إلى القول بعدم مشروعية إنشاء هذه الصناديق بجامعة أسبوط، وإذ جعلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات موافقة وزارة المالية على إنشاء صناديق خاصة بالجامعات المصرية العاصرة لأحكام قانون تنظيم الجامعات لاستبعاد أي رسوم تفرض مستقلاً - حارح إطار الأنواع الأربع من هذه الصناديق، والمقصود منها في السود (أولاً)، و(ثانياً)، و(ثالثاً)، و(رابعاً) من هذه المادة - ركازها في إنشاء هذه الصناديق، ومن ثم يعدو اصناع الجهة المختصة بوزارة المالية عن مراجعة اللوائح المالية الخاصة بالصناديق المذكورة، وما يماثلها، وعتمادها، إزاء عدم مشروعية إنشائها، قانوناً على صحيح سند قانوناً وفيما يخص الأموال التي تم تحصيلها بحساب الصناديق المذكورة، وما يماثلها، من المنقسمين إلى البرامج العممية التي تقوم عليها على الوجه أنه الذكر، فيها تُعد - وفقاً لما سبق بيانه وبصرف النظر عن عدم مشروعية تحصيلها - أحد موارد الجامعة التي تفول إلى العزارة العامة للدولة.

وبالنسبة لدى أحتبة وزارة المالية في خصم المستثنى (٢٠%)، و(١٠%) ألتني الذكر، من إيرادات الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسبوط، وستقطاع نسبة (٢٥%) من أرصدة هذه الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص في ٢٠١٣/٦/٣٠، إعمالاً لمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة

٢٠١٢ والقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ المشار اليهما، فلما كان النطاق الزمني للعمل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ يربط الموارد العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ انتهى بهاية تلك السنة المالية في ٢٠١٣/٦/٣. وتلا ذلك صدور القانون رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٣ يربط حساب ختام الموارد العامة للدولة لسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، كما أن النطاق الزمني للعمل بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ يربط الموارد العامة للدولة لسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، انتهى بهاية تلك السنة المالية في ٢٠١٤/٦/٣. وتلا ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٤ يربط حساب ختام الموارد العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، الأمر الذي لم تعد معه أية جدوى تُرجى من إبداء الرأي في مدى قانونية الخصم الذي جرى إعمالاً لمصوص المرسوم بقانون والقانون سائلي الذكر

تلك انتهت الجمعية العمومية لقسسي الفتوى ولتشريع إلى

أولاً عدم مشروعية إنشاء صناديق خاصة، أو وحدات ذات طابع خاص بجامعة أسيوط إلا وفقاً للأحكام المصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، ولائحته التنفيذية - حسبما سبق بيانه - مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصباً أن امتناع الجهة المختصة بوزارة المالية حاليه عن مراجعة واعتماد اللوائح المالية والإدارية الخاصة بهذه الصناديق، ولوحدات يتفق وصحيح القانون

ثانياً عدم مشروعية إنشاء صناديق خاصة بجامعة أسيوط وفقاً لأحكام المادة (٢٦٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تقوم على عدد من البرامج التعليمية بالجامعة تهدف في المقام الثاني إلى منح درجات علمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصباً أن امتناع الجهة المختصة بوزارة المالية عن مراجعة واعتماد اللوائح المالية والإدارية الخاصة بهذه الصناديق يتفق وصحيح القانون، مع أهولة المبالغ المالية المحصلة لحساب هذه الصناديق إلى الخزنة العامة للدولة

ثالثاً عدم جدوى إبداء الرأي في خصوص مدى مشروعية الخصم والاستقطاع الذي جرى وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ يربط الموازنة العامة لسولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ووفقاً لأحكام القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ من المبادئ الخاصة، والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط

(فتوى الجمعية العمومية لقسسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٨٤/١/٨٨ - بتاريخ ٢٢ من نوفمبر عام ٢٠١٧ م، الموافق ٣ من ربيع الأول عام ١٤٣٩ هـ)

بشأن الإفادة بالرأى الثانوي بخصوص أحقية رئيس جامعة الإسكندرية ونوابه في صرف مكافأة الامتحانات الشفوية والتطبيقية طبقاً للنصوص ابط الواردة بقرار مجلس الجامعة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد تنظيم أعمال امتحانات لقبول (القدرات) والامتحانات الشفوية والتطبيقية.

استطلعت الجمعية العمومية - على نحو ما جرى به إلتاؤها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٠ صف رقم ٤١٦/١/٥٨ - أن امشرء في لاسوء تنظيم الجامعات المشار إليه، ساط باللائحة التنفيذية لهذا القابون وصع الإطار العام لئنفيذ أحكامه، وبيان السظم والأحكام العامة المشتركة بين الجامعات، وتلك المشتركة بين بعض كلياتها ومعاهدها، كما ساط بها تنظيم المسائل المحددة في هذا القابون، واختص بالدكر بعض هذه المسائل، ومن بينها سظم منح المكافآت الدراسية، وقواعد السب لتدريس ولأعمال الامتحانات والمكافآت الخاصة بها، وقواعد تحديد المكافآت المالية و لمح لأعضاء هيئة التدريس، وتنفيذاً لذلك تصصت المادة (٢٨٥ مكرراً) من هذه اللائحة النص على إسناد الاختصاص للمجلس الأعلى للجامعات بوصع القواعد المنظمة لمح الحقوق المالية لأعضاء هيئة لتدريس و لمرسسين المساعدين والمعيدين بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء الجامعي، على أن يتم اصدارها بقرار من وزير التعليم العالي، هذا في حى اتبعت المادة (٢٩٠) منها مبيهاً معايير بالنسبة الى مكافآت الامتحانات الشفوية والتطبيقية وحضور الامتحانات، حيث نصت مباشرة على تحديد من يحسون هذه المكافآت وهم أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالامتحانات الشفوية والتطبيقية، والعامون الأصليون والمندوبون الذين يحضرون لامتحانات، كما نصت على تحديد مقدار هذه المكافآت بوقع (٥٤%) عن كل جلسة من جلسات الامتحانات بالنسبة الى الممتحن من أعضاء هيئة التدريس، وبالنسبة الى غيره من العاملين المنصوص عليهم في السد (أ) من هذه المادة، أما لغيرهم من الممتحنين فقد أسندت المادة د إليها إلى مجلس الكلية تحديد المكافآت التي يستحقونها، وذلك كنه بشرط ألا يقل مقدار المكافأة عن أربعة جنيهات فيما عدا امتحان مدرسة التمريض، فلا تقل لمكافأة عن جنيه واحد بكل جلسة، وألا يقل الحد الأدنى لعدد الحلات في كل جلسة من جلسات الامتحانات عن خمسة طلاب، أو عدد المسجلين للامتحانات أيها أقل، ومما تقدم يتضح بجلاء أن المشاركة لعملية في أعمال الامتحانات هي ساط للحصول على مكافأتها، وليس أدل على ذلك من أن نص المادة (٢٩٠) من تلك اللائحة جرى على أن "يتمح من يقوم بالامتحانات الشفوية والتطبيقية وحضور الامتحانات مكافآت عن حضور هذه الامتحانات على الوجه الآتي أ- إذا كان الممتحن ب- وإذا كان الممتحن ..."، ومن ثم لا يتحقق هذا الساط في أية فئات أخرى تقوم بأعمال ترتبط بأعمال الامتحانات دون أن تتحقق فيها صفة الممتحن مثل القائمين بأعمال الإشراف والمتابعة أو غيرها مما قد يقوم به السمون إليها بحكم وظائفهم الإدارية كرئيس الجامعة، أو غيره من قياداتها، وعلى ذلك فلا يجوز صرف مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس لغير الممتحنين، الرأفا بأحكام المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية المشار إليها

ولا ينال من ذلك، ما قد يصعبه مجلس الجامعة، استناداً إلى المادة (٢٣) من قانون تنظيم الجامعات أشار إليه من قواعد تتعلق بالنظام العام لأعمال الامتحان والانتداب لها، إذ إنه ليس لمجلس الجامعة فيما يصعبه من أنظمة إعمالاً لهذا الاختصاص، أن يخالف أحكام القانون، أو لائحته التنفيذية، فإذا تعارض النظام الذي يصعبه مع قانون أشار إليه، أو لائحة لتنفيذية له وجب تطبيق أحكام القانون واللائحة، باعتبارهما الأعلى مقاماً في مدارج المشروعية، وأنه لا مبرر لتحلل المجلس من أحكام أي منهما، إلا من خلال ولوح سبيل التعديل التشريعي لقانون، أو تعديل للائحة بحسب الأحوال

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت أنه تم صرف مكافأة عن الامتحانات الشفوية والتطبيقية لرئيس جامعة الإسكندرية ونوابه، استناداً إلى قرار مجلس لجامعة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد تنظيم أعمال امتحانات القبول (القبول) والامتحانات لشفوية والتطبيقية والعملية والتربية العملية والتدريس بالتدريس العملي وصرف مكافأتها، والذي تبين النص على تشكيل لجان إشراف في عام عن الامتحانات الشفوية والتطبيقية (مجموعة) التي تُعقد بمرحلة الليسانس والبكالوريوس على مستوى الجامعة، على أن تصرف لرئيس الجامعة ونوابه مكافأة لقاء إشرافهم العام على جميع أعمال الامتحانات تقدر بما يوازي قيمة (٤٠٠) جلسة عن كل امتحان، والتي تُحسب بواقع (٣%) من أساسي الراتب لكل جلسة، ولما كان هذا القرار لم يربط صرف المكافأة بتحقيق صفة المتعبد فيجب تصرف له المكافأة، الأمر الذي يكون معه هذا القرار فيما تصعبه من تقرير مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس لفهم المتعبد موصوفاً بعدم المشروعية، وبصحى صرف هذه المكافأة لرئيس الجامعة ونوابه مخالفاً لصحيح حكم القانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى عدم أحقية رئيس جامعة الإسكندرية ونوابه في صرف مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٩٨٤/٤/٨٦ - بتاريخ ٨ من نوفمبر عام ٢٠١٧م، الموافق ١٩ من صفر عام ١٤٣٩هـ)

#### الفتوى رقم (٤٩) :-

بشأن ابداء الرأي القانوني بخصوص جواز الترخيص للدكتور/..... الأستاذ المنفرد باسم  
التاريخ - عضو مجلس النواب، في التدريس، والإشراف على الرسائل العلمية، ومناقشتها، وحضور  
المؤتمرات، وعصوة النجاء العلمية، وذلك وفقاً لنص المادة (٣٥٤) من اللائحة الداخلية لمجلس  
النواب الصادرة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦.

استظهرت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، أن الدستور الصادر سنة ١٩٧١ (الملغى) كان يعمد إلى القانون تحديد حالات عدم تفرغ عضو مجلس الشعب لمهام العضوية، وفيما عدا هذه الحالات أوجب الدستور تفرغ العضو لمهام العضوية، وبالمغايرة لذلك، أوجب الدستور (الحالي) في المادة

(١٠٣) منه، في الفصاح جبر تفرغ عضو مجلس النواب لمهام العضوية طوال مدتها، دون أن يعهد إلى المشرع تحديد الحالات التي يستثنى فيها عضو مجلس النواب من التفرغ لمهام العضوية، وذلك حرصاً من الدستور على ضمان قيام مجلس النواب بالاختصاصات والمهام الموكلة إليه بموجب المادة (١٠١) منه، وضمان حسن أداء أعضاء المجلس للدور التشريعي، والرفاهي لمواطنيهم، ودعم أعضاء المجلس في أداء هذا الدور 'ووجب الدستور الاحتفاظ لهم بوظائفهم أو أعمالهم طوال مدة العضوية، على الوجه الذي ينظمه القانون، وفي هذا السياق ينص فهم من المادة (٣١) من قانون مجلس النواب، عملاً للقاعدة أن يعمل النص غير من إعماله بحسابها جاءت للتأكيد على وجوب التفرغ في الحالات التي اختصها هذا النص بالذكر، استناداً إلى ما فسر المشرع من أن العمل في الدولة، أو في القطاع العام، أو قطاع الأعمال العام، أو الشركات التي يكون للدولة حصة دأريها، أو تمتد (٥٠%) لأكثر من أسهمها أنها كان النظام القانوني الذي يخضع له أثناء مدة عضوية مجلس النواب، بما يتعارض والقيام بمهام العضوية، على وجه يتعارض معه الجمع بينهما، دون أن يفيد ذلك لزوم قصد المشرع بموجب هذه المادة قصر التفرغ على مدة الأعمال دون غيرها، بل يبقى التفرغ حكماً لازماً أصيلاً لحكم المادة (١٠٣) من الدستور حال تحقق التعارض بين العمل الذي يباشره عضو مجلس النواب أثناء مدة العضوية وأدائه لمهامها، بصرف النظر عن طبيعة هذا العمل، فالأصل أن يكرس عضو مجلس النواب وقته وجهده لأداء مهام العضوية، وعدم توليه أي عمل، أو وظيفة تشغله عن الانضغاط بواجبات، ومسؤوليات العضوية، أو تتعارض معها، أو يكون من شأنها بؤفر شبه التأثير، أو عطية الاستعلال طول تلك المدة، وذلك للسمو بهم عن مواطن الشبهات ومطابق استعمال المفرد، كما يتمين في السياق ذاته فهم، وتطبق ما تقرره المادة (٣٥٤) أنفة الذكر من أنه لا يُعد ممارسة لمهام الوظيفة العامة، في غير أوقات جلسات المجلس ولجده، إلقاء العضو الدروس والمحاضرات في الجامعات، أو مؤسسات البحث العلمي، أو حضور المؤتمرات، أو عضوية اللجان العلمية أو الاستشارية بلك الجهات، أو إشراف على لرسائل العلمية، أو مناقشتها، متى طلب ذلك، فلا يجوز بحال من الأحوال أن يبطوى القيام بأى منها على إحلال عضو مجلس النواب بواجبات العضوية والانضغاط بمهامها على أي وجه، الترافعا بما يفرضه الأصل لتمام واجب الأعمال في هذا الصدد، وهو التفرغ، فلا يجوز - على سبيل المثال لا الحصر - أن يشغله عن حضور جلسات المجلس، وحضور جلسات اللجان التي يشارك في عضويتها، أو أن يشغله عن القيام بأى أعمال أخرى تُسند إليه بوصفه عضواً بمجلس النواب، أو عن التواصل مع المواطنين والوقوف على مشكلاتهم، وتقديم الدعم اللازم لحيها، أو أن تشغله عن تقديم الاقتراحات، ودراسة الموضوعات المطروحة لمناقشة بالمجلس، أو عن تقديم طلبات الإحاطة، أو الأسئلة والاستجوابات متى فتضى الأمر ذلك، وهو ما حرصت المادة (٣٥٤) فها على التأكيد عليه سميها على أن يكون لقيام بأى من هذه الأعمال في غير أوقات جلسات المجلس ولجده، إذ الأولوية دوماً لواجبات العضوية ومهامها، وهو ما يفرض عن عضو مجلس النواب من ناحية، وعلى الجهات التي سبقوم العضو بإلقاء الدروس، والمحاضرات بها، وغيرها من الأعمال التي عمدتها هذه

المادة الامتناع عن الإخلال بهذه الأولوية من ناحية أخرى، التزاما بنص الدستور، وذلك تحت رقابة مجلس النواب ذاته

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان لنا من الأوراق أن المعروضة حالته، والذي يعمل أساذًا منظرنا بقسم التاريخ بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، جرى تعبسه عضوًا بمجلس النواب بدورته الحالية، بالنظر صار من المخاطبين بحكم وجوب لتصرف لديهم لعصوة الذي بقيرة الدستور، كأصل وأحب الأعمال، كما أنه في الوقت ذاته من المخاطبين بحكم المادة (٣٥٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المشار إليه، وإذ طلب استنادًا إلى هذه المادة لترخيص له بالتدريس، والإشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها، وحضور المؤتمرات، وعصوة اللجان العلمية، فإنه يجوز الترخيص له بذلك شريطة أن يكون أداء أي من هذه الأعمال في غير أوقات جلسات مجلس النواب ولجانه، ولا يترتب على القيام بها الإخلال على أي وجه بالنزاهة الدستورية بالتصرف لأداء واجبات عضويته بمجلس النواب على تنوعها، وذلك إعمالاً لصحيح أحكام الدستور والقانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى جواز الترخيص للمعروضة حالته في التدريس، والإشراف على الرسائل العلمية، ومناقشتها، وحضور المؤتمرات، وعصوة اللجان العلمية، إذا كان القيام بأي منها في غير أوقات جلسات مجلس النواب ولجانه، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٧٠٩/٦/٨٦ - بتاريخ ٢٥ من أكتوبر عام ٢٠١٧ م، الموافق ٥ من صفر عام ١٤٣٩ هـ)

#### الفتوى رقم (٥٠):

بشأن الملاحظات التي أوردتها تقرير الإدارة المركزية الثانية للرقابة على شئون العاملين بمحافظات القاهرة الكبرى بالجهاز المركزي للمحاسبات بشأن الأستاذ الدكتور/..... رئيس جامعة المنصورة ووزير التعليم العالي والمعهد العلمي السابق

استظهرت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع وعلى نحو ما جرى عليه اتخاذها أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ناط باللائحة لتنفيذ لهذا القانون وضع الإصر العام لتنفيذ أحكامه، وبأن السليم والأحكام العامة المشتركة بين الجامعات، وتلك المشتركة بين بعض كلياتها ومعهداتها، كما ناط بها تنظيم المسائل المحددة في هذا القانون، واحتمل بالذكر بعض هذه المسائل، من بينها كيفية حساب مكافآت التدريس وحددها بنسبة ٣% من بداية لفئة المالية لعصوة هيئة التدريس، وربط استحقاق منابيل الساعات الزائدة.

على المصاب بما يؤديه عضو هيئة التدريس من ساعات تدريس تفوق مصاب ساعات التدريس المحددة لكل وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس، ولتحديد (٨) ساعات تدريس أسبوعيًا لشاغلي

وظيفة أستاذ. وأن صرف هذه المكافأة حين تحقق موجب ومناط استحقاقها لرئيس الجامعة. أو نوابه لا يجري بوصفهم شاغلين لمناصبهم الإدارية. وإنما بحسبانهم 'أساتذة' في كليتهم ولهم فيها نصيب القانون جميع حقوق الأستاذ. ومن ثم فإنه ينبغي أن يراعى في هذا الصرف أن يكون محسوباً بنسبة 3% من أول مربوط النسخة المالية لوظيفة أستاذ عن المرس الواحد.

واسمعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أن لمشروع في قانون تنظيم الجامعات رعاية منه لشئون الطلاب ومساهمة في حل مشكلاتهم، ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس الكلية ولغيرهم من الأساتذة. والمتخصصين تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية يعاونه مدرس مساعد. أو معيد تكون مهمته الالتقاء دورياً بالطلاب للوقوف على مشكلاتهم العلمية ولتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الكلية. وأساتذتها. وهو ما تعارف على تسعيته بالريادة العلمية. وأن المشروع في لقسون ذاته ناط برئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية. وحرص على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء هذه الأعمال بالمص على أنه يعدّ شاغلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير. وهو ما أفصحت عنه اللائحة التنفيذية لهذا القانون صراحة. باشتراطها أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً. وهو ما يقتضي تجنّب تولي رئيس الجامعة أي أعمال. أو أعباء تشغله عن الاصطلاح بواجباته ومسئولياته كرئيس للجامعة. أو تعارض مع هذه الواجبات والمسئوليات. لما في ذلك من خروج على القلة التي دعت إلى بقرر تفرعه. ومن ثم فإنه ينبغي عليه تكريس كل وقته وجهده لإدارة شئون لجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيرها

وأنه من المسلم به أن نظام الريادة العلمية يقتضي بحسب طبيعته وسيلة للاتقاء الدوري بالطلاب لمعاونتهم في حل مشكلاتهم - وجود صلة مباشرة بين شئولي لريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها. وهو أمر لا يتحقق إلا إذ كان متولي عبء الريادة من أعضاء هيئة التدريس لقائمين بالعمل فعلياً بما ينتج عنه لهم هذا المص من محال للاحتكاك بالطلاب ولاقتراب منهم للتعرف على مشكلاتهم. وهو هذه المثابة أمر لا يمكن إسناده لرئيس لجامعة الذي يعدّ خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغاً لأداء أعمالها. وشاغلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير. فضلاً عن أن وظيفة رئيس الجامعة. وهي قمة الوظائف القيادية بها. تقتضي أن تكون الأعمال المسندة إلى شاغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظائف القيادية. فلا يسوغ مع حسامة وسخامة الأعباء المكافأة على عاتق رئيس الجامعة أن يُسند إليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب إحدى الفرق الدراسية داخل لكلية. أو المعهد التابع للجامعة التي يرأسها. ولاسيما أن من واجبات رئيس الجامعة طيئ لقانون تنظيم الجامعات ولانحنه التنفيذية الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية ومراقبة مستوى العمل في الجامعة من النواحي العلمية ولتعليمية والإدارية والمالية. ومن ثم فإنه يندرج تحت هذه المهام التحقق من قيام جميع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على أعمال الريادة العلمية بمهام الريادة على أكمل وجه واتم صورة. وهو ما لا يتأتى إذ قام رئيس الجامعة بنفسه بأعمال لريادة العلمية إذ سيصبح في هذه الحالة رقيب ومتفرغاً على نفسه.

وعنى ذلك فإنه لا يجوز إسناد أعمال الريادة لرئيس الجامعة، ولا يحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر بظهير القيام بها.

كما استجلبت الجمعية العمومية مما تقدم - حسبما استقر عليه إلتزاماً - أن قوانين منح العلاوات الخاصة قصت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر لعامل الموجود في الخدمة في التاريخ المحدد بالقانون المقرر لها، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ بمنح العلاوة الخاصة منسوبة إلى أجره في تاريخ التعيين، ومنى نحت هذه العلاوات، وجرى صئها للأجر الأساسي، أصبحت حرة لا تتجرا من هذا الأجر لا ينسى فصلها عنه، وانقضى كل أثر لقانون منح العلاوة بالنسبة لعمال طوال حياته الوظيفية، باعتبار أن العامل يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، ولا سيما أن قوانين منح العلاوات أشار إليها حلت من الإشارة إلى إمكانية اردواج تطبيقها على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقبلاً، وأن التعيين في وظيفة رئيس جامعة لا يعدُّ فست الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه، فلا يرل رئيس الجامعة من أعضاء هيئة لتدريس الخاصعين لقانون تنظيم لجامعات المشار إليه ونطبق عليه جدول الأجر ذاته لدى نطبق على باقي أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم لا يسوغ إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها له بنسبة من الرطب المذلي لمقرر لوظيفته رئيس جامعة بعد تعيينه في هذه الوظيفة، وذلك لسبق حسابها له على أساس أجره المستحق في تاريخ العمل بالعوائين التي قررت منح هذه العلاوات فوظيفة رئيس جامعة ووظيفة نائب رئيس جامعة ووظائف أعضاء هيئة التدريس بجامعات كلها يجمعها جدول وظائف واحد هو الجدول المنحى بقانون تنظيم لجامعات المشار إليه، ومن ثم لا يعدُّ التعيين من إحدى الوظائف الواردة بهذا الجدول في وظيفته أخرى في الجدول ذاته تعييناً منست الصلة عما سبقه من وضع وظيفي، وعلى ذلك فلا مجل لإعادة حساب العلاوات الخاصة عند التعيين في وظيفة رئيس جامعة.

وبربنا على ما تقدم، ولما كان الثابت أنه مع صرف مكافأة الساعات الرائدة على المصاب للسيد الأستاذ الدكتور / رئيس جامعة لمصورة (سابقاً) بنسبة ٢٠ % من الرطب الثابت لوظيفة رئيس الجامعة، وذلك بالمخلفة للحكم وأحب الاتباع، إذ أنه كان من المنعين حساب هذه المكافأة بواقع ٣ % من بداية ربط الفئة المالية لوظيفة أستاذ عن الدرس الواحد على نحو ما استقر عليه إلتقاء الجمعية - على النحو سالف البهان - الأمر الذي يكون معه تفرير صرف هذه المكافأة على هذا النحو موصوفاً بعدم المشروعية مخالفاً لصحيح حكم القانون.

وكذلك الحال بالنسبة إلى صرف بدل الريادة العلمية له، إذ إنه لا يجوز قانوناً، وفقاً لما استقر عليه إلتقاء الجمعية العمومية لفسح الفتوى والتشريع - عنى لنحو سالف البهان - إسناد أعمال الريادة العلمية إلى رؤساء الجامعات، ومن ثم لا يحق لهم الحصول على المقابل المقرر لها.

وفيما يخص إعادة حساب العلاوات الخاصة للمعروضة حالته على أساس الرطب الثابت المقرر لوظيفة رئيس جامعة، فلما كان التعيين في وظيفة رئيس جامعة لا يعدُّ منست الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه كأستاذ، على الوجه السابق تفصيله : ومن ثم لا يسوغ إعادة حساب العلاوات الخاصة عند

التي هي في هذه الوظيفة مرة أخرى. ومن ثم بلغ ماتم من إعادة حساب العلاوات الخاصة المستحقة له على أساس الربط النات انقرد لوطيفة رئيس الجامعة مغلفاً لصحيح حكم القانون

ومما تقدم جميعه، يتصح أن الملاحظات الثلاثة الواردة بتقرير الإدارة المركزية الثابفة للرقابة على شئون العاملين بمحافظات القاهرة الكبرى بالجهاز المركزي للمحاسبات بخصوص السيد الأستاذ الدكتور/ لسيد أحمد عبدالحالق رئيس جامعة المنصورة ووزير التعليم لعالي والبحث العلمى السابق عن المدة من يناير حتى يوليه من عام ٢٠١٣ والمشار إليها، قد جاءت متفقة وصحيح حكم القانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى صحة الملاحظات التى أوردتها تقرير الإدارة المركزية الثابفة للرقابة على شئون العاملين بمحافظات القاهرة الكبرى بالجهاز المركزي للمحاسبات بخصوص المعروضة حالته، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٨٢/٢/٢٧ بتاريخ ١٣ من سبتمبر عام ٢٠١٧ م، المؤفى ٢٢ من شهر رذى الحجة ١٤٣٨هـ)

#### الفتوى رقم (٥١) :-

بشأن طلب العرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للإفادة بالرأى القانونى حيال المحاسن الآتية أولاً: مدى أحقية وزارة المالية فى الامتناع عن مراجعة واعتماد لائحة الحسابات الخاصة بالبرامج العلمية المنشأة بجامعة الاسكندرية، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء هذه الحسابات. ثانياً: مدى أحقية وزارة المالية فى خصم نسبة (٢٠%) من إيرادات الحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الاسكندرية خلال الفترة من ٢٠١٢/٢/١، حتى ٢٠١٣/١/٣، ثم نسبة (١٠%) من الإيرادات ذاتها بدءاً من ٢٠١٣/٢/١ بحيث تنول هذه النسبة إلى الخزينة العامة للدولة. ثالثاً: مدى أحقية وزارة المالية فى استقطاع نسبة (٢٥%) من أرصدة جميع الحسابات الخاصة بجامعة الاسكندرية فى ٢٠١٣/١/٣ رغم شمول هذه النسبة ضمن الالتزامات التى تقوم بالوفاء بها تجاه الموردين والمقاولين للأعمال المسندة لهم وفقاً لمدى أحقية وزارة المالية فى الرقابة المالية قبل الصرف على جامعة الاسكندرية رغم وجود قانون خاص يستثنيها من هذه الرقابة.

استعرضت الجمعية العمومية ما منظر عليه إفتاؤها من أن الرسم لا يفرص إلا بناء على قانون، ويمكن أن يكتفى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتعدد سعره إلى سلطة أخرى فالرسم بمعناه القانونى هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص لصحة كرفاً من الفرد بطير خدمة معينة تؤديها الدولة إليه، وهو بذلك يكون من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة، والثاني أنه لا يدفع اختيافاً إنما يؤدى كرها بطريق الإلزام، وتستأديه للدولة من الأفراد بما لها عليهم من سلطة الجباية شأنه فى ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبته عنه، ويشتمل عنصر الإكراه هنا فى حالة الضرورة القانونية التى تلحق الفرد إلى المرفق العام لاقتضاء هذه

الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من حراء، أو أثر قانوني صار قد ينعزل في حرمانه من الحصول على الخدمة التي يؤديها المرفق.

كما استعرضت الجمعية العمومية ما انتهى إليه إفتاؤها بجلسة ١٥/٣/١٩٩٢ في الملف رقم (٥٠/١/٥٨) من أن المبالغ التي يجري تخصيصها من الطلاب المصريين بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية طبقاً لمصر المادة (٢٢) من لائحته المالية تحد سند تقريرها في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ودلت نظير تقديم الخدمات الطلابية المشار إليها بتلك المادة المقابلة لمصر المادة (٢٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ومن ثم فإن هذه المبالغ لا تعدو أن تكون في حقيقتها وجوهرها رسوماً دراسية... فباعتبار من ثم إنراج هذه المبالغ في موارد الأكاديمية كإيرادات دولة تنول حصلتها إلى وزارة المالية

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك ما استقر عليه إفتاؤها من أن المشرع في مجال تعريف المحاسبة الحكومية أورد اشتمالاً على القواعد التي تتناول عناصر من بينها قواعد الرقابة المالية، مبيناً المقصود منها، موضحاً أنها قواعد الرقابة المالية السابقة على الصرف التي تقوم بها وزارة المالية عن طريق ممثليها، بخلاف الرقابة المالية اللاحقة للصرف التي يباشرها الجهاز المركزي للحسابات، محدداً الأهداف التي ترمى المحاسبة الحكومية إلى تحقيقها، ومن بينها الرقابة المالية السابقة على الصرف وأن حق مجلس إدارة الهيئة العامة في وضع اللوائح الداخلية والمالية للهيئة دون التقيد بالنظم الحكومية هو حق أصيل ثابت لا يمارع فيه أحد، بيد أن هذا الحق يجد حده في القوانين التي تهدف إلى تحقيق الانضباط المالي، باعتبارها العامة المناسبة للإدارة المالية السليمة ومن ذلك قانون المحاسبة الحكومية الذي أحصى لسلطاته إلى جانب وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية، الهيئات العامة الخدمية بفرص تدعيم الرقابة المالية على الإنفاق قبل الصرف بهذه الهيئات، وإحكام الرقابة على المال العام بإراداً ومصرفاً، وأصولاً مملوكة للدولة، ولا تولي هذه الرقابة أكل ولا تحقق لغرضها إذا أتيح للهيئات لخدمة أن تتدخل فيما في لوائحها المالية، أو ترغب من مضمونها بإسناد الاختصاصات الموكولة للمراقبين الماليين طبقاً للمادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية إلى المسئولين بالهيئة بما يفرض إلى إضفاء تلك الرقابة والفعال منها.

واستعرضت الجمعية العمومية أيضاً ما انتهى إليه إفتاؤها من أن المشرع أحصى جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل لسلطان القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموارد العامة للدولة، وفي هذا القانون شمول الموارد العامة للدولة لكن أوجه النشاط التي تقوم بها هذه الهيئات، وعند الموازنة العامة للدولة البرمجة المالي للحطة عن سنة مالية مقبلة تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي. وأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة عن سنة مالية معينة هو قانون مؤقت ينتهي لعل به كأصل عدم بديهية هذه السنة، وقد أوجب المشرع إعداد حساب حتام عن السنة المالية المنتهية، يشتغل على الاستخدامات والموارد لعملية لهذه الموارد، ومن ثم فإن المصطلح الرمزي لتطبيق القوانين ربط الموازنة العامة للدولة يقتصر على السنة المالية التي تصدر بشأنها

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع في دستور مصر الصادر في عام ١٩٧١ (المُلغى) كان حريصاً على النص على أن التعليم حق تكفله الدولة، بحسب ما أحد المذاهب الأساسية للمجتمع، وهو ما نصيحه النص أيضاً على أن يكون التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية، ومن بينها الجامعات الحكومية، مجاناً في مراحله المختلفة، وعلى لبيحته سار الدستور العالي، فنص على كفاءة الدولة لاستقلال الجامعات والمعاهد العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، والرم الدولة العمل على تطوير التعليم الجامعي، كما كسب مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وذلك وفقاً للأحكام التي يقرها القانون في هذا الشأن. وتفيداً للدستور الصادر عام ١٩٧١، ولتزاماً به نص قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، والذي صدر في المجال الرمى للعمل به، على مجانية التعليم أثناء الجمهورية (المصريون) في مختلف المراحل الجامعية، ولفرق قانون في هذا الصدد بين الخدمة التعليمية، والخدمات الطلابية في مقام أعمال مبدأ المجانية ألف الذكر، إذ إنه ولئن كانت الجامعات الحكومية تضطجع بتقديم كل منها، إلا أنه أوجب تقديم الخدمة التعليمية بالجامعات الخاصة له للطلاب المصريين - في مجر فروع هذه الجامعات في الخارج - مجاناً، على خلاف الحال بالنسبة للطلاب غير المصريين الملتحقين بهذه الجامعات حيث ألزمهم المشرع أداء المصروفات اللازمة لدراسهم بالجامعات الحكومية المصرية مقابل الخدمة التعليمية، وأحال في شأن تحديد هذه المصروفات للائحة التنفيذية لذلك القانون، وعُد المشرع هذه المصروفات مورداً للإنفاق على الخدمة التعليمية بالجامعة الملتحق بها هؤلاء الطلاب، هذا في حين ساوى المشرع في القانون ذاته بين الطلاب المصريين وغيرهم من طلاب هذه الجامعات من الأجانب بأن ألزمهم جميعاً أداء الرسوم المقررة مقابل الخدمات الطلابية، وعملاً لذلك فإنه يمنع على تلك لجامعات فرص، أو تحصيل أي مصروفات، أو أي رسوم، أو أي مقابل مالي آخر، تحت أي مسمى لقاء الخدمة التعليمية التي يؤديها لأبناء الجمهورية (المصريون) في مختلف المراحل الجامعية، وذلك دون إحلال بحق هذه لجامعات في استثناء الرسوم المقررة مقابل الخدمات الطلابية التي تقدمها لهم، وذلك بمراعاة أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه لم يجعل باب تحديد هذه الخدمات (الخدمات الطلابية) والرسوم التي يتم تحصيلها مقابل الحصول عليها مفتوحاً على مصراعيه أمام الجامعات الخاضعة لأحكامه، وبما عهد إلى اللائحة التنفيذية له، والتي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تعديتها، وبما عليه حددت اللائحة هذه لخدمات، وحصرتها في أربعة أنواع، وهي:

أولاً: المنس الجامعية.

ثانياً: الخدمة الطبية ثالثاً: مكتبة الطالب. رابعاً: صناديق رعاية الطلاب، كما حددت الرسم لمستحق لقاء كل منها، بما لا يحوز معه أن يضاف إلى هذه لخدمات نوع آخر من لخدمات الطلابية، أو تعديل الرسوم المقررة لكل منها إلا بموجب تعديل هذه اللائحة، بحسبها الأداة التشريعية التي ناط بها قانون تنظيم الجامعات ذلك، وبشرط أن يصدق على ما يجري إضافته إلى هذه الخدمات الأربع وصف الخدمة الطلابية، بما يأتى بها عن الخدمة التعليمية التي تقدمها لجامعات للطلاب

الجامعيين المصريين في مختلف المراحل الجامعية، إداري مخالفة ذلك، أو الإخلال به بسطوي على مدار مبدأ محبة التعليم الذي تكفله الدساتير المصرية المتعاقبة، وبصفة خاصة دستور عام ١٩٧١ (المفهي) والدستور الحالي، ويردده قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وبسطوي كذلك على مخالفة أحكام هذا القانون لدى حصر حق الجامعات في استثناء رسوم من الطلاب المصريين على لخدمات الطلابية، والتي تستقل عن الخدمة التعليمية، الترافع منه بالمبدأ الدستوري الذي يقرر محبة التعليم الجامعي للطلاب المصريين. يؤكد ذلك أن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية حرصا على أن يوردا الأحكام المتعلقة بالرسوم التي يجوز فرضها في مقابل أداء بعض الخدمات الطلابية - على النحو السالفياته - في الباب الخاص بنظام الدراسة والامتحان وشئون الطلاب، الأمر الذي يكشف بوضوح عن أن استثناء الرسوم المقررة مقابل الخدمات لطلابها إنما يأتي في إطار ما تقوم به الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم لجامعات من أداء دورها في تنظيم أعمال الدراسة والامتحانات، والقيام على شئون الطلاب بها، وليس في إطار توفير موارد مالية لهذه الجامعات للقيام بالعملية التعليمية للطلاب المصريين، حيث ألقى الدستور على عاتق الدولة كفالة ذلك

كما استظهرت الجمعية العمومية بما تقدم، أن لمرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، عهد بتدريس المواد العلمية والقيام على بحثها إلى الأقسام التي تتكون منها كل كلية، أو معهد، كل بحسب اختصاصه، وبأط سوزير التعليم العالي بقراره، بعد أحد رأي مجلس الجامعة المختص، وموافقه المجلس الأعلى للجامعات تعين هذه الأقسام، في حين ناط باللائحة التنفيذية لهذا القانون تحديد، وبيان الدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها مجالس الجامعات الخاضعة لأحكامه، وقد تكفلت اللائحة التنفيذية ببيان هذه الدرجات العلمية والدبلومات تفصيلاً، كما أحال القانون ذاته إلى اللائحة الداخلية لكل كلية، أو معهد من الكليات والمعاهد التي تتكون منها الجامعات الخاضعة لأحكامه تحديد أقسام الكلية، أو المعهد ومختلف التخصصات لداخلية تحت كل منها، وكذلك تخصصات الأساتذة في الكلية، أو المعهد، وشعب التخصص وفروع الدرجات والشهادات العلمية في لكلية والمعهد، ولشروط لفصلية للحصول على الدرجات ولشهادات العسبة والدبلومات من لكلية، أو المعهد، ومقررات الدراسة، وتوزيعها على سنوات الدراسة والساعات المخصصة لكل منها، والفروع الخاصة بالامتحانات في لكلية، أو المعهد، وهو عهد القيد للدراسات العليا، وإجراءات تسجيل الماجستير والدكتوراه ولعهد القيد والنسحين، ونظم الدراسة والقيد والامتحان، وشروط منح الشهادات، وغير ذلك مما حدده النص وقد حرص كل من القانون المذكور، ولائحته التنفيذية على أن يوردا الأحكام المتعلقة بذلك في باب الخاص بنظام الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب، ومردى ذلك أن الاختصاص بتدريس المواد العلمية والقيام على بحثها، وصولاً إلى الحصول على الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات في لجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات (الخدمة التعليمية)، إنما يتم في الأقسام التي تتكون منها كل كلية، أو معهد دون غيرها مما عساه يتم (لشأنه في الكلية، أو المعهد من وحدات، أو صناديق، أو خلافة، مما لا يُعد قسفا علميًا يدخل في تكوين الكلية، أو المعهد

واستطاعت الجمعية العمومية مما تقدم كذلك، أن لللائحة التنفيذية لقانون تعليم الجامعات المشار إليه، والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٩) لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يثنى بالجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون صناديق خاصة للأغراض الآتية أولاً صندوق الخدمات التعليمية لرسوم والمصروفات التي يؤديها الطلاب مقابل لخدمات الطلابية والتعليمية، وتودع به حصيلة الرسوم والمصروفات المنصوص عليها في المادة (٢٦٧) من هذه اللائحة. ومن بينها رسم القيد، والمصروفات الدراسية للطلاب الوافدين ثانياً صندوق حصيلة بيع المباني والأراضي المخصصة لأغراض الجامعات والأجهزة والأدوات والمعدات التي يشتت عدم صلاحيتها ذلك صندوق حصيلة رسوم الصيانة وسهلات الأدوات والشباط لرياضي والاجتماعي المحصلة من طلاب المدارس الجامعية ومقابل الإقامة للوفود الزائرة وأيضاً صندوق الخدمات الطبية، ثم أجازت اللائحة لهذه الجامعات إنشاء صناديق خاصة أخرى غير تلك المشار إليها، وذلك متى وفرت الشروط الآتية أولاً أن يكون للصندوق المرد إنشاؤه بحدود غرض آخر غير تلك لأغراض التي تقوم عليها الصناديق الأربعة المذكورة، ثانياً أن يكون ثمة رسم تم فرضه ماداً قابلية صحيحة وذلك كركيزة لإنشاء الصندوق ثالثاً ألا يكون الغرض من إنشاء هذا الصندوق أداء خدمة تعليمية للطلاب، فمصرين لما في ذلك من إهدار لمبدأ مجدية التعليم في مختلف المراحل الجامعية بالجامعات الحكومية الذي يقرره الدستور، ويرجعه القانون لأبناء الجمهورية، وبحسبان هذه الصناديق لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن الجامعة، وبما يخرجها من عداد الجهات الحكومية، أو الشخص الاعتباري العام للدولة، والتي يلزم بمبدأ مجانية التعليم سائر الدكر رابعاً أن يكون إنشاء هذا الصندوق بموجب قرار يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات بدءاً على اقتراح من مجلس الجامعة المختصة. وبعد موافقة وزارة المالية، والتي تمثل مرافقتها ركناً لا بد من توفره لإصدار القرار بإنشاء الصندوق، لما ينعقد له من ولاية التعق من توفر هذه الشروط، وبصفة خاصة وجود المورد المالي (الرسم) الذي يُعد ركيزة لإنشاء الصندوق، وفقد الإجراءات دستورية وقانونية صحيحة، ودون المسئآت على موارد الخزينة العامة للدولة وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه يؤكد ذلك حرص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على وضع الأحكام المتعلقة بالصناديق الخاصة التي تنشأ بالجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون في الباب المنعق بالنظام المالي للجامعة وليس في الباب المنعق بنظام لدراسة والامتحانات وشئون الطلاب

ولما كان ذلك، وكان الثالث - فيما يخص التساؤل الأول الوارد بكتاب رئيس جامعة الإسكندرية وكذلك التساؤل الوارد بكتاب وزير المالية - بخصوص مدى حقبة وزارة المالية في الاستماع عن مراجعة واعتماد اللائحة المالية للصناديق الخاصة التي وافق المجلس الأعلى للجامعات على إنشائها بجامعة الإسكندرية لتقوم على عدد من البرامج العلمية بالجامعة (وعندها خمسة عشر صندوقاً) بهدف في المقام النهائي لها إلى منح درجات علمية كيسانس بكالوريوس " في مقابل رسوم تؤدي من طلاب مصريين إلى هذه الصناديق أن الدور المنوط بهذه الصناديق يخرج عن إطار الدور المنوط بالصناديق الخاصة التي يجوز إنشاؤها بالجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفقاً لأحكام المادة (٢٦٧) من اللائحة

التنفيذية لهذا القانون، من حيث قيامه بتقديم خدمة تعليمية تنهض بمرئيات طرقات علمية، والتي يقتصر على أقسام الكليات والمعاهد التابعة للجامعة، ومن حيث إحلالها بوصف كليات حكومية بمبدأ مجانية التعليم الجامعي للطلاب المصريين، هذا فضلاً عن أنه ليس ثمة رسوم مدروسة قانوناً تم إنشاء هذه الصناديق لها، بالإضافة إلى عدم موافقة وزارة المالية على إنشائها، وهو ما ينعكس إلى القول بعدم مشروعية إنشاء الصناديق الخاصة المشار إليها بجامعة الإسكندرية، وبذلك جعلت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات موافقة وزارة المالية على إنشاء صناديق خاصة بالجامعات المصرية الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات لاستيعاب أي رسوم تفرض مستقبلاً خارج إطار الأنواع الأربعة من هذه الصناديق والمنصوص عليها في السمود (أولاً)، و(ثانياً)، و(ثالثاً)، و(رابعاً) من هذه المادة - ركناً ركناً في إنشاء هذه الصناديق، ومن ثم يفقد امتناع لجنة المختصة بوزارة المالية عن مراجعة اللوائح المالية الخاصة بهذه الصناديق واعتقادها، إزاء عدم مشروعية إنشائها، قانوناً على صحيح سند قانوناً

وفيما يخص الأموال التي تم تخصيصها لحساب هذه الصناديق من المتقدمات إلى البرامج العلمية التي تقوم عليها على الوجه المذكور، فإنها تعدّ وفقاً لما سبق بيانه وبصرف النظر عن عدم مشروعية حصولها أحد موارد الجامعة التي شول إلى لخزانة العامة للدولة

وفيما يتعلق بالتساؤل الثاني ولثالث الواردين بكتاب رئيس جامعة الإسكندرية بخصوص مدى أحقية وزارة المالية في حسم النسب (٢٠%)، و(١٠%) على الترتيب - من إيرادات الصناديق الخاصة ولوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الإسكندرية، إعمالاً للرسوم بقانون والقانون سائغ الذكر، فيما كان النطاق الرمزي للعمل بالمرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٢ بربط الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ انتهى نهاية تلك السنة المالية في ٢٠١٣/٦/٣٠، وتلا ذلك صدور القانون رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١٣ بربط حساب ختام الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، كما أن النطاق الرمزي للعمل بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ انتهى نهاية تلك السنة المالية في ٢٠١٤/٦/٣٠، وتلا ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ٢٠١٤ بربط حساب ختام الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، الأمر الذي لم تعد معه أية جدوى تُرى من بدء الرأي ل مدى قانونية الخصم الذي جرى إعمالاً لنص المرسوم بقانون والقانون المشار إليهما

وفيما يخص التساؤل الرابع ولآخر الوارد بكتاب رئيس جامعة الإسكندرية عن مدى أحقية وزارة المالية في الرقابة قبل الصرف على جامعة الإسكندرية، فإنه ولئن كان يجوز للجامعة - بحسبها من الهيئات العامة الخدمية - وضع النوائح الداخلية ولحلية لها دون التقيد بالنظم الحكومية، وهو حق أصير ثابت لا ياربها فيه أحد، بيد أن هذا الحق يجد حده في عدم الخروج على أحكام القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية واللائحة التنفيذية له الذي تخصص لأحكامه الهيئات العامة بصريح مضمونه، بحسبان هذا القانون يهدف إلى تحقيق الانضباط المالي، باعتباره الدعامة الأساسية

#### دليل الجامعات لتعليمية

للإدارة المالية السليمة، وذلك بفرض مدعيم الرقابة المالية على الإلتزام قبل الصرف بهذه المبادئ، وحكام الرقابة على المال العام إيراد ومسروف، واسولا معنونة للدولة، إذ إن هذه الرقابة لا تميز أكليا، ولا تحقق تعديها إذا أتبع للبيانات العامة الخدمة أن يتخلل منها في كوابها مالية، وتفرعها من مضمونها برصد الاختصاصات المؤكدة للمواظين الماليين طبقا للمادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون، فعامة الحكومة إلى مسئولين بالبيئة بما يغني إلى شعاع تلك الرقابة والتكامل منها ومن ثم فإن جامعة الإسكندرية تخضع لرقابة المالية قبل الصرف وفقا لأحكام القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ المشار إليه ولائحته التنفيذية

للتل انتجت الجمعية العمومية لتسي الفتوى والتشريع، (١):

أولاً: عدم مشروعية إنشاء صناديق خاصة بجامعة الإسكندرية وفقاً لأحكام المادة (٢٦٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تقوم على عدد من يرمج العمية بالجامعة تهدف في المقام الثاني إلى منح درجات علمية، مع ما يترتب على تلك من آثار أخصها أن امتدع الجبة المختصة بوزارة مالية من مراجعة، واعتماد اللوائح المالية الخاصة بهذه الصناديق بنفق وصحيح القانون، ومع أيلولة المبالغ المالية بالخدمة لحساب هذه الصناديق إلى الخزينة العامة للدولة

ثانياً: عدم جدوى بناء الرأي في خصوص مدى مشروعية الخصم الذي تم وفقاً لأحكام لمرسوم بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٢ بربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، ووفقاً لأحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ٢٠١٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ من المصاديق والمسابقات الخاصة والوحد ذات تطابع الخدم بجامعة الإسكندرية

ثالثاً: خضوع جامعة الإسكندرية للرقابة المالية قبل الصرف وفقاً لأحكام القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن أعانة الحكومة، ولائحته التنفيذية وذلك كله على النحو المبين بالكتاب

(فتوى الجمعية العمومية لتسي الفتوى والتشريع، مقرر رقم: ٢٠١٢/١٢/٢٨ - ٢٢٢/١ - بتاريخ ١٢ من يوليو عام ٢٠١٢ م، المؤرق ١٨ من شوال عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن القانون الواجب التطبيق على العاملين بمعهد الثيس للدراسات المعدنية، سواء من أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم، أو غيرهم من العائدين، في ضوء صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٤ بقبل تبعية المعهد إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية

استظهِرت الجمعية العمومية - وفقاً لسابق فتاوى - أن دستور عام ١٩٢٦ (الملغى) كان يعقد لرئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة، وبصدور دستور ٢٠١٢ ومن بعده الدستور الحالي الصادر عام ٢٠١٤ صار هذا الاختصاص معقوداً لرئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء، مما يندو معه إنشاء المرافق والمصالح العامة، وتنظيمها، وتحديد اختصاصاتها، ووضع القواعد التي تبنى طريقة إدارتها، ونقل تبعيتها من جهة إلى أخرى معقوداً حالياً بموجب نصوص الدستور لرئيس مجلس الوزراء، ومن ثم فإنه لا يتأتى للمشرع وهو يمارس ولايته التشريعية بموجب القوانين التي يصدرها إلغاء هذا الاختصاص، أو وضع قيود على مباشرته، سواء بنص صريح، أو ضمنى من خلال ما عسى أن ينتوله المشرع من أحكام تُعد من قبيل إنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة، فإذا سأل القانون أبنا من هذه الأحكام، فإن ذلك لا يحرم كلاً من رئيس الجمهورية في المجال الرمزي للعمل بدستور عام ١٩٢٦ (الملغى)، أو رئيس مجلس الوزراء في المجال الرمزي للعمل بدستور عام ٢٠١٢ ومن بعده الدستور الحالي من ممارسة السلطة المعقودة له بصـ الدستور، ويتناول المسألة ذاتها التي سألها القانون في هذا الخصوص بالتنظيم، أو التعديل؛ لأن القول بعلاقة ذلك من شأنه إهدار الاختصاص الدستوري الممنوع لكل منها بأداة أدنى من الدستور في سلم تدرج القواعد القانونية بدون حاجة إلى قرار رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء الذي يصدر بإنشاء، أو تنظيم المرافق والمصالح العامة على خلاف ما قرره القانون بطوى على تعديله لهذا القانون بأداة تشريعية أدنى، لأن هذا القول مرئود بأن ما يصدره رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء من قرارات في هذا الخصوص، لا تعدو أن تكون ممارسة منه لسلطته في نطاق الاختصاص المعقود له ولتي يقتض على المشرع حرمانه من ممارستها، أو تفهيد سلطاته في ذلك.

ولاحظت الجمعية العمومية، في هذا الصدد أن السلطة المعقودة دستورياً لكل من رئيس الجمهورية ومن بعده رئيس مجلس الوزراء في إنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة، بما في ذلك تحديد اختصاصاتها، وتبعيتها، وفراغ إدارتها، وذلك على التفصيل المبين، ليست مطلقة من كل قيد، وإنما يجب أن تتم في إطار الدور الذي تضطلع به هذه المرافق والمصالح العامة، في إشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة لجمهور المستفيدين، الأمر الذي يفرض لدى ترتيب هذه المرافق والمصالح أن تعمل إلى جانب بعضها بعضاً في تكامل يعم تحقيق أهدافها، وحال لزوم تبعية بعضها لجهة أخرى، فإن هذه التبعية يجب أن تكون لمرافق، أو مصلحة، أو جهة إدارية عامة من الجنس ذاته، وبإشراف نشاطاً من الطبيعة ذاتها، بحسبان أنه ولأن كان من الجائز أن يتم إلحاق شركة، أو أكثر بالمرافق العام، وهي من

أشخاص القانون الخاص. كأدوات يستعين بها في تحقيق الأهداف التي يقوم على تحقيقها، إلا أنه لا يفتأ أن تكون مرافق والمصالح العامة تابعة لشركة، أو شخص اعتباري خاص ولو كان مملوكاً للدولة، إذ إن الدولة وما يتبعها من مرافق ومصالح عامة هي القوة على شئون الأنشطة الخدمية والاقتصادية وغيرها من أنشطته التي يمارسها، وهي المشرفة على أوجه النشاط التي يمارسها ما عداها من كيانات خاصة، أو فردية، وليس العكس. هذا فضلاً عن أن طبيعة الدور الموطء بالمرافق والمصالح العامة، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، ولقواعد الحاكمة لنشاطه - ولجبر ذلك - تتأبى وتفرير تبعية أي من هذه المرافق ومصالح لأي من أشخاص القانون الخاص

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن بعده قانون الخدمة المدنية، لا تنطبق على العاملين لذين تنظم شئون توظيفهم قوانين، أو لوائح، أو قرارات خاصة لا فيما حلت منه عدد لقوانين، أو لوائح أو القرارات، وذلك بشرط ألا تعرض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، أو قانون خدمة المدنية مع أحكام التنظيم الخاص الحاكم لشأن التوظيفي لهؤلاء العدميين، أو مع طبيعة لوظائف التي يحكمها

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن رئيس الجمهورية في المجال الرسمى للعزل بدستور عام ١٩٧١ (المطفي) نشأ معهد النين للدراسات المعدنية، وسعه الشخصية الاعتبارية، وحمل تبعيته لوزير الصناعة، وعده من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، بهدف مواجهة التوسع في الصناعات المعدنية، وتعمل أعباء تلك الصناعات، وإعداد وتأهيل المتخصصين من خريجي الجامعات اللازمين في فروع الصناعات المعدنية ولتعبدية واقتصادياتها والقيام بالبحوث العلمية والتطبيقية المتعلقة بالمشاكل الصناعية التي تواجه الصناعات التعبدية وقد نص قرار رئيس الجمهورية لمشار إليه بإنشاء المعهد، واللائحة التنفيذية للمعهد صراحة عن تطبيق أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ على أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية. وتطبيق أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ في المجال لرمى لعمل به على العاملين بالمعهد من غير أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم. وقد حل قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ محل هذا القانون بحسبانه الشريعة لخدمة الحاكمة للشأن الوظيفي للعاملين المدنيين بالدولة

ولما كان المعهد المشار إليه - وفقاً لقرار إنشائه واللائحة التنفيذية للمعهد يُعد من الهيئات العامة التي تعارس نشاطاً علمياً، وبذلك فإن طبيعته القانونية تخلف عن الطبيعة القانونية للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، والتي تُعد جميعها من أشخاص القانون الخاص، وإذ تضمنت المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠)

لسنة ٢٠١٤، مصر على نقل تبعية هذا المعهد إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية، وذلك بالمخالفة لما سبق بيانه من عدم جواز تقرير تبعية المرفق العام لشخص من أشخاص القبول الخاص.

لأن هذا القرار بهما نصصه المادة الأولى منه بنقل تبعية المعهد إلى الشركة المشار إليها، وهي شركة مساهمة قابضة في تطبيق أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه. يكون قد صدر مغالفاً لصحيح حكم القانون، لإحلاله بالقواعد الحاكمة لترتيب وتنظيم المرافق والمصالح العامة، والتي تقتضي أن يكون المرفق العام تابعاً لشركة، أو شخص اعتباري خاص.

يؤكد ذلك، أن المشرع في قانون قطاع الأعمال العام أتى الذكر حدد على سبيل الحصر لكيانات القابضة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية التي تتبع الشركات القابضة لخاصة لأحكامه. وهي الشركات التابعة التي تتخذ قانوناً شكل الشركات المساهمة، مما لاوجه معه للخروج عن أحكام هذا القانون بتقرير تبعية كيانات قانونية أخرى تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة للشركات القابضة

وفيما يخص النظام القانوني الحاكم للشأن لوظيفة للعاملين بالمعهد، فإنه ولأن كان قرار رئيس مجلس الوزراء أتى الذكر نص في المادة الثانية منه على «استبدال عبارة وزير الاستعمار بعبارة وزير الصناعة أيضاً وردت في قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المعهد، إلا أن ذلك ليس من شأنه الإخلال بما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣٢٠) لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المعهد المذكور، ولائحته التنفيذية للمعهد المشار إليها من خصوص أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ومعاونتهم، لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، واللائحة التنفيذية للمعهد، وخصوص العاملين بالمعهد من غير أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم، لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر - في المجال الرمى للعمل بأحكامه ومن بعده قانون لخدمه المنتبه المشار إليه بحسبانه لشرعية العامة التي حلت محل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في هذا الشأن، ومن ثم ينشئ العاملون بالمعهد من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من العاملين خاصين لأحكام هذه القوانين دون غيرها، حسبما تقدم تفصيله.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريعة، إلى:

١- عدم مشروعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٤ بهما نصصه من نقل تبعية معهد القبول للدراسات المعدنية إلى الشركة القابضة للصناعات المعدنية

٢- خصوص أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالمعهد المشار إليه لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ واللائحة التنفيذية للمعهد، وخصوص غيرهم من العاملين بالمعهد لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - في المجال الرمى للعمل به - وقانون الخدمة المدنية المشار إليهما وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريعة - ملف رقم: ٤٤٠/١/٥٨ - بتاريخ ١٣ من يوليو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٩ من شوال عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني بخصوص جواز تدب الاستاذ المتفرغ للعمل خبيرا متفرغا بوحدة ادارة مشروعات التعليم العالي في ضوء نص المادة (٨٤) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢.

استظهرت الجمعية العمومية، وعلى نحو ما ستقرر عليه الفتاوى، أن المشرع في المادة (٨٤) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه وضع تنظيمًا متكاملًا للأحكام الخاصة بسبب أعضاء هيئة التدريس، سواء ما تعلق منها بالجهات التي يحوز بهم إليها، أو مدة لسبب، وأدائه، وعدد السبب كل الوقت إعاره فإخذ حكمها من حيث استحقاق العصور المعار لراتبه من الجهة المعار إليها، عملاً بصريح نص المادة (٨٥) منه، ومرد ذلك أن الجهة المستعيرة هي المستفيدة من خدماته طول مدة الإعاره، ومن ثم ضوال مدة التدب، فلا يلتزم براتبه الجامعة المعيرة، أو المتدب بها ما لم يقرر هي أداء هذا الراتب في الأحوال الخاصة التي ترها.

كما استظهرت الجمعية العمومية وفقاً لما استقرر عليه إفتاؤها أن المشرع رغبة منه في ألا يحرم الجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، من خبرات أساتذتها الذين عملوا في معترها أوجب بصريح نص المادة (١٢١) تعيين الأستاذ في الكلية، أو المعهد الذي كانوا يعطون فيه، عند بلوغه السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة أستاذًا متفرغًا، ما لم يطلب عدم استمراره في العمل.

وحظر المشرع بقلد الأستاذ المتفرغ المناصب، أو المراكز الإدارية، معذ منه في إزالة كل ما يعوق تفرغه للمهام العلمية، مما يقتضاه استبعاد كل النظم التي تتأبى طبيعتها وهذه الخصوصية للأستاذ المتفرغ كعظم التدب، أو الإعاره، أو ما يمثلها وإذا كان لتفرغه للمهام العلمية هو مناط استبقاء من يبلغ السن القانونية لانتهاء خدمته بالإحالة على المعاش، في وظيفة أستاذ متفرغ، فهو بدوره يظل مناطاً لاستمراره بهذه الوظيفة، فإن انقضى مناط تفرغه للمهام العلمية سقط عنه سد بقاءه في وظيفة الأستاذ المتفرغ وانقضت علاقته بالجامعة، بحسبان كون الأستاذ المتفرغ في حقيقته أستاذًا تعدلت صفة بحجة عمله بلوغه السن القانونية المقررة، وتم استبقاؤه أستاذًا متفرغًا بالجامعة لاعتبارات فسرهما المشرع.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من لأورق أن المعروضة حالته بسفل وظيفة أستاذ مساعد متفرغ بكلية الحاسبات والمعلومات بخدمة القاهرة، وإذ صدر قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٤٨) المؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٢ بصدبه لتعمل خبيرًا متفرغًا بوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي (المكتب الفني للوحدة) مدًا كليًا لمدة عام بدءًا من ٢٠١٤/٧/١، وهو ما يعوق تفرغه للمهام العلمية التي شرع من أحلها بنظام كسائده المتفرغين باعتبار أن العمل لمتدب إليه المعروضة حالته عملاً إداريًا غير متعلق بشؤون التدريس، الأمر الذي يكون معه القرار لصادر بصدبه غير قائم على سد من صحيح القانون، دون أن ينال ذلك من التزام وزارة التعليم العالي (كاسل) باعتبارها الجهة المستعيرة والمستفيدة من التدب بأداء راتبه طوال فترة التدب (لإعاره) السابقة على هذا الإفتاء.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى و لتتبع الى عدم جوار ندب المعروضة حالته للعمل خبيرا متفرغا بوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي بوزارة التعليم العالي، وذلك عن المحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٦١٠/٦/٨٦ - بتاريخ ١٢ من يوليو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٨ من شوال ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٥٤) :-

بشأن مهام والاختصاصات ممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي، وطبيعة وحدود العلاقة الوظيفية بينهم وبين الأطباء التشخيص في هذا الشأن:

استعرضت الجمعية العمومية إفتاءها السابق في هذا الخصوص بجلسته ١٤ / ١ / ١٤٨٧ - ملف رقم ٥١/١/٨٨ - ولدى انتهت فمه إلى أن اختصاص ممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي ينحصر طبقا لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي بناء على تقرير الطبيب المعالج، وليس من اختصاصه تشخيص الحالات، أو إعطاء وصفات، أو شهادات طبية، أو دوائية، أو طلب فحوص معملية، أو إشعاعية، أو غيرها

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع حصر نطاق عمل مراوولى مهنة العلاج الطبيعي في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي الذي يقرره الطبيب المعالج، أيها كان مجال تخصصه، وتعدد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يتضمنه التقرير الطبي للطبيب المعالج واستبعد من ذلك الأعمال الفنية التي يختص بها الأطباء لسريون المعالجون وحدهم، كتشخيص الحالات، وإعطاء الوصفات، ولشهادات الطبية والدوائية، وطلب إجراء الفحوص المعملية، أو الإشعاعية، وغير ذلك من الأعمال التي لا يصطلع بها إلا هؤلاء الأملاء، وبذلك فإن أخصائي العلاج الطبيعي لا يحوز له بداية ماطرة المريض بعرض تشخيص حالته، ولا يحوز له تقرير العلاج انلازم له سوء أكان علاقا دوائيا، أو جراحيا، أو طبيعيا، أو طلب فحوص معملية، أو إشعاعية أو غيرها، وبما يأتي دوره في مرحلة تالية بعد إحالة المريض إليه من الطبيب المعالج مصحوبا بتقرير طبي بتشخيص لجنة المراجعة له، وبما يكون قد تلقاه من علاج دوائي، أو جراحى، أو لعبر ذلك وكذا جميع المعلومات والبيانات الأخرى التي يرى الطبيب المعالج لزوم وضعها تحت نظر أخصائي العلاج الطبيعي عند ممارسته لاختصاصه في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي، وأن المادة (٨) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه لم تخصص أخصائي العلاج الطبيعي عند ممارسته أعمال مهنته في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي للإشراف الفنى، أو الإداري للطبيب المعالج، وبما الرمنه الاتصال بالطبيب المعالج للتنسيق معه، وتبادل لرأى بشأن استمرار تنفيذ برنامج العلاج الطبيعي، وإطلاعها على نتائج هذا العلاج أولاً بأول، وجعل هذا الاتصال أمرا فوريا إذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير تلك التي أتيها المعص الذي أجره الطبيب المعالج، ومن ثم فإن العلاقة بين أخصائي العلاج الطبيعي والطبيب المشرى لمعالج لا تقتصر على العرام أخصائي العلاج الطبيعي في وضع

وتنفذ برنامج العلاج الطبيعي وفقاً للتقرير الطبي للطبيب المعالج، وبما يتعين عليه أثناء ممارسته مهام عمله في تنفيذ هذا البرنامج مداومة الاتصال بالطبيب المعالج وإطلاعه على النتائج وتبادل الرأي بشأن حالة المريض أولاً بأول.

واستظهرت الجمعية كذلك، أن المشروع ناط بوزير الصحة إصدار القرارات التنفيذية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥

كما استظهرت الجمعية العمومية، أن عبارة الطبيب المعالج الواردة في المادة (٨) من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ جاءت بصيغة عامة مطلقة من كل قيد، ومن ثم فإن حكمها يستغرق عموم أفرادها في غيبة ما يخصصها، أو يقيد بها، فننصرف إلى جميع الأطباء لشريين الذين يمارسون الحالة المرصبة ابتداءً على اختلاف تخصصاتهم جراحة، أو عظاماً، أو روماتيزم وتأهيل، أو غير ذلك من التخصصات، وأن لفظ "الدكتور" لا يطلق إلا على الحاصل على الدكتوراه كدرجة مهنية، أو عممية وفقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية المشار إليها.

وترتبنا على ما تقدم، فإن اختصاص مزاولة مهنة لعلاج الطبيعي وفقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥، ينحصر في وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعي وفقاً لتقرير الطبيب الشرى المعالج، دون أن يخص إنشاء ممارسته لمهام عمله في وضع تنفيذ البرنامج العلاجي للإشراف الفني، أو الإداري من الطبيب المعالج، فلا يجوز لهم تشخيص الحالات، أو إعطاء وصفات، أو شهادات طلبية، أو دوائية، أو طلب فحوص معملية، أو إشعاعية، أو غيرها، وعليهم الاتصال المباشر والمستمر مع الطبيب المعالج لإطلاعه أولاً بأول على نتائج البرنامج العلاجي وأن لفظ "طبيب المعالج" ينصرف إلى الطبيب الشرى الذى يمارس الحالة ابتداءً أيما كان مجال تخصصه جراحة، أو عظاماً، أو روماتيزم وتأهيل، أو غير ذلك من التخصصات، وأنه لا يجوز إطلاق لفظ "دكتور" على مزاولة مهنة العلاج الطبيعي إلا على الحاصل منهم على درجة الدكتوراه المهية في العلاج الطبيعي، أو درجة دكتوراه الفلسفة في العلاج الطبيعي.

وفيما يخص حوار إنشاء قسم لعلاج الطبيعي بالمستشفيات مستقل عن قسم الطب الطبيعي والروماتيزم، وجواز رئاسة أخصائي العلاج الطبيعي لهذا القسم، وكذا حوار إصدار قرار من محافظ الغربية بفصل قسم العلاج الطبيعي بالمستشفيات لتابعة للمحافظة عن قسم الطب الطبيعي (لروماتيزم) فإنه من المقرر قانوناً أن وزير الصحة وللمكان هو المخوط به وحده الاختصاص في إصدار القرارات التنفيذية للقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه، ولما كان الثابت من الأوراق أنه صدر قراراً وزير الصحة والسكان رقم (١٩٧) لسنة ٢٠١١، و (٢٥٣) لسنة ٢٠١١ بشأن إنشاء قسم للعلاج الطبيعي بالمستشفيات وتنظيم العلاقة بين الأطباء وممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي، وتصمنا فصل قسم العلاج الطبيعي عن قسم الطب الطبيعي والروماتيزم في جميع المستشفيات، فلا يخضع أى مهني للإشراف الفني والإداري للآخر، وأن يرأس قسم العلاج الطبيعي أحد أخصائي العلاج الطبيعي بالمستشفى، ومن ثم فإنه لا يجوز قانوناً لمحافظة الغربية إصدار القرار المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للقسي الفتوى والتشريع، إلى:

أولاً: أن اختصاص ممارسة وأخصائي العلاج الطبيعي وفقاً لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ يخصص في وضع وتنفيذ برنامج لعلاج الطبيعي وفق لتقرير الطبيب المعالج، وتحديد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يتضمنه التقرير دون أن يخصص أثناء معالجته مهام عمه في وضع تنفيذ البرنامج العلاجي للإشراف الفني، أو الإداري من الطبيب المعالج، وليس من اختصاصه تشخيص الحالات، أو إعطاء وصفات، أو شهادات طبية، أو دوائية، أو طلب فحوص معملية، أو إشعاعية أو غيرها  
ثانياً: أن لفظ الطبيب المعالج ينصرف إلى الطبيب البشري الذي يباشر الحالة ابتداءً أيما كان مجال تخصصه

ثالثاً: أنه لا يجوز إطلاق لفظ الدكتور على مزاوئي مهنة العلاج الطبيعي إلا على الحاصل منهم على درجة دكتوراه المهنة في العلاج الطبيعي، أو درجة دكتوراه الفلسفة في العلاج الطبيعي.  
رابعاً: أنه لا اختصاص لمحافظة الغربية في إصدار قرار بإنشاء قسم للعلاج الطبيعي بالمستشفيات التابعة للمحافظة مستقلاً عن قسم الطب الطبيعي، أو فصل قسم العلاج الطبيعي بهذه المستشفيات عن قسم الطب الطبيعي (الرومانيزم) وذلك كله على النحو المبين بالسبب  
(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملفي رقم ٨٨١/١/٨٨، ٨٨٠/١/٨٨ - بتاريخ ١٤ من يونيو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٩ من رمضان عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٥٥) :-

يشأن مدى أحقية السيد الدكتور/..... الباحث الأول بمعهد بحوث الأمصال واللقاحات  
البيطرية التابع لمركز البحوث الزراعية في صرف الزيادة المثيرة في بدل الجامعة طبقاً لأحكام القانون  
رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات خلال مدة المهنة العملية  
المخصص له بها.

استظهرت الجمعية العمومية، أن لمشروع في قانون تنظيم الجامعات أحاز إقبال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاضعة لثباته، في مهمات عمية مؤلفة خارج الجامعة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة بشرط عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية، أو المعهد وأوجب المشروع أن يتقاضى الموظف طوال مدة مهنة راتبه كاملاً وأن الحدود المرفق بالقانون المذكور تضمن تعديده وتم رئيس الجامعة، وبإشهاد، وأمين المحسن لأعلى للجامعات، وأعضاء هيئة التدريس، وللمدرسين المساعدين، والمعيدين وبدلاتهم وفق عد تطبيقاً وأنه بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه تم رفع قيمة بدل الجامعة لمدرسي لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات مدة من ٢٠١٢/٧/١، وفقاً للمصايف الواردة بالحدود المرفق لهذا القانون وشملت صرف لزيادة لأعضاء هيئة التدريس - دون المواطنين - المعونة تفرغهم الكامل للعمل بجامعاتهم بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً لقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات سائل الذكر، وعدم دفعهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي منصب داخل الجامعة، أو خارجها خلافاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

كما استُخبرت الجمعية العمومية، من مركز البحوث الزراعية مؤسسة علمية وإرشادية في تطبيق أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٣، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ويتمتع وزير الزراعة، ويطلق بشأنه أحكام قانون تنظيم الجامعات أنف الذكر ولائحته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه، كما يطلق بشأن وظائف أعضاء هيئة البحوث به في جميع شئونها والمهام المقررة لهم الأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات وحدود لوائح لوائح المرافقة له

ولاحقته الجمعية العمومية مما تقدم، أنه ولئن كان من بين الشروط التي وضعها المشرع في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ لاستحقاق عضو هيئة التدريس للريادة التي قديرها لطلاب على الجامعة، التفرغ الكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً - حسبما سبق بيانه - وهو ما يطبق على أعضاء هيئة البحوث بمركز البحوث الزراعية، فإن لمشرع ذاته احتفظ بنص صريح لعضو هيئة التدريس طوال مدة إيفاده في مهمة علمية مؤقتة خارج لجامعة يكامل راتبه، الأمر الذي من مؤداه أن شرط التفرغ المشار إليه إنما ينصرف إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلياً حتى يتمكن من القيام بالقيام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، ولا ينصرف بحكم اللزوم إلى عضو هيئة التدريس الموفد في مهمة علمية، إذ إنه يستحق راتبه كاملاً طوال مدة المهمة، بما في ذلك الريادة في البديل المشار إليه، والقول بغير ذلك من شأنه الإضرار ما لها بعضو هيئة لتدريس الموفد في مهمة علمية، بالمخالفة للقانون.

ولما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته لسيد الدكتور/ ... بعمل باحثاً أول بمعهد بحوث الأمصال واللقاحات البيطرية التابع لمركز البحوث الزراعية، وقد رخص له بالسفر للخارج في مهمة علمية بدولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠١٤/٦/١ حتى ٢٠١٤/١٢/١، وذلك بموجب قرار وزير الزراعة و استصلاح الأراضي رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠١٤، وقد نص في المادة الثانية من هذا القرار على استمرار صرف راتبه بالداخل بالعملية التعليمية طوال فترة المهمة، ومن ثم يحق له صرف الريادة المقررة في مهمة بدل الجامعة المقرر، بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، بالفترة المحددة لوظيفته، خلال مدة المهمة العلمية الموفد فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار، فإن صرفت له هذه الريادة فعلاً، فإن صرفها له يكون موافقاً لصحيح حكم القانون، ويكون ما قامت به جهة الإدارة من خصم هذه الريادة منه بعد عودته وتسلمه العمل قد جاء مخالفً صواب حكم القانون، مما يتعين معه إعادة منحه ما تم خصمه منه من الريادة المذكورة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى أحقية المعروضة حالته في صرف الزيادة في مهمة بدل الجامعة بالفترة المحددة لوظيفته بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، مع ما يترتب على ذلك من آثار، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٧١/٤/٨٦ - بتاريخ ١ من يوليو عام ٢٠١٧ م، الموافق ٧ من شوال عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن الإنفاذ بالرأى القانوني بخصوص ما إذا كان هناك تعارض بين اختصاصات مدير الحسابات (ممثلاً وزارة المالية) من ناحية واختصاصات كل من مدير عام المصدايق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، ومدير إدارة حسابات المصدايق الخاصة، ومدير إدارة حسابات الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة من ناحية أخرى، وكيفية إزالة هذا التعارض إن وجد.

استظهرت الجمعية العمومية، أنه إعمالاً لنظام الموسوعي بترتيب لوظائف، ساط المشرع بكل وحدة من الوحدات الخاصة لأحكام قانون نظام العاملين المستثنين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، ومن بينها الهيئات العامة - وذلك في المجال لزمى للعمل بأحكام هذا القانون قبل إلغائه بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الخدمة المدنية - وضع جدول للوظائف بها يرقق به بطاقات وصف كل وظيفة والتي تتضمن تحديد مستراها الوظيفي، واسمجموعة الوظيفية التي تنهى إليها، وشروط وطريقة شغلها، بالإضافة إلى واجبات ومسئولياتها على أن يتم اعتماد جدول الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة، ومن ثم فإنه يتعين على كل وحدة من هذه الوحدات، ومن بينها الجامعات، بحساباتها هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، مباشرة هذا الاختصاص، على أن تحرر عدد وضع بطاقات وصف الوظائف وتعدد واجباتها ومسئولياتها بما تضمنته القوائم السارية ولوائحها التنفيذية من أحكام ذات صلة، بحيث إذا وجدت هذه لقوائم وثلاث اللوائح شاعل إحدى الوظائف اختصاصات معينة ونُقلت على عاتقه واجبات ومسئوليات محددة، فيمتنع عند وضع بطاقة وصف هذه الوظيفة مغالطة ما قرره هذه القوائم وما قرره اللوائح، لمدة لها ما قد صدر في حدود أحكام القانون ملزمة الضوابط التي يرصدها

كما استظهرت لجمعية العمومية مما تقدم، أن المشرع أصدر قانون المجلسة الحكومية، وأخصص لسلطاته وحداد الجهاز الإداري للدولة، ووحدات لإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية، وجميع الأمانة الأخرى التي تشملها الموزنة لعامة للدولة والحيات التي تتضمن القوائم والقرارات الصادرة بشأنها قواعد عامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك القوائم والقرارات، ولصد المشرع من ذلك بصفة أساسية - تدعم الرقابة المالية على الإنفاق قبل لصرف بالجهات الإدارية الخاضعة لأحكامه، وترشد المصروفات، وضبط أموال هذه الجهات، أو الأموال التي تديرها، سواء كانت إيرادات، أو أصولاً، أو حقوقاً، وذلك بما يساهم في تحقيق الانضباط المالي باعتباره الدعامة الأساسية للإدارة المالية السليمة

هذا وصيماً لحدود تلك الرقابة وضماناً لفاعليتها وإحكامها، فقد أثر المشرع إمساد ولاية لرقابة قبل لصرف من موارد تلك الجهات لإدارة إلى وزارة المالية بوصفها القوامة على شئون الخزانة العامة، وذلك من خلال مفتليها بالوحدات الحسابية بهذه الجهات لدين حرص المشرع بموجب القانون المشار إليه على تحويلهم سلطات مالية واختصاصات إدارية وسعة من أخصب الاشراف على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية والعاملين بالوحدات الحسابية بهذه الجهات، ومرة تنفيذ قانون المحاسبة

الحكومية وغيره من الفوائس المالية والقرارات الصادرة تنفيذاً له. وعهد بمشروع إلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون بيان دقات هذه السلطات والاختصاصات. بما عليهم على أداء واجباتهم على نحو فعال. ويكفل تحقيق الغايات من أعمال قواعد المحاسبة الحكومية

وقد جاءت اللائحة التنفيذية لذلك القانون مبنية لاختصاصات ممثلي وزارة المالية. ومن بينهم مديرو الحسابات، حيث أفردت المادة (٣٦) من هذه اللائحة لبيان ما يخص به مديرو الحسابات بالجهات الإدارية المختلفة، وهو ما يتعين الالتزام به عند وضع بمذاقات وصف الوظائف بهذه الجهات. فلا يجوز سلب ممثلي وزارة المالية. ومن بينهم مديرو الحسابات، أنها من اختصاصاتهم التي وسدها لهم قانون المحاسبة الحكومية ولائحه التنفيذية، كما يمنع إسنادها إلى غيرهم على نحو ينشئ تعارضاً، أو يُثير تساؤلاً حين مباشرة هذه الاختصاصات، إلا أن ذلك لا يعني بحال حجب حق الجهات الإدارية في وضع أنظمة إضافية للرقابة الداخلية تُساهم في تجنب وقوع المخالفات المالية، وتساعد على ترشيد الإنفاق. ونعني هي مقيدة عند ممارسة هذا الحق بعدم الإخلال باختصاصات وزارة المالية، وعدم التعارض مع الأنظمة التي تقرها الأخيرة في هذا الشأن، وهو ما عني بمشروع بالنص عليه في المادة (١٩) من قانون المحاسبة الحكومية المشار إليه. وحرصت للائحة التنفيذية لهذا القانون على تأكيد في المادة (٣٦) منها

وترتباً على ما تقدم، وإد اسباب لتجميع العمومية من استمرص بظافتي وصف وظيفتي مدير إدارة حسابات المصاديق الخاصة، ومدير إدارة حسابات الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الموصلية. أن هذين الموظفين من الوظائف التخصصية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة بقسم التعليم بالجامعة. وأن شغل أي من هاتين الوظائفين يعقل تحت التوجيه العام لمدير عام المصاديق وحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة الذي يعمل بدوره تحت التوجيه العام لأمين عام الجامعة. وأن من بين الواجبات والمسؤوليات البسطة بشغل الوظيفة المذكورة أولاً، الإشراف على إمساك السجلات اللازمة لإثبات جميع عمليات الإيداع والصرف وفقاً لنظم والقواعد المقررة من واقع المستندات الدالة على تلك العملية. والإشراف على مراجعة لمصرف وتمويل المشروعات (تمويل ذاتياً) على مستوى الجامعة كما أن من بين واجبات ومسؤوليات شاغل وظيفة مدير إدارة حسابات الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، الإشراف على مراجعة مستندات الصرف من حصيله هذه الوحدات طبقاً للوائح المالية المعتمدة في هذا الشأن، ومنابعة تطبيق لنظم المحاسبة التي يجري عليها العمل في الوحدات ذات الطابع الخاص بما يحقق سلامة الإيرادات وصحة المصروفات. والإشراف على مراجعة الحسابات الختامية للوحدات ذات الطابع الخاص وعرضها على جهات الاختصاص، كما استبان لتجميعه من استعراض بظافتي لوصف ذاتهما أن الاختصاص لمعقود لشاغل أي من هاتين الوظيفتين يقتضي فحص ومراجعة الأعمال الخاضعة للإشراف والرقابة، وتوجيه لفانم هذه الأعمال

ولما كان من بين الأعمال التي أسند إلى شاغلي الوظيفتين المشار إليهما القيام بها. أو الإشراف والرقابة عليها، بموجب بظافتي الوصف أعني الذكر ما هو منوط أدائه بممثلي وزارة المالية ومن بينهم مديرو الحسابات - بموجب القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والمادة (٣٦) من

لائحته التنفيذية. حيث تهبط بممثلي وزارة المالية الرقابة المالية قبل لصرف على تنفيذ مواريات الجهات الإدارية الخاصة لأحكام هذا القانون، ومراجعة حساباتها إيرادات ومصروفات. ومراقبة تنفيذ قانون المحاسبة الحكومية المشار إليه وغيره من القوانين المالية و لقرارات الصادرة تنفيذها. فضلاً عن فحص الحساب الختامي الذي تعدده الوحدة الحسابية الواقعة تحت إشرافهم عن السنة المالية المهيبة والتوقيع عليه وإبداء ملاحظات بشأنه، وعرض الحسابات الختامية على وزارة المالية، كما عهد إلى مديري الحسابات بمتابعة ترشيح الإنفاق وتعظيم الإيرادات المبرجة بموزنة لجهة، والتأكد من سلامة الدورة المسندية الخاصة بتحصيل الإيرادات وإداعيا بالحسابات. وكذلك مراعاة انتظام التيد بالمحلات المحاسبية ومراجعتها يومياً وعند الحال حساب كل شهر وما تقدم من شأنه حدوث تدخلي. أو تدخلي في مباشرة الاختصاصات بين ممثلي وزارة المالية من ناحية وشاغلي وظيفتي مدير إدارة حسابات الصاديق الخاصة، ومدير إدارة حسابات الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة من ناحية أخرى. الأمر الذي كثره ومقتضاه تعديل بطاقي وصف هاتين الوظيفتين وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً - على نحو بدو ذلك الفعارض الثراءاً بالأحكام الواردة بقانون المحاسبة الحكومية المشار إليه ولائحته التنفيذية

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى أنه يتعين تعديل بطاقي وصف وظيفتي مدير إدارة حسابات الصاديق الخاصة، ومدير إدارة حسابات الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الموصلية، بما يتفق والأحكام المنظمة لاختصاصات ممثلي وزارة المالية الواردة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو المبين بالتسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٨٧/١/٨٨ - بتاريخ ١٤ من يونيو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٩ من رمضان ١٤٣٨ هـ)

#### **الفتوى رقم (٥٧):**

**بشأن أجنبية الأستاذ الدكتور/..... الأستاذ للتفرغ بمركز بحوث الصحراء في صرف بدل**

**الجامعة حال قيامه بإجازة اعتيادية خلال الفترة من ٢٠١٤/٥/١٨، حتى ٢٠١٤/٦/٣٠.**

استظهرت الجمعية العمومية، أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تنطبق على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين، أو قرارات خاصة إلا فيما حلت منه هذه القوانين، أو القرارات وذلك بشرط ألا تتعارض هذه الأحكام مع أحكام القانون الخاص، ولا تتصادم مع مضمونه، أو مع طبيعة الوظائف التي تعكها، ومن حق كل من ينظم في عمل أن يحصل على إجازة اعتيادية، وأن هذا الحق من الحقوق التي لا يجوز لجهة العمل أن بحجبه عن يستحقه، ولا كان ذلك منها عدواناً على سمعته السنية والنفسية، وإحلالاً بأحد التزاماتها لجمهوريتها التي لا يجوز لبعض داته أن يتسامح فيها، وأن المشرع صاغ في هذا الإطار بعض المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه حق العامل في الإجازة السنوية، فعدا بذلك حقاً مصرراً بعض لقانون يظل قدنفا ما بغيت الرابطة الوظيفية قائمة محدداً للإجازة السنوية مدداً تختلف باختلاف مدة خدمة العامل والمس الذي وصل إليه، وأن

الغاية من تلك الإجازة أن يستفيد العامل خلالها قواء لمادية والمعنوية، إذ هي فريضة القضاء المشرع على كل من العامل وحبة الإدارة فلا يملك أى ميمها إهدرها كلفاء، أو جرئنا إلا لأسباب قوية تقتضيا مصدحة العمل، وفي الحدود الذي رسمها القانون

كما استظهرت الجمعية العمومية، أن مركز بحوث الصحراء بعد من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظم الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وأن قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هذا المركز تضمن النص صراحة على أن يملك جدول المرتبات والبدلات المبحق بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ على أعضاء هيئة البحوث ولوظائف المعاونة لها بمركز بحوث الصحراء وفقاً لجدول لتعادل المرافق بالقرار، وكل تعديل بطراً على هذا لجدول من تاريخ نفاذه، ومن كدلت على تطبيق أحكام اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث على مركز بحوث الصحراء لحيث صدور اللائحة التعييزه الخاصه بهذا لمركز بقرار من رئيس الجمهورية وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث النص على سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات واللائحة التنفيذية على شغلى وظائف أعضاء هيئة البحوث والباحثين لمساعدين ومساعدى الباحثين بالمركز، وذلك بالنسبة لجميع الشئون الخاصة بالتعيين والترقية والنقل والنسب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات والتأنيب وانتهاء الخدمة، وكذا سريان أحكامهما على الأساتذة المتصرفين وغير المتفرغين، ومن ثم فإن أعضاء هيئة البحوث بمركز بحوث الصحراء يطبق بشأن بدلاتهم وإجازاتهم ما يطبق بشأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه

واستظهرت الجمعية العمومية أيضاً - وعلى ما سنظر عليه الفتوفا - أن المشرع وعابة مه لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ - زيادة بدل لجامعة المقرر لهم وفقاً للنسب الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون، واشترط لصرف هذه الزيادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس تفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات، فضلاً عن عدم تقاضيم أى مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التنصر من أى مصدر داخل الجامعة أو خارجها، وأن ما اشترطه المشرع فى القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تفرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل فى الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات بصرف بداهة الى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلاً، ولا يمكن أن بصرف إلى عضو هيئة التدريس المصرح له بإجازة اعتيادية؛ لأن القول بغير ذلك يحمل تعسفاً فى تفسير النص فى ضوء طبيعة الإجازة الاعتيادية - حسبما سبق بيانه - فإذا كان مصرخاً لعضو هيئة التدريس من الملطة المختصة بإجازة اعتيادية فلا مباح من استصحب وصعه السابق على حصوله على هذه الإجازة فإن تبين أنه كان مستحقاً لخدمة الجامعة والعملية التعليمية لمدة أربعة أيام على الأقل أسبوعياً، ولا يتقاضي أى مستحقات مالية عن عمله خلال هذه الأيام من أى مصدر، فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة جازته الاعتيادية المصرح له بها، أما إذا تخلفت بشأنه الشروط المقررة قانوناً لاستحقاق لزيادة

المقررة لمبدأ الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة. استصحب هذا الوضع خلال فترة الإجازة وتختلف بشأنه مناطق استحقاقه

ولاحظت الجمعية العمومية، أن النصوص المانحة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تعدد مدداً ولا إجراءات القيام بالإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون، ومن ثم فلا مناص - تبعاً لما تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظيف في هذا المسمى، خدمة أنها لا تتصادم مع هذه النصوص، مما يتمتع معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة الاعتيادية لسوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعي في كلياتهم، أو معاهدهم، وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد - حملاً له على الساحة - على أنه محض تعديد للإطار الزمني الذي يسوغ فيه لعصو هيئة التدريس بالجامعة طبقاً للسياق المعتاد أن يحصل خلاله على إجازته الاعتيادية. وذلك بمراعاة أنه ليس من شأن هذا التحديد الحيلولة بين عصو هيئة التدريس والحصول على إجازة اعتيادية خارج إطاره الزمني، بحسبانه تحديد للميعاد الغالب للحصول على إجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس. بحيث إنه إذا لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس حقهم في الحصول على الإجازة الاعتيادية خلال هذه الفترة، أو استعملوا جزء منه ورغبوا في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي، وسمحت ظروف العمل بذلك، واتبعت الإجراءات المقررة قانوناً وصولاً إلى صدور مرافقه الجهة المختصة. فإن هذه الإجازة تُعد من الإجازات الاعتيادية. ويتمتع الحاصل عليها بالحقوق المقررة دسها للحاصل على إجازة اعتيادية في الوقت الغالب للحصول على هذه الإجازة.

كما لاحظت الجمعية العمومية أن لإجازات التي يحصل عليها عصو هيئة التدريس هي جزء من علاقة العمل التنظيمية ومن حقوق العضو لمقنته في هذه العلاقة، والحق فيها تحول بعلاقة العمل و تها. فتبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إجازته ومنفعة لأثارها القانونية. ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أسره قبل الإجازة بحيث تغل معاملته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وحوافز وحوار صافية وبدلات وكأه بالعمل - ممخاً ومخاً - وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المنضبط لدى يمكن الاستناد إليه في معيسته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية فلا ساس من تمنع الحاصل على الإجازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق، ولقول بعبر ذلك يؤدي إلى عروف عصو هيئة التدريس عن الحصول على إجازته الاعتيادية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك رهاق لحقه في الإجازة مما قد يؤدي إلى رهاقه نفاقاً بما يحالف القانون وينتج بيئة غير صحية في العمل الجامعي

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه اتفاقها من أن المنع رغبة منه في ألا يحرم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها الذين عملوا في محرها أعواناً عديدة أوجب تعيين هؤلاء أياً كانت درجاتهم - عند بلوغهم لسن المقررة لانتهاء الخدمة - بصفة شخصية - أساتذة متفرعين ما لم تنصرف رغبتهم إلى غير ذلك. وحدد المنع بالتفصيل المعاملة المالية لهم، وقضى بأن يستصحب الأستاذ المتفرغ في هذه الحالة مركزه القانوني معدلاً من جهة أنه يصير متفرغاً للأستاذية وحده متخفلاً

## دليل بايعة التكنولوجيا

من الأبناء القى عسى أن تحقق هذه الأستاذية من تقبل المراكز الإدارية كالعمادة والوكالة وغيرهما، ويذهب يستمر العضو في استصحاب وسعته منه بسبب الدرجة الجامعية التي كان عنها في تاريخ حالته على الحاضر، دون نظر إلى أنه أصبح أستاذاً متفرغاً إذاً، إنما يخضع لتسمية يجرى التعبير بها مجرى الغالب، كما أنه لا يُعَدُّ في حكم الترقية إلى درجة أستاذ حتى يبلغ من المستوي على درجة أستاذ مساعد أو مبدع بحسب أن أنه ببلوغه هذه المراتب يخرج من عداد الموظفين بأحكام الترقية. بخصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ونظير له مع ذلك - وفي ضوء تفرغه للأستاذية وحدها وأنه يعمل بعد انتهاء الخدمة لغرض هذا التفرغ فقط - بما تضمنه هيئة التدريس من حقوق وما عليهم من واجبات على نحو ما كشفت عنه المادة (36) من اللائحة السليمة لقانون تنظيم الجامعات - ولا ريب أن من أهم هذه الحقوق أحاطة في الإجازات الأسبوعية بأجر التفرغ لأعضاء هيئة التدريس فلا يحسن دائم بدون راحة، فالإجازات الاعتبارية جزء من علاقة العمل ومن حقوق العامل المؤقتة في هذه العلاقة وانعقد فيها عضول وعلاقة العمل دائم، وبما أن الأستاذ المتفرغ يحسن فلا بد له من إجازة اعتيادية إن حقه ولتجديد تشاطره بما يمكن على العملية التعليمية التي من أجلها، وجب المنسحق تعهيد أعضاء هيئة التدريس عند بلوغهم السن المقررة لتترك بقدرة أساتذته متفرغين.

وحيث إنه هنالك بما تقدم، وإذا كان الثابت من الأوراق أن لمروضة حالته ضمن له بإجازة اعتيادية خلال الفترة من ٢٠١٤/٥/١٨، حتى ٢٠١٤/٦/٣٠، فمع أنه يستصحب ما كان عليه، أنه قبل الإجازة، بحيث تظل معاملته فيما يتعلق باستحقاقه التفرغ المشار إليه وكأنه بالعمل فيستحقه متى توفر في حقه عناصر استحقاقه قبل الإجازة، ويتحدد مدى استحقاقه بعد، أو معاً بدء على توفر شروط الاستحقاق خلال الفترة السابقة على الإجازة، وإذا حلت الأوراق مما يقيد تحلب من عدم استحقاقه بدل الجامعة في حقه قبل التصريح له ببدء الإجازة الاعتبارية، فإنه يحق له صرف هذا ندر خلال فترة هذه الإجازة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والشرع إلى حقة المعروضة حالته في صرف بدل نعامه خلال فترة الإجازة الاعتبارية التي حصل عليها بدءاً من ٢٠١٤/٥/١٨، حتى ٢٠١٤/٦/٣٠، وذلك غير المحو المسبب بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والشرع - ملف رقم: ١٤/٨٦ / ١٩٤ - بتاريخ ١٤ من يونيو عام ٢٠١٧ م، لحو الملى ٩٩ من رمضان عام ١٤٣٨ هـ)

## الفتوى رقم (٥٨) -

بشأن كونه تنفيذ توصية اللجنة الخامسة لصادرة بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٨ برقية الدكتور/

أ. د. د. د. أستاذ بكلية الزراعة جامعة القصيم، في ضوء سدادته السن القانونية بترك بخدمته  
بدءاً من ١٩٩٦/١١/٢ ويشق حالياً وظيفة أستاذ متفرغ.

معرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه (لناوها ان التعيين في وظيفة أستاذ، أو الحصول على التقاعد المبني لها) وفقاً لقانون تنظيم الجامعات، المشار إليه - وهي يصدور قرار من رئيس الجامعة

بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية، أو المعهد، ومجلس القسم المختص، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، ولا بد أن يتم ذلك قبل بلوغ عضو هيئة التدريس من الإحالة على المعاش حتى يمكن قانوناً إصدار قرار رئيس الجامعة بالتعيين فرد بلغ هذه السن دون موافقة مجلس الجامعة على تعيينه في وظيفة أستاذ، فلا يجوز قانوناً إصدار هذه الموافقة بعد ذلك، إذ لا يجوز لعصو هيئة التدريس لدى بلوغ من انتهاء الخدمة أن يكتسب وصفاً وظيفياً جديداً، وإنما يحتفظ بوصفه الوظيفي السابق، وأن المشرع رغبة منه في ألا تحرم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها الذين عملوا في محرابها أعواماً عديدة إلى أن بلغوا من الإحالة على المعاش أوجب في القانون ذاته تعيين هؤلاء - أنها كانت درجاتهم - عند بلوغهم هذه السن - بصفة شخصية - أساندة متصرفين مالم تنصرف رغبتهم إلى غير ذلك، ويحدد المشرع بالتفصيل المعاملة المالية لهم، وقضى بأن يستصحب الأستاذ المتفرغ في هذه الحالة مركزه القانوني معداً من جهة أنه يصير متفرغاً للأستاذية وحدها متخففاً من الأعباء التي عسى أن تلحق بهذه الأستاذية من تقلد للمركز لإدارة كالعبددة والوكالة وغيرهما، وبذلك يستمر العصور في استصحاب وضعه ذاته بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ إحالته على المعاش، دون مغر إلى أنه أصبح أستاذاً متفرغاً؛ إذ إنها محض تسمية يجرى التعبير بها مجرى الغالب، كما أنها لا تعد في حكم الترقية إلى درجة أستاذ لى بلغ من المستين على درجة أستاذ مساعد، أو مدرس، بحسبان أنه ببلوغه هذه السن يخرج من عداد المخاطبين بأحكام ترقيات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وبظل له مع ذلك وفي ضوء نغره للأستاذية وحدها، وأنه يعمل بعد انتهاء الخدمة لفرص هذا التفرغ فقط - ما لأعضاء هيئة التدريس من حقوق وما عليهم من واجبات.

واستظهرت الجمعية العمومية مع تقدم - وحسبما جرى به فتاؤها - أن التعيين في وظيفة أستاذ من بين الأساندة المساعدين في الكلية ذاتها يكون بطريق الترقية بقرار يصدر من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، ويشترط فممن يعين أستاذاً بالجامعة شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل، والقيام في مادته وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث مبتكرة ونشرها، أو إجراء أعمال إنشائية مبتكرة لشغل مركز الأستاذية، وأن يكون متفرغاً في عمله ومسلكه مع تعيينه أستاذاً مساعداً بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحملاً أداها ويدخل في تنظيم محصور إنشاحه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه، أو ما يعادلها وما يكون قد أشرف عليه من رسائل ماجستير، والدكتوراه التي تمت إجازتها وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي المنحوط وأعماله الإنشائية البارزة في الكلية، وشغل فحوص إنشاحه العلمي لجان المحص العلمية الدائمة لوظائف الأساندة وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبقاً تقم فيه هذا الإنشاح العلمي وما إذا كان يؤهل الأسناد المساعد لشغل وظيفة أستاذ من عدمه، وهذه الصلاحية - إذا ما فسرت اللجنة توفرها - وإن كانت شرطاً لترقية إلا أنها لا تؤدي بداتها إلى ترقية العضو المرشح ما لم تتوفر فيه شروط الترقية الأخرى المشار إليها في الماديين (٦٦)، و(٧٠) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، على أن يصور بذلك قرار من السلطة المختصة

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به فتاؤها - أن الأحكام الصادرة في دعاوى الإلغاء تكون حجة على الكافة وتلك بمنحة لا معدى عنها إدراكاً للطبيعة العينية لدعوى الإلغاء، وأن احترام قوة الشيء المنصى به مبدأ أساسي وأصل من الأصول الدسوية الواجبة الاحترام تعلبه الطعاسة لعامة، ونقصه به ضرورة استقرار الأوضاع استقراراً ثابتاً، باعتبار أن قوة الأمر المنصى اليه اكتسبها الحكم نطقه على اعتبارات النظام العام، وأنه إذا حكم بالإلغاء فإن حجة الإدارة تنقزم تنفيذ الحكم وإعادة الحال إلى ما كان عليه وكان القرار لم يصدر، مطلقاً، دون أن تمنع عن تنفيذه، أو تنقاس عنه ترولاً على قوة الأمر المنصى المقررة للحكم والتزاماً بسيادة القانون، إلا أن يقوم استعالة قانونية، أو مادية تحول دون تنفيذه، وتتمثل الأخيرة في اصطدام لتنفيذ بالواقع كان يكون محل تنفيذ الحكم قد رآل من الوجود قبل التنفيذ، وأن الأصل هو تنفيذ الالتزام عيناً حتى لو كان ذلك حراً على المدين به متى كان من التنفيذ ممكناً، وأن التنفيذ بطريق التعويض لا يكون إلا عوضاً عن التنفيذ العيني إذا استحال هذا التنفيذ، أو إذا تعق الدائ والمدين على استبدال التعويض بالتنفيذ العيني سواء أكان ذلك صراحة، أو ضمناً، وأن تنفيذ الحكم عيناً، أو تنفيذه بطريق التعويض قسمان متكافئان قدرًا ومتحدان موضوعًا ينبع كل منهما في الآخر، ويتقاسمان معاً تنفيذ الالتزام الأصلي.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية لم تشرع في تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح المعروضة حالته في الدعاوى أرقام (١١٥٣) لسنة ١٣ القصائية، و(٢٧٨) لسنة ١٤ القصائية، و(٢٤١) لسنة ١٦ القصائية تنفيذاً صحيحاً إلا بعد انتهاء خدمه المعروضة حالته في ١٩٩٦/١١/٢ لبلوغه من الإحالة على المعاش، وصدر حكم محكمة لقضاء الإداري بالمصورة بجلسة ٢٠١٠/٥/٢٤ في الدعوى رقم (٣٣٩٣)، و(٣٣٩٤) لسنة ٢٤ القصائية بإلغاء قرار رئيس جامعة المصورة السلي بالامتناع عن تنفيذ تلك الأحكام، وليس قام رئيس الجامعة تنفيذاً له بتشكيل لجنة خماسية لفحص وتقييم الإنتاج لعنى له، وأصدرت اللجنة توصيتها بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٨ بترفيته إلى درجة أستاذ بكلية لراعاة جامعة المصورة، فمن لم فإن انتهاء خدمته بعد مانعاً يستحيل معه تنفيذ تلك التوصية تطبيقاً عملياً، وذلك بعرضها على مجلس الجامعة للموافقة على تعينه في وظيفة أستاذ واستصدار قرار من رئيس الجامعة بالنعي على هذه الوظيفة لوروده - إذا صدر - عن غير محل في هذه الحالة، وهو ماسق أن انتهت إليه المحكمة الإدارية العلل بأسباب حكمها الصادر بجلسة ٢٠٠٦/٢/٢٦ في الطعن رقم (١١٧٤٨) لسنة ٤٧ القصائية علماً في الطعن المقام من المعروضة حالته صدر رئيس جامعة المصورة وأخرى.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى استعالة تنفيذ توصية اللجنة الخماسية في الحالة المعروضة، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١١٦٥/٣/٨٦ - بتاريخ ٢٤ من مايو عام ١٤١٧ م، الموافق ٢٧ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ)

يشأ طلب الافادة بالرأى بخصوص مدى احقية شاغلي وظائف (استشاري - استشاري مساعد - زميل) بالمستشفيات الجامعية الجامعية للفنون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ في صرف حافز الجودة والتفرد العلمي.

استظهرت الجمعية العمومية - وطبقاً لما جرى به إقرارها - أن المشرع في المادة الأولى من القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات العاضدة لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه وظائف استشاري، واستشاري مساعد، وزميل، يُعين فيها الأطباء، والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي، وأخصائيو التمريض، وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه، أو ما يعادلها، و حال في شغل هذه الوظائف إلى القواعد والإجراءات المعمول بها بالنسبة لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات طبقاً لقانون تنظيم الجامعات وللائحة التنفيذية. سواء بالنسبة للتعيين، أو الترقية، أو المعاملة المالية، أو غيرها من الأمور المتعلقة بتنظيم العلاقة الوظيفية. وقد استهدف المشرع من ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين شاغلي الوظائف المشار إليها ومطراتهم الشاغلي لوظائف معادله في هيئة التدريس بالجامعات، ومنع الأولين بالمراباة ذاتها المقررة للآخرين أحدًا بعين الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتين في أساسها وجوهرها وزكوها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي.

ومضى كان المشرع قد عاين بين وظائف المشار إليها بالمستشفيات بوظائف أعضاء هيئة التدريس فإن مقتضى ذلك ولزامه الاعتدال بهذه المعادلة في جميع أجزائها بحيث لا تقتصر على المعاملة المالية للوظيفة المعادلة فحسب، وإنما يمتد أثر هذه المعادلة إلى المراباة الوظيفية الأخرى. إذ لقول بغير ذلك من شأنه أن يفرق التعادل من مصمومة وهدفه وأنه في سبيل رفع دخل جميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والموجودين على رأس العمل بالجامعات لمواجهة أعباء المعيشة وتوفير الحياة الكريمة لهم حتى يتفرغوا للعمل الجامعي والبحث العلمي. فقد قرر المجلس الأعلى للجامعات حافز جودة وتفرغ علمي لهم بدءاً من ٢٠١١/٧/١، وصدر قرار وزير التعليم العالي رقم (١٥٩) لسنة ٢٠١١ المشار إليه متضمناً صواباً وأليات صرف هذا الحافز والذي جعل مناط الصرف التواجد على رأس العمل الفعلي بالجامعة، واستحقاق الراتب منها، فمن ثم يحق لشاغلي وظائف استشاري، واستشاري مساعد، وزميل بالمستشفيات الجامعية صرف الحافز ذاته الذي تقرر لأقرتهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بالآليات ذاتها والصوابات المقررة في هذا الشأن.

وترتباً على ما سبق، ولما كان الثابت أن رئيس جامعة عين شمس وفق بشاريح ٢٠١١/١١/١٧ على صرف حافز الجودة والتفرغ العلمي المشار إليه إلى شاغلي وظائف استشاري، واستشاري مساعد، وزميل بمستشفيات لجامعة بدءاً من ٢٠١١/٧/١ أسوة بأقرتهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فمن ثم يغدو مسلك الجامعة في هذا الشأن متفقاً وصحيحاً حكماً لقانون، ويتعين تبعا لذلك الاستمرار في صرف الحافز لشاغلي الوظائف المشار إليها وفقاً للآليات ولصوابات المقررة في هذا الشأن.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى أحقية شاعلي وطلاب استشاري، و مستشاري مساعد، و زميل بمؤسسات جامعة عرب شمس الخاضعين للقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٩٣ في صرف حافز الجودة والتميز العلمي الذي يصرف لأقر بهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفقاً للآليات والصوابط المقررة في هذا الشأن، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - صف رقم: ١٢١٤/١/٨٦ - بتاريخ ٢٤ من مايو عام ٢٠١٧ م، المؤتى ٢٧ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٦٠):

شأن جواز صرف مقابل بذل الريادة العلمية إلى السيد الأستاذ الدكتور /..... نائب رئيس جامعة جنوب الوادي بقت، وكذا جواز إعادة حساب العلاوة الخاصة لسيادته على الرتب المال للدرجة نائب رئيس الجامعة .

استظهرت الجمعية - وعلى نحو ما جرى به إفتاؤها - أن الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية، وأن لكل منها رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي، كما أن لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونونه في إدارة شئونها، ويقوم أقدمهم مقامه عند غيابه وقد نظم المشرع في القانون المذكور آلية اختيارهم، ووسيلة شفيعهم لهذا المنصب، والسلطة المختصة بذلك، بما يصعبه من النص على اتخاذ التعيين وسيلة لذلك، وبما يرئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار قرار التعيين ساء على عرض وزير التعليم العالي بعد أحد رأي رئيس الجامعة، وأن يتم هذا الاختيار من بين شاعلي ووظيفة أستاذ في إحدى هذه الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات على الأقل، ويكون تعين نائب رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات بعد ذلك خلالها شاعلي ووظيفة أستاذ على سبيل التذكير، وأن المشرع بموجب التعديل الأخير الذي أجراه في قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٤ أنشأ على مستوى الجامعة "مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة" وقد عمد في تشكيله أن يكون على شاكله مجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا والبحوث المنصوص عليهما أصلاً في القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٩٢، حرصاً على تحقيق التماسك بين جميع مستويات الهيكل التنظيمي لجامعة بحيث يكون لكل أداء وظيفي تقوم به الجامعة تكون تنظيمي يتعهد هذا الأداء، فوفقاً لنص المادة (١٩) مكرراً فقد أنشئ المجلس الأعلى لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وذلك على مستوى الجامعات، وعلى مستوى كل جامعة يتولى نائب رئيس الجامعة مسؤولية هذا الاختصاص بالإضافة إلى هيئة جماعية باسم مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة نصت المادة (٣٥) مكرراً على تشكيلها برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص ولتأهل معاً تقدم أن اختصاص خدمة المجتمع، وتنمية البيئة إنما تبشره ذات المستويات القيادية والإشرافية والتنفيذية التي تباشر اختصاص الدراسة والطلاب واختصاص الدراسات العليا والبحوث، وينطبق على أعضاء هذا المجلس - ومن بينهم نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة - القواعد

ولأحكام ذاتها التي تتعلق على أعضاء مجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا والبحوث. وقد حددت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في المواد (١٩)، و(٢٠)، و(٢١) منها الاختصاصات التي يباشرها نواب رئيس الجامعة، وهي اختصاصات على قدر كبير من الأهمية يجب الاستئذان بها بصفة رسمية. مما يقتضي تفرغ كل نائب من نواب رئيس الجامعة لأدائها، برولا على طبيعتها تحفيظاً على مصلحة مرفق الجامعة. وهو ما أكد عليه المشرع في المادة (٢٩) من قانون تنظيم الجامعات بالنص على أن يكون نائب رئيس الجامعة شاعلاً وظيفته الأصلية، وهي وظيفة استاذ على سبيل التذكير؛ لأنه لا يصح أن يعاينها، وقد جاءت بصوص اللائحة التنفيذية لهذا قانون صريحة في هذا الشأن.

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى عليه إفتاؤها، من أن المشرع رعاية مه لشئون الطلاب ومساهمة في حل مشكلاتهم، بماط ملحة شئون الطلاب التي يسم ناليف من بين أعضاء مجلس الكلية، وغيرهم من الأساندة والمنخصين، تنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية معاونه مدرس مساعد، أو معيد تكون مهمته الالتقاء دورياً بالطلاب للوقوف على مشكلاتهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي يواجههم من أجل المعاونة في حلها بصرفه إدارة الكلية، وأساندها، وهو ما تعارف على تسعيته بالريادة العلمية، وأنه من المسلم به أن نظام الريادة العلمية يقتضي بحسب طبيعته وسيلة للالتقاء الدوري بالطلاب لمعاونتهم في حل مشكلاتهم - وجود صلة مباشرة بين متولي الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستعدين بها. وهو امر لا يتحقق إلا إذا كان متولي عبء الريادة من أعضاء هيئة التدريس القادرين بالعمل فعلاً بما يتيح لهم هذا العمل من مجل للاحتكاك بالطلاب والاقتراب منهم للتعرف على مشكلاتهم. وهو بهذه المثابة أمر لا يمكن اسماده لنائب رئيس الجامعة الذي يعد حلال مدة شغله للوظيفة متفرغاً لأداء أعمالها وشاعلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير ولا يحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر بظير القيام بها، هذا فضلاً عن أن وظيفة نائب رئيس الجامعة من الوظائف القيادية بالجامعة والتي تقتضي أن تكون الأعمال المسندة إلى شاعليها من ذات جنس طبيعة هذه الوظائف القيادية، فلا يسمو مع حسامة وصخامة الأعماء الملقاة على عاتقه أن يمسد إليه القيام بأعمال الريادة بمجموعة من طلاب إحدى الفرق الدراسية داخل الكلية التابعة للجامعة التي يتولى معاونه رئيسها في الإشراف على أبحاثها العلمية والإدارية ومراقبة مستوى العمل فيها من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، ومن ثم فإنه يسنح تحت هذه المهام لتحقيق من قيام جميع أعضاء هيئة التدريس ولقائمين على أعمال الريادة العلمية بمهام الريادة على أكمل وجه، وأنم صورة، وهو ما لا يتأني معه مهام نوب رئيس الجامعة بأعمال الريادة العلمية إذ سيصبحون في هذه الحالة رقبة ومشرفين على أنفسهم، وعلى ذلك فإنه لا يحوز اسناد أعمال الريادة لنواب رئيس الجامعة، ولا يحق لهم بالتالي الحصول على المقابل المقرر بظير القيام بها.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وعلى ما استقر عليه إفتاؤها أن قوانين منح العلاوات الخاصة قصت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموجود بالخدمة في

القاريح المحدد بالقانون المندرج لها، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ يُمنح العلاوة الخاصة منسوبة إلى أجره في تاريخ التعيين. ومتى مُنحت هذه العلاوات، وحُرر صُلحاً للأجر الأساسي، أصبحت حرة لا يتجرأ من هذا الأجر لا ينسحب فصلها عنه. وانقضى كل أثر لقانون منح العلاوة بالنسبة للعامل طوال حياته الوظيفية. باعتبار أن العامل يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، ولا سيما أن قوانين منح العلاوات المشار إليها حلت من الإثارة إلى إمكانية اردواج تطبيقها على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقبلاً، وأن التعيين في وظيفة نائب رئيس جامعة لا يُعدُّ مُنبت الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه. فلا يزال نائب رئيس الجامعة من أعضاء هيئة التدريس الخاضعين لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ويُطبق عليه جدول الأجور ذاته الذي يُطبق على باقي أعضاء هيئة التدريس. ومن ثم لا يسرى إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها له بسبب من الرتب المالي المندرج لوظيفة نائب رئيس الجامعة بعد تعيينه في هذه الوظيفة، ودلت لسبق حسابها له على أساس أجره المستحق في تاريخ العمل بالقوانين التي قررت منح هذه العلاوات، فوظيفة رئيس جامعة ووظيفة نائب رئيس جامعة ووظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كلها يجمعها جدول وظائف واحد هو الجدول الملحق بقانون تنظيم الجامعات المشار إليه. ومن ثم لا يُعدُّ التعيين من إحدى الوظائف الواردة بهذا الجدول في وظيفته أخرى في الجدول ذاته تعييناً منبت الصلة عما سبقه من وضع وظيفي. وعلى ذلك فلا مجال لإعادة حساب العلاوات الخاصة عند التعيين في وظيفة نائب رئيس جامعة

وترتيباً على ما تقدم، فإنه لا يجوز إسناد أعمال الريادة إلى الأستاذ الدكتور/ المعروفه حالته، والتي يشغل وظيفة نائب رئيس جامعة جنوب لواءى لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومن ثم عدم مشروعية صرف المقابل المقرر لها، لمخالفة ذلك لما تواتر عليه إفتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز إسناد أعمال الريادة لسيادة رؤساء الجامعات وبوابهم. وعدم أحقيتهم في الحصول على المقابل المقرر لها على النحو المبين سلفاً، كما أنه لا يجوز إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها له قبل تعيينه في هذه الوظيفة على أساس الرتب المالي المقرر لنائب رئيس الجامعة. مخالفة ذلك صحيح حكم القانون، بحسب أن التعيين في وظيفة نائب رئيس الجامعة لا يُعدُّ منبت الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه كأستاذ

لذلك انتهت لجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، أن عدم جواز صرف مقابل أعمال الريادة العلمية للمعروفة حالته، وكذا عدم جواز إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها له قبل تعيينه في هذه الوظيفة على أساس الرتب المالي المقرر لنائب رئيس الجامعة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٩١١/٤/٨٦ - بتاريخ ١٠ من مايو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٣ من شعبان لسنة ١٤٣٨ هـ)

بشأن الملاحظات التي أيدها الجواز المركزي للمحاسبات حبال جامعة الإسكندرية والمتعلقة بصرف مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية والتطبيقية لدراسات الجامعة وبوابه، وإعادة حساب العلاء الخاصة لرئيس الجامعة على أساس الربط الثابت المقرر لوظيفة رئيس جامعة، وصرف مكافأة الريادة العلمية له.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إلتزامها - أن مشروع قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ساط باللائحة التنفيذية لهذا القانون وصح الإطار العام لتنفيذ أحكامه، وبالنسبة للنظم ولأحكام العامة المشتركة بين الجامعات، وتنت المشتركة بين بعض كلماتها ومعادها، كما ساط بها تنظيم المسائل المحددة في هذا القانون، واختص بالذكر بعض هذه المسائل، ومن بينها تنظيم منح المكافآت الدراسية، وقواعد المنح للتدريس ولأعمال الامتحانات والمكافآت الخاصة بها، وهواعد تحديد المكافآت المالية والملح لأعضاء هيئة التدريس وتنفيذاً لذلك تضمنت المادة (٢٨٥) مكرراً من هذه اللائحة النص على إسناد الاختصاص للمجلس الأعلى لجامعات بوضع القواعد المنظمة لمنح الجوائز المالية لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين بما يكفل الأهداف وبرشيد الأداء الجامعي، على أن يتم إصدارها بقرار من وزير التعليم العالي، هذا في حين اتبعت المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية منهجاً مغايراً بالنسبة إلى مكافآت الامتحانات الشفوية والتطبيقية وحضور الامتحانات، حيث نصت مباشرة على تحديد من يُسمحون هذه المكافآت، وهم أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالامتحانات الشفوية ولتطبيقية، والعاملون الاصليون والمتدربون الذين يحضرون الامتحانات، كما نصت اللائحة على تحديد مقدار هذه المكافآت بواقع (٥%) عن كل جلسة من جلسات الامتحانات بالنسبة إلى الممتحن من أعضاء هيئة التدريس، وبالنسبة إلى غيره من العاملين المنصوص عنهم في البند (أ) من هذه المادة، أما غيرهم من الممتحنين فقد أسندت المادة ذاتها إلى مجلس الكلية تحديد المكافآت التي يستحقونها، وذلك كنه بشرط ألا يقل مقدار المكافأة عن أربعة حبات فيما عدا امتحان مدرسة التمريض، فلا تقل لمكافأة عن جميع وحده لكل جلسة، وألا يقل الحد الأدنى لعدد الطلاب في كل جلسة من جلسات الامتحانات عن خمسة طلاب، أو عدد المسجلين للامتحانات أيهما أقل، ومما تقدم يتضح بجلاء أن المشاركة الفعلية في أعمال الامتحانات هي مناط الحصول على مكافأتها، وليس أدل على ذلك من أن نص المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها جرى على أن "يمنح من يقوم بالامتحانات الشفوية ولتطبيقية وحضور الامتحانات - مكافآت عن حضور هذه الامتحانات على لوجه الآتي أ، إذا كان الممتحن - ب، وإذا كان الممتحن - ج، ومن ثم لا يتحقق هذا البساط في أية فئات أخرى تقوم بأعمال ترتبط بأعمال الامتحانات دون أن تتحقق فيها صفة الممتحن مثل انضمامهم بأعمال الإشراف والمناوبة أو غيرها مما قد يقوم به المتممون إليها بحكم وظائفهم الإدارية كرئيس الجامعة أو غيره من قياداتها، وعلى ذلك فلا يجوز صرف مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس وللبكالوريوس لغير الممتحنين، وذلك الزاها بأحكام المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية المشار إليها.

ولا ينال من ذلك، ما قد يصعبه مجلس الجامعة استناداً إلى المادة (٢٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه من قواعد تتعلق بالنظام العام لأعمال الامتحان والانتداب لها، وإليه ليس لمجلس الجامعة فيما يصعبه من أنظمة إعمالاً لهذا الاختصاص، أن يخالف أحكام القانون، أو لائحته السبئية، فإذا تعارض النظام الذي يضعه مع لقانون المشار إليه، أو لائحة لتنفيذ له وجد تطبيق أحكام القانون واللائحة، باعتبارهما الأعلى مقاماً في مدارج المشروعية، وأنه لا مبرر لتحلل المجلس من أحكام أي منهما، إلا من خلال وثق سبل التعديل التشريعي للقانون، أو تعديل اللائحة، بحسب الأحوال

كما استظهرت الجمعية العمومية، مما تقدم وعلى ما استقر عليه إفتاؤه، أن قوانين منح العلاوات الخاصة قصت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر العامل الموحود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون المقرر لها، وبالنسبة لم يعم بعد هذا التاريخ يُمنح العلاوة الخاصة ميسوة إلى آخره في تاريخ التعيين، ومتى فسحت هذه العلاوات، وجرى ضْعُها للأجر الأساسي، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذا الأجر لا ينسى فصلها عنه، وانقضى كل أثر لقانون منح العلاوة بالنسبة للعامل طوال حياته الوظيفية، باعتبار أن العامل يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، ولا سيما أن قوانين منح العلاوات المشار إليها خلت من الإشارة إلى إمكانية إدراج تطبيقها على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقبلاً، وأن التعيين في وظيفة رئيس جامعة لا يُعدُّ مُنبت الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه، فلا بد من رئيس الجامعة من أعضاء هيئة التدريس الخاصين لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ويُطبق عليه جدول الأجر ذاته لدى يُطبق على باقي أعضاء هيئة التدريس، ومن ثم لا يسوغ إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها له بنسبة من الرُبط المالي المقرر لوظيفة رئيس جامعة بعد تعيينه في هذه الوظيفة، وذلك لمسئ حماها له على أساس آخره المستحق في تاريخ العمل بالقوانين التي قررت منح هذه العلاوات، فوظيفته رئيس جامعة ووظيفته نائب رئيس جامعة ووظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كلها يجمعها جدول وظائف واحد هو الجدول الملحق بقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ومن ثم لا يُعدُّ التعيين من إحدى الوظائف الواردة بهذا الجدول في وظيفة أخرى في جدول ذاته تعيناً مست الصلة مما سبقه من وضع وضفي، وعلى ذلك فلا مجال لإعادة حساب العلاوات الخاصة عند التعيين في وظيفة رئيس جامعة.

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها في الملف رقم (١٩٦٩/١/٨٦) بجلسة ١٩٩٠/٢/٧، وفي الملف رقم (١١٦٩/٤/٨٦) بجلسة ١٩٩٠/١١/٩ - ٢، وفي الملف رقم (١٧٩٧/١/٨٦) بجلسة ٢٠١٥/٤/١، من أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه رعاية منه لشؤون الطلاب ومساهمة في حل مشكلاتهم، ما طُ بلجة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس الكلية وغيرهم من الأساتذة، والمنحصرين تنظيم سياسة ريادة علمية لطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية يعاونه مدرس مساعد، أو معيد تكون مهمته الالتقاء دورياً بالطلاب للوقوف على مشكلاتهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الكلية، وأساتذتها، وهو ما تعارف على تسميته بالريادة العلمية، وأن

المشروع في القانون ذاته باط برئيس الجامعة إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، وحرص على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء هذه الأعمال بالنص على أنه يُعدُّ شاعلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير، كما أفصحت اللائحة التنفيذية لهذا القانون عن ذلك صراحةً، ماشرافها أن يكون رئيس الجامعة مُتفرغاً، وهو ما يقتضي تحسُّب تولي رئيس الجامعة أي أعمال، أو إعفاء تشغله عن الاضطلاع بحياته ومسئوليته كرئيس للجامعة، أو تتعارض مع هذه الواجبات والمسئوليات، لما في ذلك من خروج على العلة التي دعت إلى تفرير تفرغه، ومن ثم فإنه ينبغي عليه تكريس كل وقته وجهده لإدارة شؤون الجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيره.

وأما من المسلم به أن نظام الريادة العلمية يقتضي بحسب طبيعته - وسيلة للالتقاء، الدوري بالطلاب لمعاونتهم في حل مشكلاتهم - وجود صلة مباشرة بين متولي لريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا كان متولي عبء الريادة من أعضاء هيئة التدريس القانونيين بالعمل فعلاً بما يتوخاه لهم هذا العصر من مجال للاحتكاك بالطلاب والاقتراب منهم للتعرف على مشكلاتهم، وهو هذه المثابة أمر لا يمكن استناده لرئيس الجامعة الذي يُعدُّ حلال مدة رئاسته للجامعة مُتفرغاً لأداء أعمالها، وشاعلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير، فصلاً عن أن وظيفة رئيس الجامعة، وهي قبة الوظائف الصاعدة بها، تقتضي أن تكون الأعمال المُستندة إلى شغلها من ذات جنس طبيعة هذه الوظائف القيادية، فلا يسوغ مع جسامه وضخامة الأعباء الملقاة على عاتق رئيس الجامعة أن يُسند إليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب إحدى الفرق الدراسية داخل لكتبه، أو المعهد التابع للجامعة التي يرأسها، ولا سيما أن من واجبات رئيس للجامعة طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الإشراف على جميع الأنشطة الفنية والإدارية ومراقبة مستوى العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ومن ثم فإنه يندرج تحت هذه المهام التحقق من قيام جميع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على أعمال الريادة العلمية بمهام الريادة على أكمل وجه وأتم صوره، وهو ما لا يتأتى إذا قام رئيس الجامعة بنفسه بأعمال لريادة العلمية إذ سيصبح في هذه الحالة رقماً ومشرافاً على نفسه، وعلى ذلك فإنه لا يجوز إسناد أعمال الريادة لرئيس الجامعة، ولا بحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر نظير القيام بها.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان ثابت أنه تم صرف مكافأة عن الامتحانات الشفوية والتطبيقية لرئيس جامعة الإسكندرية وبوابه، وذلك استناداً إلى قرار مجلس الجامعة رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن لوائح تنظيم أعمال امتحانات القبول (الفدرات) و لامتحانات الشفهية والتطبيقية والعملية والفنية العلمية والتدريس بالتدريس الصيفي وصرف مكافأتها، والذي نصُّ على تشكيل لجان إشراف في وعام عن الامتحانات الشفهية والتطبيقية (مجمعة) التي تُعقد بمرحلة الليسانس والبكالوريوس على مستوى الجامعة، على أن تُصرف لرئيس الجامعة وبو به مكافأة لقاء إشرافهم العام على جميع أعمال الامتحانات تُقتر بما يوازي قيمة (١٠٠) جلسة عن كل امتحان، والتي تُحسب بواقع (٣%) من أساسي الراتب لكل جلسة، ولما كان هذا القرار لم يربط صرف المكافأة بتحقيق صفة المُمتحن فيمن تُصرف له

المكافأة، الأمر الذي يكون معه هذا القرار فيما تضمنه من تقرير مكافأة عن جلسات الامتحانات الشفوية ولتطبيقه على مستوى مرحلة الليسانس والكالوريوس لغير المتخرجين موضوعاً بعدم المشروعية، وبمضي صرف هذه المكافأة لرئيس الجامعة وبوابه مخلف لصحيح حكم القانون

كما أن الثابت، أنه تم إعادة حساب العلاوات الخاصة لرئيس جامعة الإسكندرية، السابق منحها له قبل تعيينه في هذه الوظيفة، وذلك على أساس الربط المالي المقرر لنسب الوظيفة، وذلك بالمخالفة لصحيح حكم القانون، بحسبان أن التعيين في وظيفة رئيس جامعة لا يُعد منبث الصلة بالوضع الوظيفي السابق عليه كأستاذ، ومن ثم لا يسوغ إعادة حساب العلاوات الخاصة عند تعيينه في هذه الوظيفة مرة أخرى.

وعلاوة على ما تقدم، فإن الثابت أنه تم صرف بدل الريادة العلمية لرئيس جامعة الإسكندرية، استناداً إلى ما انتهى إليه المجلس الأعلى لجامعات بجلسته رقم (٦٢٧) المعقودة في ٢٨/٣/٩٥ من ٢٠٩٥ من أحقية رؤساء الجامعات في صرف بدل الريادة العلمية بشرط القيام الفعلي بالعمل مناط استحقاق هذا البدل وهو الالتقاء بالطلاب بصفة دورية. وذلك بالمخالفة لصحيح حكم لقانون عن النحو الذي استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية لفتوى والتشريع على النحو سالف لبيان من عدم جواز إسناد أعمال الريادة العلمية إلى رؤساء الجامعات، وعدم أحقيتهم تبعاً لذلك في الحصول على المقابل المقرر لها، الأمر الذي لا يُجدي معه الاستمسك بما نشر إليه المجلس الأعلى لجامعات في هذا الشأن. ولا يُضفي لقراره هذا مشروعية على صرف بدل الريادة العلمية لرؤساء لجامعات لخروجه على صائب أحكام القانون على الوجه الذي استظهرته الحجة صاحبة لولاية في ذلك، ولتي تقع على لغة الأهمية المختصة بالإفتاء في النظام النابوي المصري

ومن ثم، وبالنظر إلى ما تقدم جميعه، تكون مناقصات الجهاز المركزي للمحاسبات في الحالة المعروضة قد صدرت فائقة على صحيح سندها من الناحية القانونية

لذلك انتهت الجمعية العمومية لفتوى والتشريع، إلى صفة مناقصة الجهاز المركزي للمحاسبات في الحالة المعروضة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٦/١/٥٨٢ - بتاريخ ١٠ من مايو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٣ من شعبان لسنة ١٤٣٨ هـ)

بشأن جواز قيام شركة النشطة التعليمية (شركة مساهمة مصرية) بتعديل اغراضها بما يسمح لها بتملك الجامعات الخاصة، وجواز ائتمو افقة على طلبها بتملك جامعة النشطة (احدى الجامعات الخاص).

استظهرت الجمعية العمومية، أنه تقديرًا لأهمية التعليم الجامعي والبحث العلمي، وكونهما يُشكّلان مفارقة هامة أساسية من ركائز التقدم والتطور، فقد نص الدستور الصادر في عام ١٩٧١ على الحق في التعليم كأحد المقومات الأساسية للمجتمع، وألزم الدولة بالإشراف على التعليم كله، وكفالة استقلال الجامعات والبحث العلمي. كما أفرد نص خاصًا بحرية البحث العلمي كإحدى الحريات التي تكفلها الدولة وقد غني الدستور الحالي بتأكيد ذلك، فعُدّ التعليم الجامعي والبحث العلمي من المقومات الأساسية للمجتمع. كما حرص على تكريس دور الدولة في هذا المجال فأنقضى على عاتقها كحالة استقلال الجامعات والمجاميع العلمية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتطويره، فضلًا عن العمل على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح كما ألزم الدستور الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية. وأكد الدستور أيضًا على كفالة الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته. فضلًا عن كفالة سبل المساهمة الفعالة لقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي.

كما استظهرت الجمعية العمومية أنه في إطار الالتزام بالأحكام الدستورية أعده البيان ومواكبة لزيادة سعة التعليم، وتنسبة لاحتياجات المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة: أجاز المشرع في قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه إنشاء جامعات خاصة تكون لها شخصية اعتبارية خاصة، على أن تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمال هذه الجامعات مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح ويصدر بإشرافها وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء.

ولاحظت الجمعية العمومية أنه بعد صدور قانون الجامعات الخاصة والأهلية المشار إليه أصبح التعليم الجامعي يتم من خلال الجامعات الحكومية التي تخضع لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، والجامعات الخاصة والجامعات الأهلية التي يحكم كلاً منهم بصوص قانون الجامعات الخاصة والأهلية سالف الذكر، وأنه ولما كان لكل من هذه الجامعات طبيعتها القانونية ونظامها القانوني المستقل المحدد لنطاق عملها وسبل رقابة الدولة على أدائها، إلا أنها جميعها بضمها إطار عام واحد يصطب أغراضها وأهدافها انطلاقًا من كونها جهات علمية تعهدها غايتها الأساسية وعرضها الرئيس نشر التعليم الجامعي والبحث العلمي، وتطويرهما، بما يحقق المنفعة العامة والمصلحة العامة للمجتمع وهو ما بدا جليًا مما أورد المشرع في المادتين (١)، و(٧) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه من أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، وأنها تُعدّ معقلًا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته،

ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغناها وهي الثروة البشرية. وتنوحي المساهمة في رفقي الفكر، وتقديم العلم، وتنمية لقيم الإنسانية. وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين ولخبراء في مختلف المجالات، وعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة، وطرائق البحث المتقدمة. والقيم الرفيعة، ليساهم في ساء وتندعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية واتساقاً مع هذا النهج، حدد لمشروع قانون الجامعات الخاصة والأهلية أهداف هذه الجامعات بالمساهمة في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين ولخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء لخدمات البحثية للغير

واستظهرت الجمعية العمومية أنه التزم بهذا الإطار العام الذي تنقيد به الجامعات من حيث أهدافها وأغراضها الأساسية؛ حرص المشروع عدد بنظيره لإنشاء الجامعات الخاصة على تأكيد ألا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، وذلك سرؤلا على مقاصد كبرى مؤسسات عليه تعليمية هدف بصفه أساسية إلى نشر التعليم الجامعي والارتقاء به وبالبعث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة، لا يعد الربح بالنسبة لها هدفاً أساسياً مقصوداً لداته، ولا يعني ذلك أنه ليس من حق الجامعات الخاصة تحقيق ربح، بل لها ذلك، ولكن دون أن يكون تحقيق الربح غرضها ومقصدتها الأساسي، فتحتافها قصد المضاربة وتحقيق الربح على غرض التعنيم والبحث العلمي، بما يؤثر ولا شك على العملية التعليمية دة، ومن ثم فلا يشمل تفسير المصوص المنظمة لإنشاء الجامعات الخاصة على نحو يجيز للأشخاص الاعتبارية التي يكون غرضها الأساسي أو الوحيد تحقيق الربح تأسيس عدد الجامعات أو الجامعة في تأسيسها، فذلك يعارض والإطار العام الحاكم لأغراض هذه الجامعات، كما أنه لا يلائم ومقصود المشروع من النص صراحة على أن الجامعات الخاصة لا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه، فتدوفا من أن الأهلية التي تتمتع بها الأشخاص الاعتبارية هي بالضرورة أهلية مضبوطة ضمناً بالقانون، لارتباط تلك الأهلية بعنصر الطبيعة القانونية للشخص الاعتباري وما يمارسه من أنشطة ووظائف، وما أبيض به تحقيقه من أهداف، فلا يصح من الأهلية إلا القدر المزم لقدمه بوطنيته، وتحقيق أهدافه، كما أن الأصل في أهلية الشخص الاعتباري هو الحظر ما لم يحصر القانون على الإباحة، فمن القانون هو لدى يصح قدر القوامة وحد الأهلية الذي يتمتع به الشخص الاعتباري، وفي إطار ما يقرره القانون في هذا الخصوص تدور مكناث الشخص الاعتباري وسلطانه، ومن ثم نحدد تصرفات الشخص الاعتباري المعاورة لأغراضه هي وعدم الأهلية سوء، فلا توتى أكلاً ولا تثمر اثراً، ويضعي البطال قريباً لأي تصرف يجاور فيه الشخص الاعتباري حد أهليته المضبوطة بإطار الأغراض التي أنشئ لأجلها

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان الذابت أن شركة النهضة التعليمية تقدمت بطلب إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتملك جامعة النهضة، وهي جامعة خاصة لم إنشاء بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥٣) لسنة ٢٠٠٦ وفقاً لأحكام القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة الذي أدمجت مواده من الأولى حتى العاشرة في قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر

بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه. ولما كانت الشركة المذكورة شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، الأمر الذي لا يحور معه لهذه الشركة تملك جامعة النهضة الخاصة، بحسبان أن الشركات لتجارية - ومنها الشركة المعروضة حالها - تهدف في الأساس إلى تحقيق ربح مالي، ومن ثم فإنه لا يحور لها بطلان أي من الجامعات الخاصة، بحسبان أن ذلك يتعارض وأحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية عن التمتع سالف البهتان، فضلاً عن تعارضه مع الغرض من إنشاء مثل هذه الشركات وهو المصارفة وتحقيق الربح للمساهمين فيها

ولا يغير مما تقدم، ما ورد بكتاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ ٢٠١٧/٤/٣٠ من أن الشركة المذكورة قدمت صورة رسمية من السجل التجاري، وأرداه تعديل أغراضها إلى التعليم أنها كان نوعه، أو مستواد بها في ذلك التعليم الجامعي، على أساس أن المستخرج المرفقة صورته بهذا الكتاب بعد أن حدد عرض الشركة على النحو المتقدم، تضمن النص عن أن الموافقة لصدارة من الهيئة بالتأسيس، أو تعديل الغرض لا تُعد إعفاء لشركة من ضرورة الالتزام بالشروط اللازمة لمزاولة نشاطها، ولا تعني هذه الموافقة ترخيصاً من الهيئة للشركة بمزاولة هذا النشاط، وعلى الشركة بالالتزام بأحكام القوانين المطبقة بحارسه، وفصلاً عن ذلك فإن تعبير نشاط الشركة في سجل التجاري لا يكتسبها حقاً في ممارسة نشاط لا يجوز لها القيام به قانوناً. والثابت أنه لا يجوز لشركات تجارية، ومن بينها الشركة المعروضة حالها، تأسيس الجامعات الخاصة، أو المشاركة في ذلك

كما لا يغير مما تقدم، ما تضمنه كتاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي المشار إليه الذي أبدى فيه رغبته في العدول عن طلب الرأي في الموضوع المائل؛ ذلك أنه بعرض ذلك الأمر على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ١٠ من مايو عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٣ من شعبان ١٤٣٨ هـ انتهت إلى أنه لكي يُنتج ما تبيده اللجنة طالبة الرأي من رغبة في العدول عن طلب إثراء بحفظ الموضوع، ينبغي أن يكون ذلك قبل انتهاء الجمعية العمومية إلى رأي بخصوصه، الأمر غير الحاصل، حيث ورد طلب العدول بعد أن انتهت الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧ م، الموافق ٢٩ من رجب ١٤٣٨ هـ، إلى رأي بشأن الموضوع المعروض، الأمر الذي لا أثر معه لذلك الطلب.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقضي الفتوى والتشريع، إلى عدم حوار تملك شركة النهضة التعليمية (شركة مساهمة مصرية) جامعة النهضة الخاصة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقضي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٤٠/١/٤٧ - بتاريخ ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧ م، الموافق ٢٩ من رجب ١٤٣٨ هـ)

بشأن جواز مساهمة شركة قناة السويس للتوطين التكنولوجي في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر

الخاصة تحت الإشاء، أو تأسيس شركات تجارية مساهمة بغرض إنشاء جامعات خاصة.

استظهرت الجمعية العمومية، أنه تنفيذاً لأهمية التعليم الجامعي والبحث العلمي، وكونهما بُشكلا من ركيزة أساسية من ركائز التقدم والتطور، نص الدستور الصادر في عام ١٩٧١ على الحق في التعليم كأحد الملومات الأساسية للمجتمع، وألزم الدولة لإشراف على تعليم كله، وكفالة استقلال الجامعات والبحث العلمي، كما أفردت خاصاً لحرية البحث العلمي كإحدى لحيات التي تكفلها الدولة، وقد غني الدستور الحالي بتأكيد ذلك، فعدّ لتعليم الجامعي والبحث العلمي من الملومات الأساسية للمجتمع كما حرص على تكريس دور الدولة في هذا المجال، فألقى على عاتقها كفالة استقلال الجامعات والمجتمع العلمية، وبوهر التعليم الجامعي وفقاً لمعايير لجودة العالمية، وبطوريه، فضلاً عن العمل على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، كد أرم الدستور لدولة بصعان جودة التعليم في الجامعات، الخاصة والأهلية، والزامها بمعايير لجودة العالمية وإعداد كو درها من أعضاء هيئات التدريس ولباحثين، وبخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير لعمليات التعليمية والبحثية وأكد الدستور أيضاً على كفالة الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، فضلاً عن كفالة سبل المساهمة الفعالة لقطاعي الخاص والأهلي ومساهمة المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي

كما استظهرت الجمعية العمومية، نه في إطار الالتزام بالأحكام الدستورية آف البيل، ومواكبة لأزدياد نسبة التعليم، وتلبية لأحتياجات المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة، أأار المشرع في قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه إنشاء جامعات خاصة تكون لها شخصية اعتبارية خاصة، على أن تكون أغلبية أموال لمشاركه في رأسمال هذه الجامعات مصرية، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشائها وتحدد بقاها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المراسين وعرض وزير لتعليم وموافقة مجلس الوزراء

ولاحملت الجمعية العمومية أنه بعد صدور قانون الجامعات الخاصة والأهلية المشار إليه أصبح التعليم الجامعي يتم من خلال الجامعات الحكومية التي تخضع لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٦، والجامعات الخاصة، ولجامعات الأهلية التي يحكم كلاً منهم قانون الجامعات الخاصة والأهلية سالف الذكر، وأنه ولن كان لكن من هذه الجامعات طبيعتها القانونية وبظامها القانوني المستقل لمحدد لنطاق عملها وسبل رقابة الدولة على أد نه، إلا أنها جميعها بصمها إطار عام واحد بصمط أغراضها وأهدافها انطلاقاً من كونها جهات علمية تعييمية غايتها الأساسية وغرضها الرئيس نشر التعليم لجامعي والبحث العلمي، وتطويره، بما يحقق المنفعة العامة والمصلحة العامة للمجتمع وهو ما بدأ جلياً مما أورد المشرع في المادتين (١)، و(٧) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه من أن الجامعات هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، وأنها تعدّ معقلاً للمفكر الإنساني في أرقع مستوياته، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية، وتنويع المساهمة في رقي الفكر،

وتقدم العلم، وتنمية لقيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات، واعداد الإنسان المرؤد بأصول المعرفة، وطرائق لبحث المتقدمة، ولقيم الرقمنة، يساهم في بناء، وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن، وخدمة الإنسانية ونساقاً مع هذا السبج، حدد المشرع في قانون الجامعات الخاصة والأهلية أهداف هذه الجامعات بالمساهمة في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين ولخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات لمجتمع المتطورة وأداء لخدمات البحثية للمعبر

واستظهرت الجمعية العمومية أنه لقر ما بهذا الإطار العام الذي تنقده به الجامعات من حيث أهدافها وأغراضها الأساسية، حرص المشرع عند تنظيمه لإنشاء الجامعات الخاصة على تأكيد ألا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، وذلك برؤلاً على مقصديتها كونها مؤسسات علمية تعليمية تهدف بصفة أساسية إلى نشر التعليم الجامعي والإرتقاء به والبحث لعلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة، لا بعد الربح بالنسبة لها هدفاً أساسياً مقصوداً لذاته ولا يدي ذلك أنه ليس من حق الجامعات الخاصة تحقيق ربح، بل لها ذلك، ولكن دون أن يكون تحقيق الربح غرضها ومقصدها الأساسي، فمقدماً فيها قصد المصاريف وتحقيق الربح على غرض التعليم والبحث العلمي، بما يؤثر ولا شك على العملية التعليمية فيها، ومن ثم فلا يعمل تفسير المصوص لمظلة لإنشاء الجامعات لصفة على نحو يُجيز للأشخاص الاعتبارية التي يكون غرضها الأساسي، أو لوحيد تحقيق لربح تأسيس هذه الجامعات، أو المساهمة في تأسيسها، فذلك يتعارض والإطار العام الحاكم لغراض هذه الجامعات، كما أنه لا يلتزم ومقصود المشرع من النص صراحة على أن الجامعات الخاصة لا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الذبت أن شركة قدة السوس لتوصين لتكنولوجيا ترغب في المساهمة في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر، وهي جامعة خاصة تم إنشاؤها بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٣) لسنة ١٩٩٦ طبقاً لأحكام القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة الذي أدمجت مواده من الأولى حتى العاشرة في قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه، وذلك بمسبة مديونية الجامعة لها نتيجة عقود التأجير لتمويل الممرمة بهيما، وكانت الشركة المذكورة هي شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها طبقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأشهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨٩ وقانون صمانيات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والتي تهدف في الأساس، شأنها في ذلك شأن غيرها من الشركات التجارية إلى تحقيق لربح دون غيره، وتقوم في حوزها على فكرة المصاريف، الأمر الذي لا يجوز معه لهذه الشركة المساهمة في رأسمال هذه الجامعة، لما في ذلك من تعارض وصح وأحكام قانون الجامعات الخاصة والأهلية المشار إليه على التفصيل سالف البيان

وهيما يخص طلب إنشاء لرأى بشأن جواز مشاركة أشخاص اعتبارية تعمل بالتجارة مثل الشركات التجارية، في رأسمال جامعة خاصة تحت الإنشاء، أو تأسيس شركات تجارية مساهمة بقرص إنشاء جامعات خاصة، وعلى الرغم من أن ما انتهت إليه الجمعية العمومية من رأى بشأن جواز مساهمة شركة

لقد أسس لنوطي التكنولوجيا في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر الخاصة المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٣) لسنة ١٩٩٦ بصلح أن يكون سبداً للتصدي لهاتين المسألتين إلا أن اقتناء الجمعية العمومية قد استقر على أن الاختصاص المنفرد لها بإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تعال إليها بسب أهميتها بحدى الطرق المقررة قانوناً إما بفتح بحسب الأصل عن حالة واقعية بعينها بما تغطى عنه من ظروف وملازمات وغيرها من الاعسارات ووفقاً للأنظمة القانونية الحاكمة لها، باعتبار أن الفتوى ليست مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأور لها، تثير مشكلة معينة ثم فيها وجه الرأي القانوني على جبة الإدارة

ومن ثم وذل بتخصص كتاب طلب الرأي الموجه إلى الجمعية العمومية في خصوص هاتين المسألتين حالة واقعية بعينها فقد خلصت الجمعية لعمومية - إعمالاً لما استقر عليه إفتاؤها - إلى عدم ملائمة إبداء الرأي في هاتين المسألتين.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم جواز مساهمة شركة قناة السويس لنوطي التكنولوجيا في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر الخاصة المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٣) لسنة ١٩٩٦، وذلك على النحو المبين بالتأنيب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٤٢٦/١/٥٨ - بتاريخ ١٠ من مايو عام ٢٠١٧ م، المؤ افق ١٣ من شعبان عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٦٤) :-

بشأن جواز تعديل نص المادة الثالثة من قرار وزير لبحث العلمي رقم (٥٠٥) لسنة ٢٠١٤ بشأن تأليف اللجنة المختصة بترشيح رؤساء المراكز، أو المعاهد، أو الهيئات البحثية - رؤساء الشعب، أو الأقسام، أو عمداء المعاهد المناظرة وتنظيم عملها، وإجراءات وشروط الترشيح ومعايير المفاضلة، وذلك فيما تخصصه من عدم جواز تدب رئيس الشعية، أو القسم، أو المعهد المناظر طوال مدة توليه المنصب

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشروع لمرر سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ - في الحدود وطبقاً للقواعد التي عليها لهذا الغرض - على المؤسسات العلمية الواردة بالحدود المرافق للقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٩٣، أو التي منضاف إلى هذا الجدول وباط باللائحة التنفيذية لكن مؤسسة علمية - ولت تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص - وما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية - تحدد التسميات الخاصة بالوظائف العلمية في المؤسسة، ومعادلة وظائفها مع لوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه، على أن يطبق هذا القانون على الباحثين العموميين بهذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص خاص بتلك النواحي، وذلك بهدف إقرار المساواة بين شاغلي الوظائف الفنية في المؤسسات العلمية وبخطابهم لشاغلي وظائف معادلة في القدرين بالجامعة.

وتتمتع الأولى بالمزايا ذاتها المقررة للآخرين، أخذًا بعين الاعتبار تماثل طبيعة العمل في الحالتين في أساسها وجوهرها، وركونها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي.

كما استظهرت الجمعية العمومية من استعراض قانون تنظيم الجامعات المخار إليه ولائحته التنفيذية، أن المشرع نظم في الباب الثاني منه الأحكام المتعلقة بمنصب وعضو هيئة التدريس، حيث أجاز ذلك كأصل عام، وحدد الجيات التي يجوز تدعيم إليها، وأداة التدب ومدته، وعُد التدب كل الوقت بمثابة إعاره، ومن ثم يأخذ حكمها، بيد أن هذه الأحكام لا تطبق على طلابها حال شغل عضو هيئة التدريس المناصب الجامعية، ومن ذلك منصب رئيس الجامعة، وعمداء الكليات، حيث تتركز اختصاصات رئيس الجامعة بصفة أصلية في إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ليس بصفة يومية فحسب، وإنما على مدار اليوم، وإطلاقاً من طبيعة هذه الاختصاصات، وما يفرصه من التزامات للقيام بها، حرصت اللائحة التنفيذية لهذا القانون على التأكيد على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء واجبات منصبه، وهو ما يحول دون ابتعاده عن المنصب من خلال ندبه كل الوقت إلى وظيفة، أو منصب آخر، وذلك طوال مدة شغله منصب رئيس الجامعة ولا يجب إسناد المنصب لغيره، كما يحول في الوقت ذاته دون ندبه بعض الوقت لتعارض ذلك ووجوب تفرغه للقيام بتلك اختصاصات، وكذلك الحال بالنسبة إلى منصب عميد الكلية والتي يقابلها وظيفة رئيس الشعبة، أو القسم، أو المعهد المناظر في المراكز، والمعاهد، والهيئات البحثية - فيه ولأن كان قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية يرداً خيراً من النص على وجوب تفرغه لأداء واجبات ومسئوليات هذا المنصب، إلا أنه لا يجوز ندبه كل الوقت للاضطلاع بمسئوليات، أو أعمال أخرى، لتعارض ذلك ومقتضيات شغل ذلك المنصب، إذ أنه يتعام هذا التدب والذي يأخذ حكم الإعاره، يصير من اللازم إسناد هذا المنصب لمن يتولى مباشرة أعبائه، الأمر الذي يكشف بجلاء عن أن التدب كل الوقت لشاغل منصب لعميد يتعارض ولهوس بأعبائه مما يؤثر سلبيًا على مصبحة المرفق، أما التدب بعض الوقت فإنه من المسائل التي تستقر لسلطة المختصة بتقدير الموافقة عليه، مادام لا يؤثر سلبيًا على اضطلاع شاغل منصب لعميد بواجبات المنصب ومسئولياته.

ولاحظت الجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم (٤٠٤) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه حدد ألية لتعيين في الوظائف القيادية بالمركز والمعهد والهيئات البحثية لتابعة لوزير البحث العلمي، وبإطة بجهة يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها وصوبط وإجراءات وشروط لترشح ومعايير المعاملة قرار من وزير البحث العلمي بعد موافقة مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية وأن قرار وزير البحث العلمي رقم (٥٠٥) لسنة ٢٠١٤ الصادر تنفيذاً لذلك أورد ضمن شروط الترشح شرطاً مفاده ألا يندب المرشح لشغل الوظائف القيادية طوال مدة شغله المنصب إلا للقيام بوفورية، وأدوردت عبارة النص في صيغة عامة مطلقة، فإنه يمتد إلى كل من التدب كل الوقت والتدب بعض الوقت، وأدوردت لوائح المراكز والمعاهد البحثية وردت خلواً من تنظيم مسألة تدب شاغل المناصب الإدارية بها (رؤساء الشعب والأقسام والمعاهد المتظرة)، فإنه يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى الأحكام المعمول بها بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وتساغى المناصب الإدارية بالجامعات، وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الأمر الذي

#### دور جامعة التكنولوجيا

يكتف عن صحة حد الشرط فيجب يخص الدين، كل بوقت بالنسبة إلى المترشح شغل المناصب المعروضة حالها؛ لأن هذا الدين يحول بينه والالتزام في شغل أي من تلك المناصب بعد اختياره. وهو ما يؤثر سلباً على حسن سير العمل، ويفرض على السلطة المختصة معاودة إسناد المنصب لفرد، أما بالنسبة إلى ما يطوي عنه الشرع من عدم جواز الدين بعض الوقت، فإنه يقع مغالاة لتسحيح حكم القانون كما يطوي عليه من اعتناء على ولاية المنطقة المختصة في تقدير الموافقة على نصب شغل منصب رئيس لشعبة أو القسم، أو عميد المعهد المتأخر بعض الوقت، حال تحققها من عدم تعارض ذلك وقيدته بواجبات المنصب. وأعيته

بدعم ذلك، أن القول بخلافه من شأنه أن يفرغ التعاليل التي قرره المشرع بصريح النص من مضمونه، ويقعد بالنص من إنفاذ أثره وتحقق غاياته، ويجعله في غير محس، وليس ثمة جدوى من إقرار المساواة والتعادل بين المناصب الإدارية في تلك المعاهد والمراكز والهيئات المختصة والمناصب الإدارية الخاصة لها لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة إذا لم ينصرف ذلك إلى المعاملة دانية فضلاً عن تناقض ذلك مع التنظيم القانوني المائل، والذي يستقيم في جوهره على قاعدة مفادها حصول المناصب المشار إليها أعضاء هيئة التدريس وشاغلو نوصائف القبة بالمؤسسات العلمية - لتقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في نواتج الفقهية لهذه الأخيرة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والشريعة، إلى أنه يقتضي تعديل البند الثالث من المادة السابعة من قرار وزير لبحث العنصر رقم (٥ - ٥) لسنة ١٩٦٤ بشأن تكليف اللجنة المختصة بترشيح رؤساء المراكز، أو المعاهد، أو هيئات المختصة برؤساء الشعب، أو الأقسام (أو عمداً، أنصاف المناظرة ومضمون عملها، وإجراءات وشروط الترشح، ومعايير المناصب، على نحو يسمح بحوزة تحت تدفق مناصب رئيس الشعبة، أو القسم، أو عميد المعهد المتأخر بالمراكز والمعاهد والهيئات المختصة التابعة بوزير البحث العلمي بعض الوقت، وفق ما تقتضيه السلطة المختصة في كل حالة، وذلك على النحو المبين بالأصناف

(فتوى الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والشريعة - ملف رقم: ١٩٧٢/٣/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من أبريل ٢٠١٧ م. أوافق ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن احقية كل من السيد/..... والسيد الدكتور/..... والسيد الدكتور/..... في  
مصرف المستعقات المالية التي لم تصروف لهم من ثأريه ولهم عن العمل، وذلك في ضوء الاحكام  
الحياتيه الصادره براءتهم مما نسب اليهم.

استعرضت الجمعية العمومية المستقر عليه فقهاء وقضاة وفداء، من أن الدستور حرص على  
تاكيد مبدأ الأثر الفوري لتطبيق القانون من حيث الرمن كقاعدة عامة، ولهذا المبدأ وجهان أولهما  
سبي. يتمثل في اعدام الأثر الرجعي للقانون وثانيهما إيجابى: يمحصر في الأثر المباشر له. فالقانون  
الجديد لا يحكم المراكز القانونية التي تم تكوينها، أو انقضاؤها قبل نفاذه، فلا يجوز أن يرجع أثره إلى  
الماضى ليحكم مراكز انتجت آثارها وفق أحكام القانون القديم، أما الأثر المباشر للقانون فإنه يعنى بدء  
تطبيقه من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف ينشأ من أوضاع قانونية في ظنه ولكن كذلك على الأوضاع  
القانونية التي لدى في تكوينها، أو انقضاها في ظل الوضع القديم ولم يتم هذا التكوين، أو الانقضاء إلا في  
ظل القانون الجديد. وأن المطابق الذى يمكن أن يرتد إليه الأثر الرجعي لقاعدة القانونية هو ذلك الذى  
تعدل فيه هذه القاعدة من مراكز قانونية لم تكامل حقيقتها ولم يبلغ غايتها النهائية، فإذا اكتمل تكوينها  
خصصت لأحكام وقواعد القانون القديم، وأن المستقر عليه - فمنها وفداء وقضاة - أن علاقة الموظف  
بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح، فمركز الموظف من هذه الساحة هو مركز قانوني  
عام يجوز تغييره في أي وقت

واستظهرت الجمعية العمومية مع تقدم - أن المشرع في قانون نظام العاملين المنتخبين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ - والذي بدأت في المجال الرمن للعمل به واقعة حسن المعروضة  
حالاتهم احتياطياً، قبل إلغائه بالقانون رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه - سوى بين حسن العامل  
احتياطياً وحسنه تنفيذاً لحكم جرائ غير نهائى من حيث الأثر المقرب على أني مهما بشأن توقف عن  
العص واستحقاق الأجر: فمن على أن يؤلف العامل بقوة لقانون عن عمله مدة حسنه، ويوقف صرف  
نصف أجره عن أن يعرض الأمر عند عودته إلى عمله عقب انتهاء مدة حسنه على السلطة المختصة؛  
لثقرر ما يتبع بشأن مسئولته التأديبية، فإذا اتضح عدم مسئولته صرف له نصف أجره الموقوف  
صرفه، كما ساوى المشرع بينهما في قانون الخدمة المدنية المشار إليه، فيما يخص الوقف عن العمل بقوة  
القانون حال حسن الموظف احتياطياً، أو تنفيذاً لحكم جرائ غير نهائى، بيد أنه استحدث حكماً مغايراً  
بشأن المعاملة المالية لهذا الموظف، حيث قرر حرمانه من نصف أجره، واستمعنا لصيغة هذا الحكم  
سكت المشرع عن النص على إلزام جهة العمل بدفع نصف الأجر المحروم منه حال الحكم براءته، وعدم  
ثبوت مسئولته التأديبية عما نسب إليه، الأمر الذى يكشف عن اتجاه إرادة المشرع في قانون الخدمة  
المدنية المشار إليه - إلى عدم أحقية الموظف الذى يحسن احتياطياً، أو تنفيذاً لحكم جرائ غير نهائى - في  
صرف نصف أجره المحروم منه، أما وقف صرف نصف الأجر وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة المشار إليه في المجال الرمى للعمل به، فكان بمثابة تأجيل استحقاقه إلى حين عودة العامل إلى عمله والوقوف على مدى مسؤوليته التأديبية عن الواقعة التي تم حيلولة حيلتها بشأنها.

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه، فبناؤها، من أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وكذلك قانون الخدمة المدنية، بحسبانها لشرعية إعماله الحاكم للنظام الوظيفي للعاملين، أو الموظفين المدنيين بالدولة، لا تطبق على العاملين، أو الموظفين الذين تنظم شؤونهم قوانين، أو قرارات خاصة إلا فيما حلت منه هذه القوانين، أو القرارات، وذلك بشرط ألا تتعارض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع النظام الوظيفي الخاص، أو طبيعة الوظائف التي يحكمها، وهو ما ينطبق على المخاطبين بأحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، ومن بينهم الباحثون والعلماء في المؤسسات العلمية، حال خلو هذا القانون من نص ينظم الشأن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس المخاطبين بأحكامه.

ولاحصل أن المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد يُعد من المؤسسات العلمية الخاضعة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين والعلماء في المؤسسات العلمية ومن ثم تُطبق على أعضائه أحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، لخلوه ولائحته التنفيذية، وقرار رئيس الجمهورية رقم (١٣٦) لسنة ١٩٨٦، المشار إليه وللإلحاح التنفيذية للمعهد الصادره بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٢) لسنة ١٩٨٩، من تنظيم المعصرة المالية لشاغبي وظائف أعضاء هيئة البحوث بالمعهد حال حبس أي منهم احتياطياً، أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي، الأمر الذي يتعين معه استدعاء الأحكام التي ترصدتها الشريعة العامة لتتولى في هذا الصدد، سواء تعصبا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، أو قانون الخدمة المدنية المشار إليه، كل في المجال الرمى للعمل به حسب تاريخ الواقعة المستطلع الرأي بشأنها، يُضاف إلى ذلك أن العاملين بالمعهد المذكور من غير أعضاء هيئة البحوث يحكم شأنهم الوظيفي لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، أو قانون الخدمة المدنية كل في المجال الرمى لسريانه، إعمالاً لنص المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية للمعهد.

ولما كان ذلك، وكان الثالث من الأوراق، أنه تم وقف المعروضة حالائهم عن العمل بدءاً من ٢٠١٤/١/٦ لحبسهم احتياطياً في الحابة رقم (١٥٠١) لسنة ٢٠١٤، أحداثاً الأربعين المقبلة برقم (١٧٣١) لسنة ٢٠١٤ كلى السورس، وذلك خلال المجال الرمى للعمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، وبجلسة ٢٠١٥/٦/٦ حكمت المحكمة بعوائدهم مما أُلصق بهم، ورد حلت الأوراق في مما يُعقد انتهاء مدة الحبس مع ما يستتبعه ذلك من انتهاء وقفهم عن العمل بقوة القانون، قبل تاريخ نفاذ القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه في ٢٠١٥/٣/١٣ بما مؤداه استمرار هذا الحبس الاحتياطي في المجال الرمى للعمل بهذا القانون حتى صدور الحكم بعوائدهم مما أُلصق بهم في ٢٠١٥/٦/٦. ومن ثم فإن الأحكام التي يتضمنها نص المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه في شأن الآثار المالي المترتب

#### دليل الهامات الضمنية

على هذا الوصف هي التي يتحدد على مدارها مركزهم القانوني حتى تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، بينما يتحدد هذا الأثر المالي خلال الفترة من ٢٠١٥/٣/١٣ حتى تاريخ انتهاء مدة حبسهم ولحكم براءتهم من الاتهام الموجه إليهم وفقاً بحكم المادة (٦١) من قانون الخدمة المدنية المذكور بهحصان الحكم الصادر بالمرءة في الجناية المشار إليها من الأحكام القضائية الكاسفة نفي برتد أثرها إلى ملوكة ارتكاب الواقعة التي تم حبسهم احتياطياً بسببها ومن ثم تطبيق أحكام قانون نظام بعامين المدينين بالدولة المشار إليه عن المعروضة حالانهم حتى تاريخ بدء العمل بقانون الخدمة المدنية لسنة الصادر بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥، بينما تنطبق أحكام بشأنه المذكور أخيراً على باقي مدة حبسهم احتياطياً

وإن تضمنت المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه، النص على وقف صرف نصف الأجر حال حبس العامل احتياطياً، على أن يتم صرفه حال عدم توفر موجبات لمسئولية المدنية. ومن ثم فإن المعروضة حالانهم أثناء مدة حبسهم احتياطياً، ووقفهم عن العمل بلوة القانون خلال الفترة من ٢٠١٥/٣/١٣ حتى ٢٠١٥/٣/١٣، يستحقون صرف نصف الأجر مع وقف صرف النصف الأجر على أن يُعرض الأمر عدد عودتهم إلى عملهم على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع بشأن مسئوليتهم التأديبية عما نسب إليهم، فإذا اتضح عدم مسئوليتهم في ضوء من الحكم الصادر ببراءتهم، وأسباب هذه الغرامة، صرف لهم نصف الأجر الموقوف صرفه عن هذه الفترة، وفيما يخص مُستحقاقهم عن نفقة من ٢٠١٥/٣/١٣ حتى تاريخ انتهاء مدة حبسهم احتياطياً فإن المعروضة حالانهم لا يستحقون صرف نصف الأجر لحرمانهم منه عملاً لنص المادة (٦١) من قانون الخدمة المدنية المشار إليه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع، إلى أحقية المعروضة حالانهم في صرف مستحقاتهم المالية الموقوف صرفها عن الفترة من ٢٠١٥/٣/١٣ إلى ٢٠١٥/٣/١٣ إذا ما تقرر، السلطة المختصة عدم مسئوليتهم التأديبية عن الواقعة التي تم حبسهم احتياطياً نسبياً وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع منف رقم ١٩١٥/١/٨٦ بتاريخ ٢٦ من برمل عام ١٤١٧ م، أبو الف ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن جواز صرف بدل التفرغ لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة من الأطباء البيطريين

استظهرت الجمعية العمومية - على نحو ما استقر عليه إقرارها - أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تطبق على العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين، أو قرارات خاصة إلا فيما حلت منه هذه القوانين، أو القرارات، وذلك بشرط ألا تنافي أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع أحكام القانون الخاص. ولا تعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها، وهو ما يطبق على الموظفين بأحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الجامعات، حال خلو هذا القانون من نص ينظم الشأن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس الموظفين بأحكامه.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - على نحو ما استقر عليه إقرارها - أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة للمعنى، ناط برئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شؤون الخدمة المدنية، منح بدلات وظيفية يقتضيها أداء وظائف معينة بدلا من منح شاغلها من مزاولة المهمة. وذلك في حدود الاعتمادات المالية المخصصة بالمؤدية وتسمية الدلائل أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (١٦٦٤) لسنة ١٩٩٥ بمنح الأطباء البيطريين أعضاء نقابة البيطريين الخاصين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، الشاغرين لوظائف تقتضي التفرغ وعدم مزاولة المهمة في الخارج، بدل تفرغ بنسبة (٣٠%) من بداية الأجر المقرر لدرجة الوظيفة، وسط سويرير الزراعة والقروية الحيوانية ولسعيه واستصلاح الأراضي بالانتقال مع الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة، تحديد الوظائف التي يصح شغلها هذا البديل وبناء عليه أصدر وزير الزراعة لقرار رقم (١٣٦٣) لسنة ١٩٩٥ بمنح هذا البديل للأطباء البيطريين أعضاء نقابة الأطباء البيطريين الخاصين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين يشغلون الوظائف التي يشترط في شغلها الحصول على بكالوريوس الطب البيطري، ومن ثم فإنه يشترط لاستحقاق بدل التفرغ المشار إليه أن يكون العامل من الأطباء البيطريين أعضاء نقابة البيطريين الخاصين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه، وأن يكون شاغلاً لوظيفة تقتضي التفرغ وعدم مزاولة المهمة في الخارج.

ولما كان ذلك وكان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونهم ليسوا من العاملين الخاصين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، بل ينظمهم كادر وظيفي خاص فقرر المشرع بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه، وحدد على مفصله القواعد الخاصة بروتائهم، وعلاواتهم، ومعاشاتهم، ولم تنص هذه القواعد تقرير بدل تدريج لأعضاء هيئة التدريس، أو معاونهم من الأطباء البيطريين أعضاء نقابة البيطريين، ومن ثم يتمتع الرجوع في هذا الشأن إلى الفواعد العامة المعمورة بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة لنظام التوظيف، ومن ثم فإن أعضاء هيئة التدريس بجامعة الرقديق ومعاونهم معروضة حالاتهم - لا يستحقون صرف بدل التفرغ المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٦٤) لسنة ١٩٩٥ المشار إليه، لتخلف مناهج استحقاقه بشأنهم.

ولا يزال من ذلك القول بأن البديل المشار إليه كان يُصرف للمعروضة حالاتهم استناداً إلى موافقة رئيس جامعة الرقاريق في ١٩٧٦/١٢/١٩، على صرف بدل التفرغ المقرر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٧٤) لسنة ١٩٧٦، لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بكلية الطب البيطري بالجامعة من الأساتذة المحترفين، أسوة بالأساتذة المحترفين والطلبة الأساتذة، إذ إن قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه قد جرى إلغاؤه بموجب المادة (٤) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٦٤) لسنة ١٩٩٥ بشأن تقرير بدل تفرغ للمهندسين الزراعيين والطلبة المحترفين المعمول به بدءاً من ١/٧/١٩٩٥

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الرقاريق، ومعاونيهم في صرف بدل التفرغ المقرر بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٦٦٤) لسنة ١٩٩٥ المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٩٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧ م، الموافق ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٦٧) :-

بطلب الاندادة بالرأي القانوني بشأن استحقاق رئيس أكاديمية الفنون الريادة المقررة في بدل الجامعة بالمادة الأولى من القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ في ضوء تفاسير سباده مكافأة شريفة مقدارها ثمانية آلاف جنيه جوداً غير عادية بقرار وزير الثقافة، ومدى جوار الجمع بينهما.

استظهرت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، أن المشرع أنشأ أكاديمية الفنون، وخصها بكل ما يتعلق بتعليم الفنون والبحوث العلمية التي تقوم بها معهداتها في سبيل خدمة المجتمع ولارتقاء به حضارياً، وبما إدارتها بمجلس، ورئيسها الذي يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الثقافة وقرار المشرع تمنع رئيس الأكاديمية بالرواتب والبدلات والعلاوات والمعاشات وجميع الأحكام والمزايا المالية والقواعد المقررة لرئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وأي قانون قد يحل محله، أو أي تعديلات تلحقه

كما استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إلتاؤها - أن بدل الجامعة يستحق أساساً وفقاً لجدول الرواتب والبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه المستبدل بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٨٨، و(٣٩) لسنة ١٩٨٣ لجميع وظائف هيئة التدريس والوظائف المعاونة والوظائف الإدارية الجامعية عدا وظيفتي رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة المقرر لهما بدل تعييل، وأن بدل الجامعة شأنه شأن البدلات والمزايا الوظيفية الأخرى يرتبط بالوظائف والأعمال التي تفرز لها، فلا يستحق إلا لشاغل أي من هذه الوظائف فعلاً، وأن الوضع السابق لم يتغير، أو بتسليم بصور القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات انب لذكر، إذ إن القانون الأخير لم يغير في التبع المقرر من عدم استحقاق رئيس الجامعة ونائبه بدل الجامعة، لما يستفاد من صراحة نص مادته الأولى من النصار أثره على زيادة قيمة البديل المشار إليه، أي زيادة البديل لمن كان يتقاضاه أصلاً

وفق المقرر من قبل صدوره، دون أن يتعدى الأمر الى التعديل في نطاق مستحقه بإضافة من لم يكن يستحقه أصلاً قبل صدوره.

ولما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن رئيس أكاديمية الفنون يعامل معاملة رئيس الجامعة، فإنه يكون غير مستحق أصلاً لبديل الجامعة بحسبانه يشغل منصب رئيس الجامعة غير المقرر له هذا البديل ابتداءً. ومن ثم فلا يستحق تبعا لذلك الريادة المقررة لهذا البديل، يضاف إلى ذلك أن من شروط منح الريادة المشار إليها في بديل الجامعة طبقاً للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ عدم تقاضي المستحقين لهذه الريادة أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة، أو خارجها خلاف ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، وهو ما لا يحقق بشأن المعروضة حاله؛ لأنه يتقاضى مكافأة شهرية مقدارها ثمانية آلاف جنيه مقابل جهود غير عادية بموجب قرار وزير الثقافة الصادر في هذا الشأن، ومن ثم فإنه لا يحق للمعروضة حالته تقاضي بدل الجامعة المشار إليه من حيث الأصل، وببغاي ذلك لا يكون ثمة وجه لتناول مسألة جواز الجمع بين هذا البديل، والمكافأة التي يتقاضاها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم استحقاق رئيس أكاديمية الفنون بدل الجامعة، وذلك على النحو الموضح بالتسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ١٨٢٩/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧ م، الموافق ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٦٨) :-

بشأن مدى أحقية السيدة ..... المدرس المساعد بقسم اللغة الانجليزية باكاديمية  
السادات للعلوم الادائية والسيد/..... المدرس بقسم المحاسبة في صرف بديل الجامعة طبقا  
لاحكام القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض احكام قانون تنظيم الجامعات خلال مدة الاجارة  
الدراسة على نفقة الدولة المصير بها للاول، ومدة المبعه العلمية المؤهل عليها الثالث.

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه أجاز إلماد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة لأحكامه، في مهمات علمية مؤقتة خارج الجامعة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد عند الضرورة القصوى مرة واحدة بشرط عدم الإخلال بحس سير العمل في القسم والكلية، أو المعهد، وأوجب المشرع أن يتقاضى الموفد طوال مدة المهمة راتبه كاملاً، وأجاز كذلك إيفاد المعيدين والمرسسين المساعدين في بعثات إلى الخارج، أو على منح أجنبية، و الترحيص لهم في اجارات درسية براتب، أو بدون راتب، وأن الجدول المرافق بالقانون المذكور يخص تحديد رواتب رئيس الجامعة، وموابه، وأمين المجلس الأعلى للجامعات، وأعضاء هيئة التدريس، والمرسسين المساعدين، والمعيدين وبدلاتهم وقواعد تطبيقها، وأنه بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه رفع المشرع قيمة بدل الجامعة المقرر لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المدونة بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم

الجامعات مدة من ٢٠١٢/٧/١. وفقاً للملحق الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون، واشترط لصرف الريادة لأعضاء هيئة التدريس، دون الوظائف المعاونة، تمنحهم الكامل للعمل بجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر، وعدم تقاضيهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام الممنوع من أي مصدر دخل الجامعة، أو خارجها خلاف ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

كما استثمرت الجمعية، أن أكاديمية السادات للعلوم الإدارية هيئة عامة ذات مبالغ على وثائق لها الشخصية الاعتبارية، وتعد من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام لقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، وتطبق بشأنها أحكام قانون تنظيم الجامعات ألف الذكر ولائحته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه، كما يطبق بشأن وظائف العاملين بها، ومهام أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم من المدرسين المساعدين والمعينين في جميع شئونهم والمزايا المقررة لهم لأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات وجدول الرواتب المرفقة له

ولاحظت الجمعية العمومية مما تقدم، أنه ولئن كان من بين الشروط التي وضعها المشرع في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ لاستحقاق عضو هيئة التدريس للريادة التي هيها لثبات بدل الجامعة، التفرغ الكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً حسبما سبق بيانه - وهو ما يطبق على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - فإن المشرع ذاته احتفظ بمصرح لعصو هيئة التدريس طوال مدة إيفاده في مهمة عممية مؤقتة خارج الجامعة بكامل راتبه، وهو ما يطبق على شاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس حال موافقة على إيفادهم في بعثات إلى الخارج، أو على منحة احسية، أو النصريح لهم بإحداث دراسة على نفقة لدولة، الأمر الذي من مؤداه أن شرط التفرغ المشار إليه إنما ينصرف إلى عضو هيئة التدريس القسم بالفعل فعلياً، حتى يتمكن من القيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات، ولا ينصرف بحكم للزوم إلى عضو هيئة التدريس الموفد في مهمة علمية، إذ أنه يستحق راتبه كاملاً طوال مدة المهمة، بما في ذلك الريادة في البذل المشار إليه، والنول بفقر ذلك من شأنه الإضرار ماليها بعصو هيئة التدريس الموفد في مهمة علمية، بالمخالفة للقانون.

ولما كان ما تقدم، وكان الفائب من الأوراق أن المعروضة حالها السيدة/..... تعمل بإحدى الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وحصلت على احارة دراسية براتب بالداخل للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢/١ حتى ٢٠١٣/١١/٣. ومن ثم فإنها تستحق صرف الريادة في قيمة بدل الجامعة المقرر، بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، بالقيمة المحددة لوظيفتها، في الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/١١/٣

وفيما يخص المعروضة حالته السيد/..... عضو هيئة التدريس بالأكاديمية، فإن النابت من الأوراق أنه تم إيفاده في مهمة علمية على نفقة إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي إلى دولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ٢٠١٣/١٢/١ حتى ٢٠١٤/٨/٣١، مع صرف راتبه كاملاً طوال تلك

المدة. ولم يُصرف له الريادة في قبة بدل الجامعة المقررة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه. ومن ثم بحق له صرف الريادة في قبة هذا البدل بالفئة المحددة لوظيفته خلال مدة المهنة العلمية الموفد فيها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى احقية كل من المهروسة حالئها في صرف الريادة في قبة بدل الجامعة بالفئة المحددة لوظيفته بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالسوابق

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٧٣/٤/٨٦ - بتاريخ ١٢ من إبريل عام ٢٠١٧ م، المؤقت ١٥ من رجب عام ١٤٣٨ هـ)

### الفتوى رقم (٦٩):

بشأن كيفية حساب المكافأة المستحقة لكل من أ.د/.....، د.د/.....، د.د/..... الأستاذة المتفرغون بالمركز القومي للبحوث، وحساب العلاوات الخاصة التي لم تضم للمرتب في الوعاء الذي يتحدد به هذه المكافأة

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى نحو ما استقر عليه إنفاذاً - أن المشرع في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قرر بنص جنس العبارة قاطع الدلالة تطبيق أحكام المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه على الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي، وجامعة الأزهر، والمؤسسات العلمية، ومقتضى ذلك أن تحديد المكافأة المستحقة للأساتذة المتفرغين بالمركز القومي للبحوث باعتباره إحدى المؤسسات العلمية يجرى وفقاً لحكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى نحو ما استقر عليه إنفاذاً - أن المشرع أوجب تعيين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عند بلوغهم سن القابلية المقررة لانتهاء الخدمة أساساً متفرغين فاصداً بذلك استمرارهم في الخدمة دونما حاجة إلى اتخاذ إجراء معين. وذلك مشروطاً بالاحتفاظ الأستاذ بعدم استمراره في العمل واستمراره بصفة عضو هيئة التدريس بالجامعة استناداً متفرغاً بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة مقابل دخل مالي قصده المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يفرض عما يتفاداه مثله ومن ثم فإن هذا التحديد يجرى بحال المعاصر المالية للتعليم التي كان يشهدها الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه سن التقاعد من راتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى. ثم يستمر من الماتج مبلغ المعاش ومنح الفرق مكافأة لقاء استمراره في القيام بالتدريس بالجامعة وقد أكد المشرع في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك مما عدا المناصب الإدارية إذ لا يجوز له تقلدها. كما أنه لا يجوز لقول بتجميد المكافأة عند التقاعد الذي تحددت به في تاريخ بروز العضو من السنين، أن في ذلك إهداراً للنص لدى موجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين الراتب والبدلات المقررة لوظيفة بما يشمل ذلك من علاوة خاصة أوصفت

بمقتضى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٢ مالف المبان إلى الأجور المناسبة للخاصة بالحكامه. وأصبحت هذه العلاوة حرة لا يتحرر منها متمماتها، ذلك أنه بمجرد ضم العلاوة لمرتب أصبحت حرة لا يتحرر منها. وهذه المكانة تدخل في مفهوم الراتب المنصوص عليه في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات. التي نصت على استحقاق الأساتذة المعمرين مكافأة احتفالية توارى الفرق بين لراتب مضافاً إليه لرواتب ولبدلات الأخرى. والمعاش ولا ثبت أن العلاوة الخاصة قبل ضمها لا تدخل في مفهوم الراتب لأنها لا تعد جزءاً منه، ومن ثم لا تدخل في حساب تلك المكافأة

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن لمعروضة حالاتهم تمت إحالتهم إلى المعاش بلوغيهم السن القانونية عام ٢٠١٢. وقام مركز القوس لبحوث عند حسابه لمكافأة الأساتذة المعمرين التي يستحقها كل منهم بحساب العلاوات الخاصة المقررة عن أعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ غير المضمومة للراتب التي تحسب على أساسه المكافأة. وهو ما يخالف صحيح لقانون. ذلك أنه بدءاً من تاريخ إحالتهم إلى المعاش لا يدخل ضمن راتبهم سوى العلاوات الخاصة المضمومة فقط. أما العلاوات المشار إليها وقد استحققت في تاريخ لاحق على إحالتهم على المعاش فإنها لا تضاف إلى رواتبهم التي تحدد على أساسه المكافأة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم حوار حساب العلاوات الخاصة التي لم تضم للراتب حتى سوغ من الستين في الوعد الذي تحدد على أساسه المكافأة. وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٢٩/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٢ من فبراير عام ٢٠١٧ م، الموافق ٢٥ من شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٧٠):

بشأن مدى أحقية الأستاذ الدكتور /... - الأستاذ المنظر بكلية الهندسة في الحصول على

أجره كاملاً خلال فترة إجازته المرضية.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما استقر عليه إفتاؤه - أن المشرع رغبة منه في ألا تحرم الجامعات من خيرات أعضاء هيئة التدريس بها - بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر - الذين عملوا في محرابها أموماً عديدة أوجع لعين هؤلاء - أنها كانت درجاتهم عند بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة بصفة شخصية - أساتذة متفرغين مالم تصرف رعايتهم إلى غير ذلك. وحدد مقرر بالتفصيل المعاملة المالية لهم. وقضى بأن يستصحب الأساتذة المتفرغ في هذه الحالة مركزه القانوني معديلاً من جهة أنه بصير متفرغاً للأستاذية وحدها متخففاً من الأعباء التي عسى أن تلحق بهذه الأستاذية من تقلد للمركز الإداري كالعضادة والوكالة وغيرها وبذلك يستمر العصور في استصحاب وصعه ذاته بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ إحالته على المعاش. ويكون له ما لأعضاء هيئة التدريس من حقوق وما عليهم من واجبات على نحو ما كشفت عنه المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم

الجامعات، حيث ساوت هذه اللاتعة في الحقوق والواجبات بين الأستاذ المنصرف وقرينه من أعضاء هيئة التدريس. بحسب درجته في تاريخ الإحالة على المعاش، وذلك فيما عدا نقصد المركز الإدارية. مما مؤداه أن مهام وظيفة الأستاذ المنصرف هي ذاتها مهام وظيفة الأستاذ.

ولازم أن من أهم هذه الحقوق أحقيته في الإجازات المقررة لأعضاء هيئة التدريس. فالإجازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس هي جزء من علاقة العمل التنظيمية، ومن حقوق العضو المقصدة في هذه العلاقة، والحق فيها تحول علاقة العمل ذاتها، فتنبئ الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إجازته ومنتهية لانقائها لقانونية.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن لمشرع في قانون إعادة تنظيم الأثر والهيئات التي يشعلها أحال إلى اللاتعة التنفيذية لهذا القانون تنظيم الإجازات التي تُمنح لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر ومنها الإجازات المرضية. وتنفيذاً لذلك نظمت المادة (١٢٢) من اللاتعة التنفيذية تلك الإجازة، وقررت أن تكون الإجازة المرضية التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس بالجامعة مدة مجموعها سنة بمرتبة كامل عن ثلاث سنوات. وأجارت لمجلس الجامعة أن يرخص في اعتداد تلك الإجازة لمدة أخرى لا يجاوز سنة على أن يكون بثلاثة أرباع المربع. وذلك حال استمرار مرض عضو هيئة التدريس وعدم قدرته على أداء عمله بعد انقضاء السنة الأولى.

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان لنايب من الأوراق أن معروضة حالته كان يعمل أستاذاً متفرغاً في كلية الهندسة جامعة الأزهر. وكان قد حصل على إجازة مرضية خلال لفترة من ١٢/٢/٢٠١٠. حتى ٣/١٠/٢٠١٠. والفترة من ٨/١١/٢٠١٠. حتى ١٥/٢/٢٠١١. وفقاً لما أقره المجلس العلمي. ووافقت عليه السلطة المختصة بالجامعة، ومن ثم فإنه يستحق صرف أجره كاملاً عن مدة الإجازتين دونما اعتبار للمدة التي اقتضاها فعلياً أستاذاً متفرغاً وحساب الإجازة التي يستحقها على أساسها، بحسبان ما نصت عليه المادة (١٢٢) من اللاتعة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأثر المشار إليها من أن الإجازة المرضية التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس لمدة سنة بمرتبة كامل عن ثلاث سنوات محض تحديد للإطار الزمني الذي يسوغ فيه لعضو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل خلاله على إجازته المرضية بأجر كامل سواء حصل عليها في بداية مدة الثلاث سنوات أو في نهايتها. دون اشتراط تمام اكتمالها للاستحقاق. ودون اشتراط أن يتم حسابها على أساس نسبة المدة التي قصاها فعلياً بالوظيفة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع، إلى أحقية المعروضة حالته في صرف أجره كاملاً عن مدة الإجازة المرضية المسموحة له خلال لفترة من ١٢/٢/٢٠١٠. حتى ٣/١٠/٢٠١٠. ولفترة من ٨/١١/٢٠١٠. حتى ١٥/٢/٢٠١١. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع - ملف رقم ٦١٤/١/٨٦ - بتاريخ ٢٢ من فبراير عام ٢٠١٧ م. الموافق ٢٥ من شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٨ هـ)

بشأن الإفادة بالرأى عن مدى مشروعية تضمين الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة مكليات الجامعة، شرطاً بقصر التقدم على خريجي الجامعات الحكومية، وكذا مدى مشروعية تحديد أقصى سن المتقدم لشغل تلك الوظائف المعلن عنها.

استظهرت الجمعية العمومية، أن الدستور أوجب على الدولة لالتزام بتحقيق تكافؤ العرس بين المواطنين، وسأوى بين المواطنين في الحقوق والحريات العامة ومن هذه الحقوق الحق في تولي الوظائف العامة، وأن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه حدد وظائف أعضاء هيئة التدريس، والتي تبدأ بوظيفة مدرس، ثم وظيفة أستاذ مساعد، ثم وظيفة أستاذ، أما ما يسبقها من وظائف المعبدن والمدرسين المساعدين فهي ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس وإنما هي من الوظائف المعاونة لهم، ونحدد من التعيين في الوظيفة الأدنى في الكلية ذاتها، أو المعهد سديلاً أصيلاً لشغل وظائف أستاذ، وأستاذ مساعد، ومدرس، ومدرس مساعد، فإد لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغل الوظيفة الأعلى الشجرة. فيتم الإعلان عنها أما بالنسبة إلى وظيفة معبد والتي يتم من خلال شغل وظيفة مدرس مساعد تعييناً، فيجرى شغلها أيضاً بالسيريل ذاته عن طريق الإعلان، وذلك هو الطريق الأصلي لشغلها، أما الطريق الاستثنائي فهو طريق التكليف من بين خريجي الكلية في السنتين الأخيرتين، وفقاً للأحكام التي رسمها المشرع لكل طريق من هذين الطريقين، كما حدد المشرع في القانون المذكور الشروط العامة لشغل تلك الوظائف جميعاً، وأجر لمجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية، أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، أن يخصص الإعلان عن شغلها شروطاً أخرى بالإضافة إلى تلك الشروط، وذلك فيما عدا وظيفة أستاذ فلم يجر إضافة شروط أخرى لشغلها غير لشروط التي بينها القانون.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أن الإعلان كطريق من طرق شغل الوظائف أدلة الذكر، إنما يكفل تحقيق المساواة وتكافؤ العرس، ومنع المنافسة العادلة بين المستوفين لشروط شغل الوظائف المعلن عنها كطريق عام لا يجوز تجاوزه، وهو ما يتعين معه أن تكون الغاية من الشروط التي تُصاغها حبة الإدارة عند الإعلان عن حاجتها لشغل تلك لوظائف - وفق السلطة التقديرية المخولة لها قانوناً في هذا الشأن - هي تحقيق المصلحة العامة، وكفاءة حسن سير العمل في المرفق الذي تقوم عليه، وأن تكون هذه الشروط منصفة بالعمومية والتجرد، لا أن تكون شروطاً منطوية على تمييز مبرر عنه، أو إخلالاً بالمساواة أو تكافؤ العرس، وهي الأمور المكفولة بنص الدستور للمواطنين جميعاً عند التنافس على شغل الوظائف العامة بوصفها حقاً لهم، كما يلزم أن تكون تلك الشروط متفقة وما تطلبه الوظيفة المعلن عنها، محققة مصلحتها، فضلاً عن عدم مخالفتها أحكام الدستور والقانون، وألا تتجاني طبائع الشئد، ومطبقها وعدلياً، وألا استعانت عملاً بالسلطة المخولة، وأحرراً بها في هذا الشأن.

ولاحظت الجمعية العمومية أن مشروعية تضمين الإعلان عن الحاجة إلى شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس - عدا وظيفة أستاذ - والوظائف المعاونة، شرطاً بالحد الأقصى لسن المتقدم لشغل أي من هذه الوظائف، والذي يمنع حال تجاوزه التقدم للمنافسة على شغلها، يتوقف على مصعون هذا

الشروط، إذ يتعين ألا يكون تحديد هذه السن تحكمياً فيجوز العزل به نزولاً غير مصرح على نحو يفوت الفرصة على المستوفين لشروط شغل الوظيفة المعلن عنها بحسب المجرى العادي للأمور، وهو ما يشكل إهدراً لمبدأ تكافؤ الفرص وإخلالاً بالحقوق في تولي الوظائف العامة. وإنما يجب أن يكون هذا التحديد وفق قواعد موضوعية منسجمة لحايتها مع مبدأ - قدر الإمكان - للمراعيين في شغل الوظيفة من المستوفين للشروط لمقرره لتشملها لتزاحم على الفور به، من خلال اختيار من تتوارن كحد أقصى يراعى في تحديده بالنسبة إلى أدنى الوظائف، وهي في الحالة المعروضة وظيفة "معيد" السن المعتاد للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة، في ضوء الظروف الواقعية، من سنوات الدراسة، مراعاة في ذلك ما عساه يعترض الطالب العادي من عقبات تؤخر حصوله على هذا المؤهل، وفقاً للسير المعتاد للأمور، ويراعى في تحديده أيضاً بالنسبة لهذه الوظيفة أنه يحوز قانوناً شغلها بطريق التكليف من بين حرمين آخرين سنتين دراسيتين، مما يقتضي أخذ السن المعتاد لمن عساه يكلف بذلك في الاعتبار بغية تجنب لتفاوت غير المنطقي بين شاغلي هذه الوظيفة في السن، أما بالنسبة لوظائف الأعلى بدءاً من مدرس مساعد وما يعلوها، فيراعى في ذلك السن الذي يتم تحديده في ضوء ما سبق بيانه، ولمدة المعتادة للحصول على التأهيل العلمي و استيفاء الشروط اللازمة لشغل الوظيفة الأعلى، بحسب السير العادي للأمور، كما أن من تلك القواعد الموضوعية بالنسبة إلى جميع الوظائف المشار إليها أن يؤخذ بعين الاعتبار إتاحة السبل لمن يقع عليه الاختيار لقضاء فترة معقولة بالعمل بالجامعة تسمح له باكتساب الخبرات التراكمية التي تتكون لشاغلي تلك الوظائف على مدار سنوات عملهم، حتى يمكن الاستفادة من هذه الخبرات، باعتبار أن الملكات والخبرات في مجال البحث العلمي والتدريس تتكون وتتراكم على مر السنين عداً بعد عام، وهو ما اتجهت إليه إرادة المشرع في قانون تنظيم الجامعات بما قرره من أن الأصل بالنسبة للتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس يكون من شاعلى الوظيفة لى تسبقها في الكلية ذاتها، أو لمعهد والاستثناء هو شغلها عن طريق الإعلان، وأن يؤخذ كذلك بعين الاعتبار أن أعضاء هيئة التدريس في الكلية، أو المعهد سوف يتعاونون فيما بينهم في شغل المناصب الإدارية بالأقسام ولكليات، وهو ما يقتضي تحجب التفاضل العمرى المبالغ فيه بين شاعلى الوظيفة الواحد من هذه الوظائف، إذ الأصل وفقاً للمعتاد أن يكون الأكبر سناً هو الأعلى وظيفة، أو الأقدم فيها

كما لاحظت لجمعية العمومية أن المشرع في قانون الجامعات الخاصة والأهلية المشار إليه أجاز إنشاء جامعات خاصة تتكون من أقسام، أو كليات، أو معاهد عليا متخصصة، أو وحدات بحثية، يكون لها منح الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات، وفق شروط العامة التي ينهاها القرار الصادر بإنشاء الجامعة. وقد نص هذا القانون صراحة على اعتبار الدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعة الخاصة (مُعَادِلَةً) للدرجات العلمية والشهادات والدبلومات التي تمنحها الجامعات المصرية، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة لمعادلة الدرجات لجمعية، ويرى مشرع هذا الحكم على الجامعات الأهلية كما أخصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الدرجات الجامعية والدبلومات التي تمنحها الجامعات والمعاهد غير الخاضعة لهذا القانون، لتتفيم بمعرفة لجنة يشكلها المجلس الأعلى للجامعات، بحيث إذا ما انتهت هذه اللجنة بعد دراسة المحتوى العلمى والتأهلى اللازم للحصول على هذه

الدرجات الجامعية - إلى التوصية بمعادلتها بالدرجات العلمية المناظرة التي تمنحها الكليات والمعاهد الخاصة لقانون تنظيم الجامعات، واعتُمدت تلك التوصية من المجلس الأعلى للجامعات؛ صارت هذه الدرجات الجامعية مساوية لها في الميزة، ومعلقة الأثر لقانون ذاته المترتب على الحصول عليها في جميع المجالات، ومنها الصلاحية لتعيين في الوظائف العامة التي تشترط الحصول على هذه الدرجات لتعيين في الوظيفة والقول بغير ذلك يؤدي إلى إهدار كل أثر قانون لهذه المعادلة، وفراغ النصوص التشريعية المقررة لها من مضمونها

وترتيباً على ما تقدم، وإذ أعلنت جامعة بورسعيد عن شغل بعض وظائف أعضاء هيئة التدريس ولوظائف المعاونة لهم بكليات الجامعة، وصممت الإعلان بعض الشروط، من بينها أن يكون المتقدم لشغل أي من هذه الوظائف من خريجي الجامعات الحكومية دون غيرها، وكان هذا الشرط يسطو على تمييز بين من تتوفر فيه الشروط اللازمة لشغل الوظائف العليا بها، ومن ثم يُخلُ بعبء أي المساواة وتكافؤ الفرص، ونفصلى إلى إهدار الأثر القانوني المترتب على معادلة الدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها الجامعات والمعاهد غير الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات بالدرجات العلمية ولشهادات التي تمنحها الجامعات الخاصة لأحكامه، عن النحو الذي بطعته النصوص ساقطة البيان؛ ذلك أنه متى تمت هذه المعادلة وفق القواعد والإجراءات المقررة في هذا الشأن بتعيين المساواة بين الحاصلين على الدرجة العلمية من الجامعات والمعاهد غير الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وبين الحاصلين على الدرجة العلمية من الجامعات الخاصة لأحكام هذا القانون، في الصلاحية للتقدم لشغل الوظيفة التي تتطلب هذه الدرجة العلمية لشغلها، بما يكون مع ذلك لشرط شرط مانع من منافسة خريجي الجامعات الخاصة والأهنية على شغل الوظائف المعلن عن الحاجة إلى شغلها، وهو ما يجعله غير مشروع لمخالفته صحيح أحكام الدستور و لقانون.

ومما يؤكد ذلك، أن المشرع في المادة (٦٦) من قانون تنظيم الجامعات اعتد بالدرجات العلمية التي تُمنح من غير الجامعات الخاصة لأحكامه مادامت معادلة للدرجات المنوحة من هذه الجامعات وفق الأحكام الواردة في القوانين واللوائح المعمول بها، وأجدر بالحاصلين على تلك الدرجات شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس، حيث اشترطت هذه المادة فهم يعين عضواً في هيئة التدريس أن يكون حاصلين على درجة الدكتوراه، أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في مدة توهله لشغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلين من جامعة أخرى، أو هيئة علمية، أو معهد علمي معترف به في مصر، أو في الخارج على درجة بعدها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك مع مراعاة أحكام القوانين ولوائح المعمول بها

وقيماً يخص ما تضمنه الإعلان المشار إليه من اشتراط ألا يتجاوز عمر المتقدم لشغل الوظائف المعلن عنها السن المحددة لكل وظيفة، وهي ٣٠ عاماً بالنسبة لوظيفة معيد، و٣٥ عاماً بالنسبة لوظيفة مدرس مساعد، و٤٠ عاماً بالنسبة لوظيفة مدرس، و٤٥ عاماً بالنسبة لوظيفة أستاذ مساعد، فلما كان هذا التحديد جاء موافقاً لنصوص الموصوغة ساقطة البيان، ومن ثم يكون مسلك الجامعة بإدراج هذا الشرط ضمن الإعلان قد جاء مشروعاً، مادامت قد لزمته ما أوجبه المشرع من أن يكون تقرير هذا

الشروط بقرار من مجلس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية، أو المعهد بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص أما ما تضمنه ذلك الإعلان من اشتراط ألا تجوز من المتقدم إلى وظيفة أستاذ ٥٠ عامًا فهو شرط غير مشروع، بحسبان أن المخترع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه لم يجرع عند الإعلان عن الحاجة لشغل وظائف الاساتذة إضافة شروط أخرى إلى الشروط العامة لى بنها القايون، حسبما سبق بهبه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى و لنشره إلى:

أولاً: عدم مشروعية ما قامت به جامعة بورسعيد عند الإعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس و لوظائف المعاونة بكليات الجامعة، من قصر التقدم لشعبها على خريجي الجامعات الحكومية  
ثانياً: مشروعية تعديد الجامعة حد أقصى لمن المتقدم لشغل تلك الوظائف المعلن على الوجه المشار إليه، عدا وظيفة أستاذ وذلك كله على النحو المبين بالأسباب.  
(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٦٨/٤/٨٦ - بتاريخ ٨ من فبراير عام ٢٠١٧ م، الموافق ١١ من شهر جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٧٢) :-

بشأن صرف مكافأة أعمال الملاحظة، والامتناعات اشغوية و لتجريبية، والاعداد للاختبارات، والأعمال المتعلقة بالامتناعات، خصفاً على بند (١٤/٣) مكافأة امتناعات، فيما تجاوز (٤١٠) يوماً في السنة، دون الحصول على موافقة وزارة المالية.

استظهرت لجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وعلى نحو ما استقر عليه إفتاؤهما وقضاء المحكمة الإدارية العليا - أن قانون ربط الموازنة العامة للدولة بعد قانوناً من الناحية الشكلية فقط، أما من حيث حقيقته موضوعه وطبيعته، فإنه لا يخرج عن كونه عملاً إدارياً يخضع بتأييد السلطة التشريعية، وهو ما لا يسع عليه وصف القانون من الناحية الموضوعية، ذلك أن ثمة خلافاً جوهرياً بينه وبين غيره من القوانين في طبيعته وفي أحوالها، إذ إن قانون ربط المزنة العامة للدولة يقف عند حد القرار تنفيذي إرادات الدولة في عام واحد وإحالة أوجه صرف هذه الإيرادات، في حين أن غيره من القوانين تحاول أحكاماً موضوعية عامة ومحددة وغير شخصية تطبق على عدد غير محدود من الحالات التي تدخل في نطاقها، وأن التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة وللتأشير الخاصة بالجهات الخاصة لأحكامه، والتي أصفى عليها لمشرع في القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه قوة القانون، تعد جرة لا يفحراً من قانون ربط الموازنة وتأحد حكمه، وأنه طبقاً للمادة الثانية من التأشير العامة المرفقة للقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٣ بربط الموازنة العامة للدولة فإن لتأشير الخاصة بالدرجة بموازنة الجهات تعد جرة، لا يتجرأ من لتأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة، وتأحد تبعا لذلك حكم هذا القانون، ومن ثم فإنه يتعين عند اصدار قانون ربط الموازنة العامة للدولة مراعاة القوانين القائمة فعلا بمقتضى الأداة التشريعية اللازمة بحيث لا تجوز مخالفته،

بما مؤداه أنه لا يسوغ لقانون ربط الموارد العامة للدولة، أو للتأشيرات العدة الملحقة به، أو للتأشيرات الخاصة المدرجة بموازنة الجهات، أن تخالف أى قانون قائم سابق مما تناولته سلطة التشريع

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم، أنه وبأن كان الأمر على ما سبق بيانه في مجال المقارنة بين القوانين الصادر عن السلطة التشريعية وقوانين ربط الموارد و لتأشيرات المشار إليها، بحيث لا يجوز لقوانين المذكورة أخيراً وهذه التأشيرات مخالفة القوانين المذكورة أولاً، إلا أن الأمر يختلف حال تعرض قوانين ربط الموارد العامة للدولة وتلك التأشيرات مع المصوص اللانحبة الصادرة تنفيذاً للقوانين، إذ إن هذه المصوص تحت مرتبة أدنى من قوانين ربط الموارد لخدمة للدولة والتأشيرات العامة الملحقة بها، أو التأشيرات الخاصة بالجهات الخاصة لأحكامها وأية ذلك أن قوانين ربط الموارد العامة للدولة وما يرافقها من تأشيرات عامة، أو خاصة ببعض لجهات إنما تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة السلطة التشريعية على فيه قانون، وتلك أذا تعدو في سلم تدرج القواعد القانونية أذا إصدار اللوائح التنفيذية، ومن ثم فإنه يتعين تغليب أحكام قوانين ربط الموارد العامة للدولة وما يرافقها من تأشيرات عامة، أو خاصة على الأحكام اللانحبة القائمة في تاريخ إصدار هذه القوانين ترولاً على المستقر عليه قضاء وإفتاء من أنه يجب تغليب التشريع الأعلى مرتبة على التشريع الأدنى منه.

ونرتبنا على ما تقدم، ولما كان الثابت أن اللانحبة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، تنص في المادتين (٢٩٧)، و(٢٩٨) منها، على منح الممتحن في امتحانات الترميم العلمية بنكليات والأقسام التربوية مكافأة مقدرة (٤%) من المرتب الثماني الشهري، ومنح العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين بالتدريس الذين يكفون، أو يُندبون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية مقدارها (٣%) من المرتب الشهري، وكانت التأشيرات الخاصة بجامعة دمياط عن لموازنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قد نصت على عدم حور لصرف على بند (١٤/٣) مكافأة امتحانات فيما يُجاوز (٤١٠) يوماً في العام إلا بموافقة وزارة المالية. ومن ثم كان يتعين لدى منح المكافأتين المشار إليهما التقيد بالتقيد الوارد بهذه التأشيرات بوجوب الحصول على موافقة وزارة المالية في حال مُجاوزة لصرف على بند (١٤/٣) مكافأة امتحانات (٤١٠) يوماً في العام، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الجدير المركزي للمحاسبات من عدم حور صرف مكافآت الامتحانات في الحالة المعروضة دون الحصول على موافقة وزارة المالية، يكون مُتمظاً ومسحيح حكم لقانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع، إلى عدم قابلية صرف مكافأة أعمال الامتحانات بموارده جامعة دمياط للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، خصمًا على بند (١٤/٣) مكافأة امتحانات، فيما يُجاوز (٤١٠) يوماً في السنة، دون الحصول على موافقة وزارة المالية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية لعمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٨٣/٤/٨٦ - بتاريخ ٨ من فبراير عام ٢٠١٧ م، الموافق ١١ من شهر جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ)

شأن مبنى قانونية تقاضهم كل من الأساتذة الدكتور/..... وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية السابق. والأساتذة الدكتور/..... رئيس مجلس الشعب (النسائي) مكافأة الأساتذة غير المتفرغ من كلية الحقوق جامعة القاهرة.

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع بموجب قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢، في سبيل كفالة استقلال عضو مجلس الشعب سابقاً (النواب حالياً) ولقدومه بعمله بالمجلس على الوجه الأكمل أوجب تمرغه لعصوية المجلس مع احتفاظه بوظيفته، أو عمله لأصله إذا كان من العاملين في الدولة أو القطاع العام، وذلك التزاماً بأحكام الدستور المعمول به حينئذ، وجعل للعصو في هذه الحالة الجمع بين مكافأة العضوية بالمجلس والمرتب الذي يتقاضاه من وظيفته، أو عمله في الدولة، أو القطاع العام وأنه تنفيذاً لحكم المادة (٨٦) من الدستور ذاته، حدد المشرع في القانون المذكور الحالات التي يجوز فيها استثناء عضو مجلس الشعب (النواب حالياً) من وجوب التفرغ لعصوية المجلس، ومن بينها، إذا كان العضو من مدبري الجامعات ووكلائها وأعضاء هيئات التدريس والبحوث فيها ومن في حكمهم من العاملين في الوزارات ولهيئات العامة والمؤسسات العامة التي يمارس نشاطاً علمياً، وذلك بموجب قرار من المجلس بناء على الاعتبارات التي تقتضيها المصلحة العامة، بيد أن القانون ذاته لم يطلق هذا الاستثناء لهيئته إلى جميع أعضاء المجلس ومن بينهم رئيسه. وإنما خص رئيس المجلس بمن خص بعمله عليه بمجرد انتخابه وتثبيت مرأوله أنه وظيفته عامة، أو خاصة، وإذا كان من العاملين في الدولة بما في ذلك الجامعات يحتفظ له بوظيفته، حيث يتعين عليه التفرغ للاصطلاح بمسئوليات وواجبات رئاسة المجلس، ولو كان من شاغلي أي من الوظائف أثناء البيان التي يجوز للمجلس الموافقة على عدم تفرغ شاغلها كلياً، أو جزئياً لواجبات العضوية، دون أن يكون لرئيس المجلس في هذه الحالة الجمع بين مرتب وظيفته، أو عمله الأصلي والمكافأة المقررة لرئيس المجلس التزاماً بصريح نص لفقرة الثانية من المادة (٣٢) من القانون المذكور

كما استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع وفقاً لنص المادة (١٢٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه والمعدلة بالقانون رقم (١١٦) لسنة ٢٠٠٨ الذي يحكم الحالة المعروضة - قبل استبدالها بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٢ - أجاز تعيين الأساتذة المتفرغين الذين بلغوا سن السبعين ولعلماء متميزين من غير هؤلاء أساتذة غير متفرغين، في لكتيات، أو المعاهد التابعة للجامعة وذلك للاستفادة من خبراتهم في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ومكافأة عنها المشرع، وأن وظائف الأساتذة غير المتفرغين طبقاً لهذا التنظيم مقصورة على فئة محدودة ومتعمدة هي فئة الأساتذة المتفرغين الذين بلغوا سن السبعين، ولعلماء المتميزين في بحوثهم وخبرتهم وهي بحسب طبيعتها هذه بل طبقاً ما يستفاد من تسميتها لا تقتضي التفرغ، لذلك أجاز القانون ممارسة الجمع بين وظيفته استاذ غير متفرغ وبين أية وظيفة حكومية، أو أي عمل آخر بما في ذلك عضوية مجلس الشعب، أو شغل منصب وزير.

ولما كان ما تقدم، وكان الأستاذ الدكتور/... قد جمع بين عضويته في مجلس الشعب ومنصب وزير الدولة لشئون القانونية والمجالس لسياسة - حيث كانت المادة (١٣٤) من دستور عام ١٩٧١ (الملغى) تجبر ذلك - وعممه أسناده متفرعاً باسم القانون الدول لعام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وهو ما يجوز قانوناً، نزولاً عن الأحكام سالفة الذكر، ومن ثم فإنه يكون له الجمع بين ما يتقاضاه لقاء شغله لمنصب الوزير والمكافأة المقررة عن عمله أسناده متفرعاً، مما تعدو معه ملاحظة الجهار المركزي للمحاسبات بشأن عدم أحقيته في تنازلي مكافأة الأستاذ غير المتفرع خلال فترة الجمع هذه غير قائمة على صحيح سندها، جديدة بالالتفات عنها

وفيما يخص الأستاذ الدكتور/... فلما كان ثابت أنه كان رئيساً لمجلس الشعب خلال الفترة المستطلع الرأي بشأنها، وكان القانون يوجب عليه الفرغ للاصطلاح بمسؤوليات وواجبات هذا المنصب، وهو ما يحول بينه وبين عمله أسناده غير متفرع، كما كان لقانون يحظر عليه الجمع بين المكافأة المقررة لقاء شغله هذا المنصب والمكافأة، أو المرتب الذي يُمنح له من وظيفته، أو عمله الأصلي، ومن ثم فإنه لا يحق له تنازلي المكافأة المقررة عما عمه يكون قد اصطبح به من أعمال الأستاذ المتفرع خلال مدة رئاسته للمجلس، وبذلك تغدو ملاحظة الجهار المركزي للمحاسبات بشأنه قائمة على صحيح سندها قانوناً.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى ولشريع إلى:

أولاً أحقية الأستاذ الدكتور/... فيما تقاضاه من مكافأة الأستاذ غير المتفرع في الحالة المعروضة ثانياً عدم أحقية الأستاذ الدكتور/... رئيس مجلس الشعب (سابق) في تقاضي مكافأة الأستاذ غير المتفرع عن الفترة التي كان يتقاضى عنها لمكافأة المقررة قانوناً لرئيس المجلس، وذلك على النحو المبين بالسوابق.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٩١٠/١/٨٦ - بتاريخ ١١ من يناير عام ٢٠١٧م، الموافق ١٣ من شهر ربيع الآخر ١٤٣٨هـ)

#### الفتوى رقم (٧٤):

بشأن الطلب المقدم من الأستاذ الدكتور/... الأستاذ المتفرع بكلية التجارة جامعة عين

شمس، بخصوص صرف راتبه عن الفترة من ١٣/٧/١٣، حتى ٢٠/١٣/١٣.

استظهرت لجمعية العمومية وعلى نحو ما استقر عليه فتاؤها أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨، لا تطبق على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين، أو قرارات خاصة إلا فيما خلت منه هذه القوانين، أو القرارات، وذلك بشرط ألا تتعارض مع أحكام القانون الخاص، وألا تتصادم مع نصومه، أو مع طبيعة الوظائف التي تعكها، وأن المشرع صاغ في هذا الإطار بعض المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه حق العامل في الإحالة السبوية، فهذا بدلك حكماً مقرراً نص القانون، ومحدد لهذه الإحالة السبوية مدداً تختلف باختلاف مدة خدمة العامل، وأن لخصوص المانحة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تحدد

مدًا للإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ولا إجراءات القيام بها، ومن ثم فلا ماص - فيما لا تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصدتها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الصدد، خاصة أنها لا تتصادم مع هذه النصوص. ومن ثم فإن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يستحقون إجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية على الوجه المبين تفصيلاً في المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر. وأن ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعي في كليتهم، أو معاهدهم وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد، هو محض تحديد للإطار الزمني الذي يسوغ فيه طلباً للسبق المعتاد لعصو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على إجازته الاعتيادية حالته، فمجرد أنه أن يحصل على الإجازات الاعتيادية المستحقة له خارج نطاق هذا التوقيت، بحسابه تحديد للميعاد الغالب للحصول عليها، وذلك بمراعاة اتباع الإجراءات المقررة قانوناً

كما استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع رغبة منه في ألا تحرم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها الذين عموا في محرابها أعواناً عديدة، أوجب في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه تعيين هؤلاء عند بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة (سنتين) أساتذة متفرغين مالم تنصرف رغبتهم إلى غير ذلك، وحدد بالتفصيل المعاملة المادية لهم، وقضى بأن يستصحب الأستاذ المتفرغ في هذه الحالة مركزه القانوني السابق، ويصير متفرغاً للأستاذية وحدها دون ما عسى أن يحق لها من تقلد للمراكز الإدارية كالعمادة والوكالة وغيرها، وبطل له ما لأعضاء هيئة التدريس من حقوق وما عليهم من واجبات على نحو ما كشفت عنه المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ولابد أن من أهم هذه الحقوق أحقيته في الإجازات الاعتيادية بأجر المقررة لأعضاء هيئة التدريس، باعتبار أن الإجازات حرة من علاقة العمل ومن حقوق العامل المثقفة في هذه العلاقة

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته يعمل أستاذاً متفرغاً في كلية التجارة جامعة عين شمس، فمن ثم فإنه يستحق إجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لمدة مقدراها (٤٥) يوماً لا يدخل في حسابها أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية فيها عدداً لعطلات الأسبوعية، بحسابه لد جاور سن الخمسين، وذلك طبقاً لنص المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه.

ولما كان المعروضة حالته قد تقدم بطلب إجازة بدءاً من ٢٠١٣/٦/٢٩، حتى ٢٠١٣/١/٢١، ووافقت السلطة المختصة على منحه هذه الإجازة، ومن ثم فإنه يستحق صرف أجره كاملاً عن مدة الإجازة الاعتيادية السنوية المستحقة له وبمقدار (٤٥) يوماً فقط، أو المدة المتبقية منها في حال سبق حصوله على إجازة اعتيادية خلال تلك السنة؛ بحسب أن أنه وإن كانت الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس تبدأ بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعي وتنتهي قبل بدء الدراسة في العام الجامعي

الجديد. إلا أنه يجوز لهم الحصول على الإجازات الاعتيادية المستحقة لهم خارج نطاق هذا التوقيت، وفقاً لما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية على النحو المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى السوى وللشريع، إلى أحقية المعروضة حالته في صرف أجره كاملاً عن مدة الإجازة الاعتيادية السنوية المسموحة له خلال الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٣/٩/٢، وذلك في حدود مدة مقدارها (٤٥) يوم لا يدخل في حساب أيام عطلات الأعياد والماسمات الرسمية لهما عدد العطلات الأسبوعية، أو لمدة المتبقية منها في حال سبق حصوله على إجازة اعتيادية خلال تلك السنة. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية لعمومية لنفسى الفتوى والشريع - ملف رقم: ١٨٥٣/٤/٨٦ - بتاريخ ١١ من يناير عام ٢٠١٧ م، الموافق ١٣ من شهر ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ)

### الفتوى رقم (٧٥) :-

بشأن الإفادة بالرأى القانوني عن جوار استرداد ما سبق صرفه من بدل الزيادة إلى كل من

الدكتور/..... والدكتورة/.....

استعرضت لجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها من أنه في مجال علاقة الدولة بالعاملين يمر فقها العامة المتعددة. بات الرأى مستقراً على أنها علاقة تنظيمية من رواسط القانون العام بدور في فلكه وتخضع لأحكامه. ولقد ثار بشأن هذه لعلاقة أمر المواربة بين الشرعية والاستقرار، فالشرعية تتطلب تصحيح كل ما هو معيب بصرف لظفر عما مضى عليه من الرمن، بينما يتطلب الاستقرار الاعتداد بما صدر معتمداً متى صحت عليه مدة معينة حفظاً لاستقرار المراكز القانونية من الزعرعه والخطلة. وقد ثقت موارد دواعى الاستقرار فنشأت قاعدة لتحصن والتي يندو بموجها القرار بمأى عن الحب ولتعديل بمرور سنين بونا. ولعامل وهو يخطر في خدمة أحد مرافق الدولة بظفر حر فانه يعتمد بحسب الدائم لأعم على هذا لأجر في أمر معيشته ونفقات أسرته التي يعولها، فيرتب حياته، وتستقيم معيشته على أساس هذا لأجر، فإذا قامت جهة الإدارة بتسوية حالته على نحو زاد في أجره بما ليس من حقه. ولم تفرق هذه التسوية بسمى غير مشروع من العامل، أو بما يدخل به الفش على الجهة الإدارية، فإن دواعى الاستقرار التي تفلت مواربها في لقانون الإدارى، وقو عد العدالة التي تحفل شأواً عظيماً في فروع القانون عامة والقانون لإدارى خاصة، ولبادئ العامة لتي نعلها صرورات سر مرافق العامة وما تقتضيه من رعاية عمال المرافق لعامة وتأمينهم ضد المفاجات التي تصطرب بها حياتهم، حتى يخطر في خدمة مرافق أمين مطمئن يعطون أنفسهم ما عندهم، فكل أولمت يقضى القول بالأى استرد من العامل ما سبق صرفه إليه بغير وجه حق إثر تسوية تبين خطوها كلها، أو في حرء منها، وذلك حتى لا يصطرب حياة هذا العامل ويختل أمر معيشته وأسرته اختلالاً شديداً ودون أن يكون له شأن بالخطأ الذى وقعت فيه جهة الإدارة

ولا جرم أن ذلك كله منوط بتوفر حسن النية لدى العامل والفائزين على أمره بالجهة الإدارية، منذ لكل ذريعة نحو النجاس، أو المحاماة، فإذا أقصحت الأوراق عن غش، أو تواطؤ، أو محاماة فيبعض حق جهة الإدارة في الاسترداد من العامل لرد قصده عليه ونظيرتها لباطل مسعاه، فضلاً عن المساءلة المادية للعامل ولن شاركوه هذا الإثم فحلف للسبيل أمام كل من تصول له نفسه أن يعطى، أو يأخذ غير المستحق من أموال المرفق لدى يعمل به غشاً، أو محاماة

ولا يحتاج لي ذلك بأن أحكام القابول المدعى تنضى بالزام من أحد مبالغ بغير حق بردها، ذلك أن علاقة الدولة بالعاملين بها كما سبق القول علاقة تنظيمية تدور في فلك القانون العام وتخضع لأحكامه، ولا يطبق عليها بالصورة كل ما يطبق على روابط القانون الخاص ولا كان ما تقدم - وكان الثابت من الأوراق - أن المبالغ التي تم صرفها للمعروضة حاله الأول تحت مسمى بدل الريادة كانت بناء على حكم قضائي تم إلغاؤه فيما بعد وأن حصول المعروضة حاله الثانية على البديل ذاته تم بناء على قرار من جهة الإدارة حتى استقر الأمر على عدم أحقيتها بعد رفض دعاواه رقم (٢٨١٢) لسنة ٢٠٠٩ طبق بطلب صرف هذا البديل وإد خلت الأوراق مما عماد أن يفيد أن صرف بدل الريادة المشار إليه للمعروضة حاله الثانية قد اقترن بمسمى غير مشروع، أو غش، أو تواطؤ من جانبها، أو من جانب مسئولى الجامعة التي تعمل بها، ومن ثم فإنه لا يكون من مصادى تصويت هذا الوضع استرداد ما سبق صرفه بغير وجه لكل من المعروضة حالتهما، وإنما يتعين إعمالاً لحكم المادة (١) من القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه التحاور عما تم صرفه للمعروضة حالته الأولى خلال الفترة من ٢٥/١٠/١٩٩٩ حتى تاريخ العمل بهذا القانون لاستناد الصرف إلى حكم محكمة القضاء الإداري لدى تم إلغاؤه، كما أنه يجوز للتحاور عما تم صرفه لهما من البديل المذكور في باقي المدة، بولاً على ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى جواز لتجاوز عن استرداد ما سبق صرفه للمعروضة حالتهما من بدل الريادة، على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٥٠/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٨ من ديسمبر عام ٢٠١٦ م، المؤرق ٢٩ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٧٦) :-

بشأن حساب العلاوات الخاصة غير المضمومة، والعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨١، والعلاوة الاجتماعية الإضافية المقررة بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، ضمن عناصر حساب المكافأة المستحقة للأساتذة الدكتور/..... الأساتذة المنقرض بالمعيد، وكذا أحقيته في صرف الجائز العلمى المقرر لأعضاء نقابة المهن العلمية

استظهرت الجمعية العمومية على ما استقر عليه إفتاؤها أن المشروعة منه في أن لا تحرم الجامعات من خبرات أساتذتها الذين عملوا في محارب، أو جوب تعيينهم عند بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة أساتذة متفرغين، قاصداً بذلك بقاءهم واستمرارهم في الخدمة دونما حاجة إلى

اتخاذ إجراء معين، وذلك لقاء جعل مأل قصد المشرع في بيان طريقة تحديده، أن لا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عند بلوغه من الإحالة على المعاش عما يتقاضاه مثله من أعضاء هيئة التدريس، وذلك بأجمال العناصر المالية للوظيفة التي كان يشغلها عند بلوغه من انتهاء الخدمة، من مرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى، ثم يستبدل من الناتج مبلغ المعاش ويصح الفرق مكافأة لقاء استمراره في القيام بالتدريس بالجامعة، وقد أكدت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها على ذلك بما ברرته من المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا تقلد المناصب الإدارية، وهو ما يطبق على الأساتذة المتفرغين بمعهد بحوث ليرول بحسبانه هيئة عامة تُمارس نشاطاً علمياً وفقاً لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، وتطبق أحكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعة ولائحته التنفيذية، على الأساتذة المتفرغين به فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لقرار المنظم للمعهد وبما لا يتعارض مع أحكام اللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٩

كما استظهرت الجمعية العمومية بما تقدم - وعلى ما استقر عليه إفتاؤها - أنه بمجرد ضم العلاوة الخاصة إلى الأجر الأساسي، يصح جزءاً لا يتجزأ منه، وهذه المكافأة فإنها مدخل في مفهوم المرتب المنصوص عليه في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها بحسبان أن الأستاذ المتفرغ يستحق مكافأة إجمالية توارى الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى وبين المعاش، بينما العلاوة الخاصة قبل ضمها لا تدخل في مفهوم المرتب لأنها لا تعد جزءاً منه، ومما يؤكد ذلك أن جميع القوانين الصادرة بتقرير العلاوة الخاصة نصت على أنها لا تعد جزءاً من الأجر الأساسي للعامل (قبل ضمها بطبيعة الحال)، ومن ثم فإنها لا تدخل في حساب نسب مكافأة، أو في لوعاء الذي تتحدد به

ولاحظت الجمعية العمومية - على نحو ما استقر عليه إفتاؤها - أن القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة ولقطاع العام، قد تضمنت حكماً مؤداه عدم حوار الجمع بين العلاوة الخاصة وبين الريادة في المعاش، وذلك بمراعاة أنه إذا كانت الريادة في المعاش أقل من العلاوة أذى إلى العامل الفرق بينهما، وأن المشرع منح علاوة اجتماعية بعاملين بالدولة والقطاع العام وأصحاب الكدورت الخاصة بموجب القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨١، ومنح علاوة اجتماعية إضافية بواقع أربعة جنيهات بموجب القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، كما قرر إعانة مقدارها أربعة جنيهات شهرياً لأصحاب المعاشات بموجب القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٢، وأنه يجوز الجمع بين العلاوة الاجتماعية المنصوص عليها في القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨١ والعلاوة الاجتماعية الإضافية المنصوص عليها في القانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، بينما لا يجوز الجمع بين أي من هاتين العلاوتين وبين الإعانة المقررة بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٢، بحسبان أن هذه الإعانة تُماثلها من حيث الهدف من تقريرها

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى به إفتاؤها، من عدم مشروعية تقرير حوافر خاصة للعلميين أعضاء الثغبات العلمية، في حال ارتباط تقريرها بصفاتهم كحيلة للمؤجلات العلمية، إذ إن

تقرير هذه الحوافر على هذا النحو وربط منحها بالحصول على مرهلات معينة بفرضها عن طبيعتها كحافز، وهو ما يتطوّر على مخالفة لأحكام القانون.

وهذا بما تقدم، ولما كان النابت من الأوراق أنه بموجب القرار رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٩ غُيّن المعروضة حالته استُذا متفرغاً بضم لتكرير بمعهد بحوث البترول بعد إحالته على المعاش بتاريخ ٢٠١٢/٢/٨، ولما كانت العلاوات الخاصة غير المضمومة لا تدخل ضمن المرتب الذي يحسب على أساسه مقدار المكافأة المستحقة له، بحسبان أن قيمة هذه المكافأة تتحدد بالفرق بين المرتب مصافاً إليه الرواتب ولبدلات الأخرى وبين المعاش. وأن العلاوة الخاصة قبل ضمها لا تعد جزءاً من المرتب، فمن ثم فإنها لا تدخل في حساب تلك المكافأة، أو في الوعاء الذي تتحدد به وفيما يخص حساب العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨١، ولعلاوة الإحصائية المقررة بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، ضمن عناصر حساب المكافأة المستحقة له، فإنه ولئن جاز الجمع بين هاتين العلاوتين عن النحو المذكور سلفاً، لا أنه لا يجوز الجمع بين أيّ منهما وبين الإعمدة المقررة لأصحاب المعاشات بموجب القانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٢، لتماثل هذه الأخيرة معهما، وبكأن المشرع يستهدف أن لا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عند بلوغه من الإحالة على المعاش عما يتقاضاه مثيله من أعضاء هيئة التدريس على النحو المشار إليه، وكان المعروضة حالته يتقاضى معاشاً من نفسه مبرجاً به الإعانة المقررة بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٢، فمن ثم فإنه لا يجوز أن يجمع بينها وبين أيّ من العلاوتين المشار إليهما معاً لزدواج الصبر عن المبادئ، بما مؤداه أن هاتين العلاوتين لا تدخلان ضمن عناصر حساب المكافأة المستحقة له، إلا أنه إذا كانت الزيادة في المعاش أقل من قيمة هاتين العلاوتين فإنه يتعين أداء الفرق بينهما إليه، لئلا على صراحة قصد المشرع بأن لا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله من أعضاء هيئة التدريس.

وفيما يخص صرف المعروضة حالته لحافز العلوي المقرر لأعضاء نقابة المهنة العلمية، فإن النابت من الأوراق أنه كان يتقاضى الحافز المقرر للعلميين بقيمة مقدارها (١٢,٥) جنيهاً شهرياً، وبالمظهر إلى أنه لا يجوز تقرير حوافر خاصة لأعضاء النقابات العلمية إذا كان تقرير هذه الحوافر يرتبط بصفاتهم كحاملة للمؤهلات العلمية، لئلا على ما سبق بيانه، وإذا خلت الأوراق مما يُفيد أن صرف المعروضة حالته هذا الحافز يرتبط بتحقيق أهداف محددة أو بمعدلات أداء معينة طلبت لصل المادة (٢٨٥) فكرياً من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، الأمر الذي يبين معه عدم مشروعية صرف الحافز العلوي المقرر لأعضاء نقابة المهنة العلمية للمعروضة حالته، وما يستتبعه ذلك من عدم أحقيته في حسبه ضمن عناصر حساب المكافأة المستحقة له كأستاذ متفرغ بالمعهد.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفئوى ولتشرى إلى:

أولاً عدم جوار حساب العلاوات الخاصة غير المضمومة للمرتب في الوعاء الذي يتحدد على أساسه المكافأة المستحقة للمعروضة حالته، تأكيداً لإقتاء الجمعية العمومية

ثانيًا عدم حوار الجمع بين العلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٨١. والعلاوة الاجتماعية الإصاعية المقررة بالقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢. وبين الإعانة المقررة بالقانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٨٢. مع مراعاة أحقية المعروضة حالته في الفرق بينهما إذا كانت لزيادة في المعاش أقل من قيمة هاتين العلاوتين.

ثالثًا عدم أحقية المعروضة حالته في صرف الحافز المقرر لأعضاء نقابة المهنة، وعدم جوار حساباته ضمن عناصر حساب المكافأة المستحقة له كأستاذ متفرغ بمعهد بحوث البترول، وذلك كله على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لفسح الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٤٩/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٨ من ديسمبر عام ٢٠١٦ م. الموافق ٢٩ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ)

### الفتوى رقم (٧٧) :-

بشان طلب اداء الرأى عن مدى صحة القرار رقم (٢٣٨٤) المؤرخ ٢٠١٣/١١/٧ الصادر بتصويب حالة السيدة/..... والتي قامت ادارة الفتوى بعرض الموضوع على هيئة اللجنة الأولى من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة والتي قررت بحلستها المعقودة في ٢٠١٥/٤/١ إحالته الى الجمعية العمومية لما ألتته فيه من أهمية وعمومية

استظهرت الجمعية العمومية - وعن ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار اليه ناط بالمجلس الأعلى للجامعات الاختصاص برسم الإطار العام لنواح الفمية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في لجامعات. كما ناط بمجلس الجامعة إصدار اللوائح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشئون المالية والإدارية. وأوكل الى اللاتحة لتنفيذة لهذا القانون تنظيم الإطار العام للوائح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في لجامعات، بما يفول هذه الوحدات الاستقلال الفنى والإدارى والمالى، على نحو يعها على تحقيق المراضها، ومن بينها معاونة الجامعة على القيام بمرسالتها ومساعدة في تنفيذ مشروعاتها، ومشروعات كلياتها ومعاهاها، وتزويدها باحتيااها، والقيام بالأعمال الإندحية للغير. وهو ما يتناى مع الفول بوجوب أهولة مورد هذه الوحدات الى موارد لجامعة وفي هذا الإطار فقد أحاتر المدة (٣-٦) من اللاتحة بمجلس الجامعة بقرار منه إنشاء وحدات ذات طابع خاص من الوحدات المحددة حصراً بالمقرة الأولى من هذه الملاءة، كما جارت في لفقرة الأخيرة منها إنشاء وحدات ذات طابع خاص أخرى بقرار من المجلس الأعلى للجامعات، بما مؤدها أن الوحدات ذات الطابع الخاص يتم إنشائها بحسب الأصل، على أصول لجامعة المنشأة بها، ومن أموالها

ولاحظت الجمعية العمومية أنه بهدف ضبط أداء لوحدات ذات الطابع الخاص المنشأة بالجامعة ولرقابة عليها في قيامها على أداء دورها، والزامها بحكم القوانين واللوائح الحاكمة، أوجبت اللاتحة التنفيذية المشار إليها على مجلس الجامعة لدى إصداره اللوائح الفنية والمالية والإدارية لهذه الوحدات

الاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية، وهو ما لا يتأتى لوزارة المالية ممثلة في لجنة اللوائح الخاصة المشكلة بها، القيد به إلا بعد التحقق من أن تلك الوحدات استوفت الصوابط والقواعد المقررة قانوناً لإنشائها، وبتمام ذلك تكون هذه اللجنة قد استندت ولايتها المقررة قانوناً في هذا الشأن، فلا يجوز لها قانوناً معاودة النظر في اللوائح الخاصة التي سبق لها اعتمادها، تجنباً لرغبة المراكز القانونية لمؤسسات التي تم إقرارها لاحقاً، ما لم يتم من أوجهات ما يقتضيه ذلك.

ولم كان ما تقدم، وكان التثبت من الأوراق أن لجنة اللوائح الخاصة بوزارة المالية وافقت بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ على اللائحة الخاصة بالمطبوعة المعروضة حالها بالمشأة بالجامعة بموجب قرار مجلس الجامعة بجلسته المعقودة في ١٩٩٧/٩/٢ كوحدة ذات طابع خاص، ومن ثم تكون هذه اللجنة قد استندت ولايتها المعقودة لها قانوناً في هذا الشأن، فلا يجوز لها معاودة النظر في تلك اللائحة، مما يفرض معه قراره الصادر بجلستها المعقودة في ٢٠١٢/٨/٦ بإلغاء النص بهذه اللائحة مخالفاً لصحيح حكم القانون.

ولا يقال من ذلك، ما استندت إليه تلك اللجنة في إصدار قرارها المشار إليه من عدم حوار إنشاء المطبوعة المعروضة حالها كوحدة ذات طابع خاص، بحسبان أصل من أصول الجامعة، إذ إن إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص، يتم بحسب الأصل على أصول الجامعة المنشأة بها، ومن أمورها حسبما سبق بيانه، كما لا يقال منه أيضاً، الاستناد إلى أن قرارات تلك المطبوعة يجب أن تنول إلى موارد الجامعة، لتعرض ذلك مع الغاية التي استهدفها المشرع من إنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعات يكون لها الاستقلال الفني والإداري والمالي، بهدف تحقيق الانتماء المخصوص عليها في المادة (٣٠٨) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع، إلى عدم قانونية قرار لجنة اللوائح الخاصة بوزارة المالية الصادر في ٢٠١٢/٨/٦ بإلغاء العمل باللائحة الداخلية لمطبوعة جامعة سوهاج، وذلك على النحو المبين بالكتاب.

(فتوى الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣٩٠/١/٥٨ - بتاريخ ٢٨ من ديسمبر عام ٢٠١٦ م، الموافق ٢٩ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٢٨) :-

بشأن مدى جواز صرف مكافأة الجلسات الشبوية والتطبيقية على مستوى مرحلة اللسانين والبيكالوريوس لغير المتحدين وفقاً لنص المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٩) لسنة

#### ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات، ساء باللائحة التنفيذية لهذا القانون وضع الإطار العام لتنفيذ أحكامه، وبما ينظم ولأحكام العامة المشتركة بين الجامعات، وتلك المشتركة بين بعض كلياتها ومعاهدها، كما ساء بها تنظيم المسائل المحددة في هذا القانون، واخص

بالدكر بعض هذه المسائل. ومن بينها تنظيم مع المكافآت والحوافز الدراسية. وقواعد المدب للتدريس وأعمال الامتحانات و مكافآت لخاصة بها. وقواعد تحديد المكافآت المالية والمخ لأعضاء هيئة التدريس. وشعباً لذلك تضمنت المادة (٢٨٥ مكرراً) من هذه اللائحة النص على إسناد الاختصاص للمجلس الأعلى للجامعات بوصف القواعد المنظمة لمخ الحوافر بادية لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيرين بما يكفل الأهداف وترشيد الأداء الجامعي. على أن يتم إصدارها بقرار من وزير التعليم العالي. هذا في حين اتبعت المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية منهجاً مغايراً بالنسبة إلى مكافآت الامتحانات الشفوية والسطحية وحضور الامتحانات. حيث نصت مباشرة على تحديد من يمنحون هذه المكافآت. وهم أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالامتحانات الشفوية والتطبيقية. والعاملون الأصليون والمندوبون الذين يحضرون الامتحانات. كما نصت للائحة مباشرة على تحديد مقدار هذه المكافآت بواقع ٤% عن كل جلسة من جلسات الامتحانات بالنسبة لي المعتمدين من أعضاء هيئة التدريس. وبالنسبة إلى غيرهم من العاملين المنصوص عليهم في البند () من هذه المادة. أما غيرهم من المعتمدين فقد أسندت لمادة ذاتها إلى مجلس لكتبة تحديد المكافآت التي يستحقها. وذلك كله بشرط ألا يقل مقدار المكافأة عن أربعة جنيهات فيما عد متحان مدرسة التمريض فلا تقل المكافأة عن جنيه واحد لكل جلسة. وألا يقل الحد الأدنى لعدد الطلاب في كل جلسة من جلسات الامتحانات عن خمسة طلاب. أو عدد المسجلين للامتحانات أيها أقل. ومما تقدم ينصح بعلاء أن المشاركة الفعلية في أعمال الامتحانات هي ساط الحصول على مكافآتها

ولا يقال من ذلك. ما يصحه مجلس الجامعة استناداً إلى المادة (٢٢) من لقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ من قواعد تتعلق بالنظام العام لأعمال الامتحان والاشتد لب. إذ إنه ليس لمجلس الجامعة فيما يصحه من أعطيه إعمالاً لبه الاختصاص. أن يخالف أحكام القانون. أو لائحته التنفيذية فإذا تعارض النظام الذي يصحه مع القانون المشار إليه. أو اللائحة التنفيذية له وحب تطبيق أحكام القانون واللائحة. باعتبارهما الأعلى مكاناً في مدارج المشروعية. وأنه لا سبيل لتحلل المجلس من أحكام أي منهما. إلا من خلال ولوح مسين التعديل التشريعي للقانون أو تعديل اللائحة. بحسب الأحوال.

وترتبنا على ذلك. فإنه لا يجوز صرف مكافأة العلسات للامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس لغير المعتمدين. التزاماً بأحكام اللائحة التنفيذية المشار إليها لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع. إلى عدم جواز صرف مكافأة عن الاحتمارات الشفوية وحضور الامتحانات على مستوى مرحلة الليسانس والبكالوريوس لغير المعتمدين إعمالاً لحكم المادة (٢٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢. وذلك على النحو لوارد بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٥٤/٤/٨٦ - بتاريخ ١٤ من ديسمبر عام ٢٠١٦م الموافق ١٥ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨هـ)

بشأن طلب الافادة بالرأى القانوني عن مدى جواز إنشاء وحدة ذات طابع خاص بالجامعة تحت مسمى مركز الخدمة العامة للنسخ والطباعة والتعبير.

سبقت لجمعية العمومية - وعلى ما جرى به إفتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه سمح بالمجلس الأعلى للجامعات الاختصاص برسم الإطار العام للنواح الفنية والمالية والإدارية لحسابات لبحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات. كما ناط بمجلس الجامعة إصدار النواح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالاتفاق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية. وأوكل إلى اللائحة التنفيذية لهذا القانون تنظيم الإطار العام للنواح الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات، بما يحول هذه الوحدات الاستقلال الفنى والإدارى والمالى، بعد يعيها على تحقيق أغراضها. ومن بين معاونة الجامعة على القيام برسالتها والمسئعة في تنفيذ مشروعاتها، ومشروعات كلياتها ومعاهدها، وتزويدها باحتياجاتها، والقيام بالأعمال الإنتاجية للغير. وفي هذا الإطار فقد جازت المادة (٣٠٧) من اللائحة لمجلس الجامعة بقرار منه إنشاء وحدات ذات طابع خاص من الوحدات المحددة حصراً بالفقرة الأولى من هذه المادة، دون اشتراط أن تكون مدرجة بالفعل في الهيكل التنظيمى للجامعة، كما أشرت في الفقرة الأخيرة منها إنشاء وحدات ذات طابع خاص أخرى بقرار من المجلس الأعلى للجامعات.

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن مجلس جامعة طسطا قرر إنشاء وحدة ذات طابع خاص تحت مسمى "مركز الخدمة العامة للنسخ والطباعة والتعبير"، وهو ما يحور قانوناً وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها، ومن ثم يكون على وزارة المالية مراجعة مشروع لائحة هذا المركز، تمهيداً لإصدارها إعمالاً للاختصاص المعقود لها، دون الاحتجاج بأن مراكز الخدمة ليست مدرجة ضمن الهيكل التنظيمى للجامعة وليس لها كيان قانونى قائم بالفعل، بخلاف أن للائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات التى برخص مجلس للجامعة إنشاء المركز المذكور وحدة ذات طابع خاص لم تخصص أى نص يقتضى بوجوب أن تكون لوحد ذات الطابع الخاص المزمع إنشاؤه مدرجة بالهيكل التنظيمى للجامعة وقائمة بها بالفعل حسبما سبق بيانه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى جواز إنشاء وحدة ذات طابع خاص بجامعة طسطا تحت مسمى "مركز الخدمة العامة للنسخ والطباعة والتعبير" ولتقدم وزارة المالية بمراجعة مشروع اللائحة الداخلية للوحدة تولى لإصدارها، ودلت على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى لجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم ٣٨٦/١/٥٨ بتاريخ ١٤ من ديسمبر عام ٢٠١٦ م الموافق ١٥ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨هـ)

## الفنوني رقم (٧٨) :-

**بشأن مدى خضوع أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاينة بجامعة بورسعيد لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ بربط الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.**

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع عدّ الجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، ومن بينها جامعة بورسعيد، هيئات عامة مستقلة ذات طابع علمي وثقافي، وأحال المشرع بشأن تحديد مرتبات وبدلات ومعاشات رؤساء الجامعة ونوابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم من المدرسين المساعدين والمعيدين وقواعد تنظيمها إلى الجدول المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه والذي تضمنت في القواعد الملحقه به شروط وصوبت استعفاء المرتبات والبدلات المنصوص عليها فيه، كما قرر المشرع منع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاونتهم من المدرسين المساعدين والمعيدين مكافآت مالية ومنع أخرى خلاف ما ورد بجدول المرتبات والتجوز الملحق بقانون تنظيم الجامعات تُنظم بقرارات من المجلس الأعلى للجامعات، أو طبقاً للقواعد العامة التي يصدر بشأنها قرار من رئيس الجمهورية طبقاً لحكم الفقرة (١٣) من المادة (١٩٦) من قانون تنظيم الجامعات بناءً على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأي مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات، كما احتضن المشرع في المادة (١٩٦) منه مجلس الجامعة بتطبيق النواحي الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بدون الرجوع إلى وزارة المالية، أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وعدّ قرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن نهائية وناقصة بحيث لا يجوز المساس بهذه لقرارات على نحو يحل بنهايتها، أو يعطل نفاذها

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أيضاً وعلى ما جرى به افتراءها أن الدستور أوجب على الحكومة عرض مشروع الموارد العامة لسولة على مجلس النواب مناقشته، وجرء ما يرى من تعديلات عليه توطنه للموافقة عليه وتصدر هذه الموافقة بقانون هو في حقيقة الأمر قانون من الناحية الشكلية لكونه صادراً عن السلطة التشريعية في هيئة قانون، أما من حيث حقيقة موضوع هذا القانون وطبيعته والقصد منه، فإنه لا يخرج عن كونه عملاً إدارياً حتى بتأييد السلطة المختصة له، وهو ما لا يسوغ عليه وصف القانون من الناحية الموضوعية، ذلك أن ثمة خلافاً جوهرياً بين القانون الذي يصدر بربط الموارد العامة للدولة ولغيره من القوانين في طبيعتها وفي أغراضها فقانون ربط الموارد العامة للدولة قانون مؤقت، يقف عند حد قرار تقدير إيرادات الدولة في عام واحد وإجازة أوجه صرف هذه الإيرادات، في حين أن غيره من القوانين تتناول أحكاماً موضوعية عامة ومعمدة تطبق على عدد لا محدود من الحالات التي تحدث في نطاقها، ومن ثم فإنه ينبغي عند إصدار قانون ربط الموارد العامة للدولة - كأصل عام - مراعاة القوانين القائمة فعلاً بمقتضى الأداة التشريعية اللازمة بحيث لا يجوز مخالفتها، ومرد ذلك فضلاً عن اختلاف طبيعة قانون ربط الموارد العامة للدولة عن غيره من القوانين على الرغم من صدورهما عن مجلس النواب، أن اختصاص مجلس النواب ذاته بإصدار أحدهما يختلف عن اختصاصه بإصدار الآخر، فعلى سبيل المثال فإن مجلس النواب محظور عليه التعديل في النفقات التي ترد في مشروع الموارد العامة للدولة إذا كانت هذه النفقات المقترحة تمثل تنفيذاً لالتزام محدد على

الدولة، وإذ رغب مجلس النواب في تعديل غير هذه المقتضات في مشروع الموازنة العامة للدولة وتوجب على  
قد التعديل زيادة في إجمالي النفقات وجب عليه أن يتفق مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات. تحقق  
إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات، وأحار الدستور في هذه الحالة الاستثنائية أن يتضمن قانون ربط  
الموازنة العامة للدولة تعديلاً في قانون قائم بالعدد اللازم لتحقيق التوازن بين نفقات الموازنة العامة  
للدولة وإيراداتها وحظر الدستور في جميع الأحوال على قانون ربط الموازنة العامة للدولة أن يتضمن  
يكون من شأنه تحميل المواطنين أعباء جديدة، وكل هذا يعرق بين قانون ربط الموازنة العامة للدولة وغيره  
من القوانين الموضوعية التي تتضمن قواعد عامة محددة، ومن ثم فإنه لا يجوز لمجلس النواب عند  
ممارسته اختصاصه بشأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة أن يتجاوز الحدود المقررة دستورياً إلى نطاق  
الاختصاص التشريعي، فينتهك بذلك ما يجب من تسيق، وتسلم في ممارسة الاختصاصات المختلفة

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الدستور الحالي، كما كان الحال في دستور عام ١٩٧١، ساط بالقانون  
تنظيم طريقة إعداد موازنة العامة للدولة، وتحديد لسة المالية، وأحكام مواربات المؤسسات والهيئات  
العامة وجباياتها، وتنفيذاً لذلك صدر القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، وأخضع لسلطانه  
جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وصناديق التمويل، وبني  
الأحسن التي يقوم عليها البرنامج المالي للحطة عن حنة عالية مقبلة لتحقيق أهداف معدده في إطار  
الحطة العامة للدولة وقرر المشرع في هذا القانون شمول الموازنة العامة للدولة لكل أوجه النشاط التي  
نقوم بها تلك الجيات، وأخرج بموجب المادة (٣) منه الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات  
الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء من الموازنة العامة للدولة، وبعد  
بشأن مواربات مستتقة تقدم إلى وزارة المالية بعد إقرارها من لسلطات المختصة مشدوعة بما يتواءم  
لوزارة المالية من ملاحظات حتى يسط مجلس النواب رقائه المالية على تلك الهيئات، ويعتمد موارباتها في  
شكل قانون يفتقر إلى وصف القانون من الناحية الموضوعية، ولا يجوز أن يخالف أحكام قانون غير قائم  
يتناول بالتنظيم موضوعاً معيناً بموجب قواعد عامة ومجردة

ولاحظت الجمعية العمومية أن سلطة مجلس النواب في تعديل بعض القوانين الموضوعية حال  
مباشرة لسلطانه بشأن قانون ربط الموازنة العامة للدولة وفقاً لنص المادة (١٢٤) من الدستور يكون  
بالقدر اللازم لإعادة التوازن بين نفقات وإيرادات الموازنة العامة للدولة، وأن هذه السلطة مقصورة على  
التعديل لموجة احتلال القور بين إيرادات الموازنة العامة للدولة ونفقاتها نتيجة تعديل مجلس النواب  
للمقتات الواردة في مشروع الموازنة العامة للدولة أخذ بعين الاعتبار الطبيعة لشكلية لقانون ربط الموازنة  
العامة للدولة، وأن سلطة التعديل في لقوانين الموضوعية حال مباشرة مجلس النواب لقيامه بشأن قانون  
ربط الموازنة العامة للدولة سلطة استثنائية، فلا يجوز التوسع فيها، أو القيس عليها ولا عُد ذلك إضافة  
لاستثناء جديد بالمخالفة لإرادة المشرع الدستوري

كما لاحظت الجمعية العمومية أن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥  
يربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ - والتي نطابقها بالنص ذاته المادة الخامسة عشرة

من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بربط الموارد العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ - فيما تضمنته من إلزام الجهات الداخلة في الموارد لخدمة الدولة، ومن بهب الجامعات باعتبارها هيئات عامة ذات طابع علمي وثقافي، بصرف الجوائز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا التقديرية والعينية وغيرها على النحو الوارد بالنص للعاملين بها، ومن بين هؤلاء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعاوناتهم من المرشدين المساعدين والعيدين. بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسي في ٢٠١٥/٦/٣ إلى فئات مالية مقطوعة، وإلغاء كل نص يحالف ذلك. إنما تعاليف بصورة جلية الأحكام الموضوعية لقانون تنظيم الجامعات على النحو المشار إليه سلفاً فيما تعفده من سلطات في تقرير تلك الجوائز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا التقديرية والعينية وغيرها وتحدد قيمتها ومساط استحقاقها وكيفية صرفها لأعضاء هيئة التدريس وهيئات المعاونة الخاصين لأحكامه. وفي غير الحالة الاستثنائية التي تضمنها نص المادة (١٢٤) من الدستور والتي يحور فيها أن يتسمن قانون ربط الموارد العامة للدولة تعديلاً في قوانين موضوعية قابعة، ومن ثم فإن حكم المادة الخامسة عشرة من هذا القانون، والحالة هذه يغني مخالفاً لحكم المادة (١٢٤) من الدستور، فلا يعتد به فيما يتضمنه من خروج عن أحكام قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن الترافقا بقواعد الفسخ التشريعي التي تُعنى القانون الموضوعي على القانون من حيث الشكل فقط

بؤكد ذلك أن لحكم الوارد في المادة الخامسة عشرة المشار إليها والمتعلق بتحويل الجوائز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا التقديرية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - إلى فئات مالية مقطوعة، لا يعدو أن يكون استصحاباً لحكم المستحدث الذي تضمنته الفقرة الثانية من المادة (٧١) من قانون الخدمة المدنية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥، وهو الحكم ذاته الذي تردده المادة (٧٤) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ لتطبيقه على العاملين غير الخاصين لأحكام قانون الخدمة المدنية، والذين يخضعون لقوانين ونظم وظرفية خاصة بدون أن يستصبح المشرع المزايا ذاتها والمعاملة المالية المتميزة التي قررهما للعاملين المخاضين بقانون الخدمة المدنية، سواء فيما يتعلق بمقدار العلاوات الدورية السنوية التي تصرف لهم كنسبة من الأجر الوظيفي، أو وعاء حماها والذي رفعه المشرع على الوجه المبين بحدود المرتبات المرافق لقانون الخدمة المدنية، بالإضافة إلى عمر ذلك من المزايا، بما يكفل تعويض الموظفين المخاضين بأحكام هذا القانون عند تثبيت قيمة الجوائز والمكافآت، ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا التقديرية والعينية وغيرها المقررة لهم، الأمر غير الحاصل بالنسبة لعاملين الخاصين لقوانين، أو نظم وظرفية خاصة حيث إن الأجر الأساسي المقرر لهم لم يطرأ عليه زيادة إلا بمقدار العلاوة الدورية المقررة والتي لا تتجاوز بصح حثبات، ومن بين هؤلاء العاملين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة المعروضة حالتها والهيئات المعاونة لهم، فإن تثبت قيمة الجوائز والمكافآت، ومقابل الجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وجميع المزايا التقديرية والعينية وغيرها المقررة لهم، سيؤدي بالضرورة إلى عبورية أجور العاملين الخاصين لقوانين ونظم وظرفية خاصة أقل من الأجر الوظيفية المقررة للموظفين الخاصين لقانون الخدمة المدنية بحسب الشريعة العامة، مما

يشكل، خلافاً للاعتبارات التي دعت إلى وضع النظم الوظيفية الخاصة للعاملين ببعض الجهات، سواء بموجب قوانين، أو لوائح وظيفية خاصة

و قد خلا قانون الخدمة المدنية المعمول به من نص يسمح أحكام قانون تنظيم الجامعات بشأن المعاملة المالية بجميع عناصرها للخاضعين لأحكامه، بل على العكس من ذلك نص قانون الخدمة المدنية على الإبقاء على هذا الأحكام، وأنه لا يطبق على الموظفين بها إلا فيما لم يرد بشأنه نص خاص، ومن ثم بعد قانون تنظيم الجامعات هو الأساس في تحديد المعاملة المالية لشاغلي وظائف أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة، مما لا محل معه لتطبيق الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة (٧٦) من قانون الخدمة المدنية السابق - والذي تقابها المادة (٧٦) من قانون الخدمة المدنية الحالي - أو الحكم الوارد في المادة الخامسة عشرة من قانون ربط الموازنة العامة للدولة رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ على أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة لها الخاضعين لأحكام قانون تنظيم الجامعات

لذلك انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع، إلى عدم خضوع أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة بجامعة بورسعيد لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٤٤٨/١/٥٨ - بتاريخ ٣٠ من نوفمبر عام ٢٠١٦ م، الموافق ١ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٨٠) :-

بشأن طلب ابداء الرأي حول جواز احتفاظ أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بجامعة دمياط بالنسبة التي تم على أساسها حساب العلاوات الخاصة بمرتباتهم طبقاً لقرارات وزارة التعليم العالي الصادرة لهم عند تعيينهم، وكذا جواز التحاور عن استرداد ما تم صرفه نتيجة إعادة حساب العلاوات الخاصة بعد تعيينهم في كلية التربية النوعية.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما استمر عليه إفتاؤه - أن قوانين منح العلاوات الخاصة قصت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من الأجر الأساسي للعامل الموجود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون المقرر لها، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ بمنح العلاوة الخاصة مسبوقة إلى أجرة من تاريخ التعيين - وحتى منحت هذه العلاوات، وجرى معها للأجر الأساسي، أصبحت حرة لا يتجزأ من هذا الأجر لا يسبق فصلها عنه وانقضى كل أثر لقانون منحها بالنسبة إلى العامل طوال حياته الوظيفية، باعتبار أنه يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، ولا سيما أن قوانين منح العلاوات المشار إليها حلت من الإشارة إلى إمكانية ارتباط تطبيقها على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقبلاً

واستظهرت الجمعية العمومية أنه في مجال علاقة الدولة بالعاملين بمرافقها العامة المتعددة بات الرأي مستقراً على أنها علاقة توظيفية من روابط القانون العام تدور في فلكه وتخضع لأحكامه، وثار بشأن

هذه العلاقة أمر الموازنة بين الشرعية والاستقرار، فشرعية تتطلب تصحيح كل ما هو معيب بصرف النظر عما عصى عليه من الزمن. بينما من دواعي الاستقرار الاعتداد بما صدر معينا متى مضت عليه مدة معينة، حفاظاً على استقرار المركز القانونية من الرعية، وأن العامل وهو منخرط في خدمة أحد مرافق الدولة بطير أجر يعتد بحسب الغالب الاعم على هذا الأجر، فهذا ما قامت جهة الإدارة بنسبه حالته على نحو زاد في أجره بما ليس من حقه، ولم يقرن هذه النسبة بسعي غير مشروع منه، أو بما يدخل به الغش على الجهة الإدارية، فإن دواعي الاستقرار التي تطلب موثوق في القابول الإداري، وقواعد العدالة التي تمثل شأراً عظيماً في فروع القابول عامة والقابول الإداري خاصة، والمبادئ العامة التي عليها ضرورات سير المرافق لعامة، وما تقتضيه من رعاية عمال مرافق العامة وتأمينهم ضد المفاجآت التي تصطب بها حياتهم، حتى يحرطوا في خدمة المرفق أمين مطمئنين يعطون أفضل ما عندهم، فكل أولئك يقتضي القول بالأل يسترد من العامل ما سبق صرفه إليه بغير وجه حق. إثر نسبه تبين خطوفا كلها، أو في جره منها على نحو ما سلف بيانه، حتى لا تضطرب حياة هذا العامل ويختل أمر معيشته وأسرته احتلالاً شديداً دون أن يكون له شأن بالخطأ الذي وقعت فيه جهة الإدارة، ولا جرم أن ذلك كله موقوف بتوفر حسن النية لدى العامل والقائمين على مره بالجهة الإدارية، سيما لكن برعية نحو التحايل، أو المجاملة، فهذا أقصى الأوراق عن غش، أو نواطو، أو مجاملة، ينقض حق الجهة الإدارية في الاسترداد من العامل لرد قصده عليه وتغيباً بماطل مسده فعلياً عن المساءلة التأديبية له ولمن شاركوه هذا الإثم، قطعاً لسبيل أمام كل من تمول له بمسه أن يعمل، أو يأخذ غير المستحق من أموال المرفق الذي يعمل به غشاً أو مجاملة، ومرد الأمر في ذلك إما يكون في كل حالة واقعية وفقاً لظروفها وملائمتها

ولما كان ذلك، وكان يعين المعروضة حالتها والحوالات المعانلة لها، لا يعد مست الصلة بوصفهم الوظيفي السابق عليه، فلا يزالون من أعضاء هيئة التدريس الخاصين لقابول سظيم الجامعات المشار إليه، ويطبق عليهم جدول لأجور دالة الذي يطبق على باقي أعضاء هيئة التدريس، فمن ثم لا يسرى إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق منحها لهم بنسبة من الربط المالي المقرر لهم سبق حسابها لهم على أساس أجرهم استحق في تاريخ العمل بالقوانين التي قررت مع هذه العلاوات، في وظائفهم السابقة على تعيينهم بالجامعة، وذلك استناداً إلى عدم إمكانية زدواج تطبيق القوانين المسبقة لتلك العلاوات على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقبلاً، ومتى مسحت هذه العلاوات وجرى صعباً للأجر المحتفظ به لهم وأصبحت جزءاً لا يتجزأ منه، اقتضى كل اثر لتدوين مع العلاوة بالنسبة لهم، ومن ثم لا يعد التعيين - إياها كانت أداة هذا التعيين - في إحدى الوظائف الواردة بهذا الجدول تعيناً سنت الصلة عما سبقه من وضع ويطبق، الأمر الذي مؤداه عدم صحة النسوية التي تمت بإعادة حساب العلاوات الخاصة مرة أخرى للمعروضة حالتها والحوالات المعانلة لها، على أن يتم التجاوز عما تم صرفه دون وجه حق لهم، بمسند مما سبق بيانه، إزاء خلو الأوراق مما يفيد تدخلهم بغش، أو تدليس، أو أي سعي غير مشروع في إجراء النسوبات الخاطئة.

لذلك انتهت لجمعية العمومية لعس الفئوى والشرع، إلى عدم صحة السوية التى تمت بإعادة حساب العلاوات الخاصة مرة أخرى للمعروضة حالها والحالات لمائة لها. وإلى التجاوز عن استرداد ما صرف بدون وجه حق لهم، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشرع - ملف رقم: ١٨٤١/٤/٨٦ - بتاريخ ٣٠ من نوفمبر عام ٢٠١٦م، الموافق ١ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨هـ)

#### الفتوى رقم (٨١) :-

بشأن مدى أحقية رئيس جامعة طلمط في صرف مكافأة حضور اجتماعات مجلس إدارة  
مطبعة الجامعة. وفي صرف مكافأة حافز الإنتاج بواقع ثلاثة أشهر

استظهرت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشرع، أن قانون تنظيم الجامعات ناط برئيس الجامعة إدارة شؤون لجامعة العلمية والإدارية والمالية، وقد حرص هذا القانون على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء هذه الأعمال بالنسب على أنه يُعد شاغلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكير. كما أقيمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون عن ذلك صراحةً، باسـتـرطـاب أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً. وهو ما يقتضى تجنب تولي رئيس الجامعة أى أعمال، أو أعباء تشغله عن الاضطلاع بواجباته ومسئولياته كرئيس للجامعة، أو تتعارض مع هذه الواجبات والمسئوليات، لما في ذلك من خروج عن العلة التي دعت إلى تقرير تفرغه. ومن ثم فإنه ينبغي عليه تكريس كل وقته وجهده لإدارة شؤون الجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيرها، بما في ذلك التفرغ لمباشرة مهامه الرقابية والإشرافية، كما استظهرت أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون حينما أجدرت - بقرار يصدر عن رئيس الجامعة - إنشاء وحدات ذات طابع خاص بمولى د رها مجلس إدارة يكون السلطة المهيمنة على شؤونها وتسيير أمورها. ووضع السياسة التي تُحقق أغراضها، باطلت برئيس لجامعة الإشراف على مجلس إدارة لوحدة، وأوجبت تبليغ قرارات المجلس إلى رئيس الجامعة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها، وتعد نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها إليه.

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أنه لا يجوز الجمع بين وظائف الإدارة ووظائف الرقابة، وذلك صفاً لحسن تلك الإدارة، وتجنباً لعمول الانحراف. وبعداً عن مظنة المحاباة والاستغلال، وأن الأسس في المصوص التشريعية. وفي إطار القانون الواحد، أنها تعمل في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها متجانساً متآلفاً متعاضداً، بما يؤداه أنه ولئن كان لكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من لفصوص، إلا أن ذلك لا يعزلها عن بعضها، وإنما يقيم منها في مجموعها ذلك البين بتشريعي لذي يعكس إرادة المشرع التنظيمية في أحد المجالات د حل مجتمع ولا يجوز بالنسبة تفسير تلك المصوص التشريعية بما يسعد بها عن الغاية النهائية المتصودة منها. أو جعلها متعارضة مع باقي أحكامه. بل يتعين دوماً تفسيرها في حدود الشأن الذي وردت فيه وفي إطار تسلسلها المنطقي.

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان إسناد رئاسة مجلس إدارة الوحدة ذات الطابع الخاص لمُشار إليها إلى رئيس الجامعة بتعارض وبفرضه لتقيام على إدارة شئون الجامعة، كما أنه ينطوي على إخلال بحظر الجمع بين وظائف الإدارة والوظائف الإشرافية أو الرقابية، إذ لا يجوز له أن يُشارك مجلس إدارة الوحدة في اتخاذ القرار ثم يُراقب مدى صحته بعد ذلك لدى عرضه عليه لسفّر في عتمة- ومن ثم يغزو هذا الإسناد غير جائر من الماحية القاموية، وتبعاً لذلك لا يجوز لرئيس الجامعة للحصول على أبة مكافآت، أو مبالغ تنفّر نظير لفهام برئاسة مجلس إدارة الوحدة المذكورة.

ولا بدّال معاً تقدم، أن بعض التشريعات تعبد للوزير المختص رئاسة مجلس إدارة بعض الهيئات. في الوقت الذي يكون فيه هو صاحب السلطة الوصائية بالنسبة إلى تلك الهيئات، إذ إن ذلك مردود علمه بأن تقرير هاتين لسلطتين يتعين أن يكون بالأداء التشريعية ذاتها على الأقل في الحدود التي يرسمها الدستور والقانون، الأمر غير الخاص في الحالة لمثلة- لأن اللائحة المنظمة لشئون الوحدة ذات الطابع الخاص المعروضة حالها فيما تنطوي عليه من رئاسة ونس مجلس إدارة الوحدة لرئيس الجامعة تحتل مرتبة أدنى من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ واللائحة التنفيذية له، في سلم تسج القواعد القانونية، ومن ثم لا يجوز لها أن تنطوي على أي أحكام تتعارض وأحكام كلّ من هــ القانون ولائحه التنفيذية بشأن وجوب تصرف رئيس الجامعة لمهام منصبه العمومية والمالية والإدارية بما في ذلك مهامه الإشرافية والرقابية

لذلك اتهمت الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع، إلى أنه لا يجوز أن يكون رئيس جامعة طيط رئيساً لمجلس إدارة مطبعة جامعة طيطا، وعدم أحقيته في نقاضي أبة مكافآت، أو مبالغ تنفّرت له هذه الصفة، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٤٨/٤/٨٦ - بتاريخ ٣٠ من نوفمبر عام ٢٠١٩ م، المؤلّق ١ من شهر ربيع الأول عام ١٤٢٨ هـ)

#### القبوي رقم (٨٢) :-

بشأن مدى أحقية رئيس جامعة طيطا في صرف مكافأة عضوية مجلس إدارة صندوق مركز الخدمة العامة لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وبدل حضور الجلسات، ونسبة (١٥%) من الفائض.

استلّرت الجمعية العمومية، أن قانون تنظيم الجامعات، المُشار إليه سطر برئيس الجامعة، إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية، وقد حرص هذا القانون على أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً لأداء هذه الأعمال بالنص على أنه يُعد شاغلاً لوظيفته السابقة على سبيل التذكّر، كما أفصحت اللائحة التنفيذية لهذا القانون عن ذلك صراحةً، باشتراطها أن يكون رئيس الجامعة متفرغاً، وهو ما يقتضي تجنب تولي رئيس الجامعة أي أعمال، أو أعياء تشغله عن الاضطلاع بواجباته ومسئوبياته كرئيس للجامعة، أو تتعارض مع هذه الواجبات والمسئوليات، لما في ذلك من خروج على العلة التي دعت إلى تقرير

تفرغه، ومن ثم فإنه ينبغي عليه تكريس كل وقته وجهده لإدارة شئون الجامعة العلمية والمالية والإدارية دون غيرها، بما في ذلك لتفريغ لمباشرة مهامه الرقابية والإشرافية، كما استظهرت أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون حيسما أجازت - بقرار يصدر من رئيس الجامعة - إنشاء وحدات ذات طابع خاص بتولى إدارتها مجلس إدارة يكون السلطة لمهيبة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تحقق أغراضها، ناظبا لرئيس الجامعة الإشراف على مجلس إدارة الوحدة، وأوجب تسليم قرارات المجلس إلى رئيس الجامعة خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها، وبعد نافذة إذا لم يعترض عليها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها إليه

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أنه لا يجوز الجمع بين وظائف الإدارة ووظائف الرقابة، وذلك صعدا لحسن تلك الإدارة، وتحببا لعموم الانحراف، وبعدا عن مظنة المحاباة والاستغلال، وأن الأصل في المصوص التشريعية، وفي إصدار القانون الواحد، أنها تعمل في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيجاً متائفاً متناسكاً، بما مرداه أنه ولئن كان لكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من المصوص، إلا أن ذلك لا يعزلها عن بعضها، وإنما يقيم بها في مجموعها ذلك البينان التشريعي الذي يعكس إرادة المشرع المظلمية في أحد المجالات داخل المجتمع ولا يجوز بالتالي تفسير تلك المصوص التشريعية بما يتعدىها عن الغاية النهائية المقصودة منها، ويحتملها متعارضة مع باقي أحكامه، بل ينبغي دوماً تفسيرها في حدود الشأن الذي وردت فيه وفي إطار تسلسلها المنطقي

وترتبنا على ما تقدم، ولما كان إصدار رئاسة مجلس إدارة الوحدة ذات لطابع الخاص المشار إليها لرئيس الجامعة يعارض وتفرغه للقيام على إدارة شئون الجامعة، كما أنه يعطى على إخلال بحظر الجمع بين وظائف الإدارة ووظائف الإشرافية أو الرقابية، إذ لا يجوز له أن يشارك مجلس إدارة الوحدة اتخاذ القرار ثم يراقب مدى صحته بعد ذلك لدى عرضه عليه للسطر في اعتمده، ومن ثم يغدو هذا الإصدار غير جائز من الناحية القانونية، ونظا لذلك لا يجوز لرئيس الجامعة الحصول على أية مكافآت، أو مبالغ تقدر بطور القيام برئاسة مجلس إدارة الوحدة المذكورة

ولا يقال مما تقدم، أن بعض التشريعات تعهد للوزير المختص رئاسة مجلس إدارة بعض الهيئات، في الوقت الذي يكون فيه هو صاحب السلطة الوصائية بالنسبة إلى تلك الهيئات، إذ إن ذلك مردود عليه بأن تقرير هاتين السلطتين يتعين أن يكون بالأداة التشريعية على الأقل في الحدود التي يرسبها الدستور والقانون، الأمر غير الحاصل في الحالة المثناة لأن اللائحة المظلمة لشئون الوحدة ذات الطابع الخاص المعروضة حالتها فبما تعطى عليه من إصدار رئاسة مجلس إدارة الوحدة لرئيس الجامعة يحتل مرتبة انقى من لقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه واللائحة التنفيذية له، في سم تسرح القواعد القانونية، ومن ثم لا يجوز لها أن تعطى على أى أحكام متعارضة وأحكام كل من هذا القانون ولائحته التنفيذية بشأن وجوب تفرغ رئيس الجامعة مهام منصبه العلمية والمالية والإدارية بما في ذلك مهامه الإشرافية والرقابية

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى أنه لا يجوز أن يكون رئيس جامعة طمطا رئيساً لمجلس إدارة مركز الخدمة العامة لتعظيم اللغة العربية لغبر الساطقين بها بجمعة طمطا، وعدم أحقيته في تقاضي أية مكافآت، أو مبالغ تقدر له بهذه الصفة، ودلت على النحو المنسب بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٤٧/٤/٨٦ - بتاريخ ٣٠ من نوفمبر عام ٢٠١٦ م، الموافق ١ من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٨٣) :-

يشأن طلب الإفادة بالرأى عن مدى قانونية ما تضمنه القرار الوزارى رقم (٣٩٧٧) لسنة ٢٠١٢ من شروط تقديم أعضاء هيئة التدريس تليزاً فصلنا لمجلس القسم مرتين سونا لصرف بدل الجامعة، وما اذا كان ذلك يكفى للتأكد من تطبيق الشروط القانونية اللازمة لاستحقاق الريادة في قيمة بدل الجامعة.

استظهرت الجمعية العمومية، أن المشرع عدّ الجامعات هيئات عامة مستقلة لكل من شخصية اعتبارية، وتناط بالمجلس الأعلى للجامعات رسم السياسة العامة لتعليم لجامعى والبحث العلمى فى الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد، وأحال فى شأن تحديد مرتبات وبدلات ومعاشات رنس الجامعة وموابه وأمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس ومعدوب من المدرسين المساعدين والمعيدبن وقواعد تطبيقها إلى الجدول المرافق لعانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولدى تضمنت فى القواعد الملحقة به شروط وصوابط استحقاق المرتبات والبدلات المنصوص عليها فيه، ومن بينها بدل الجامعة قبل ريادته بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ مالف لذكره، كما ن لمشرع رعاية منه لأعضاء هيئة لتدريس بالجامعات الحاصصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات معد إلى صلاح أحوارهم - بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ - من خلال ريادة بدل الجامعة للمدرسين وفئات الفئات الواردة بنجدول المرافق لهذا القانون، واشترط لصرف هذه الزيادة تفرغهم الكامل لعمل بالجامعة بعد أدلى ربعة أيام أسبوعين للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها فى قانون تنظيم لجامعات، فضلاً عن عدم تقاضهم أى مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أى مصدر دخل للجامعة أو خارجها

كما استظهرت الجمعية العمومية من استعراضاً لأحكام قانون تنظيم لجامعات المشار إليه أنه تناط بوزير التعليم العال لإشراف على الجامعات باعتبارها لرنس الأعلى للجامعات، وعقد له أن يظب إلى المجلس أو اللجان الفنية المختصة بحث، أو دراسة الموضوعات المتصلة بالسياسة العامة لتعظيم الجامعى وربطها بحاجة البلاد ومطالب نهضتها وذبت لإبداء الرأى فيها واتخاذ قرار بشأنها، وأن يدعو المحالين واللجان المشكلة ولأحكام هذا القانون إلى الاجتماع تحت رئاسته لمعرض عليها ما يراه من موضوعات، كما عقد له أن يطلب من رئيس الجامعة المختص لتحقيق فى الوقائع التى يحجب إليه وموافاته بتقرير عن نتيجة لتحقيق، وأن هذا القانون ورد خلواً من نص يعند لوزير التعليم العالى إصدار أى قرارات بوضع صوابط، أو شروط إضافية لتنظيم استحقاق بدل الجامعة، أو ما يصرأ عليه من

رسادات، لي جانب ما تضمنه القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه الأمر الذي يفسى معه مبدأ اختصاص وزير التعليم العالي بإصدار القرار رقم (٣٩٧٧) لسنة ٢٠١٢ بصوابت صرف الزيادة في قيمة بدل الجامعة، هذا فضلاً عن الصوابت التي استحدثها هذا القرار، ومن بينها اشتراط تقديم تقرير فصلي مرتين سنوياً لصرف الزيادة في البدل. إيماناً بضرورة تعديل بالإضافة في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وهو ما لا يجوز طبقاً لأحكام الدستور. وبذلك يعدو قرار وزير التعليم العالي المشار إليه فهم تضمنه من وضع صوابت صرف الزيادة في بدل الجامعة المف الذكر غير مشروع، مما يعني معه الإلغاء عما ورد به في هذا الشأن لمخالفته للقانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم مشروعية قرار وزير التعليم العالي رقم (٣٩٧٧) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه. وذلك على النحو المبين بالأسباب  
(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٧٧٢/٤/٨٦ - بتاريخ ١٦ من نوفمبر عام ٢٠١٦ الموافق ١٦ من صفر عام ١٤٣٨هـ)

#### الفتوى رقم (٨٤) :-

شأن طلب الرأي عن جواز تعيين نائب لرئيس جامعة جنوب الوادي للدراسات العليا بعد

انتخاب شاغل المنصب عضواً بمجلس النواب

استظهرت الجمعية العمومية، أن الدستور تحفيّزاً منه لنزى الكفاءة من العاملين على المشاركة في الحياة لمباشرة بما ينبج الاستفادة من خبرتهم في إثراء العملية الديمقراطية، وأداء الدور المنوط بمجلس النواب صيفاً للمادة (١٠١) من الدستور، اوجب تفرغ من يكتسب منهم عضوية مجلس النواب لمهام العضوية، وقرر الاحتفاظ له بوظيفته أو عمله وقت للقاتون طول مدة عضويته، ومضارها خمس سنوات ميلادية وأنه تبعاً لذلك تضمن قانون مجلس النواب المشار إليه النص على أنه اد كان عضو مجلس النواب عند انتخابه أو تعيينه من العاملين في الدولة أو في لقطاع لعام أو قطاع الأعمال العام، يتفرغ لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته و عمله، وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة ويكون لعضو المجلس في هذه الحال أن يتقاضي راتبه الذي كان يتقاضاه من عمله وكل ما كان يحصل عليه يوم اكتسابه العضوية من بدلات أو غيرها طوال مدة عضويته، وأنه بمجرد انتهاء عضويته يعود إلى وظيفته متى كان يشغل قبل اكتسابه العضوية أو التي كان قد رقى إليها، أو إلى أية وظيفة مماثلة لها، الأمر الذي يكتف عن أن امشع وليس قرر الاحتفاظ لعضو مجلس النواب من العاملين المشار إليهم بوظيفته أو عمله إلا أنه احتياط للأمر حال شغل الوظيفة المحتفظ بها إعمالاً للمقتضيات الموجبة لذلك، ومنها، الحرص على حسن سير العمل بالمرفق العام أو الشركة التي يعمل بها عضو المجلس ترخيصاً لمصلحة المرفق أو الشركة وبما لا يخل بالالتزام بحكم الاحتفاظ بالوظيفة أو لعمل في ساطعة الصحيح، حيث أجاز المشرع حينئذ أن يعود عضو مجلس النواب إلى وظيفة مماثلة للوظيفة التي كان يشغلها عند اكتسابه عضوية المجلس

كما استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه إقرارها - أن الجامعات الحاصفة الأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه حينئذ عامة ذات طابع علمي وثقافي، تتمتع كل منها بالشخصية الاعتبارية، وأن لكل منها رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي، كما أن لكل جامعة ثلاثة نواب لرئيس الجامعة يعاونوه في إدارة شئونها ويقوم أقدامهم مقامه عند غيابه وقد نظم المشرع في القانون المذكور آلية اختيارهم، ووسيلة شغلهم لهذا المنصب، والسلطة المختصة بذلك، بما تضمنه من النص على اتخاذ التعيين وسمة لذلك، وبإط رئيس الجمهورية الاختصاص بإصدار قرار التعيين بناء على عرض وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة، وأن يتم هذا الاختيار من بين شاغبي وظيفة أستاذ في إحدى هذه الجامعات الحاصفة الأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات على الأقل ويكون تعيين نائب رئيس الجامعة لمدة أربع سنوات يعتمد خلالها شاغلا وظيفة أستاذ على سبيل التذكير، وبلوغ هذه المدة متناهية تنبئ بقوة القانون مدة شاغلا ما لم تقرر السلطة المختصة لتجديد له، فإذا لم تحدد مدته أو ترك نائب رئيس الجامعة منصبه قبل نهاية المدة، عد إلى شغل وظيفة أستاذ التي كان يشغلها من ذي قبل إذا كانت شاغرة فإذ لم تكن شاغرة شغلها بصفة شخصية إلى أن يغيب وقد حددت لللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في المواد (١٩)، و(٢٠)، و(٢١) منها الاختصاصات التي يباشرها نواب رئيس الجامعة، ومن بينهم نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث، الموطد به رئاسة مجلس الدراسات العليا والبحوث الذي حدد القانون ذاته لأختصاصات لموطدة به، ومن خلال استعراض تلك الاختصاصات جميعاً يتضح بجلالة أهميتها وقدر كبير من الأهمية وأن مباشرتها تقتضي التمسك لذلك، وهو ما حرصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على تعبيره بالنص في المادة (٢٠) مما على أن يكون نائب رئيس الجامعة بشؤون الدراسات العليا والبحوث متفرغاً

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، أن وظائف أعضاء هيئة التدريس محددة في المادة (٦٤) منه على سبيل الحصر، وتبدأ بوظيفة مدرس تعلوها وظيفة أستاذ مساعد، وأخيراً تأتي وظيفة أستاذ على قعتها، أما غير ذلك من الوظائف المصنوع عليها في جدول المراتب والوظائف والبدلات لأعضاء هيئة التدريس ولوظائف المعاونة المرافق لهذا القانون (جدول رقم ٤) وهي رئيس مجلس قسم ثم وكيل كلية ثم عميد، ثم نائب رئيس الجامعة، ثم رئيس الجامعة، فإنه وإن كان لكل منها اشتراطات لشغلها، وواجبات ومسئوليات يجب القيام بها كما هو الحال في الوظائف بشكل عام، إلا أنها في حقيقة الأمر تعد مناصب إدارية على حد تعبير المادة (١٣) من هذا القانون وأية ذلك، أنها لا تشغل بصفة دائمة كما هو الحال في وظائف أعضاء هيئة التدريس، وبما يتم التعيين فيها طبقاً له لمدة محددة قابلة للتجديد مرة واحدة أو أكثر، بحسب الأحوال، فمدة تولي رئاسة مجلس القسم ووكالة الكلية أو المعهد التابع للجامعة طبقاً للعدالتين (٤٧)، و(٥٦) من القانون المذكور ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومدة العادة طبقاً للمادة (٤٣) منه ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومدة تعيين رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة طبقاً للعدالتين (٢٥)، و(٢٩) من القانون ذاته أربع سنوات قابلة للتجديد، بالإضافة إلى أنه لا يجوز شغل أي منها البتة بطريق الترقية من الوظيفة الأدنى كما هو الحال في وظائف أعضاء هيئة التدريس، وإنما يجري الاختيار لشغلها بطريق التعيين من بين شاغلي

وظيفة أستاذ مع اختلاف في مدة الخدمة المطلوبة فيه، وذلك على التفصيل الذي نصته المواد أفق الذكر ولا ريب في أن تأقيت شغل هذه المناصب يتأى واحتفاظ لشاغل أى منها بالمنصب الذى يشغله أثناء مدة عضويته في مجلس النواب، لأن مدة عضوية المجلس، ومقد رها خمس سنوات، بحسب الأصل الذى بنى عليه الأحكام، تستغرق مدة التعيين في المنصب والى حدها قانون تنظيم الجامعات المشار إليه بأربع سنوات بالنسبة إلى رئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة

وال جانب ما تقدم لاحظت العممة العمومية من استعراضها للقانون المذكور، أن المصين في منصب رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة، فصلاً عن تأقيت شغلهم للمنصب يجب أن يقوموا على شئونه ويصططعون بواجباته وعبئته اليومية بصفة دائمة، وهو ما يوحد التفرغ الكامل لأداء هذه الواجبات والاعتناء برؤا على طبيعتها، تحقيقاً لصالح مرفق الجامعة، وهو ما أكد عليه المشرع في المادتين (٢٥) - و(٢٩) من قانون تنظيم الجامعات، بالنص فيها على أن شاغل كل من هذين المنصبين يعتبر شاملاً لوظيفته الأصلية، وهي وظيفة أستاذ على سبيل التذكير، لأنه لا يصططع بأعبائها، وقد جاءت نصوص المواد (١٨)، و(١٩)، و(٢٠)، و(٢١) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون صريحة في هذا الشأن بصفا على أن يكون شاغل كل منهما متفرغاً، ويرتباً على ذلك فإنه لا يتأى لشاغل أى من هذين المنصبين التفرغ بغير القيام بأعبائها، لهذا ما أوجب الدستور أو لقانون حد التفرغ كما هو الحال دأماً عن شاغل أى منهما عضو مجلس النواب، يصير المنصب شاغراً، بما يتيح لمنسطة المختصة، وهي رئيس الجمهورية، التعيين عليه من بين المستوفين لشروط شغله، برؤا على ما يفرضه مبدأ الحرص على حسن سير العمل بمرافق التعليم العامى بانتظام واستمرار، وحسنه يحتفظ لشاغل المنصب السابق بوظيفته الأصلية وهي وظيفة أستاذ، والى يحتفظ بها قانون تنظيم الجامعات المشار إليه لرئيس لجامعة ونوابه عند تعيهم في أى من هذين المنصبين، وبذلك يرد حكم الاحتفاظ بالوظيفة في كل من الدستور وقانون مجلس النواب من ناحية، وقانون تنظيم الجامعات من ناحية أخرى على محل واحد.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته كان يشغل منصب نائب رئيس جامعة جنوب الوادى لشئون الدراسات العليا والبحوث، وقد خلا منصبه لانتخابه عضواً بمجلس النواب في دورته الحالية، ومن ثم يقدو متعها القول بجوار تعين آخر لشغل هذا المنصب من بين من تتوافر فيهم الشروط المقررة لذلك، مع الاحتفاظ للمعروضة حالته بوظيفته الدائمة التى يشغلها وهي وظيفة أستاذ بالجامعة، إعمالاً لصحيح أحكام الدستور والقانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع إلى جوار شغل وظيفة نائب رئيس جامعة جنوب الوادى لشئون الدراسات العليا والبحوث بطريق التعيين وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقصى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١١٨١/٢/٨٦ - بتاريخ ٢٦ من أكتوبر عام ٢٠١٦م الموافق ٢٥ من شهر المحرم عام ١٤٣٨هـ)

بشأن الاتفاقية بالرأي القانوني بخصوص مدى نفاذ قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون

رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على القائمين بالتدريس بالجامعة العمالية، ومدى تبعيتها تنظيمياً وإدارياً

لوزارة التعليم العالي.

استبان للجمعية العمومية من استعراض قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، المعدل بالقانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٩٤ أن مشروع حدد في الفقرة الأولى من المادة (٢) من هذا القانون الجامعات التي تطبق عليه أحكامه، وأجرى في الفقرة الثانية من المادة ذاتها، استء، جامعات جديدة بقرار من رئيس الجمهورية، وبإضافة بموجب المادة (٣) إصدار قرار بتعيين وشء، لكليات والمعاهد التي تتكون منها كل جامعة، وقد فرد هذا القانون الباب الثاني منه لتنظيم الأحكام الخاصة بالقائمين بالتدريس بالجامعات الخاصة لأحكامه، ومنهم أعضاء هيئة التدريس، وأن قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢ بشأن نقل تبعية المؤسسة الثقافية العمالية إلى الاتحاد العام لمقابات العمال، وتحديد اختصاصات مجلس إدارتها، ينص في المادة (١) منه بمقتضى تبعية المؤسسة الثقافية إلى ذلك الاتحاد، واعتبارها من المؤسسات الخاصة ذات المنفعة العامة، ومنحها الشخصية الاعتبارية طبقاً لنظامها الأساسي، ونقضى المادة (٢) منه بأن يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة، وذلك بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب المهني برئاسة رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لمقابات العمال، وخمسة عشر عضواً كما يبين لها أن قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٦) لسنة ١٩٨٥ بتعيين بعض أحكام النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية، وتعديد الجامعة العمالية باعتبارها أحد قطاعات المؤسسة، أضاف بموجب المدة الأولى منه إلى النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٢) لسنة ١٩٨٣ بأنها خاضعة عنوانه " لجامعة العمالية"، تنص المادة (٣٦) منه بأن الجامعة العمالية إحدى قطاعات المؤسسة الثقافية العمالية، وبمقتضى المادة (٣٩) منه بمجلس الجامعة لعماليه وضع النظم واللوائح الخاصة بالقائمين بالتدريس بها، كما تنص المادة (٤) منه بأن الجامعة العمالية تضم عدداً من مراكز الدراسات والبحوث والمعلومات يصدر بإنشائها قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية، بناء على اقتراح مجلس الجامعة

وترتبنا على ذلك، يعدو جلياً أن الجامعة العمالية ليست من بين الجامعات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وبموجبها طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ذاتها، كما لا يوجد نص في قانون ينص بفساد أحكام قانون تنظيم الجامعات عليها، ومن ثم فإنها لا تستحق في عداد الجامعات الخاضعة لأحكامه، وتعاين إحدى قطاعات مؤسسه خاصه ذات منفعة عامة، هي المؤسسة الثقافية العمالية التابعة للاتحاد العام لمقابات العمال

ولما كان صايط بصاد حكوم قانون تنظيم لجامعات المنظمة شتتت أعضاء هيئة التدريس على القائمين بالتدريس بأية جامعة، هو حصص الجامعة ذاتها تخكام هذا القانون، الأمر غير الجدصل في الحالة المعروضة، ومن ثم فإن القائمين بالتدريس بالجامعة العمالية ليسوا من المخاطبين بأحكام قانون

تنظيم الجامعات ولا نعنه التعميمية، دون أن ينال من ذلك ما تنصّ به المادة (٢٨) من اللائحة الداخلية للجامعة لعمالية الصادرة بقرار وزير لقوى العاملة ولهجرة رقم (٦٣) لسنة ١٩٩٩ من معاد قانون تنظيم الجامعات المشار إليه واللائحة التنفيذية على القائمين بالتدريس بالجامعة العمالية فيما لم يرد بشأنه نص في لائحته الداخلية، إذ لا يعدو ذلك أن يكون تنظيمًا لائحة ليس من شأنه تحقيق مآط حضور الجامعة لعماليه والقائمين بالتدريس بها لتحكم قانون تنظيم جامعات بوصفه قانونًا والذي لا يكفي لتوفره مجرد استعارة أحكام قانون تنظيم الجامعات، أو بمصعب بموجب قرار وراي: لتطبيقها على القائمين بالتدريس بالجامعة العمالية.

وقدما يخص طلب الإفادة بالرأي بشأن مدى تبعية الجامعة العمالية تنظيميًا وداريًا لوزارة التعليم العالي فقد استبان للجمعية العمومية بالإضافة إلى ما تقدم أن المادة (٣) من لائحة النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣٧) لسنة ١٩٨٣ تنص بأن المؤسسة تهدف إلى النهوض بمستويات التربية الثقافية والفوقية والنمائية للعمال، ولها في سبيل ذلك طبقًا للمادة (١/٤) إنشاء معاهد عالمية لتخرج المعاصرين والمتفهمين العماليين والمشرفين الثقافيين و... وذلك في إطار الجامعة العمالية، وأن المادة (١٠) منها تنص بأن مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا التي تتولى شئونها، ورسم سياستها ومتابعة تنفيذها، وتنص المادة (١١) بأن يشكل مجلس إدارة المؤسسة بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب برئاسة رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات العمال. كما تنص المادة (٣٩) من اللائحة ذاتها، بأن مجلس الجامعة هو السلطة التي تتولى إدارة شئونها ورسم سياستها ومتابعة تنفيذها. وأن المادة (٤١) تنص بأن يشكل هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس إدارة الاتحاد لعدم لندبات لعمال. كما أن المادة (٤٤) منها تنص بأن يعتمد رئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية قرارات مجلس الجامعة العمالية، وتنص المادة (٤٥) بأن يُعدّ بجامعة العمالية مشعا خاصًا في إطار وزارة المؤسسة الثقافية لعماليه يشمل إدراتها ومصرفاتها، بالإضافة إلى أن المادة (٤٧) من اللائحة المذكورة تُسرم رئيس مجلس جامعة بإعداد تقرير شامل عن نشاط الجامعة خلال السنة المنتهية، يُعرض على مجلس الجامعة مناقشته والقرار، ويُخطر به مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية.

كما استبان للجمعية العمومية، أن المادة (١) من قرار رئيس جمهورية رقم (٢٧) سنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة التعليم العالي تنص بأن تهدف الوزارة إلى نشر التعليم العالي وما يلي المرحلة الثانوية بمختلف الشواخ والمستويات. وتنص المادة (٣) من القرار ذاته بأن يتبع الوزارة المجلس الأعلى لجامعات، والجامعات، ومجمع اللغة العربية، والشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة بجمهورية مصر العربية، ولجنة العامة لمكتبة الإسكندرية.

وبناء على ذلك، خلصت الجمعية إلى أن الجامعة العمالية لا تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دون أن ينال من ذلك ما نصته قرارات وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي أرقام (١٦٠٠) لسنة ١٩٩٤، و(١٤٦٤) لسنة ١٩٩٧، و(١٠٤٢) لسنة ١٩٩٨، و(٤٩) لسنة ١٩٠٨، و(٣٠٩٢)

لسنة ٢٠١٩ من اشاء بعض الشعب بالجامعة العمالية وتطوير الدراسة بها والبول الطلاب بها عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد وخضاع بعض الامتحانات لإشراف وزارة التعليم العالي. ومعادلة بعض الدرجات العلمية التي تصحبها الجامعة العمالية بالدرجات التي تمنحها الجامعات المصرية العاصمة لقانون تنظيم الجامعات. وما يعاثلها من قرارات. ذلك أن عدد القرارات صدرت بدءاً على الطلبات المقدمة من وزارة القوى العاملة. أو من لجامعة العمالية في إطار التنسيق مع وزارة التعليم العالي. بحسبانها من الجهات المختصة المشار إليها في المادة (٤٠) من لائحة النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية لعمالية، والتي تنص بأن يكون لكل مركز من مراكز الدراسات والبحوث بالجامعة العمالية لائحة. تتضمن تنظيم أقسام. أو شعب لمركز. وسير العمل به وتحديد برامج وأختصاصاته والمقررات الدراسية. أو العلمية. أو البحثية. وفي الحدود التي يتفق عليها مع الجهات المختصة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والنشر إلى عدم معاد قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على القائمين بالتدريس بالجامعة العمالية. وعدم تبعية لجامعة العمالية تنظيمياً وإدارياً لوزارة التعليم العالي. وذلك على النحو المبين بالأشباب (فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والنشر - ملف رقم: ٣٤٢/١/٥٨ بتاريخ ١٢ من أكتوبر عام ٢٠١٦ م الموالي ١١ من المحرم عام ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (٨٦) :-

بشأن مدى جواز حساب العلاوات الخاصة غير المضمومة للمرتب في الوعاء الذي يتعدد على

أساسه المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ بجامعة الإسكندرية

استظهرت لجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه إلتزامها - أن المشرع وثبة منه في ألا تحرم الجامعات من خيرات أساتذتها الذين عملوا في محاربيها أعواناً عديده، أوجب في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات - المشار إليه - تعيينهم عند بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة أساتذة متفرغين، فاصداً بذلك بقاءهم واستمرارهم في الخدمة دوماً حاجة إلى اتخاذ إجراء معين، ومن ثم فإن تعيين الأستاذ المتفرغ لا تفرد السلطة المختصة بالتعيين بموجب ما تقرخص فيه من تقدير ملائمة إنشاء المركز القانوني. إنما هو تعيين يجري حثف مسبقاً من أمر لإيجاب الوارد بالقانون. وذلك ما لم يطلب عضو هيئة التدريس عدم استمراره في العمل بعد بلوغه من انتهاء الخدمة، وحسب يكون في مكنته وحده دون حية الإدارة - فسم لعلاقة الوظيفية وإنهاء خدمته لا بوصفه مستقبلاً من الخدمة. وإنما بحسبان قد بلغ من التقاعد، ويستمر عضو هيئة التدريس بالجامعة في القيام بالتدريس بها أسداً متفرغاً بعد بلوغه من انتهاء الخدمة. وذلك لقاء جمل مالى قصد المشرع في بيان طريقة تعديده الأهل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه من الإحالة على المعاش عما يتقاضاه مثبته، ومن ثم فإن هذا التعديد يجري بإجمال العناصر الدالية للوظيفة التي كان يشغلها الأستاذ المتفرغ لدى بلوغه من التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى، ثم يستمر من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق كمكافأة لقاء

استمراره في القيام بالتدريس بالجامعة. وقد أكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المنصب الإداري الذي لا يجوز له تقلدها.

ولاحظت الجمعية العمومية أن القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصتت حكماً مؤداه عدم جوار لجميع بين العلاوة الخاصة وبين الزيادة في المعاش وذلك بمراعاة أنه إذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة - لم يبلغ من المستفيدين أكثر - أدى إلى العامل الفرق بينهما من الجهة التي يعدل بها.

كما لاحظت الجمعية العمومية أنه بمجرد ضم العلاوة الخاصة لمرتب أصبحت حرة لا يتحرر منه. وبهذه المناسبة تدخل في مفهوم المرتب المصنوع عليه في المادة (١٢١) من قانون تعليم الجامعات. التي نصت على استحقاق الأستاذ المتفرغ مكافأة بحاليه يوزى الفرق بين المرتب مصافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى والمعاش. ولا شك أن العلاوة الخاصة قبل ضمها لا تدخل في مفهوم المرتب: لأنها لا تعد جرة منه. وقد نصت جميع القوانين الصادرة بتقرير تلك العلاوة على أنها لا تعد جرة من الأجر الأساسي للعامل (قبل ضمها بطبيعة الحال) ومن ثم لا تدخل في حساب تلك المكافأة.

وهذا ما تقدم. ولما كان لثابت من الأوراق أن المعروضة حالها مع الاستاذان / ... الذين يعملان بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية قد تم حساب العلاوات الخاصة غير المضمومة المقررة بالقوانين أرقام (١٤٩) لسنة ٢٠٠٢، (٨٩) لسنة ٢٠٠٣، (٨٦) لسنة ٢٠٠٤، (٩١) لسنة ٢٠٠٥، (٨٥) لسنة ٢٠٠٦ ضمن المرتب الذي يحسب على أساسه المكافأة المستحقة للمعروضة حالته الأول. كما تم حساب العلاوات الخاصة غير المضمومة المقررة بالقوانين أرقام (٧٧) لسنة ٢٠٠٧، (١١٤) لسنة ٢٠٠٨، (١٢٨) لسنة ٢٠٠٩، (٧٠) لسنة ٢٠١٠، (٢١) لسنة ٢٠١١ ضمن المرتب الذي يحسب على أساسه المكافأة المستحقة للمعروضة حالته الثاني. وهو ما يخالف ما نصحت حكم انقاسون إذ إنه بدء من تاريخ إحالتها على المعاش لا يدخل ضمن المرتب الذي يحسب على أساسه مقدار المكافأة المستحقة لهما سوى العلاوات الخاصة المضمومة فقط أما العلاوات الخاصة غير المضمومة لمشار إليهما فإنها لا تصم إلى هذا المرتب الذي يحسب على أساسه المكافأة المستحقة لهما بحسبانها قد استعفت في تاريخ لاحق على إحالتها على المعاش وقد تم ضمها ضمن الزيادات المقررة للمعاشات بمقتضى القوانين وقرارات رئيس الجمهورية أرقام (١٥٠) لسنة ٢٠٠٢، (٩١) لسنة ٢٠٠٣، (٨٨) لسنة ٢٠٠٤، (١٢٦) لسنة ٢٠٠٥، (١٦٠) لسنة ٢٠٠٦، (١٦٩) لسنة ٢٠٠٧، (١١٤) لسنة ٢٠٠٨، (١٤٧) لسنة ٢٠٠٩، (١٢٧) لسنة ٢٠١٠، (٥٥) لسنة ٢٠١١. مع وجوب مراعاة أنه إذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة المذكورة فإنه يتعين أداء الفرق بينهما إليهما من الجهة التي يعدل بها.

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسي الفتوي والتشريع - إلى عدم جوار حساب العلاوات الخاصة غير المصنومة للمرتب في الوعاء الذي يتحدد على أساسه المكافأة المستحقة للأساتذة المتفرغين. تأكيداً لافتاء الجمعية العمومية السابق، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوي الجمعية العمومية لقسي الفتوي والتشريع - ملف رقم ١٧٠٨/٤/٨٦ - بتاريخ ١٥ من يونيو عام ٢٠١٦ م الموافق ١٠ من رمضان عام ١٤٣٧ هـ)

#### الفتوي رقم (٨٧) :-

بشأن أحقية أعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين بالجامعة العاملین على إجازات أثناء فترة نصف العام أو الإجازة الصيفية أو أثناء الدراسة بالجامعة في الحصول على جميع مستحقاتهم المالية المتمثلة في المرتب والبدلات والحوافز (بدل الجامعة، حافز الجودة والتفريع العلمي، حافز الساعات المكتنية، حافز التطوير، بدل الروادة).

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه إلناؤها أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تنطبق على العاملين الذين تنظم شؤونهم بقوانين أو قرارات خاصة إلا فيما خلت منه هذه القوانين أو القرارات وذلك بشرط ألا تعارض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع أحكام القانون العاص ولا تتصادم مع موصفه أو مع طبيعة الوظائف التي تحكمها.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن من حق كل من ينتظم في عمل أن يحصل على إجازة اعتيادية، وأن هذا الحق من الحقوق التي لا يجوز لجهة العمل أن تعجبه عن منسحقه، وإلا كان ذلك منها عدواناً على صحته النفسية ولنفسه وأخلاقاً بأحد التزاماتها الجوهرية التي لا يجوز للعامل ذاته أن يتسامح فيها، وأن المشرع صاغ في هذا الإطار بعض المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ حق العامل في الإجازة السنوية فهد بدلت حد مفقود بعض القانون بطن قائما ف بقت الرابطة الوظيفية قائمة محددا للإجازة السنوية مددا تختلف باختلاف مدة خدمة العامل وأن الغاية من تلك الإجازة أن يستعيد العامل خلال فواء المادية والمقصومة إدهى فرصة اقتضاها المشرع على كل من العاص وجبة الإدارة فلا يملك أي صيف إداره كلفاً أو جرنياً، إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل.

وتبين للجمعية العمومية أن النصوص المانحة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تعدد مدداً ولا إجراءات بقيام بالإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والمساعدون والمدرسون، ومن ثم فلا مناص - بعد ما تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصدها لشرعة العامة للتوظيف في هذا الصدد. خاصة أنها لا تتصادم مع هذه النصوص مما ينبغي معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعي في كلياتهم أو معاهدهم وانتهائها قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد - حملاً له على الصحة - على أنه محصن لتعديد للإطار الزمني الذي يسوغ فيه لعضو

هيئة التدريس بالجامعة طبقاً للسياق المعتاد أن يحصل خلاله على إحارته الاعتيادية. كما يجب يتبصر بأن هذا التحديد ليس تحديداً تحكيمياً قيجور لأعضاء هيئة التدريس أن يحصلوا خارجه أي خارج نطاق هذا التوقيت - على إجراءات اعتيادية فهو تحديد للمعيار العال للتحصول على الإجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس، بحيث أنه إذا لم يستعمل شاعرو وتلائف أعضاء هيئة التدريس حقهم في الحصول على الإجازة الاعتيادية خلال هذه الفترة أو استعملوا جزءاً منه ورسم في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي وسعت ظروف العمل بذلك وانبعث الإجراءات المقررة قانوناً ومسؤولاً إلى صدور موافقة الجهة المختصة. فإن هذه الإجازة تعد من الإجازات الاعتيادية ويتمتع بالحاصل عليها بالحقائق المقررة ذهاباً للحصول على إجازة اعتيادية في الوقت العال للتحصول على هذه الإجازة

ولاحظت الجمعية العمومية أن الإجازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس في جره من علاقة العمل التنظيمية ومن حقوق لعضو المؤسسة في هذه العلاقة. والعق فيها تحول بعلاقة العمل ذاتها، فتبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله لمدة اثناء مدة إجازته ومسحة لأثارها القانونية. ومن بين هذه الأثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل الإجازة بحيث تظل معامته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وحوافز وأجور إضافية وبدلات وكأنه بالعمل - متخذاً ومفاداً - وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المنصبط الذي يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية

فلا ماس من تمتع الحاصل على الإجازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق، والقول بغير ذلك يؤدي إلى عروف عضو هيئة التدريس عن الحصول على إحارته الاعتيادية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك رفاق لحقه في الإجازة مما قد يؤدي إلى زهاقه تماماً بما يخالف القانون وينتج بيئة غير صحية في العمل العامي

واستعرضت لجمعية العمومية ما جرى عليه إقرارها من أن المشرع رغبة منه في ألا تعزيم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بما الدين عملوا في محرابها أعواناً عديدة أوجب تعيين هؤلاء - أي كانت درجاتهم - عند بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة بصفة شخصية أساتذة متفرجين مالم تنصرف رغبتهم إلى غير ذلك، وحدد المشرع بالتفصيل المعايير المالية لهم، وقضى بأن يستصحب الأستاذ المنقر في هذه الحالة مركزه القانوني معداً من جهة أنه يصير متفرغاً للاستاذية وحذف متحفظاً من الأعضاء التي عني أن تحقق هذه الأستاذية من تقلد للمراكز الإدارية كالعمادة والوكالة وغيرهما وبذلك يستمر العضو في استصحاب وصفه ذاته بحسب الدرجة لجامعة التي كان عليها في تاريخ إحالته على المعاش. دون نظر إلى أنه أصبح استاذاً متفرغاً إذ إنه محص بسعية يجرى التعبير بها مجرى الغالب، كما أنها لاتعد في حكم لترقية إلى درجة استاذ لمن بلغ من المسن على درجة أستاذ مساعد أو مدرس بحسبان أنه ببلوغه هذه السن يخرج من عداد المخاضين بأحكام لترقيات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ويظل له مع ذلك - وفي ضوء تفرغه للأستاذية وحدها وأنه يعمل بعد انتهاء خدمته لعرض هذا التفرغ فقط - ما لأعضاء هيئة التدريس من حقوق ومزايا عليهم من واجبات عن نحو ما كشفت

عنه المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ولازيم أن من أهم هذه الحقوق أحقيته في الإحارات لاعتدائية بأحر المقررة لأعضاء هيئة التدريس، فلا عمل دائم بدون راحة، فالإحارات الاعتمادية جزء من علاقة العمل ومن حقوق العامل لنفسه في هذه العلاقة والحق فيه معول بعلاقة العمل ذاتها، وبما أن الأستاذ المنفرد يعمل فلا بد له من إجازة اعتيادية لراحته ولتعدد نشاطه بما ينعكس على العميلة التعليمية التي من أجلها أوجب المشرع تعيين أعضاء هيئة التدريس عند بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة أساندة منفرعين

واستظهرت الجمعية العمومية أيضا أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ - زيادة بدل الجامعة المقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون واشترط لصرف هذه الزيادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعيا للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فصلا عن عدم تقاضيه أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها

وبين للجمعية العمومية أيضا أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات باطت بالمجلس الأعلى للجامعات وضع المواعيد المنظمة لجميع أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين حوافر مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيده لاداء على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص، وأن هذه القواعد من الواجب نشرها في الوقائع المصرية لتصبح هو عد سطيحية عامة مجردة إلا أن الثالث أن القرار المنظم لصرف د. فر لساعات المكنتية الزائدة والقرار المنظم لصرف حافر الجودة والتميز العلمي وكذلك القرار المنظم لصرف حافر التطوير محل التساؤل المائل لم يتم نشرهم في الوقائع المصرية، وبحث إنه على الرغم من أن الفصل بالنسبة للقرارات الإدارية لتنظيمية أنه لا يحتج بها في مواجهة لأفراد إلا من نابع نشرها بالطرق المقررة قانونا وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم من سبل قانون ليعلموا بها، إلا أن هذه القرارات تعد ملزمة قانونا بالنسبة لجهة الإدارة لافتراض علمها بها من تاريخ صدورهما فتطلق في مواجبتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر ولا يقل منها التحدى بعدم نفاذها في حقا إلا بنشرها

كما تبين للجمعية العمومية أن المشرع، رعاية منه لطلال وساهمة في حل مشاكلهم، ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تأليفها من بين أعضاء مجلس الكلية ولغيرهم من الأساتذة والمختصين بتنظيم سياسة ريادة علمية للطلاب يتم من خلالها بقسم طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معبد تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الجامعة وأساندها وهو ما تعارف على تسميته بالريادة العلمية، وأنه فيما يتعلق بكفاءة الريادة العلمية، فإن مناط منحها هو تولي أي منهم ريادة الطلاب على النحو المشار إليه

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تمرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات يصرف بداهة إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن يصرف إلى عضو هيئة التدريس المصرح له بإجازة اعتيادية، ثم يدر بحد المشرع مع من يحصل على إجازة اعتيادية من الحصول على هذا البدل والقول بغير ذلك يحمل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعة الإجازة الاعتيادية

فإذا كان مصرحاً لعضو هيئة التدريس من السلطة المختصة بإجازة اعتيادية فلا ماس من استصحاب وضعه السابق على حصوله على هذه الإجازة فإذا كان مستظماً في خدمة الجامعة والعميلة التعليمية لمدة أربعة أيام على الأقل أسبوعياً ولا يتفاضي أي مستحدث مالية عن عمله خلال هذه الأيام من أي مصدر، فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة إجازته الاعتيادية المصرح له بها

أما إذا تخلفت بشأنه الشروط المقررة قانوناً لاستحقاق الزيادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة، استصحب هذا لوضع خلال فترة الإجازة وتختلف بشأنه مناه استحقاقها

و بالمطلق دأبه ولجنة دأبه لا يجوز أن يصرح لعضو هيئة التدريس أو الأسناد المتفرغ بإجازة اعتيادية ويحرم من حافز الساعات المكتسبة أو من حافز العودة والفرغ العلمي أو من حافز التطوير أو من بدل الريادة من كانوا يستحقون هذه المزايا قبل الحصول على الإجازة فلا يصح قدسناً للجامعة حرمان عضو هيئة التدريس أو الأستاذ المتفرغ من حقهما في هذه المزايا نتيجة حصولهما على حقهما في الإجازة الاعتيادية

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن أعضاء هيئة التدريس يستحقون خلال فترة الإجازة الاعتيادية المصرح لهم بها المزايا المالية المشار إليها مادام مناه الاستحقاق قد توفر لمل حصولهم على الإجازة الاعتيادية، وأن الثلاثة المتفرغين يتمتعون بالحقوق ذات المقررة لزملائهم ومن أخصب الحق في الحصول على إجازة اعتيادية بأجر مما يعطى لهم الحق في استحقاق المزايا المالية المشار إليها أيضاً مادام مناه الاستحقاق توفر في حقهم قبل حصولهم على الإجازة الاعتيادية

و حيث إنه هدأ بما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن المفروضة حالاتهم شح لهم بإجازات اعتيادية وقد حلت الأوراق معاً يفيد تخلف مناه استحقاق المزايا المادية المشار إليها في حقهم قبل النصريح لهم بهذه الإجراءات الاعتيادية فمن ثم فإنهم يستصحبون ما كان عليه أمرهم قبل الإجازة بحيث تظل معاملتهم فيب يتفق باستحقاق كل مبرة من المزايا المالية المشار إليها وكانهم بالفعل فيستحقونها من توفر في حقهم مناه استحقاق كل من في حقهم قبل الإجازة فيحدد مدى استحقاقهم معاً أو عنفاً بناء على توفر شروط الاستحقاق خلال الفترة السابقة على الإجازة.

دون أن يدبر من ذلك ما تضمنته قرارات رئيس الجامعة أرقام (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٢، (٣٧٥٦) لسنة ٢٠١١، (٣٨١٦) لسنة ٢٠١١ من حرمانهم من هذه المزايا خلال فترة الإجازة على النحو الوارد بالوقائع

حيث إن ما تضمنته هذه القرارات في هذا الخصوص يخالف القانون لكونها تنقض إلى عزوف صاحب الحق في الإجازة الاعتيادية عن التمتع بحقه حتى لا تتأثر حقوقه المالية بما يقوص الحق في الإجازة لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى أحقية المعروضة حالانهم في صرف الزيادة المقررة لسدل الجامعة المقررة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٢، وسدل الريادة العلمية، وحافز الصاعات المكتبية، وحافز الجودة و لتعزغ العلمي، وحافز التطوير خلال فترة لإجازة الاعتيادية، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٦/٤/١٩٦٠ بتاريخ ٢ من مارس عام ٢٠١٦م الموافق ٢٢ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦هـ)

### الفتوى رقم (٨٨):-

بشأن أحقية السيد/..... الباحث بقسم بحوث الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، في تقاضي الزيادة المقررة لسدل الجامعة المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٢ أثناء إيفاده إلى دولة ألمانيا في مهمة علمية على نفقة إدارة البعثات بوزارة التعليم العالي

استظهرت الجمعية العمومية أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية و لجنائية يعد إحدى المؤسسات العلمية الخاصة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية، ويطبق على أعضاء هيئة البحوث به والوظائف المعاونة لهم أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بالنسبة لجميع الشئون الخاصة بالتنعيع والترقية والنقل والمدب والإعارة والإجازات والإيفاد والواجبات ولتأديب ونهاء الخدمة كما يطبق عليهم جدول المرتبات والبدلات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه على أن يسرى بشأنهم أي تعديل يطرأ على هذا الجدول من تاريخ نفاذه، وذلك كله برعاية جدول معادله الوظائف المرافق للائحة المركز المشار إليها سلفاً.

وأن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات، وفي سبيل إصلاح أجورهم، قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ١٩٦٢ - رد بدل الجامعة لمقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرافق لهذا لقانون، وشرط لصرف هذه الريادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، دون الهيئة المعاونة، تفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد دس أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليا في قانون تنظيم الجامعات فضلاً عن عدم تقصيرهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ١٩٦٢ من تفرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات يتصرف بداهة إلى عضو هيئة لتدريس الفائتم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن يصرف إلى عضو هيئة التدريس الموفد من جهة عمنه أو من الدولة في مهمة علمية، فلم يدر يحدد المشرع

منع من تولد جهة عمله أو الدولة في مهمة علمية من الحصول على هذا البدل مادام مستحقاً لراتبه والقول بعبر ذلك يحمل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعته لإيفاد في مهمة علمية كما أن القول العكسي يشجع عضو هيئة على الفعود عن البحث العلمي وعن الاطلاع على مستجدات العلم حتى لا يعقد للميزات المدنية المقررة له خلال فترة المهمة العلمية وهو ما يناقض بوضوح أغراض المشرع الجلية في قانون تنظيم الجامعات ويتناقض بضاً مع المنطق

فإذا أوفدت الجامعة أو الدولة عضو هيئة التدريس في مهمة علمية وكان مستحقاً لراتبه فلا مناص من استصحاب وضعه السابق على بداية تنفيذ المهمة العلمية فإذا كان مستحقاً في خدمة الجامعة والعملية التعيينية لمدة أربعة أشهر على الأقل استوعباً، ولا بتفاسي أي مستحقات مالية عن عمل خلال هذه الأيام من أي مصدر، فإنه يستصحب هذه الحال خلال إيفاده في المهمة العلمية وذلك مع مراعاة أن الشروط التي أوردها المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ المشار إليه لصرف هذه الرتبة تطبق بشأن أعضاء هيئة التدريس دون الهيئة المعاونة، على نحو ما أسلفنا بيانه، فأعضاء الهيئة المعاونة يستحقون في حالة إيفادهم في مهمة علمية من الجامعة أو الدولة صرف الرتبة المقررة لبدل الجامعة، دون بحث حاله السابق على بداية تعيينهم المهمة العلمية، مادامت علاقته الوظيفية بالجامعة لم تنقطع، وتحققت فيهم أسباب الحصول على الأجر، بحسبان أن المهمة الأساسية لهم على وفق ما ورد بقانون تنظيم الجامعات هي القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا وبما يعهد به القسم المختص، لهم من تفرغات وتفرغات علمية وهذه المهمة تقتضي التخفيف من الحضور الدائم في الجامعة وثقتى بصورة أكبر لانتظام في المذاكرة والبحث

ومن حيث إنه تربيًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته يعمل في وظيفة باحث بقسم بحوث الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والحماية وهي من الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة البحث العلمي بالمركز وتعاذل وظيفة مبرس مساعد بالجامعة- وقد تم إيفاده في مهمة علمية على نفقة إدارة البعثات بوزارة لتعليم العالي إلى دولة ألمانيا لمدة ستة أشهر، ومن ثم فإنه يعامل خلال فترة إيفاده، فيما يتعلق باستحقاق الرتبة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢، وكأنه بالعمل ومن ثم يستحق لرتبة المقررة لبدل الجامعة دون حاجة لبحث الحالة السابقة على حصوله على إذن بالإيفاد في مهمة علمية مادامت علاقته الوظيفية بالجامعة لم تنقطع وتحققت فيه أسباب الحصول على الأجر

لدلت انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع، إل أحقية المعروضة حالته في صرف الرتبة المقررة في بدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢، خلال فترة إيفاده في مهمة علمية، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٥٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٢ من مارس عام ٢٠١٦ م الموافق ٢٢ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦ هـ)

يشان مدى حلية كرس أعطاء هيئة التدريس ومعاونتهم في صرف الزيادة المقررة لجناب الجامعة، وحاصر الحدود والتفرع، بمعنى، خلال فترات الأجازات الاعيادية، والبرقية، والمطوية بأحر كامل، والوضع، والعج، والقيام العنمية والمشاركة في مشروعات بحثية ممولة من حبة خارجية أو عسوية، والتفرع العنمية، وعسك حصور صذكر عديم، أو ورشة عمل، وأثناء البعثات الد حلية والخارجية، والأشغال المشتركة، والأجازات لدراسة براض

استطيرب الجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه إقتونها، أن أحكام قانون نظام العاملين المدربين بالدولة لا تطبق على العاملين الذين سظم بشؤون توظيفهم قوانين أو لقرار خاصة إلا فيما حلس منه هذه القوانين أو إقتراوات وذلك بشرط ألا تتعارض أحكام قانون نظام العاملين المدربين بالدولة مع أحكام القانون الخامس، ولا تصادم مع موصوه أو مع حليبة بوظائف التي معكمها.

وإستطيرب الجمعية العمومية أبها أن من حلى كل من سظم في عمل أن يحصل على إجازة اعتيادية وأن هذ العلى من الحقوف التي لا يحور لجهة العمل أن تعجبه عمن يستعفه وإلا كان ذلك منها عدوفاً على صحته النفسية والذهنية، وخلال باحد التزاماتها الجوهرية التي لا يجوز للعامل دانه أن يتسامح فيها، وب المشرع قد صاغ في هذا الإطار نص المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدربين بالدولة الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ حتى العامل في الإجازة السنوية فقد بذلك حقا مطرا ينسب الكسبون بظل قائما طالما يقم الربطة الوظيفية قائمة محدد للإجازة السنوية مددا مختلف باختلاف مدة خدمة العامل وأن العاية من تلك الإجازة أن يستعهد العامل خلالها لقواء لمادة والمعدية إذ هي لفرضية المفدى المشرع على كل من العامل وجهة لإداره علا يملك أى منها، هافره كليا أو حرتها إلا لتسياب قوة لقتنصها مصبحة العمل

ولبن للجمعية العمومية أن المصوب المانعة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تحدد محدولا إخرهات القيد بالإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعطاء هيئة التدريس، وبم الأستاذة والأستاذة لمساعدون، والمدرسون أو لشاغلي الوظائف المعاونة وهم المدرسون المساعدون والمعدون، ومن ثم فلا مفاى - تمها لما نظم - من استدعاء الأحكام التي مرصدها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الصدد، خاصة وأن لا تصادم ولا تتابى مع هذه المصوب مما يقضى معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٦) من قانون تنظيم الجامعات من بدء إجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام الجامعى في كتبهم أو معادهم وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعى الجديد حلالاً له على الصبحة - على أنه محض تعهد للإطار الرسمى الذى يسوغ فيه طمها للسباق بعتاد لعضو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على إجازته الاعتيادية خلاله، وسيطبق الأمر دة بالمسبة لشاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة مدررس الذين يطبق عليهم حكم المادة (١٦١) من قانون سظم الجامعات والتي تعدد ميعاد الإجازة في نساء العطلة نصيغية - لمعلقة اسما بالعاملين من غير عطاء هيئة التدريس والتي تطبق على شاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بحكم الإحالة الواردة

بالمادة (١٣٠) من القانون ذاته - كما يجب التمسك إلى أن هذا التحدد ليس تحديداً تحكيمياً فيجوز لأعضاء هيئة التدريس وللمعاونين أن يحصلوا خروجه - أي خارج نطاق هذا التوقيت - على إحازات اعتمادية فهو تعهد للتعهد الغالب للحصول على الإحازة الاعتمادية لأعضاء هيئة التدريس ومن معاونهم، بحيث إنه إذ لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس أو الوظائف المعدرة عنهم في الحصول على الإحازة الاعتمادية خلال هذه الفترة أو استعملوا جزءاً منه ورغبوا في الحصول على إحازة اعتمادية في وقت آخر خلال العام الدراسي وسعحت ظروف العمل بذلك واتسعت الإجراءات المقررة قانوناً وصولاً إلى صدور موازنة الجهة المختصة، فإن هذه الإحازة تعد من الإحازات الاعتمادية ويتمتع الحاصل عليها بدات الحقوق المقررة للحاصل على إحازة اعتمادية في لوقت الغالب للحصول على هذه الإحازة

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الإحازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس وعضو الهيئة المعاوية له هي جزء من علاقة العمل التنظيمية ومن حقوق العضو المقسة في هذه العلاقة. والحق فيها منحول بعلاقة العمل دائها، فتبقى لرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله فائمة أثناء مدة جازته ومنتحة لأثارها القانونية، ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل الإحازة بحيث يظل معاملته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وحوافز وأجور إضافية ومداوات وكأنه بالعمل متخاً ومقناً - وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإحازة بحسبان أن هذا هو المفيد الوحيد المتخبط الذي يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإحازة الاعتمادية

فلا مناص من تمنع الحاصل على الإحازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق و لقول بغير ذلك يؤدي أن عروف عضو هيئة التدريس ومن معاونه عن الحصول على حازاته الاعتمادية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك إرهاب لعفه في الإحازة مما قد يؤدي إلى إرهابه تمسكاً بما يخالف القانون وينتج بيئة غير صحية في العمل الجامعي.

وما يعلق على الإحازة الاعتمادية يعلق على إحازة أداء لخدمة الحج وكذلك إحازة الوضع والإحازة المرضية بأحر كامل.

واستظهرت الجمعية العمومية أيضاً أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاوية بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ زيادة بدل لجامعة لمقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالحصول المرافق لهذا القانون و شرط لصرف هذه الزيادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس دون لبيته المعاوية تفرغهم لكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فضلاً عن عدم تقاضيه أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع بالقانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تفرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات بصرف بدها إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن

بمصرف إلى عضو هيئة التدريس المصرح له بإحارة اعتمادية، فتم يسر بخلد المشرع مع من يحصل على إحارة اعتمادية و إحارة مرسية بأجر كاس أو إحارة أداء فريضة الحج أو إحارة لوضع من الحصول على هذا البذل و لقول بغير ذلك يحمل نفسا في تمسير النص في موه طبيعة لإحارات لمشار إليها فإذا كان من حق عضو هيئة التدريس الحصول على هذه الإحارات وصرح له بذلك من السلطة المختصة فلا مناص من استصحاب وصفا السابق عن حصوله على هذه الإحارات فإذا كان منتظما في خدمة الجامعة والعملية التعليمية لمدة أربعة أيام عن الأقل أسبوعيا ولا بطاقي مستحقا مالمية عن عمل خلال هذه الأيام من أي مصدر فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة لإحارات المشار إليها

أما إذا تخلفت بشأنه الشروط لمصلحة قانونا لاستحقاق الريادة المقررة لبذل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ قبل الحصول على إحارة استصحب هذا الوضع خلال فترة الإحارة وتختلف شأنه مماط استحقاقها، مع مراعاة أن الشروط التي أوردتها المشرع في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه لمصرف هذه الريادة تطبق بشأن أعضاء هيئة التدريس دون الهيئة المعاونة على نحو ما أسلفا بهانه فيستحقون في حالة الإحارات المذكورة صرف الريادة المقررة لبذل الجامعة دون بحث لحالة السابقة على حصولهم على الإحارة مادامت علاقتهم الوظيفية بالجامعة لم تقطع وبحققت فيهم أسباب الحصول على أجر بحسبان أن المهنة الأساسية لهم عن وفق ما ورد بقانون تنظيم الجامعات هي لقيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا وما يعهد به إليهم القسم المختص من المعبريات و لدروس العلمية وهذه المهنة تقتضي التخفيف قليلا من واجب الحضور الدائم بالجامعة وتقتضي بصورة أكثر الانقطاع في المذاكرة والبحث

وما يطبق على الإحارات المذكورة يطبق على المهام العلمية والنفرة العلني لمخصوص عليه بالمادة (٨٨) من قانون تنظيم الجامعات ويطبق على فترات حضور المؤتمرات العلمية وأثناء المحطات والإشراف المشترك والإحارات الدراسية وأثناء المشاركة في المشروعات المهنية طالما استحق عضو هيئة التدريس أو عضو الهيئة المعاونة راتبه في هذه الأحوال فيستحق الزيادة المقررة في بدل الجامعة والقول بغير ذلك يشجع عضو هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة على التفرغ عن البحث العلني وعن الإطلاع على مستجدات العلم حتى لا يلفد المميزات المادية المقررة له خلال لفترات المشار إليها وهو ما ينافي بوصف أغراض المشرع لجلية في قانون تنظيم الجامعات ويتناقض أيضا مع المنطق.

وبين للجمعية العمومية أخيرا أن اللاتحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ما طلت بالمجلس الأعلى لجامعات وضع الفواعد المنظمة لمخ أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعلمين حوافر مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء على أن يصدر بها قرار من وزير التعليم وأن هذه الفواعد من الوجوب نشرها في لوقائع لمصرية تنضما قواعدا تنظيمية عامة مجردة لا أن لثابت أن القرار المنظم لمصرف حوافر الحدود و لنفرا العلني محل التساؤل المائل لم ينشر في الوقائع المصرية، وحيث إنه على الرغم من أن الأصل بالنسبة للقرارات الإدارية التنظيمية أنه لا يطبق بها في مواجهة الأفراد إلا من تاريخ نشرها بالطرق المقررة قانونا وذلك حتى لا يبرموا بأمر لم يكن لهم من سبيل قانوني لمعلموا

بها، إلا أن هذه القرارات تُعدّ ملزمة قانوناً بالنسبة لجهة الإدارة لافتقارها علمها بها من تاريخ صدورها فتطبق في مواجعتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر ولا يقبل منها التحدي بعدم نفاذها في حجبها لا بشروطها، وبسببها على حافز الجودة والتفوق العلمي ما سبق تقريره بشأن استحقاق بطل الجامعة خلال فترات الإجازات المذكورة والمهام العلمية والتفوق العلمي المنصوص عليه بالمادة (٨٨) من قانون تنظيم الجامعات وأثناء حضور المؤتمرات العلمية والبعثات والإشراف المشترك والإجازات الدراسية وأثناء المشاركة في المشروعات البحثية مثل استحقاق عضو هيئة التدريس أو عضو الهيئة المعاونة راتبه في هذه الأحوال.

ومؤدى ذلك أن أعضاء هيئة التدريس يستصحبون ما كان عليه أمرهم قبل الإجازة الاعتيادية أو الإجازة الدراسية بأجر كامل أو إحالة أداء قديمة الحجج أو إحالة الوضع، وكذلك يستصحبون ما كان عليه أمرهم قبل المهام العلمية والتفوق العلمي المنصوص عليه بالمادة (٨٨) من قانون تنظيم الجامعات وقبل حضور المؤتمرات العلمية والبعثات والإشراف المشترك والإجازات الدراسية وقبل المشاركة في المشروعات البحثية طالما كانوا يستحقون راتبهم في هذه الأحوال، بحيث تظل معاملتهم فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لبطل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وحافز الجودة والتفوق العلمي وكأنهم بالعمل، أما شاغلي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس فلا حاجة لبحث إعادة السانفة على حصولهم على الإجازات وفي الأحوال المشار إليها ما دامت علاقاتهم لوظيفته بالجامعة لم تنقطع وتحقق فيهم أسباب الحصول على الأجر.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى أحقية أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم في الريادة المقررة لبطل الجامعة المقررة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وحافز الجودة والتفوق العلمي، خلال فترات الإجازات المشار إليها وأثناء المهام العلمية والتفوق العلمي وأثناء حضور المؤتمرات العلمية والبعثات والإشراف المشترك والإجازات الدراسية وأثناء المشاركة في المشروعات البحثية، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٨٦/١/١٩٠٠ - بتاريخ ٢ من مارس عام ٢٠١٦ م الموافق ٢٢ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦ هـ)

#### الفتوى رقم (٩٠):

بشأن إنشاء جامعة بنى سويف جامعة أهلية على وفق أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩  
بإصدار قانون الجامعات الخاصة والأهلية وقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة  
١٩٧٢، وإنشاء جامعة بنى سويف معهد عال خاص على وفق أحكام القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠  
بتنظيم المعاهد العليا الخاصة وقانون تنظيم الجامعات

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات ناط بالجامعات الخاصة لأحكامه الاحتصاص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذى تقوم به الكليات والمعاهد التابعة لها تحقيقاً لأغراضها المنصوص عليها بالمادة (١) منه وقرر اتخاذ هذه الجامعات شكل الهيئات

العامة، ومنحها الشخصية الاعتبارية، وحدد الأداة القانونية التي تنشأ بها الجامعة في إطار القانون المشار إليه. فمضى على أن تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالي وبعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات، إلا أنه دعم لتعليم الجامعي والمحت العملي وتلبية لاحتياجات المجتمع من التخصصات العلمية الحديثة أحرر المشرع في القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ إنشاء جامعات أهلية لا تهدف إلى الربح، بناء على طلب شخص طبيعي أو شخص اعتباري أو مهنة معاً أو مؤسسه ذات بفع عام، ومنح المشرع لجامعة الأهلية الشخصية الاعتبارية الخاصة، لتشكل لجامعات الأهلية إلى جانب الجامعات الخاصة أحد جناحي التعليم الجامعي غير الحكومي، واستلزم المشرع لإنشائها وتحديد نطاقها صدور قرار بذلك من رئيس الجمهورية. بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التعليم العالي ومن ثم قابله وبعد صدور قانون لجامعات الخاصة والأهلية سالف الذكر أصبح لتعليم الجامعي ثلاثة أنواع الجامعات الحكومية والتي تخضع لأحكام قانون تنظيم الجامعات و لجامعات الخاصة والجامعات الأهلية التي تخصصان لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ بغير تدخل بينهما، إذ يقتصر كل منهما بطبيعته القانونية ونظامه القانوني المستقل، المحدد لأغراضه وسبل رقابة الدولة على أدائه

كما استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع في القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر أجاز إنشاء معاهد عليا خاصة بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التعليم العالي بهدف مساعدة بعض المعاهد العالية الحكومية في تحقيق أهدافها، أو تحقيق أهداف خاصة بها، أو المشاركة في تحقيق خطط التنمية ووضع لعلم في خدمتها، وقد سبب قانون للحصول على ترخيص بفتح معهد عالي خاص أن يكون صاحب المعهد من بين أشخاص لقانون العام أو الخاص حيث حظر المشرع منح هذا الترخيص لشخص طبيعي، فشرط أن يكون طالب الترخيص من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسات العامة أو مناهة من النقابات أو جمعية من الجمعيات المشكلة على وفق أحكام القانون.

ولما كان من المقرر فتحها وقضاء وقتة أن الأشخاص الاعتبارية العامة بنسبها لقانون، محددا لها اختصاصاتها ومقررا لها نطاق سلطاتها ومكاتبها، وذلك على مدى من أهدافها ووظائفها فلا يجوز لها مجاورة هذه الأهداف، ولا أن تباشر ما لم يرد لها به في نص صريح، ومن ثم يعدو الأصل المعتكف إليه بشأن لأشخاص الاعتبارية هو الحظر، ما لم يصر القانون على الإباحة، فمضى قانون مو الذي يسمح قدر القومية وحد الأهلية الذي يتمتع به الشخص الاعتباري وفي إطار ما يقرره لقانون في هذا الخصوص بدور مكاتب الشخص الاعتباري وسلطاته، ومن ثم تعدو تصرفات الشخص الاعتباري المجاورة لأغراضه هي وعديم الأهلية سوء، فلا تؤثر أكلاً ولا تنزع الرأ، وبسعى بطلان قريباً لاي تصرف يجاوز فيه الشخص الاعتباري حد أهليته المصبوطة بإطار لأغراض التي نشأ لأجلها

كما استظهرت الجمعية العمومية - وعلى نحو ما استقر عليه إفتاؤها - أن الدستور ناط برئيس مجلس الوزراء، أو من يعينه القانون إصدار النوائح التنفيذية لقوانين شريطة ألا تتضمن تعديلاً للحكم في القانون، أو تعطيلاً لمقتضاه، أو إعفاء من تفيذه، ولا أن تتناول بالتنظيم ما لم يتضمنه لقانون،

فإن لوائح التنفيذية تفصيل ما ورد إجمالاً من نصوص وتقتصر ما غُلب منها وذلك كله بالصواب المشار إليها، فلا يملك التشريع للأنص المفضل أو المفسر تعطيل أو تعديل أو الإغناء من حكم النص الذي يستلزمه، ومن ثم فإن هذه اللوائح لا تعد تشريعات، فإذا لا بالدر الذي لا سطوي فيه على ما يعد تعديلاً أو تعطيلاً لأحكام القانون أو إغناء من مضمونه، فإن سطوت على ذلك فقدت عناصر قوتها المبرمة كتشريع في حصرية ما خالفت فيه القانون، ويكون لجهة الفتوى ألا يعتمد بها خالفت فيه القانون في مقام تطبيقه.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان المشرع في قانون تنظيم الجامعات مع الجامعات الخاصة أحكامه الشخصية الاعتبارية وجعل اختصاصها بشؤون التعليم الجامعي والبحث العلمي مقصوراً على ما تقوم به الكليات والمعهد التابعة لها، وحصر مجال مشاركة الجامعات الحكومية بالنسبة للجامعات الأهلية على إمكانية المساهمة في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية فقط، ومن ثم فإن أهلية الجامعات الحكومية القانونية تكون مقصورة على أن تنشئ بذاتها جامعات أهلية، خصوصاً مبرم تحديد القانون لنطاق تلك الأهلية في ضوء أغراضها التي لم تشمل على هذا الغرض، ولا عمرة بخلق قانون تنظيم الجامعات من نص صريح يصح إنشاء الجامعة الحكومية لجامعة أهلية، إذ النص الصريح يطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانوناً في المادة (٥٣) من القانون المدني المشار إليها، أما حيث يؤكد فلا يكون مطلوباً.

وإذا كان المستقر عليه في تفسير النصوص التشريعية أنه متى كان النص واضحاً حلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه أو تأويله، كما أن النص في تفسير النص هو القوام عبرته، وكان لفظ المساهمة لو رد بمص المادة (١٨٩) من قانون تنظيم الجامعات - سألقة الذكر - في اللغة مصدر للفعل ساهم وهو يعني المشاركة - واضح الدلالة على معناه في جوار امتلاك الجامعات الحكومية أسهم في الجامعات الأهلية دون امتلاكها كاملة، وهو يختلف عن لفظ الإنشاء وهو في اللغة مصدر للفعل أنشأ ومعناه أقام الشيء أو وجوده بمفرده، وإذا كان المشرع قد أجاز للجامعات الحكومية المساهمة في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية فقط دون إنشاء بمفردها، فإنه يكون قد قرر أن هذه المشاركة لا تتعارض مع الغرض الأساسي الموطأ بالجامعات الحكومية تحقيقه، بل على العكس فإن مشاركتها تعد تدعيفاً للجامعات الأهلية، خاصة وأنها لا تهدف إلى الربح، ولو أراد المشرع أن يصح الجامعات الحكومية الحق في إنشاء جامعات أهلية بمفردها أو إنشاء أو المساهمة في إنشاء معاهد عليها خاصة ما أموره النص على ذلك صراحة، خاصة وأن المشرع عدل هذه المادة ضمن مواد إصدار القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون الجامعات الخاصة والأهلية، وقد تأكد هذا التفسير بيقين - فضلاً عن صراحة النص - من خلال الاختلاف على الأعمال التعصيرية لتعديل نص المادة (١٨٩) من قانون تنظيم الجامعات وما دار بشأن من مناقشات بمجلس الشعب بجلسته المعتبرة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، حيث جاء على لسان السيد المقرر "أن تفسير هذه المادة من وجهة نظر اللجنة أن الجامعات الحكومية يمكنها أن تشارك في إنشاء جامعات أهلية" وحيثما أبدى أحد الأعضاء تخوفه من قيام الجامعات الحكومية بإنشاء الجامعات الأهلية وذكر أنه لا بأس بالإشراف والدعم الفني، لكن عندما يقول إن الجامعة تنشئ جامعة أهلية فهذا أمر لا يبيح، فالأولى بالجامعة الحكومية أن تطور نفسها وأن تتقدم في أبحاثها وأن تنفق على نفسها رد

عليه رئيس المجلس قانلاً "في تساهم فقط". وحيثما سألته أحد النواب في جلسة ذاتها عن تبعية الجامعة الأهلية حال إنشائها معروفة جامعة حكومية هل سيكون للدولة أم للجامعة الحكومية التي أنشأتها، رد عليه رئيس المجلس قانلاً "أن الجامعة الحكومية في هذه الحالة ستكون عضواً في مجلس القضاء باعتبارها أحد الملاك". ومن هذا العرض للأعمال التعضيرية، باعتبارها مع بقى الضوء على أحكام القانون عند إعمالها بعد صدوره كمن يستخلص منها إدراك التوجهات العامة التي توضح مقاصد التشريع وأسباب اعدادده، يوضح بخلاف أن نية لمصر انجبت عند البداية إلى منح الجامعات الحكومية حق المشاركة في إنشاء ودعم الجامعات الأهلية فقط دون إنشائها بمفردها، ومن ثم فلا يجوز لها أن تنعدي إرادة لمصر وتسنئ جامعة أهلية بمفردها

ولاحظت الجمعية العمومية أن الأمر ذاته ينطبق على المعاهد العليا الخاصة حيث لم يجرى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ للجامعات الخاصة الأحكامه أن تنشئ أو يساهم مع غيرها في إنشاء معاهد عليا خاصة

ولا يغير مما تقدم ما ورد في قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩، أو في القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٠ بتعليم للمعاهد العليا الخاصة، من تحديد للأشخاص والجهات التي يجوز بناء على طلبها إنشاء جامعات أهلية أو معاهد عليا خاصة، فلا يجوز أن يتصور أن المشرع سمح بمنع المادة (١١) من قانون للجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٩ لأي شخص اعتباري (سواء شخص اعتباري عام أو خاص) أن يشئ جامعة أهلية أو أن يتصور أن المشرع سمح في المادة (٥) من القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٠ بتعليم للمعاهد العليا الخاصة لأي شخص اعتباري عام أن يشئ معهد عال خاص حيث أن هذين النصين هما إلا تحديد - على نحو ما تقدم - للأشخاص والجهات التي يجوز بناء على طلبها إنشاء جامعات أهلية أو معاهد عليا خاصة ولا يعني هذا التحديد من أن ينص في لائحة القانون الذي أنشئ الشخص الاعتباري عن أن من بين المكاتب التي يجوز له مباشرتها لتحقيق هدفه المنوط به إنشاء الجامعات الأهلية أو المعاهد العليا الخاصة ولقول بغير ذلك مؤداه إمكانية قبول طلب إنشاء جامعة أهلية من شركة خاصة مثلا ليس من بين مكاتب المحددة في النظام الأساسي والسجل التجاري الخاصين بها هذه المكاتب.

كما لا يبال بما تقدم ما نصصته الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية لقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٩ - مالف الذكر - والمضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٥ الصادر في ٢٨/٥/٢٠١٥ - وذلك أنها ما كان لرأي في سلطنة رئيس مجلس الوزراء في إصدار هذا القرار - والتي نصت على إعفاء الجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ من الالتزامات المالية المنصوص عليها في هذه المادة عند قيامها بتأسيس أو المشاركة في جامعة أهلية، بما قد يتصور معه أن المشرع أعطى للجامعات الحكومية الحق في إنشاء جامعة أهلية بمفردها، فإن ما نصصته هذه الفقرة بعد استعد ثا بحكم لم يرد بالقانون فيما يخص هذا اللفظ فقط (تأسيس)، وهو ما يخالف أحكام الدستور والقانون بما يفقدها - في خصوصية ما خالفت فيه الدستور والقانون -

قوب الإلزامية كتشريع لانتهى ويتميز طرحها - في هذا الشأن - بأعمال حكم القانون الذي لم يعط للجامعات لحكومية الحق في إنشاء جامعة أهلية، وذلك في ضوء ما هو مستقر عليه قضاء وإفتاء من وجوب تطبيق القانون الأعلى في المرتبة إذا ما تعارض مع قاعدة أدنى.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع، إلى عدم جواز إنشاء جامعة متى سوف معهد عالي خاص أو جامعة أهلية، وذلك على النحو المبين بالسباب

(فتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣١١/١/٥٨ - بتاريخ ١٧ من فبراير عام ٢٠١٦ م. الموافق ٨ من جمادى الأولى عام ١٤٣٧ هـ)

### الفتوى رقم (٩٩) :-

يشأن خلعص لكمة المكافأة المستحقة للأساتذة المتفرغين بالجامعات المصرية بعقداد الريادة

المرطرات على المعاش المستحق لهم.

استظهرت لجمعية العمومية أن المشرع أوجب إنهاء خدمة عضو هيئة التدريس وتسوية معاشه عند بلوغه سن الستين، وأجار له الاستمرار في الخدمة بعد بلوغه هذه السن كأستاذ متفرغ حتى بلوغه سن السبعين - ثم جاء القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه وأطلق هذه السن فاصح لعضو هيئة التدريس بعد بلوغه سن الستين الاستمرار كأستاذ متفرغ دووما تفيد بمن - وعين له مكافأة مالية في مقاب هذا لعمل تساوى الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والبدلات الأخرى وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش وكذا المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيها عدا المناصب الإدارية التي لا يجوز له تقلدها وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في ألا يخل مجموع ما يتقاصه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاصه زميله الذي لم يصل إلى تلك السن

واستعرضت الجمعية ما سطر عليه إندازها من أن المشرع إنما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بعددول المرتبات المقررة لتوظيفه التي يشغلها عضو هيئة التدريس المنهل الموجود بالخدمة وليس بذلك لتي كان يتقاصها لعضو الذي بلغ سن التقاعد بالفعل عند بلوغه سن التقاعد وهو ما يقتضى القول بريادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش إذ لا يسوء الاعتماد بما يطرأ على المعاش من زيادة وإغفال هذه الزيادة إذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما يمتطوى عليه ذلك من الانتقاص من الحقوق المالية للأساتذة المتفرغ عفا هو مقرر لأعضاء هيئة التدريس الأحدث منه مما يتناق مع ما أوجبه المشرع من التسوية في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الإدارية كما لا يجوز القول بتجميد المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ سوغ العضو سن الستين - لى في ذلك إندازاً ليس الذي يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة لتوظيفه.

وحلست الجمعية العمومية من ذلك إلى أن مكافأة الأستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للتوظيفة وتنقص بمقدار الزيادة في المعاش تأكيداً للإلتزام السابق للجمعية في هذا الشأن والذي لم يطرأ من الأسباب ما يفتضي العدول عنه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى أن مكافأة الأستاذ المتفرغ تزيد بزيادة البدلات المقررة للتوظيفة، وتنقص بمقدار الزيادة في المعاش تأكيداً للإلتزام السابق للجمعية العمومية السابق وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فسي الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم ٨٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٠ من إبريل عام ٢٠١٦ الموافق ١٢ من رجب عام ١٤٣٧ هـ)

#### الفتوى رقم (١٦) :

بشأن طلب ابداء الرأي في مدى جواز فصل المعاشر الاستثنائي عن المعاشر الأصلي عند حساب

#### مكافأة الأستاذ المتفرغ

استعملت الجمعية العمومية أن الحق في الحصول على معاش استثنائي طبقاً لأحكام القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٦١ بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية لا بدشاً من القانون مباشرة وإنما يُترك أمره لتقدير الجهة المختصة حسبما يراد في كل حالة على حدة. وقد سطر المشرع برئيس الجمهورية اعتماد قرارات لجنة المعاشات الاستثنائية بمنح معاشات أو مكافآت استثنائية لمن حددتهم النص على سبيل الحصر. وهو ما يظهر منه جلياً أن الأصل أن سلطة رئيس الجمهورية في هذا الشأن تستخدم في كل حالة على حدة عقب صدور قرار من لجنة المعاشات الاستثنائية، فتقرير المعاش الاستثنائي يتم بالنظر إلى ظروف كل حالة على حدة. ولا يتم منحه - بحسب الأصل - طبقاً لقاعدة عامة مجردة تغطي من تساوى في الوظيفة أو المنصب حفا في طلب مساواته بمن تقرر منحه إياه

واستثنى للجمعية العمومية - وحسبما جرى عليه إفتاؤه - أن المشرع رغبة منه في ألا يحرم الجامعات من خيرات أساتذتها الذين عطلوا في محاربتها أعوز عديدة أوجب في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات - المشار إليه - تعييبهم عند بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة استثناء متفرغين، مما سبب بذلك بقاءهم واستمرارهم في الخدمة دوماً حاجة إلى اتخاذ إجراء معين، وذلك ما لم يطلب عصر هيئة التدريس عدم استمراره في العمل بعد بلوغه من انتهاء الخدمة ويستمر عضو هيئة التدريس بالجامعة في القيام بالتدريس بها كأستاذ متفرغ بعد بلوغه من انتهاء الخدمة، وذلك لقاء خُلق مالي. فبعد المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقل مجموع ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يحصل إلى سن المعاش. ولذلك يعزى هذا التحديد بإجمال العناصر الخالصة للتوظيفة التي كان يشغلها عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى، ثم يستعمل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق كمكافأة

وقد لاحظت الجمعية العمومية بشأن تحديد مفهوم المعاش الوارد بالمادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، أن المشرع أورد - فيما يتعلق بهذا المعاش - أحكاماً ثلاثاً أولها عدم حساب مدة التي يقضيها عضو هيئة التدريس كأستاذ متفرغ في المعاش، وثانيها أن هذا المعاش يتحدد أساساً لحساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ، وثالثها الجمع بين هذا المعاش والمكافأة المذكورة ومن ثم فإن المقصود بهذا المعاش ذلك المعاش الذي يدخل في نطاق علاقته الوظيفية التي تربط الأستاذ - بصفة عامة - بالجامعة أو المعهد، والذي لا يعدو أن يكون مقابلًا للاشتراكات التأمينية التي قرر المشرع في قانون التأمين الاجتماعي استقطاعها من راتب الأستاذ العامل في مجال علاقته الوظيفية كأحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قبل بلوغه السن القاسية المقررة للإحالة على المعاش، وهو ما لا ينطبق - بطبيعة الحال - إلا على المعاش عن مدة الخدمة التي قصاها الأستاذ في العمل بالجامعة، وبذلك فإن المعاش الاستثنائي لا يدخل في مفهوم هذا المعاش الذي عنته المادة (١٢١) من قانون الجامعات، ولا يجوز أن يضاف هذا المعاش الاستثنائي على المعاش الأساسي عند حساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ، لاختلاف مصدر وسبب استحقاق كل من المعاشين، فضلاً عن أن المعاش الاستثنائي يقرر في حالات خاصة لتحقيق غايات معينة، ومن ثم فإن عدم استبعاد حساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ المقرر له المعاش الاستثنائي يؤدي إلى إهدار الغايات التي تقرر من أجلها ذلك المعاش.

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم، إلى أنه ينبغي استبعاد المعاش الاستثنائي الذي ينالاه الأستاذ المتفرغ عند حساب المكافأة المستحقة له طبقاً لحكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى استبعاد المعاش الاستثنائي عند حساب المكافأة التي يتقاضاها الأستاذ المتفرغ طبقاً لحكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨٧٢/٤/٨٦ - بتاريخ ٣ من فبراير عام ٢٠١٦ م: الموافق ٢٤ من ربيع الآخر عام ١٤٣٧ هـ)

#### الفتوى رقم (٩٣) :-

بشأن مدى جواز منح أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فرع الخرطوم، علاوة خاصة  
بفئة العلاوة الدورية المقررة للوظيفة المعين عليها أثناء وجودهم بالمقر الرئيس لجامعة القاهرة  
بمحافظة الجيزة.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه، فتاؤها - أن المشرع منح عضو هيئة التدريس في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ميزة تُقدَّر بعلاوة من علاوات الوظيفة المعين عليها وهذه الميزة ترتبط ببقاء عضو هيئة التدريس في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، ولا تُعدُّ جرّةً من المرتب.

كما استظهرت أنه لا يجوز. كأصل عام الالتفات حول صراحة النص فلا محل للاجتهاد أو التأويل في موضع النص الصريح، إذ إن دلالة منطوق النص وصرح عبارته هي أقوى الدلائل في التفسير وصحي كان ما تقدم وكان الثابت أن المشرع في المبدأ (٤) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحقة بقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، قد نص صراحة، على منح من يُعين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم علاوة خاصة من علاوات الوظيفة، لمُعَيَّن عليها، وقد ورد هذا النص بصيغة مُعْلَفة دون تعييد مع هذه العلاوة بأي شروط أخرى. ومن ثم فإن مناط استحقاق هذه العلاوة هو مجرد التعيين في وظيفة من وظائف هيئة التدريس في فرع جامعة القاهرة بالخرطوم والعمل فيه. أيًا كان مقر أو مكان وجود هذا الفرع، إذ إن علة منح العلاوة مقتضى هذا النص هي التعيين في جامعة لقاهرة فرع لخرطوم وحكمة هذا المنح هي الوجود خارج القاهرة ولما كانت الأحكام تدور مع عنها فلا يجوز القول بإشراط وجود الفرع المذكور بمدينة الخرطوم بالسودان لاستحقاق تلك العلاوة إذ لا سبيل مع وضوح النص سلبهم حكمة التشريع ودواعيه، ومن ثم فإن نقل فرع جامعة لقاهرة بالخرطوم إلى المقر الرئيس لجامعة القاهرة بلجيرة لا يحول دون استحقاق أعضاء هيئة التدريس به علاوة لشار إليها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى أحقية أعماء هيئة التدريس بجامعة القاهرة - فرع الخرطوم - في العلاوة المخصوص عليها بالمبدأ (١) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحقة بقانون تنظيم الجامعات المشار إليه. وذلك على النحو المبين بالسبب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم. ١٧٨٣/٤/٨٦ - بتاريخ ٤ من مارس عام ٢٠١٥م الموافق ١٣ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦هـ)

### الفتوى رقم (٩٤) :-

بشأن أحقية رؤساء الجامعات في صرف بدل الزيادة العلمية في ضوء الاقتداءين الصبارين عن الجمعية العمومية في الملحق رقم (٨٦/٤/١١٣١) الصادر بجلسته ١٨/١٠/١٩٨٩ و (٨٦/٤/١١٦٩) الصادر بجلسته ٧/٢/١٩٩٠ وما ابداه الحياز المركزي للتنظيم والإدارة من رأي بعدم استحقاق رئيس المركز بدل الزيادة العلمية

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه إلتزامها - أن قانون تنظيم لجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ نظم كيفية اختيار وتعيين رئيس الجامعة، ولشروط المتطلبات لشغل هذه لوظيفة، كما حدد مسئولياتها وأعبائها والوضع لقانوني لمن يشغلها، كما حدد أداة التعيين فيها ومدة هذا لتعيين فنص على أن يصدر بالتعيين قرار رئيس الجمهورية بناء على عرض من الوزير لمختص وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد يكون فيها رئيس لجامعة متفرغا لإدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ويعتبر خلال هذه الفترة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير وأن لمشرع وعابه منه لشئون الطلاب ومساهمة في حل مشاكلهم ناط بلجنة شئون لطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس

الكلية وغيرهم من الأساتذة والمتخصصين تنظيم سياسة علمية للطلاب يتم من خلالها تخصيص طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية يعاونه مدرس مساعد أو معبد تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي يواجهونها من أجل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الكلية وأساتذتها وهو ما تعرف على تسميته بالريادة العلمية.

ولاحظت الجمعية العمومية أن قانون تنظيم الجامعات حدد اختصاصات رئيس الجامعة، وأنشأت به إدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية ولديه ومعه تلك الاختصاصات اللازمة لتنفيذه لذلك القانون، وأن أداء هذه الأعمال يقتضي من رئيس الجامعة أن يكون متمرسا لأدائها وهو ما حرص القانون المذكور على التأكيد عليه بالنص على اعتبار رئيس الجامعة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير وأن المسم به أن نظام الريادة العلمية يقتضي بحسب طبيعته - كوسيلة للالتقاء الدوري بالطلاب لمعاومتهم في حل مشاكلهم - وجود صلة مباشرة بين متولي الريادة ومن يتلقاها من الطلاب المستفيدين بها، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا كان متولي هذه الريادة من أعضاء هيئة التدريس الفاعلين بالفعل فعلا بما يتيح لهم هذا العمل من مجال للاحتكاك بالطلاب والاقتراح بهم لتعرف على مشاكلهم. وهو هذه المثابة أمر لا يمكن إسهاده لرئيس الجامعة التي يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة مثفرك لأداء أعمالها وشاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير ولا يحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر نظير القيام بها من فضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهي فئة الوظائف القيادية، بها تقتضي أن تكون الأعمال المسندة إلى شاغلها من ذات حسن طبيعة هذه الوظائف القيادية، فلا يسوغ مع حسامة وصحافة الأعباء المنفاة على عاتق رئيس الجامعة أن يسند إليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب إحدى الفرق الدراسية داخل الكلية أو المعهد التابع للجامعة التي يرأسها لاسيما وأن من واجبات رئيس الجامعة، طبقا لقانون تنظيم الجامعات ولأنه التنفيذية، الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية ومراقبة مستوى العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعليمية والإدارية والمالية. ومن ثم فإنه يستوح تحت هذه المهام التحقق من قيام جميع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على أعمال الريادة العلمية بمهام الريادة على أكمل وجه وأتم صورة، وهو ما لا يتأتى إلا قيام رئيس الجامعة بنفسه بأعمال الريادة العلمية إذ سيصبح في هذه الحالة رقيبنا ومشرفا على نفسه

وحيث إن مركز بحوث الصحراء يعد من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية وأن قرار رئيس الجمهورية بإنشاء هذا المركز ضمن النص صراحة على أن يتولى رئيس المركز إدارته وبمصرح سنو و إشراف على أعماله الفنية والإدارية والمالية، كما ضمن النص على تطبيق أحكام اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث على مركز بحوث الصحراء لحين صدور اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا المركز بقرار من رئيس الجمهورية. وقد تضمنت اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث نص على أن يكون لرئيس المركز جميع السلطات المقررة لرئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات ولأنه التنفيذية، لذا فإنه لا يكون من العاثر إسهاد

أعمال الريادة العلمية لرئيس المركز لدات الاعتبار التي يقوم عليها ساد هذه الأعمال لرؤساء الجامعات وينتج بشأن رئيس مركز بحوث الصحراء تبعاً لذلك وجه أفضيته في الحصول على المقابل المقرر للريادة العلمية وذلك في حالة الفول أثناء بتوفر ساط صرف مكافأة الريادة العلمية لأعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة لها بمركز بحوث الصحراء.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، عدم أفضية رئيس مركز بحوث الصحراء في صرف بدل لريادة العلمية، وذلك على النحو المبني بالأسباب  
(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ١٧٩٧/٤/٨٦ - بتاريخ ١ من إبريل سنة ٢٠١٥م الموافق ١١ من جمادى الثاني سنة ١٤٣٦هـ)

#### الفتوى رقم (٩٥) :-

بشأن إعادة حساب العلاوات الخاصة لرؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات على أساس الرتب الثابتة المقررة لوظيفة رئيس جامعة أو وظيفة نائب رئيس جامعة

استظهرت لجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه فتاها - أن قوانين منح العلاوات الخاصة تمت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من آخر العامين الموحد بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون المقرر لها، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ يُمنح العلاوة الخاصة لمنسوبة إلى آخره من تاريخ التعيين، ومتى منحت هذه العلاوات، وحزى ضمنها للأجر الأساسي، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذا الأجر لا ينسب فعلها عنه، وانفصلي كل أثر لمدون منح العلاوة بالنسبة للعامل طول حياته الوظيفية، باعتبار أن العامل يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، ولا سيما وأن قوانين منح العلاوات المشار إليها خللت من الإشارة إلى مكانية إدراج تطبيق على العامل بحسب لحالة الوظيفية التي قد تطلوا عليه مستملاً

ولما كان ذلك وكان تعيين المعروضة حالاتهم في وظيفة نائب رئيس جامعة ورئيس جامعة لا يعد منبت لصلة بوضعهم الوظيفي السابق عنه، فلا يبرلون من أعضاء هيئة التدريس لخاضعين لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه ويخضع عليهم جدول لأجور داته الذي يصدق على باقي أعضاء هيئة التدريس. فمن ثم لا يسوة إعادة حساب العلاوات الخاصة السابق محب لهم بنسبة من الرتب المال المقرر لتأني رئيس جامعة أو لرتب المال المقرر لرئيس جامعة لسبق حسابها لهم على أساس أجرهم المستحق تاريخ العمل بالقوانين التي قررت منح هذه العلاوات، ووظيفة نائب رئيس جامعة ووظيفة رئيس جامعة ووظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ككل بجمعها جدول ووظائف واحد هو الجدول لمحتقباين سظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، ومن ثم لا بعد التعيين - أي ما كانت أداءة هذا التعيين - في إحدى الوظائف الواردة بهذا الجدول تعيناً حيث أفضية عما سبقه من وضع وظيفي.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى استوى وتشريع إلى. عدم أحقية المعروضة حالانهم في إعادة حساب العلاوات الخاصة لدى تعيينهم في وظيفة نائب لرئيس جامعة المنصورة أو في وظيفة رئيس لجامعة المنصورة. وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٧٣٣/٤/٨٦ - بتاريخ ٤ من مارس عام ٢٠١٥م الموافق ١٣ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦هـ)

### الفتوى رقم (٩٦) :-

أحقية نقاضي الزيادة المقررة لبذل الجامعة المنصوص عليه بالمادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٢ بتعديل أحكام قانون تنظيم الجامعات جامعات . الباحثون العلميون في المؤسسات العلمية لبذل الجامعة. المؤرخين لها في العمل حرة من الوقت.

استظهرت لجمعية العمومية - وعلى ما استقر عليه إلناؤها - أنه ولئن كان من المقرر قانوناً أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تطبق على المدرسين المساعدين والمعينين بالجامعة وعلى الوظائف العلمية المعادلة لهم وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين والقرارات الخاصة التي تنظم شؤون توظيفهم. فإن ذلك مشروط بالآتالي أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع أحكام تلك القوانين أو لقرارات الخاصة. ولا تتصادم مع توصفها، ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها

واستبان لجمعية العمومية من استقره كل من نص المادة (٧٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٣٧) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتعديلها ويمائل الحكم الورد في المادة (٧٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في مضمونه حكم لمادة (٥١) من قانون خدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ المعمول به حالها ومن ثم يستمر لعمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٣٧) لسنة ٢٠٠٥ الصادر بتفيد لحكم لمادة (٧٢) المشار إليها إلى حجم صدور الالاحة استفيدية لقانون لخدمة المدنية لعدم تعارض أحكام هذا لقرار مع أحكام لقانون المذكور. أن المشرع مراعاة منه لما قد يتم ببعض العاملين المدنيين من ظروف تحول بينهم وبين القدرة على أداء العمل والواجب فيه يومياً. فقد أجاز للسلطة المختصة على وفق ما تصفه من قواعد الترخيص للعامل أن يعمل بعض الوقت بناء على طلبه وذلك مقابل نسبة من الأجر حدده رئيس مجلس الوزراء بقراره المشار إليه ولدى من بين ما تصفنه أنه بالنسبة للوحدات الإدارية التي ينتظم فيها العمل لمدة خمسة أيام أسبوعياً يحصل العامل الذي يعمل يومين على (٥٠%) من الأجر. بالإضافة إلى حصوله على نسبة من الحوافز والمكافآت الجماعية التشجيعية ومقابل الجهود غير العادية والمداوات المرتبطة بالوظيفة وتدور وجوداً وعدماً مع القيم بواجباتها ومسئولياتها بدات النسبة المثوية المقررة لاستحقاق الأجر متى توفرت شروط ومسايط استحقاقها مع الأحد في الاعتبار ما يؤديه من العمل.

واستبان للجمعية العمومية أن العمل بنظام جزء من الوقت وإن ورد النص عليه في قانون نظام لعاملين المدنيين بالدولة إلا أن حكمه يسحب لى شغل وظائف الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومن تعادلهم من شاعلى وظائف الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة البحوث (باحث مساعد - مساعد باحث). وذلك لخلو القوانين والقرارات للمنظمة لشئونهم الوظيفية من نص على نظام معادل لهذا النظام من ناحية، ومن ناحية أخرى لعدم تعارض هذا النظام مع طبيعة وظائفهم

كما استظهرت الجمعية العمومية أيضا أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وهي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب لقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ - زيادة بدل الجامعة المقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون واشترط لصرف هذه الزيادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس دون غيرهم - وبالتبعة لتساغلى الوظائف لى تعادلهم فقط - بفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعيا للقيام بالمهام والواجبات المخصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فضلا عن عدم تقاصيم أى مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أى مصدر داخل الجامعة أو خارجها، ولم ينص المشرع على أى شروط لاستحقاق شاعلى وظائف الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس والوظائف لى تعادلهم للريادة المشار إليها في بدل الجامعة، مما يستخلص منه رباط استحقاقهم لهذه الريادة - بحسب الأصل - بمباط استحقاقهم لأصل البدل المشر إليه وللأجر ذاته الذى هو مقبل العمل، وهذا المباط يحصر في أعمالهم بالوظيفة وأدائهم العمل لكفنيين به طبقا لطبيعته وعلى الوجه المعتاد

وهذا بما تقدم ولما كانت المعروضة حاليه تعمل في وظيفة مساعد باحث بالهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء وهي من الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة البحوث - وتماثل وظيفة معيد بالجامعة وقد رخصت لها السلطة المختصة بجهة عملها في عمل جزء من الوقت مواقع يومي في الأسبوع - بنسبة (٦٠%) من الآخر، الأمر لى تستحق معه صرف نسبة من الحوافر والمكافآت الجماعية تشجيعية ومقابل لجهود غير العادية والمدلات لى توفرت بشأنها مباط استحقاقها، بالنسبة المنوية المقررة لاستحقاق الآخر، ومن بين هذه المدلات الريادة المقررة لبدل الجامعة بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه، ومن لم فإنها تستحق صرف هذه الريادة بنسبة (٦٠%) من متدائها

لذلك انتهت الجمعية العمومية لى قسم الفتوى والشرع، بن أحقية المعروضة حالها في الريادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، بذات النسبة المنوية المقررة لاستحقاق أجرها، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشرع - ملف رقم: ١٨٢٣/٤/٨٦ - بتاريخ ١٨ من مارس عام ٢٠١٥م الموافق ٢٧ من جمادى الأولى عام ١٤٣٦ هـ)

**بشأن مدى أحقية الأستاذ المتفرغ من بين أعضاء هيئة المحوث في صرف الزيادة المقررة ليدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ خلال فترة الإجازة الاعتيادية**

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما استقر عليه إفتاؤها - أن أحكام قانون نظام العامين المدنين بالدولة لا تطبق على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة، لا فيما خلت منه هذه القوانين أو القرارات وذلك بشرط ألا ينأى أحكام قانون نظام العامين المدنين بالدولة مع أحكام القانون الخاص، ولا تتصادم مع نصوصه، ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن من حق كل من ينظم في عمل أن يحصل على إجازة اعتيادية، وأن هذا الحق من الحقوق التي لا يجوز لجهة العمل أن تعجبه عن استحقاقه، ولا كان ذلك منها عدواناً على صحته البدنية والمفسية وإخلالاً بأحد التزاماتها الجوهرية التي لا يجوز للعامل ذاته أن يتنازع فيها. وأن المشرع صاغ في هذا الإطار بعض المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ حتى العامل في الإجازة السنوية فعدا بذلك حقاً مقترراً ببعض القانون بظل فائداً ما بقيت الرابطة الوظيفية قائمة محدود للإجازة السنوية مدد تختلف باختلاف مدة خدمة العامل، وأن لغاية من تلك الإجازة أن يستعيد عاملاً خلالها لقواه المادية والمعنوية إذ هي فرصة اقتضاها المشرع على كل من العامل وجهة الإدارة فلا يمكن أي منهما إهدارها كلها أو جريباً إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل.

وتبين للجمعية العمومية أن لمصوص المانحة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تحدد مدد ولا إجراءات القيام بالإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والأستاذة المساعدون والمدرسون، ومن ثم فلا مفاضل تبعاً لما تقدم من استدعاء الأحكام التي قرصدها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الصدد. خاصة وسبباً لا تتصادم ولا تتأني مع هذه النصوص مما يعني معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة لاعتيادية السيرة لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امحاضات نهاية العام الجامعي في كلياتهم أو معاهدهم وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد - حملاً له على الصيغة - على أنه محض تعهد للإطار الرمزي الذي يسوق فيه لعضو هيئة التدريس بالجامعة طبقاً لمسبق المعتاد أن يحصل على إجازته الاعتيادية خلاله، كما يجب التنصير بأن هذا التعهد ليس تعهداً تعكمياً فمحور لأعضاء هيئة التدريس أن يحصلوا خارجة - أي خارج نطاق هذا التوقيت - على إجازات اعتيادية فهو تعهد للمعهد لغالب للحصول على الإجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس، بحيث إنه إذا لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس حقهم في الحصول على الإجازة الاعتيادية خلال هذه الفترة أو استعملوا جزءاً منه ورغبوا في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي، وسمحت ظروف العمل بذلك و تمت الإجراءات المقررة قانوناً وصولاً إلى صدور موافقة الجهة المختصة فإن هذه الإجازة تعد من الإجازات الاعتيادية وتنتفع

الحاصل عليها بالحقوق المقررة ذاتها للحصول على إجازة اعتيادية في الوقت العائلي للحصول على هذه الإجازة

ولاحظت الجمعية العمومية أن الإجازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس هي جزء من علاقه العمل التطهية ومن حقوق لعضو المؤسسة في هذه العلالة. والحق فيها تحول بعلاقة العمل ذاتها، فتمتق الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قابعة أثناء مدة إجازته ومنحة لآثارها القديوية. ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل الإجازة بحيث تظل معاملته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وحوافز وأجور إضافية وبدلات وكأنه بالعمل متعاوناً وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسب أن هذا هو المعيار الوحيد المنصبط الذي يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية

فلا ماس من يتبع الحاصل على الإجازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق، والنول بغير ذلك يؤدي ل عروف عضو هيئة التدريس عن الحصول على إجازته الاعتيادية حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك إرهاب لحقه في الإجازة معافد يؤدي إلى إرفاقه تماماً بما يخالف القانون وينتج عنه غير صحة في العمل الجامعي

و سيطبرت الجمعية العمومية أيضاً أن اشترع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ -ريادة بدل الجامعة لمقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون واشترط لصرف هذه الريادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس تفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بحد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بمهام و الواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فصلاً عن عدم نقاصهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تفرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل في الجامعة بحد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات بمصرف منه إلى عضو هيئة التدريس التانم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن يصرف إلى عضو هيئة التدريس المصرح له بإجازة اعتيادية، فلم يدر بذلك المشرع مع من يحصل على إجازة اعتيادية من الحصول على هذا ليدل والقول بغير ذلك يحمل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعة الإجازة الاعتيادية

فإذا كان مصرحاً لعضو هيئة التدريس من السلطة المختصة بإجازة اعتيادية فلا ماس من استصحاب وضعه السابق على حصوله على هذه الإجازة فإذا كان منتظماً في خدمة الجامعة و بعملية التعليمية لمدة أربعة أيام على الأقل أسبوعياً ولا ينقاضي أي مستحقات مالية عن عمله خلال هذه الأيام من أي مصدر فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة إجازته الاعتيادية المصرح له بها

أما إذا تحسنت في شأنه الشروط المقررة قانوناً لاستحقاق الريادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة، استصعب هذا الوضع خلال فترة الإجازة وتختلف في شأنه صايط استحقاقها.

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى عليه إعتاؤف من أن المشرع رغبه منه في ألا يحرم الجامعات من خبرات أعضاء هيئة التدريس بها الذين عملوا في معارفها أعواماً عديدة أوجب تعيين هؤلاء - أنها كانت درجاتهم - عند بلوغهم السن المقررة لانتهاء الخدمة - بصفة شخصية - أساندة منفردين مالم تنصرف رغبتهم إلى غير ذلك، ويحدد المشرع بالتنصيص للمعاصرة المالية لهم، وقضى بأن يستصحب الأستاذ المتفرغ في هذه الحالة مركزه القانوني معدلاً من جهة أنه يصير منفرغاً للأستاذية وحدها منظمها من الأعضاء التي عسى أن تلحق هذه الأستاذية من تقلد للمراكز الإدارية كإعانة والوكالة وغيرهما وبذلك يستمر العصور في استصحاب وضعه منه بحسب الدرجة الجامعية التي كان عليها في تاريخ إحالته على المعاش، دون نظير إلى أنه أصبح أسانداً منفرغاً إذا أنها محض تسمية يحري التعبير بها معرى الغالب، كما أنها لا تعد في حكم الترقية إلى درجة أستاذ لمن بلغ من السنين على درجة أستاذ مساعد أو مدرس بحسبان أنه ببلوغه هذه السن يخرج من عداد المخاطبين بأحكام الترقيات المخصوص على في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه وبطل له مع ذلك - وفي ضوء تفرغه للأستاذية وحدها وأنه يعمل بعد انتهاء الخدمة لغرض هذا المنفرغ فقط - ما لأعضاء هيئة التدريس من حقوق وما عليهم من واجبات على نحو ما كتبت عنه المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، ولا ريب أن من أهم هذه الحقوق أحقيته في الإجازات اعتيادية بأحر المقررة لأعضاء هيئة التدريس فلا عمل دائم بدون راحة، فالإجازات الاعتيادية جزء من علاقة العمل ومن حقوق العامل المكسبة في هذه العلاقة والحق فيها مخول بعلاقة العمل ذاتها، وبما أن الأستاذ المتفرغ يعمل فلابد له من إجازة اعتيادية لرحتة ولتجديد نشاطه بما ينعكس على العملية التعليمية التي من أجلها أوجب المشرع تعيين أعضاء هيئة التدريس عند بلوغهم السن المقررة لترك الخدمة أساندة منفرغين.

ولاحظت الجمعية العمومية كذلك - وعلى ما جرى عليه إعتاؤها - أنه لا فرق فيما تقدم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وبين أعضاء هيئة البحوث في المؤسسات العلمية خاصة وأن المشرع قرر في القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين الععيين في المؤسسات العلمية كقاعدة عامة سريان أحكام لقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ على المؤسسات العلمية الخاصة لأحكامه وأنه لا يبال من ذلك ما ورد في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه من أن المادة (٢) من قانون تنظيم الجامعات تطبق على الأساندة أعضاء هيئة التدريس بالكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي والمؤسسات العممية الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٣ إذ أن ذلك لا يعنى قصر التعيين في وظيفة أستاذ متفرغ على الأساندة وحدهم لجأفة ذلك للحكمة التي حدث بإمشرع إلى إصدار لقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٥ وهي لتحقيق المساواة بين أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالكليات والمعاهد العليا وزملائهم في الجامعات ومن يعادلهم

وحصصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن شاعلى لوظائف العلمية بالمعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية وإذ تنطبق بشأنهم أحكام المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، يتمتعون عند شغل وظيفة الأستاذ منتفرا بالحقوق المقررة لزملائهم ومن أخصها الحق فى الحصول على إجازة عتبادية بأجر

ومن حيث إنه هديا بما تقدم ومنى كان الثابت أن المعروضة حالتها أستاذ منتفرا بالمعهد لقومى للاتصالات السلكية واللاسلكية وصرت لها بإجازة عتبادية بأجر فى الفقرة من ٢٠١٢/١١/٥ وحتى ٢٠١٢/١١/٢٨ وقد خلت الأوراق مما يفيد تخلف مناط استحقاق الزيادة المقررة لبذل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ بشأنها قبل الحصول على هذه الإجازة، ومن ثم فإنها تستوجب ما كان عليه أمرها قبل الإجازة بحيث تغل معدلتها فيما يتعلق باستحقاق الزيادة المقررة لبذل لجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ وكأنها بالعمل وتستحق هذه الزيادة.

لذلك انبثت لجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى أحقية المعروضة حالتها فى الزيادة المقررة لبذل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ خلال فترة الإجازة العتبادية وذلك على النحو المبين بالتسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٢٧٧/٤/٨٦ - بتاريخ ١٨ من فبراير عام ٢٠١٥ م الموافق ٢١ من ربيع الآخر عام ١٤٣٦ هـ)

#### الفتوى رقم (٩٨) :-

صرف بذل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس أو معاونتهم بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية العاملين على إجازة عتبادية خلال العام الجامعى.

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه إفادتها - أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تطبق على العاملين لدى نظم شئون توظيفهم قوتين أو قوتين خاصة إلا فيما خلت منه هذه القوانين أو القرارات وذلك بشرط ألا تنطبق أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مع أحكام القانون الخاص، ولا تتصادم مع نصوصه، ولا تعارض مع طبيعة الوظائف التى تحكمها.

واستظهرت الجمعية العمومية أيضا أن من حق كل من ينظم أن يحصر على إجازة عتبادية وأن هذا الحق من الحقوق التى لا يجوز لجهة العمل أن تحجبه عن يستحقه وإلا كان ذلك مما عدوانا على صحته البدنية والنفسية وإغلا لا بأحد التزامات الجمهورية التى لا يجوز للعامل ذاته أن يتصالح فيها، وأن المشرع قد صاغ فى هذا الإطار بنص المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ حق العامل فى الإجازة السنوية فعدا بذلك حق مقفرا بمصر لقانون يحل قانون ما بقيت الرابطة الوظيفية قدومه معددا للإجازة السنوية مددا تختلف باختلاف مدة خدمة العامل. وأن العابه من تلك الإجازة أن يستبعد العامل خلالها قواء المادة والمعنوية إدهى

فريضة اقتضاها مشروع على كل من العامل وجهة الإدارة فلا يملئت أيهما إدارتها كلياً أو جريباً إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل

وتبين للجمعية العمومية أن النصوص الماسة للإجازات في قانون تنظيم لجامعات لم تعدد مدد ولا إجراءات القيام بالإجازات الاعتيادية لشاغلي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون، أو لشاغلي الوظائف المعاوية، وهم المدرسون المساعدون والمعيدون، ومن ثم فلا مخصص - تبعاً لما تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصدها لشرعية العامة للتوظيف في هذا الصدد، خاصة وأنها لا تتواءم ولا تتأين مع هذه النصوص مما يتعين معه حمل ما نصت عليه المادة (٩٢) من قانون تنظيم لجامعات من بدء إجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال متاعبات نهاية العام الجامعي في كليتهم أو معاهدهم وانتهاءها قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد، - حملاً له على الصحة - على أنه معص بحسب الإطار الرعوي الذي يسوغ فيه طبقاً للنسب المعتقد لمعصو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على إجازته الاعتيادية خلاله، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة على شاغلي الوظائف المعاوية لأعضاء هيئة التدريس الذين يصرى بشأنهم حكم المادة (١٦١) من قانون تنظيم لجامعات والتي تحدد ميعاد الإجازة في أثناء العطلة الصيفية المتعينة أساساً بالعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس وحتى تسرى على شاغلي الوظائف المعاوية لأعضاء هيئة التدريس بحكم الإجازة الواردة بالمادة (١٣) من القانون ذاته. كما يجب التبصر في أن هذا التعديد ليس تعديداً تحكمياً فيجوز لأعضاء هيئة التدريس والمعاوين أن يحصلوا خروجه أي خارج نطاق هذا لتوقيت على إجازات اعتيادية فهو تعديد للميعاد لغالب للحصول على الإجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس ومن معاونهم، بحيث إنه إذا لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس أو الوظائف المعاوية حقهم في الحصول على الإجازة الاعتيادية خلال هذه الفترة أو استعملوا جزءاً منه ورغبوا في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي وسمحت ظروف العمل بذلك وانبعثت الإجراءات المقررة قانوناً وصولاً إلى صدور موافقة الجهة المختصة، فإن هذه الإجازة تعد من الإجازات الاعتيادية وينتفع الحاصل عليها بدات الحقوق المقررة للحاصل على إجازة اعتيادية في الرقت الغالب للحصول على هذه الإجازة

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الإجازات التي يحصل عليها معصو هيئة التدريس وعضو الهيئة المعاوية له من حرة من علاقة العمل التنظيمية ومن حقوق العضو المقتضية هذه العلاقة، والحق فيما تحول بعلاقة العمل ذاتها، فتبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إجازته وستتبع آثارها القانونية، ومن بين هذه الآثار أنه يستصحب ما كان عليه أمره قبل الإجازة بحيث تظل معاملته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وجوافر وأجور إضافية وبدلات وكأنه بالعمل - منعا ومنعا - وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المنضبط لدى يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية

فلا مخصص من نعت الحاصل على الإجازة بكامل حقوقه الوظيفية دون أن تتأثر هذه الحقوق، والقول بغير ذلك يؤدي إلى عزوف معصو هيئة التدريس ومن معاونه عن الحصول على إجازته الاعتيادية

حتى لا تتأثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك إرهاب لحقه في الإحارة مما قد يؤدي إلى إرفاقه تماما بما يخالف القانون وينتج بيئة غير صحية في العمل الجامعي.

واستظهرت الجمعية العمومية أخيراً أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات العاصفة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ - زيادة بدل الجامعة المقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون واشترط لصرف هذه الزيادة بالأسوة لأعضاء هيئة التدريس دون هيئة المعاونة ففرغهم لكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المخصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فضلاً عن عدم تفاضهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام التمرغ من أي مصدر دخل الجامعة أو خارجياً

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من نقرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل في الجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المخصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ينصرف بسادة الى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن ينصرف الى عضو هيئة التدريس المصرح له بإجازة اعتيادية. فلم يدر بخلد المشرع مع من يخص على إجازة اعتيادية من الحصول على هذا لبدل والقول بغير ذلك يحمل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعة الإحارة الاعتيادية

فإذا كان مصرحاً لعضو هيئة التدريس من السلطة المختصة بإحارة اعتيادية فلا مناص من استصحاب وصحه السابق على حصوله على هذه الإجازة فإذا كان منتظماً في خدمة الجامعة والعملية التعليمية لمدة أربعة أيام على الأقل أسبوعياً ولا يتقاضى أي مستحقات مالية عن عمل خلال هذه الأيام من أي مصدر فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة إجازته الاعتيادية المصرح له بها

أما إذا تعلقت في شأنه الشروط المقررة قانون لاستحقاق الزيادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة. استصحب هذا الوصف خلال فترة الإجازة وتختلف في شأنه ساط استحقاقها

مع مراعاة أن لشروط التي أوردها المشرع في القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ المشار إليه بصرف هذه الزيادة تدرى في شأن أعضاء هيئة التدريس دون الهيئة المعاونة على معوما سبقا بيانه فيستحقون في حالة الإحارة الاعتيادية صرف الزيادة المقررة لبدل الجامعة دون بحث الحالة لسادة على حصولهم على الإجازة الاعتيادية مادامت علاقتهم الوظيفية بالجامعة لم تنقطع وتحقق فيهم أسباب الحصول على الأجر. بحسبان أن المهنة الأساسية لهم على وفق ما ورد بقانون تنظيم الجامعات هي القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على لدرجات العلمية العليا وبم عهد به تقسم المختص إليهم من الفعرسات وندروس علمية وهذه المهنة تقتضي التخفف قليلا من واجب الواحد لدائم في الجامعة وتتقاضى بصورة أكبر الانتظام في المذاكرة واليعتم

كما تبين لها حضور أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية السادات ومعاونهم في كافة شلوهم والمرايا المقررة لهم بجدول المراتب والمدلات لسائر الأحكام الواردة في قانون تنظيم الجامعات

وعدها بما تقدم- ولما كان النيت من الأوراق، أن المعروضة حالانهم من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بأكاديمية السادات حيث يشغل الأول وظيفة أستاذ مساعد بقسم الإدارة العامة والمحلية، وتشغل الثانية وظيفة معيد بالأكاديمية، وتشغل الثالثة وظيفة مدرس مساعد بالأكاديمية ذها وصرح لهم بإحزاب اعبيادة. وقد خنت الأوراق مما يفهد تخلف صادق استعفاي لريادة المقررة لبدل الجامعة المقررة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ في شأن المعروضة حالته الأول قبل الحصول على هذه الإجارة، ومن ثم فإنه يستصعب ما كان عليه أمره قبل الإجارة. بحيث تظل معاملته فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لبدل الجامعة بموجب لقانون رقم (٨٤) بسنة ٢٠١٢ وكأنه بالعمل ويستحق هذه الريادة، ودات النتيجة بالنسبة للمعروضة حالانها الثانية و لثالثة - وهي أن تظل معاملتها خلال فترة الإجارة الاعبيادية فيما يتعلق باستحقاق الريادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ وكأنها بالعمل ويستحق هذه الريادة - أخذا في الاعتبار أنهما يشغلان إحدى لوظائف المعاونة لأعضاء هيئة لتدريس. وأن هذه الوظائف لا حاجة لبحث حاله السابقة على حصولهم على الإجارة الاعبيادية مادامت علاقهم الوظيفة بالجامعة لم تقطع وتحققت فهم أسباب الحصول على الأجر

لذلك انتهت لجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع، إلى أخفية المعروضة حالانهم في الريادة المقررة لبدل لجامعة المقررة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢. وذلك كله على النحو المبين بالسياب

(فتوي الجمعية لعمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٨١٢/٤/٨٦ - بتاريخ ١٨ من فبراير عام ٢٠١٥م الموافق ٢٩ من ربيع الاطرعام ١٤٣٦هـ)

### الفتوى رقم (٩٩) :-

بشأن طلب الرأي لي مدى أحقية أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جامعة المنوفية الجاصين على إحازات اعبيادية في صرف بدل الجامعة وحافز الجودة والتفرغ العلمي عن فترة الاجارة الاعبيادية.

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما استقر عليه إفتواها أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا تطبق على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة لا فيما خلت منه هذه لقوانين أو القرارات وذلك بشرط ألا تقاي أحكام قانون نظام العاملين لمدنيين بالدولة مع أحكام القانون الخاص. ولا تصادم مع موصه. ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها واستظهرت الجمعية العمومية أيضا أن من حق كل من ينتظم في عمل أن يحصل على إجارة اعبيادية وأن هذا الحق من الحقوق التي لا يجوز لجهة العمل أن تحجبه عن يستحقه وإلا كان ذلك مها

(١٠٨)

عند ما على صيغته البنائية والنفسية وإحلالاً بأحد التزامات الجوهرية التي لا يجوز لتعامل ذاته أن يتسامح فيها، وأن المشرع قد صاغ في هذا الإطار بنص المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين لمدرسي الدولة الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ حتى العامل في الإجازة السنوية فهدا بذلك حث مقررا من القانون يظل قائما ما بقيت الرابطة الوظيفية قائمة محددا للإجازة السنوية مندا تعتد باحلاف مدة خدمة العامل. وأن الغاية من تلك الإجازة أن يستعيد العامل خلالها قواه المادية والمعنوية إذ هي فرصة التمتع المتفرغ على كل من العامل وحيمة الإدارة فلا يحدث أي منها إهدارها كليا أو جزئيا إلا لشباب قوية تقتضيها مصلحة العمل.

وبين للجمعية العمومية أن النصوص المانحة للإجازات في قانون تنظيم الجامعات لم تحدد مدد ولا إجراءات لقيام بالإجازات الاعتيادية لشاغبي وظائف أعضاء هيئة التدريس، وهم الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون، أو لشاغبي الوظائف المعاونة، وهم المدرسون المساعدون والمعيدون، ومن ثم فلا عناصر تعالما تقدم - من استدعاء الأحكام التي ترصد في الشريعة العامة لتوظيف في هذا الصدد، خاصة وأنها لا سبيل لا تتأني مع هذه النصوص مما يتعين معه حمل ما نصت عليه المادة (١٩٢) من قانون تنظيم الجامعات من بدء الإجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بعد انتهاء أعمال امتحانات نهاية العام لجامعي في كلياتهم أو معاهدهم وانتهاء قبل بدء الدراسة في العام الجامعي الجديد - فعلا له على الصحة - على أنه محض تحديد للإطار الزمني الذي يسرى فيه طبقا للسياق لمعاد لعصو هيئة التدريس بالجامعة أن يحصل على إجازته الاعتيادية خلاله، وينطبق الأمر ذاته بالنسبة لشاغبي الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس الذين يسرى بشأنهم حكم المادة (١٦١) من قانون تنظيم الجامعات والتي تحدد بمعاد الإجازة في أثناء عطلة الصيف - لمختلفة أساسا بالعائنين من غير أعضاء هيئة التدريس والتي تسرى على شاغبي لوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس بحكم الإحالة الواردة بالمادة (١٣٠) من القانون ذاته - كما يجب لتبصر إلى أن هذا التحديد ليس تحديدا تعكيا فمحور لأعضاء هيئة التدريس وللمعاوين أن يحصلوا خارجة أي خارج نطاق هذا التوقيت - على إجازات اعتيادية فهو تحديد للمعاد الغالب للحصول على الإجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس ومن بعدهم، بحيث إنه إذا لم يستعمل شاغلو وظائف أعضاء هيئة التدريس أو لوظائف المعاونة حقهم في الحصول على الإجازة لاعتيادية خلال هذه الفترة أو استعملوا جزء منه وطلبوا في الحصول على إجازة اعتيادية في وقت آخر خلال العام الدراسي وسمحت ظروف العمل بذلك، وأتبع الإجراءات المقررة قانونا وصولا إلى صدور موافقة الجهة المختصة فإن هذه الإجازة تعد من الإجازات الاعتيادية وينتفع بالحصل عليها بدات الحقوق المقررة للحصول على إجازة اعتيادية في الوقت الغالب للحصول على هذه الإجازة.

كما استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن الإجازات التي يحصل عليها عضو هيئة التدريس وعضو هيئة المعاونة له هي جزء من علاقة العمل السطحية ومن حقوق المصروف الماسة في هذا لعلاقة، والحق فيها فحول بعلاقته العمل ذاتها، فتبقى الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله قائمة أثناء مدة إجازته ومنتحة لا تاراه القابولية، ومن بين هذه الآثار أنه يستوجب ما كان عليه أمره قبل الإجازة بحيث

تظل معاملته فيما يتعلق بما كان يحصل عليه من راتب وجوائز وأجور إضافية وبدلات وكأنه بالعمل - محاسباً ومنعاً - وحسبما كان عليه الحال قبل حصوله على الإجازة بحسبان أن هذا هو المعيار الوحيد المبسط الذي يمكن الاستناد إليه في معاملته الوظيفية خلال مدة الإجازة الاعتيادية

فلا ممانع من تمتع الحاضر على الإجازة بكامل حقوقه الوظيفية خلالها دون أن تتأثر هذه الحقوق والقول بغير ذلك يؤدي إلى عرّوف عضو هيئة التدريس ومن يعاونه عن الحصول على إجازته الاعتيادية حتى لا يمتد أثر حقوقه الوظيفية وفي ذلك إرهاب لعقده في الإجازة مما قد يؤدي إلى إزهاقه تماماً بما يخالف لقانون وينتج بيئة غير صحية في العمل الجامعي

واستطيرت الجمعية العمومية أخيراً أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات وفي سبيل إصلاح أجورهم قرر - بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ - زيادة بدل الجامعة المقرر لهم على وفق الفئات الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون واشترط لصرف هذه الزيادة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس دون لائحة المعاونة بفرغهم الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام ولواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات فضلاً عن عدم نقاصهم أي مستحقات مالية عن عمل خلال أيام الفرغ من أي مصدر داخل الجامعة أو خارجها

وتبين للجمعية العمومية أن ما اشترطه المشرع بالقانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ من تفرغ أعضاء هيئة التدريس الكامل للعمل بالجامعة بعد أدنى أربعة أيام أسبوعياً للقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات بصرف بذاهة إلى عضو هيئة التدريس القائم بالعمل فعلاً ولا يمكن أن يصرف إلى عضو هيئة التدريس المصروف له بإجازة اعتيادية، فم يتر بخذ المشرع مع من يحصل على إجازة اعتيادية من الحصول على هذا لمدل والقول بغير ذلك يحمل تعسفاً في تفسير النص في ضوء طبيعة الإجازة الاعتيادية، فإذا كان مصرفاً لعضو هيئة التدريس من السلطة المختصة بإجازة اعتيادية فلا مناص من استصحاب وصحة السابق على حصوله على هذه الإجازة فإذا كان مستظماً في خدمة الجامعة والعملية التعليمية لمدة أربعة أيام على الأقل أسبوعياً ولا بتقاضي مستحقات مالية عن عمل خلال هذه الأيام من أي مصدر فإنه يستصحب هذه الحال خلال فترة إجازته الاعتيادية المصروف له

أما إذا تخلفت في شأنه الشروط المقررة قانوناً لاستحقاق الزيادة المقررة لبذل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ قبل الحصول على الإجازة استصحب هذا الوضع خلال فترة الإجازة وبخلف القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ في شأنه صا ط استحقاقها، مع مراعاة أن الشروط التي أوردها المشرع في القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه لصرف هذه الزيادة تسري في شأن أعضاء هيئة التدريس دون الهيئة المعاونة على نحو ما أسلفنا بيانه فيستحقون في حالة الإجازة الاعتيادية صرف الزيادة المقررة لبذل الجامعة دون بحث الحالة السابقة على حصولهم على الإجازة لاعتيادية مادامت علاقتهم الوظيفية بالجامعة لم تنقطع وتخلفت فيهم أسباب الحصول على الأجر بحسبان أن المهمة الأساسية لهم على وفق ما ورد بقانون تنظيم الجامعات هي القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا وما

#### دليلها معاهد التنظيمية

يهدف به إليهم القسم المختص من التمرينات والمدرّس العلمية وعدد لمهمة تقتضي التحفّظ قليلا من واجب الحصول الدرس بالجامعة ويختص بصورة أكبر الانتماء في المداكرة والبحث

وتبين للجمعية العمومية غورا أن اللاتعة التنفيذية لماتون تسلّم الجديسات ما طلت بالمجلس لأعلى سجاهاات وضع القواعد سطحة سنج أعضاء هيئة التدرّس والمدرّسين المساعدين والمعينين حوافر هاتية بما يكفل تعميق الأهداف وتوضيد الأداء على أن يصدر بها قرار من وزير التعليم وأن هذه القواعد من الواجب نشرها في الوقائع المصرية لتنطبقها قواعد تنظيمية عامة موجودة ولا أن الثابت أن القرار يستلم لصرف حافز العودة والتفري العيني معن التساؤل المتدل لم يشتر في الوقائع المصرية. وحيث إنه على الرغم من أنه أنص بالنسبة للمدرّسات الإدارية التنظيمية أنه لا يحتج بها في مواجهة لأفراد لا من تاريخ نشرها بالمطرق المقررة قانونا وذلك حتى لا يلزموا بامور لم يكن لهم من منيل قانوني ليعلموا بها، إلا أن هذه القرارات تعدّ منزهة قانونا بالنسبة لجهة الإدارة لا فتر من علمها بها من تاريخ صدورها فتصري في مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم نشر ولا يقين عنها التحدى بعدم بفاقها في حقها إلا بنشرها.

ومن حيث أنه ترتبها على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالها من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة المنوفية، إذ يشتر الأول وظيله حصاد يتمم الكيمياء بكلية العلوم، وتشغل الثانية وظيفة مدرس مساعد بالقسم ذاته، وأنها حصلت على إجازة استهادية بعد موافقة تسلمه بالخدمة وقد خلت الأوراق مما يلزم بخلاف مناطق استحقاق الزيادة المقررة لسل الجامعة وحافز العودة و لتفري العيني في حق المعروضة حاله الأول قبل الحصول على الإجازة الاستهادية ومن ثم فإنه يستوجب ما كان عليه قبل الإجازة بحيث تظل معاملته بشأن هذا الجاهز وتلك الزيادة وكأنه بالعمل ليستخفها وذلك المتبعة بالنسبة للمعروضة حالها الثانية، ومن أن نطل معامتها خلال فترة الإجازة الاستهادية فيما يتعلق باستحقاق الزيادة المقررة لبدل الجامعة بموجب القانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ وحافز العودة والتفري العيني وكانها بالعمل وتستحق هذه الزيادة وذلك الجاهز. أخذا في الاعتبار أنها لشعن إحدى الوظائف المعاونة لأعضاء هيئة التدريس وأن هذه الوظائف لا حاجة سعت الحالة السابقة على حصولهم على الإجازة الاستهادية ماد عند علاقتهم الوظيفة بالجامعة لم تسقط وحفظت لهم أسباب الحصول على الجاهز

لذلك انتهت الجمعية العمومية للنسبي بفتوى والتشريع إلى، أحالية المعروضة حالها في صرف الزيادة المقررة لبدل الجامعة بالمانون رقم (٨٤) لعام ٢٠١٢ وحافز العودة والتفري العيني خلال فترة الإجازة الاستهادية، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية للنسبي الفتوى والتشريع ملف رقم: ١٨٢٧/١/٨٦ بتاريخ ١٨ من فبراير عام ٢٠١٥ م الموافق ٢٩ من ربيع الآخر عام ١٤٣٦ هـ)

بشأن مدى جواز تعيين كل من الدكتور/... والدكتور/... في وظيفة أستاذ، أو منحهما اللقب العلمي لهذه الوظيفة، بعد بلوغهما سن الإحالة على التقاعد

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما جرى عليه إقرارها أن المشرع في قانون إعادة تنظيم الأهر و لهجات التي يشعلها المشار إليه، أقال على اللانعة التنفيذية في تحديد شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأهر، ونقلهم، وديهم، وإعارتهم، وغير ذلك من شلهم الوظيفية

واستبان للجمعية العمومية من استقرار للانعة التنفيذية المشار إليها أن التعيين في وظيفة أستاذ يكون بقرار يصدر من فصبة شيخ الأهر، بناء على طلب مجلس الجامعة، بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد، ومجلس القسم المختص، ويكون للتعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، ويشروط فيه من يعين أستاذاً بجامعة الأهر شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في جامعة الأهر أو إحدى الجامعات المصرية الأخرى أو في معهد علمي من طبها، وإجراء بحوث مبتكرة وبشرها أو إجراء أعمال إنشائية في مادته يؤمله لشغل وظيفته لسنائية خلال فترة شغله وظيفة أستاذ مساعد، ويدخل في التقويم مجموع إنتاجه العلمي، وما يكون قد أشرف عليه من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إحارها، وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي المنعوط، وأعماله الإنشائية لباررة في الكلية، وتتولى فحص إنتاجه العلمي لجس المحص العلمية الدائمة لوظائف الأساندة، وتقدم كل لجه بخبراً مفصلاً ومسبقاً تقم فيه هذا الإنتاج العلمي، وما إذا كان يؤهل لتأستاذ المساعد لشغل وظيفة أستاذ من عدمه، وهذه لمصاحية - إذا ما قدرت اللجنة توفرها - وإن كانت شرطاً لمرفقية إلا أنها لا تؤدي بداتها إلى ترفقة العصور المشرع ما لم تتوفر فيه شروط الترقية الأخرى المقررة قانوناً، على أن يصدر بذلك قرار من السلطة المختصة، بقرار التعيين في وظيفة أستاذ - على نحو ما تقدم - بعد قراراً مركباً لشارك في تكوينه أكثر من جهة، ويعر بأكثر من مرحلة بدء، من اللجنة العلمية، مروراً بمجلس القسم، ومجلس الكلية أو المعهد، انتهاء بمجلس الجامعة، ثم صدور قرار التعيين من فصله شيخ الأهر

ومن حيث أنه ولأن كان الأصل أن اختيار الوقت الذي تحرى فيه الترقية من إطلاقات جهة الإدارة ترخص فيه كسلطة تقديرية، إلا أن المشرع صرح بمقتضى المادة (٧١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه والتي تسري على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأهر طبقاً لحكم المادة (١٦١) من اللانعة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأهر المشار إليه - عصور هيئة التدريس بالجامعة الذي توفر فيه شروط لتعيين في الوظيفة الأعلى للقب العلمي لهذه الوظيفة، حتى ولو لم تتوفر له وظيفة شاعرة، على أن يتم تدبير وظيفة بدراجها المالية في السنة التالية، ويتم معه علاوة لترقيه ورتب الوظيفة الأعلى والبدلات المقررة لها من تاريخ مفاد قانون ربط الموازنة، وقرر المشرع صريح لا يخالطه شك الاعتماد بتدريج الحصول على لقب العلمي لدى التعيين في لوظيفة التالية أو الترقية إليها، كاشفاً بذلك عن صحيح قصده في الفصل بين الألقاب العلمية وبين الوظائف سراجها المالية، إذ عد مع اللقب العلمي في مقام التعيين نصري عليه أحكامه وترتب آثاره فيما عدا الباحية المالية التي ترتب بفاذ قانون ربط الموازنة

#### المادة ٤١٣: نظام التدريس

نظامه، ومن ثم يعدو عضو هيئة التدريس شاملاً وصيفه بدءاً من تاريخ حصوله على اللقب العلمي المقرر بها ويحدد أقدميته فيها من هذا التاريخ حتى وإن مر على مدير شغلها المالي إلى السنة التالية ووقفت آثارها المالية على سائر قانون ربط الموارد

كما استبان للجمعية العمومية أن من بين ما تطلعه للأنشطة التأسيسية بتأنيب إعادة تنظيم الأثر والهيئات التي تشملها المشار إليها، من أجل على التأسيس للنشيطات المقررة بنسبة (٥٦) من هذا القانون، من انتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس بوصفه شأنًا من شئونهم، فعدته المادة (١٨٦) من هذه اللائحة بالنسبة لتعويض هيئة التدريس من عشاء الأثر ويقسم وستين سنة ميلادية، وألحقت بقومهم بستين سنة ميلادية، كما أفردت المادة ذاتها حكماً خاصاً بالنسبة لمن يبلغ من أعضاء هيئة التدريس من انتهاء الخدمة خلال العام الجامعي مؤداه من خدمته طبقاً لأحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٨ أي بموجب قرار من هيئة شيخ الأثر التي له حالياً طبقاً بتأنيب بشأنه، عادةً سظم الأثر جميع السلطات المقررة للوزير المخصص في جميع القوانين واللوائح إلى نهاية السنة الجامعية بناءً على طلب مجلس الجامعة وإقرار مجلس الكلية المختص، وحددت هذه المادة نهاية السنة الجامعية بانتهاء أعمال الانتخابات في الكلية التي ينتهي إليها عضو هيئة التدريس.

ولاحظت الجمعية العمومية أن الاستفادة من حكم المادة (١٨٦) المشار إليها إذا بلغ عضو هيئة تدريس بجامعة الأثر من انتهاء الخدمة خلال السنة الجامعية والمقرر مجلس الكلية التي ينتهي إليها استمراره إلى نهاية العام الجامعي، وطلب ذلك أيضاً مجلس الجامعة وصدر بذلك قرار من فضيلة شيخ الأثر من عضو هيئة التدريس بطلل بعدم جميع حقوقه التي كان يتمتع بها، ومما أسس إليه أن كان يشغل إلى نهاية السنة الجامعية ولو لم يرد سعي على ذلك صراحة في المادة (١٨٦) المشار إليها باعتبار أن هذا هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يرتبه من عدمه إلى نهاية السنة الجامعية، وهذا الاحتفاظ مواد - وعلى ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية - أن يستصحب عضو هيئة التدريس وضعه الوظيفي في هذه الفترة الكيفية على ما هو عليه، دون أن يكون له اكتساب وضع وظيفي جديد للاحتفاظ بالنسبة، ينص ويحدد انتهاءه. ومن تعين هذا الاحتفاظ لا يشمل بحال من الأحوال إمكانية اكتساب الأوضاع الوظيفية الجديدة

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن التعيين في وظيفة أستاذ بجامعة الأثر، أو منح للقب العلمي لها رهون بصدر قرار من شيخ الأثر بناءً على طلب مجلس الجامعة، بعد أخذ رأي مجلس كلية أو معهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة. ومن ثم فإن مجلس الجامعة لابد أن يوافق على هذا التعيين قبل انتهاء خدمة عضو هيئة التدريس ليتوجه إلى المقررة سقاهم حتى يمكن قانوناً إصدار قرار شيخ الأثر بالتعيين، فإذا بلغ عدد السن دون موافقة مجلس الجامعة على تعيينه في وظيفة أستاذ، فلا يجوز قانوناً إصدار هذه الموافقة بعد ذلك حتى ولو تم استثناء عضو هيئة التدريس بعد هذه السن بحسب انتهاء العام الجامعي طبقاً لحكم المادة (١٨٦) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأثر، حيث ين عضو هيئة تدريس الذي يبلغ من انتهاء الخدمة

#### دليل الجامعات الأردنية

لا يجوز له - على نحو ما تقدم - أن يكسب وصفاً وثقيلاً جديداً وإنما يحتفظ بموضعه الوظيفي لمستبقى عنه فقط.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالتهما بلغتا سن انتهاء الخدمة قبل عرض أمر ترفيعها على مجلس الجامعة فعلى لم لا يجوز لهذا المجلس - ولا للسلطة المختصة من بعده - الموافقة على تعيينها في وظيفة أستاذ أو صفها اللقب بعدى لهذه الوظيفة.

ولا يفر مما اتبعت إليه الجمعية العمومية بالنسبة للمعروضة حالته التقني الدكتور / - - - - - حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم (٨٩٩) لسنة ٥٧ القضائية بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن السير في إجراءات ترفيعه إلى وظيفة أستاذ حيث إن مقتضى تنفيذ هذا الحكم أن تستكمل الجهة الإدارية إجراءات ترفيع المعروضة حالته المذكور على وفق حكم القانون دون أن يصرّف ذلك إلى إرغام الجامعة بملوافة على تعيينه أو صحة اللقب العيني لموضعية، فرداً ما انتهت خدمته ببلوغه السن المقررة قانوناً لذلك قبل عرض أمر ترفيعه على مجلس الجامعة وهو فاقه عنها فلا يجوز بعد ذلك لمجلس الجامعة ومن بعده السلطة المختصة بإصدار قرار التعيين، النظر في أمر تعيينه في وظيفة أستاذ أو صحة اللقب العيني لهذه الوظيفة على نحو ما تقدم.

بذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع، إلى عدم جواز تعيين المعروضة حالتهما في وظيفة أستاذ أو صفها اللقب العيني لهذه الوظيفة بعد بلوغها سن انتهاء الخدمة على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ١١٠٢/٣/٨٦ - بتاريخ ١٩ من نوفمبر عام ٢٠١٤ م. المؤرخ ٢٦ من المحرم عام ١٤٣٦ هـ)

#### الفتوى رقم (١٠٩) -

بشأن مدى جواز قيام الدكتور / - - - - - الأستاذ المساعد بقسم القانون العام بكلية الحقوق في جامعة طنطا بأعمال رئيس مجلس القسم رغم سبق معناه أنه بموجب قرار مجلس التأسيس لمختص بعلوية العلوم مع منح لعملي في الوظيفة التي يندى ستنى ومنى استقالته بدل الجامعة بوالق (٤٥٠) حقيقه بموجباً طو ل مدة قيامه بأعمال رئيس مجلس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة

#### طنطا

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عنه إقتالها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات قرع بين حالتين عند تعيين رئيس مجلس القسم بالكافة أو بالمعهد. وجعل لكل منهما حكمه المخصوص. وجعل مناط العمل بأى منهما وفقاً بعدد الأساتذة الموجودين بالقسم؛ فعلى التعيين بالاختيار إذا كان عدد الأساتذة بالقسم ثلاثة أو أكثر. فهوى رئيس الجامعة بقرار يصدره بناء على سلطته التنفيذية ورئيس مجلس القسم من يور أقدم ثلاثة أساتذة في القسم بعد أخذ رأى عميد الكلية أو المعهد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. بسما جعل التعيين بالالدية إذا كان عدد الأساتذة في القسم أقل من ثلاثة

#### دليل الباطنات المتعلقة

مقرر أن تكون الرئاسة للأقدم، دون أن يترك لأي سلطة إرادة في هذا الشأن. فإذا لم يوجد بالقسم من يشغل وظيفة استاذ، فقد اوجب المشرع أن يقوم بأعمال رئيس مجلس القسم أقدم الاساتذة المساعدين في القسم دون أن يترك أيضاً للسلطة المختصة أي إرادة في هذا الشأن.

كما استظهرت الجمعية العمومية أيضاً أن المشرع في المادة (١٢٢) من قانون تنظيم الجامعات أحاز إنشاء من الأصل العام المقرر في المادة (٥٦) من قانون تنظيم الجامعات أن يعهد إلى أحد الاساتذة المنفرعين بأعباء رئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد بالقسم استاذ. وبمضي من هذا الحكم لاسئلتنا لا يطبق إلا في حالة غياب مناصب تطبيق حكم الأصل العام المقرر فقط في المادة (٥٦) المشار إليها، وإنما تعالفاً أيضاً الحظر المفروض في المادة (١٢٢) لا مخالف الأصل العام المقرر فقط في المادة (٥٦) المشار إليها، وإنما تعالفاً أيضاً الحظر المفروض على الاساتذة المنفرعين بعدم تولي مناصب إدارية، وبالتالي لا يتوسع في تفسير هذا الاستثناء فلا يطبق إلا في حالة سوفر مناصبه. وهو لا يتصور إلا بتظلم مناط إعمال حكم المادة (٥٦) من قانون تنظيم الجامعات بالكامل.

ولاحظت الجمعية العمومية أن حكم المادة (٥٧) من قانون تنظيم الجامعات بشأن تسمية رئيس مجلس القسم عن هذا المنصب، هو حكم حوازي للسلطة المختصة، ومساعد استخدمه عدد بسطة الجوازية هو لحق أحد فرعي، أو بعد هو: خلال رئيس مجلس القسم بواجبه بجامعة بوصفه عضو هيئة التدريس، وتسمية إخلاله بمقتضى مسؤولياته الرئاسية بوصفه رئيساً لمجلس القسم كمصوب إداري. وبمضي من هذا المناط يتعرض توليه رئاسة مجلس القسم بالفعل، فلا يعمل من سم تسمية من لم يتولى فعلاً رئاسة مجلس القسم أو أن يناس عن الحكم الوارد بهذه المادة لعجب من ثم يتولى فعلاً رئاسة مجلس القسم استناداً للأسباب الواردة بهذه المادة، والقول بغير ذلك يجب في المطلق وبضيف حكماً ثم يتساءل المشرع.

كما لاحظت أنه في خصوص الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس، وهم الاساتذة، والاساتذة المساعدون، والمدرسون، فقد حددها المشرع على سبيل الحصر، ومن بينها التوقي مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو في حكمها لمدة سنتين على الأكثر. ولا ريب أن أعمال دست الجزاء مفسور على المعين في الوظائف الجامعية الأعلى وفق ما رسمته الاجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ولا يمكن أن يمتد أثر هذا الجزاء لتفك مناصبه الإدارية، حيث إن ذلك بعد إضافة لجزاء جديد لم ينص عليه المشرع.

وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أنه اعتباراً من ١٩٨٢/٨/٢٠ خلا قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة صنعاء من الاساتذة والاساتذة المساعدين إلا من الدكتور الأستاذ المساعد الوحيد بالقسم (المرويه حاله) والذي كان قد صدر صدر قرار من مجلس التأديب المختص بجسسته لمعتوبه بتاريخ ١٩/٨/٢٠ بمحازاته بعقوبة التوقي مع تأخير تعيينه في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين. فضلاً عن مدرسي وحده ولما كان الجزاء المشار إليه بالمر آثره بالنسبة للمعروفه حالته عن تأخير تعيينه في الوظيفة الأعلى من وظائف أعضاء هيئة التدريس، الأوهى وظيفة استاذ فإن ما

قامت به جامعة طنطل من تكليف لمعروضة حالته بأعمال رئاسة مجلس قسم القانون العام بكلية الحقوق بموجب القرارين رقمي (١٢١٥) لسنة ٢٠٠٧ و (٩١٨) لسنة ٢٠٠٨ يكون موافقاً لصحيح حكم القانون، بحسبان أن تكليفه بأعمال رئاسة مجلس القسم المذكور، وهي من المناصب الإدارية - لا بعد تعيينه بالوظيفة الجامعية الأعلى أو ما في حكمها

دون أن يدل من ذلك القول بأنه من الطبيعي أن يكون من بين أسباب التخطي في تولي المناصب الإدارية بالجامعة سبق ثبوت إحلال المرشح لأحد هذه المناصب بواجباته الجامعية أخلاصاً من شأنه أنه لو كان شاعراً بالفعل لرئاسة القسم كان من الجائز تعينه عن هذه الرئاسة طبقاً لحكم المادة (٥٧) من قانون تنظيم الجامعات فيكون من الواجب من باب أولى تخطيه في شغل هذا المنصب، حيث إن هذا القول يخالف صراحة نص المادة (٥٧) المشار إليها التي تفترض تولي رئاسة مجلس القسم وحدث لإحلال بعد ذلك عنى معوماً تقدم، كما أن هذا القول يعمل حكم القياس على أمر جوارى، فقد يحدث هذا الإحلال وترى السلطة المختصة عدم استخدام سبطها لجوارية بسبب من الأسباب فلا يصح لقياس على هذا الحكم وتخطي المرشح للمنصب في حالة هي أصلاً لو تحققت وهو يشغل المنصب لن تؤدي حتماً إلى تنحيته عنه، فضلاً عن أنه لا يجوز القياس الذي يؤدي إلى تعطيل حكم القانون، فهذا القياس يعطل تطبيق حكم المادة (٥٦) من قانون تنظيم الجامعات على الرغم من تحقق صراط تطبيقه.

ومن حيث أنه بشأن مدى أحقية المعروضة حالته في نقاضي بدل الجامعة غلة (٤٥٠) جنياً سنوياً خلال فترة تكليفه برئاسة مجلس القسم بموجب القرارين رقمي (١٢١٥) لسنة ٢٠٠٧ و (٩١٨) لسنة ٢٠٠٨.

فقد تبين للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٩٥) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٢ تنص على أن، "مرتبات رئيس الجامعة وبوابة أمين المجلس الأعلى للجامعات وأعضاء هيئة التدريس وبدلاتهم ومعدساتهم ومرتبات المدرسين المساعدين والمعينين وبدلاتهم وقوة تطبيقاً على العاليين منهم مبنية بالجدول المرافق لهذا القانون"

وقد ورد في جدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بالجامعات المرافق لقانون تنظيم الجامعات المنسوخ عنه المستبدل بالقانونين رقمي (١٤٣) لسنة ١٩٨٠ و (٣٢) لسنة ١٩٨٣ استحقاق بدل الجامعة لجميع وظائف هيئة التدريس والوظائف المعاونة والوظائف الإدارية لجمعية عدا وظيفتي رئيس الجامعة و نائب رئيس الجامعة المقرر لهما بدل تمثيل، وتحدد في هذا الجدول فئة بدل الجامعة بواقع (٤٥) جنياً سنوياً لشاغلي وظائف أسند، ورئيس مجلس قسم، و وكيل، وعميد كلية أو معهد، وتحددت فئته بواقع (٣٦٠) جنياً سنوياً لشاغلي وظيفة أسند مساعد.

وأن البند (٦) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمفاشات المنقحة بالقانون المشار إليه ينص على أنه "تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في إحدى الوظائف الواردة بالجدول، ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل الجامعة"

#### دليل الجامعة للتعليم والتدريب

واستفهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان يدل الجامعة يستحق وفقاً لجدول المرتبات والبدلات لمراقبي القانون تنظيم الجامعات المعودة عنه المستند بالقيامين رقمي ١٤٣ لسنة ١٤٩٨ و(٣٢) لسنة ١٩٨٧ لجميع وظائف هيئة التدريس والوظائف المعاونة والوظائف الإدارية لجامعة عدد وظائف رئيس جامعة و نائب رئيس الجامعة المقرر لهما من شئس، ويستحق هذا المثل بواقع (١٤٥) جنيهاً سنوياً بشد على وظائف أستاذ ورئيس مجلس قسم، ووكيل وعميد كلية أو معهد ويستحق بواقع ٣٦٠ جنيهاً سنوياً لشاغلي وظيفة أستاذ مساعد، و يدل الجامعة شانه شأن الدلائل و لزاماً لوظيفة الأخرى يرتبط بالوظائف والأعمال التي تقرر له، فلا يستحق إلا شاغل هذه الوظائف فعلاً

وهذا بما تقدم، ولما كان الثابت بالأدلة أن لمروضة حالته لم تكلفه بأعمال رئاسة مجلس قسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة طنطا، وأنه شغل هذه الوظيفة وقام بأعمالها فعلاً بموجب القرارات رقمي (١٢١٥) لسنة ٧ و (١١٨) لسنة ٢٠٠٨ والذين صدروا متفقين وصحيح حكم القانون على نحو ما سلف بيانه، وبالمال فإنه يكون له توفر في شأنه هذا، يستحق بدل الجامعة بواقع (٤٥) جنيهاً سنوياً لمتروكه لشاغل وظيفة رئيس مجلس القسم خلال فترة تكلفه برئاسة مجلس القسم، بموجب تدبير القوانين

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع إلى

أولاً: صيغة ما فاصد به جامعة طنطا من تكليف المروضة حاله برئاسة مجلس قسم القانون العام بكلية الحقوق بموجب القرارات رقمي (١٢١٥) لسنة ٧، و (١١٨) لسنة ٢٠٠٨، نائباً، أحقته في نقاضي بدل جامعة بفترة (٤٥) جنيهاً خلال فترة تكلفه برئاسة القسم بموجب تدبير القوانين، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣٤٩/٢/٨٦، ١٦٨٤/٤/٨٦ - بتاريخ ١ من يناير سنة ٢٠١٤ م الموافق ٢٩ من صفر سنة ١٤٣٥ هـ)

الفتوى رقم (١٠٩) :-

بشأن أحقية الدكتور/..... المدرس بالتخرج بأعلى العال للدراسة في أن بعد شاعلا

بوظيفة مدرس منذ عام ١٩٧٢: وصورة حاله لوظيفة وفق ذلك

استمادت الجمعية ما استقر عليه قضاء وإفتاء مجلس الدولة من أن القرار الإداري الذي بولم حقاً أو يثبت مركزاً دائماً لا يهور صحبه متى صدر صحيحاً وديت استجابة لدواعي المشروعية ومقتضى سداكر القانونية التي تشد. عن هذا القرار، أما القرار، لمعيب فيجوز الطعن عليه من ذي الصلحة في هذا الطعن خلال موعده الذي رسمه القانون ويجوز معبه من الجهة التي أصدرته طو ب مدة بقاء القرار لمعيب قبل مبدئ بالإلغاء سواء لا تندرج موعده الطعن عليه أو لإقامة الطعن فعلاً حتى يفصل فيه؛ فإن انتهى ذلك بغير قضاء صدر القرار حسباً من الإلغاء والسحب معاً وبترتيب عليه ما يترتب على القرار يصحح. وذلك إقراراً بما ولد من حقوق فردية، ولأنشأ من مركز دة

#### دليل الجامعات الاتحادية

وحيث إنه تأسس على ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق، أن المعروضة حالته حسن عام ١٩٦٦ على درجة البكالوريوس من المعهد العالي لتسيير الجيد حد - وساريخ ١٩٦٧/٥/٣٠ استبد من سيمزبون لبعض في وظيفته معيد بقسم الإخراج بالمعهد العالي لتسيير - وذلك بعد أن سبغ درجة مالية شخص هذه الوظيفة بطريق التعيين وعقد استبد - مدة جيدة - توفرت درجة مالية في موازنة عام ١٩٧٣ - فصدر قرار تعيينه بهذه الوظيفة بعد تاريخ توفير الدرجة لمادة، الأمر لدى مصادره أن تمة الإدارة قد اتجهت منذ ١٩٦٧/٥/٣٠ إلى تعيينه في وظيفة معيد؛ أي أن المعروضة حالته كان من شأنه وظيفة معيد وملت العمل بالقانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٩ - المشار إليه

وساريخ ١٩٧٨/١/١٢ عرض أمره على لجنة الكفايات العلمية للنظر في مدى أحقيته لشغل وظيفة مدرس بقسم الإخراج - فأنشأ هذه اللجنة إلى أن المعروضة حالته لا يستحق ترقية على وظيفة مدرس؛ نظراً لأنه لم يحصل على درجة الدكتوراه - ووافقت السلطة المختصة على رأي هذه اللجنة

فإنه وأبنا ما كان وجه الرأي في مدى صواب ما قامت به الإدارة عندما بحثت إمكانية تسكين المعروضة حالته على وظيفة مدرس قبل الثابت من الأوراق، أنه قد مر على صدور هذا القرار ما يزيد عن خمسة وعشرون عاماً - وأن المعروضة حالته لم يسبق له طوال مدة خدمته أن ترفع على هذا القرار أمام القضاء، وما كان له أن يرفع ذلك حالاً حتى يقرر من أن حله مستند من القوانين مباشرة لسقوط هذا الحق بالتقدم الطويل فم لم قلده مسير واقعته الوظيفي من جميع نواحيه ومعلق السبل أمام الإدارة بسحب القرار أو الغاءه أو تعديل وضعه الوظيفي - الأمر الذي مصادره عدم أحقية المعروضة حالته في أن بعد شاعراً لوظيفة مدرس منذ عام ١٩٧٢

لذلك تبين الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع، إلى عدم حق المعروضة حالته في شغل وظيفة مدرس بالمعهد العالي لتسيير منذ عام ١٩٧٢، وذلك على النحو المبين بالتصاريح (الفتوى الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع - ملف رقم ٣٧٢/٢/٨٦ - بتاريخ ٤ من ديسمبر عام ٢٠١٣ الموافق ١ من صفر ١٤٣٥هـ)

#### الفتوى رقم (٩٠٣) -

بشأن مدى جواز اعتبار موافقة (٢٥) عضواً من أعضاء المجمع الانتخابي على تعيين القدير بأعمال رئيس جامعة ومبايعته رسمياً بتلك الجامعة بمثابة انتخاب قانوني له مع بيان القرار الأمثل لشغل تلك الوظيفة حال عدم جواز الاعتداد بتلك الموافقة

استظهرت الجمعية العمومية أن المصريح في قانون تنظيم الجامعات جعل من أسلوب الانتخاب بواسطة القانونية الوحيدة لشغل منصب رئيس الجامعة بعد أن كان أسلوب الانتخاب لحظي من قبل سلطة المختصة بالتعيين هو أسلوب المجمع قديماً لشغل هذا المنصب - وبأنه بالمجلس الأعلى للجامعات وضع لشروط والإجراءات ومعايير مناقضه التي تكفل تحقيق هدفه - ولتساوياً للوصول لأفضل المرشحين لشغل المناصب القيادية بجمعية - والذي أقر بدوره - وبما كان وجه الرأي بتسليم محيط

هذا القرار من ملال عدم المشروعية فيما أفرد من أحكام وقواعد انتخابات الهيئات الجامعية - مجموعة من الشروط والإجراءات لتمثيل أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات والمعاهد بغية التعبير عن إرادتهم في اختيار رئيس الجامعة وذلك عن طريق مرحلتين. الأولى: تعزى عن معهد كل كلية أو معهد لاختيار ممثليها وذلك بأسلوب الانتخاب الحر المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس العامين والمتفرجين بالكلية أو المعهد العامين بالعمل فعلياً بالكلية أو المعهد بالإضافة إلى المدرسين المساعدين والمعهديين. والثانية: عن طريق قيام المجمع الانتخابي الذي يتكون من ممثلي كل كلية بانتخاب رئيس الجامعة من بين المرشحين المسوفين لشروط شغل المنصب.

كما استأن للجمعية العمومية أن المشرع أحاط عملية انتخاب رئيس الجامعة بمجموعة من الإجراءات المركبة والمترتبة على بعضها البعض حيث لم يجر شغل هذا المنصب بغير أسلوب الانتخاب وذلك بعد أن تتم الدعوة أولاً للانتخاب ثم يليها ترشح من يرغب في رئاسة الجامعة انتهاء بما تنتهي إليه الإرادة التصويتية لأعضاء المجمع الانتخابي من شعبة، ومن ثم فيغير الدعوة لإجراء الانتخابات لا يجوز الترشح لهذا المنصب وبغير مشور أعضاء المجمع الانتخابي بالنسبة المقررة قانوناً لا يجوز التعويل على ما تنتهي إليه أصواتهم من اختيار أحد المرشحين لشغل هذا المنصب، وختاماً فيغير الدعوة والترشح واجتماع النسبة المقررة من أعضاء المجمع الانتخابي لا يصح اختيار رئيس الجامعة بحسبان أن جميع الخطوات السالفة منها قد استلزمها المشرع قانوناً لاختيار من يشغل منصب رئيس الجامعة.

كما لاحظت الجمعية العمومية أن المشرع حرص على صون حسن سير مرقى الجامعات بانتظام واطراد وعدم اضطرابه لقيام رئيس الجامعة أو حلو منصبه حيث قرر حلول أقدم نواب رئيس الجامعة محل رئيسه عند غيابه - ومن باب أولى عند خلو المنصب أباً كان سبب الخلو - ولذا العلة القانونية فإن أمر خلو الجامعة من رئيسها مع عدم وجود من يشغل منصب نائب رئيس الجامعة لا يجب أن يحول بين أداء هذا المرفق لرسالته بما يجهز معه للسلطة المختصة لشهام بتكليف أئمة الكليات بالجامعة لتسيير شئونها أو من يليه من العمداء عند عتداده عن هذا التكليف بحسبان أن ذلك ينسق وحكمة لمشرع من نص المادة (٦٩) بقانون تنظيم الجامعات سالمة الشان بإسناد أمر إدارة الجامعة وتسيير شئونها لأعلى وأقدم منصب إداري بها وهو نائب رئيس الجامعة، وبدأت القياس بحوز إسناد أمر إدارة الجامعة - عند حلولها من رئيسها وتوابعه - لأقدم عمداء الكليات بها أو من يليه من العمداء بحسبان أن معيار الأقدمية في المناصب القيادية بالجامعة يكفل قيام المرفق بوظيفته دون خلل أو اضطراب.

ولاحظت أيضاً أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات حدد من انتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس بستين سنة ميلادية، واحتص من بيع هذه السن خلال العام الجامعي بحكم استثنائي مؤداه البقاء في الخدمة لحين انتهاء العام الجامعي بانتهاء أعمال الامتحانات مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الإدارية وهدياً بما تقدم. ولما كان لنابت من الأوراق أن المعروضة حالته يشغل منصب عميد كلية الزراعة وملغ السن القانونية لتترك الجامعة في ٢٠١٤/٣/١٨، فإنه يحق له طبقاً لحكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها الاستمرار في عيادة كلية الزراعة لنهاية العام الجامعي الجاري، وإذ تم تكليف

المعروضة حالته عقب حلو منصب رئيس الجامعة باعتباره أقدم عمداء الكليات - ولدي لى ترأيله هذه الصفة لحين نهاية العام الجامعي - للقيام بأعمال رئيس الجامعة لحين انتخاب رئيس جديد لها - ولم ينت من الأور في وجود نواب لرئيس جامعة دمياط - الأمر الذي يحور معه استمرار تكليف المعروضة حالته بتسيير أعمال الجامعة لحاية العام الجامعي الجاري أو إحراء الانتخابات الجديدة أيما التأخير أقرب

دور ان يعبر من ذلك تركية بعض أعضاء المجمع الانتخابي - وكذلك ولو صدرت تلك التركيبة من جميع أعضاء هذا المجمع - سعيين المعروضة حالته رئيساً لجامعة دمياط دون إحراء انتخابات جديدة. حيث لا يجوز التعويل على هذه الموافقة فلا تعد بمثابة اشحاب قانوني له امتثالاً لأرادة المشرع التي أوجبت شغل جميع القيادات الجامعة لمناصبهم بأسنوب الانتخاب طبقاً للإجراءات والقواعد المنظمة قانوناً - والتي لم يتم مراعاتها في الحالة المعروضة - في كل مرة تتحقق فيها موجبات الدعوة لإجرائها في هذا الشأن وصعداً بموافقة وزير التعليم العالي على الدعوة لإجراء انتخابات جديدة لشغل هذا المنصب. والقول بغير ذلك يمثل افتئاتاً على هذه الإرادة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى: أولاً، أن موافقة أعضاء المجمع الانتخابي على تعيين القائم بأعمال رئيس جامعة دمياط لا تعد بمثابة انتخاب قانوني له. ثانياً، أن شغل وظيفة رئيس جامعة دمياط لا يكون الا بالانتخاب طبقاً لأحكام المادة (١٣ مكرر) من قانون تنظيم الجامعات ثالثاً استمرار المعروضة حالته في تسيير أعمال الجامعة لحين إجراء الانتخابات الجامعية أو انتهاء العام الجامعي الجاري أيما أقرب وذلك كله على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٧٢/٢/٨٦ - بتاريخ ١٦ من أبريل عام ٢٠١٤م الموافق ١٦ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٥هـ)

#### الفتوى رقم (١٠٤) :-

بشأن مدى جوار اعتبار الحاصل على المركز الثاني في الانتخابات السابقة لرئاسة جامعة الزقازيق بمثابة انتخاب قانوني له تنسأ للجامعة دون حاجة لإحراء انتخابات جديدة مع بيان القرار الأمثل لشغل تلك الوظيفة حال عدم جوار الاعتداد بذلك.

مستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع بقانون تنظيم الجامعات جعل من أسلوب الانتخاب الوسيلة القانونية الوحيدة لشغل منصب رئيس الجامعة بعد أن كان أسلوب الاختيار المطلق من قبل السلطة المختصة بالنعيين هو لأسنوب الساند لشغل هذا المنصب. وناط بمنحس لأعلى لجامعات وضع الشروط والإجراءات ومعايير المعاملة التي تكمن تحقيق العدالة والمساواة للوصول لأفضل المرشحين لشغل لمناصب القمادية الجامعة، والذي أقر بدوره - وأياً ما كان وجه الرأي بشأن ما يحبط هذا القرار من ضلال عدم المشروعية فيما أقره من أحكام وقواعد انتخابات لقيادات الجامعة مجموعة من الشروط والإجراءات لتمثيل أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات والمعاهد بغية التعبير عن إرادتهم في اختيار رئيس الجامعة وذلك عن طريق مرحلتين الأولى تجري على صعيد كل كلية أو معهد لاختيار ممثليها

ودلت بأسلوب الانتخاب الحر المباشر من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين والمتفرعين بالكلية أو المعهد القدامى بالعمل فعلياً بالكلية أو المعهد بالإضافة إلى المدرسين المساعدين والمعيدين، ولثانية عن طريق قيام المجمع الانتخابي الذي يتكون من ممثلي كل كلية بانتخاب رئيس الجامعة من بين المرشحين المستوفين لشروط شغل المنصب.

كما استبان الجمعية العمومية أن إجراءات تكوين المجمع الانتخابي المعني باختيار رئيس الجامعة من جانب عدد أعضاء هذا المجمع وصدايقهم تستلزم بالصورة أن يسبق عقد أية انتخابات جديدة مراجعة صفات أعضاء هذا المجمع الانتخابي وذلك باستكمال أو استبدال من انتهت أو زالت عنه صفه عضويته بهذا المجمع.

وستظهرت الجمعية العمومية أيضاً أن الآثار المستقبلية لتدريج ما عسى أن يجرى من تصويت في الانتخابات الجامعية بقف قانوناً ومطلقاً عند حد إعلان الفئز بشغل المنصب الجامعي، عسى لحد الذي لا يجوز معه امتداد آثار المراكز القانونية للمرشحين السابقين الذين حصلوا على المراكز التالية لمن فاز بالمنصب وما أحرزوه من تريب بها إلى المستقبل، فلا يمكن الاكتفاء بما حصل عليه هؤلاء من مراكز تالية لشغل أولهم لمنصب رئيس الجامعة عند انتهاء مدة شغل رئيس الجامعة لمنصبه أو خلو المنصب قبل مته دون عقد انتخابات جديدة بحسبان أن ذلك بشكل فئزاً على إرادة المشرع التي أوجبت شغل جميع القيادات الجامعية لمناصبهم بأسلوب الانتخاب في كل مرة تتحقق فيها موجبات الدعوة لإجرائها فضلاً عما يملته ذلك أيضاً من اقتضات على إرادة المجمع الانتخابي لقائم عند شعور المنصب.

كما استبان جمعية العمومية - على النحو الذي حري عليه قضاء محكمة القضاء الإداري ومنها الحكم لمشار إليه في الوقائع أن المجلس الأعلى للجامعات سبق له إصدار قرار تحت عنوان "آليات اختيار لقيادات لجمعية في المرحلة الانتقالية لحين صدور تشريع جديد" في حصة رمنية سابقة على إضافة المشرع للمادة (١٣) مكرراً لقانون تنظيم لجامعات بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه. في حين كان المنص المنظم لاختيار رئيس الجامعة هو المادة (٢٥) من قانون تنظيم الجامعات وحسباً بما مفاده وجوب تطبيق حكم المادة (٢٥) - قبل إضافته للمشرع للمادة (١٣) مكرراً لقانون تنظيم لجامعات بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ المشار إليه - وإعمال آثارها عند تعيين رئيس الجامعة دون أن يملك المجلس الأعلى للجامعات أو غيره وقتئذ أن يضيف إلى هذا الحكم أو يمتنع منه وإن بداه أن يصف إليه من الإجراءات ما يحقق رغبة أعضاء هيئة التدريس في طريقة اختيار رئيس الجامعة بأسلوب الانتخاب، احتراماً لمزائب التدرج التشريعي، بما مفاده عدم جواز التعويل على هذا القرار وإصدار كافة ما يوتب عليه من آثار.

وهذا بما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته تم تكليفه عقب خلو منصب رئيس الجامعة باعتباره أقدم سواب رئيس لجامعة للقيام بأعمال رئيس لجامعة لحين انتخاب رئيس جديد لها، وهو ما يصح معه قانوناً هذا التكليف على أن يقتصر دوره في تسيير أعمال الجامعة لحين إجراء الانتخابات الجديدة لبرنامجها.

#### دليل الجامعات الانتخابية

دون أن يفور من تلك سبق حصوله لعروضة حالته على المركز الثاني في الانتخابات السابقة برئاسة الجامعة والإدعاء بحوار يصعبه لشغل منصب بعد خلوه واعتبار ذلك انتخاباً ثانوياً له لرئاسة تلك جامعة دون إجراء انتخابات جديدة، بحسبان أن ما أجري من انتخابات وما أقرته الأقوية من نتائج قد قضى بالفائه لمخالفته صحيح حكم القانون لاستناده إلى قرار المجلس الأعلى للجامعات الصادر قبل تعديل قانون تنظيم الجامعات بالعانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢ على النحو سالف المبين فضلاً عن عدم جوار التمويل على التصويت التي تم في هذه الانتخابات - حال التسميم جدلاً بمشروعيتها - لانتهاء ما بهذا التصويت من آثار مستتلفة بمجرد إعلان الفائز بشغل منصب رئيس الجامعة - لا سيما وأن المشرع لا يعرف في قانون تنظيم الجامعات دستور تصعيد يحصل على المركز الثاني في الانتخابات السابقة حال خلو المنصب من الحاصل على المركز الأول قبل استكمال مدة رئاسته للجامعة وبحسبان إجراء الانتخابات حال خلو منصب رئيس الجامعة - وبما كان سبب الخلو هو تسبيل المنعوق ولوجه في كل مرة مثلاً لحكم المشرع في هذا الشأن. بما لا يجوز معه تعين المعروضة حاله بمنصب رئيس الجامعة استكمالاً لمدة سلفه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى: أولاً، أن حصول المعروضة حالته على المركز الثاني بالانتخابات السابقة لرئاسة جامعة الزقازيق لا يعد سداً لرئاسة الجامعة بعد خلو منصب رئيس الجامعة قبل نهاية مدة ثانياً أن شغل منصب رئيس جامعة الزقازيق لا يكون إلا بالانتخاب طبقاً لأحكام المادة (١٣ مكرراً) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ثالثاً استمرار المعروضة حالته في تسير أعمال الجامعة بحسب حرية الانتخاب. الجامعة وذلك كله على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١١٥٠/٢/٨٩ - بتاريخ ١٦ من أبريل عام ٢٠١٤م الموافق ١٦ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٥هـ)

#### الفتوى رقم (١٥٠)

##### يشأر لتعديل المس القانوني لبلوغ رئيس جامعة ديمياط المس لقررة لعمامته

استظهرت لجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات حدد من انتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس ستين سنة ميلادية، وأخص من بلغ هذه السن خلال العام الجامعي بحكم استثنائي موداه البقاء في الخدمة لغير انتهاء العام الجامعي بانتهاء أعمال الامتحانات مع احتفاظه بكافة حقوقه وصلاحيه الإدارية

كما أحسبان لجمعية العمومية وعلى وفق ما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر في القضية رقم (١) لسنة ٧ قضائية "طلبات عضاء" بجلسة ١٩٨٧/٦/٦ - من المشرع حينما انتد من التقويم الميلادي والذي يعتد فيه باليوم كات من الحساب السنة، معياراً لاخصيب المس عند بداية التعيين أو انتهاء أفعفه لبلوغ المس واد كات السنة الميلادية طبقاً بهذا التقويم تبدأ من أول يناير وتنتهي

في ٣١ ديسمبر ومن ثم فإن السنة الميلادية على هذا النحو تكتمل بانتهاء اليوم السابق على اليوم المقابل ليوم بدئ

وهذا بما تقدم. ولما كان الثابت من الأوراق أن تاريخ ميلاد المعروضة حالته هو ١٩٥٣/٩/٢١ وأنه عين رئيساً لجامعة دمياط بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٥ ٢) لسنة ٢٠١٣ حتى تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة، فإن المعروضة حالته يكون قد بلغ من لتقاعد وهي سن ٦٠ سنة ميلادية في يوم ٢٠١٣/٩/٢٠ وليس ٢٠١٣/٩/٢١. وحيث إن العام الجامعي الجديد بدء بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢١ الأمر الذي يخرج المعروضة حالته من مجال الاستفادة من حكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليها لبلوغه من التقاعد قبل بداية العام الجامعي الجديد.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع، إلى بلوغ المعروضة حالته من الستين بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٠ وعدم أحقيته ببقاء لئلك في الاستفادة من حكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وذلك على النحو المبين بالسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣٧٦/٢/٨٦ - بتاريخ ١٦ من أبريل عام ٢٠١٤ م الموافق ١٦ من جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ)

#### الفتوى رقم (١٠٦) :-

بشأن مدي جواز استمرار رئيس جامعة الأزهر في منصبه حتى نهاية العام الجامعي

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع بالقانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها بعد تعديله بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ جعل من فصيلة شيخ الأزهر بالنسبة للأزهر الشريف وجميع هيئاته ومن بينها جامعة الأزهر وكذلك بالنسبة للعاملين بهذه الهيئات جميع السلطات المقررة لمؤبرر المحتس في كل القوانين والسوئج، واختص المشرع في القانون المذكور جامعة الأزهر بتنظيم مستقل تمرد به دون غيرها من الجامعات المصرية التي تستغل بأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٢ وذلك إدراكاً منه للطبيعة الخاصة لجامعة الأزهر من حيث تمعيتها للأزهر الشريف، وخصوصية الدور الموسط بها، وما يلزمه هذا الدور من التقيد بمفاهيم وأسس معينة فيما تصعه من سياسات وما تصدره من قرارات بمساسبة اصطلاحها بدورها

واستظهرت الجمعية العمومية أيضاً أن المشرع في القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ المشار إليه حدد بوضوح في المادة (٤٩) منه طريقة اختيار من يشغل منصب رئيس جامعة الأزهر والأداة القانونية لتعيينه. كما لرد بصاد جميع الأحكام التي تطبق على رؤساء الجامعات في جمهورية مصر العربية على رئيس جامعة الأزهر. وهذه الإحالة تقتصر مطلقاً على الأحكام المتعلقة برئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات التي لم يرد بشأنها نص صريح في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ولا تحفه التعيينية وهي الأحكام المتعلقة بعدة شغل المنصب والمركز القانوني لرئيس الجامعة خلال مدة تعيينه والمركز القانوني له في حالة إذا لم تجدد مدته أو ترك رئاسة الجامعة قبل هاية منته والمركز القانوني له في حالة استقالته

وقد عدّ المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ - والذي تطبق أحكامه على رئيس جامعة الأزهر بحكم الإحالة الواردة في القانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١ إشاراً إليه لعدم وجود نص خاص في القانون الأخير ولائحته التنفيذية ينظم هذا الأمر - رئيس الجامعة خلال مدة تعيينه في المنصب شاغلاً وظيفته أستاذ على سبيل التذكير

ولاحظت الجمعية العمومية أن المقصود من عبارة (على سبيل التذكير) هو الإبقاء على درجة مالية يمكن أن يعود تلقائياً ليشغلها أستاذ الجامعة الذي تم تعيينه في منصب رئيس الجامعة حينما يتروك هذا المنصب، فالمشرع أريد أن تكون عودة رئيس الجامعة إلى وظيفته أستاذ عودة حتمية غير متروكة للمصلحة التقديرية. فإذا كانت الدرجة المالية شاغرة يعود إلى شغلها، وإذا لم تكن كذلك فإنه يشغلها بصفة شخصية لي أن تظل له، ويعود إلى وظيفته بأقدميته في وظيفة أستاذ من تاريخ شغلها أول مرة، وبحسب المدة التي كان فيها شاغلاً لمنصب رئيس الجامعة ضمن مدة خدمته كأستاذ، وشغل رئيس الجامعة لوظيفة أستاذ على سبيل التذكير يقطع بأن رئيس الجامعة لم تفك عنه صفته كأستاذ بتعيينه في منصب رئيس الجامعة، ومن ثم فإن المشرع أفصح ببيان وصح وصرح أن رئيس الجامعة لا تزيله صفته كأستاذ جامعي طيلة فترة رئاسته للجامعة، فهو يعد من أعضاء هيئة التدريس ويتمتع بجميع الحقوق المقررة لآل أعضاء هيئة التدريس باعتباره أستاذ في كليته الأصلية التي جاء منها حتى يوفّر فيه مآط استحقاق هذه الحقوق وذلك فيما لا يتعارض مع طبيعة المنصب المسند إليه

كما لاحظت أن المشرع في القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ أحال على اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر و لهيئات التي يشتملها في تحديد شروط تعيين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأزهر ونقلهم وندهم وإعارتهم وإحارهم العلمية والاعتدبة والمرصبة وغير ذلك من شئونهم الوظيفية، ومن بين شئونهم الوظيفية من انتهاء الخدمة الذي حدده المادة (١٨٣) من هذا اللائحة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس من علماء الأزهر بخصم وستين سنة ميلادية، وبالنسبة لغيرهم بستين سنة ميلادية

كما لاحظت للجمعية العمومية أن المشرع في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ أوجب تطبيق حكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه على بعض الفئات، ومنب الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، بحيث يعين في الكلمة ذاتها الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر الذين يبلغون من انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين، وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل، وبحيث يستمر هؤلاء الأساتذة بعد انتهاء خدمتهم بجامعة الأزهر ليدومهم السن المقررة لانتهاء الخدمة في التدريس بالكلمة التي ينتمون إليها كأساتذة متفرغين، وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على المساواة بين الأساتذة المتفرغين وأل أعضاء هيئة التدريس في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الإدارية التي لا يجوز للأستاذ المتفرغ تقلدها

كما استند للجمعية العمومية أن المشرع في القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه حينما أوجب تطبيق حكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات على أساتذة بجامعة الأزهر لم يدر بخلده تطبيق حكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات عليهم، والتي تتعلق بوجوب بقاء عضو هيئة

التدريس في الخدمة إلى نهاية العام الجامعي. دأب مع سن انتهاء الخدمة خلاله، بالرغم من أن ديباجة نص المادة (١٢١) المشار إليها أوجت مراعاة حكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات، ويرجع ذلك لحسب بديهي، هو أن المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات حددت سناً لانتهاء الخدمة مختلف عن السن المقررة لانتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس من عملاء الأزهر الشريف. ومن ثم لو قصد المشرع أعمال حكم المادة (١١٣) شتاء على جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر سواء من كان منهم من علماء الأزهر الشريف و كان من غيرهم ما كان حدد سن مختلفة لانتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس من غير علماء الأزهر. ولكان اكتفى بالإحالة في شأن تحديد سن انتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس من غير علماء الأزهر للمادة (١١٣) لاسيما وقد حددت هذه المادة لانتهاء الخدمة من السن وهي السن ذاتها المقررة لانتهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس من غير علماء الأزهر وهو ما يؤكد رغبة المشرع في إفراد نص قانوني ذي طابعه مختلفة مغايرة في الحكم لنظيره المعمول به في قانون تنظيم الجامعات. ومما يقطع بصحة ذلك أن المشرع للأنهي نص في عجز المادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على حكم خاص لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر من غير علماء الأزهر الشريف بأن طبق عليهم وحدهم. وكان ذلك قبل صدور القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه - القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٤ وهو القانون الذي استبدل حكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات بمادة جديدة - لأول مرة - حيث كانت هذه المادة بصيغتها الأولى تجيز عند الاقتضاء تعيين كاتبة بعد بلوغ سن المعاش ككاتبة متفرغة دون تحديد سن. وجاء القانون (٩٣) لسنة ١٩٧٤ وقرر استبدال نص المادة (١٢١) المشار إليها وأوجب بقاء جميع أعضاء هيئة التدريس الذين بلغوا سن انتهاء الخدمة ككاتبة متفرغة بصفة شخصية حتى بلوغ سن الخامسة و الستين مالم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل بعد مراعاة حكم المادة (١١٣) ومن ثم لو أحد بالتفسير القائل أن المشرع أراد تطبيق حكم المادة (١١٣) على هذه لطلائفه - قبل صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٥ - لتبين عدم معقولية التبعة المترتبة على ذلك فهذا القول يعني أن هذه الطائفة - دون أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر من العلماء - يستمررون وجوبا على عكس أعضاء هيئة التدريس من العلماء الذي يحوز استمرارهم على نحو ما تقدم، إلى نهاية العام الجامعي في حالة بلوغهم سن الستين خلاله فعلا عن استمرارهم حتى سن الخامسة والستين ككاتبة متفرغة وهو مالم يتصوره أحد وعلى السبق ذاته يجب فهم ما ورد - بعد ذلك - بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ من تطبيق حكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات على جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، ومن ناحية ثالثة لا يمكن القول بحوار تطبق حكم المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر لوجود حكم مخصوص بنظم بالبيات تختلف عما هو مقرر بالمادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات - استمرار عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر في الخدمة إلى نهاية السنة الجامعية حيث إن المادة (١١٣) من قانون تنظيم الجامعات جعلت بقاء عضو هيئة التدريس إلى نهاية العام الجامعي في حالة بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة خلال هذا العام أمرا وجوبيا لا تقدير فيه لجهة الإدارة مع احتفاظ عضو هيئة التدريس - صراحة - بجميع حقوقه ومساعبه الإدارية، في حين أن اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها أوردت في المادة (١٨٢) منها حكما خاصا

بالنسبة لمن يبلغ من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر من انتهاء الخدمة خلال العام الجامعي مؤداه مد خدمته طبقاً لأحكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٨ - أي بقرار من فضيلة شيخ الأزهر الذي له جميع السلطات المقررة للوزير المختص في جميع القوانين ولوائح - إلى نهاية السنة الجامعية بناءً على طلب مجلس الجامعة واقتراح مجلس الكلية المختص وحددت هذه المادة نهاية السنة الجامعية بانتهاء أعمال الامتحانات في الكلية التي ينتهي إليها عضو هيئة التدريس.

ولاحظت الجمعية العمومية أن المستند من حكم المادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تشملها ومن أحكام القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ أنه إذا بلغ عضو هيئة التدريس بجامعة الأزهر من انتهاء الخدمة خلال السنة الجامعية واقتراح مجلس الكلية التي ينتهي إليها استمراره إلى نهاية العام الجامعي وطلب ذلك أيضاً مجلس الجامعة وصدر بذلك قرار من فضيلة شيخ الأزهر فإن هذا العضو يستمر محتفظاً بجميع مناصبه الإدارية إلى نهاية السنة الجامعية حتى ولو لم يرد النص على ذلك صراحة بالمادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تشملها باعتبار أن هذا هو الأثر الوحيد الذي يمكن أن يترتب من خدمته إلى نهاية السنة الجامعية أخذاً في الاعتبار أنه في حالة عدم المد له طبقاً لحكم المادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية سيصبح بقوة القانون أستاذاً متفرغاً في الكلية ذاتها التي ينتمي إليها متمتعاً بجميع حقوقه كأستاذ ومؤيداً للواجبات ذاتها الملقة على عاتق الأستاذ باستثناء تقلد المناصب الإدارية. ومن ثم يكون الأثر الوحيد المترتب عن تطبيق المادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأزهر على من يبلغ من انتهاء خدمته خلال السنة الجامعية - هو احتفاظه بمناصبه الإدارية التي كان يشغلها قبل بلوغه هذه السن وبذلك يصح الفارق الوحيد بين الأستاذة أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر وغيرهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات. في هذا الخصوص أن المد إلى نهاية العام الجامعي للفترة الأولى أمر جائز على عكس لفظة الثانية فهو وحيوي وأن الاستمرار في المناصب الإدارية بالنسبة للفترة الأولى مستفاد لروما حتى لو لم ينص عليه صراحة والنسبة للفترة الثانية تم النص عليه صراحة.

وحيث إن المشرع في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تشملها حدد على وجه القطع أعضاء هيئة التدريس وعلى رأسهم الأساتذة. وحيث إن رئيس جامعة الأزهر لا بد وأن يكون من أساتذة جامعة الأزهر أو إحدى الجامعات المصرية وهو بعد - على نحو ما تقدم - من أعضاء هيئة التدريس ومن ثم يتعلق على رئيس جامعة الأزهر حكم المادة (١٨٢) من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر وحتى وإن كان طبقاً للقانون يشغل وظيفة أستاذ على سبيل المذكر لعضوية هيئة التدريس لا تزال رئيس الجامعة طوال مدة شغله لهذا المنصب.

وعباً ما تقدم. ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته تم تعيينه بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى للتعليم رقم (١٨) لسنة ٢٠١١ رئيساً لجامعة حتى تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة. وإذ بلغ المذكور هذه السن خلال العام الجامعي الجاري في ٢٠١٤/٣/٤. فإنه يقدر

#### دليلها بعد التصديق

به الحق في استعرا في شغل منصبه رئيساً لجامعة الأزهر بحسب انتهاء العام الجامعي الحال طبقاً  
بصوابه والشروط المقررة بالمادة (١٨٩) من اللائحة التنفيذية بقانون الأزهر سائلة السب

ولا يموت الجمعية العمومية أن يموت ختاماً أن الوسط به تسبق حكم المادة (١٨٩) من اللائحة  
التنظيمية لقانون، عادة تنظيم الأزهر و لهيات التي يشغلها أعضاء، وفي تلك التبة بعد استناد  
إلزامات الواردة هذه المادة. انفراد هذه الفتوى على المعروضة حاله هو الصيلة شيخ الأزهر وهو الأمر  
بدي فرب مع الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، خطر فضيلته بصورة من هذا الإفساء حتى  
يسير لفصيلته وسعه موضح التفتيد إعمالاً لسننه

لنفس انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى استعرا المعروضة حالته في  
منصبه رئيساً لجامعة الأزهر إلى نهاية العام الجامعي، طبقاً لظوابط الواردة بالسبب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٣٧٨/٢/٨٦ - بتاريخ ٥ من مارس عام  
٢٠١٤م الموافق ٤ من جمادى الأولى عام ١٤٣٥هـ)

#### الفتوى رقم (١٠٣)

بشأن تطبيق نظام انتخاب هيئات الجامعة الواردة بالمادة (١٣) مكرراً من قانون تنظيم  
الجامعات عند اختيار رئيس جامعة الأزهر، ومشروعية قراو المجلس الأعلى للأزهر يشغور منصب رئيس  
جامعة الأزهر، وتشكيل لجنة لوضع قواعد انتخاب رئيس جديد لجامعة

استظهرت الجمعية العمومية - وحسبما جرى عليه إقرارها - أن المشرع بموجب القانون رقم  
(١٠٣) لسنة ١٩٦٦م بشأن إعادة تنظيم الأزهر و لهيات التي يشغلها أعضاء جامعة الأزهر تنظيم  
مستقل منفرد به دون غيرها من الجامعات المصرية التي تستعمل بأحكام قانون تنظيم الجامعات رقم (٤١)  
سنة ١٩٧٢ وذلك إدراكاً من طبيعة الجامعة لجامعة الأزهر من حيث تبعيتها للأزهر الشريف،  
وخصوصية الميز المنوط بها، على وفق التوحيد الورد بالمادة (٣٣) من قانون، عادة تنظيم الأزهر المشار  
ببه، وما يفرسه ذلك على الجامعة من التقييد بمبادئهم وأسس معينة لا فكاك من الالتزام بها ومراعاتها  
فيما تضمنه من سياسات وما تصدره من قرارات بمسألة استقلالها بدورها وأن قانون تنظيم الجامعات  
حدد على سبيل الجهر الجامعات الجامعة أحكامه ومن ثم فإنه لا يجوز أن تستعمل أحكامه لتشمل  
ماعد ما دون نص قانوني بقدر ذلك.

كما استظهرت أن المشرع في القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٦م بشأن إعادة تنظيم الأزهر  
والهيئات، التي يشغلها عدد موضح في المادة (٤١) منه السبب القانوني التوحيد لاختيار من يشغل منصب  
رئيس جامعة الأزهر و إدارة الثانوية لتعيينه حيث نص على أن يكون شغل المنصب بطريق التعيين  
بموجب قرار يصدر من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح شيخ الأزهر، واشتراط في رئيس جامعة الأزهر أن  
يكون شخص أحد كرامتي الأستاذية بجامعة الأزهر أو إحدى هيئات المصرية دون تقييد مدة معينة

لشملة لوظيفة أستاذ، كما قرر المشرع في الفقرة الثانية من المادة (٤١) من القانون ذاته نفاذ جميع الأحكام التي تطبق على رؤساء الجامعات في جمهورية مصر العربية على رئيس جامعة الأزهر

وهذه الإحالة تقتصر صراحة على الأحكام المتعلقة برئيس الجامعة في قانون تنظيم الجامعات التي لم يرد بشأنها نص صريح في قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وهي الأحكام المتعلقة بمدة شغل المنصب والمركز القانوني لرئيس الجامعة الذي لم تحدد مدته، أو ترك رئاسة الجامعة قبل نهاية مدته. وهذه الأحكام كلها تضمنتها الفقرة الثانية من المادة (٢٥) من قانون تنظيم الجامعات.

ومن ثم لا يتصور نفاذ هذه الإحالة على طريقة اختيار رئيس جامعة الأزهر التي حددتها صراحة الفقرة الأولى من المادة (٤١) من قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على نحو ما تقدم؛ وهو ما يستفاد منه لروماً أنه إذا ما طرأ تعديل على طريقة اختيار رؤساء الجامعات الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات المشار إليه فلا يستطعن بأي حال من الأحوال ليطبق على اختيار رئيس جامعة الأزهر ما لم يقرر المشرع صراحة غير ذلك مستقبلاً

ولا يبال بما تقدم الادعاء بأنه يجوز لشيوخ الأزهر إسناد اختصاصه باختيار المرشح لمنصب رئيس جامعة الأزهر وعرضه على رئيس لجمهورية لإصدار قرار بتعيينه إلى جموع أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم ليتولوا شغل اختيار رئيس الجامعة بالانتخاب وذلك لتحقيق الاختيار وفق أسس يقوم على المشاركة في صنع القرار حيث إن ذلك مردود من تنظيم طريقته اختيار من يشغل الوظائف والمناصب العامة وتحديد المختص بإصدار قرار لتعيين فيها يجب أن يحدده المشرع دون غيره، ومنى أسد المشرع الاختصاص به إلى شغل وظيفة محددة فلا يجوز له الفصل من مباشرة هذا الاختصاص طالما لم يتج المشرع له أن يفوض غيره في اختصاصه ويظم كيفية مباشرة هذا التفويض. حيث إنه من المستقر عليه أن الولاية بعمومها لا يجوز التفويض فيها إلا بنص كما لا يجوز التفويض فيها إلا إلى من عهده النص ولا يباح التفويض في هذه الولاية بأداة أدنى من الأداة المألوفة.

ولا يبال من ذلك الزعم بأن عبارة "ويلقى كل ما يخالف ذلك" الواردة بعجز المادة (١٣) مكرراً من قانون تنظيم الجامعات تصرف إلى إلقاء كل ما يخالف شغل الوظائف القيادية بالجامعات بطريق الانتخاب في أي قانون - مثل قانون إعادة تنظيم الأزهر - حيث إن ذلك مردود بأن مدة العبدة تصرف إلى ما ورد بقانون تنظيم الجامعات وكان مخالفاً لحكم المدة المذكورة، حيث حددت المادة (٢٥) من قانون تنظيم الجامعات أداة تعيين رئيس الجامعة وهي قرار رئيس الجمهورية. كما حددت من يتولى عرض المرشحين على رئيس الجمهورية هو وزير التعليم العالي، كما باطلت المادة (٤٣) من القانون ذاته برئيس الجامعة تعيين عميد الكلية، وباطلت المادة (٥٦) منه أيضاً برئيس الجامعة تعيين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة بالقسم وبذلك يكون عبارة "ويلقى كل ما يخالف ذلك" واردة لتشمل كل موضع بقانون تنظيم الجامعات ورد فيه النص على اختيار من يشغل الوظائف القيادية بالجامعات بغير طريق الانتخاب.

## دليل الجائحات الانتخابية

ولاحظت الجمعية العمومية ان المشرع اسند إدارة جامعة الأزهر إلى رئيسها ومجلس الجامعة على وفق ما يجري به نص المادة (٣٩) من قانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦٩، ولم يجعل المشرع من بين اختصاصات المجلس الأعلى للأزهر الواردة في المادة (١) من القانون المذكور الاختصاص بعزل رئيس جامعة الأزهر. ولا يصح الادعاء بأن عزل رئيس جامعة الأزهر يمكن ان يندرج ضمن الفقرة (١٠) من المادة (١) من قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تأسست بالمراسم لأعلى للأزهر. الاختصاص بالمظفر فيها يعرضه عليه شيخ الأزهر. وقد عرض شيخ الأزهر عند انقضاء عهده عن المجلس وأبعد قراره المنوطة به، حيث إن ذلك مردود بأن اختصاص المجلس الأعلى للأزهر بالمظفر فيها يعرضه عليه شيخ الأزهر لا يمكن أن يندرج إلا في إطار ما نص عليه قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي تأسست بالمراسم. أما من تعين عزل رئيس جامعة سواء من المجلس، أو من غيره وهو المهيأ ذلك الذي حاز عليه قانون تنظيم الجامعات الذي نظم فقط في المادتين (٦٥) (١١٦) حالة رئيس الجامعة الذي يقرر سريته منصبه والاستمرار في شغل وظيفته. سداد التي كان يشغل قبل رئاسته لجامعة. وحالة رئيس الجامعة الذي يؤثر ترك وظيفته عليه بالاستقالة، وهي الأحكام التي تطبق على رئيس جامعة الأزهر بموجب الإحالة الصريحة الواردة بالفقرة الثانية من المادة (٤٩) من القانون (١٠٣) لسنة ١٩٦٩ وبالمادة (١٨٤) من لائحة التشغيل.

وبناءً على ما تقدم يلاحظ أن المجلس الأعلى للأزهر قرر بحلته المستعجلة بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٣ الدعوة فوراً إلى انتخاب رئيس لجامعة الأزهر وتشكيل لجنة لوضع قواعد الانتخابات وعرضها على المجلس الأعلى للأزهر في مدة لا تزيد على أسبوعين على أن تبدأ إجراءات الانتخابات فور قرار لوائحها من المجلس الأعلى للأزهر. الأمر الذي يوجب معه بطلان ما أنشأه المجلس الأعلى للأزهر من لوائحها. والدعوة إلى انتخابات رئاسة الجامعة في حين أن حكم المادة (٣) مكرراً من قانون تنظيم الجامعات لا ينطبق على اعتبار لوائح جامعة الأزهر وثانيتها. إعلان حصر منصب رئيس جامعة الأزهر، وعزل المعروف حاليه الأستاذ الدكتور/... لتمام مدة رئاسته، في حين أن المجلس الأعلى للأزهر غير مختص بطلب قانوناً فضلاً عن أنه لم يشب من الأوراق تقدم بمعرضة حاله باستقالته أو إيداعه رغبته في ترك المنصب، وهما لطريقان لقرارات لشعر منصب رئيس الجامعة قبل انتهاء المدة المقررة قانوناً لشغله طالما ظل شاغل المنصب عن قيد العبادة ولم يصدر من قضاء حكم يؤدي إلى عدم استمراره في شغل منصبه وهو ما يبين معه أن قرار المجلس الأعلى للأزهر المشار إليه شبه الخطأ الجسمي في تطبيق القانون من جميع الوجوه الأمر الذي يوجب به إلزاماً بعدم.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسها الفتوى والمضرب إلى أولاً عدم سريان حكم المادة (١٣) مكرراً من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه على جامعة الأزهر ثانياً انعدام قرار المجلس الأعلى للأزهر بالدعوة إلى إجراء انتخابات لرئاسة جامعة الأزهر، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لنفسها الفتوى والمضرب - ملف رقم ٢١٣/١/٥٨١ - بتاريخ ٥ من يونيو عام ٢٠١٣ م، الموافق ٢٦ من رجب ١٤٣٤ هـ)

## المادة رقم (٨-١)

بشأن تعيين الدكتور/ ... في وظيفة استاذ بقسم اصول التربية بكلية التربية بقنا - رقم  
انتهاء خدمتها اعتباراً من ١١/١١/١٤٢٣ م لتلغيا من الستين، أو الاكتفاء بمنحها اللقب العلمي لهذه  
الوظيفة.

استظهرت الجمعية العمومية أن التعيين في وظيفة استاذ من بين الوظائف المساعدة في ذات  
تكملة يكون بطريق الترقية بقرار يصدر من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأي  
مجلس الكلية ومجلس القسم المعنى ويكون للمعين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة، وبشروط معي  
يعين استاذاً بالجامعة شغل وظيفة استاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل، والقيام في مادته وهو  
استاذ مساعد - بمرتبة مبتكرة ونسرها أو إجراء أعمال إدارية مباشرة مؤهلة لشغل مركز استاذية  
وأن يكون ملتزماً في عمله ومسلكه منذ تعيينه استاذاً مساعداً بمؤهلات أعضاء هيئة التدريس ومحبساً  
داعماً ويدخل في التقييم معجوز انتاجه العلمي من حصوله على دكتوراه أو ما يعادلها وما يكون قد  
أشرف عليه من رسائل الماجستير، والدكتوراه التي تمت إجازتها وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي  
المحظوظ وعماله الإنسانية البارزة في الكلية. وتول مجلس انتاجه العلمي لعرض لمجلس المعنية لادانة  
بوظائف الأستاذية وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسياً تقوم فيه هذا اللجنة معني وما إذا كان مؤهل  
الاستعداد لمساعد لشغل وظيفة استاذ من عدمه. وهذه الصلاحيات - إذا ما قدورت اللجنة توفيرها، وإن كانت  
شروطاً بترقية، لا أنها لا تؤدي بداتها إلى ترقية المعنى المرشح ما لم تتوفر فيه شروط ترقية الأخرى المشار  
إليها بالمادتين (٦ و ٧) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، على أن يحسن ذلك قرار من السلطة  
المختصة.

وحيث إنه ولئن كان كسأل من اختبار الوقت الذي تجرى فيه الترقية من إطلاقات جهة الإدارة  
ترغص فيه كسلطة تقديرية، إلا أن المشرع منح بمقتضى المادة (٧١) من قانون تنظيم الجامعات المشار  
إليه عضو هيئة التدريس بالجامعة التي توفرت فيه شروط التعيين في الوظيفة الأعلى اللقب العلمي لهذه  
الوظيفة حتى ولو لم يوفر وظيفة سابقة، على أن يتم تدبير وظيفة بدوئية له في السنة التالية، ويتم  
منحه علاوة ترقية ومرتبة الوظيفة الأعلى والمداكل المقررة له من تاريخ مصادق صدور ربط الموازنة، والى  
المشرع بمن يصح لا يحالطه شغل الاعتماد بتاريخ حصوله على التمتع المعني لدى تعيينه في الوظيفة  
تأهله أو الترفه له كالتأهل من ذلك عن صحيح قصد في الفصل بين الألقاب العلمية وبين الوظائف  
بموجب المالية، إذ أعني مع التمتع العلمي في مقدم التعيين تسري عليه أحكامه وترتب آثاره فيما عدا  
الخاصة المالية التي ترتب تنفيذها بموجب الموازنة العامة، ومن ثم يفرض عضو هيئة التدريس شاعلاً  
وظيفة اعتماداً من تاريخ حصوله على التمتع العلمي المقرر لها تحدد أفضلية فيما من هذا التاريخ حتى وإن  
تأخر تدبير شغلها المالي إلى السنة المالية التالية ووافقت آثارها المالية على نفاذ قانون ربط الميزانية

كما استظهرت أن قانون تنظيم الجامعات جعل بلوغ سن الستين من الإحالة إلى المعاش لعضو  
هيئة التدريس واختص من بلغ هذه السن خلال العام الجامعي بحكم سنين من الإبقاء في الخدمة

#### دليل الجامعات التطويرية

بحسب انتهاء نظام الجامعي مائتاً أعمال الاتحادات مع اجتماعه بجميع حقوقه ومهامه الإدارية، وإلى احتفاظه بحصص هيئة التدريس مكافئة لحقوقه ومهامه الإدارية على وفق صريح نص المادة (١٠٣) من قانون المدرّس مؤد بأن يستصحب وضعه الوظيفي في هذه الفترة التكميلية على ما هو عليه دون أن يكون له اكتساب وضع وظيفي جديد، وقد عبر المشرع عن هذه الحقيقة حينما استخدم لفظ (الاحتفاظ) فالاحتفاظ بالتقوى يقتضي وجوده ابتداءً. ولو أراد غير هذه النتيجة لنعى على منع عضو هيئة التدريس بجميع الحقوق المقررة لأفراجه من لم يلفوا إلى إنهاء الخدمة ومنها إمكانية اكتساب لأوضاع الوظيفية الجديدة.

والحاصل أن التحويل في وظيفته استاذ، أو الحصول على القبول العلمي لها، ليس بمعاذ قانون وبسط الموازنة في السنة المالية التالية حين يصدر قرار من رئيس الجامعة ببدء على طلب مجلس الجامعة بعد الحدوثي مجلس الكلية، أو المعهد ومجلس القسم المختص، ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة والمالية فإن مجلس الجامعة لا بد أن يوافق على هذا التعيين قبل انتهاء خدمة عضو هيئة التدريس لموعده من المستحق حتى يمكن قانوناً إصدار قرار رئيس الجامعة بالتعيين، فرداً على هذه المسألة دون موافقة مجلس الجامعة على تعيينه بوظيفة أستاذ فلا يجوز قانوناً إصدار هذه الموافقة بعد ذلك حتى لو تم استبقاء عضو هيئة التدريس بعد هذه المسألة ليس انتهاء العام الدراسي طبقاً لقانون، حيث إن عضو هيئة التدريس الذي يبلغ من انتهاء الخدمة لا يجوز له - على نحو ما تقدم - أن يكتسب وضعاً وظيفياً جديداً وإنما يحتفظ بوضعه الوظيفي المستقبلي عنه فقط.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان النائب الأول في أن المعروضة حالها بلغت إلى انتهاء الخدمة قبل عرض أمر ترقيتها على مجلس الجامعة، فمن ثم لا يجوز للمجلس الموافقة على تعيينها في وظيفة أستاذ أو محبب القبول العلمي.

لذلك تمت الجمعية العمومية لقمي الفتوى والتشريع في عدم حواز تعيين المعروض حالها في وظيفة أستاذ، أو محبب القبول العلمي، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب،

(الفتوى الجمعية العمومية لقمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٦٧٧/٦/٨٦ بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ٢٠١٦ م. المؤقت ٧ من محرم سنة ١٤٣٨ هـ)

#### الفتوى رقم (١٩) -

في شأن مدى قانونية قيام مجلس جامعة ببطا بوضع ضوابط وأحكام عامة لصرف مكافآت العائلات الشغوبة والتعليمية على مستوى مرحلة البكالوريوس واليكالوريوس بالمخالفة لبعض المبادئ

(٢٩٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات.

استظهرت الجمعية العمومية - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية قد بين تشكيل مجلس جامعة بحيث يكون برئاسة رئيس الجامعة وعضوية نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد وغيرهم من حدهم لقانون، وبين القانون اختصاصات مجلس الجامعة ومنها تنظيم الشؤون المالية والإدارية والمالية والمكافآت الدراسية المنصبة.

ووضع الخطة العامة لأعمال الامتحانات بالكليات والمعاهد التابعة لها، ذلك كله وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن. حيث يقوم على تنفيذ هذه الأمور رئيس الجامعة وفقاً للسياسة التعليمية التي يرسنها المجلس الأعلى للجامعات، وأسطاف التدريس باللائحة لتنفيذها ووفقاً للإطار العام لتنفيذ أحكام هذا القانون وبما بصفة عامة - وبصفة خاصة - وضع قواعد المنهج للتدريس وأعمال الامتحانات والمكافآت الخاصة بها وقواعد تحديد المكافآت المالية والمبلغ لأعضاء هيئة التدريس ومبني المادة (٢٨٥) مكرراً (١) من اللائحة التنفيذية بفاذاً لذلك، طرق مع الجواهر المادية بصفة عامة لأعضاء هيئة التدريس والمدرسون المسعدون والمعدون وذلك مع كفيل الأهداف وترشيد الأداء الجامعي وفقاً للقواعد التي يصنها المجلس الأعلى للجامعة في هذا الشأن، على أن يصدر بها قرار من وزير التعليم العالي، وغاير المشرع لحكم في المادة ٢٩٠ بالنسبة للامتحانات الشفوية والتطبيقية وحضور الامتحانات حيث حدد مقدار المكافأة بـ ٤٠% من المرتب الشهري عن كل جلسة من جلسات الامتحانات الفعلية إذا كان الممتحن من أعضاء هيئة التدريس أو من الفاعلين المسبيين بالدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بحيث لا يقل مقدار المكافأة عن أربعة جنيهات فيما عدا امتحان مدرسة التمريض فلا تقل المكافأة عن جنيه واحد لكل جلسة. وحدد المشرع حداً أدنى لعدد الطلاب في كلاً من هذه الجلسات بحيث لا يقل عن خمسة طلاب أو عدد المسجلين للامتحانات أيهما أقل.

ومن حيث إنه ولئن كان لمجلس الجامعة طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه، سطيم الشؤون الإدارية والمالية بالجامعة ووضع النظام العام لأعمال الامتحانات والانتداب لها، إلا أنه ليس لمجلس الجامعة فيما بحريه من تنظيم ويضعه من أنظمة، أن يعالف أحكام القانون فإذا تعارض القرار الإداري التعليلي مع لقانون، وجب تطبيق أحكام القانون باعتبار أن القانون هو الأعلى مقاماً في مدارج المشروعية وسظم مجموعة من لقواعد الثمرة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها إلا من خلال ولوح سبل التعديل التشريعي وأن مقدار المكافأة محدد سبياً في هذه المادة ولا يجوز الخروج عليه وبحسبان أيضاً أن مناط استحقاق هذه المكافأة هو المشاركة الفعلية في أعمال الإشراف والمناصرة من قبل أعضاء هيئة التدريس.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان النابت أن مجلس جامعة طنطا بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٦/١٢/١٦ قد أعتمد قرار مجلس شؤون التعليم والطلاب بالجامعة فيما تصممه من وضع صوابط وأسس عامة لصرف مكافأة العلسات للامتحانات الشفوية والتطبيقية على مستوى مرحلة الليسانس والمكالوريوس إليها بأن حدد مقدار المكافأة لكل من رئيس الجامعة وبوابه وعمداء الكليات ووكلاتهم ورؤساء الأقسام العلمية بمقدار مبلغ مقطوع لكل منهم، وهو عدد محدد من لجلسات على أن يحدد مقابل الجلسة الواحدة بنسبة ٤% من الراتب لخص لكل منهم فده يكون بذلك قد حالف صحيح حكم الواقع والقانون بحسبان أن هذه الفئات لم ترد ضمن الفئات الواردة في عجز المادة (٢٩٠) أشار إليها والتي جاءت مفصلة في هذا الشأن.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز قيام مجلس جامعة طيطا بوضع صوابط لصرف مكافأة عن الاختبارات اشرفية وحضور الامتحانات على مستوى مرحلة اليبساس واليكالوريوس لغير الممتحنين طبقاً لحكم المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٧٢٩/٤/٨٦ - بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ٢٠١٢م الموافق ١٧ من ذي القعدة سنة ١٤٣٣هـ)

### الفتوى رقم (١١٠) :-

بشأن مدى جواز إسقاط مدة الإجازات الخاصة لمراقبة الروح من مدة الخمس سنوات اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه، وأثر ذلك على استمرار الطبيب/المدرس المساعد بقسم الفطير والعيادة المركبة الجراحية بكلية الطب جامعة طيطا في شغل وظيفة مدرس مساعد، أو نقله إلى وظيفة أخرى بالكادر العام طيطاً لحكم المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢.

استظهرت الجمعية العمومية وعلى ما جرى عليه إلتزامها - أنه وإذ خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات بالنسبة للمعدين، والمدرسين المساعدين من غير أعضاء هيئة التدريس من بيان أحكام تنظيم الإجازات الخاصة لمراقبة الروح، أو لراحة، لغير الرجوع إلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ حيث حرص المشرع على بيان أحكام هذه الإجازات وتنظيمها وذلك لقيامها على اعتبارات خاصة وهي الحفاظ على معاشك الأسرة ووحدتها وهي اعتبارات لا تجعل الإعفاء، أو التأخير ولا فائت المرض من تقرير هذا الحق، وبفتح الباب لاعتناء مما يعارض مع ما عليه المصلحة العامة ومن ثم فإن جهة الإدارة لا تملك إلا الموافقة على منح هذا النوع من الإجازات للمعدين والمدرسين المساعدين، وأن علاقة المعيد، أو لمدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقسم خلال فعه الإجازة الممنوحة له إلا أن هذه العلاقة خلال تلك الفترة بعد حتماً في ألا يكلف المعيد أو المدرس المساعد بالتزامات وظيفية بعد ما يخص به له من إجازة فهو في فعه الإجازة يكون متخففاً من أعباء الوظيفة ومتحلاً من غائب التزاماتها. ومن بين هذه الالتزامات ما هو مخصوص عليه في المادتين (١٤٨، ١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات والتي ترم المدرس المساعد ببدل أقصى جهد للحصول على الدكتوراه وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة. لذا يتعين عند حساب هذه المدة أن يسقط ما حصل عليه من إجازات خاصة لرقة الروجه على ألا يحل هذا بحق الجامعة المقيد لديها المدرس لمساعد كطالب بالدراسات العليا في أعمال سنواتها فيها يتعلق بأحكام التسجيل لغير درجة الدكتوراه ولمدة التي يسقط بعضها هذا التسجيل وأحكام إلغاء قيد الطالب على سوء التقارير المقدمة عن تقدمه في رسالته التي لا بد وأن يستقر عنصر الابتكار مصاحباً لها حتى تمام مناقشتها وذلك وفقاً لحكم المواد (٩٢، ٩٧، ١٠٢) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليه.

#### **دليل الجامعات للتطويرية**

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته يشغل وظيفة مدرس مساعد بقسم التعبير والعناية المركزة الجرحية بكلية الطب جامعة مسقط اعتباراً من ١٩/١٢/١٩٩٥، وسمح حازه خاصه بدون مرتب لمرافقة زوجته التي تعمل خارج البلاد خلال الفترات من ١٩٩٧/٨/١٧ حتى ٩/٥/٩٩، ومن ٩/١١/٩٩ حتى ٢٨/٧/٢٠٠١، ومن ٢٩/٨/٩٩ حتى ٢٩/٨/٩٩، ومن ثم فإنه بتعين عدم حساب هذه المدة ضمن عدة خمس سنوات المنصوص عليها في المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولما كان ذلك وكما مره قيد المعروضة حالته في درجة الدكتوراه مدته بتعيينه مدرساً مساعد حتى الآن، بعد إسقاط مدة الإجراءات الخاصة المشار إليها، لا تتجاوز خمس سنوات فإنه لا يجوز لجهة الإدارة نقله إلى وظيفة بالكادر العام.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للجمعية للتطوير والتشريع إلى عدم حساب مدة الإجازة الخاصة لمرافقة الزوجة ضمن المدة اللازمة للحصول على درجة الدكتوراه طبقاً لحكم المادة (١٥٦) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(لتتوي الجمعية العمومية للجمعية للتطوير والتشريع ملف رقم: ١٢٤ / ١/٨٦ بتاريخ ٢ من نوفمبر سنة ٢٠١٩ م الموافق ٢٢ من ذي الحجة سنة ١٤٣٣ هـ)

#### **النتيجة رقم (١١٩) :**

**في شأن طلب الافادة بأبواب حول مدى صحته عرض أمر تركه السيد الدكتور/..... إلى وتطبيقه استناداً بالأكاديمية على اللجنة العلمية التابعة لوظائف الأستاذ بالمجلس الأعلى للجامعات.**

بمعرض الجمعية العمومية ما استقر عليه إقرارها في شأن مبدأ الأمر المؤرخ لمطابق القانون من حيث الزمان كقاعدة عامة ولابد التمسك بها، وبعداً على بعض في انعدام التأثير الرجعي للقانون، وتأسيساً على ما يحضر في الأمر لماض له، فعدم الرجعية تعني أن القانون الجديد لا يحكم المراكز القانونية التي تم تكوينها أو انقضائها قبل سريانه، أما الأمر لماض لنقانون فإنه يعني بدء سريانه من يوم نفاذه ليس فقط على ما سوف يشأ من نصوص قانونية في ظله ولكن كذلك على الأوضاع القانونية التي بدأ في تكوينها أو انقضائها في ظل النصوص القديمة وبم يتم هذا التكوين، أو الانقضاء إلا في ظل القانون الجديد.

كما استظهرت الجمعية العمومية ما تقدم وعلى ما جرى عليه إقرارها الصادر بمجلسه (٢٠٠٦) من ديسمبر سنة (٢٠٠٦) في ملف رقم ١٠٧٦/٣/٨٦ أن قرار التعيين في وظيفة سداد مساعد وأستاذ هو قرار مركب يشارك في تكوينه أكثر من جهة ويصير بأكثر من مرحلة تبدأ من اللجنة العلمية، مروراً بمجلس القسم ومجلس الكلية انتهاء بمجلس الجامعة، ويجب أن تكون القرارات المؤثرة بهذه المراحل مجتمعة ويطبق في هذه الحالة الأحكام القانونية المعمول بها في تاريخ استكمال المركز القانوني على النحو المتقدم دون غيرها.

وحيث إنه تطبيقاً لما تقدم، ولما كان السابغ من الأوراق أنه في غضون عام (٢٠٠١) تم فحص الإنتاج العلمي لمعروضة حالته من قبل اللجنة العلمية الدائمة بالأكاديمية، والتي انتهت إلى عدم صلاحية الأبحاث المقدمة منه للترقية إلى وظيفة استاذ، وذلك بشأن العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للأكاديمية السادات للعلوم الإدارية الصادرة بموجب القرار الجمهوري رقم (٥٥٦) لسنة (١٩٨٢)، والتي تم إلغاؤها عملاً بصريح احكام المادة (الثامنة والعشرين) من قرار رئيس الجمهورية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم الأكاديمية، ولدي تصور بموجبه سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على جميع شئون الأكاديمية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص فيه، ومن ثم فإنه اعتباراً من تاريخ سريان القرار المشار إليه تصحى اللجنة العلمية الدائمة بوظائف الأساتذة بالمجلس الأعلى للجامعات هي المختصة وحدها دون غيرها بفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظيفة استاذ بالأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وعليه فإنه لا تترتب على الأكاديمية إذا قامت بتقديم الإنتاج العلمي لمعروضة حالته للجنة المشار إليها بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٤) عملاً لمبدأ الأثر الفوري لتطبيق القانون.

لذلك انتهت الجمعية العمومية بقسبي الفتوى والتشريع إلى صحة ما انتهت إليه أكاديمية السادات للعلوم الإدارية من عرض أمر ترقيته المعروضة حالته على اللجنة العلمية الدائمة لوظائف الأساتذة بالمجلس الأعلى للجامعات، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية بقسبي الفتوى والتشريع علف رقم ١١٢٣/٣/٨٦ - بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ٢٠١٢ الموافق ١٧ من ذي القعدة سنة ١٤٣٣ هـ)

### الفتوى رقم (١١٢) :-

بشأن مدى سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠٠٨ على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون بالاعمال بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ -

استخلصت الجمعية العمومية - أن أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات وتعد يلائمه ولائحته لتنفيذه لا تسرى على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون الذين ينظم شئونهم قانون خاص، إلا فيما لم يشمل هذا القانون بالتنظيم ومالم أن هذه الأحكام لا تتأثر مع طبيعة أحكام الفنون الخاص ولا تتصادم مع نصومه ولا تتعارض مع تنظيمه للوظائف لدي بحكمها، وفقاً لما استقر عليه هيئة الجمعية العمومية فإذا ما كان هذا القانون الخاص قد تناول بالتنظيم مسألة معينة فلا وجه لاسدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة لموظف في هذا الشأن فبوعاً بهذا التنظيم الخاص

وقد تبين للجمعية العمومية أن أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون ينظم شئون تنظيم قانون خاص هو القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١، أفرد فيه نظاماً خاصاً لتعيينهم وترقيتهم وبأديهم وإنهاء خدمتهم وتعيينهم بعد بلوغهم سن المهائس كأساتذة متفرغين وغير متفرغين وقد اختلف في مصومه

وتفصيلاته عن التعليم الذي تنده المشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لإعتبارات قدرها ومن ثم فإن هذه الأحكام الخاصة هي لواجبة لتطبيق على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية دون الأحكام لمخصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بإعتبار أن لقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ قانون خاص، وإذا كان منطبق التفسير بقبل استدعاء أحكام التوظيف العامة في هذا النظام الخاص فبما لم يرد بشأنه حكم خاصاً، فإن ذلك مشروط بالأ بتضمن النظام الخاص أحكاماً تتعارض مع أحكام القانون العام ولا تتناقض مع مقتضاها ولا تتنافر مع مفادها ومما تقدم خلصت الجمعية العمومية إلى عدم سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ ولقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠٠٨ على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون في حالة المعروضة

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٠ والقانون رقم ١١٦ لسنة ٢٠٠٨ على أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون، وعن المعو المين تفصيلاً بالأسباب (فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ٢٣٩/١/٥٨ بتاريخ ٢ من مايو سنة ٢٠١٢، المو افق ١١ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٣ هـ)

#### الفتوى رقم (١١٣) :-

في شأن طلب الرأي حول مدى أحقية الأستاذ الدكتور/..... في البقاء في الخدمة حتى سن

#### الخامسة والستين.

استظهرت الجمعية العمومية وحسبما استقر عليه إلتدوها أن المشرع قصد من إصدار القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، تمويض خريجي الأزهر عن قصر مدة خدمتهم جراء طول أمد دراساتهم وحتى يكون ثمة مضاف لهم، يقضي على الفارق بينهم وبين أقرانهم، ممن حصلوا على الشهادات العالمية من الكليات لتابعة للتعليم العام، وحمرا لطلاب علي الإلتحاق بالمراحل المختلفة في الأزهر لهذا لم يقصر المشرع ذلك على العلماء خريجي الأزهر وحدهم وإنما شمل أيضاً خريجي دار العلوم وكلية الآداب من حاملي الثانوية الأزهرية، وهم حملة الليسانس، تأكيداً لمبدأ المساواة بين المعانين في المراكز لقانونية، مما يستخلص منه أن المقصود بعارة (العلماء خريجي الأزهر)، خريجي كليات الأزهر من حملة الشهادات العليا، مثلهم في ذلك مثل خريجي دار العلوم وكلية الآداب، وهم من حملة الليسانس المسووقه بشهادة الثانوية الأزهرية ومن ثم فإن صايط تطبيق حكم لقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر هو الحصول علي لشهادة الثانوية الأزهرية، وهذا هو الشرط الفارق بين الاستفادة من الحكم وعدم الاستفادة منه، بحسبان أن عارة (العلماء خريجي الأزهر) تحصر في كافة خريجي كليات الأزهر من حملة الشهادات العالمية ومن في حكمهم من العاملين في إحدى الجهات المشار إلي في النص، متى كانوا جميعاً من حملة الثانوية الأزهرية والموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون أو من التحقوا بالمعهد الأزهرية قبل

العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١. ثم توافرت في شأنهم لشروط المصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بعد تاريخ العمل به، فعني توافرت هذه الشروط في العلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم من حملة المؤهلات المحددة بالمادة (١) سالمة الذكر. فإهم يعالون في المعاش في سن الخامسة والستين

كما استبان للجمعية العمومية أن مساهم لالتحاق بالمعهد الأزهرية قبل العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١، كشرط لازم للاستفادة من حكم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه، هو أن يكون صاحب الشأن قد استقر مركزه القانوني كمطالب بأحد المعاهد الأزهرية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته عين بوظيفة معبد بجامعة الأزهر في نوفمبر سنة ١٩٧٤م وتدرج في العديد من الوظائف حتى عين رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة لدراسات الكتب ووثائق القومية اعتباراً من ٢٣ من ديسمبر سنة ٢٠٠٨ أي بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بتحديد من التقاعد للعلماء من خريجي الأزهر ومن في حكمهم وبالتالي فإن مساهم استفادته من حكم البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين، فوثبوت لتحقاقه بالمعاهد الأزهرية قبل العشر من يوليو سنة ١٩٦١م، تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وذ لتحق المذكور بالصف الأول الإعدادي بمعهد سوق الإعدادي الأزهرية في العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦٣، أي بعد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر، ومن ثم فإن خدمته تنتهي ببلوغ سن الستين

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والشرع إلى عدم أحقية المعروضة حالته في البقاء في الخدمة حتى سن الخامسة والستين

(فتوى الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والشرع - ملف رقم: ٣٦٣/٢/٨٦ - بتاريخ ١٨ من يناير سنة ٢٠١٢، الموافق ٢٤ من صفر سنة ١٤٣٣هـ)

### الفتوى رقم (١١٤) :-

في شأن مدى جواز اسناد الاشراف على الرسائل العلمية لدرجة/..... التي تشغل وظيفة

رئيس مستشفى لزمراء الجامعي

استعرضت الجمعية العمومية الجدول ارفق للقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠، فاستبان لها أن وظيفة مدرس بكادر هيئة التدريس بجامعة الأزهر تعادل وظيفة رئيس بالمستشفيات التابعة للجامعة .

واستظهرت الجمعية العمومية - وحسبما ستقر عليه إفرادها- أن لشرع في المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٠، أنشأ بالمستشفيات التابعة لجامعة الأزهر وظائف استشاري واستشاري مساعد وزميل لبعض أخصائيي الطب وأخصائيي العلاج الطبيعي وأخصائيي التعريض وغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى الحاصلون على درجة دكتوراه أو ما يعادلها، وأحال في شغل هذه الوظائف إلى

القواعد والإجراءات المعمول بها بالنسبة لشاغلي وظائف هيئة التدريس بجامعة الزمهر طبقاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية. وقد سهدف المشرع من ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين شاغلي الوظائف المشار إليها، وتكليفهم الشاغليين لوظائف معدلة في هيئة التدريس بالجامعة، وتمنع الأولين بذات المراتب لضرورة للأخرين. أحداً في الاعتبار تماثل طبيعة العمل في حالتين في أساسها وجودها وركوبها في الأصل على الدراسة والبحث العلمي، ومتى كان المشرع قد عادل بين لوظائف المشار إليها بالمنشغلات بوظائف أعضاء هيئة التدريس، فإن مقتضى ذلك والزمه الاعتدال بهذه المعادلة في كافة أحوالها بحيث لا تقتصر على المعاملة الماثلة للوظيفة المعادلة فحسب، وإنما يعتد أثر هذه المعادلة في المراتب للوظيفة الأخرى، إذ القول بغير ذلك من شأنه أن يفرغ التعادل من مضمونه وهدفه.

وترتباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالتها تشغل وظيفة زميل بقسم الطب الطبيعي ولتأهيل والرومانيزم بمستشفى الزهراء التابعة لجامعة الزمهر، فإنه يتعين التقرير بأحققتها في الاشتراك في الإشراف على الرسائل لعمومية صمن غيرها من المشرفين بحسبان أن وظيفتها المشار إليها تعادل وظيفة مدرس بهيئة التدريس بالجامعة والتي لا يجوز لمن يشغلها أن يمارس الإشراف منفرداً تطبيقاً لمبدأ حكم المادة ٢٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه، وهو ما خصت إليه الجمعية العمومية إعمالاً لما استقر عليه إفتاؤها في هذا الشأن.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى أحقية المعروضة حالتها في الاشتراك في الإشراف على الرسائل العلمية صمن غيرها من المشرفين، وعلى النحو المبين تحصيلاً بالتكاتب (فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع ملف رقم ٢٣١/١/٥٨ بتاريخ ١٨ من يناير سنة ٢٠١٦، الموافق ٢٤ من صفر سنة ١٤٣٣هـ)

#### الفتوى رقم (١٩٥) :-

بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني حول مدى إمكانية تطبيق أحكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ واللائحة التنفيذية للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد الصادرة بالتقارير الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨١ فيما يتعلق بموافقة مجلس إدارة المعهد على التوصية الصادرة من مجلس مهمل بيولوجيا المصايد ومجلس شعبة لمصايد يتسكن السيد/ ... درجة باحث شعبة وذلك في ضوء دعوة انقياد مجلس الإدارة في ابدية من ٩/٨/٥٠٩ تاريخ موافقة كل من مجلسي المعهد والشعبة المشار إليهما على التوصية عاليه حتى ٢٠٩/٨/١٨ تاريخ حالة السيد المذكور في المعاش.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع اعتبر وظيفة مدرس هي بداية السلم الوظيفي لوظائف أعضاء هيئة التدريس وأن ما يسبقها من وظائف للمعدين وأدريسين المساعدين ليست من وظائف أعضاء هيئة التدريس وإنما هي من الوظائف المعاونة لها التي أخضع المشرع لأحكام قانونية مفردة عن تلك التي تنظم وظائف أعضاء هيئة التدريس ذلك أنها تخضع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وبالتالي فإن التعيين في وظيفة مدرس يعتبر تعيماً جديداً، وحدد المشرع الشروط الواجب

توافرها فهي تعين مدرسا بالجامعات وحدد الجهات ذات الشأن والاختصاص في إصدار القرار بالتعيين ووجه اتصال كل جهة بأخرى ودورها في تأسيس القرار بحيث جعل قرار التعيين قراراً مركباً نشأت فيه أكثر من جهة وبمر ماكثر من مرحلة ويستظم ذلك سلسلة واحدة يجب أن تكتمل حلقاتها وتستقيم كل لواء وقرارات مكونة لأجزائها خلال تلك المراحل لئلا يتعطل عن ذلك قرار التعيين أو يرفسه مستوفياً شرائط صحته. واستند المشرع شروطاً عامة للتعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما في ذلك وظيفة مدرس. وحدد هذه الشروط ممثلة في الحصول على درجة الدكتوراة وذلك فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة لشغل هذه الوظائف، كما حدد لكل وظيفة من هذه الوظائف شروطاً خاصة تناسب معها واستلزم أن يسبق القرار الصادر من مجلس الجامعة بالتعيين عدة إجراءات جوهرية يلزم استيفائها قبل إصدار قرار التعيين. إذ أوجب على السلطة المختصة بالتعيين أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص في أمر التعيين، وعلى هذا فإن مجرد تحقق الشروط العامة والخاصة في شأن المرشح لشغل وظيفة مدرس لا تكفي وحدها لشغل هذه الوظيفة تلقائياً، إذ يجب إضافة إليها أن يستكمل حلقات سلسلة الإجراءات المشار إليها التي استوجها المشرع والتي تنجح بصدور قرار من السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظيفة.

كما تبين للجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات تضمنت النص على انعقاد مجلس الجامعة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة من رئيسه. وهذا المبدأ يعد بلا مراء من قبل لمواعيد التنظيمية لأعمال المجلس وأية ذلك أن المشرع لم يربط على عدم التنفيذ به أية إجراءات

وتبين للجمعية العمومية أن اللائحة التنفيذية للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد لصايرت قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٩. جعلت من هذا المعهد هيئة علمية تابعة لوزارة البحث العلمي أناط بها المشرع ممارسة نشاط علمي وفقاً لأحكام قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية. ولصرب اللائحة أعضاء هيئة البحوث في هذا المعهد على الأمانة للباحثين والأمانة للباحثين لمساعدتين والباحثين، ثم حددت معاونتهم في الباحثين المساعدين ومساعدتي الباحثين. وعادلت بين وظائف أعضاء هيئة البحوث وبين وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وجعلت وظيفة الباحث تعادل وظيفة لمدرس. وصممت هذه اللائحة سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات على أعضاء هيئة البحوث بالمعهد وذلك فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة بالتعيين والترقية والمقن والتدرب والإعارة وغيرها من شؤونهم الوظيفية، وبما لا يتعارض مع أحكامها، وقضت بسريان أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على معاونهم من الباحثين المساعدين ومساعدتي الباحثين.

وهذا بما تقدم ولما كان التائب بالأوراق أن لمعهد/ ..... كان يشغل وظيفة مدرس مساعد بمعمل بيولوجيا المصايد التابع للمعهد القومي لعلوم البحار والمصايد، وفي من وظائف معاوني أعضاء هيئة البحوث بهذا المعهد، وأنه حصل بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٨ على درجة الدكتوراه في علوم البحار من كلية علوم جامعة الإسكندرية. وتاريخ ٢٠٠٩/٨/٥ أوصى كل من مجلس معمل بيولوجيا المصايد ومجلس شعبة المصايد بتعيين المذكور في وظيفة "باحث" التي تعادل وظيفة "مدرس" وفقاً لأحكام قانون تنظيم

الجامعات، وأنه في ٢٠٠٩/٨/١٨ كان قد بلغ السن المقررة للمعاش وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، فصدر في شأنه الأمر التنفيذي للمعهد رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٩ بإحالة للمعاش، وذلك قبل عرض أمر تعيينه في وظيفة باحث على مجلس إدارة المعهد للموافقة على اعتماد الفوصية المشار إليها وبناء على ما تقدم فإنه يتضح بعلاء أن الإجراءات القابولية اللازمة لتعيين المذكور في وظيفة باحث بالمعهد المشار إليه لم تسكنل حلقاتها، وحال بها وبين بلوغ منتهى بلوغ المذكور لسن الستين، ومن ثم يكون الأمر التنفيذي المشار إليه قد صدر سليماً متفقاً مع صحيح أحكام القانون، ويمتنع معه والعال كذلك عرض أمر تعيين المذكور في الوظيفة التي يشدها على مجلس إدارة المعهد للموافقة على اعتماد الوصية المتقدمة أو عرصب من أجل استصدار قرار بأثر رجعي - سابق على بلوغه السن المقررة للمعاش - يتضمن تعيينه في الوظيفة المذكورة

ولا ينال مما تقدم ما جاء بكتاب المعهد المشار إليه أيضاً من أن مجلس إدارة المعهد سالف الذكر لم يعقد خلال الفترة من يوليو ٢٠٠٩ وحتى سبتمبر ٢٠٠٩ إلا مرة واحدة بتاريخ ٣٠ يوليو عام ٢٠٠٩ بالمخالفة لمص المادة (٥٥) من اللائحة التنظيمية لقانون تنظيم الجامعات، ذلك أن المعهد الذي قرره هذه المادة لإعداد مجلس الجامعة يعد من المواعيد التنظيمية التي تستهدف تنظيم العمل في المجالس الجامعية، والتي لا يترتب أثر قانوني على مخالفتها وهو ما ينطبق على المعهد المذكور، فضلاً عما هو ثابت من صيغ الفترة بين تاريخ موافقة مجلس العمل ومجلس لشعبه في ٢٠٠٩/٨/٥ وبين تاريخ إحالة المذكور إلى المعاش في ٢٠٠٩/٨/١٨ والتي تعدر خلالها دعوة أعضاء المجلس للاعتماد سبها وأن بعض أعضائه هم من خارج المعهد

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى أنه بإحالة المذكور إلى المعاش لا يجوز عرض موضوع تعيينه في وظيفة باحث على مجلس إدارة الهيئة، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالكتاب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٢٢٠/١/٥٨ - بتاريخ ١٨ من مايو سنة ٢٠١١ م الموافق ١٥ من جماد الآخر سنة ١٤٣٢هـ)

#### الفتوى رقم (١١٦) :

بشأن كيفية تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالاستعانة بعملية - جريدة

استعلامية- في الوطن رقم ٢٨٧ لسنة ٩ ق لصالحة المصلحة/.....

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات تناول بالتنظيم شروط شغل وظيفتي معيد ومدرس مساعد، وحدد طريقته شغل كل منهما، فأجاز شغل وظيفة معيد بطريقتي التكليف من بين خريجي الكلية أو الإعلان ويتم المناصلة بين المتقدمين لشغل تلك الوظيفة على النحو الذي تضمنته المادة (١٣٣) من القانون المذكور، وأوجب شغل وظيفة مدرس مساعد من بين المعيدين المؤهلين لشغلها دون إعلان، والحاصل أنه ولئن كان قرار التعيين في وظيفة مدرس مساعد من بين المعيدين بالكلية

بعد ترقبه ترتبط باصل التعيين في وظيفه معبد، إلا أنه يتمتع باستقلاليه ذاتيه من حيث استلزام شرط التسهيل العلمي المطلوب على النحو النى نصصته المادة (١٣٩) لمشار إليها، ويستجمع بذلك كافة مقومات القرار الإدارى وسماته.

واستعرضت الجمعية العمومية ما جرى عليه إفتاء ولقاء مجلس الدولة من أن القرار الإدارى متى استجمع كافة مقومات وسماته، يهد نافدا من تاريخ صدوره، ولا يجوز سحبه إلا خلال المواعيد المقررة للطعن الفصائى، ومن ثم يتحصن بفوات تلك المواعيد مهما كان وجه لخطأ أو مخالفة القانون في شأنه طالما لم يتحدر لمخالفة به إلى ترك الابعاد، وذلك كله استجابة لدواعى لمصلحة العامة التى لا تستقيم موجدائها إلا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الإدارية المعيبة، وأن المشرع فى مجال التعرقة بين القرار الباطل والمعدم حسبما جرى عليه إفتاء الجمعية العمومية - عمد إلى تعليق عنصر الاستقرار حال فوات مهلة الطعن بالإلغاء والسحب على القرار البطل، ذلك أن التصرف المعيب فى مجال الولايات العامة لا يتعلق أثره بوضع فردى يسهر ردد إلى ما كان عليه ويسهر حصر آثاره المتعاقبة كبيع أو إجرة أو نحوه إنما يتعلق هذا التصرف المعيب فى مجال الولايات العامة دائما بأعمال متتابعة وأثار متعاقبة وينداحل بعضها فى بعض بموجب النظام المؤسمى الذى تقوم عليه الأجرة التى تعارض تلك الولايات العامة وما تنمى إليه من تفرعات بعضها يترتب على بعض بأصول متداخلة وبفروع متشابهة، والتصرف الإدارى ان يطل أو ألقى إنما يترتب عليه من التفرعات والآثار ما قد يصعب حصره ومناقبته، ومن ثم رجح المشرع عنصر الاستقرار بتحديد لأجل الذى يمكن فيه الطعن على القرار من دى مصلحة وجعل السحب فرعا من الطعن مفعادا وأسباب، بما يقتضاه أن يقتصر إعمال أثر الطعن على التصرف المعيب

واستعرضت الجمعية العمومية فى خصوصية الحالة المفروضة ما ذهب إليه إفتاؤها الصادر بحسبة ١٩٧٦/٣/ ٧ ملف رقم ٣٨٥/٣/٨٦ من أنه ولئن كانت أحكام الإلغاء تتسم بالحجية المطلقة إلا أنه ليس من مقتضيات هذه الحجية أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهى قاعدة الأثر النسبى للأحكام عامة وإشاع إشاع الغير كبدا عدم بآثار هذه الأحكام، إذ تقتصر الاستفادة من نتائج الإلغاء لمباشرة على من أقام دعوى الإلغاء فى المهاد دون من تقاعس عن إقامتها تهاوبا أو تهبيا، ذلك أن تفويض مهلة الطعن بالإلغاء وثيق الصلة بمبدأ استقرار المراكز القانونية، ولقد حرص القضاء الإدارى على التوفيق والملائمة بين القرام هذه النسبة بقصر آثار لحكم على طرفى الخصومة ومن لحرص على احترام تلك الحجية المطلقة بإعطاء تلك الحجية بالنسبة للآثار القانونية المترتبة على الإلغاء لراعا وفى الأوضاع التى لها ارتباط وثيق وصلة أكيدة بالمراكز الملقاة. ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الإلغاء التقيد بالحدود التى يحقق فيها ذلك التنبه مصلحة المحكوم له وحده دون ما يحاور ذلك.

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أنه ولئن كانت محكمة القضاء الإدارى بالإسماعيلية قد قضت بجلسة ٢٠٠٧/٦/٢٤ فى الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٩ فى المقام من المفروضة حالها بالإلغاء لقرار رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن تحطيا فى التعيين فى وظيفة معبد إلغاء مجرداً الأمر الذى كان من شأنه

إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل صدور القرار الملغى وزعمه كافة المراكز التي ترنسب عليه. إلا أنه وقد اعتمد هذا القرار لامل ولعل الحكم بالفائه صدور قرار ترقيه المعبتين بالقرار الملغى أن وظيفة مدرس مساعد بالأمر التنفيذي رقم ١٧١٨ مؤرخ ٢٣/١١/٢٠١٠، وإذ استطلعت الجامعة الرأي عن كيفية تنفيذ ذلك الحكم في ٢٠٠٩/١/٥ بعد مرور أكثر من سنة ونصف على صدوره، وإذ لم يطعن - على استئصال - بالإلغاء على قرار الترقية إلى وظيفة مدرس مساعد، فمن ثم فإن تنفيذ حكم الإلغاء فيما يتعلق بالتعيين في وظيفته معيد لا يمتد إلى قرار الترقية لدى لم يتعرض للحكم له سوء في أسبابه أو سطوقه، حفاظاً على المراكز القانونية التي استقرت لدومها أخذاً بعين الاعتبار مراعاة تحقيق مصلحة المصادر لصالحها الحكم وفقاً لطلبائها الختامية الواردة بصيغة دعوها، ولمتنلة في إلغاء القرار فيما نصمه من تعينها في التعيين في وظيفة معيد، بما يتضاد أحقيتها في التعيين بدلاً من المعبتين الأقل منها في الترتيب والتقدير العام ومجموع المراجعات - على النحو الفابت بأوراق الدعوى - ومن ثم يتعين عند تنفيذ الحكم المشار إليه في سوء المبادئ المشار إليها مراعاة تحقيق مصلحة من استصدره، وذلك بتعيينها في وظيفة معيد.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى أن تنفيذ الحكم في الحالة المعروضة يقتصر على إلغاء القرار الصادر بتعيني الشادة/... في التعيين في وظيفة معيدة كلية التربية الرياضية بجامعة الزقازيق إلغاء مجزئاً، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ٦٤٦/١/٨٦ - بتاريخ ٢ من مارس سنة ٢٠١١ المو فق ٢٦ من ربيع الأول سنة ١٤٣٢هـ)

#### الفتوى رقم (١١٧) :-

في شأن كيفية حساب المكافأة المستحقة للأستاذ الدكتور/..... الأستاذ المتفرغ باكاديمية السادات أعمالاً لحكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، وذلك في ضوء استبعاد معاشه العسكري من عناصر حساب تلك المكافأة

استطلعت الجمعية العمومية - وحسبما جرى عليه إفتاؤها - أن المشرع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة وحتى بلوغه سن السبعين، مع عدم حساب هذه المدة في المعاش، وذلك لقاء جعل مالي، فعند المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقلل مجموع ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل إلى سن المعاش، ولذلك يحرم هذا التحديد بإحمال العناصر المالية للوظيفة التي كان يشغلها عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى، ثم يسجل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح لفرق كمكافأة، وأنه وبشأن تحديد مفهوم لفظ المعاش الوارد بالمادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات فإن المشرع أورد فيما يتعلق بهذا بالمعاش - أحكاماً ثلاثة أولها: عدم حساب المدة التي يقضيها عضو هيئة التدريس كأستاذ متفرغ في المعاش، وثانيها: أن هذا المعاش يتخذ أساساً لحساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ، وثالثها:

لجميع بين هذا المعاش والمكافأة المذكورة، ومن ثم فإن المقصود بهذا المعاش ذلك المعاش الذي يدخل في نطاق العلاقة التنظيمية التي تربط الأستاذ بمعدة - بالجامعة، وليس لا يعدو إلا أن يكون مقابلاً للاشتراكات الضمنية التي قرر المشرع في قانون التأمين لاجتماع استقطاعها من راتب الأستاذ العامل قبل بلوغه السن القانونية المقررة للإحالة للمعاش، وهو ما لا يتعلق - بطبيعة الحال - إلا على المعاش عن مدة الخدمة المدنية التي قضاها الأستاذ في العمل بالجامعة. وبذلك فإنه حال عدم استحقاق معاش عن مدة الخدمة المدنية وصرف تعويض الدفعة الواحدة، فإن المعاش - و الحال كذلك - يصبح لا وجود له. إذ يستحيل أن يصدق على تعويض الدفعة الواحدة كمبلغ مقطوع وصف المعاش الشهري المتكرر الذي عنه المادة (١٢١) من قانون الجامعات دور أن يرد بذلك من في القبول، لذلك نحسب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ - في هذه الحالة - على أساس مرتبه مضافاً إليه الرواتب الأخرى والبدلات سيعا وأن هذا هو ما يتفق والحكمة التشريعية المنبغاة من حساب المكافأة على هذا النحو والمتعلقة في ألا يتأثر المستوى المعيشي للأساتذة الجامعي بعد بلوغه من المسن وتعيينه أستاذاً مفرغاً بحيث لا يتقص الدخل الشهري له بمناسبة هذا التعيين

وترتباً على تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالفه لم يستحق معاشاً عن مدة خدمته المبسطة بالأكاديمية، وصرف تعويض الدفعة الواحدة عن تلك المدة. فإن المكافأة المستحقة له كأستاذ مفرغ بحسب على أساس تقاضيه كامل ما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل إلى سن المعاش من مربي أصلي ورواتب وبدلات، وبحسبان أنه ليس ثمة معاش يمكن ستراله من إحتمال هذا المبلغ

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والمشرع إلى أحقية الأستاذ المتفرغ المعروضة حالته في تقاضي مكافأة تعادل كامل ما يتقاضاه مثيله من الأساتذة العاملين، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والمشرع - ملف رقم: ٣٦٤/٢/٨٦ - بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١، الموافق ٢٥ من ربيع الثاني سنة ١٤٣٢هـ)

#### الفتوى رقم (١١٨) :-

في شأن مدى جوار حساب مدة الأمانة الخاصة بالحاصل عليها عضو هيئة التدريس ضمن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة (٩٠) من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الواجب اقتضائاً قبل أن يخضع لعضو هيئة التدريس في إعارة.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه إفتاؤها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات، أجاز إعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية للعمل في تخصصاتهم بالجامعات والمعاهد الأجنبية والهيئات والمؤسسات الدولية بوزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها ومؤسساتها، وذلك بمراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم أو في الكلية أو المعهد وأن الإعارة تكون لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة، ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الإعارة لمدة أخرى، ولا

بحوز الترخيص في اعادة عضو هيئة التدريس أو ابداءه في مهمة علمية أو في حارة تفرغ على أو غيرها من الأجازات التي تصبح للتدبير حبة الإدارة وفق ما استقر عليه إلهاء لجمعية العمومية قبل انقضاء مدة معاملة للعدة التي سبق أن فصاها لعضو في اعادة أو مهمة علمية أو اجازة لرافقة الزوج، كما أنه لا يحوز الترخيص في الاعارة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمة المرخص له في هيئة التدريس

ولاحصل أن المشرع في الفسوف سالف الذكر د حظر الترخيص في اعادة عضو هيئة التدريس بالجامعة قبل انقضاء ثلاث سنوات على بدء خدمته في هيئة التدريس، فقد ابتغى من هذا الحكم ضمان كسب عضو هيئة التدريس الخيرة اللازمة التي تؤمله لممارسة العمل لجامعي على نحو مرض، فضلاً عن ضمان حسن سير العمل بالجامعة، وتمكينها من اداء رسالتها العلمية بخيرات أسانيتها الذين تخرجوا فيها وعملوا في محاربا، وهو الأمر الذي لا يتأتى تحفه إلا إذا كانت مدة الثلاث سنوات المشار إليها مدة خدمة فعلية، يكون فيها عضو هيئة التدريس قابلاً على رأس لعمل الجامعي مساهمًا بدوره في العملية التعليمية داخل أسوار الجامعة

وفي ضوء ما تقدم، ولما كان النابت من الأوراق أن المعروضة حالته بم تعيينه بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٢ بوظيفة مدرس بقسم لرافعات الهندسة والتجارة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة وأنه حصل على اجازة خاصة لرافقة زوجته إعتباراً من ٦/٦/٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠/٦/٤، وقدم بطلب لتحويل الاجازة المشار إليها إلى اعادة إعتباراً من ٢٠١٠/٦/٥، وهو ما يعني أنه في تاريخ هذا الطلب لم يكن قد أمضى ثلاث سنوات خدمة فعلية في العمل لجامعي، ومن ثم فبه لا يحوز ابو لفقة على إعارته قبل انقضاء مدة ثلاث سنوات خدمة فعلية بدءاً من تاريخ امخراطه في مرولة العمل المعلى هيئة التدريس، وفقاً لما سلف بيانه

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع إلى عدم حوار اعادة المعروضة حالته إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات خدمة فعلية بدءاً من تاريخ لخراطه في مرولة العمل الفعلي هيئة التدريس، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب.

(فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع - ملف رقم: ٦٥٦/٦/٨٦ - بتاريخ ٢ من مارس سنة ٢٠١١م الموافق ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٢هـ)

#### الفتوي رقم (١١٩) :

في شأن طلب الافادة بالرأي في مدى أحقية السيد/..... الذي تم تعيينه بدرجة باحث مساعد بمركز بحوث الصحراء في الاحتفاظ بمرتبه الذي كان يتقاضاه في عمله إسبيل إذا كان هذا المرتب يقل عن مرتب الوظيفة المعين عليها، ومدى أحقية السيدة/..... التي تم ترقيتها من وظيفة باحث مساعد إلى وظيفة باحث بالمركز في اعادة حساب العلاوات الخاصة لها على بداية الأجر المحدد للوظيفة التي رقيت إليها.

استفادت الجمعية العمومية أن المشرع وضع أصلاً عاماً مؤده استحقاق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والوظائف المعاونة لها ومن تطبق عليهم أحكامه من العاملين بالمراكز البحثية الخاضعة

لأحكام قانون المؤسسات العلمية بـدأه الربط المقرر للوظيفة التي يتم لتعيين عليها، إلا أنه استثناء من هذا الأصل قرر المشرع الاحتفاظ لمن يعين بأحدى وظائف هيئة التدريس أو لوظائف المعاونة لها من بين العاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع العام بأخر مرتب كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بدية ربط الوظيفة التي عين عليها، شرط ألا يجاوز المرتب المحتفظ به بداية الربط المقرر لهذه الوظيفة. ومؤدى ذلك أن زيادة المرتب الذي كان يتقاضاه من وظيفته السابقة من يعين في إحدى وظائف هيئة التدريس أو لوظائف المعاونة لها، عني بدية الربط المقرر للوظيفة المعين عليها بعد شرطاً لازماً لإعمال حكم الاحتفاظ بالمرتب السابق. بحيث إذا تخلف هذا الشرط لم يعد هناك مجال لنقل بالاحتفاظ بالمرتب الوظيفة السابقة

ولما كان الثابت مما تقدم أن المعروضة حالته الأول كان يتقاضى رتباً من وظيفته السابقة مقداره ١٧٠.٢٢ جنهاً شاملاً لمرتب الأساسي والعلاوات الخاصة السابق صعباً إليه. في حين أن المرتب المقرر لشغل وظيفة باحث مساعد التي عين عليها يبلغ ١٨٩ جنهاً شاملاً لمرتب الأساسي والعلاوات الخاصة المصنومة إليه. فمن ثم لا يكون هناك مجال لإعمال لمحكم الخاص بالاحتفاظ بالمرتب الوظيفة السابقة إعمالاً لأحكام البند (٣) من قواعد تطبيق جدول المرتبات والبدلات والمعاشات الملحقة بقانون تنظيم الجامعات المشار إليه. ويكون من حق المعروضة حالته للحصول على لمرتب المقرر للوظيفة المعين عليها شاملاً للعلاوات الخاصة المصنومة إليه باعتبارها يزيد عن المرتب السابق الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة

كذلك فإن الثابت من الأوراق أنه فيما يتعلق بالمعروضة حالها لثانية فقد جرى إنشاء الجمعية العمومية بـجلسيا المتعدين في ٢٠٠٣/٦/١٨. ٢٠٠٤/٩/٩. عني أن قو بين منح العلاوات الخاصة قصت جميعها بمنح علاوة خاصة بنسبة معينة من أجر لعامل المرحود بالخدمة في التاريخ المحدد بالقانون المقرر لها، وبالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ مسنونة إلى آخره من تاريخ التعيين، ومنى صحت هذه العلاوات وجرى ضمها للأجر الأساسي أصبحت حرة لا يتحرر من الأجر الأساسي لا ينحى فصلها عنه. وانغضى كل أثر لقانون منح العلاوة بالنسبة لذات لعدم طولال حياته الوظيفية، باعتبار أن العامل يستفيد من قانون منح كل علاوة مرة واحدة، مهما وأن لو بين منح العلاوات المشار إليها حلت من الإشارة إلى إمكانية اردواح تطبيقها على العامل بحسب الحالة الوظيفية التي قد تطرأ عليه مستقلاً وأن التعيين المعنى في هذا الشأن حسب صريح النص هو التعيين المبدأ الذي تفتح به لعلاقة الوظيفية بين العامل وبين جهة عمله. وأنه في مجال التعيين كأداة لشغل الوظائف بتعين التفرقة بين التعيين المبدأ الذي تفتح به لعلاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل أو تدخل به في سياق وظيفي جديد صبت الصلة بالوضع الوظيفي لسابق وبين لتعيين المنصص الرقبة. والذي يتم في نطاق علاقته وظيفية قائمة بالفعل، ذلك أنه وإن كان يدفعها في طور جديد أو يشأ لها مركزاً قانونياً جديداً، فإن ذلك كله يظل إمتداداً للوضع الوظيفي السابق فالمشرع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢ عبر عن شغل الوظيفة بعبارة "التعيين" وشرط لشغلها شروطاً تسمح بغير الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما

تسعى الشغل من خارج السياق الوظيفي كله، وأن الرأي مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وإن كان عمره بلفظ التعميم. وأن الشغل من خارج السياق الوظيفي هو وحده ما يصدق بشأنه مفهوم التعميم. ليندأ الذي تفتح به العلاقة الوظيفية. ومن ثم فلا يجوز إعادة حساب العلاوات الخاصة لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعهديين والذين سبق وأن استفادوا منها وجرى ضمها إلى أجورهم الأساسي قبل الترقية وهو الأمر الذي لا يجوز معه قانوناً إعادة حساب هذه العلاوات لمرة أخرى.

ولما كان الثالث من الأوراق أن المعروضة حالتها حصلت على كافة العلاوات الخاصة التي نصرت في القوانين، المتعاقبة المشار إليها، ونم ضمها إلى مرتبها وذلك كله قبل ترقيتها إلى درجة باحث، فمن ثم لا يجوز إعادة حساب هذه العلاوات مرة أخرى لها بعد الترقية.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقصى الفتوى والفتوى إلى:-

١- أنه لا مجال للاحتفاظ بالمعروضة حالته الأول بمرتبه لدى كان يتقاضى من وظيفته السابقة عند تعيينه في وظيفته باحث مساعد بمركز بحوث الصحراء باعتبار أن مرتب الوظيفة الجديدة يريد على مرتب وظيفته السابقة

٢- عدم أحقية المعروضة حالتيها الثانية في إعادة حساب العلاوات الخاصة لها بعد ترقيتها من (باحث مساعد) إلى (باحث) بالمركز المشار إليه تأكيداً لإفتاء الجمعية العمومية السابق في هذا الشأن.

(فتوى الجمعية العمومية لقصى الفتوى والفتوى - ملف رقم ١٦٢١/٤/٨٦ - بتاريخ ٥ من يناير سنة ٢٠١١ م. الموافق ١ من صفر سنة ١٤٣٢ هـ)

#### الفتوى رقم (١٢٠):

في شأن مدى جواز استبعاد المعاش العسكري المستحق للأستاذ الدكتور/..... من عناصر حساب المكافأة المستحقة له كأستاذ متفرغ بكلية الهندسة جامعة الأزهر، إعمالاً لحكم المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات.

استظهرت الجمعية العمومية - وحسبما جرى عليه إفتاؤه - أن المشرع أجاز لعرض هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه من انتهاء الخدمة وحتى بلوغه من السبعين، مع عدم حساب هذه المدة في المعاش، وذلك لقاء جعل مالي، قصد الحصر في بيان طريقة تحديد ألا يقل مجموع ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثله الذي لم يصل إلى من المعاش. ولدلت بحري هذا التحديد بإحمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغ من التقاعد من مرتب أصلي ورواتب ومدايات أخرى، ثم يستول من الناتج مبلغ المعاش ويسمح الفرق كمكافأة

وتبين للجمعية العمومية أنه وبشأن تحديد مفهوم لفظ المعاش - الوارد بالمادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات - فإن المشرع أورد - فيما يتعلق بهذا المعاش - أحكاماً ثلاثة أولها: عدم حساب المدة

التي يقصدها عضو هيئة التدريس كأستاذ متفرغ في المعاش، وثانيها أن هذا المعاش يتخذ أساسا لحساب المكافأة المستحقة للأساتذة المتفرغين، وثالثها الجمع بين هذا المعاش والمكافأة المذكورة، ومن ثم فإن المقصود بهذا المعاش ذلك المعاش الذي يدخل في نطاق العلاقة التنظيمية التي تربط الأستاذ - بصفة عامة - بالجامعة أو المعهد، والذي لا يعدو إلا أن يكون مقابلا للاشتراكات التأمينية التي قرر المشرع في قانون التأمين الاجتماعي استقطاعها من رتب الأساتذة لعامس قبل بلوغه السن القانونية المقررة للإحالة للمعاش، وهو ما لا يطبق - بطبيعته الحال - إلا على المعاش عن مدة لخدمة المدنية التي قصصها الأساتذة في العمل بالجامعة. وبذلك فإن المعاش العسكري لا يدخل في مفهوم هذا المعاش الذي منه المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات ولا يجوز من ثم أن يتخذ أساسا لحساب المكافأة المستحقة للأساتذة المتفرغين، لاختلاف مصدر وسبب استحقاق كل من المعاشين.

ولا حاجة في ذلك بالقول بأن استبعاد المعاش العسكري سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الأساتذة المتفرغين بعضهم البعض بالنظر إلى من يتقاضى منهم معاش عسكريا وغيره ممن لا يتقاضى هذا المعاش. ذلك أن الإخلال بمبدأ المساواة لا يتحقق في حالة الاختلاف في المراكز الثانوية كما هو الشأن في الحالة المعروضة.

وترتينا على ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق، أن الأستاذ الدكتور/..... عين أستاذا متفرغا بكلية الهندسة جامعة الأزهر اعتبارا من ٢٠٠٦/٨/١ وكان يتقاضى قبل بلوغه سن الستين معاشا عسكريا عن مدة خدمته السابقة بالقوت المسددة، بالإضافة إلى راتبه من الجامعة، فإن ذلك لمعاش العسكري لا يدخل في مفهوم لمعاش المخصوص عليه في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، ويتعين - والحال كذلك - استبعاده عند حساب المكافأة التي يصرف له إعمالا لحكم تلك المادة لقاء عمله كأستاذ متفرغ.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى استبعاد المعاش العسكري للمعروضة حالته عند حساب المكافأة التي يتقاضاها كأستاذ متفرغ بكلية الهندسة بجامعة الأزهر، وذلك على النحو المبين بالأسماء.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم ١٦٤٨/٤/٨٦١ - بتاريخ ٢٣ من يولييه سنة ٢٠١٠، الموافق ١١ من رجب سنة ١٤٣١ هـ)

#### الفتوى رقم (١٢١) :-

##### في شأن كيفية حساب المكافأة المستحقة للأساتذة الدكتور/..... كأستاذ متفرغ بالجامعة

استظهرت الجمعية العمومية - وحسما جرى عليه إفتاء - أن المشرع أجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة وحتى بلوغه سن السبعين، مع عدم حساب هذه المدة في المعاش، وذلك لقاء جعل مالي، قصد المشرع في بيان طريقة معيده ألا يقل مجموع ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل إلى سن المعاش،

ولذلك يجري هذا التحديد بإحمال لعناصر المالبه للوطنية التي كانت تشمل عند بلوغ سن التقاعد من صرف أصلي ورواتب ومدلات أخرى، ثم يستول من الناتج سبع المعاش ويمنح الفرق كمكافأة

وتبين للجمعية العمومية أنه وبشأن تحديد مفهوم لفظ المعاش - الوارد بالمادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات - فإن المشرع أورد - فيما يتعلق بهد بالمعاش - أحكاماً ثلاثة أولها: عدم حساب المدة التي بقصها عضو هيئة التدريس كاستاذ متفرغ في المعاش، وثانيها، أن هذ المعاش يتخذ أساساً لحساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ، وثالثها الجمع بين هذ المعاش والمكافأة المذكورة، ومن ثم فإن المقصود بهذا المعاش ذلك المعاش الذي يدخل في نطاق العلاقة التنظيمية التي تربط الأستاذ - بصفة عامة - بالجامعة أو المعهد، والذي لا يعدو إلا أن يكون مقابلاً للاشتراكات التأمينية التي قرر المشرع في قانون التأمين الاجتماعي استقطاعها من رتب الأستاذ لعام قبل بلوغه السن القانونية المقررة للإحالة للمعاش، وهو ما لا ينطبق - بطبيعة الحال - إلا على المعاش عن مدة لخدمة المدنية التي قصاها الأستاذ في العمل بالجامعة، وبذلك فإن المعاش العسكري لا يدخل في مفهوم هذا المعاش الذي عنته المادة (١٢١) من قانون الجامعات ولا يجوز من ثم أن يتخذ أساساً لحساب المكافأة المستحقة للأستاذ المتفرغ، لاختلاف مصدر وسبب استحقاق كل من المعاشين.

ولا معاحة في ذلك بالقول ب استبعاد المعاش العسكري سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الأئادة المتفرعين بعضهم البعض بالنظر إلى من يتقاضى منهم معاش عسكرياً وغيره من لا يتقاضى هذا المعاش، ذلك أن الإخلال بمبدأ المساواة لا يتحقق في حالة الاختلاف في المراكز القانونية كما هو الشأن في الحالة المعروضة

وترتيباً على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن الأستاذ الدكتور/ عبيد أستاذ متفرغاً بالجامعة اعتباراً من ٢٠٠٣/٨/١، وكان يتقاضى قبل بلوغه سن الستين معاشاً عسكرياً عن مدة خدمته السابقة بالقوات المسلحة بالإضافة إلى راتبه من الجامعة، فإن ذلك المعاش العسكري لا يدخل في مفهوم المعاش المنصوص عليه في المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات، ويتعين والبال كذلك استبعاده من عناصر المكافأة المقررة له كأستاذ متفرغ

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى استبعاد المعاش العسكري للمعروضة حالته عند حساب المكافأة التي يتقاضاها كأستاذ متفرغ بالجامعة، وذلك على النحو المبين بالأسباب

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم ١٥١٦/٤/٨٦ - بتاريخ ٧ من يوليو عام ٢٠١٠م الموافق ٢٥ من رجب عام ١٤٣١هـ)

في شأن مدى تطبيق إقضاء الجمعية العمومية للنسب لفتوى والقانون الصادر بجلسة ٢٠٠٢/٢/١٢ المتضمن إلى عدم أحقية مدرسي اللغات في صرف حافز الساعات المكتسبة في ضوء القرار الإداري رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣، الذي ينص على أحقيتهم في صرف الحافز أسوة بأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين.

استطلعت الجمعية العمومية أن المشرع قرر منح أعضاء هيئة التدريس والمعيدين وسائر القائمين بالتدريس في كليات الجامعة مكافآت مالية بالفئات المقررة في هذه اللائحة حسب مندرجهم لإلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتدريس عملي في جامعة غير جامعاتهم كما منحهم مكافآت مالية بالفئات المشار إليها عند بلوغهم في جامعاتهم من تلك الأعمال زيادة عن النصاب المقرر، كما منح أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين حوافز مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم.

ولاحظت الجمعية العمومية أن ثمة استغلاً لا بين مفهوم المكافأة المالية المقررة بالمادة (٢٧٩) وبين الحوافز المادية المقررة بموجب المادة (٢٨٥ مكرراً) يبين جلياً من اختلاف السلطة التي أنيط بها المشرع منح كل منهما وطبيعته لبعض المقررات تلك المكافآت أو الحوافز، فالمكافأة المالية المقررة بالمادة (٢٧٩) يصدر بها قرار من رئيس الجامعة بطريق نائب نائب التدريس لإلقاء دروس أو محاضرات أو القيام بتدريس عملي سواء في جامعة مغايرة أو في ذات الجامعة التي ينتمون إليها إذ ردت عن النصاب المقرر، بينما الحوافز المقررة بمقتضى المادة (٢٨٥ مكرراً) يصدر بها قرار من وزير التعليم بظفر المسبقة في تطوير العملية التعليمية وإدارة شؤون الأقسام والكليات والجامعات، الأمر الذي لا يجوز معه الخلط بين المفهومين أو استعارة أحدهما للعمل به في مجال الآخر، إذ أن المغايرة التي أوردها المشرع بين مندرج المكافآت لمالية والحوافز المالية إنما تقتضي المغايرة في الفهم القانوني المستخلص منها إذ أن اختلاف الوصف الدال بغير اختلاف لدلول عليه

واستخلصت الجمعية العمومية مما تقدم - وحسبما جرى عليه فتاواه - أن المشرع قرر منح أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين حوافز الساعات المكتسبة وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم العالي، ومن ثم فإن الإفادة من الحكم المندرج في المادة سائلة لبيان إنما يصرف إلى من ورد ذكرهم فيها وهم أعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدون دون غيرهم ممن يقومون بالتدريس في كليات الجامعة، إذ أن حكم هذه المادة يرد معدداً ومقتضراً على فئات بعضها، ولو أراد المشرع مدسرين حكمها على سائر القائمين بالتدريس بكليات الجامعة ما أعوزه النص على ذلك صراحة

وبريياً على ما تقدم، ولما كان ثابت من الأوراق أن السيدين/ ..... يشغلان وظيفة مدرسي لغة أول بكلية الآداب جامعة القاهرة لغة عربية، ومن ثم فإنهما لا يسدرجان في عداد من تندرج لهم الحق في صرف حافز الساعات المكتسبة ترولاً على صراحة نص المادة (٢٨٥ مكرراً) ووصوح عبارتها التي تقتصر الحق

في صرف حافز الساعات المكتسبة على أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدون بالجامعة دون غيرهم.

ولا حاجة في ذلك بما تضمنه قرار وزير التعليم العالي رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣ من إدراج مدرسي اللغات ضمن مستحقي صرف حافز الساعات المكتسبة ذلك أن القرار المذكور صدر تنفيذاً لحكم المادة (٢٨٥ مكرراً) سائلة البها، وهو ما يتعين معه أن يقتصر هذا القرار على وضع الحكم الموضوعي لئلا يهدم محل التمييز دون أن يتعدى ذلك إلى مستحداث أحكام جديدة لم ينص عليها نص المادة المذكورة وذلك بإدراج طائفة من غير المخاطبين بأحكامها، ولا غنى عن ذلك تعديل المادة أدنى من تلك التي صدرت بها المادة، وهو ما يخالف القواعد المربعة في خصوص التدرج التشريعي للنصوص.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى عدم جواز صرف حافز الساعات المكتسبة للمعروفة حالتهما، تأكيداً لما سبق إفتاء الجمعية العمومية في هذا الشأن.

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٦٧٠/٤/٨٦ - بتاريخ ٧ من يوليو عام ٢٠١٠م الموافق ٢٥ من رجب عام ١٤٣١هـ)

#### الفتوى رقم (١٢٣) :-

بشأن مدى أحقية الدكتور/ الأستاذ المساعد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة في التقدم بنتاجه العلمي للجنة العلمية الدائمة لفحصه للترقية لدرجة أستاذ في ضوء صدور قرار مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بمجازاته بفقوية العلوم مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين، وماذا إذا كان يتعين منحه المدة المنصوص عنها في المادة (٩٢) من قانون العاملين المدنيين بالدولة ليتقوّل محو الجراء الموقّع عليه.

استظهرت لجمعية العمومية، أن المشرع في قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وضع نظاماً متكاملًا لتنظيم الجامعات المصرية، نظم فيه، من بين ما نظم، كافة الشروط والأوضاع الوظيفية المتعلقة بالقائمين بالتدريس والبحث من تعيين ونقل وبدب وإعارة وتأديب، وفي خصوص تعيين أعضاء هيئة التدريس، فقد بين الشروط التي يجب توافرها فيمن يعين في وظيفة أستاذ بالجامعة، وحدد الجهات المختصة بالتحقق من توافر تلك الشروط، ولجهة صاحبة الاختصاص في إصدار قرار التعيين والموافقة عليه، والإجراءات اللازمة لذلك، فمن أن قرار التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس يكون من رئيس الجامعة سواء على طلب مجلس الجامعة، ومن تاريخ موافقة مجلس الجامعة، وإن أولى إجراء ت الترقية في وظائف الأستاذة والأستاذة المساعدين يبدأ بإجراء الرغبة في الترقية عدد من الأبحاث المبتكرة في مجال المادة العلمية التي يقوم بتدريسها إلى اللجنة العلمية الدائمة، والتي يكون من مهامها التحقق من توافر شروط الكفاية والجدارة العلمية للمرشح لشغل وظيفة من وظائف أعضاء هيئة التدريس ومن خلال فحص إنتاجه

العلمي. ونقررها إذا كان جديراً بأن ترتقى به أبحاثه إلى المستوى العلمي المطلوب لوظيفة. لبتولى مجلس الجامعة، على عيني من قرار اللجنة لجمعية الدائمة، تقرير صلاحية المتقدم في الترقية، لتتوخ تلك المراحل، جميعاً، بصدد قرار رئيس الجامعة بالتعيين في الوظيفة الأعلى .

والذين من مجموع تلك الإجراءات أن عملية ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إنما هي عملية مركبة تتولى إحداثها مسطفاً ورمياً بحسب ما قرره المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه ولأنه التمهيدية. وقد قصد المشرع من نواحي هذه المراحل تحقيق لعدالة والصعوبات الأساسية لمن يعين في هذه الوظيفة والتحقق من انطباق لشروط المتطلبة قانوناً لشغل لوظيفة الأعلى.

وفي خصوص الإجراءات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس، فقد حددتها المشرع على سبيل الحصر. ومن بينها تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر. وإن ألبه أعمال ذلك الجراء لا تكون إلا بعد استيفاء عمو هيئة التدريس جميع الشروط المتطلبة قانوناً لتعيينه في الوظيفة الأعلى على نحو ما رسته لإجراءات المصوص عنها في قانون تنظيم الجامعات ولأنه التمهيدية من إجراءات الأبحاث. ولتقدم بها إلى اللجنة العلمية لدائمة، وتقرير صلاحيتها، وعرض الأمر على مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية، فلا تتوقف إلا بعد موافقة مجلس الجامعة.

وتخصيص ذلك، أنه يكون لمن وقع عليه جزاء تأخير لتعيين في لوظيفته الأتلى أو ما في حكمها من أعضاء هيئة التدريس التقدم بالأبحاث الصمية التي تؤهله لترقية، وتقوم اللجنة العلمية الدائمة بقصص أبحاثه ووضع لتقرير اللازم عنها. فإذا ما كانت تلك الأبحاث تؤهله لشغل الوظيفة الأعلى واستوفى باقي الشروط لمتطلبة لتعيين في الوظيفة الأعلى عرض الأمر على مجلس الجامعة ليقرر صلاحية عمو هيئة التدريس للتعيين في الوظيفة الأعلى، فإذا وحده لمجلس لجامعة صالحه، عندها فقط يتعين أن يتراخ مجلس الجامعة في إصدار موافقته على ذلك إعمالاً لحجية لعقوبة التأديبية الصادرة في حق عمو هيئة التدريس، فذلك هو الوقت الذي عنه القانون لإعمال الجراء التأديبي المشار إليه وليس قبل ذلك. حتى لا تُفقد العموية التأديبية من وفقت عليه عن البحث والدرس والعمل، ولا أن تؤدي. في ذات الوقت، إلى استنطالة مدة العقوبة في حال قررت للجنة العلمية الدائمة عدم الصلاحية العلمية لبعض الأبحاث المقدمة .

ولما كان ما تقدم، وكان الثابت أن الدكتور/ ، زلي بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٤ إلى درجة أستاذ مساعد بقسم هندسة الإلكترونيات والاتصالات بكلية الهندسة جامعة الزقازيق، وساريخ ٢٩/٢/٢٠٠٨ قرر مجلس تأديب الجامعة عقاب المعروضة حالته بالنوم مع تأخير الترقية إلى الوظيفة الأعلى لمدة سنتين. وذلك لصعده أحد رملانه أثناء انعقاد مجلس القسم على أثر خلاف في الرأي حول توزيع مواد الفصل الدراسي الأول لعام الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وكان الثابت أن المدة البسة للارم مصحاً للسطر في برفيته إلى درجة أستاذ تنقهي بتاريخ ٣٢/٨/٢٠٠٩، وكانت اللانحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات قد رخصت في المادة (٥١) منها في تقدم أعضاء هيئة التدريس بأبحاثهم قبل استكمال المدد المقررة بثلاثة أشهر على

الأكثر. وهو ما يعني انه يجوز للمعروضة حالته التقدم بأبحاثه إلى اللجنة العلمية الدائمة ابتداء من ٢٣/٥/٢٠٠٩. ولا يحول بسببه وبين تقدمه بنتائج الأبحاث ما جوري به بقرار مجلس لنأذهب من عقوبة اللوم مع تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين، ذلك أن مقتضى أعمال هذه العقوبة لا يكون إلا في عند استحقاق الترقية واستيفائها جميع شرائط القابلية، أما قبل استيفاء تلك الإجراءات جميعها فلا محل لتطبيق العقوبة سائلة البيان.

أما عن التساؤل الثاني، والخاص بمدى جواز تطبيق المادة (٩٢) من قانون العاملين المدنيين بالبولية بشأن معحو الإجراءات على المعروضة حالته، فإن نهج الجمعية العمومية وما سارت عنه من ضوابط الإفتاء تراصحه، تشير إلى ضرورة الابتعاد عن " الإفتاء المجرد"، والمستقر عليه في إفتائها أن الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية ليست بحثاً نظرياً تهدف من ورائه إلى مجرد إثراء الفكر النقابوي. إنما هو تصدٍ منها لموضوع تنور بشأنه مشكلة عملية يستطیع طالب الرأي فيها إيفاد ما يستتري إيه الجمعية العمومية بمآله من ولاية قابلية لدى قيام تلك المشكلة، وبالتالي لا يجوز الإفتاء في المسائل النظرية أو الظنية أو الافتراضية .

وبالبناء على ما تقدم كله، فإن السياق المنطقي اللازم للإجابة على التساؤل المطروح إيعا يستلزم أن يكون المعروضة حالته قد استوفى الشرائط القابلية اللازمة لترقيته، وحرر من تلك الترقية هذه العقوبة التي تقررت صده فعلاً، حتى تتوافق بذلك الحالة الواقعية التي يمكن للجمعية العمومية أن تحجب على ذلك التساؤل في ضوءها، وهو ما لا يتوافق بشأن التساؤل المائل في الوقت الحالي. وحتى لا تتحول الإجابة على ذلك التساؤل إلى مجرد إجابة نظرية، لأحر الذي يقرر معه الجمعية العمومية الاكتفاء بالإجابة على التساؤل الأول.

لذلك انتهت الجمعية العمومية للنسي الفتوى والتشريع إلى أن مقتضى تنفيذ العقوبة الموقعة على المعروضة حالته تأخير ترقية لمدة سنتين بعد عند استحقاقها، وذلك على النحو المبين في الأسباب  
(فتوى الجمعية العمومية للنسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٩٦٦/١/٨٦ بتاريخ ٢ من يناير ٢٠١٠)

### الفتوى رقم (١٢١) :-

في شأن ترشيح أقداميات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة عند التعيين في درجة مدرس

استظهرت الجمعية - وحسبما استقر عليه إفتاؤها - أن وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات تبدأ بوظيفة مدرس التي يشترط لشغلها الحصول على درجة الدكتوراه ثم تليها وظيفة أستاذ مساعد فأستاذ. وقد اعتر قانون تنظيم الجامعات أن وظيفة مدرس هي بداية السلم الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، أما ما يسبقها من وظائف المعيد والمدرسين لمساعدين فهي ليست من وظائف أعضاء هيئة

التدريس وإنما من الوظائف المعنوية لها، ومن ثم فإن التعيين في وظيفة مدرس تبدأ في معدل تحديد الأقدمية وبالتالي يكون ترتيب الأقدمية في وظيفة مدرس هو المعول عليه في شأن ترتيب القديسات أعضاء هيئة التدريس.

ولاحظت الجمعية العمومية أن قانون تنظيم الجامعات إذ خلا من قاعده قانونية تحكم ترتيب القديسات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عند تسويهم في تاريخ التعيين في وظيفة مدرس، فإنه يكون متعباً الرجوع إلى أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارها تمثل القواعد العامة في شئون الموظفين عند عدم وجود نص خاص. ولما كانت المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تعين الصواب التي تتحدد على أساس الأولوية في التعيين في الوظائف العامة، سواء تلك التي تشغلها مستشار أو التي تشغلها منور امتحان، فإنها تكون الصاعد القديسية الحاكمة لترتيب الأقدمية في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وإن التعيين في وظائف المدرسين الشاغرة بالجامعات بحري بدون إعلان من بين المدرسين المساعدين أو المعبدن في د ب الكلية أو المعهد، فإن لم يوجد من هؤلاء من هو مؤهل لشغل الوظيفة جرى الإعلان عنها حتى كانت المعروضة حالها قد تم تعيينها في وظيفة مدرس بقسم طب الأطفال بجامعة القاهرة بدون إعلان تسبق تعيينها بوظيفة معبد ثم مدرس مساعد بدأت القسم فإن وظيفة مدرس تعد بالنسبة لها في هذه الحالة من لوظائف التي تشغلها من امتحان في مفهوم المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي نظمت أولوية التعيين فيها الفقرة الأولى منها.

واستعرضت الجمعية العمومية سابق إجتماعها بجلسته ٦/٤/٢٠١٣ صف رقم ١٠٦٣/٣/٨٦ من أن المشرع قرر في الفقرة الأولى من المادة (١٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الأولوية في التعيين في الوظائف العامة - التي تشغلها منور امتحان - متى كانت لشهادة الدراسة أحد الشروط الواحدة توافرها فممن يشغل الوظيفة بصاحب المؤهل الأعلى، وعند تماثل المؤهل لدرسي تكون الأولوية للأعلى في مرتبة الحصول عليه، وعند التساوي في مرتبة الحصول على المؤهل يُقدم الأقدم تخرجاً، أما إذا تساوى المتقدمون لشغل الوظيفة في كل ما تقدم فليجأ إلى معيار آخر للمفاضلة بينهم وهو السن فمفضل الأكبر سناً وقد عمد المشرع إلى جعل معيار السن في ظل معيار المفاضلة لكونه معياراً بسيط الصلة بالكفاءة العلمية المطلوبة لشغل وظائف تعتمد أساساً على تأهيل دراسي معين، وغاية الأمر في السن على هذا المعيار هو إيجاد حل لمشكلة عملية وقانونية تنشأ عند تساوي المتقدمين لشغل الوظيفة في كافة المعايير السابقة عليه فستعبر المفاضلة بينهم بغير اللجوء إليه ولما كان الحصول على شهادة الدكتوراه هو أحد الشروط الواحدة توافرها فممن يشغل وظيفة مدرس بالجامعة، فإنه إذا تساوى المتقدمون لشغل هذه الوظيفة في مرتبة وأقدمية الحصول عليها فليجأ للمفاضلة بينهم إلى المعيار التالي في ترتيب معايير الأقدمية وهو معيار الأقدمية التخرج، فمفضل الأقدم تخرجاً، فإن تساوى المتقدمون في أقدمية التخرج فليجأ لمعيار السن للمفاضلة بينهم، فمفضل الأكبر سناً.

ومن حيث إنه متى كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالاتها حصل على شهادة الدكتوراه في طب الأطفال بدون تقدير في دور نوفمبر سنة ١٩٩٨، وتم تعيينها في وظيفة مدرس بقسم

طلب الأستاذ بكليه الطب بجامعة القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٥، ومن ثم فبين منسوبات في مرتبه وتاريخ الحصول على المؤهل الدراسي اللازم لشغل الوظيفة، الأمر الذي يتعين معه المفاضلة بينه وفق المعيار التالي في ترتيب معايير المفاضلة وهو معيار أقدمية التخرج ومتى كانت الدكتوراه/... حاصلة على بكالوريوس لطب والجراحة في دور ديسمبر سنة ١٩٨٩ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف بينما حصلت كل من الدكتوراه/... والدكتوراه/... على دت مؤهل في دور ديسمبر سنة ١٩٩٠، وهو ما يعني أن الدكتوراه/... هي الأقدم تخرجاً وبالتالي تكون هي الأقدم في الترتيب في وظيفة مدرس، وتستصحب هذه الأقدمية في وظيفة أستاذ مساعد ثم وظيفة أستاذ، لتصبح سابقة في ترتيب الأقدمية على رمتها أما بالنسبة لكل من الدكتوراه/... والدكتوراه/... فهما متساويتا في المؤهل الدراسي اللازم لشغل لوظيفة ومرتبة وتاريخ الحصول عليه وتاريخ التخرج، فليجأ للمفاضلة بينهما إلى معيار السن، ومتى كانت الدكتوراه/... من مواليد ١٩٦٦/١٠/٢٥ بينما الدكتوراه/... من مواليد ١٩٦٦/١١/١٢، فتكون الأولى أكبر سناً من الثانية وبالتالي تصحى هي الأقدم في المعيار في وظيفة مدرس مع استصحابها لهذه الأقدمية في وظيفة أستاذ مساعد ثم وظيفة أستاذ، وذلك تطبيقاً لسابق إفتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٠٠٦/٤/٥ سالف البيان.

لذلك انتهت الجمعية العمومية إلى تطبيق الفتوى الصادرة من الجمعية العمومية بجلسته ٢٠٠٦/٤/٥ (ملف رقم ١٠٦٣/٣/٨٦) في شأن ترتيب أقدميات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، على أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة في الحالة المعروضة، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لفسح الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٦٠٧/٤/٨٦ - بتاريخ ٩ من يوبه عام ٢٠١٠م الموافق ٢٦ من جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ)

### النتوي رقم (١٢٥) :-

بشأن مدى جواز المرافقة على إعاره الأستاذ الدكتور/... الاستاذ بكلية الاعلام بجامعة القاهرة لمدة عام عميذا بجامعة اكتوبر للعلوم الحديثة والآداب اعتبارا من ٢٠٠٨/٩/١.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه اقتضاها - أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات المشار إليه، أجاز إعاره أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية للعمل في تخصصاتهم بالجامعات والمعاهد الأجنبية والبنات ولؤسسات الدولية بوزارات الحكومة ومجالها وهيئات ومؤسسات، وذلك بمراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد وتقرر الإعاره لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة، ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الإعاره لمدة أخرى، ولا يجوز ترخيص في إعاره عضو هيئة التدريس أو إيماده في مهمة علمية أو إجازة تفرغ علمي أو غيرها من الإجازات التي تخص لتقدير جهة الإدارة وفق ما استقر عليه إفتاء الجمعية العمومية قبل انقضاء مدة مماثلة للمدة التي سبق أن قصاها العصور في إعاره أو مهمة علمية أو إعاره لمرافقة الروح

والحاصل أن المشرع في التدوين سالف الذكر - حظّر الترحيص في إعاره عضو هيئة التدريس بالجامعة أو إعادته في مهمة علمية أو إحارة تفريغ علمي قبل انقضاء مدة معاملة للعدة التي سبق أن قصاها في إعاره أو مهمة أو إحارة لمرافقة الروح. فقد انتهى هذا لحكم صمان حسن سير العمل بالجامعة، وتمكينا من أداء رسالتها العلمية بحجرات أساتذتها الذين تخرجوا فيها وعملوا في مجراها الأمر الذي لا يأتي تحقيقه إلا إذا كانت هذه المدة المماثلة من حسن المدد التي لصاحبا عضو هيئة التدريس في إعاره أو مهمة علمية أو إحارة لمرافقة الروح، بحيث تنفخص عن مدة خدمة فعلية، يكون فيها العصور على رأس العمل. يساهم بدوره في العملية التعليمية داخل أسوار الجامعة

وفي ضوء ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن المعروضة حالته سبقت إعارته إلى دولة ماليزيا ثم إلى دولة الإمارات لمدة ست سنوات متصلة من ١٠/١/١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٦/٨/٣١، ثم حصل على إحارة خاصة لمرافقة روحته، والتي كانت تعمل في دولة الإمارات، لمدة ثلاث سنوات بدأت من ٢٠٠٦/٩/١ وانتهت في ٢٠٠٥/٨/٣١، وقد باشر المذكور عمله في كلية الإعلام من تاريخ ١٥/٩/٢٠٠٥ ومن ثم فإنه لا يجوز إعاره المعروضة حالته قبل انقضاء مدة معاملة لمدة إعارته السابقة وكذلك المدة التي أمضاها في مرافقة روحته ودون أن يغير من ذلك صدور أي قرارات من المجلس الأعلى للجامعات الذي لا يملك قانونا التعديل في قانون تنظيم الجامعات عملا بقاعدة توارى الشكل القدونية

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إعاره المعروضة حالته إلا بعد انقضاء المدة المبنية اللازمة، وذلك على النحو المبين في الأسباب (الفتوى الجمعية العمومية لنفسه الفتوى والتشريع - ملف رقم ٦٤٣/١/٨٦ - بتاريخ ٩ من ديسمبر ٢٠٠٩)

#### الفتوى رقم (١٢٦) :-

في شأن مدى استحقاق رؤساء الجامعات المقابل المقرر لأعمال الريادة العلمية في ضوء  
إضافة المشرع المادة (١١٩ مكررا) إلى قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ١٤٢  
لسنة ١٩٩٤.

استظهرت الجمعية العمومية - وعلى ما جرى عليه إقرارها - أن قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نظم كيفية اختيار وتعيين رئيس الجامعة، ولشروط المتعينة لشغل هذه الوظيفة، كما حدد مسؤولياتها وأعبائها والوضع القانوني لمن يشغلها فاشتراط فيمن يعين فيها أن يكون شاغلا لوظيفة أستاذ في إحدى الجامعات العاصرة لأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات على الأقل وعلى أن يتم التعيين لها مقرر رئيس الجمهورية بناء على عرض من الوزير المختص وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد يكون فيها رئيس الجامعة متفرغا لإدارة شؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية ويعتبر خلال هذه العرة شاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكير وأن المشرع رعية منه لشئون الطلاب وساهمة في حل مشاكلهم ناط بلجنة شئون الطلاب التي يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس الكلية وغيرهم من الساندة

والمختصين تنظيم سياسة علمية للطلاب يتم من خلالها تقسيم طلاب الفرقة الواحدة إلى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهمته الإلتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في حلها بمعرفة إدارة الجامعة وأساتذتها وهو ما تعرف على تسميته بالريادة العلمية .

واستعرضت الجمعية العمومية سابق إفتائها بجلسة ١٩٩٠/٢/٧ (ملف رقم ١١٦٩/١/٨٦) والتي خلصت فيه إلى أن قانون تنظيم لجامعات حدد اختصاصات رئيس الجامعة، وأناط به إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية وفصلت بين الاختصاصات للائحة التفهيدية لذلك القانون، وأن أداء هذه الأعمال يقتضي من رئيس الجامعة أن يكون متفرغا لأداء وحو ما حرص القانون المذكور على التأكيد عليه بالنص على اعتماد رئيس الجامعة شاغلا لوظيفته لساعة على سبيل التذكار وأن المسلم به أن نظام الريادة العلمية ينصى بحسب طبيعته - كوسيلة للإلتقاء الدوري بالطلاب لمعاونتهم في حل مشاكلهم وجود صلة مباشرة بين متولي الريادة ومن يتفقاها من الطلاب المستفيدين بها، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا كان متولي عمء الريادة من أعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا بما يتبعه لهم هذا لعمل من محل لتحركات بالطلاب ولاقرار بهم لتعرف على مشاكلهم. وهو هذه المثابة أمر لا يمكن إساءة لرئيس الجامعة الذي يعتبر خلال مدة رئاسته للجامعة متفرغ لأداء أعمالها وشاغلا لوظيفته السابقة على سبيل التذكار ولا يحق له بالتالي الحصول على المقابل المقرر بطير القيام بها هذا فضلا عن أن وظيفة رئيس الجامعة وهي قمة الوظائف القيادية، بها تقتضي أن تكون الأعمال المسندة إلى شاغلها من ذات جسد طبيعة هذه الوظائف القيادية، فلا يسوغ مع جسامه وضخامة الأعباء الملقاة على علق رئيس الجامعة أن يسند إليه القيام بأعمال الريادة لمجموعة من طلاب إحدى لفرق الدراسة داخل الكلية أو المعهد التابع للجامعة التي يرأسها .

وهذه النتيجة التي خلصت إليها لجمعية العمومية في إفتائها لسابق المشار إليه لا يغيرها النص في المادة (١١٢ مكررا) على أن رئيس لجامعة وبنائه وأمين المجلس الأعلى للجامعات خلال مدة شغلهم لهذه الوظائف أساندة في كلياتهم الأصلية ولهم فيها كافة حقوق الأساناد، فقد ثبت للجمعية العمومية أن المشروع بإضاف بموجف القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، عدة مواد إلى قانون تنظيم الجامعات، ومها المادة (١١٢ مكررا) والتي وردت تحت باب تأديب أعضاء هيئة التدريس، كان قد فطن إلى ضرورة سد الفراغ التشريعي القائم بسبب عدم تضمينه المسئولية لتأديبية للقيادات المسئولة في الجامعة من الصحية الإجرائية وما إذا كانت هيئة النيابة الإدارية هي لجهة المختصة بالتحقيق معهم أم حبة التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف وجهات النظر في الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في هذا الخصوص، وهو ما دعاه إلى إضافة نص المادة (١١٢ مكررا) تداركا منه لذلك الفحص التشريعي للناكيد على تمتع القيادات المسئولة بالجامعة بكافة الضمانات

التأديبية المقررة للأستاذ كأصل عام، مع الفصل الإجرائية الخاصة المتعين اتباعها بشأن المخالفات التأديبية المنسوبة لهم .

ولما كان ما تقدم وكان الأصل في النصوص التشريعية - وفي إطار القانون الواحد - أنها تعم في إطار وحدة عضوية تجعل من أحكامها نسيباً متعاسكاً، بما يؤده أن يكون لكل نص منها مضموناً محدداً يستقل به عن غيره من النصوص استقلالاً لا يعزلها عن بعضها البعض، وإنما يقيم من في مجموعها ذلك البيان التشريعي الذي يعكس إرادة المشرع التنظيمية لأحد المجالات داخل المجتمع ولا يحوز بالقياس تفسير تلك النصوص التشريعية بما يبعد بها عن الغاية المقصودة منها، أو يجعلها متعارضة مع باقي أحكامه، إنما يحسن دوماً تفسيرها في حدود الشأن الذي وردت فيه وفي إطار تسلسلها المنطقي.

ولما كان من واجبات رئيس الجامعة، طيفاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته لتفسيده، الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والإدارية ومراقبة مستوى العمل في الجامعة من النواحي العلمية والتعبئة والإدارية والمالية، فإنه يسدرج تحت هذه المهام التحقق من قيام جميع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على أعمال الريادة العلمية بمهام الريادة على أكمل وجه وأتم صورة، وهو ما لا يتأتى إذا قام رئيس الجامعة بنفسه بأعمال الريادة العلمية إذ سيصبح في هذه الحالة رقيباً ومشرقاً على نفسه وإذا كان قانون تنظيم الجامعات المشار إليه قد أوجب تمتع تلك القيادات بكافة حقوق الأساتذة باعتبارهم أساتذة في كتاباتهم الأصلية بقي جاموا منها، فإنه يتعين دوماً فهم وتفسير تلك الحقوق في الإطار الذي لا يتعارض مع طبيعة الوظائف القيادية المسندة لهم والتي من أجلها تقرر تفويضهم لها، وهو الأمر غير المتحقق في إسناد أعمال الريادة إلى رؤساء الجامعات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للنسب الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إسناد أعمال الريادة العلمية إلى رؤساء الجامعات، تأكيداً لما سبق إفتاء الجمعية العمومية في هذا الخصوص .

(فتوى لجمعية العمومية لفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم ١١٦٩/٤/٨٦ - بتاريخ ١٨ من نوفمبر عام ٢٠٠٩، الموافق ١ من ذي الحجة عام ١٤٣٠هـ.)

#### الفتوى رقم (١٦٧) :-

في شأن مدى جواز استرداد ما صرف دون وجه حق من مكافأة الساعات الزائدة ومكافأة حضور اجتماعات مجالس الأقسام للأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية الفنون .

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع قرر منح أعضاء المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الجامعات واللجان المنتدبة عنها ومجالس الكليات واللجان الفنية التي تشكلها مكافأة عن حضور كل اجتماع بالفئات التي حددتها المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية المشار إليها، ومن ثم فإن الاستفادة من الحكم المقرر بهذه المادة تنصرف إلى المجالس والمجالس المحددة بالنص دون غيرها ولا تمتد لتشمل أعضاء مجالس الأقسام بالكليات واللجان الفنية التي تشكلها، طالما أن النص ورد محدداً المستفيدين من أحكامه

والفئة التي يستحقها كل منهم. الأمر الذي لا سبب معه لم يطله ليشمل أعضاء مجالس الأقسام والجان المستفعية بها .

واستعرضت الجمعية العمومية ما تواتر عليه إفتاؤها من أن لعمس وهو ينخرط في خدمة أحد مرافق الدولة تظهر أحر، يعتمد - بحسب الغالب الأعم - على هذا لأحر، فإذا ما قامت حبة الإدارة بتسوية حالته على نحو راد في أحره بما ليس من حقه ولم تقرر هذه التسوية بسى غير مشروع منه أو بما يدخل الفش على الجبة الإدارية، فإن دواعي الاستفزاز التي ثقلت موزبها في القانون الإدارى وقواعد العدالة التي تمثل شأن عظيمها في فروع القانون عامة والقانون الإدارى خاصة والمبادئ العامة التي تمسها ضرورات سير المرافق العامة وما تقتضيه من رعاية عمال المرافق العامة وتأمينهم ضد المفاجآت التي تصطبب بها حياتهم حتى يعرطوا في خدمة المرافق أميين مطمئنين يعطون أقص ما عندهم، كل ذلك يقضى القول نالاً بمررد من العامل ما سبق صرفه إليه بغير وجه حق، عى أن ذلك كله صوط بتوافر حسن الية لدى العامل والقائمين على أمره بالجبة الإدارية سدا لكل درعة نحو الحايل أو المجاملة.

وقى صوء ما تقدم ولما كان الثابت من الأوراق أن أكاديمية القنون صرقت مكافأة الساعات الراسدة لكل من د/ على أساس الرىط المالي لمانب رئيس الأكاديمية بالمخالفة لصريح نص المادة (٢٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات سالف الإشارة إليها، كما صرقت الأكاديمية مكافأة حضور أعضاء مجلس قسم الفناء بالأكاديمية كحالة أ د/ بالمخالفة لصريح حكم المادة (٣٠٠) من اللائحة التنفيذية سالف الذكر، مما يكون معه الصرف في الحالين تم بالمخالفة لنص القانون، إلا أنه بالنظر إلى أن الصرف بم دون سى غير مشروع أو بما يدخل الفش على جبة الإدارة من جانب من صرقت لهم هذه المبالغ، فصلاً عن نوافر حسن الية لدى القائمين على أمر الأكاديمية، فإنه يحوز لتجاوز عن استرداد ما صرف دون وجه حق في الحالات المعروضة.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى جوار التجاوز عن استرداد ما صرف دون وجه حق في الحالات المعروضة

(فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٦٦٢/٤/٨٦ - بتاريخ ٢٣ من ديسمبر عام ٢٠٠٩ الموافى ٦ من محرم عام ١٤٣١ هـ)

في شأن مدي أحقية الأستاذ الدكتور / أحمد علي عبد الحليم الأستاذ المتفرغ بمركز البحوث  
الريادية وكذلك الأساتذة المتفرغين بالمركز في إضافة العلاوات الخاصة التي تقرر منحها للطلبة  
بعد إحالتهم للمعاش إلى المكافأة المستحقة لهم بموجب المادة (١٢١) من قانون تنظيم الجامعات.

استظهرت الجمعية العمومية - وحسبما استلزم عليه إفرادها- أن المشرع أجاز لعصو هيئة  
التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه من انتهاء الخدمة وحتى بلوغه سن  
السبعين وذلك لقاء جعل مالي، قصد المشرع في بيان طريقة تحديده ألا يقاس مجموع ما يتقاضاه الأستاذ  
المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل إلى سن المعاش. ولذلك يجري هذا التحديد بإجمال العناصر  
المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغه من التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى. ثم يستدل  
من المانع مبلغ المعاش وبمجموع الفرق وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي  
الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الإدارية التي لا يجوز له تقلدها. وبذلك يكون  
المشرع قد أقصى عن قصده في ألا يعمل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن المعاش  
عما يتقاضاه قريبه ومتبله الذي لم يصل إلى تلك السن والحاصل أن وصف الأستاذ المثيل للأستاذ  
المتفرغ هو وصف اعتراضي يتحصل من تصور وضع الأستاذ المتفرغ في ذات الوظيفة وسداد درجته عند  
إحالتة للمعاش والمركز القايي المترتب على مدة شغله له وما يستحقه الأستاذ المثيل الحالي في ذات هذه  
الظروف. وهو ما جرى عليه وأكدته افتاء الجمعية العمومية لقضي الفتوى والتشريع من أن "استمر إنما  
أعند في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات والبدلات المقررة للوظيفة وليس بتلك  
التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه من التقاعد، وهو ما يقتضي لقول بزيادة هذه المكافأة  
كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بيسا نفل كلف زاد المعاش، إذ لا يسوا الاعتماد بما طرأ على  
المعاش من زياده وإعمال هذه الزيادة إذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة، لما يحتوى عليه ذلك من  
الانتقاص من الحقوق المالية للأستاذ المتفرغ عما هو مدرر لمثله الأحدث منه، مما يتنافى مع ما أوجبه  
المشرع من تنسوية بينهما في جميع الحقوق عدا تفضل المناصب الإدارية. ومن ثم لا يجوز القول بتجميد  
المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ بلوغه لعصو من التقاعد، لأن في ذلك إهدار للنص الذي  
بوحي حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة"  
ومن ثم فإن المكافأة تتأثر بأي تغيير يطرأ على أي منها فتزيد بزيادة المرتب والبدلات والعلاوات المقررة  
للوظيفة وتقل بزيادة المعاش المربوط للأستاذ المتفرغ.

ولاحظت الجمعية العمومية أن لوائح الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين المسجلين بالدولة  
والقطاع لعام تصغت حكما مؤداه عدم جواز الجمع بين العلاوة الخاصة وبين الزيادة في المعاش وذلك  
بمراعاة أنه إذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة لم يبلغ من لستين فأكثر أدنى إلى لعامل الفرق  
بينهما من الجهة التي يعمل بها.

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن حسب المكافأة التي يتقاضاها الأستاذ المتفرغ يتم بمراعاة العلاوات الخاصة التي تقرر منحها لهن من الأستاذة الذين لم يسبقوا من إحالة للمعاش وبمراعاة مسترال ما طرأ على المعاش لمربوط للأستاذ المتفرغ من زيادة بموجب القوانين المعمول بها.

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى أن المكافأة التي يتقاضاها الأستاذ المتفرغ تتحدد بالفرق بين ما يتقاضاه من معاش وما يحصل عليه الأستاذ المنول من مرتب وبدلات وعلاوات، طبقاً لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع في هذا الشأن. وذلك على النحو المبين بالأسباب.

(فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٦٥٢/٤/٨٦ - بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ٢٠٠٩ الموافق ٢ من ذو القعدة سنة ١٤٣٠هـ)

#### الفتوى رقم (١٢٩) :-

بشأن مدى جواز نقل أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا الخاصة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ إلى جامعة المنوفية الخاصة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢.

استظهرت الجمعية العمومية أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات جعل الأصل في شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس الشاعرة أن يكون بطريق التعيين من بين المدرسين المساعدين أو المدرسين أو الأساتذة المساعدين في ذات الكلية أو المعهد الذين تتوفر فيهم شروط شغلها، وفي حالة عدم توافر هذه الشروط فيهم. أجاز المشرع شغلها عن طريق الإعلان عنها أو عن طريق النقل. وقصر شغل هذه الوظائف عن طريق النقل على أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الأخرى الخاضعة لأحكام هذا القانون دون غيرهم. ولدين حظر عليهم شغل هذه الوظائف عن طريق الإعلان اكتفاء بشغلها عن طريق النقل، كما أجاز المشرع لغيرهم التقدم لشغل هذه الوظائف عن طريق الإعلان، ومن بين هؤلاء الذين يجوز لهم التقدم لشغلها العاملون بالمعاهد العليا الخاصة الخاصة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الذين تتوفر فيهم شروط شغل هذه الوظائف.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العالية الخاصة التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد الخاصة لإشرافها تسرى في شأنهم أحكام قانون العمل فيما يتعلق بالنهيب والنقل والتدرب وإعارة والأحزاب وذلك تطبيقاً لحكم المادة (٣١) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه، دون أن يفرض من ذلك ما ورد في المادة (٢٦) من لائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد الخاصة لإشرافها من مساواتهم بغيرهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مما يكشف عن عدم مشروعية هذه المادة لأنه لا يجوز أن يرد في اللائحة حكم يخالف ما ورد في القانون إعمالاً لقواعد التدرج التشريعي.

ولما كانت المعروضة حالتها ليستا من أعضاء هيئة التدريس بأحدى الجامعات العاصمة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالمرسوم رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وهو الأمر لفصل في هذا الخصوص ومن ثم فإنه لا يجوز نقلها إلى وظيفتين مماثلتين لوظيفتيهما، من وظائف أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق جامعة المنوفية باعتبارها من الجامعات الخاصة لأحكام القانون سالف الذكر والتي لا يجوز نقل أعضاء هيئة التدريس إليها إلا إذا كانوا من إحدى الجامعات العاصمة لأحكام ذلك لقانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز نقل المعروضة حالتها إلى كلية الحقوق جامعة المنوفية، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بالأسباب .

(الفتوى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع - ملف رقم: ١٠٩٧/٣/٨٦ - ١٠٩٧/٣/٨٦ - ١٠٩٧/٣/٨٦ من يونيو سنة ٢٠٠٩ الموافق ١٠ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ)

### الفتوى رقم (١٣٠) :-

بشأن مدى جواز تعيين الخريجة/..... في وظيفة معيد بشعبة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية رغم فقدانها لحاسة الإبصار.

استعرضت الجمعية العمومية الوثائق الدولية التي عنت بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنها الإعلان الصادر في ١٢/٩/١٩٧٥ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة برقم ٣٤٤٧ في شأن حقوق المعوقين والاتفاقية لدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة الموقعة في نيويورك بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣٠ والتي وافقت عليها مصر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧ وصدق عليها مجلس الشعب في ٢٠٠٨/٣/١١ والتي عرفت الأشخاص ذوي الإعاقة بأنهم كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية تعطلهم عاجزين بصفة كلية أو جزئية عن أن يؤمنوا بأنفسهم ما يكون ضرورياً لحياتهم سواء كأفراد وعلى صعيد مظاهر حياتهم الاجتماعية أو هما معاً وقد أكدت تلك الوثائق أن من حقوق المعوقين التي ينبغي ضمانها حقهم الأصليون في صون كرامتهم الإنسانية وحمايتهم من ألوان المعاملة المهينة أو التعسفية أو التمييزية وكذلك من كل استغلال، ودون إخلال بتسليمهم بالحقوق الأساسية التي يمارسها غيرهم من المواطنين الذين يمثلونهم عمراً وهو ما يعنى في المقام الأول حقهم في حياة لائقة تكون طبيعية، وكاملة قدر الإمكان، أي كانت خصائص عوائقهم أو مناسي قصورهم أو مصدرها ودرجة خطورتها، وعدم حرمان المعوقين من حقوقهم المدنية والسياسية ولا من لرعاية الطبية والنفسية ولا من التدابير التي تتوخى تمكينهم من الاعتماد ذاتياً على أنفسهم، ولا من الحق في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم مهنيّاً بما يطور ملكاتهم وقدراتهم، وبما يكفل دمجهم في مجتمعاتهم وتمتعهم كذلك بالحق في العمل - اقتصادياً واجتماعياً- وفي الحصول على عمل مع ضمان استمراره، وبالحق في مراوغة من منتجة ومجربة على قدم المساواة مع الآخرين كما حظرت هذه الوثائق التمييز على أساس الإعاقة فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بكافة أشكال العمالة، ومنها شروط التوظيف والتعيين والعمل، واستمرار العمل، والنقد لشغل الوظائف، وظروف العمل الآمنة والصحية.

واستظهرت الجمعية العمومية أن لياقة الصحية المتطلبة لشغل وظيفة معينة تدور وجوداً وعدمها مع شروط شغلها والمهام التي يوكل القبول إلى شغلها القيام بها، ولما كانت الشروط المتطلبة لشغل وظيفة معينة عن طريق التوظيف أن يكون المتقدم لشغلها محمود السيرة حسن السمعة وأن يكون من أوائل الخريجين على دفعته الحاصلين على تقدير جيد جداً على الأقل في كل من التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى وفي تقدير مادة التخصص أو ما يقوم مقامها، وأن هذه الوظيفة تتطلب من شغلها - باعتبارها بداية السلم الوظيفي المؤهل لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة - القيام بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول على درجة الماجستير ثم الدكتوراة، ولقيام ما بعد به إليه القسم المحتسب من التمرينات والدروس العلمية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس، وبنقل أصول التدريس والتدريب وفقاً للنظام المعمر لذلك، والمشاركة في أعمال المؤتمرات العلمية للكلية أو المعهد والمؤتمرات العلمية للأقسام فمن ثم ينبغي أن تتوفر في شغل هذه الوظيفة اللياقة الصحية الكافية لأداء المهام المشار إليها ولما كانت المهام سالحة لذكر لا تتطلب لأدائها سوى لتفوق العلمي لتتقدم لشغل هذه الوظيفة في الدرجة الجامعية الأولى وفي مادة التخصص باعتبار أن هذه المهام تعتمد في الأساس على القيام بالدراسات والبحوث العلمية في ذات التخصص الذي نجح فيه الخريج بتفوق، وكذلك تدريس مواد هذا التخصص للطلاب وهو ما ينبغي معه القول بأن اللياقة الصحية المتطلبة لشغل وظيفة معينة لا تزيد بأي حال عن اللياقة الصحية التي يمكن الطالب من النجاح في سنوات الدرجة الجامعية الأولى والحصول على أعلى التقييمات متميزاً في ذلك على أقرانه ومن ثم فإنه إذا وافقت في المتقدم لشغل هذه الوظيفة الشروط الأخرى المتطلبة قانوناً بخلاف اللياقة الصحية فإنه لا يجوز حرمانه من شغلها لأي سبب آخر.

كما استظهرت الجمعية العمومية أن الدستور قرر مبدأ المساواة أمام القانون، وكفل تطبيقه على المواطنين كافة، باعتباره أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي، وعلى تقدير أن القبة التي يستند إليها تتمثل أصلاً في صون حقوق المواطنين وحرمتهم في مواجهة صور التمييز التي تنال منها أو تفهد ممارستها وأصل هذا المبدأ في جوهره وسيلة لتقرير الحماية الدستورية المتكافئة التي لا يقتصر نطاق تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور، بل يمتد مجال أعمالها كذلك، إلى تلك التي كفلها المشرع للمواطنين، في حدود سلطته التقديرية، وعلى ضوء ما يرتبته محققاً بمصالح العام وأنه لما كان من المقرر أن صور التمييز المخالفة للدستور وإن تعدد حصصها، إلا أن قوامها كل تفرقة أو تمييز أو تفضيل أو استبعاد ينافي بصورة تحكيمية من الحقوق أو الحريات التي كفلها الدستور أو القانون وذلك سواء بإنكار أصل وجودها، أو تعطيل أو انتقاص آثارها، بما يحول دون مباشرتها عن قدم المساواة الكاملة بين المواطنين قانوناً للإنتفاع بها، وبوجه خاص على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وغير ذلك من مظاهر الحياة العامة.

ولما كانت المعروضة حالها قد تخرجت من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دور مايو ٢٠٠٨ بتقدير عام ممتاز مع مرتبة الشرف وكان ترتيبها الخامس على قسم الاقتصاد بالكلية، وإذ قررت لجامعة تكليف ستة معيدين بالقسم المشار إليه من ضمن حرجى لدور المشار إليه فمن ثم يكون من حق المعروضة حالها التعيين في وظيفة معبد في هذا القسم باعتبار أن ترتيبها الخامس من بين الستة الذين وقع عليهم الاختيار .

ولا ينال من ذلك أن المعروضة حالها فاقدة لحاسة الإبصار إذ أن عاقبتها البصرية لم تكن دون تفوقها العلى على مدار سنوات الدراسة المتعاقبة، وحصولها على أعلى لتقديرات متفوقة في ذلك على اقراها المبصرين بما يؤهلها لشغل وظيفة معبد فضلاً عن أن استبعاد المعروضة حالها من التعيين في تلك الوظيفة استناداً إلى إعاقها البصرية بعد منافياً لمبدأ المساواة في تولى لوظائف عامة، وتميزاً غير مبرر ضدها بالرغم من توافر شروط شغل الوظيفة فيها،

وعنى عن البيان أن الإعاقه البصرية لم تكن حالاً دون التعيين في وظائف أعضاء هيئة التدريس منذ إنشاء الجامعة المصرية في بدايات القرن الماضي، بل والوصول إلى أعلى المناصب الجامعية حيث تم تعيين الدكتور/مه حين عضواً هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة القاهرة - بالرغم من عاقته البصرية وتم تعيينه عميداً للكلية، ثم عين فبعد بعد رئيساً لإحدى الجامعات المصرية في بدايه الأربعينيات من القرن الماضي

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتسرع إلى حوار تعيين المعروضة حالها في وظيفة معبد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

(فتوى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع- ملف رقم ١٩٦/١/٥٨ - بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ٢٠٠٩ م. الموافق ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠هـ)

### الفتوى رقم (١٣١) :-

بشأن مدى مشروعية تكليف استاذ متفرغ بعمال ونفس قسم المالية العامة بكلية الحقوق - جامعة القاهرة في ظل خلو القسم من الأساندة والاساندة المساعدين.

استظهرت الجمعية العمومية - وحسما جرى عليه إفتاؤها- أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات عهد برئاسة مجلس القسم على سبيل التعيين للأقدم من بين الاساندة أعضاء القسم إن قل عددهم عن ثلاثة بحسبان أنه وقد اقتصر صلاحية شغل تلك الرئاسة على اثنين فقط فلا معدى في قيام المناصلة بينهما من أعمال قاعدة الأقدمية بما ترصده من اعتبارات العدالة، ويكون قرار رئيس الجامعة بالتعيين في هذه الحالة مجرد إجراء تصدى لمقتضى حكم القانون على اعتبار أن سلطة رئيس الجامعة مقيدة وليس فيها أدنى قدر من التقدير إذ تظل الأقدمية هي الحكم في تحديد رئيس القسم. أما حال تعدد الصالحين لهذه الولاية بأن كانوا ثلاثة فأكثر فيستطع المجال إلى أعمال قاعدة الاختيار من بين أقدم ثلاثة ويكون

تعيين رئيس لقسم من بين القدم ثلاثة اساندة في القسم بعد أخذ رأي عميد الكلية أو المعهد بقرار من رئيس الجامعة بناء على سلطته التقديرية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة . وأن المشرع عالج حالة خلو القسم من الاساندة بأن عهد إلى أقدم الاساندة المساعدین بالقسم القيام بأعمال رئيس المجلس وأن يكون له هذا الوصف حتى حسمور مجلس الكلية أو المعهد لا عهد النظر في شئون توظيف الاساندة والقرار الصادر في هذا الشأن يكون دون تحديد لفترة رسمية وبما يحين توافر أحد الاساندة بالقسم .

كما استظهرت الجمعية العمومية كذلك أن المشرع رغبة منه في الاستفادة بالخبرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الذين بنفوا من الستين وهي السن لمقبرة لإحالتهم إلى المعاش أوجب تعييبهم أساندة متفرغين ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل مع منحهم مكافأة مالية توازي الفرق بين المرتب مضافاً إليه الرواتب والمدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع لجمع بين المعاش والمكافأة، على أن تكون لهم نفس الحقوق ولواجبات التي يتمتع أو يتزعم بها أعضاء هيئة التدريس فيما عدا تلك المراكز الإدارية بالجامعة باستثناء حاله وحيدة. أجاز فيها لمشرع أن يعهد للأساندة المتفرغين بأعباء رئاسة مجلس القسم إذا لم يوجد بالقسم أساندة ويكون ذلك بقرار من رئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، وبذلك فإن مدط أعمال هذا الاستثناء هو عدم وجود أساندة بالقسم، وبظل القرار الصادر في هذا الشأن سارياً ولحين وجود استاد بالقسم .

وهذا بما تقدم ولما كان الدت من الأوراق أنه نظراً لخلو قسم المالية العامة بكلية الحقوق من الاساندة والمساعدین، أصدر رئيس الجامعة القرار رقم ١٠١٤ في ١٧/٦/٥٠ بتعيين الاستاذ المتفرغ/ قائماً بأعباء رئاسة مجلس القسم عملاً بحكم المادة (١٢٢) من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه لخلو القسم من الاساندة، وهو ما يتفق وصحيح حكم القانون، وإذ تم ترغيبه الدكتور/ إلى وظيفة مدرس مساعد بقسم المالية العامة اعساراً من ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٠، فإن ذلك لا يعد حدثاً طارئاً بالقسم بموجب إعادة النظر في القرار المشار إليه لأن مرجحات إعادة النظر في هذه الحالة إعمالاً لصريح النص في وجود استاد بالقسم وهو ما لم يحدث حتى الآن، فضلاً عن أنه لا يمكن اللجوء إلى حكم المادة (٥٦) والنسك باحقبة الاستاذ المساعد في القيام بأعمال رئيس مجلس القسم إذا ما صا ط ذلك هو عدم سابقة تطبيق حكم المادة (١٢٢) المشار إليه، أما وقد تم تطبيقها في ظل خلو القسم من الاساندة المساعدین فإنه لا مباس من استمرار العمل بما نقض به لحن روال مدط تطبيقها، وهو ما لا يتوافر في الحالة المدلة وعليه فإن استمرار الاستاذ المتفرغ/ عبد الحفيظ عبد الله قائماً بأعباء رئاسة مجلس قسم المالية العامة يكون موافقاً لصحيح حكم القانون

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع إلى صحة استمرار الاستاذ المتفرغ/... قائماً بأعباء رئاسة مجلس قسم المالية العامة بكلية الحقوق جامعة القاهرة ولحين وجود استاد بالقسم (فتوى الجمعية العمومية لقسي الفتوى والتشريع- ملف رقم ١٩٣/١/٥٨ - بتاريخ الأول من يوليو سنة ٢٠٠٩ م الموافق ٨ من رجب سنة ١٤٣٠ هـ)



قانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩

بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية





## قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩

بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

أقر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( الملحق الأول )

يُعمل لى شأن إنشاء الجامعات التكنولوجية وتنظيمها بأحكام القانون المرافق .  
وتسرى أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٩ ، لسنة ١٩٧٢ فيما لم يرد  
فى شأنه نص فى القانون المرافق .

ويجوز إنشاء جامعات خاصة أو عامة تكنولوجية ولها لأحكام قانون الجامعات  
الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وذلك لمنح الشهادات والدرجات  
علمية التى تمنحها الجامعات التكنولوجية المنشأة ولها لأحكام القانون المرافق .

( الملحق الثانية )

يجوز نقل تسمية الكليات التكنولوجية و الكليات التابعة للمجمعات التكنولوجية  
التي تتبع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء ، والمنشأة قبل العمل بأحكام هذا القانون  
إلى إحدى الجامعات التكنولوجية المنشأة ولها لأحكام القانون المرافق . وذلك بقرار من  
الوزير المختص بشئون التعليم العالي بناءً على طلب الكلية التكنولوجية أو المجمع  
التكنولوجي ، بعد أخذ رأي وزير المالية وموافقة مجلس الجامعة التكنولوجية التي ستقل  
إليه التسمية .

وفى جميع الأحوال ، يتعين على الكلية أو المجمع التكنولوجي استيفاء الشروط  
والمعايير التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي لنقل التسمية .

( المادة الثالثة )

يستمر أعضاء هيئة التدريس والعاملون بالمجمعات والكليات التكنولوجية التي يتم نقل تسميتها إلى الجامعة التكنولوجية بنات أوضاعهم الوظيفية والمزايا التي كانوا يحصلون عليها قبل النقل .

( المادة الرابعة )

تسري على الجامعات التكنولوجية المنشأة طبقاً للقانون المرافق أحكام قانون هوائى لعلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ كما يسري على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالمجمعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام القانون المرافق أحكام قانون الخدمة العامة بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١١

( المادة الخامسة )

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق ، بناءً على عرض الوزير المختص بشئون التعليم العالي وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى لجامعات ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

( المادة السادسة )

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يُصمم هذا القانون بفتح لدرلة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برئاسة الجمهورية لى ٢٩ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ  
( الموافق ٣ يونيو سنة ٢٠١٩ م ) .

عبد الفتاح السيسي

## قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

### (الفصل الأول)

#### مقدمات

مادة ١:

يُطبق أحكام هذا القانون ، بقصد بالكلمات والعبارات التالية لعنى المبحر

قرى كل منها :

١ - الجامعات التكنولوجية : مؤسسات تعليمية تتنوع أساليب التعليم والتدريب للطلاب فى مختلف التخصصات التى يحتاجها سوق العمل ولحق أفضل الممارسات من الباحثين الأكاديمية والعصبة ، مع التركيز على بت وتطوير مهارات القية اللازمة لإختران الخرج بسوق العمل مباشرة .

٢ - الوزير المختص : الوزير المختص بشئون التعليم العالى ،

### (الفصل الثانى)

#### إنشاء الجامعات التكنولوجية

وأهدافها وأخصاصاتها ، وأعضاء هيئة التدريس بها

مادة ٢:

#### تُشأ الجامعات التكنولوجية لآنية :

١ - جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية ، ومقرها بحاحها لقاهرة

٢ - جامعة الملكة التكنولوجية ، ومقرها مدينة قريشا .

٣ - جامعة بنى سويف التكنولوجية ، ومقرها مدينة بنى سويف .

وبحوز إنشاء جامعات تكنولوجية أخرى يقرر من رتبه مجلس الوزراء ، بعد موافقة

مجلس الوزراء ، بناءً على عرض الوزير المختص ، وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى

للتعليم التكنولوجى

وتُعد كل جامعة تكنولوجية هيئة عامة ذات طابع علمى وتعالى ، وتكون لها شخصية

معتبرة مستقلة ، وتتبع الوزير المختص .

## ملاحق

### تهدف الجامعات التكنولوجية إلى :

- ١ - استحداث مسار جديد متكامل لتعليم والتدريب التطبيقي والتكنولوجي .  
ومرار مسار التعليم الأكاديمي ، يحصل خريجنا على درجات حاصلة في مراحل للعلوم  
فوق المتوسط والكالوريوس والدراسات العليا ،
- ٢ - تطبيق التكنولوجيا واستغلالها لما فيه صالح المجتمع ، وتأهيل الخريجين من  
لتعليم الثانوى العام والنس لتلبية احتياجات سوق العمل من موارد ليشرة التقنية  
والتكنولوجية اللازمة لطلبات خطط التنمية لاجتماعية والاقتصادية للدولة ، ودعم الصورة  
لمجتمعية لهذا النوع من التعليم ،
- ٣ - توليد تعلم تكنولوجي يقدم خدمات تعليمية وتدريبية متكاملة ذات جودة  
منظرة لنظم الجودة العالمية ، وبما يسمح بإعداد خريج قادر على المنافسة في سوق العمل  
محلية والإقليمية والعالمية .
- ٤ - إعداد كوادر تتوافر لديهم القدرة على الاستمرار في التعلم والتحول لمرن بين  
التخصصات الفرعية ، بالانتقال إلى مكانة لالتحاق بسوق العمل والعودة إلى الدراسة  
بعد تلقى التدريب والممارسة العملية المتابعة ،
- 5 - التطوير المستمر للتفتح والخطط الدراسية لجميع المراحل والشعوب الدراسية  
لها يتعلق بالتعليم التكنولوجي لراكية التطورات السريعة في جميع المبادى العلمية .
- ٦ - تطوير علاقات الجامعات معات التكنولوجية العلمية والثقافية مع الجامعات  
والمؤسسات العلمية العربية والعالمية ، من أجل تعزيز التعاون لعلمى وتبادل الخبرات ،  
وبما يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية ،
- ٧ - تقديم المساعدة الفنية والمشورة الإدارية في مجال التعليم انفس والتدريب .

## مادة (٤)

تباشر الجامعات التكنولوجية جميع الاختصاصات اللازمة لتحلن أهابها ،  
وعلى الأخرى ما يأتي :

١ - تقديم البرمج الفراسية و لتدريبية المحدثنة بمراعاة وجود نسب متوازنة من الفراسات التطبيقية والأكاديمية ، وإنشاء مراكز لخدمة المجتمع بالتركز على التحلن عن طريق الأنشطة العملية وتطوير الجدارات والقدرات الفنية الصلصة للخريج ، مع إتقانه اللغة العربية وتفاعلات الأجنبية ووسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة لضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة ، والعمل على الحصول على اعتراف البرمج ولشهادات من الجهة المختصة ومن أجهات الأجنبية التى يحددها المجلس الأعلى لتعليب التكنولوجيا .  
وذلك من أجل رفع تنافسية خريجها فى الأسواق المحلية والإقليمية وعالمية .

٢ - نشر الوعي بأهمية التحلن الفنى والتدريب المهنى التكنولوجى ودوره فى تحقيق التنمية الشاملة ، وإقامة المؤتمرات والندوات وحملات التوعية ، وإصدار المجلات والمطبوعات والنويعات المتخصصة داخل مصر وخارجها .

٣ - إبرام البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالتحلن التكنولوجى والتدريب لتحقيق الاتصال وتبادل الخبرات والتوأمة مع الجهات الداخلية وأخارجية ، سواء كانت بحثية أو قسدية أو عسكية بعد الحصول على الموافقات اللازمة فى هذا الشأن

٤ - الاشتراك فى عضوية المنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والعالمية والى التحلن الفنى ، والتدريب المهنى التكنولوجى بعد استكمال الإجراءات اللازمة .

## مادة (٥)

يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التكنولوجية ومعاونتهم بموجب عقود توظيف مؤقته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة . وتنتهى مدة شغل تلك الوظائف بانتهاء المدة المحددة بذلك أعقروا ما لم يتم تجديدها .

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون شروط وظوابط تجديد العقود ، وكذا القواعد التى يتم على أساسها تجديد المعاماة المالية .

( الفصل الثالث )

الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية

مادة ١٦١،

تمنح الجامعات التكنولوجية بناءً على اعتماد مجلس الجامعة ، الدرجات العلمية الآتية :

١ - العلوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويشترط للحصول عليه الطالب الحاصل عن شهادة دبلوم المدارس الثانوية الفنية بكافة

تخصصاتها وأنواعها ، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام أو ما يعادلها ،

٢ - البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويشترط للحصول عليه الطالب الحاصل على لساندر فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا

في التخصص ، أو ما يعادله من الشهادات الفنية .

٣ - الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويشترط للحصول عليه الطالب الحاصل على درجة البكالوريوس المهني في التكنولوجيا

في التخصص ، أو ما يعادلها من درجات البكالوريوس التقنية والتكنولوجية .

٤ - الدكتوراة المهنية في تكنولوجيا في التخصص :

يشترط للحصول عليها الطالب الحاصل عن درجة الماحستير المهني في التخصص .

أم ما يعادلها من درجات الماحستير التقنية والتكنولوجية .

ويحدد المجلس الأعلى للجامعات بناءً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

الاختبارات المؤهلة لقبول بالجامعات التكنولوجية ، ومتطلبات الدراسة لكل درجة علمية ،

وجميع الأمور المتعلقة بالدراسة .

كما تمنح الجامعات التكنولوجية دبلومات ودراسات متخصصة تكنولوجية لتلبية

متطلبات سوق العمل في المجتمع المحيط بكل كلية ، وكذا دراسات حرة للتعليم المستمر

وتفجير ' السار والتدريب المهني في المجالات التخصصية لكليات الجامعة ، وذلك بعد

موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

## (الفصل الرابع)

### مجالس الجامعات التكنولوجية وإيراداتها

مادة (٧) :

يتولى المجلس الأعلى للجامعات وضع استراتيجية التعليم التكنولوجى ورسم السياسة العامة له والعمل على توجيهه وتنسيقها فى إطار الاستراتيجية العامة للدولة بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى .

مادة (٨) :

يشكل للتعليم التكنولوجى مجلس أعلى ، برئاسة الوزير المختص أو من ينوبه ، وعضوية أمين المجلس الأعلى للجامعات ، ورؤساء الجامعات التكنولوجية ، ولجنة أعضاء من ذوى الخبرة فى المجالات التكنولوجية المختلفة يعينون لمدة سنتين يقرر من الوزير المختص بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للجامعات ، ويختل بكل من وزارات الدفاع ، الإنتاج الحربى ، الصحة والتعليم والتعميم الفنى ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، لتجارة والصناعة ، القوى العاملة .

ويتولى أمانة المجلس أحد الأساتذة العاملين بالجامعات المصرية من ذوى الخبرة فى المجالات التكنولوجية يعين بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد .  
وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرد من الخبراء دون أن يكون له صوت معدود .

مادة (٩) :

يتولى المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى معاونته المجلس الأعلى للجامعات فى وضع السياسات العامة ولخطط التنفيذ المرتبطة بالتعليم التكنولوجى فى إطار السياسة العامة للتعليم الجامعى ، وله على الأخص ما يأتى :

- ١ - وضع النظم العامة لتطوير الأداء فى جامعات التكنولوجية .
- ٢ - إعداد المخطط اللازمة لتطوير التعليم التكنولوجى .
- ٣ - وضع الصراطى والأطر العامة التى تضمن التنسيق بين الجامعات التكنولوجية وتعاونها ، بما يضمن حسن استغلال مواردها وتنميتها .
- ٤ - بناء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للتعليم التكنولوجى .
- ٥ - بناء الرأى فيما يعرضه عليه الوزير المختص أو رؤساء الجامعات التكنولوجية من الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه ،  
ومحدد اللائحة التنفيذية لها القانون اختصاصاته الأخرى .

**مادة ١١٠ :**

تتكون الجامعة التكنولوجية من عدة من الكليات والمعاهد التكنولوجية .  
ويمكن إنشاء الكلية أو المعهد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص .  
وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي وأخذ رأي مجلس الجامعة .

**مادة ١١١ :**

تتكون كل كلية تكنولوجية أو معهد تكنولوجي من عدد من الأساتذة ، يحدد بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض مجلس الجامعة ، وبعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

**مادة ١١٢ :**

**يتولى إدارة الجامعة التكنولوجية :**

١ - مجلس الجامعة .

٢ - رئيس الجامعة .

**ويتولى إدارة كل كلية أو معهد تكنولوجي تابع للجامعة :**

١ - مجلس الكلية أو المعهد .

٢ - عميد لكلية أو معهد .

**كما يتولى إدارة كل قسم علمي من الأقسام التابعة للكليات أو المعاهد التكنولوجية :**

١ - مجلس القسم .

٢ - رئيس مجلس القسم .

**مادة ١١٣ :**

**يشكل مجلس الجامعة التكنولوجية برئاسة رئيس الجامعة ، وتعضيته كل من :**

١ - نائب رئيس الجامعة .

٢ - عمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة .

٣ - أمين عام الجامعة .

٤ - سبعة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة في نظم التعليم التكنولوجي الحديثة .

يتم تعيينه بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة ، لمدة سنتين قابلة للتجديد .

والمجلس أن يدعو من الخبراء وممثلي سوق العمل من براء لمضور اجتماعاته دون أن

يكون له صوت معدود .

مادة (١٤١)،

مجلس الجامعة التكنولوجية هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ورسم السياسة العلمية والمالية والإدارية لها في حدود التشريعات القائمة . وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق أهداف الجامعة .

مادة (١٤١)،

يصدر بتعيين رئيس الجامعة التكنولوجية قرار من رئيس الجمهورية ، بناءً على عرض الوزير المختص ، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، قياداً لمعهد مدته أو ترك رئاسة الجامعة عاد إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل توليه المنصب ، ويشترط ليس حين رتباً للجامعة أن يكون مصرياً ، وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ في إحدى الجامعات لمدة خمس سنوات على الأقل .

مادة (١٤١)،

يتولى رئيس الجامعة التكنولوجية إدارة شئونها العلمية والمالية والإدارية ، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير العمل بها ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العلمية الخاصة بأهداف الجامعة ، وتتخذ قرارات مجلس الجامعة ، ويمثل الجامعة في صلاتها بالخبر وأمام القضاء .

مادة (١٤١)،

يكون لرئيس الجامعة التكنولوجية نواب يصدر بتعيينهم ولتجديد اختصاصاتهم قرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الجامعة ، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة (١٤٨)،

يشكل مجلس الكلية أو المعهد التكنولوجي برئاسة عميد الكلية أو المعهد

وعصوبة كل من :

١ - وكلاء الكلية أو المعهد .

٢ - رؤساء الأقسام التابعة للكلية أو المعهد .

٣ - خمسة من أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التابعة للكلية يختارهم رئيس الجامعة لتكنولوجية مسوياً بناءً على عرض عميد الكلية .

٤ - ثلاثة من ذوي الخبرة في المجالات المتعلقة بعمل الكلية يعيّنهم رئيس الجامعة لتكنولوجية بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .  
والمجلس أن يدعو من الخبراء ، ويمثل سوق العمل من وراء الحضور اجتماعاته دون أن يكون له صوت معدود .

مادة (١٩)

يعيّن عميد الكلية التكنولوجية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المختص بناءً على عرض رئيس الجامعة التكنولوجية ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة في ضوء مشروع لتطوير الكلية التكنولوجية يتقدم به طالب الترشح .  
ويصدر بآلية تشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وأحكام وشروط لترشح ومعايير الفاصلة بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .  
وفي حالة حلو الكلية التكنولوجية من الأساتذة ، لرئيس الجامعة التكنولوجية أن يندب أحد الأساتذة من الكليات التكنولوجية التابعة للجامعة أو أحد الأساتذة المساعدين من ذات الكلية للقيام بعملياته لعميد ، وحال تعذر ذلك يجوز نوب أحد الأساتذة المتخصصين بإحدى الجامعات الأخرى لتقديم بأعمال العميد .

وتجوز إزالة العميد من منصبه قبل نهاية مدته بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على طلب مجلس الجامعة التكنولوجية في حالة إخلاله بواجباته الجامعية أو بملتحبات مسؤولياته الوظيفية .

مادة (٢٠)

يشكل مجلس القسم العلمي بالكلية أو المعهد التكنولوجي برئاسة رئيس مجلس القسم .

وعضوية كل من :

- ١ - جميع الأساتذة ، والأساتذة المساعدين بالقسم .
  - ٢ - خمسة من التدريسين بالقسم على الأكثر ، يتأويون العضوية فيما بينهم دورياً كل سنة بالأهمية في وظيفة مدرس .
- وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز عدد التدريسين في المجلس عدد باقي أعضاء هيئة التدريس فيه .

مادة (٢١) :

يعين رئيس مجلس القسم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على عرض عميد الكلية التكنولوجية ، وذلك من بين ثلاثة أساتذة ترشحهم لجنة متخصصة في ضوء مشروع لتطوير القسم في جميع المجالات بتقديمها طالب الترشح .  
ويصدر بأتمه تشكيل اللجنة المشار إليها وتنظيم عملها وضوابط وإجراءات وشروط الترشح ومعايير المفاضلة قرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى لتعليم التكنولوجيا وفي حالة وجود استئذ واحد يانقسم يولى رئاسة مجلسه وفي حالة عدم وجود استئذ بالقسم يتولى أقدم الأساتذة المساعدين فيه القيام بأعمال رئيس مجلسه ، ويكون له بهذا الوصف حق حضور مجلس الكلية التكنولوجية لهذا عدا النظر في شؤون توظيف الأساتذة .  
وتعقد إقالته رئيس مجلس القسم من منصبه قبل نهاية مدته بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية بناءً على طلب مجلس الكلية التكنولوجية في حالة إخلاله بواجباته الجامعة أو بالتقصيات بمسئوليته الوظيفية .

### ( الفصل الخامس )

#### أحكام خاصة

مادة (٢٢) :

تضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون جميع الأحكام اللازمة لتنفيذه ، وعلى الأخص المسائل الآتية :

- ١ - نظام العمل بالجامعات التكنولوجية .
- ٢ - شؤون التعليم والطلاب .
- ٣ - شؤون الدراسات العليا .
- ٤ - الشؤون الفنية والمالية والإدارية .
- ٥ - تحديد المصروفات الدراسية ، ويجوز تخصيصها للطلاب الوافدين بإحدى العملات الأجنبية .
- ٦ - المعاملة المالية شاعلى الوقاتب الجامعة القيادية بأحد معات التكنولوجية .





**اللائحة التنفيذية لقانون**

**إنشاء الجامعات التكنولوجية**

**الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٠٢٢

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

لصدار بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الهيئة العامة للغذاء والدواء رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا ولابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ ؛

وعلى قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بإنشاء صندوق تطوير التعليم رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١٧ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية ؛

وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات ؛

وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ؛

وبناء على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ؛

## قـرـر

### ( المادة الأولى )

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجمعيات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ المشار إليه ، المرفقة بهذا القرار .

### ( المادة الثانية )

تسرى أحكام قانون تنظيم الجمعيات والائتمنة التنفيذية المشار إليهما فيما لم يرد في شأنه نص في اللائحة المرفقة .

كما يسرى على العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية أحكام القانون الختمة المشار إليه واللائحة التنفيذية .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحصل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ رمضان سنة ١٤٤٣ هـ

( الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠٢٢ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور ، مصطفى كمال مدبولي

## اللائحة التنفيذية

لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية

### الفصل الأول

تعريف

#### مادة ( ١ )

يُفصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين

تفريغ كل منها :

الجامعة : هي إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢

لسنة ٢٠١٩

الجامعة التكنولوجية : مؤسسة تعليمية تنتج أساليب التعليم والتدريب  
للطلاب في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وفق الفصل الثامن من  
المبحث الأكاديمية والعملية ، مع التركيز على بناء وتطوير المهارات الفنية اللازمة  
للإنتاج الحريج سوق العمل مباشرة .

الوزير المختص : الوزير المختص بشؤون التعليم العالي .

### الفصل الثاني

( نظام العمل بالجامعة التكنولوجية )

تشكيل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

#### مادة ( ٢ )

يشكل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي برئاسة الوزير المختص أو موكلاه ،

وعصوبة كل من :

١ - أمين المجلس الأعلى للجامعات .

٢ - رؤساء الجامعات التكنولوجية .

٣ - ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في المجالات التكنولوجية المختلفة يعملون لمدة سنتين بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجامعات ، وبناءً على العينة المعروفة من كل منهم لمعلومة المجلس في حالة اختياره ، على أن يعمل كل عضو من ذوي الخبرة قبل نهاية مدة عضويته بالمجلس بشهرين تقريراً شاملاً عن إنجازاته في فترة تصقله للمجلس بناءً على خطته

٤ - ممثل لكل من وزارات الدفاع ، والإنتاج الحربي ، والتربية والتعليم والتعليم الفني ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التجارة والصناعة ، والقوى العاملة ، يرشحه الوزير المعنى .

اختصاصات المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي

#### مادة (٢)

يختص المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي بالمسائل الآتية :

- ١ - المشاركة في وضع السياسة العامة للتعليم التكنولوجي والبحث العلمي في الجامعات التكنولوجية وربطها بالصناعات المصرية المختلفة وكيفية تطويرها .
- ٢ - التنسيق بين نظم الدراسة والامتحان والدرجات العلمية في الجامعات التكنولوجية .
- ٣ - التنسيق بين الكليات والمعاهد التكنولوجية والأقسام المنتشرة في الجامعات التكنولوجية .
- ٤ - اقتراح البرامج الأكاديمية المرتبطة باحتياج سوق العمل والخصائص المطلوبة بالجامعات .
- ٥ - التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التكنولوجية .
- ٦ - أداء إرائي في تنظيم فصول لطلاب في الجامعات التكنولوجية وتحديد أعدادهم .

٧ - إيداء الرأي في السلسلة العلمية للمراجع العلمية الجامعية ووضع النظم الخاصة بها .

٨ - إيداء الرأي في الإطار العلم للوائح العلمية والمالية والإدارية لحسابات البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات التكنولوجية

٩ - إيداء الرأي في اللوائح الداخلية بكلية والمعاهد التكنولوجية .

١٠ - السلسلة الدورية لتتبع سيرته وإرفاقه في كل جامعة تكنولوجية .

١١ - إيداء الرأي في مقدار الإعانة الحكومية التي تمنح مستوي لكل الجامعات التكنولوجية .

١٢ - إيداء الرأي فيما عرضه عليه الوزير المحتص أو رؤساء الجامعات التكنولوجية من الموضوعات التي تدخل في اختصاصه .

١٣ - إيداء الرأي فيما يتعلق بمسائل التعليم التكنولوجي .

١٤ - وضع النظم الخاصة بتقويم الأداء بالجامعات التكنولوجية وتطويره وفقاً للمعيار المطلوبة والاعتمادية .

١٥ - وضع الصوابط العامة لتوزيع العمل بين أعضاء هيئة التدريس على نحو يحقق الاستفادة الكاملة من قدراتهم جميعاً ، وبالصورة التي تحقق التطوير المستمر للتعليم في المرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا .

١٦ - اعتماد ترانست سوق العمل التي تقوم بها الجامعات التكنولوجية ومتابعة تحديث تلك الدراسات دورياً وخطط تطوير الجامعات طبقاً لمتاجها .

١٧ - العمل على إعداد الكوادر البشرية من أعضاء هيئة التدريس بالانحصات التكنولوجية المتنوعة من خلال اعتماد خطط الجامعات لتت وعلقتها باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي .

١٨ - متابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للجامعات التكنولوجية .

- ١٩ - اعتماد سياسات الملكية الفكرية بالجامعات التكنولوجية ومتابعة تنفيذها والسعي إلى فتحها بها .
- ٢٠ - متابعة تطبيق الجامعات التكنولوجية لقانون هوارز العلوم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه .
- ٢١ - إيلاء الرأي في التعديلات التي تتم بين الجامعات التكنولوجية والصناعات ولصاحب الأعمال وتعميدات الجمعيات التجارية الكمله في إبرام تلك المعاملات مع مسؤوليتهم الكمله عن النتائج
- ٢٢ - إيلاء الرأي في عقود التوظيف الممنوحة التي تصدرها الجامعات التكنولوجية لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعات التكنولوجية .
- ٢٣ - متابعة الميكنة الكمله للجامعات التكنولوجية .
- ٢٤ - متابعة خطط تحديث البنية التحتية للجامعات التكنولوجية وتقليل العبئ التي قد تعوق سرعة تنفيذها .
- ٢٥ - متابعة مدى جاهزية الجامعات التكنولوجية ودعمها للتغلب للاعتماد المحلي والعالمي .
- ٢٦ - إعداد قائمة بجهات الاعتماد الأجنبية للتحصينات التكنولوجية المختلفة بالجامعات التكنولوجية والتي يمكن للجامعات التكنولوجية التقدم لها بعد حصولها على الاعتماد المحلي .
- ٢٧ - التنسيق بين الجامعات التكنولوجية لضمان تفرّد كل جامعة بشخصيات معينة والحفاظ على تنحية الجامعات وقدراتهم على احتداد الطلاب من المصريين والوافدين .
- ٢٨ - إعداد تقرير مسرّي يتضمن دراسة حالة الجامعات التكنولوجية ويتضمن حالة بنيتها التحتية وأعداد خريجها وسد لاحتياجهم سوق العمل داخليا وخارجيا وتقييم السياسات المتبعة وكيفية تطويرها .

- ٢٩ - تحديد شروط ومعايير نقل تسمية الكليات التكنولوجية والكليات التابعة للمجمعات التكنولوجية إلى إحدى الجامعات التكنولوجية .
- ٣٠ - وضع ميثاق الأخلاق لجمعية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وبمشاركة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعلميين بالجامعات التكنولوجية .
- تشكيل مجلس الجامعة التكنولوجية

#### مادة ( ٤ )

يشكل مجلس الجامعة التكنولوجية برئاسة رئيس الجامعة ، وعصوية كل من :

- ١ - نواب رئيس الجامعة .
  - ٢ - عمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة .
  - ٣ - أمين علم الجامعة .
  - ٤ - سبعة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة في نظم التعليم التكنولوجي الحديثة ، يتم تعيينهم بقرار من الوزير المختص بدءا على عرض رئيس الجامعة ، لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- والمجلس لي يدعو من الخبراء وعلماء سوق العمل من يراه لصور اجتماعاته دون أن يكون له صوت محدود .

اختصاصات مجلس الجامعة التكنولوجية

#### مادة ( ٥ )

- مجلس الجامعة التكنولوجية هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها ورسم السياسة العلمية والبحثية والإدارية لها في حدود التشريعات القائمة ، وله أن يتخذ ما يراه من قرارات لتحقيق أهداف الجامعة ، ويختص بالنظر في المسائل الآتية :
- أولا - مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة :
- ١ - رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم التكنولوجي والبحوث التطبيقية في الجامعة وتنظيمها ووضع خطة الكلية بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة .

- ٦ - وضع خطة استكمال وإنشاء سباني الكليات الجديدة بالجامعة ودعم العمل والتجهيزات والمكتبات في الجامعة .
- ٣ - وضع الآليات اللازمة لربط الجامعة التكنولوجية بالمناطق الصناعية المختلفة وإعداد برامج التدريب المستمر لطلاب الجامعة في الصناعة
- ٤ - وضع خطة لتدريب الكوادر الجامعية العاملة بالجامعات التكنولوجية على نظم التنظيم التكنولوجي وكيفية قياس مرحلته .
- ٥ - وضع القائمة المنظمة للجامعة واللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة لها .
- ٦ - تنظيم قبول الطلاب في الجامعة وتحديد عددهم .
- ٧ - تنظيم شؤون المسح والمكافآت الدراسية المختلفة .
- ٨ - تنظيم شؤون الخدمات الطلابية في الجامعة .
- ٩ - إعداد السياسة العامة للكتب والمنكرات الجامعية وتنظيمها .
- ١٠ - تنظيم شؤون الطلاب التقنيّة والرياضية والاجتماعية .
- ١١ - تنظيم الشؤون الإدارية والعامة بالجامعة .
- ١٢ - إصدار النواحي الفنية والمالية والإدارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة بالتوافق مع وزارة المالية .
- ١٣ - وضع نظم العلم للتروس والمحاضرات والبحوث والتجارب العلمية والابتداع لها .
- ١٤ - تحديد وإنشاء البرامج الأكاديمية المرشحة باحتياج سوق العمل والتخصصات المطلوبة بالجامعة .
- ١٥ - وضع عقود التوظيف النموذجية لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعة .

- ١٦ - وضع لنظام العلم لأصل الامتحان وللائكاد لها .
- ١٧ - مناقشة تقرير رئيس الجامعة والتقارير المسوبة للكليات والمعاهد التكنولوجية وتوصيات المؤتمرات العلمية ، وتقييم النظم الجامعية فيها ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك في إطار التقدم العلمي وحاجاته المتطورة .
- ١٨ - متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث العلمية والإنشاءات في الجامعة .

١٩ - إعداد مشروعات الموازنة وإعداد الحساب الختامي .

#### ثانيا - مسائل تنفيذية :

- ١ - الموافقة على التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أو انتدابهم ومثلثة لادتهم .
- ٢ - تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العام الجامعي .
- ٣ - وقف الدراسة في الكليات والمعاهد التكنولوجية التابعة للجامعة .
- ٤ - مسح المرحلات والشهادات العلمية والبلوغات . مسح المرحلات المقررة .
- ٥ - تكبير أموال الجامعة واستثمارها وإدارتها وتصرفاتها .
- ٦ - قبول التبرعات بما لا يتعارض مع العرض لأصلي الذي أنشئت له الجامعة .

٧ - الترخيص لرئيس الجامعة في إجراء التصرفات القانونية .

#### ثالثا - مسائل متفرقة :

- ١ - المرسومات التي يحيلها عليه الوزير المختص وأمين المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .
- ٢ - إبداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم التكنولوجي في مستوياته ودوراته المختلفة .

## المختصات رئيس الجامعة التكنولوجية

## مادة ( ٦ )

يتولى رئيس الجامعة التكنولوجية إدارة شئونها العلمية والفنية والإدارية وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير العمل بها ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العلمية الخاصة بأهداف الجامعة وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة التكنولوجية ، ويمثل الجامعة في صلاته بشئير وأسم أعضاء ، وله على لأخص ما يأتي .

١ - الإشراف على إعداد خطة تعليمية والعملية والبحثية والتربوية للجامعة التكنولوجية .

٢ - الإشراف على جميع الأجهزة الفنية والمالية والإدارية .

٣ - الإشراف على إعداد الخطة اللازمة لاستكمال حاجة الجامعة التكنولوجية من هبكت التكريس وقصير والفئات المساعدة الأخرى ورفع مستواهم وكذلك المنشآت والتجهيزات والأدوات وغيرها .

٤ - مراقبة مستوى العمل في الجامعة التكنولوجية من السواحي العلمية والتنظيمية والإدارية والفنية ومتابعة تنفيذ سياسة مجلس الجامعة التكنولوجية في هذه المجالات .

٥ - تنفيذ قرارات مجلس الجامعة التكنولوجية والمجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

٦ - إعداد تقرير في نهاية كل فصل دراسي عن شئون الجامعة العلمية والتنظيمية والإدارية والفنية ، على أن يتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه نشاط الجامعة التكنولوجية والى في مستوى المسجلين في الجامعة وشئون الدراسة والامتحانات وبنائها والى الذي قامت به الجامعة في مجال البحث والتطوير في التخصصات المختلفة بالجامعة والتطبيقات التي تمت تفعيلها قانون حوافر العلوم

والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه وكذلك العقود والاتفاقيات التي عُقدت بها الجامعة مع رجال الصناعة والمؤسسات البحثية والصناعية والعلمية المختلفة بما فيها الجامعات التكنولوجية الأخرى داخليا وخارجيا ، ويُعرض هذا التقرير على مجلس الجامعة التكنولوجية لإبداء فرأى نوبته لعرضه على المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

٧ - الإشراف على وضع سياسة البحث والتطوير بالجامعة ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع نائب رئيس الجامعة للبحث والتطوير .

٨ - متابعة أنشطة البحث والتطوير بالجامعة وتقديم الدعم لتهيئة البيئة التي قد تواجها .

٩ - وضع سياسة الملكية الفكرية بالجامعة واعتمادها من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ومتابعة تنفيذها .

١٠ - الإشراف على إعداد دراسات سوق العمل الفعلية وعلى الأخص بالمحافظة التي توجد بها الجامعة وإعداد خطة لمعالجة احتياجات سوق العمل أو تحسين مستوى التخرج بما يتواءم مع ما تبينه نتائج الدراسات واستطلاعات رأي رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية .

١١ - إعداد الجامعة وكنياتها للتنظيم للاعتماد المحلي .

١٢ - العمل على إمكانية الكفاية لأعمال الجامعة .

١٣ - دعم كليات التنظيم للاعتماد الدولي بعد الحصول على الاعتماد المحلي وذلك من قبل الجهات المعتمدة من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

١٤ - متابعة تطبيق قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار المشار إليه بالجامعة .

١٥ - انعمون مع السلطات المحلية بالمحافظة لتحسين بيئة العمل والدراسة بالجامعة لأعداد الطلاب الراغبين بالالتحاق بالجامعة وكذلك لخدمة المجتمع المحيط بالجامعة وحل مشكلاته .

١٦ - العمل على جذب المستثمرين وأصحاب الأعمال والمؤسسات الصناعية لتمويل المشروعات التي تقوم بها الجامعة وكذلك أنشطة البحث والتطوير بالتحصينات المختلفة بالجامعة .

١٧ - العمل على بدء قاعدة بيانات للخريجين ونظم للتواصل معهم ، والسعي لتوفير فرص عمل لخريجي الجامعة ومتابعيتهم بعد التخرج واجتذابهم لاستثمارية التواصل مع الجامعة وختمتها ودعم أنشطتها .

نواب رئيس الجامعة التكنولوجية

مادة ( ٧ )

يكون لكل رئيس جامعة تكنولوجية ثلاثة نواب ، نائب لشؤون التعليم والطلاب ، نائب لشؤون البحث والتطوير ، ونائب للختمات والتدريب ، يصور بتعيينهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من الوزير المختص ، بدء على عرص رئيس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأي مجلس الجامعة للتكنولوجية ، ويشترط أن يكونوا قد شغلوا عدة خمس سنوات على الأقل وطبقة أستاذ ويكون تعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة ( ٨ )

يكون نواب رئيس الجامعة التكنولوجية متفرغين لمهامهم ، وتكون لهم السلطات المعولة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة للعاملين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

عميد الكلية التكنولوجية

مادة ( ٩ )

يكون لعميد كلية لتكنولوجية السلطة المعولة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها بالنسبة للعاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية التكنولوجية ، ويكون الإعلان عن وظيفة العميد الشاغرة بطريقة الإعلان المصوح .

## اختصاصات عميد الكلية التكنولوجية

### مادة ( ١٠ )

يعوم العميد بتصريف أمور الكلية التكنولوجية وإدارة شئونها العلمية والإدارية والمالية في حدود السبيلة التي يرسمها مجلس الجامعة التكنولوجية ومجلس الكلية التكنولوجية ، وهذا لأحكام لقرارتين والقرارات والقرارات المعمول بها ، ويتولى على الأخص ما يلي :

١ - الإشراف على إعداد خطة التطعيم والتعليمية في الكلية التكنولوجية ومتابعة تنفيذها .

٢ - التنسيق بين الأجهزة العلمية والإدارية والعاملين بالكلية التكنولوجية .

٣ - العمل على استكمال حاجة الكلية للتكنولوجية من هياكل أكاديمي وفني وقاعدية لمساعدة الأخرى والمنشآت والأجهزة والمعمل والورش وفق أحدث التكنولوجيات العلمية وإعداد نظم للتعامل مع الأجهزة المعقدة وسبل الاستفادة منها أو التخلص منها بما يتواءم مع خطط التنمية المستدامة .

٤ - مراقبة سير الدراسة والامتحانات وجمع النظم داخل الكلية التكنولوجية وإبلاغ رئيس الجامعة التكنولوجية عن كل ما من شأنه قلعيل سير العمل بالكلية التكنولوجية أو ما يستلزم أحد أعضاء هيئة التدريس .

٥ - الإشراف على العاملين بالأجهزة الإدارية بالكلية التكنولوجية ومراقبة أعمالهم .

٦ - إعداد تقرير في نهاية كل فصل دراسي عن شئون الكلية العلمية والتعليمية والبحثية والإدارية والمالية، على أن يتضمن هذا التقرير عرضاً لأوجه نشاط الكلية والرأى في مستوى التحسين في الجامعة وشئون الدراسة والامتحانات ونتائجها والدور الذي لمت به الكلية في مجال البحث والتطوير والتطبيقات التي تمت تفعيلها لعلوم حواري العلوم والتكنولوجيا والابتكار المنظر إليه وكذلك المجهود والتعب التي بلغت بها الكلية مع رحل الصناعة والمؤسسات الإنتاجية والمحلية والصناعية والتعليمية المختلفة بما فيها الكليات التكنولوجية الأخرى داخل الجامعة و/أو خارجها داخل وخارج مصر .

## وكلاء الكلية التكنولوجية

## مادة (١١)

يكون لكل كلية تكنولوجية ثلاثة وكلاء من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم إسهامات علمية في مجال البحث والتطوير والتطبيقات الصناعية والتسويق وريادة الأعمال والتكاه الاصطناعي والمشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجامعة، بناء على ترشيح عميد الكلية وموافقة مجلس الكلية .

## مختصاصات وكلاء الكلية التكنولوجية

## مادة (١٢)

يكون لوكيل الكلية التكنولوجية السلطات المخولة لورساء المصالح المنصوص عليها في القوانين والوائح المعمول بها بالنسبة للعلميين من غير أعضاء هيئة التدريس بالكلية التكنولوجية .

ويتولى وكيل الكلية التكنولوجية لشئون التعليم والطلاب، تحت إشراف العميد،

الاختصاصات الأتية :

- ١ - تصريف شئون الطلبة في الكلية التكنولوجية والإشراف على التدريب العملي للطلاب داخل وخارج الكلية.
- ٢ - دراسة مقترحات الأسس في شأن التسحب للتدريس والامتحانات من خارج الكلية التكنولوجية نوطنة لعرصتها على مجلس الكلية التكنولوجية .
- ٣ - الإشراف على رعاية شئون الرياضية والاجتماعية للطلاب .
- ٤ - الإشراف على متابعة تدريس المعمرات القومية والتربية العسكرية في الكلية التكنولوجية .
- ٥ - الإشراف على شئون الطلاب الوافدين .
- ٦ - إعداد ما يعرض على المؤتمر العلمي السنوي لكلية التكنولوجية فيما يخصه .

٧ - الإشراف على بناء قاعدة بيانات كسنة بالطلاب المحصرين والزائرين وطرق التواصل معهم ومتابعة تحديثها دوريا بناء على استطلاع آراء الطلاب حول إعطيتها .

٨ - المشاركة في أنشطة إعداد الكلية للاعتماد المحلي والدولي .

٩ - المشاركة في خطة الرقعة الكاملة للكلية للتكنولوجية .

كما يتولى وكيل الكلية للتكنولوجية لشؤون الدراسات العليا والبحث والتطوير، تحت إشراف العميد، الاختصاصات الآتية .

١ - إعداد خطة البحث والتطوير في الكلية للتكنولوجية بناء على اقتراحات مجالس الأقسام والتحليل المختصة .

٢ - متابعة تنفيذ هذه الخطة في الأقسام المختلفة بالكلية للتكنولوجية .

٣ - التأكد من أن خطة البحث والتطوير مرتبطة بتطبيقات وحل مشكلات الصناعة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية .

٤ - المشاركة في خطة الرقعة الكاملة للكلية وإعداد قاعدة بيانات بالمشروعات البحثية وتنفيذها ومراحلها .

٥ - الإشراف على شئون النشر العلمية في الكلية للتكنولوجية ومتابعة تنفيذ السلسلة المرسومة في هذا الشأن .

٦ - اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية في الكلية للتكنولوجية وتولى شئون العلاقات الثقافية الخارجية .

٧ - إعداد ما يعرض على المؤتمر السوي بكلية للتكنولوجية فيما يخصه .

٨ - الإشراف على شئون المكتبة واقتراح الحطة لتزويدها بالمكتب والمراجع والدوريات .

٩ - التواصل مع رجال الصناعة والمؤسسات الصناعية لعرض خطط البحث والتطوير وحث التمويل للمشروعات وأنشطة البحث والتطوير بالكلية .

١٠ - تقديم مقترحات والقيام بمبادرات لتوفير أصحاب الأعمال والمؤسسات الصناعية لتمويل أنشطة البحث والتطوير بالكلية .

١١ - التوصل مع الجهات والمؤسسات البحثية خارج ودخل مصر بهدف دعم أنشطة البحث والتطوير بالكلية التكنولوجية وذلك بعد أخذ موافقة مجلس الكلية .

١٢ - المشاركة في وضع سياسة الملكية الفكرية بالجامعة ومناقشة تنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الجامعة التكنولوجية .

١٣ - المشاركة في أنشطة الإعداد للاعتماد المعلى والولى للكلية التكنولوجية .

ويؤتى وكيل الكلية التكنولوجية لشؤون الخدمات والتدريب، بحسب إشراف

العميد، الاختصاصات الآتية :

١ - الإشراف العلم على العاملين تحت رئاسته والتنسيق فيما بينهم بما يخص التكامل بين نشاطاتهم والاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة لهم، واعتماد التقارير السنوية لهم .

٢ - دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الكلية فى شؤون الخدمات والتدريب .

٣ - تفعيل دور الكلية فى دراسة مشاكل شؤون الخدمات والتدريب وتقديم حلول لها، والإسهام فى إعدادها تنمية .

٤ - دراسة مشاكل النشاط الإنتاجى ودور الخدمات ومواقع العمل فى البيئة المحيطة ودور البحث العلمى التطبيقى فى حلها ،

٥ - دراسة واقتراح السياسات العامة لإعداد وتنفيذ برامج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والتربية الحديثة ورفع كفاءتهم الإنتاجية فى شتى المجالات .

٦ - متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى والمجلس الأخرى فى شؤون الخدمات والتدريب .

٧ - الإشراف على إعداد الخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الكلية فى شؤون الخدمات والتدريب .

- ٨ - الإشراف على تنفيذ برامج التدريب بأنواعها المختلفة للعاملين من خارج الكلية سواء كان تدريباً مستمراً أو تدريباً .
  - ٩ - المشاركة في رفع الوعي ونشر الثقافة بين أفراد المجتمع .
  - ١٠ - الإشراف على الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص .
  - ١١ - إجراء بحوث تطبيقية ميدانية .
  - ١٢ - الإشراف على قواعد البيانات الخاصة بالاحتياجات المجتمعية من الخدمات والتدريب .
  - ١٣ - جمع وتنظيم المعلومات وإعداد التقارير الدورية والسنوية في مجال شؤون الخدمات والتدريب .
  - ١٤ - المشاركة في أصل مشروعات التطوير بالكلية .
  - ١٥ - التعاون مع وكيل الكلية للبحث والتطوير لجذب تمويلات لمشروعات الكلية والأنشطة البحثية بها حلاً لمشكلات الصناعة وتقديم الابتكارات وسدح أعمال من شأنها تحقيق تنمية صناعية .
  - ١٦ - المشاركة في إعداد الكلية لتكنولوجية للنعم للاعتماد المحلي والوطني .
  - ١٧ - المشاركة في وضع سياسة الملكية الفكرية بالكلية ومساعدة تنفيذها بالمشاركة مع وكيل الكلية للبحث والتطوير .
  - ١٨ - وضع برامج تدريبية للمدرسين والمدرسين المساعدين والمعيدين الذين يتم التعاقد معهم وتحديد شروط اختيار تلك البرامج .
- مادة (١٣)
- ينوب عن وكيل الكلية لتكنولوجيا، في الكليات التي لا يوجد بها سرى وكيل واحد، اجتماعات الوكلاء المعنوس عليها في المادة السابقة .

#### مادة (١٤)

تسرى على المعهد التكنولوجي وعميد المعهد ووكلائه ورئيس مجلس القسم  
الفتح له، الأحكام المنظمة لنكبة التكنولوجية وعميد الكلية ووكلائه ورئيس مجلس  
القسم لمصوص عليها في هذه اللائحة .

#### الفصل الثالث

(أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونوهم)

أعضاء هيئة التدريس

#### مادة (١٥)

أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التكنولوجية الحاصلة لهم للائحة هم :

١ - الأساتذة .

٢ - الأساتذة المساعدون .

٣ - المدرسون .

#### مادة (١٦)

يكون شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية ومعاونيهم  
عن طريق الإعلان، ويكون بموجب عقود توظيف مؤقتة لمدة ثلاث سنوات قابلة  
للتجديد لمدة مماثلة، وتنتهي مدة شغل تلك الوظائف بانتهاء المدة المحددة بشك العقود  
ما لم يتم تجديدها .

ويتعاقد رئيس الجامعة التكنولوجية مع أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب  
مجلس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأي مجلس الكلية ومجلس القسم لمحصن، ويكون  
التعاقد من تاريخ موافقة مجلس الجامعة التكنولوجية

**شروط التعاقد للعمل في وظيفة أستاذ**

#### مادة (١٧)

يشترط ليس يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل أستاذا بالجامعات التكنولوجية أن:

١ - أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات  
المصرية في تخصص يلائم شغل الوظيفة، أو أن يكون حاصلا من جامعة أخرى أو هيئة  
علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يعترف بها المجلس  
الأعلى لتخصصات معادلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعمول بها .

٢ - أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبيعتها أو أن يكون قد حصل على حصوله على المزايا المنصوص عليه في البند (١) من هذه المدة مدة عشر سنوات على الأقل بشرط أن يكون قد حصل على ست عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الدكتوراه أو التيسيس أو ما يعادلها وذلك إذا ما تقرر الإعلان عن تلك الوظيفة في جامعة أخرى .

٣ - أن يكون قد حصل على لثلاث لثلاث لدرجة أستاذ في كل من شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبيعتها .

٤ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٥- أن يكون قد قلم في تخصصه وهو أستاذ مساعد بإجراء بحوث تطبيقية مبتكرة وبشرها أو حصل على براءة اختراع أو عمل استشاري في إحدى الشركات التكري التي لها علاقة بتخصصات الكليات بالجامعة .

٦- أن يكون ملتزما في عمله وسلوكه بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومعبدا أدامها في كل من شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من طبيعتها .

٧- أن يراعى في التعاقد مجموع إنتاجه العلمي منذ حصوله على الدكتوراه أو ما يعادلها .

٨- أن يراعى في التعاقد ما يكون له أثره عليه من وسائل المعايير والدكتوراه التي تمت إنجازها وعلى الأخص تلك التي لها تطبيقات عملية وحلول لمشكلات مرتبطة بالصناعة وكذلك نشاطه العلمي والاجتماعي .

**مادة (١٨)**

مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من هذه اللائحة ، بحري الإعلان عن وظائف الأستاذة الشاعرة إذا لم يوجد في ذات الكلية التكنولوجية من هو مؤهل لشغلها .  
شروط التعاقد للعمل في وظيفة أستاذ مساعد

**مادة (١٩)**

يشترط من يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل أستاذًا مساعدًا بالجامعات التكنولوجية أن تكون :

١- أن يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية في تخصص يؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلاً من جامعة أخرى أو هيئة علمية أو معهد علمي معترف به في مصر أو في الخارج على درجة يستحقها المجلس الأعلى للجامعات معادلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القوانين والقرارات المعمول بها .

٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣- أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من منقبتها أو أن يكون قد حصل على حصوله على المؤهل المصحوص عليه في البند (١) من هذه المادة مدة خمس سنوات على الأقل ، بشرط أن يكون قد حصل على إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة الدكتوراه أو الفيلسوف أو ما يعادلها ، وذلك إذا تقرر الإعلان عن تلك الوظيفة في حلقة أخرى .

٤- أن يكون قد قام في تخصصه وهو مدرس بإجراء بحوث تطبيعية مستمرة ونشرها أو شارك في مشروعات بحثية كبرى أو حصل على براءة اختراع .

٥- أن يكون ملتزماً في عمله وسلوكه بواجبات أعضاء هيئة التدريس ومحسناً إياها في كل من شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات أو في معهد علمي من منقبتها .

٦- أن يراعى في التعاقد معه شلطة العلمى والاحتىاعى الملعوظ فى لكفة  
أن كان من شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل فى إحدى الجامعات  
أو فى معهد علمى من طعتها .

#### مادة (٢٠)

مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من هذه اللائحة ، يكون التعاقد فى وظيفة  
الأساتذة المساعدين والمعلمين مع إعطاء الأفضلية للمترسبن بذات لكفة فى حالة  
تساوى درجات تقييم المتقدمين لشغل الوظيفة .

#### شروط التعاقد للعمل فى وظيفة مدرس

#### مادة (٢١)

يشترط من يتم التعاقد معه لأول مرة للعمل مترسباً بالجامعات التكنولوجية الآتى :

١- أن يكون حاصلًا على درجة التكتور أو ما يعادلها من إحدى الجامعات  
المصرية فى تخصص يؤهله لشغل الوظيفة ، أو أن يكون حاصلًا من جامعة أخرى  
أو هيئة علمية أو معهد علمى معترف به فى مصر أو فى الخارج على درجة  
يعترف المجلس الأعلى لجامعات معتلة لذلك ، مع مراعاة أحكام القوانين والنوائح  
المعمول بها .

٢- أن يكون محدود السيرة من السعة .

٣- أن تكون قد حصلت من سنوات على الأقل على حصوله على درجة  
البكالوريوس أو ما يعادلها .

فإذا كان من بين المترسبن المساعدين أو المعبردين فى إحدى الجامعات  
أو الهيئات ، فيشترط أن يكون ملتزماً فى عمله ومسكاً ، وأن كان من غيرهم فيشترط  
نوافر الكفاءة اللازمة للتريس ويتم تحديد ذلك وفق تقييمات يعدها المجلس الأعلى  
للتعليم التكنولوجى .

ومع مراعاة الأحكام السابقة ، يحرى الإعلان عن وظائف المدرسين مع إعطاء  
الأفضلية للمترسبن المساعدين بذات لكفة التكنولوجية فى حالة تساوى درجات تقييم  
المتقدمين لشغل الوظيفة من تنطبق عليهم لشروط .

#### مادة (٢٢)

يحرى الإعلان عن الوظائف الشاعرة لشغلها عن طريق التعاقد فى هيئة  
التريس مرتين فى السنة .

**الهيئة المعاونة لأعضاء هيئة التدريس  
(المدرسون المساعدون والمعيدون)**

**مادة (٢٣)**

تسرى أحكام هذه اللائحة على المتوسمين بالمساعدين والمعيدين في الجامعات  
التكنولوجية الخاصة لهذه اللائحة .

كما تسرى عليهم أحكام المعنيين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في  
شأنه من في هذه اللائحة أو العقود الصادرة مع كل منهم لشغل الوظيفة .

**مادة (٢٤)**

يتم التعاقد في الكليات التكنولوجية مع المدرسين المساعدين والمعيدين ليكونوا  
مواهب أعضاء التدريس فيها ، ويقومون بالدراسات والبحوث العلمية اللازمة للحصول  
على الترخيف العلمية لها وبما يعهد به إليهم القسم المختص من التعيينات والتدريس  
العملية وسواها من الأعمال تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس وبالأعمال الأخرى  
التي يكلفهم بها العميد ومجلس القسم المختص .

**مادة (٢٥)**

يكون التعاقد مع المدرسين المساعدين والمعيدين بقرار من رئيس الجامعة  
التكنولوجية ، بناء على طلب مجلس الكلية للتكنولوجية ، بعد أخذ رأي مجلس القسم  
المختص ، ويكون التعاقد من مزيج صناديق هذا القرار .

**مادة (٢٦)**

بشروط ضمن يتم التعاقد معه مدرسا مساعدا أو معيدا أن يكون محمود السيرة  
من ناحية .

**شروط التعاقد للعمل على وظيفة معيد**

**مادة (٢٧)**

يكون التعاقد مع المعيد بناء على إعلان عن الوظائف الشاغرة .

وبشرط نفس بشك معه لثقل وثقله سعيد ما يأتي :

١- أن يكون حاصلًا على تقدير جيد جدًا على الأقل في التقدير العام في درجة المكلوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها ،

٢- أن يكون حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها .

ومع ذلك إذا لم يوجد من بين المتقدمين بالإعلان من هو حاصل على تقدير جيد جدًا في التقدير العام في الدرجة الجامعية الأولى ، فيجوز فتحين من بين الحاصلين على 'جيد' على الأقل في هذا التقدير وبشرط ألا يقل التقدير في مادة التخصص أو ما يقوم مقامها عن 'جيد جدًا' .

وفي جميع الأحوال تجرى المعاملة بين المتقدمين على نفس تسهيل الأعلى في التقدير العام ، وعند التساوي في هذا التقدير يحصل الأعلى في مجموع الدرجات وعند التساوي في هذا المجموع يحصل الأعلى تقديرًا في مادة التخصص ، وعند التساوي في هذا التقدير يحصل الأعلى في درجات مادة التخصص وعند التساوي في هذه الدرجات يحصل للحصول على درجة عظمى أعلى بدات القواعد السابقة ، وعند التساوي في الحصول على هذه الدرجة يحصل الأقدم تخرجًا ، وعند التساوي في سنة التخرج يحصل الأكبر سنًا .

#### **مادة (٢٨)**

بحور التعاقد مع المعنيين من بين خريجي الكلية التكنولوجية في سنتين الأخيرين الحاصلين على تقدير جيد جدًا على الأقل في كل من التقدير العام في درجة المكلوريوس المهني في تكنولوجيا ، وفي تقدير مادة التخصص أو ما يقوم مقامها ، وتعطى الأولوية لمن هو أعلى في التقدير العام ، وعند التساوي في التقدير العام تعطى الأولوية لمن هو أعلى في مجموع الدرجات ، وذلك كله دون الإخلال بصوابط المعاملة المقررة في المادة (٢٧) من هذه اللائحة .

## شروط التعاقد للعمل على وظيفة مدرس مساعد

## مادة (٢٩)

يشترط لمن يتم التعاقد معه مدرساً مساعداً أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير أو على ما يعادلها ، فإذا كان من بين المعيشين لدى إحدى الجامعات التكنولوجية المختصة لهذه الدرجة ، فيشترط فضلاً عما تقدم أن يكون مطرماً في عمله ومنه منذ التعاقد معه مع هذا بواجباته ومصلاته له وما ، وإذا كان من غيرهم ، فيشترط حصوله على تركية من المشرف على الرسالة في حل الحصول على درجة الماجستير أو من عميد الكلية التكنولوجية بعد أخذ رأي رؤساء مجلس الأكاديم المتخصص في حل الحصول على الدبلوم ،

وإذا تطلب التخصص حصول المعيد على بكالوريوس أو ليسانس آخر ، فيمنح عند التعاقد معه في وظيفة مدرس مساعد أتمية عتدية في هذه الوظيفة تمثل مدة الدراسة المعروفة للحصول على البكالوريوس أو الليسانس الآخر بشرط أن يكون حصوله على درجة الماجستير في نوع التخصص لدى مسئلة الحصول على بكالوريوس أو ليسانس آخر .

## الدورات التدريبية

## مادة (٣٠)

يشمل المنسرين المساعدين والمعيشين دورات تدريبية على الأتم :

- ١- طرق التدريس .
- ٢- اعداد المناهج والمقررات الدراسية ،
- ٣- تنظيم العمل على المشروعات .
- ٤- نظم التقيم واعداد الامتحانات .
- ٥- تنظيم عمل بعد .
- ٦- الإرشاد والتوجيه المعنى .

٧- التنمية المستدامة والتنمية المعرفة .

٨- علاقة الجامعات بالصناعة .

٩- ريادة الأعمال .

ويكون اجتياز تلك النورات جميعها بتقدير لا يقل عن 'جيد' شرطاً من شروط التمتع في الوظيفة الأعلى .

#### مادة (٣١)

يكون اجتياز المتدربين المساعدين والمعيدين أحد الاختبارات الفعلية في اللغة الإنجليزية بما يدل مستوى (C١) في الإطار الأوروبي للمعارف شرطاً للتمتع في الوظيفة الأعلى .

#### مادة (٣٢)

لا يحوز للمتدربين المساعدين أو المعيين الترخيص في برامج الدراسات العليا للحصول على درجة جامعية في غير تخصصاتهم ، إلا بقرار من رئيس الجامعة التكنولوجية ، بعد موافقة مجلس الجامعة التكنولوجية ، وبناء على اقتراح مجلس الكلية التكنولوجية ، وبعد أخذ رأي مجلس الأقسام المختصة .

#### مادة (٣٣)

لا يحوز للمتدربين المساعدين والمعيدين إلقاء دروس في غير الجامعة التكنولوجية التي ينتمونها أو أي مكان آخر ،

تجديد التعقد لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

#### مادة (٣٤)

يشترط لتجديد التعقد لأعضاء هيئة التدريس وهيئة المعاونة بالجامعات التكنولوجية أن يحضر جميع هيئة التدريس أو الهيئة المعاونة عند انتهاء مدة تمثله ملفاً  
يبين ما يلي :

١- التزامه في العمل والمنوك الجمعي بميثاق الأخلاق الجامعية الذي يصدره المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

- ٢- المشاركة المستمرة في أنشطة البحث والتطوير بالكلية والجامعة .
  - ٣- المشاركة في أنشطة الكلية الاجتماعية والرياضية .
  - ٤- الحصول على نسبة لا تقل عن (٧٥%) في تقييم الطلاب لأدائه .
- ويتم المعاملة بين من حصلوا على تقييمات متعائلة في الشروط السابقة وفقاً للمعايير الآتية :

- ١- نشر أبحاث تطبيقية باسم الجامعة لا تقل عن بحثين ، ويفصل في محاضرات علمية ذات معدل تأثير عالى .
  - ٢- الحصول على تمويل لأحد مشروعات الكلية ببناء على تقسيم لجهود التمويل المختلفة أو من المؤسسات الصناعية أو رجال الصناعة .
  - ٣- الحصول على جوائز علمية من مؤسسات مرموقة داخل أو خارج مصر .
  - ٤- الحصول على براءات اختراع في مجالات تخصص الكلية بإحدى فترة عمله بها .
  - ٥- حصول الطلاب تحت إشرافه على جوائز علمية في المسابقات المحلية والإقليمية ، فإذا تخلف في أكثر من (٥٠%) من هذه المعايير حاز للجامعة الامتياز عن تحديد التعقد وفقاً لأحكام قانون الجامعات التكنولوجية المشار إليه ولاتمتحه التعندية .
- إنهاء التعقد لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة**

#### مادة (٣٥)

يكون إنهاء التعقد لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات التكنولوجية في الحالات الآتية :

- ١- إعطاء دروس خصوصية بمقابل أو من غير مقابل .
- ٢- الاشتراك أو التعريض أو المساعدة على العنف أو إحداث شغب داخل الجامعة أو أى من مشاتها .
- ٣- ممارسة الأعمال الحربية داخل الجامعة .
- ٤- إتخاذ سلاح من أى نوع للجامعة أو مفرقعات أو أعصاب ذرية أو مواد حارقة أو غير ذلك من الأدوات والمواد التي تعرض الأفراد أو الممتلكات للخطر أو الخطر .

٥- كل فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس والهيئة المعاونة لو من شأنه أن يمس نرافته وكرامته وكرامة لوظيفة .

٦- إلغاء دروس في بحر الجامعة دون موافقة رئيس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم المختص .

٧- الاشتغال بأي عمل لا يتفق مع كرامة الوظيفة .

نذب أعضاء هيئة التدريس خارج الجامعة للتكنولوجيا

مادة (٣٦)

مع مراعاة عدم الإخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد ، يحوز نذب عضو هيئة التدريس كلية أو جزئيا ، لمدة محددة ، بناءً على طلبه ، إلى إحدى الجامعات التكنولوجية الأخرى أو الجامعات للحكومية أو تلك التي تساهم فيها هذه الجامعات ، لو إلى اعتماد الشفعة لوزارة التعليم العالي ، أو إلى إحدى الجامعات الأهلية للحكومية ، وذلك بقرار من رئيس الجامعة بناءً على موافقة مجلس الكلية المختص وبعد أخذ رأي مجلس القسم المختص .

#### الفصل الرابع

(شئون التعليم والطلاب)

الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة للتكنولوجيا للطلاب

مادة (٣٧)

تصح الجامعات التكنولوجية بناءً على اعتماد مجلس الجامعة الدرجات

العلمية الآتية :

١- البكالوم فوق المتوسط المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويتعلق بالتراسة للحصول عليه الطلاب الحاصل على شهادة تعلوم المدارس الثانوية شعية بكافة تخصصاتها وأنواعها ، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العام أو ما يعادلها .

## ٢- البكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص :

ويلتحق بالدراسة للحصول عليه الطلاب الحاصل على الدبلوم فوق المتوسط المهني في تكنولوجيا في التخصص أو ما يعادله من الشهادات الصية .  
تحديد عدد الطلاب

### مادة (٢٨)

يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بشارة علمي اقتراح المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي بعد أخذ رأي مجالس الكليات أو المعاهد التكنولوجية المختصة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يشقون في كل كلية أو معهد تكنولوجي في العلم الجامعي التالي من بين العناصير على شهادة دبلوم المدارس الثانوية العامة بكافة تخصصاتها وأنوعها ، أو شهادة إتمام مرحلة التعليم الثانوي العلم أو ما يعادلها . مع مراعاة أن يتم عمل مقصصة عديدة للطلاب خريجي المعاهد الصية وخريجي المدارس الثانوية نظام الخمس سنوات بعد استبعاد المقررات الدراسية للسنوات الدراسية الأولى من نظام الخمس سنوات .

ومع مراعاة الشروط المؤهلة للقول بكل كلية تكنولوجية ، يحدد المجلس الأعلى للمعاهد عدد الطلاب الذين يعلنون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويصدر بقولهم قرار من الوزير المختص ، ويكون تحويلهم ، نقل فئدهم بقرار منه ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المعولين أو المعولين في كل كلية تكنولوجية على (١٠٪) من عدد الطلاب المعولين من أبناء جمهورية مصر العربية .

### اختبار القدرات

### مادة (٢٩)

مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذه اللائحة ، يتم قبول الطلاب بعد اختبار اختبار القدرات والذي يتم إجراؤه وتنظيمه ووضع قواعد اختبار . بقرار يصدر عن المجلس الأعلى للجامعات بناءً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي . ويخطط مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد بنتيجته عن طريق كل كلية تكنولوجية .

#### مادة (٤٠)

لا يجوز للطلاب أن يبقى بلقرفة أكثر من سنتين ، ويجوز لمجلس الجامعة التكنولوجية الترحيص لطلاب العرفة الثانية والثالثة الذين لموا، بقرائهم مستين في التقدم إلى الامتحان من الخارج لعرضة واحدة إضافية في المقررات التي رسبوا فيها ، ولطلاب العرفة الرابعة الذين لموا مستين في لقرائهم حق التقدم من الخارج بفرصتين إضافيتين في المقررات التي رسبوا فيها .

وإذا تحلف الطلاب عن دخول الامتحان بعذر يقبله مجلس الجامعة التكنولوجية فلا يحسب عليه رسوباً ويعتبر الطلاب المتقيد عن الامتحان بعذر مقبول وليساً بتقدير ضعيف جداً .

#### تقديرات لنجاح في الدرجة العلمية

#### مادة (٤١)

يقدر نجاح طالب في الدرجة العلمية بأحد التقديرات الآتية .

( ممتاز - جيد جداً - جيد - مقبول ) .

وبحسب التقدير العلم للطلاب على أساس المجموع الكلي للدرجات التي حصلوا عليها في كل السنوات الدراسية ، كما يتم ترتيبهم وفقاً لهذا المجموع .  
ويصح للطلاب مرملة الشرف إذا كان تقديره النهائي بدرجة ممتاز أو جيد جداً ، وعلى ألا يقل تقديره لعدم في أية فرقة من فرق الدراسة عن جيد جداً وبشروط لحصول الطلاب على مرملة الشرف ألا يكون قد رسب في أي امتحان تقدم له في أي فرقة .

#### تحويل الطلاب ونقل قديمهم

#### مادة (٤٢)

يصح مجلس الجامعة التكنولوجية الممنصة الفواعد المنظمة لتحويل الطلاب ونقل قديمهم .

ويجوز تحويل الطلاب من كلية تكنولوجية إلى نظيرتها في ذات الجامعة التكنولوجية أو في جامعة تكنولوجية أخرى بعد موافقة مجلسي الكليتين المختصين ، فيما عدا التحويل في السنة الأولى لبدء عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد .

وعلى طالب التحويل تقديم طلبه قبل بدء الدراسة في الكلية التكنولوجية التي يرغب التحويل إليها ، وبحور مجلس الكلية التكنولوجية في حالة الضرورة القصوى التي يقرها قول التحويل بعد هذا التاريخ ،

كما يجوز نقل قيد الطالب من كلية تكنولوجية إلى أخرى غير منضمة في ذات الجامعة التكنولوجية أو في جامعة تكنولوجية أخرى بعد موافقة مجلسي الكليتين المختصين ، وذلك بشرط أن يكون سنة حصومه على الثانوية العامة أو الشهادات الأخرى مستوفيا الشروط المزملة للقول بالكلية وحاصلاً على المجموع الذي شأنه الكلية في تلك السنة .

وفي صلب الأحوال يصدر بالتحويل أو نقل القيد قرار من نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب التي تم التحويل أو النقل إليها ،

#### مادة (٤٢)

لا يجوز تحويل ونقل قيد الطالب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات التكنولوجية المختصة لهذه اللائحة إلا إذا كان الطالب حاصلاً على الحد الأدنى في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها واختار اختيار الفدرت للقول بمكثلة التكنولوجية المعنية التي يرغب في تحويله أو نقل قيده إليها ، وعلى أن يتم التحويل مركزياً عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا

وبحور شورير المختص في حالات الضرورة القصوى ولطروف غير مرفوعة تحويل الطلاب وفقاً لتراحد والضوابط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية

### الفصل الخامس

#### (شؤون قديرات العها)

الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة لطلاب قديرات العها

#### مادة (٤٤)

تمنح الجامعات التكنولوجية سه على اعتماد مجلس الجامعة لدرجات لمنية الزئية :

١- المجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص

يلتحق للحصول عليه الطالب الحاصل على درجة الشكالوريوس المهني في التكنولوجيا في التخصص من إحدى الجامعات التكنولوجية المعترف بها من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

وبحوز قول قيد الطلاب العنصرين على ما يعادل درجة الماجستير المهني في التكنولوجيا في التخصص من درجات الماجستير التقنية والتكنولوجية المعتمدة من المجلس الأعلى للتعليم ، للدراسة في ذات التخصص العام ، وذلك بعد أخذ رأي القسم العلمي المختص في عرض أي مواد تكميلية عليهم من عمه .

#### الإطار العام للدراسة

##### مادة (٤٥)

تكون الدراسة على أسس نظم الساعات المعتمدة وتصبح الدرجة العلمية متى استوفى الطالب متطلبات الحصول عليها ومن بينها الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة وذلك كله وفقاً لما يحدده المجلس الأعلى للتعليمات بناءً على عرض المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

#### الشروط العامة للتقيد في الدراسات العليا

##### مادة (٤٦)

- يشترط لتقيد للحصول على لدرجتى الماجستير المهني والدكتوراة المهنية الآتي :
- ١- استكمال جميع المستندات المطلوبة من قسم الدراسات العليا تبعاً للقواعد المعمول بها في الجامعة
  - ٢- سداد المصروفات الدراسية المقررة طبقاً للموعد المحدد والمعلن بالكلية ، ويعفى منها المعدون والمتربصون لمساعدون وطالب المنح الدراسية .
  - ٣- استكمال شروط الإصافية الخاصة بالقسم العلمي (إن وجدت) التي يصممها القسم العلمي لقب الطلاب بمرامح الدراسات العليا بحسب طبيعة الدراسة العلمية بالقسم العلمي . وذلك بعد عرضها على مجلس الكلية واعتمادها من مجلس الجامعة .

#### وقت التقيد

##### مادة (٤٧)

يكون وقت التقيد وفقاً للصوابط التي يقررها مجلس الدراسات العليا والبحوث بالجامعة وبشروط تقديم طلب إيقاف التقيد قبل انتهاء المدة الأصينية للتقيد ، على أن يتم تقديم طلب إيقاف التقيد قبل الفصل الدراسي المحدد .

وبحور لمجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص في يوافق قيد

#### الطلاب في الحالات الآتية :

- ١ - الحالات المرسية بشرط أن يقدم الطالب بالشهادات المرسية اللازمة معتمدة من الإدارة لطية الجامعة
- ٢- حالات مرافقة الزوج أو الزوجة للفر للخارج على أن يقدم الطالب بما يشاء .

٣- حالات التصيد للقرات لصلحة وتقديم ما بعد ذلك

٤- حالات رعاية الطفل بشرط تقديم شهادة ميلاد الطفل .

٥- حالات المنح الدراسية والمهمات الرسمية التي يوافق فيها الطالب عن طريق جهة عمله .

وبشروط في جميع الحالات ألا تزيد مدة الوقف عن سنتين دراسيتين خلال مدة التقيد ، مع الالتزام بشك المصروفات الدراسية المقررة .

#### لقاء القيد

#### مادة (٤٨)

يوضع الطالب على قائمة الإنداء بالقاء القيد إذا لم يحقق المعدل التراكمي المعد لكل درجة علمية وذلك في نهاية كل فصل دراسي ما عدا أول فصل دراسي أسس يلتحق به الطالب .

وبلغى قيد الطالب من سجلات القوائم الطلاب بقرار من مجلس الكلية بدء على توصية مجلس القسم المختص بناء على ما يأتي :

١- طلب مقم من الطالب بقاء القيد .

٢- تصداع الطالب عن القولة بشون عدد لمدة فصلين دراسيين بناء على تقرير من المشرف الرئيسي معتمد من رئيس القسم ،

٣- إذا ظل الشك على قائمة الإنداء لمدة أسبوعين دراسيين متتاليين بناء على تقرير من المشرف الرئيسي .

٤- رفض الترشح من قبل لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة وبكسور ذلك بموافقة محكمة قسم المختص ولجنة الترشيحات العليا والبحوث وإذا تم إلغاء قيد الطالب لأحد الأسباب المشتر إليها ، على الطالب أن يتقدم بطلب إعادة القيد في المواعيد المحددة لذلك طبقاً لمواعيد الدراسة والشروط الخاصة بالتقيد وفقاً لنظم الدراسة والشروط الخاصة بالتقيد لكل درجة ، على أن يؤدي المحصولات الدراسية المستحقة عند التقيد لأول مرة ، ويحور لمجلس الكلية بناء على اقتراح مجلس القسم المختص وموافقة لجنة الترشيحات العليا والبحوث إعادة قبه ، وتعتمد المقررات التي سبق نجلعه فيها إذا لم يكن مر على نجلعه فيها أكثر من عشرين دراسيين .

## الفصل السادس

### (الشؤون المالية)

#### مادة (٤٩)

مع مراعاة أحكام القانون و هذه اللائحة يكون للمسؤولين بالجامعات التكنولوجية

#### السلطات المالية الآتية :

- (أ) لرئيس الجامعة التكنولوجية جميع السلطات المقررة للتوريد ، وله وحده قيت في الحالات التي ينصى للفوائد والالواح المالية العنة عر صها على وزير المالية أو وزارة المالية أو الجهاز المركزي للتتظيم والإدارة
- (ب) لنواب رئيس الجامعة التكنولوجية وأمين المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي وأمين عم الجامعة كل في دائرة اختصاصه السلطات المالية المقررة لتوكيل الوزارة وسلطات المراقب المالي .

(٢) لسماء الكليات والمعاهد التكنولوجية ورؤساء الوحدات ذات الطابع الخاص ومن يفوضه رئيس الجامعة التكنولوجية - كل في دائرة اختصاصه - جميع المخطات المالية المقررة لتوكيل الوزارة .

(٣) لرؤساء الأقسام العلمية بالكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين الجامعة المساعد ومن ينفذه رئيس الجامعة التكنولوجية ومدير عام أمانة المجلس الأعلى للجامعات التكنولوجية - كل في دائرة اختصاصه - جميع المخطات المالية المقررة لرؤساء المصالح .

#### مادة (٥٠)

يكون لكل جامعة تكنولوجية موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة وتشمل جميع الإيرادات المتوقعة تعصيلها والنفقات المقرر صرفها خلال السنة المالية .

وتشمل تقديرات الإيرادات السوية لموازنة الجامعة على أموالها الموقوفة والثابتة والتمريعات والرسوم وسائر الإيرادات من أي مورد كان وإعانة الحكومة . كما تشمل تقديرات النفقات السوية للموازنة الأجور والنفقات الخارجية والتحويلات والاستثمارية التي يتم إعدادها على نمط عداد موازنه الهيئات العامة . ويتم محض الجامعة مشروع الموازنة بعد استطلاع رأي مجالس الكليات والمعاهد والوحدات التابعة للجامعة ، ويتولى الوزير المختص عرضه ، بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ، على جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون .

#### مادة (٥١)

لمجلس الجامعة التكنولوجية الحق في إعادة توزيع الاستخدامات الاستثمارية الواردة بموازنة وفقاً لمكونات الاستثمار والمكون التقني في حدود لتكليف لكلية للمشروعات المعتمدة في خطة بعد الحصول على موافقة وزيرش التخطيط والمالية .

#### مادة (٥٣)

ينظم مجلس الجامعة التكنولوجية في حدود الموزنة لمراعده منح الإعانت والمكافآت وما يساهم به الجامعة لتكنولوجية في التمثيل والمؤتمرات والمهمات العلمية والإجازات الدراسية والرحلات والبحوث العلمية والتدريب والإشراف والمختبرات العلمية ونفقات الطبع والنشر وغير ذلك ، ويكون الصرف بموافقة مجلس الجامعة أو من ينوبه .

#### مادة (٥٤)

تنظم اللجنة المالية والمحاسبية لكل جامعة تكنولوجية نظم الحسابات ومستنداتها وسجلاتها وفق أصول المحاسبة المتبعة للهيئات العامة ويعتمد النظام المحاسبي عليها بالشكل :

- ١- نظام المحاسبة بالموازنات التخطيطية للجامعة التكنولوجية والكليات التكنولوجية والوحدات الفرعية .
- ٢- نظام المحاسبة المالية للإيرادات والنفقات والمراكز المالية .
- ٣- نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال .

#### مادة (٥٥)

لنائب رئيس الجامعة التكنولوجية وعدد الكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين علم الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - صرف مرتبات ومكافآت معتمداً للأسكنة البرلمانية واعضاء هيئة التدريس ومدرسي اللغات وغيرهم من خراج الجمهورية بعد تسليم العمل ، وذلك في حالات الضرورة القصوى ، على ألا يتجاوز ما يصرف منها في كل مرة ما يعادل مرتب أو مكافأة شهر وعلى أن تخصص قيمة تلك المكافأة من المكافأة المستحقة شهرياً خلال مدة العقد أو أربعة شهور أيهما أقل ،

ولنواب رئيس الجامعة التكنولوجية وعمداء الكليات والمعاهد التكنولوجية وأمين علم الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - الترخيص بصرف مرتبات ومكافآت الأسكنة والمكافآت المعيشية بحدود النظم منها واتخذت الإجراءات بتنفيذها ما داموا لائمين بالعمل وذلك بصفة مؤقتة لحين إتمام إجراءات التعيين .

**مادة (٥٥)**

تعد الجامعة التكنولوجية حساباً شهرياً عن كل نوع من أنواع النشاط المالي وكذلك عن ربح محاسبي ، ويتضمن هذا الحساب بيانات شاملة عن تغييرات الإيرادات واعتماد المصروفات السببية وما تم تحصيله وما صرف فعلاً وتبلغ صورة كل منها لورارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبة ، وتعد الجامعة التكنولوجية خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية حساباً ختامياً للجامعة يوضح الإيرادات وانقضاها الفعلية مقارنة بتقديرات لموازنة ، وتعرض على مجلس الجامعة التكنولوجية لاعتماده وإبلاغه لوزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبة .

**مادة (٥٦)**

اتحادية التكنولوجية براء الكتب والمجلات العلمية والتوريات وغيرها من المصنفات  
العلمية برون منظمة على أن يكون الترخيص بالشراء في حرد السلطة الآتية :  
 ١- لرئيس مجلس القسم والأمين المساعد كل في دائرة اختصاصه الترخيص بالشراء في حدود ٢٠٠٠٠ جنيه .

٢- لمول رئيس الجامعة التكنولوجية وعدها الكلفة والمصاعد التكنولوجية وأمين علم الجامعة - كل في دائرة اختصاصه - الترخيص بالشراء في حدود ٥٠٠٠٠ جنيه .

٣- لرئيس الجامعة التكنولوجية أو من يوصيه الترخيص بالشراء فيما يريد على ذلك .

وبمض مجلس الجامعة التكنولوجية قواعد التصرف بمقبول أو بنون مقابل في الكتب والمجلات والتوريات والمطبوعات .

**مادة (٥٧)**

يسمى الحول رقم (٣) المرافق لهذه اللائحة الممنولة المالية لشاغلي الوظائف الجامعة المالية بالجامعة التكنولوجية .

**الفصل السابع****( المصروفات الدراسية )****مادة (٥٨)**

أولاً - المصروفات الدراسية للطلاب المصريين .

١ - بالسنة لطلاب مرحلة العلوم فرق المتوسط المهني في التكنولوجية  
في التخصص :

عارة عن عامين دراسيين ( الأول والثاني ) .

مصروفات دراسية لكل علم دراسي مقدارها ٨٠٠٠ جنيه مصري .

٢- بالشئمة لطائف مرحلة الدكتور يرس المهي في التكنولوجيا في التخصص :

عجزة عن علمين دراسيين (الثالث والرابع) .

مصرفات دراسية لكل عم دراسي مقدارها ١٢٠٠٠ جنيه مصري .

٣- بالشئمة لطائف مرحلة الدراسات العليا (مستتر مهي) :

مصرفات دراسية تنفع للتقيد أول مرة مقدارها ١٥٠٠٠ جنيه مصري .

مصرفات دراسية سنوية مقدارها ١١٠٠٠ جنيه مصري .

٤ بالشئمة لطائف مرحلة الدراسات العليا (دكتوراه مهيبة) :

مصرفات دراسية تنفع للتقيد أول مرة مقدارها ١٧٠٠٠ جنيه مصري .

مصرفات دراسية سنوية مقدارها ١٢٠٠٠ جنيه مصري .

ثانيا : للمصرفات الدراسية للطلاب الوافدين :

١- بالشئمة لطائف مرحلة التثوم فوق المتوسط المهي في التكنولوجيا في

التخصص :

عجزة عن علمين دراسيين (الأول والثاني) .

مصرفات دراسية لكل عم دراسي مقدارها ٢٥٠٠ دولار أمريكي .

٢- بالشئمة لطائف مرحلة الدكتور يرس المهي في التكنولوجيا في التخصص :

عجزة عن علمين دراسيين (الثالث والرابع) .

مصرفات دراسية لكل عم دراسي مقدارها ٣٥٠٠ دولار أمريكي .

٣- بالشئمة لطائف مرحلة الدراسات العليا (مستتر مهي) :

مصرفات دراسية تنفع للتقيد أول مرة مقدارها ٧٠٠٠ دولار أمريكي .

مصرفات دراسية سنوية مقدارها ٥٥٠٠ دولار أمريكي .

٤- بالشئمة لطائف مرحلة الدراسات العليا (دكتوراه مهيبة) :

مصرفات دراسية تنفع للتقيد أول مرة مقدارها ١٠٠٠٠ دولار أمريكي .

مصرفات دراسية سنوية مقدارها ٧٠٠٠ دولار أمريكي .

### المصل الثامن

(قواعد تحديد المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم)

#### المادة ٥٩.

تحدد المعاملة المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات التكنولوجية وفقاً للقواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

وتطبق بشأن منح أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات التكنولوجية مكافآت الامتثال والتصحيح والكنترول الأحكام المطبقة على نظرائهم بالجامعات الخاضعة لنقنونة تنظيم الجامعات المشار إليه .

### المكافأة الشهرية الأساسية

#### المادة (٦٠)

تحدد مكافأة شهرية أساسية في العقود المبرمة مع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات التكنولوجية نظراً لأنهم للأعمال الموكلة إليهم طبقاً للحد الأدنى الميسر قرين كل من الوظائف الواردة بالجدول رقم (١) المرفق .  
وتتوزع المكافأة الشهرية الأساسية المشار إليها بالفقرة الأولى بنسبة ١٠٪ سنوياً بما لا يتجاوز ثلث الحد الأقصى المبينة بالجدول المشار إليه .

#### المادة (٦١)

يراد الحد الأدنى والأقصى للمكافأة الشهرية الأساسية المشار إليها بالعبارة (٦٠) من هذه اللائحة ، لأعضاء هيئة التدريس أو معاونيهم ، بما لا يتجاوز نسبة ٢٠٪ ولها لما يحدده مجلس الجامعة بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ، إذا توافرت حالة أو أكثر من الحالات الآتية :  
أن يكون قد شغل وظيفة أستاذاً في الجامعة التكنولوجية أو إحدى الجامعات الأخرى أو في معهد علمي من طبيعتها لمدة ١٠ سنوات على الأقل .

أن يكون حاصلاً على إحدى جوائز الدولة التقديرية أو التشجيعية ، أو إحدى الجوائز الدولية التي يحددها المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

أن يكون حاصلاً على براءة اختراع في إحدى مجالات التخصص المنعقد معه شتله .

أن تكون الدرجة العلمية الحاصل عليها واستثنوية توظيفة في تخصص دقيق أو نادر ، وبصدر تحديد تلك التخصصات قرار من المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

وفي جميع الأحوال يراعى عدم تكرار الانتفاع بزيادة العتار إليها بصفة مستمرة حال توفرت له حالات أخرى من الحالات المشار إليها .

#### المادة الإضافية

##### المادة (٦٢)

بموجب أعضاء هيئة التدريس ومعلومات بالجامعات التكنولوجية حفرًا إضافيًا شهرًا بالوقت المبني بالجدول رقم (٢) المرفق ، حل توفر للشرح الأتي :

١- التفرغ الكامل للعمل بالجامعة التكنولوجية بعد أنى أربعة أيام أسبوعيًا للقيام بالمهام والواجبات المقررة للوظيفة .

٢- عدم تقصى إله مستحقات مالية عن الأعمال التي يقومون بها خلال أيام التفرغ من أى مصدر داخل الجامعة أو خارجها خلافاً ما نصت عليه هذه اللائحة .

#### المكافآت التشجيعية

##### المادة (٦٣)

بحوز منح مكافآت تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس ومسؤوليهم بالجامعات التكنولوجية الذين يتمتعون بسمعة معتره أو أعمالاً أو بحوثاً أو لفرحلت تساعد على تحسين طرق التدريس ، أو رفع كفاءة الأداء ، أو توفير في التكاليف ، بما لا يجاوز نسبة ٢٠٪ من قيمة المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضونها ، وهذا لما يطمحه مجلس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ، وعلى الأخص في الأحوال الآتية

١- نشر أبحاث في مجالات علمية وفقاً للتصنيف المعتمد من المجلس الأعلى للجامعات .

٢- الإشراف على وسائل الملتحيز والسكرتيرة لطلاب الدراسات العليا بالجامعة التكنولوجية .

٣- حصول الطلاب تحت إشرافه على جوائز علمية في المسابقات المحلية والدولية .

**مقابل الأعمال الإضافية خارج نطاق العقد**

#### **المادة (٦٤)**

يتمتع أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالجماعات التكنولوجية مقبلاً عن الأعمال الإضافية التي يكثرون بها خارج نطاق العقد المبرم معهم ، بما لا يجاوز نسبة ٢٠ ٪ من قيمة المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضونها ، وقد لما ينظمه مجلس الجامعة التكنولوجية بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي .

**الندب من الجامعة التكنولوجية**

#### **المادة (٦٥)**

يتقاضى عضو هيئة التدريس في حالة ندبه ندبا كلياً من الجامعة التكنولوجية كامل مستحقاته المالية من الجهة المكنب إليها ، ولا تحتسب سنوات إعره مع تمتعه بكلفة حقوقه القانونية والطبية والتأمينية .

كما يتقاضى عضو هيئة التدريس في حالة ندبه جزئياً من الجامعة التكنولوجية جزءاً من المكافأة الشهرية الأساسية التي يتقاضاها ، تعاد إدرة الكنية بما يتناسب مع مقدار الوقت والعمل المؤدى في وظيفته الأصلية خلال الشهر ، كما يتقاضى من الجهة المكنب إليها مكافأة نظرها السلطة المختصة بهذه الجهة تتناسب مع مقدار الوقت والعمل المؤدى .

**الجدول رقم (١)**

المكافأة الشهرية الاسمية		لوظيفة
لحد الأدنى	لحد الأقصى	أعضاء هيئة التدريس
٢٧.٥٠٠	٢.٠٠٠	أستاذ
٢٠.٠٠٠	١٦.٠٠٠	أستاذ مساعد
٢٠.٠٠٠	٢١.٠٠٠	مدرس
١٠.٠٠٠	٨.٠٠٠	الوظائف المعتمدة لأعضاء هيئة التدريس
١٠.٠٠٠	٧.٠٠٠	
		مدرس مساعد
		معيد

**الجدول رقم (٢)**

الحفز الأساسي	لوظيفة
٢.٠٠٠	أعضاء هيئة التدريس
١.٦٠٠	
١.٤٠٠	
٥٠	الوظائف المعتمدة لأعضاء هيئة التدريس
٥٠٠	
	مدرس مساعد
	معيد

الجدول رقم (٣)

الوظيفة	الربط المالي	الحدود والبدلات		الإجمالي
		مأكل فنانين	بدل تمثيل	
موظف الجمعية العلمية	٢٠.٠٠٠	٥.٠٠٠	١٥.٦٠٠	٣٩.٦٠٠
رئيس اللجنة	٢٠.٠٠٠	٥.٠٠٠	٨.٦٠٠	٣٣.٦٠٠
مكتب رئيس اللجنة	٢٠.٠٠٠	٥.٠٠٠	٢.٥٠٠	٢٧.٥٠٠
مكتب الكلبة أو المعهد	٢٠.٠٠٠	٣.٤٠٠	٨٠٠	٢٤.٢٠٠
وكيل الكلبة أو المعهد	٢٠.٠٠٠	١.٩٠٠	٦٠٠	٢٢.٥٠٠
رئيس مجلس الفهم				

## تواجد مكملة

يترك الربط المالي موظف الجمعية العلمية القيادية بنسبة ١٠٪ سنوي .



**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٠١٩**

**بإنشاء كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة**

**بجامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالى والبحث العلمى ؛

قرر :

( المادة الاولى )

تُنشأ كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة بجامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية .

( المادة الثانية )

تُنشأ كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة بجامعة الدلتا التكنولوجية .

( المادة الثالثة )

تُنشأ الكلية المصرية الكورية لتكنولوجيا الصناعة والطاقة بجامعة بنى سويف التكنولوجية .

( المادة الرابعة )

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وتعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء لى ٨ ذى القعدة سنة ١٤٤٠ هـ

( الموافق ١١ يولية سنة ٢٠١٩ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

يكتوز / مصطفى كمال مبولى





**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١٧ لسنة ٢٠٢١  
بإنشاء الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١١٧ لسنة ٢٠٢١

بإنشاء الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن حيز الإداري ؛

وعلى قانون لوائح العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن المزاولة العامة للمهنة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن حماية الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ؛

وعلى قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ ،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمالية ؛

بعد مراعاة مجلس الوزراء ؛

## قرر

### ( المادة الأولى )

- تُشأ هيئة عامة اقتصادية تسمى "الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية" ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ويكون مقرها محافظة القاهرة ، ويشار إليها في هذا القرار بالهيئة .

### ( المادة الثانية )

- تهدف الهيئة إلى مساعدة الجامعات الحكومية في إنشاء جامعات أهلية أو أهلية تكنولوجية أو التوسع في القائم منها من خلال الاشتراك في ذلك ، أو المساعدة في تمويل إنشائها أو التوسع فيها . وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع الجامعة الحكومية .

( المادة الثالثة )

يكون للهيئة مجلس أمناء - برئاسة رئيس مجلس الوزراء - وعضوية كل من :  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ونائب عن رئيس مجلس الوزراء ، في رئاسة  
مجلس الأمناء - حال عدم حضوره .  
وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية .  
وزير المالية .  
وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية .  
أحد نواب رئيس مجلس الدولة ، يرشحه رئيس المجلس .  
أمين المجلس الأعلى للجامعات .  
أمين مجلس الجامعات الخاصة والأهلية (مقرراً) .  
عند اثنين من الخبراء في مجال لتعليم العالي والبحث العلمي يرشحهم وزير لتعليم  
العالي والبحث العلمي .  
ويختص مجلس الأمناء برسم لائحة العامة للهيئة ، ووضع المخطط الاستراتيجية لها .  
ويجتمع مجلس الأمناء مرة على الأقل كل ستة أشهر ، وتكون اجتماعاته صحيحة  
بحضور أغلبية أعضائه ، تصدر قراره بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التماس يرجع  
الجانب الذي منه الرئيس .  
وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بخبرائهم دون أن يكون لهم  
صوت محدود .

( المادة الرابعة )

يكون للهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ،  
وعضوية كل من :  
المدير التنفيذي للهيئة ، ويتولى أمانة مجلس الإدارة .  
مثل عن كل من وزارات ( المالية ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ، الإسكان والمرافق  
والمجمعات العمرانية ) يرشحه الوزير المختص .

أمين مجلس الجامعات الخاصة والأهلية .  
ثنتين من رؤساء الجامعات الحكومية من بين الجامعات التي أنشأت جامعات أهلية .  
برشحهما وزير التعليم العالي والبحث العلمي .  
مثلي عن الجامعات لأهليه ، برشحهما لمجلس المختص بالجامعات لأهلية .  
اثنين من رجال الأعمال والمهنيين محال التعليم العالي والصحة ، برشح أحدهما  
وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، والأخر برشحه وزير التجارة والصناعة ، بعد  
استئق مع الجهات المعنية .  
وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويصدر بتشكيله  
ومحدد المعاماة المالية لأعضائه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير  
التعليم العالي والبحث العلمي .

#### ( المادة الخامسة )

يجتمع مجلس إدارة الهيئة بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وتكون  
اجتماعاته -  
حور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ،  
حوى برجح الجانب الذى منه الرئيس ، والمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته  
من يرى الاستعانة بخبراتهم دون أن يكون لهم صوت معهود .

#### ( المادة السادسة )

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهتمة على شئونهم ، ويترلى إدارتها ، ووضع  
وتلبي السياسات اللازمة لتحقيق أهدافها ، وله أن يتخذ القرارات اللازمة مباشرة  
اختصاصاتها ، وله على الأخص ما يأتى :

تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العامة للهيئة التى يضعها مجلس الأمناء .  
تقرير أسلوب المساندة لى إنشاء جامعات أهلية أو أهلية تكنولوجية جديدة ، أو التوسع  
فى الجامعات الأهلية القائمة .  
إقرار التدفقات والتصرفات والأعمال التى تمكن الهيئة من مراولة نشاطها .  
إقرار الخطه العامه لعمل الهيئة وآليات تنفيذها بما يحقق أهدافها .

وضع المرنع والنظم الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية .  
اعتماد الموازنة السنوية للهيئة وحسابها الختامي .  
متابعة الأداء المالي للخدمات التي ساهمت في إنشائها وتلخيص الدعم الفني لها بما يمكنها من تحسين مؤشرات الأداء بها .  
قبول الجهات والشركات والمساهمات التي تنطق مع مهام وأنشطة الهيئة .  
نظر في التقارير السنوية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة .  
أية مهام أخرى تستند لتسجيل من مجلس الأمناء .  
ويصدر باللوائح والنظم المنصوص عليها في هذه المادة قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .  
ولمجلس الإدارة أن يعهد إلى لجنة أو أكثر من بين أعضائه ببعض اختصاصاته بصفة مؤقتة .

#### ( المادة السابعة )

يكون للهيئة مدير تنفيذي ، يصدر بتعيينه وتحديد مهامه المالية واختصاصاته قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد العرض من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويسولي المدير التنفيذي تصريف أمور الهيئة وتنفيذ لسياسات والاستراتيجيات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة ، ويمثل الهيئة أمام القضاء - وفي صلاحياتها بالتعبير .

#### ( المادة الثامنة )

يرفع مجلس إدارة الهيئة تقريراً نصف سنوياً للعرض على مجلس الأمناء يتضمن بيان جميع أعمال الهيئة وإنجازاتها ، ومراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة ، وما تحقق منها .

#### ( المادة التاسعة )

تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

- ١ - ما لـد تخصصه المولة كمساهمات أو إعانات للهيئة .
- ٢ - عائد المساهمة في تمويل إنشاء الجامعات الأهلية ، والأهلية التكنولوجية .

٣ - القروض الشى بلمشرح مجلس الإدارة عقدها وشتم الموافقة عليها وفقاً للقواعد المقررة .

٤ - أية تبرعات أو هبات أو مساهمات بطلبها مجلس الإدارة وتنفق مع مهام وأنشطة الهيئة ، بعد التنسيق مع اخوات المعنية .

#### ( المادة العاشرة )

يكون للهيئة موازنة مستقلة ، تعد على لظ موازبات الهيئات العامة الاقتصادية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة ادالية لسولة وتنتهى بنهايتها ، كما يكون للهيئة حساب حاصر بالسلك المركزى المصرى ، توزع فيه جميع مواردما ، ويصرف منه على أوجه إنفاقها ، ويتم تحديد نسب توزيع فائض موازنة الهيئة شربً بالاتفاق مع وزير المالية ، ويتم الصرف من الحساب وفقاً لقواعد اللاتحة المالية لمعتمده التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة وزارة المالية .

#### ( المادة الحادية عشرة )

تعد أموال الهيئة أموالاً عامة ، وتخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، ولههيئة لى سبيل التفت ، عفرقها التحلل إخراجات الحجز الإدارى طبقاً لنهاتون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

#### ( المادة الثانية عشرة )

يُشر هذا القرار فى الجرينة الرسمية ، ويضمن به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء ، لى ٢١ صفر سنة ١٤٤٣ هـ

( الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٢١ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولى





**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢٣ لسنة ٢٠٢٢  
بإنشاء جامعات تكنولوجية**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على النصوص :

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٩ - ٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩ - ٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٨ - ٢٠

وعلى قانون إنشاء الجامعات لتكنولوجيا الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩ - ٢ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ٤ - ٢٠ بإنشاء صندوق تطوير التعليم ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم بالتكنولوجيا ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### أقرر :

#### ( المادة الأولى )

#### تشأ الجامعات لتكنولوجيا الآتية :

- ١- جامعة أكتوبر للتكنولوجيا ، ومقرها محافظة الجيزة .
- ٢- جامعة برج العرب للتكنولوجيا ، ومقرها محافظة الإسكندرية .
- ٣- جامعة شرق بورسعيد للتكنولوجيا ، ومقرها محافظة بورسعيد .
- ٤- جامعة طيبة للتكنولوجيا ، ومقرها محافظة الأنصر .

٥- جامعة أمروط الجديدة التكنولوجية ، ومقرها محافظة أسوط .

٦- جامعة سمود التكنولوجية ، ومقرها محافظة العربة .

ويجوز للجامعات التكنولوجية المشار إليها عقد شراكات مع كيانات دولية من الكيانات العامة في نفس المجال المنشأ من أجله الجامعة مع مراعاة القوانين والضوابط الحاكمة والمنظمة لهذا الشأن .

#### ( المادة الثانية )

تعد كل جامعة تكنولوجية من الجامعات المشار إليها هيئة عامة ذات طابع علمي وثقافي ، وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتنسب الوزير المختص بشئون التعلم العالي .

#### ( المادة الثالثة )

تضع الجامعات التكنولوجية المشار إليها لقانون إنشائها ، الجامعات التكنولوجية المشار إليه ولائحته التنفيذية وتحت إشراف المجلس الأعلى للتعلم التكنولوجي ، الذي يتولى معاونة المجلس الأعلى للجامعات في وضع السياسات العامة والمخطط التنفيذية المرتبطة بالتعلم التكنولوجي في إطار السياسة العامة للتعلم الجامعي .

#### ( المادة الرابعة )

يكون لكل جامعة من الجامعات التكنولوجية المشار إليها موازنة خاصة بها تديرها بنفسها ولحده نفقاتها وإيراداتها .

#### ( المادة الخامسة )

نُشر هذا القرار في المجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٠ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

( الموافق ٣ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مهندي



**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢  
بإنشاء جامعة مصر التكنولوجية الدولية**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢

بإنشاء جامعة مصر التكنولوجية الدولية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢  
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون حوافر العلوم والتكنولوجيا والابتكار الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٨ ٢٠١٢

وعلى قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء صندوق تطوير التعليم ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجى ؛

وبناءً على ما عرضه وزير لتعليم العالى والبحث العلمى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### أقرر :-

#### ( المادة الاولى )

تُشأ جامعة تكنولوجية مصرية باسم "جامعة مصر التكنولوجية الدولية" وتعد هيئة  
عامة ذات طابع علمى وثقافى ، وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة ، ويكون مقرها  
المجمع التكنولوجى المتكامل بالقاهرة التابع لصندوق تطوير التعليم وتتبع الوزير المختص  
بشئون التعليم العالى

### ( المادة الثانية )

تضم الجامعة لشار إليها المجمعات التكنولوجية التابعة لصندوق تطوير التعليم  
لتصبح كليات تكنولوجية من النحر التالي ،

١ - الكلية التكنولوجية بالقاهرة .

٢ - الكلية التكنولوجية بالقوس .

٣ - الكلية التكنولوجية المصرية الألمانية بأسبوط .

ويجوز للجامعة إنشاء كليات أخرى وعقد شراكات مع كسات دولية من الكسات  
العاملة في نفس المجال المنشأ من أجله الجامعة مع مراعاة القوانين والضوابط الحاكمة  
والمظمة لهذا الشأن .

### ( المادة الثالثة )

تعضع الجامعة لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية المشار إليه ولا تعده التنفيذية ،  
ولحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي ، الذي يتولى معاونة المجلس الأعلى  
للجامعات في وضع السياسات العامة والخطط التنفيذية المرتبطة بالتعليم التكنولوجي  
في إطار السياسة العامة للتعليم الجامعي .

### ( المادة الرابعة )

تعضع الجامعة لإشراف صندوق تطوير التعليم وذلك لحد اكتمال الهيكل التنظيمي  
والإداري لها

### ( المادة الخامسة )

يكون للجامعة موازنة خاصة بها تديرها بنفسها ولحدد نفقاتها وإيراداتها .

### ( المادة السادسة )

ستعصر اعامدون بالمجمعات التكنولوجية التابعة لصندوق تطوير التعليم التي نقلت  
تبعيتها للجامعة بذات أوضاعهم الوظيفية والمالية الحالية ، ويجوز أن يرغيب منهم  
في الاستفادة من المعاملة الحالية المقررة طبقاً لأحكام قانون تنظيم الجامعات التكنولوجية  
المشار إليه أن يتقدم بطلب للتعاقد على الوظيفة المزهل لشغلها وفقاً للشرط والضوابط  
المقررة في هذا الشأن .

( المادة السابقة )

نشر هذا القرار في الجمعية الرسمية . وتضمن به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

١ الموافق ٣ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م .

رئيس مجلس الوزراء .

دكتور / مصطفى كمال فتوحي





**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٠٢٢**

**بإنشاء كليات تكنولوجيا**





## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

ولائحة التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى قانون الجامعات الخاصة والأهلية الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٢٠ بإنشاء صندوق تطوير التعلم

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٢٣ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للتعلم التكنولوجي

وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي ؛

وبعد مراعاة مجلس الوزراء ؛

قرر :

( الملحة الأولى )

تُنشأ جامعات (برج العرب لتكنولوجيا، ٩ أكتوبر للتكنولوجيا، مستود التكنولوجيا،

أسرود الجديدة للتكنولوجيا، شرق بورسعيد لتكنولوجيا، طبية التكنولوجيا)

لكليات التكنولوجيا الآتية :

جامعة برج العرب التكنولوجية ،

١- كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

٢- كلية تكنولوجيا العلوم الصحية .

**جامعة ٦ أكتوبر التكنولوجية ،**

١ - كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

٢ - كلية تكنولوجيا العلوم الصحية .

**جامعة سميرنود التكنولوجية ،**

١ - كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

**جامعة السيوط الجديدة التكنولوجية ،**

١ - كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

٢ - كلية تكنولوجيا العلوم الصحية .

**جامعة شرق بورسعيد التكنولوجية ،**

١ - كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

٢ - كلية تكنولوجيا الخدمات الفندقية والسياحية .

**جامعة طيبة التكنولوجية ،**

١ - كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة .

٢ - كلية تكنولوجيا الخدمات الفندقية والسياحية .

**( المادة الثانية )**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٣ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

الرقم ٢١ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م أ .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديوني



**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢  
بإنشاء الكلية العسكرية التكنولوجية**





## قانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢

### بشأن إنشاء الكلية العسكرية التكنولوجية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، ولد أصدرناه :

مادة (١) :

تُشأ لكلية العسكرية لتكنولوجيا ، وتولى لتعليم الفنى والتدريب المهني لتطبيق والتكنولوجيا لإعداد وتخرج صباط مؤهلين للعمل بجميع التخصصات الفنية بالقوات المسلحة ، يكونون لادرس على استيعاب وتطبيق نظم التكنولوجيا الحديثة واستغلالها والإشراف على الأعمال الفنية والمهنية بالقوات المسلحة ، وللخدمة بكفاءة في الوحدات وورش الإصلاح والمشتات التعليمية والفنية والمهنية بالقوات المسلحة .

مادة (٢) :

تختص لكلية بما يأتي :

- ( أ ) تخرج صباط فنيين لتواكب فيهم الكفاءة الفنية والمهنية والعملية والتفدية .
- ( ب ) توفر تعليم عملي تخصصي وتكنولوجيا نظم خدمات تعليمية وتقنية وتطبيقية وتكنولوجيا متكاملة ذات جودة مناظرة لنظم جودة لتعلم العالمية .
- ( ج ) منح الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات التكنولوجية المنشأة وفقاً لأحكام قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ .
- ( د ) إجراء الدراسات التخصصية التكنولوجية والبحوث اللازمة لابتكار وتحديث ورفع كفاءة المعدات العسكرية بما يؤدي إلى الوفاء بمتطلبات القوات المسلحة .

أما الاشتراك مع سائر الجهات المختصة بالقوات المسلحة لتطوير التعليم الفني والتكنولوجي بها .

(و) الاشتراك في التأهيل الفني للضباط العاملين في التخصصات الأخرى .

(ز) الاشتراك في تأهيل الضباط الفني بالقوات المسلحة للترقي .

(ح) إبرام البروتوكولات والاتفاقيات الخاصة بالتعليم والتدريب التكنولوجي لتحقيق

الاتصال وتبادل الخبرات مع الجهات الداخلية والخارجية . من . كانت بحثة أو قومية

أو علمية ، وفقاً للنظم والقواعد المعمول بها ومتطلبات القوات المسلحة .

(ط) أي اختصاصات أخرى تحددها بقرار من وزير الدفاع

مادة (٣) :

تتولى تنظيم وإدارة الكلية :

( أ ) المجلس الأعلى للكلية .

(ب) مجلس الكلية .

(ج) مدير الكلية .

ويختص المجلس الأعلى للكلية بوضع سياسات العمل داخل الكلية ، وله على الأخص :

تحديد أقسام الكلية ، وتحديد مناهج الدراسة وتطويرها .

اقتراح مشروعات اللوائح الداخلية والمادة للكلية .

ويصدر وزير الدفاع لمرراً بتشكيل المجلس الأعلى للكلية وتحديد

اختصاصاته الأخرى .

كما يصدر بتشكيل مجلس الكلية وتحديد اختصاصاته قرار من وزير الدفاع .

مادة (٤) :

يكون للكلية لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير الدفاع بناءً على اقتراح من مجلس الكلية

وموافقة المجلس الأعلى وتشمل :

- ( أ ) تنظيم ودارة الكلية .
- (ب) تشكيل مجلس التعميم وتحديد اختصاصاته .
- (ج) شروط قبول الطلبة .
- (د) تنظيم شئون أعضاء هيئة التدريس .
- (هـ) نظام الدراسة والامتحانات .
- (و) منح الدرجات العلمية والإشراف عليها .
- (ز) نقل الطلاب من سنة دراسة إلى أخرى .
- (ح) المكافآت والمكافآت .
- (ط) الجزم والعقوبات التأديبية والانضباطية وسلطات توقيعها .
- (ي) تحديد بداية ونهاية السنة الدراسية .

مادة (٥) :

يخدم للتدريس بالكلية ضباط مؤهلون من القوات المسلحة أو غيرهم ممن تتوفر فيهم الشروط والنوعاء المطلوبة للتدريس بالجامعات التكنولوجية المنشأة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩ ٢ ولائحته التنفيذية .

مادة (٦) :

يصدر بتعيين مدير الكلية قرار من وزير الدفاع وذلك من بين لضباط المشهود لهم بالكفاءة العسكرية والعلمية والإدارية ، يتولى إدارة شئونها وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة لحسن سير العمل بها ، وذلك في حدود النظم العسكرية المعمول بها في القوات المسلحة ، وتبين اللائحة الداخلية شروط تعيينه وتحديد اختصاصاته الأخرى .

مادة (٧) :

مدة الدراسة بالكلية أربع سنوات دراسية ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير الدفاع خفض مدة الدراسة بالكلية في حالة الضرورة العسكرية وفقاً للأوضاع والإجراءات التي يحددها القرار .

مادة (٨) :

يجوز في حالة الضرورة لوزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للكلية تعديل نظم الدراسة والامتحان ووضع بديل أو أكثر للتعليم في عام أو فصل دراسي محدد بما يضمن استكمال العملية التعليمية مع استيفاء المتطلبات الأساسية والمحد الأدنى من معايير إتمام الناهج الدراسية

مادة (٩) :

تتحمل الدولة نفقات تعلم وتدريب وكسوة وإطعام وعلاج وإسراء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة ، ويؤدي الطالب في بداية كل سنة دراسة مبلغاً تقديماً يتقدمه مجلس الكلية إذا لا يجاوز (١٠٪) من مصاريف الدراسة بالكلية مقابل لاستمراره في النشاط الثقافي والعلمي والرياضي والاجتماعي ، وللمجلس الكلية إعفاء الطالب من أداء كل أو بعض هذا المبلغ وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس . وفي حالة عدم قيام الطالب بسداده بخمس من لبسة المكانة التي تمنح له خلال فترة دراسته بالكلية .

مادة (١٠) :

بفصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية :

- ١ - المحكم على الطالب بحكم قضائي نهائي في جريمة مغللة بالشرف .
  - ٢ - حالة فقد أي شرط من شروط القبول بالكلية .
  - ٣ - حالة رسوب الطالب مرة واحدة في السنة لدراسة الواحدة .
- ولا يعتبر ضمن مرات الرسوب لتخلف من دخول الامتحان لأسباب يقرها مجلس الكلية .

مادة (١١) :

يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية .

١ - حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل بانضباط الكلية ولوائعها وأوامرها المستدعة .

٢ - عدم الصلاحية للعباء العسكرية .

٣ - إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وفي جميع الأحوال ، يصدر قرار الفصل مسبباً من مجلس الكلية بأغلبية آراء

ثلثي الأعضاء الحاضرين ، وذلك بعد سماع أقوال الطالب وتحقيق دفاعه ، ويجوز التنظيم

من قرار مجلس الكلية إلى وزير الدفاع ، ولا يعتبر قرار الفصل نهائياً إلا بعد موافقة

المجلس الأعلى للكلية وتصديق وزير الدفاع

مادة (١٢) :

يكون للطالب المنصول من الكلية في حالتي عدم الصلاحية للعباء العسكرية أو عدم

اللباقة الصحية حق استكمال دراسته في إحدى الجامعات التكنولوجية الخاضعة لقانون

إنشاء الجامعات التكنولوجية المشار إليه

مادة (١٣) :

يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية وفي هذه الحالة يلتزم الطالب

بإسراء متضامنين بمسءال النفقات الفعلية التي تكلفتها أثناء المدة التي مضى بها

بالكلية حتى تاريخ تقديمه استقالته .

ويسرى الالتزام بأداء النفقات المشار إليها في جميع حالات فصل الطالب فيما عدا

الفصل لقتضيات الصالح العام ، أو لعدم اللباقة الطبية ، أو لعدم الصلاحية للعباء

العسكرية ، أو لاستنفاد مرات الرسوب ما لم يثبت أن هذا الاستنفاد كان متعمداً .

يلتزم الطالب وإسراء متضامنين في هذه الحالة بأداء النفقات المذكورة ، كلها أو بعضها .

وذلك بقرار مسبب من مجلس الكلية .

ويحظر تقدير نفقات الصادر من الجهات المختصة نهائياً .

**مادة (١٤) :**

يمنح خريجو الكلية بقرار من وزير الدفاع درجة ليكالوريوس الهندس في التكنولوجيا في التخصص ، وتسرى في شأنهم جميع الحقوق والزاما المقررة لخريجي سائر الجامعات التكنولوجية المصرية، كما يمنح خريجو الكلية شهادة إتمام الدراسة العسكرية .

**مادة (١٥) :**

يعين الخريجون المتشعرون بجنسية جمهورية مصر العربية ضباطاً بالقوات المسلحة برتبة ملازم تحت الاختيار وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة .

**مادة (١٦) :**

تمنح بقرار من وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى لكلية درجتا الماجستير ولدكتوراه المهنة في التكنولوجيا في التخصص للدراسين من خريجي الكلية والكليات المتطورة الذين أتموا الدراسة بنجاح لـ تلك الدرجة ، وبعد إحازة الدراسات أو الرسائل المقدمة منهم ، وذلك كله وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية وبما يتفق مع القواعد والمعايير والشروط المطلوبة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ ولائحه التنفيذية .

وتعد درجتا الماجستير والدكتوراه المهنة في التكنولوجيا في التخصص التي تمنحها الكلية معادلة لذات الدرجة التي تمنحها الجامعات لتكنولوجية المصرية المنشأة بقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية المشار إليه .

**مادة (١٧) :**

يجوز بقرار من وزير الدفاع وبعد موافقة المجلس الأعلى لكلية قبول خريجي المعاهد السبع بالقوات المسلحة لاستكمال الدراسة لتل درجة ليكالوريوس الهندس في التكنولوجيا في التخصص من الكلية طبقاً لاحتياجات القوات المسلحة ، وبما يتفق مع المعايير الواردة بقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية المشار إليه .

**مادة (١٨) :**

يسرى هذا القانون على طلاب الفرقة الأولى المتدربين بالكلية بدءاً من

العام الدراسي ٢٢ ٢٠٢٣/٢

**مادة (١٩) :**

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وتعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره

يُصمم هذا القانون يخاتم الدولة ، ويُفقد كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٤٤٣هـ

[ الموافق ٤ يولية سنة ٢٠٢٢ م ] .

**عبد القّاح السيسمي**





**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠١ لسنة ٢٠٢٢  
بإشياء مكتب التنسيق للقبول بالكليات العسكرية  
وتحديد اختصاصاته**





## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠١ لسنة ٢٠٢٢

في شأن إنشاء مكتب محقق للقبول بالكلية العسكرية  
وتحديد اختصاصاته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة وترقية لضباط  
القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط  
بالقوات المسلحة ؛

وعلى قانون انقضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة  
وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكلية الفنية العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة  
وتنظيم أسلوب نشرها ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٣ ٢ بإنشاء كمة طب بالقوات المسلحة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء الأكاديمية العسكرية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء الكلية العسكرية التكنولوجية ؛

وبناءً على ما عرضه القائد لدم للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي ؛

## الفصل ١

### مادة (١) :

يُنشأ مكتب تنسيق للتبول بالكليات العسكرية ، ويكون مقره الرئيسى الأكاديمية العسكرية المصرية وبحوزة إنشاء . فروع له بقرار من وزير الدفاع ، وبمخصص بالآتى .

١ - الإعلان عن قبول دفعات جديدة للالتحاق بكليات الأكاديمية والكليات الفنية العسكرية وكلية الطب بالقوات المسلحة والكلية العسكرية التكنولوجية ، وتحديد مراعيد التقدم والمستندات اللازمة لذلك .

٢ - التأكد من توافر الشروط اللازمة لقبول بالكليات سالفة الذكر .

٣ - إجراء اختبارات قبول طلبة الالتحاق بالكليات والمعاهد على حسب المستويات المقررة لكل كلية أو معهد وانتق - لعدد المطلوب منهم وفقاً لشروط الأفضلية التى يصعبها المجلس الأعلى للأكاديمية

٤ - ترشيح الطلاب للكليات والمعاهد المختلفة وفقاً لمتطلبات وشروط الالتحاق بهذه الكليات والمعاهد .

ويارسى مكتب التنسيق كافة تلك الاحتصاصات المذكبات والمعاهد التى يصدر بها قرار من وزير الدفاع .

### مادة ١٢١ :

يُشكل مكتب تنسيق للتبول بالكليات العسكرية برئاسة مدير الأكاديمية العسكرية المصرية .

وعضوية كل من :

نائب مدير الأكاديمية - مقررأ .

مديرى الكليات ومعاهد الأكاديمية .

مدير الكلية الفنية العسكرية .

مدير كلية الطب بالقوات المسلحة .

مدير الكلية العسكرية التكنولوجية .

يجتمع مكتب التنسيق بدعوى من رئسبه مرة كل سنة أو كلما دعت الضرورة لذلك ،  
ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضره رئسبه وثلاث أعضاءه ، وتكون مداراته سرية .  
وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين ، ولا تكون قراراته نهائية إلا بعد تصديق  
وزير الدفاع عليها .

مادة (٣١) :

يصدر رئس مكتب التنسيق القرارات والتعليمات والأوامر اللازمة لتنظيم أعمال  
مكتب التنسيق .

مادة (٤١) :

مكتب رئس مكتب التنسيق عدداً متناسباً من الصباط وخباط الصف والعاملين المدنيين  
من كليات ومعاهد الأكاديمية وغيرها من الكليات والمعاهد العسكرية للعمل بالمكتب  
مادة (٥١) :

تعلن قرارات مكتب التنسيق بعد تصديق وزير الدفاع عليها .

مادة (٦١) :

يحدد بقرار من وزير الدفاع قواعد حساب ومصرع المكافآت الممنوحة لكل من يعمل  
في مكتب التنسيق وإجراء الاختيارات لقبول اعضاءه الجدد ، بناءً على عرض رئس هيئة  
الشئون المالية للقرارات المسبقة

مادة (٧١) :

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذي الحجة سنة ١٤٤٣ هـ

( الموافق ٥ يولية سنة ٢٠٢٢ م ) .

عبد الفتاح السيسي





**قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٢  
في شأن منح الدرجات العلمية التي تمنح لزملاء  
كليات الأكاديمية العسكرية المصرية**





## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠٢٢

في شأن تحديد التدرجات المهنية التي تصح لمن يخدم  
كليات الأكاديمية العسكرية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط  
القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط  
بالقوات المسلحة ؛

وعلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة  
وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٧٥ في شأن لنظام الأساس للكلية الفنية العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة  
وتنظيم أسلوب نشرها ؛

وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٣ بإنشاء كلية طب بالقوات المسلحة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء لأكاديمية العسكرية المصرية ؛

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء لكلية العسكرية التكنولوجية ؛

وبناءً على ما عرضه القائد لدام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي ؛

## ١-١

مادة (١١) :

لرفع تأهيل خريجي كليات الأكاديمية العسكرية المصرية علمياً وعملياً للخدمة في القوات المسلحة يمح درج الدفاع خريجي الكليات التالية ذكرها درجة (المسانس أو) ليكالوريوس التي تمنحها صائر الجامعات المصرية المحددة قرين كل كلية وذلك بعد استعاء الخريجين للشروط والمتطلبات المعصول بها بالمعصول على تلك الدرجات :

١ - خريجو الكلية الحربية :

يمحوا درجة البكالوريوس في (العلوم السياسية/ الاقتصاد / لإحصاء) .

٢ - خريجو الكلية الحربية :

يمحوا درجة بكالوريوس العلوم السياسية .

٣ - خريجو الكلية الجوية

يمحوا درجة البكالوريوس في التجارة (إدارة أعمال "تخصص إدارة الطيران والمطارات") .

يمحوا درجة البكالوريوس في الحاسبات والمعلومات (تخصص نظم معلومات الطيران) .

٤ - خريجو كلية الدفاع الجوي :

يمحوا درجة البكالوريوس في الهندسة (الاتصالات والإلكترونيات/ الحاسب والنظم/

الميكاترونكس والروبوتات) .

مادة (١٢) :

يحدد وزير الدفاع إحدى النوائح الداخلية لسارية والمعصول بها بإحدى الكليات لتي تمنح ذات الدرجات البنى ذكرها بالمادة السابقة للمعمل مقتضياًها في نظام الدراسة والامتحانات للحصول عليها .

وبم تحديد المواد والمناهج وآلية تدريسها ونظام الامتحانات ومعاييرها بذات النظام الذي تتبعه تلك الكلية .

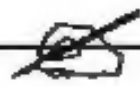
مادة (١٣) :

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويسرى على الطلاب المتحقين الجدد بكليات الأكاديمية العسكرية المصرية اعتباراً من لعم اندراسى ٢٢ ٢٠٢٣/٢

صدر برلمانة الجمهورية في ٦ دى الحجة سنة ١٤٤٣ هـ

( المرافق ٥ يولية سنة ٢٠٢٢ م ) .

عبد الفتاح السيسي



## الفهرس



(٥٧.)

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٣	مقدمة
١٧	سؤال وجواب حول قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية ولجنة التنفيذ
٧١	المستخلص من قضاء مجلس الدولة في شأن المخططين بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولجنة التنفيذ
١٩٩	المستخلص في إفتاء الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع في شأن المخططين بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولجنة التنفيذ
٤٦٥	قانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية
٤٧٩	اللجنة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية الصادر بالقانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٩
٥٢٣	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة بجامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية
٥٢٧	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤١٧ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية
٥٣٥	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢٣ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء جامعات تكنولوجية

الصفحة	الموضوع
٥٣٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٢٣ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء جامعة مصر التكنولوجية الدولية
٥٤٥	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء كليات تكنولوجية
٥٤٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء الكلية العسكرية التكنولوجية
٥٥٩	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠١ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء مكتب تنسيق للقبول بالكليات العسكرية وتحديد اختصاصاته
٥٦٥	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٢٢ في شأن تحديد الدرجات العلمية التي تمنح لخريجي كليات الأكاديمية العسكرية المصرية
٥٦٩	الفهرس